

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232401

UNIVERSAL
LIBRARY

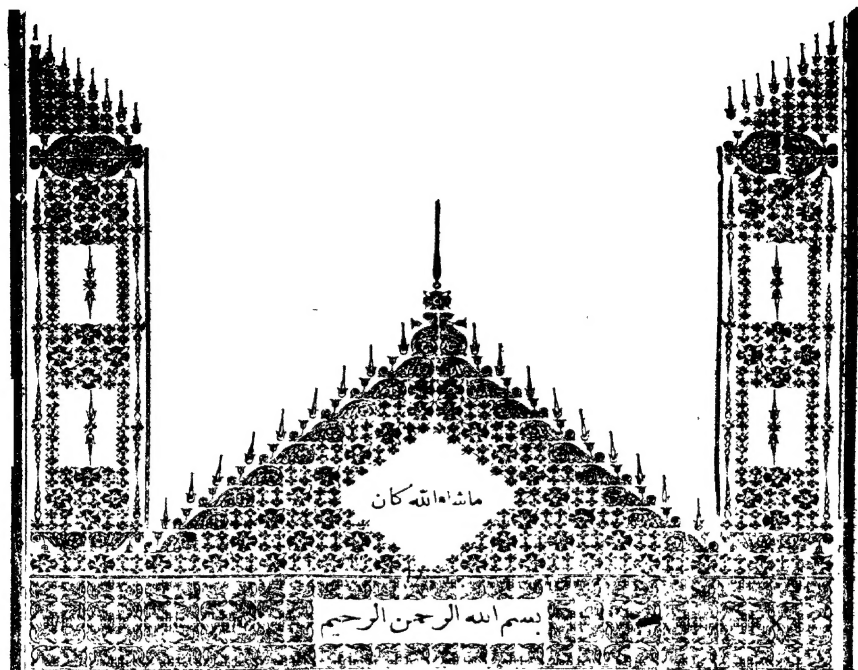
صفحة	مباحث في النخبة	صفحة
٤٣	ما جاء في النخبة	٣
٤٤	استئذان البكر والايام في أنفسهما	٤
٤٤	ما جاء في الصداق والحجباء	٥
٤٧	ارضاء المستور	١٠
٤٨	المقام عند البكر والتيب	١٠
٤٩	مالا يجوز من الشروط في النكاح	١٣
٥٤	نكاح المحمل وما أشبهه	١٣
٥٤	مالا يجمع بينه من النساء	١٤
٥٥	مالا يجوز من نكاح الرجل أم امراته	١٥
٥٦	نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجه ما يكره	١٦
٥٧	جامع مالا يجوز من النكاح	١٧
٥٨	نكاح الامة على الحرمة	١٩
٥٨	ما جاء في الرجل يملك امرأة وقد كانت تحتها وفارقها	٢٠
٦٣	ما جاء في كراهية اصابة اختين بملك اليمين والمرأة وابنتها	٢١
٦٤	النهي أن يصيب الرجل أمة كانت لايه	٢٢
٦٧	النهي عن نكاح اماء أهل الكتاب	٢٢
٦٨	ما جاء في الاحصان	٢٣
٦٩	نكاح المتعة	٢٤
٧٠	نكاح العبد	٢٦
٧٠	نكاح المشرقة اذا أسلمت زوجته قبله	٢٧
٧٣	ما جاء في الوأمة	٢٩
٧٥	جامع النكاح	٣٤
٧٦	كتاب الطلاق	٣٥
٧٧	ما جاء في البتة	٣٦
٧٧	ما جاء في الخيانة والبرية واشباه ذلك	٣٧
٨٠	ما بين من التخليك	٣٨
٨٦	مقتضى فيه تطليقة واحدة من التخليك	٣٨
٨٦	ما لا يبين من التخليك	٣٨
٩١	كتاب الرضا	٣٩
٩٤	ما جاء في الرضا بعد الكبر	٤٢
	ما جاء في الرضا	٤٢

صفحة	كتاب البيوع	صفحة
١٣٤	ما جاء في بيع العربان	٩٦
١٣٥	ما جاء في مال المملوك	٩٨
١٣٧	العهد	٩٩
١٣٨	الغيب في الرقيق	٩٩
١٣٩	ما يفعله في الوليدة اذا بيعت والشرط فيها	١٠١
١٣٩	الغيب في بيع الرجل وابنة ولها زوج	١٠١
١٤٢	ما جاء في بيع المال ببيع أصله	١٠٢
١٤٢	الغيب عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها	١٠٢
١٤٥	ما جاء في بيع العربية	١٠٤
١٤٦	الجمعة في بيع الثمار والزروع	١٠٥
١٤٩	ما يجوز من استئناء الثمر	١٠٦
١٥٠	ما يكره من بيع الثمرة	١٠٦
١٥٢	ما جاء في المزابنة والمخاطلة	١٠٨
١٥٦	جامع بيع الثمر	١١١
١٥٨	بيع القاكهة	١١٢
١٥٨	بيع الذهب بالورق عيناً وتبراً	١١٣
١٦٠	ما جاء في الصرف	١١٦
١٦١	المراطلة	١١٨
١٦١	العينة وما يشبهها	١٢٠
١٦٢	ما يكره من بيع الطعام الى أجل	١٢٢
١٦٣	السلف في الطعام	١٢٣
١٦٣	بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما	١٢٣
١٦٤	جامع بيع الطعام	١٢٥
١٦٤	المحكرة والتربص	١٢٦
١٦٤	ما يجوز من بيع الحيوان بفضله بفضله	١٢٧
١٦٥	والسلف فيه	
١٦٥	ما لا يجوز من بيع الحيوان	١٢٨
١٦٥	بيع الحيوان باللحم	١٢٩
١٦٦	بيع اللحم باللحم	١٣٠
١٦٧	ما جاء في ثمن الكبش	١٣٠
١٧٣	السلف وبيع العروض بعضها ببعض	١٣١
١٧٤	السلف في العروض	١٣٢
١٧٦	بيع الفخاس والمحدد وما أشبههما	١٣٣
١٧٦	كتاب المساماة	
١٧٦	الشرط في الرقيق في المساماة	
١٧٦	كتاب كراء الارض	
١٧٦	كتاب الشفعة	

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٧٦	ما يقع فيه الشفعة	٢١٨	القضاء فيما يعطى العمال
١٧٩	ما يقع فيه الشفعة	٢١٨	القضاء في الجمالة والحول
١٧٩	كتاب الاقضية	٢١٨	القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب
١٧٩	الترغيب في القضاء	٢١٩	مالا يجوز من النخل
١٨٢	الشهادات	٢٢٢	مالا يجوز من العطية
١٨٤	القضاء في شهادة المحدود	٢٢٣	القضاء في الهبة
١٨٤	القضاء باليمين مع الشاهد	٢٢٣	الاعتصار في الصدقة
١٨٨	التضامن في ملك وله دين وعليه دين له	٢٢٤	القضاء في العرى
١٨٨	فيه شاهد واحد	٢٢٥	القضاء في اللقطة
١٨٨	القضاء في الدعوى	٢٢٩	القضاء في استهلاك اللقطة
١٨٩	القضاء في شهادة الصبيان	٢٢٩	القضاء في الضوال
١٨٩	ما جاء في الحديث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٣٠	صدقة المحي عن الميت
١٩١	جامع ما جاء في اليمين على المنبر	٢٣٢	الامر بالوصية
١٩٢	مالا يجوز من غلق الرهن	٢٣٤	جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه
١٩٢	القضاء في رهن الثمر والمحيو	٢٣٤	الوصية في الثلث لا يتعدى
١٩٣	القضاء في الرهن من الحيوان	٢٤٠	أمر الحامل والمرضع والذي يحضر اقتال في أموالهم
١٩٤	القضاء في الرهن يكون بين الرجلين	٢٤٠	الوصية للوارث والحيازة
١٩٤	القضاء في جامع الرهن	٢٤٢	ما جاء في المؤث من الرجال ومن أحق بالولد
١٩٥	القضاء في كراهة الدابة والتعدى بها	٢٤٤	العيب في السامة وضمانها
١٩٦	القضاء في المستكرهة	٢٤٥	جامع التضامن وكراهته
١٩٦	القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره	٢٤٦	ما جاء فيما أقصد العبيد
١٩٧	القضاء فيمن ارتد عن الاسلام	٢٤٦	مالا يجوز من النخل
١٩٩	القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا	٢٤٧	كتاب العتق والولاء
٢٠٠	القضاء في المنبوذ	٢٥٠	الشرط في العتق
٢٠١	القضاء ما لحاق بالولد بآبيه	٢٥٠	من اعتق رقبة لا يملك غيرهم مالا
٢٠٧	القضاء في ميراث الولد المستلحق	٢٥١	مال العبد اذا عتق
٢٠٨	القضاء في أمهات الاولاد	٢٥١	عتق أمهات الاولاد وجامع التضامن في العناقة
٢٠٨	للقضاء في عمارة لموات	٢٥٢	مالا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢١٠	القضاء في المياه	٢٥٤	مالا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢١٤	التضامن في المرفق	٢٥٤	عتق المحي عن الميت
٢١٥	القضاء في قيم الاموال		
٢١٦	القضاء في الضواير والمحريسة		
٢١٧	التضامن في اصاب شيئا من البهائم		

صفحة	3	صفحة
ميراث المكاتب اذا عتق ٢٧٣	فضل عتق ازرقاب وعتق الزانية وابن زنا ٢٥٥	
الشرط في المكاتب ٢٧٣	مصر الولاء لمن اعتق ٢٥٦	
ولاء المكاتب اذا عتق ٢٧٤	جرا عبد الولاء اذا عتق ٢٦٢	
مالا يجوز من عتق المكاتب ٢٧٤	ميراث الولاء ٢٦٣	
جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده ٢٧٥	ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودي ٢٦٤	
الوصية في المكاتب ٢٧٥	والنصراني ٢٦٤	
كتاب المدبر ٢٧٧	كتاب المكاتب ٢٦٥	
القضاء في ولد المدبرة ٢٧٧	القضاء في المكاتب ٢٦٥	
جامع ما جاء في التدبير ٢٧٧	المحلاة في الكتابة ٢٦٨	
الوصية في التدبير ٢٧٨	المقطوعة في الكتابة ٢٦٨	
مس الرجل وليدته اذا دبرها ٢٧٨	جراح المكاتب ٢٧٠	
بيع المدبر ٢٧٨	بيع المكاتب ٢٧١	
جراح المدبر ٢٧٩	سبي المكاتب ٢٧٢	
جراح أم الولد ٢٨٠	عتق المكاتب اذا اذى ما عليه قبل محله ٢٧٣	

الجزء الثالث من شرح خاتمة المحققين وإمام
العارفين العلامة سيدى محمد الزرقانى
على صحيح الموطأ لإمام الأئمة
وعالم المدينة مالك بن
أنس تفعنا الله به
والمسلمين
آمين



(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والتداخل وقال المطرزي والازهري والوطء حقيقة ومنه قول الفرزدق
 اذا سقى الله قوما صوب غادية * فلا سقى الله ارض الكوفة المطرا
 التاركين على طهر نساء معو * والتاركين بشطى دجلة البقرا
 وهو مجاز في العقد لان العقد فيه ضم والنكاح هو الضم حقيقة قال
 ضمت الى صدرى معطر صدرها * كما نسكت ام السلام صديها
 أى كما ضمت اولانه سببه فجازت الاستعارة لذلك وقال بعضهم اصله لزوم شئ لشيء متعلما عليه ويكون
 في المحسوس والمعاني قالوا نسك المطر الارض ونسك العباس العين ونسكت القمع في الارض اذا حثرتها
 وبذرت فيها ونسكت الحصة اخفاف الابل قال المنبى
 انكحت مم حصاها خف بملحة * فغشمت بي اليك السهل والحملا
 والجملة بفتح الياء الناقصة المطبوعة على العمل والتعشمر بفتح معجمة الاخذ قهرا وقال الفراء العرب تقول
 نسك المرأة بضم النون بضعها وهى كناية عن الفرج فاذا قالوا نسكها ارادوا اصاب نكحها أى فرجها
 وقال ابن جني سألت ابا على الفارسي عن قولهم نكحها فقال فرق العرب فرقا لطيفا يعرف به موضع
 العقد من الوطء فاذا قالوا نسك فلان فلانة او بنت فلان او اخته ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا
 نسك امرأته او زوجته لم يريدوا الا الجماع لان بذكر المرأة او الزوجة يستغنى عن العقد قال الابي وهذا
 يرجع الى انه مشترك ويتعين المقصود بالتقارن الذى ذكره الفارسي * وفي حقيقة عند الفقهاء ثلاثة
 أوجه * أحدها انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء واحتج به بكثرة وروده في الكتاب والسنة

للعقد حتى قبل لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يرد مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان شرط الوطء في التحليل انما كانت بالسنة والا فلا بد من العقد لان معنى تنكح تزوج أي يعقد عليها ومفهومه ان ذلك كاف بمجرده لكن بينت السنة انه لا بد مع العقد من ذوق المسكة قال ابن فارس لم يرد النكاح في القرآن الا للتزويج الا قوله تعالى وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا النكاح فان المراد به المحرم * والثاني انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد * والثالث حقيقة فيهما بالاشتراك ويشتمل المقصود بالقرينة كما مر عن أبي علي وذكر ابن القطاع للنكاح اكثر من ألف اسم وفوائده كثيرة منها انه سبب لوجود النوع الانساني وقضاء الوطء بذيل اللذة والتمتع بالتمتع وهذه هي الفائدة التي في الجملة اذ لا تناسل فيها ومنها غرض البصر وكف الناس عن المحرم الى غير ذلك

* (بسم الله الرحمن الرحيم ما جاء في الخطبة) *

بسم الله الرحمن الرحيم المصحة القاسم النكاح (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) يقع المهمة وشدة الموعدة ابن منقذ باللقاق والمجتمعة الانصاري المدهني ثقة فقه مات سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبعين سنة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) برفع يخطب خبر معنى النهي وهو المبلغ من صريح النهي قال عياض وغيره المنع انما هو بعد الزكوة لمحدث فاطمة بنت قيس حين أخبرته انه خطبها ثلاثة فلم يشكره دخول بعضهم على بعض ويأتي تفسير الزكوة قال الخطابي وفي قوله أخيه دليل ان الاول مسلم فان كان يهوديا أو نصرانيا لم يمنع واليه ذهب الاوزاعي والجمهور وعلى خلافه وأجابوا بأن ذكر الاخ جرى على القاب ولانه أسرع امتثالا والمعنى في ذلك ما فيه من الابداء والتقاطيع (مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) المسلم وكذا الذي زاد ابن جريح عن نافع عن ابن عمر حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب الاول رواه البخاري قال ابن القاسم النهي انما هو في غير الفاسق اما الفاسق فيخطب على خطبته قال عياض لا ينبغي أن يختلف فيه انتهى والفرق انه لا يترعى فسهة بخلاف الذي وقد تابع مالك ابن جريح في البخاري والليث وعبد الله وزاد الآن يأذن وأبو ثعلبة منهم عند مسلم الاربعة عن نافع (قال مالك ردة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما تروى) بضم النون نظق (واقعه أعلم) بما أراد (لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أن يخطب الرجل المرأة فتركن اليه ويتفقان) بالنون استئناف وفي نسخ بعضها عطف على يخطب (على صدق واحد معلوم وقد تراشبا) على ذلك (فهو تشترط عليه نفسها) وولي الجيرة مثلها في هذا (فتلك التي نهى) صلى الله عليه وسلم (أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ولم يعن) لم يرد (بذلك اذا خطب الرجل المرأة فلم يوافها أمره ولم تترك اليه أن لا يخطبها) أحد هذه اباب فساد يدخل على الناس (لو اريد ذلك لمافيه من الضيق المرفوع من الدين وقال عياض اختلاف في أن الزكوة الرضى بالزوج أو سمية الصديق وقال الشافعي انما النهي اذا أدت لولي العقد ان يعقد رجل معين ولا خلاف ان الخطاب بعد الزكوة حاص واختلف اذا وقع العقد في صورة النهي هل يفسخ العقد أم لا وقال لسافعي والكويتون يفسخ العقد لان النهي ليس عندهم للوجوب أي لا كراهية أو الحظرو لقولنا لمالك وله ثالث يفسخ قبل البني حكاه أبو عمر قال والمشهور انه يفسخ قبل البني ويثبت بعده (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن الصديق (انه كان يقول في قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم أو عزمتم (بهن خطبة النساء) في عدة غير رجعية (أو اكنتم) أضرتم (في أنفسكم)

من قصد نكاحهن فلم تذكروه بالسنتكم لامعترضين ولا مصرحين (علم الله أنكم ستذكروهن)
 أي بالخطبة ولا تصبرون عنهن فأباح لكم التعريض (واكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا
 معروفا) أي ما عرف شرعا من التعريض فلكم ذلك والسر النكاح قال الشاعر
 لقد زمت بساسة اليوم أني * كبرت وإن لا يحسن السراماني

فالتعريض (أن يقول الرجل للمرأة وهي في عذتها من وفاة زوجها) وكذا من طلاقه البائن لا الرحي
 فيجبر فيه التعريض إجماعا حكاه القرطبي (أنك على الكريمة) نفقة عزيزة جمعها كريمات
 وكرائم (وأن فيك زأغب) أي مرید وكان تمر أيضا لان الرغبة لا تتعين في النكاح فلا يكون صريحا حتى
 صرح بملق الرغبة كان يقول راغب في نكاحك (وان الله لسائق اليك خيرا ورزقا ونحو هذا من
 القول) الذي لا تصرح فيه كذا حلت فاذنني ومن يجد ذلك وفي مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال
 لقطبة بنت قيس إذا حلت فاذنني وفي البخاري عن ابن عباس في التعريض أن يقول أني أريد الزوج
 ولوددت أن يتيسر لي امرأة صالحة انتهى والله تعالى أعلم

* (استئذان البكر والایم في أنفسهما) *

الایم بکسر القحطة لغة من لا زوج له رجلا كان أو امرأة بکرا أو ثيدا قال الشاعر
 لقد امت حتى لا مني كل صاحب * رجاء سليمي ان تقيم كلمات

والمراد هنا الثيب (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
 الهاشمي المدني ثقة من رجال الجميع تابعي صغير من طبقة الزهري (عن نافع بن جبير بن مطعم) بن
 عدی القرشي الثوفاي يکنى أبا محمد وأبا عبد الله المدني ثقة فاضل مات سنة تسع وتسعين روى له الكل
 (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الایم أحق بنفسها من وليها) لفظ
 أحق للمشاركة أي ان لها في نفسها في النكاح حقا ولوليها وحقها أكد من حقه قاله النووي وقال
 عباس يحتمل من حيث اللفظ ان المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره ويحتمل أنها أحق بالرضى
 ان لا تزوج حتى تنطق بالأذن بخلاف البكر لیکن لما صرح قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي مع
 غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني أن المراد أحق بالرضى دون العقد
 وان حق الولي في العقد ودل فاعل التفضيل يقتضي المشاركة ان لوليها حقا لیکن حقها أكد وحقها
 ان لا يتم ذلك الإبرصاها قال واختلف في معنى الایم هنا مع اتفاق أهل اللغة على اطلاقه على كل امرأة
 لا زوج لها صغيرة أو كبيرة بکرا أو ثيدا حكاه المحرر واسباعيل القاضي وغيرهما فقال علماء الحجاز
 وكافة الفقهاء المراد الثيب المتوفى عنها والمعلقة لأنه أكثر استعمالا ولا نجاصة من الثقات ورويه باللفظ
 الثيب ولما بالته بالبكر وقال الكوفيون وزفر والشعبي والزمری الایم هنا على معناه الغوى ثيبا وبکرا
 بالغة فعقدها على نفسها جائز وليس الولي من أركان صحة العقد بل من تمامه وتمقب بأنه لو كان المراد
 ذلك لیکن تفصل الایم من البكر معنى (والبكر) البالغ وفي رواية شعبة عن مالك واليتمية مكان
 البكر (تستأذن في نفسها) أي يستأذنها وليها أبا كان أو غيره تطيبا لنفسها (واذنها صماتها)
 بالضم سكوتها قال القرطبي هذا منه صلى الله عليه وسلم مراعاة لتمام صونها وإقضاء لاستحبابها لأنها
 لو تكلمت صريحا لظن أنها راغبة في الرجال وذلك لا يليق في البكر واستحب العلماء ان تعلم ان صماتها
 اذن واختاف قول مالك في جل البكر هنا على اليتمية كما جاء في الرواية الأخرى وجهه على خطأه
 ولو ذات اب لیکن على الذب لا الوجوب وقاله الشافعي وأجد وغيرهما وقال الكوفيون والأوزاعي
 يلزم ذلك في كل بکروه فهم الحديث ان ولی البكر أحق بهما من نفسها لان الثی اذا قید بأخص

أوصافه دل على أن ما عداه بخلافه فة وله في الثيب أحق بنفسها جيع نسا ودلالة والعمل بالدلالة
 واجب كجوبه بالنص وإنما شرع الولي استئذانها تطييبا لها لا وجوبا بدليل جملة صحتها اذنها
 والصغات ليس بأذن وإنما جعل بمنزلة الاذن لأنها قد تستحي أن تصنع ورواه مسلم عن سعيد بن منصور
 يوقية بن سعيد ويحيى التميمي الثلاثة عن مالك به وأخرجه أحمد والشافعي وأحباب النسب كلهم من
 طريق مالك وثلاثة زياتين سعد بن عبد الله بن الفضل باسناداه بلفظ الثيب أحق بنفسها من ولها
 والبكر يستأذنها أبوها وأذنها صحتها وروى ما قال وصحتها اقرارها رواه مسلم قال ابن عبد البر هذا حديث
 رفيع أصل من أصول الأحكام رواه عن مالك جماعة من المجلة كشعبة والسفيان ويحيى القطان
 قيل ورواه أبو حنيفة ولا يصح وقال عياض رواه عن مالك أكثر أقرنه ومن هو أكبر منهم كأي حنيفة
 والمثب (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بأذن ولها)
 كالأب (أدنى الرأي من أهلها) قال مالك في المدونة هو الرجل من العشرة وأبى العم وأبو الولي وروى
 أن نافع عنه أنه أنزل رجل من عصبته ما قال ابن الماجشون المشيرة قد تغطم أمها هو الرجل من البطن
 أو من بطن من أعتقها لأن البطن أمق من العشرة (أو السلطان) لأنه ولي من لا ولي له قال الباغي
 يريد من له حكم من إمام أو قاض فيزوجها مع عدم الولي أمامه فروى أصبغ عن ابن القاسم ليس له
 أن يزوج حتى يسأله فإن امتنع لغير عذر زوجه فإن بدرا السلطان وأدنى الرأي من أهلها فأنا نكحها في
 المدونة بمعنى ورأى حديث عمر على المساواة وحكام ابن حبيب عن ابن القاسم ورده بأنه لو كان كذلك
 لرد قول مالك بتقديم الأعداء وإنما معناه إذا لم يكن لها ولي من القرابة وقال أبو عمر اختلاف أصحابنا في قول
 عمر هذا فقال بعضهم كل واحد من هؤلاء يجوز أن نكحها إذا أصاب وجه النكاح من الكفو والصالح
 وقال آخرون على الترتيب لا التخيير (مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان
 بناتهما الإبار) بالغايات بدليل قوله (ولا يستأمران) أي يستأمران أي أذغرا البالغ لا يستأمرها
 الأب (قال مالك وذلك الأمر عندنا في نكاح الإبار) أنه لا يجب استئذانهم فالحديث محمول على
 التدب أو على القيمة كإجماع في بعض طرقه (وليس للبكر جواز في المباحة حتى تدخل بها) عند زوجها
 (ويعرف من حالها) الرشد والصلاح (مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن
 يسار كانوا يقولون في لبكر يزوجها أبوها بغير إذنها ذلك لازم لها) لأنه يصيرها عند النكاح وروى

* (ما جاء في الصدق والحجاء) *

بفتح الصاد في لغة الأكر والثانية كسرهما وجمع على صدق بضمتين والثالثة لغة الحجاز صدقة بفتح الصاد
 وضم الدال وتجمع على صدقات على لفظها وفي التنزيل وآتوا النساء صدقاتهن الأربع لغة تميم صدقة
 والجمع صدقات مثل غرفة وغرفات في وجوهها والخامسة صدقة وجمعها صدق مثل قرية وقرى
 وصدقها بالالف أعطاه صدقاتها والجمع بالالف كسر والمد لا أعطاه بلا عوض (مالك عن أبي حازم)
 بالهمزة طراز سلمة (بن دينار) المدني العابد الثقة (عن سهل بن سعد) بن مالك الأنصاري الخزرجي
 (الساعدي) الصحابي ابن الصحابي مات وقد جاوز المائة سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها (أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة) قال الحافظ لم أقف على اسمها وقول ابن القطاع في الأحكام أنها خولة
 بنت حكيم أو أم شريك وميمونة نقله من اسم الواهبة في قوله تعالى وإمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي
 وقال في المقدمة ولا ثبت شيء من ذلك (فكانت يا رسول الله في قد وهبت نفسي لك) بلام التثنية
 استعملت هنا في تعليق المنافع أي وهبت أمر نفسي لك وأتخذ ذلك والافا حقيقة غير مرادة لأن رغبة أحرر

لا تملك فكما قالت ان تزوجك بلا صدق زاد في رواية للشيخين فخطب لها صلى الله عليه وسلم لم يصعد
 النظر فيه اوصوبه ثم طاطاراسه (فقامت ما وبلا) نعت للمصدر اى قياما سعى مصدرا لانه اسم الفعل
 او عدده اوما وم مقامه وهذا اقام مقام المصدر فسمى باسم ما وقع موقعه زاد في رواية للشيخين فبارأت
 المرأة انه لم يقض فيها شيئا جلست (فقام رجل) لم يعرف المحمدا فاسمه (فقال يا رسول الله زوجنيها)
 لم يقل بهن الى لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فلا تلم
 من صدق قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة قال ابو عبد الله عن طيب نفس بالفرضة التي
 فرضها الله وقال تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين آتوا الكلب من قبلكم
 اذا آتيتوهن اجورهن وقال في الاماء فانكجهن باذن أهلهن وآتوهن اجورهن بعنى مهورهن وان
 اقتضى النقياس ان كل ما يجوز البدل به والعوض يجوز بهته لكن الله حرم بيع النساء بالجمهوران الموهوبة
 لا تحل لغيره صلى الله عليه وسلم قاله ابو عمرو وغيره (ان لم تكن) بقوية (لك بها حاجة) بزواجها وفيه
 حسن ادبه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شئ) بزيادة من في المبتدا والمحبر متعلق
 الظرف وجملة (تصدقها اياه) في موضع رفع صفة لشيء ويجوز جزمه على جواب الاستفهام رتصدق
 بتعدي لمفعولين ثانيهما اياه وهو العائد من الصفة على الموصوف (فقال ما عندى الا ازاريها) زاد
 في رواية لهما فلما تصغه قال وما له رداه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ن اعطتها اياه جلست
 لا ازار لك) جواب الشرط ولا نافية والاسم مبني مع لا ولك يتعلق بالخبر اى ولا ازارك ان لك فتكشف
 عورتك وفيه ان اصدقك الشيء يخرجه عن ملكه في اصدق جارية حرمت عليه وان شرط المبيع
 القدره على تسليع شرط سواء منع حسا كما ظير في الهواء وشرا فقط كالمرهون ومثل هذا الذى لو زال
 ازاره انكشف وفيه نظرا الكبير في مصالح القوم وهذا يتهم لما فيه من الرق بهم وفي رواية لهما ما تصنع
 اى المرأة بازارك ان ليست له لم يكن علمانه شئ وان ليست له لم يكن علمك منه شئ اذهب الى اهلك
 (فالتبس شيئا) فذهب ثم رجع (فقال ما اجد شيئا قال التبس) اطاب (ولو خلقتا من حديد) قال عباس
 هو على المياعة لا التعديل لان الرجل نفي قبل ذلك وجود شئ ولو لا قل من خاتم حديد وقيل له انما طاب
 منه ما يقدمه لان جميع المهر خاتم حديد وهذا يضعفه استحباب مالك تحديم ربع دينار لا اقل وفيه
 جواز الختم بالحديد واختلاف فيه السلف فاجازه قوم اذ لم يثبت النهى عنه ومنه قوم وقالوا كان هذا قبل
 النهى وقيل قوله انه حلية اهل النار (فالتبس فلم يجد شيئا) وفي رواية لهما فذهب ثم رجع فقال لا والله
 يا رسول الله ولا خاتم من حديد وفي اخرى فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فقرأ صلى الله عليه
 وسلم موبلا فأنبره فدعى له (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شئ قال نعم) هي
 (سورة كذا وسورة كذا) بال تكرار وفي رواية ثلثا (للسور سماها) في فوائد مقام انها سبع من المفصل
 ولا ي داود والنسائي من حديث أبي هريرة سورة البقرة واتى تليها بأ ولاد ارقطنى عن ابن مسعود
 البقرة وسور من المفصل ولا ي الشيخ وغيره عن ابن عباس انا اعطيتك الكوكثر وفي فوائد اى عمر
 ابن جوبة عن ابن عباس قال معي اربع سور وخمس سور وفي اى داود اسنادا حسن عن ابي هريرة
 قال قم فبها عشرين آية وهي امرأتك وجمع بينها بان كلاما من الرواة حفظ ما لم يحفظ الاستحوا وتمددت
 القصة وهو بعيد جدا (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انكحتكما) وللتبسي زوجنا كما هو في رواية
 لهما لمكنكما قال الدارقطني هي وهم والصواب زوجتكما وهي رواية الاكرمين وقال النعماني يحتمل
 صحة الوجهين بان يكون جرى ذكر التزوج اولا ثم لفظا اقلنا اى انه ملك عصمتها بالتزوج السابق
 (بما معك من القرآن) الباب للعوض كبعثك فوبى بدينا ولم يرد انه انكحها بفضله القرآن اثنان الباء

سبقة اكراما للقرآن لانها تكون بمعنى الموهوبة وذلك لا يجوز الا له صلى الله عليه وسلم قاله المازري
وقال عياض يحتمل وجهين اظهرهما ان يعلمها مامعه من القرآن او قدر امته ويكون صداقها تعليمها ياها
وجاء هذا عن مالك واحتج به من قال ان منافع الاعيان تكون صداقا وفي رواية لمسلم اذهب فعلها من
القرآن وفي أبي داود فعلها عشرين آية وقال الطحاوي والابهرى وغيرهما والديث ومكحول هذا خاص
بالنبي صلى الله عليه وسلم والبايع على هذا بمعنى الالام أي لما حفظت من القرآن وصرت لها كفوا في الدين
وهذا يحتاج الى دليل انتهى وقد حكى الشيخان في حذيفة وأحمد ومالك وحماد ولا من مرجحان في مذهبه
ودليه ما أخرجه سعيد بن منصور وابن السكن عن أبي النعمان الأزدي الصحابي قال تزوج رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا يكون لاحد بعدك مهرا * والقول الثاني لمالك
والشافعي وغيرهما جواز جعل الصداق منافع على ظاهر الحديث قال عياض ويمكن ان انه انكحه الله مامعه
من القرآن اذ رضيه لها ويبقى ذكرها مرسكو تاعنه اقلانه صدق عنه كما كره عن الواطى في رمضان
وروى المقتول بخبر اذ لم يخالف أهله رفقا بامته أو أبقى الصداق في ذمته وانكحه تقوا بضا حتى يجد صداقا
او يتكسبه بجماعه من القرآن ولا يحرص على تعلم القرآن وفضل أهله وشفاعتهم به وأشار الداودي الى انه
انكحها بلا مشورتها ولا صداق لانه أولى بالمؤمنين من انفسهم واذا احتمل هذا كله لم يكن فيه حجة لجواز
النكاح بلا صداق وبما لا قدر له اه وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني وقد انكحت كها على أن تقر بها
وتعلمها واذا رزق الله عوضها فترجعها الرجل على ذلك وهذا قد يقوى ذلك الاحتمال وفيه جواز اخذ
الاجرة على تعليم القرآن وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة ويدل له ايضا حديث الصبيح ان احق ما اخذتم
عليه اجرا كتاب الله وكرمه او بجنة واصحابه وجبانه تحديث ابن عباس مرفوعا على صديناكم شراركم
اقله رحمة باليتيم واشغله على المسكين وحديث أبي هريرة قلت يا رسول الله ما تقول في المعلمين قال درهمهم
حرام وقوتهم شعت وكلامهم رياء وحديث عباد بن الصامت انه علم رجلا من أهل العفة فأهدى له قوسا
فقال له صلى الله عليه وسلم ان سرنا ان يطوقك الله طوقا من نار فاقبله وعن أبي بن كعب مرفوعا مثله
واحاب ابن عبد البر بان هذه احاديث منكورة لا يصح منها شيء قال راجحوا أيضا بحديث اقروا القرآن
ولا تأكلوا به ولا تبتكروا قال وهذا يحتمل التأويل بانه عليه الله ثم اخذ عليه اجرا ونحو هذا وروى
حديث الباب جماعة كثيرة عن أبي حازم واحمد بن مالك وهويدي في التفسير المستند لقوله
مواصلة مؤمنة الآية انتهى وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والترمذي من طريق اسحاق بن
عيسى وعبد الله بن نافع الثلاثة عن مالك بن ونا به عبد العزيز بن أبي حازم وبقول بن عبد الرحمن
وسفيان بن عيينة عند الشيخين وابوغسان وفضيل بن سليمان عند البخاري وجماد بن زيد والدارودي
وزائدة وحسين بن علي كلهم عن أبي حازم عن سهل بن عبد الله بن زيد بن مضمهم على بعض غير أن في حديث
زائدة قال انما قد رويتموها فعلها من القرآن ورواه البخاري أيضا وابن ماجه بحتمها من طريق
سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولوجنته من حديد
(مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب ايما رجل تزوج امرأة وبها
جنون او جذام او برص) زاد ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بنسند او قرن (فسمها) ذمرا لم (فأها صداقها
كل ما لاد ذلك لزوجه غرم) بضم فسكون مصدر غرم اذا ذى (على ايها قال مالك وانما يكون ذلك غرما
على وليها الزوجا اذا كان وليها الذي انكحها هو ابوها وابوها او من يرى انه يعلم ذلك منها) من الاولياء
(فاما اذا كان وليها الذي انكحها ابن عم او مولى أو من المشيرة عن يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه
غرم وترد تلك المرأة ما أخذته من صداقها وتترك لها قدر ما تسهل به) روي دينار في الله تعالى لا يخالص

الضلع عن صداق (مالك عن نافع أن ابنة عبيد الله) بضم العين (ابن عمر) ابن الخطاب انقرضت العدوى
ولدى العهد النبوي وكان من شعبان قرش وفرساتهم قتل مع معاوية بصفين سنة سبع وثلاثين (وامها
بنت زيد بن الخطاب) أخى عمر اسلم قبلها واستشهد قبله (كانت تحت ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب
ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا) بل عقد عليها وتوفيضا (فانبتت) طلبت (امها صداقها فقال عبد الله بن
عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نكحها ولم نطلبها فأبى أمها أن تقبل ذلك) من ابن عمر ففعلوا بينهم
زيد بن ثابت) حكما (فقضى أن لا صداق لها البقاء بضعها (ولها الميراث) بالموت وبهذا قال على وجهه ور
الحياة وقال جماعة منهم يجب الصداق بالموت وقاله الشافعي وهو قول شاذ عندنا وريحه ابن العربي وغيره
لمافي أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح عن معقل بن يسار أن بروع بنت واشق نكحت بلامه رفات
زوجها قبل أن يفرض لها فقصى لها صلي الله عليه وسلم مهر نسائها والميراث أكر قال مالك ليس عليه العمل
(مالك أنه بلغه) بما جاء من وجوه منها مرواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وغيره (أن عمر بن عبد العزيز
كتب في خلافتي إلى بعض عماله أن كل ما شرط المنكح) بكسر الكاف (من كان أباه أو غيره من حياء)
بالكسر والمدة عطية بلا عوض (أوكرامة) شيء يكرم به وهو بمعنى ما قبله (فهو ولأهله) أن يتعته طلبته
وقد روى أبو داود عن طريق ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إيمان المرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قيل عصمة النكاح فهلها وما كان بعد عصمة النكاح
فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم عليه أن رجل ابنته أو اخته (قال مالك في المرأة ينكحها) بضم الياء وتجيها
(أبوها ويشترط في صداقها المحجاء يصح به أن ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لا بنته) وفي نسخة
ابن وضاح إذا (ابنته) لأن تركته لا ينهازاد في غير الموطأ من رواية ابن القاسم عنه وإن أعطاه بعد
ما تزوجه فأنما هي تكملة كرمه بها فلا شيء لابنته فيها (وإن فارقها زوجها قبل أن يدخل بها فلزوجه
شطر) أي نصف (الحياء الذي وقع به النكاح) لأنه من الصداق وهو يشترط بالطلاق قبل الدخول
(قال مالك في الرجل يزوج ابنته صغيرا لأماله أن الصداق على أبيه إذا كان الغلام) المذكور (يوم
تزوج لأماله) زيادة بيان لقوله قبل لأماله أعاده لقوله (وإن كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام
الآن يسمى الأب أن الصداق عليه) فعلى الأب (وذلك النكاح ثابت على الابن إذا كان صغيرا وكان في
ولاية أبيه) لكن إنما يجبره لغيره على المنصوص كشرقة وابنة عم وأخت مال (قال مالك في طلاق
الرجل امرأته قبل أن يدخل بها وهي بكر فرفعوا أبوها عن نصف الصداق أن ذلك جائز وزوجه من أبيها
فيما وضع عنه وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه) وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن
فريضة فنصف ما فرضتم (الآن يعفون فهن النساء اللاتي قد دخل بهن أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح
فهو الأب في ابنته البكر والسد في أمته وهذا الذي سمعت في ذلك) أي معنى الآية (وعليه الأمر عندنا)
بالمدينة زاد مالك في بعض روايات الموطأ وفي غير الموطأ ولا يجوز لأحد أن يعفو عن شيء من الصداق
إلا الأب لاوصى ولا غيره وذهب الأئمة الثلاثة إلى أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج وعفو باتمام
الصداق وقال بكل من القولين جماعة واحتج الأئمة بأن ما قالوه مردى عنه صلى الله عليه وسلم وبأن إسقاط
الولي ما موليته على خلاف الأصول واجيب عن الأول بأنه ضعيف لمنهجه لكن لا نسلم أنه تفسير
للآية بل اخبار عن حال الزوج قبل الطلاق وعن الثاني بأن حكم الولاية تعرف الولي بما هو أحسن
للولي عليه وقد يكون العفو أحسن للثبوت فيحصل لها بذلك مصلحة وهي رغبة الأزواج فيها إذا سمعوا به
والاب عن الزوج المطلق وقد يطالع الولي على أنها بسبب ذلك يغب فيها من في صلاته غبطة عظيمة
ولنا وجوه منها أن المفهوم من قولنا بيده كذا أي يتصرف فيه والزوج لا يتصرف في عقد النكاح وإنما

يتصرف في المحل والولي الا ان هو المتصرف في النكاح فيتناوله اللفظ دون الزوج سلما ان الزوج بيده عقد النكاح لكن بالنسبة الى ما كان وانقضى وذلك مجاز وأما الولي فعقد النكاح الا ان بيده فهو حقيقة وهي مقدمة على المجاز ومنها ان المراد بقوله الا ان يعفون الرشدات بالاختلاف اذا انحجور عليها لا ينفذ الشرع تصرفها فالذي يحسن في مقابلهن من المحجورات في أبدي أو لبائث اما بالازواج فلا مناسبة ومنها ان الخطاب مع الأزواج اقوله نصف ما فرضتم وهو خطاب مشافهة فلو كانوا مرادين في قوله تعالى أو يعفوا الذي بيده عقد النكاح وهو خطاب غيبة للزم تغيير الكلام من الخطاب الى الغيبة وهو خلاف الاولى وضعف هذا الوجه بوروده في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وقول امرئ القيس

تطاول ليالك بالآمد * ونام الخسلى ولم ترقد *

وبات وباتت له ليلة * كليلية ذى العاثر الارمد

واجبت بان اقامة الظاهر مقام المضمحل غير الاصل فلو كان المراد الزوج لقليل الا ان يعفون أو تعفوا عما استحق لكم فلما عدل عن الظاهر دل على ان المراد غيرهم ومنها ان الاصل في العصف بالتشريك في المعنى فقوله الا ان يعفون معناه الاسقاط وقوله أو يعفوا الذي على رأينا الاسقاط فيحصل التشريك وعلى رأيهم ليس كذلك فيكون قولنا ربح والله أعلم (قال مالك في اليهودية والنصرانية تحت اليهودي أو النصراني فتسلم) هي (قبل ان يدخل بها انه لا صداق) لما لان بضعها باق (قال مالك لا أرى ان تنكح المرأة بأقل من ربع دينار) أو ثلاثة دراهم فضة أو قيمة ذلك من العروض (وذلك أدنى) أقل (ما يجب فيه القطع) في السرقعة نقاسه عليها بما مع كل عضو يستباح بقدر من المال فلا بد ان يكون بقدرها ووافق مالك على قوله جميع أصحابه الا ابن وهب واحتجوا به أيضا بان الله شرط عدم الطول في نكاح الاماء عدل على ان الطول لا يحده كل الناس اذ لو كان الفلاس والدائق وضوهما طولاً لما عدمه أحد ولا ان الطول المال ولا يقع اسم المال على أقل من ثلاثة دراهم وهذا ليس بشئ لانه لا فرق في أقل الصداق بين حرة وامة والله اعلم بشرط الطول في نكاح المحررات دون الاماء ولا أعلم أحدا قال ذلك بالمدينة قبل مالك وقال له الدراوردي تعرفت فيها يا أبا عبد الله أي ذهبت مذهب أهل العراق قاله ابن عبد البر وقال عياض انفراد مالك بهذا التفاتنا الى قوله تعالى أن يتنصوا بايها والكم والى قوله ومن لم يستطع منكم طولا فدل على ان المراد مال له بال وأقله ما يستبيح به العضو في السرقعة وكافة العلماء من المجازوه مصر والشام وغيرهم على جوازها بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد اليه مما فيه منفعة كسوط ونبل ونحوهما وان كانت قيمته أقل من درهم وقال أبو حنيفة وأصحابه أقله عشرة دراهم وقال ابن شبرمة خمسة دراهم اعتبارا بالقطع عندهما أيضا وكرهه الخنزي بأقل من أربعين وقال مرة عشرة وعقبه الزواوي بان زعمه انفراد مالك بذلك تناقض مع ما نقله عن الحنفية فجب منه كيف غفل عن نفسه وشنع على مالك مع موافقة أصحابه له الا ابن وهب وموافقة أبي حنيفة وأصحابه في القياس على القطع واشترطهم فيه أكثر مما اشترطه مالك قال ابن عبد البر واحتج الحنفية بحديث جابر مرفوعا لا صداق أقل من عشرة دراهم ولا حاجة فيه لانه ضعيف وروى عن علي مثله ولا يصح عنه أيضا واحتج من اباحه بأي متمول فيه منفعة بقوله التمس مولوا ثمنا من حديد قلل عياض وتأوله بعض أهل المذهب بانه يخرج على المبالغة لا على التقليل وتأوله غيره بانه طلب ما يقدمه قبل الدخول لكل المهر ووضعه ان مالكا استحب تقديم ربع دينار لأقل قال الزواوي وضعفه من لانه ليس في الحديث دلالة على انه طلب منه ما يقدمه لا جميع المهر بل ظاهره ان المطلوب جميع الصداق لا بفضه وقال الابي يربح قول ابن وهب ويعارض ما احتج به مالك ما صح من حديث

من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأدخله النار قيل وإن كان بسبب ما قال وإن كان قضيا من أراك فاطلق المال على ما ترى انتهى وفيه نظر لأن إطلاقه على ذلك يجوز لقصد الزجر عن اقتطاع مال المسلم والخلف الباطل على نحو ما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية قال عياض والإجماع على أن الشيء الذي لا يقول ولا قيمة له لا يبيح كون صدقا قال المحافظان ثبت هذا الإجماع فقد نزه ابن خزم حيث قال يجوز بكل ما يسمى شيئا ولو حبة من شعير قال ابن عبد البر ولا توقيت ولا تحديد لاكثر الصدقات إجماعا قال واحتج به من جوزه بمقول ولو قيل - لأن الله ذكر الصدقات ولم يحدا أكثره ولا أقله فلو كان له حد لبيته صلى الله عليه وسلم لأنه المبين مراد الله والمحد لا يصح الاكتساب أو سنة ثابتة لا معارض لها أو إجماع انتهى وفي المحصر نظرقن جملة ما يصح به القياس اذهو من جملة الأدلة

*** (ارضاء الستور) ***

هو عبارة عن التولية بين الزوجين وإن لم يكن هناك إرضاء ستورا ولا خلق باب (مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري (عن سعيد بن المسيب) القرشي (ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها الرجل أنه إذا أرغبت الستور فقد وجب الصداق) إذا دعت المسيدس وأنكره الرجل (مالك عن ابن شهاب أن يزيد بن ثابت) الأنصاري (كان يقول إذا دخل الرجل بإمرأته فأرغبت عليها الستور فقد وجب الصداق) للمرأة إذا دعت المس وأنكر (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول إذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها) وأدعت الوطء وأنكره (صدق الرجل عليها) لأن الغالب أنها لا ينشط في بيتها (وإذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه) لأن الغالب نشاطه في بيته (قال مالك أرى ذلك) التصديق (في المسيدس) أي الجماع (إذا دخل عليها في بيتها فقالت قدمسني وقال لم أمسها صدق عليها) فلا يتكمل عليه الصداق (فإن دخلت عليه في بيته فقال لم أمسها وقالت قدمسني صدقت عليه) فعاصله أنه يصدق الزائر منهما حين فها - ما بخلاف خلوة الأهداة فصدق المرأة حين لأن خلوة الزيارة لا تنشط النفوس فيها بخلاف الأهداة

*** (المقام عند البكر والتيب) ***

كذا عند أبي عمرو في نسخة والإيم أي التيب بفتح الميم وضعها قال الجوهري قديم يكون كل منهما بمعنى الإقامة وقد يكون بمعنى موضع القيام لأنك إن جعلته من قام يقوم ففتوح وإن جعلته من أقام يقيم فضموم لأن الفعل إذا جاوز الثلاثة فالوضع مضموم لأنه مشبه ببنات الأربعة فتدو حرج وقوله تعالى لا مقام لكم بالنكح أي لا موضع لكم وقرئ بالنكح أي لا إقامة لكم (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بنع المين (ابن خزم) بالهمزة والزاى الأنصاري المدنى (عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام الخزرجي) المدنى ثقة من رجال الجمع مات في أوّل خلافة هشام (عن أبيه) قال ابن عبد البر ظاهره الانقطاع أي الارسال وهو متصل صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كفا في مسلم وأبي داود وابن ماجه من طريق محمد بن أبي بكر عن عبد الملك عن أبيه عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة) هند بنت أبي أمية الخزرجية الفاضلة بأربعة أجمال (وأصبحت عنده) وفي رواية لمسلم دخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه (قال لها اليس بك) بكسر الكاف وفي رواية أنه ليس بك بضمير الأمر والشان (على أهالك) يعني نفسه الكبرية وكل من الزوجين أهل (هوان) أي لا أفعل فعلا يظهر به هوانك على - أو تظنيه وفيه اللطف والرفق بمن يخشى منه كراهة الحق حتى يتبين له وجهه

الحق قاله عياض وقال النووي معناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقلك شيء بل تأخذينه كاملاً قال
 الآبي وقيل المراد باهلهما يلبسها لأن الأعراض عن المرأة وعدم المبالاة بهما يدل على عدم المبالاة باهلهما
 قالنا على الأول متعلقة بهوان وعلى الثاني للسببية أي لا يلحق أهلك هوان بسيدك (ان شئت سمعت
 عندك) أي أقت سبعاً لانهم اشتقوا الفعل من الواحد إلى العشرة (وسمعت عندهم) أي أقت عند كل
 واحدة من بقية نساء سبعا (وان شئت ثلثت) أي أقت ثلاثاً (عندك ودرت) على بقية نساءي بالتم
 يومياً ففيه حجة لما لك في أن القسم لا يكون الا يوماً واحداً وأجازه الشافعي يومين أو ثلثاً ثلاثاً
 ولا خلاف في جواز أكثر من يوم مع التراضي هكذا قال عياض وغيره وقال الآبي وأما يدل لما لك ان كان
 معنى درت ما ذكره لا فقد قال المخالف معناه درت بالثلاث ورواه ابن العربي بان هذه زيادة لا تقبل
 الا بدليل ويقوله للبكر سبع وللثب ثلاث فجعله حكماً مبتدأً أو الأولى في ردّه ان قوله درت حالة على ما
 عرف من حاله والمعروف منه في القسم انما كان يوماً يوماً وفي رواية لمسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان شئت
 زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثب ثلاث (فثالث ثلث) قال عياض اختارت الثلاث مع أخذها
 بثوبه حرصاً على طول اقامته عندها لانها رأته اذا سبغ لها وسبغ لغيرها لم يقرب رجوعه اليها
 وقال الآبي "لا طغها صلى الله عليه وسلم هذا القول المحسن أي ليس بك على أهلك هوان تمهداً للعدو
 في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري عليها وإنك على ولا لدم رغبة فيك وكذلك المحكم ثم خيرها
 بين الثلاث ولا قضاء لغيرها وبين السبع ويقضى لبقية أزواجه فاختارت الثلاث ليقرب رجوعه اليها
 لأن في قضاء السبع لغيرها طول مغيبه عنها انتهى وفيه تخيير للثب بين الثلاث بلا قضاء والسبع والقضاء
 واليه ذهب الجمهور والشافعي واحد وقال مالك واختاره لا تخير وتركو حديث أم سلمة لمحدث أنس للبكر
 سبع وللثب ثلاث قاله ابن عبد البر وبه تعقب نقل النووي عن مالك موافقة الجمهور وقال المازري
 ويمكن عندي أن ما أكا رأي ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم لانه خص في النكاح بخصائص ام
 ومعناه ان احتمال الخصوصية منع من الاستدلال به فخرج الى حديث أنس ولا يرد أن التخصيص لا يثبت
 بالاحتمال وفي قوله ان شئت الخ انه لا يحاسب الثب بالثلاث بخلاف العنفة إذ لو حوسبت لم يبق فرق بين
 السبع والثب وبين سائر الأعداد وقال الآبي وجه احتجاج أبي حنيفة بالمحدث انه لو كانت الثلاث
 حقا للثب خالصة لكان حقه ان يدور عليهن أربعاً لأن الثلاث حق لها والجواب ما قال ابن القصار
 انه انما هي لها بشرط ان لا تختار السبع أيضاً فعنه عند الأكثر سمعت بعد الثلاث قال القرطبي وقعه
 صلى الله عليه وسلم بين أزواجه انما هو تطيب لقلوبهن والا فاقسم لا يجب عليه لقوله تعالى ترحي من
 تشاء منهمن وتؤري اليك من تشاء وهذا على مذهب مالك وذهب الاكثر الى وجوبه عليه صلى الله عليه
 وسلم وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به على صورة الأرسال وتابعه على إرساله عبد الرحمن بن
 حمد عن عبد الملك بن أبي بكر عن مسلم أيضاً واصله محمد بن أبي بكر عن عبد الملك عن أبيه عن أم سلمة
 وتابعه في شيخه عبد الواحد بن ايمن عن أبي بصير عن عبد الرحمن عن أم سلمة ان خرجها مسلم أيضاً وهذا
 استبدره الدارقطني على مسلم قال النووي وهو فاسد لأن مسلمين اختلاف الرواة في إرساله واتصاله
 ومذهبه ومذهب الفقهاء والاصوليين وبحق الحديثين اذا روى الحديث مرسلًا ومتصلاً فالمحكم لا يصلح
 لانه زيادة ثقة (مالك عن حميد) بن أبي حميد البصري (الطويل) اعطى يده اولاً لانه كان له جار يقال
 له حميد القصير فقيل لهذا الطويل للفرق بينهما مات وهو قائم يصلي سنةً اثنتين ويقال ثلاث وأربعين
 ومائة وثلاثة وخمسين سنة (عن أنس بن مالك انه كان يقول للبكر سبع وللثب ثلاث) قال ابن
 العربي هذا لا يقتضيه قياس اذ لا نظير له يشبهه ولا اصل يرجع اليه والعلماء يقولون حكمة ذلك النظر

الى تحصيل الالفه والمؤاساة وان يستوفى الزوج لذته فان لكل جديد لذة ولما كانت البكر حديثة عهد بالرجل وحديثة بالاستصعاب والتغافل تالين الا يجهد شرعت لهما الزيادة على الثيب لانه ينفي نفاها ويسكن روعها بخلاف الثيب فانها مارست الرجال فاذا احتاج مع هذا المحدث دون محتاج اليه البكر قال وهذه حكمة والدليل انما هو قول الشارع وفعله انتهى وهذا الحديث وقوف وفي الصحيحين عن خالد عن ابي قلابه عن انس اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعة اقسام واذا تزوج الثيب على البكر اقام عندها ثلث اقسام قال ابو قلابه ولو شئت فقلت ان انسا رفعة الى النبي صلى الله عليه وسلم لصدقت ولكنه السنة ورواه الاسماعيلي من طريق ابي عن ابي قلابه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مصر جابر فعه واختلف هل ذلك حق للزوج على بقية نساءه لمحااجة بالذلة بهذه الجديدة فجعل له ذلك زيادة في التمتع اوحق للمرأة لقوله للبكر ولا ثيب بلام التثنية روايتان عن مالك وحكي ابن القصار انه اهما جابعا وعلى أنه حق للمرأة في القضاء به على الزوج رواية ابن القاسم وعدم القضاء رواية محمد بن الحكم كالمعتة ثم اختلف هل هو حق لها سواء كانت عنده زوجة اخرى أم لا للحديث فانه لم يفصل ونسبه ابو عمر لا كثيرا العلماء وقال غيره انما المحدث فمن له زوجة غير هذه لان من لا زوجة له مقيم مع هذه غير مفارق لها وهذا من المعروف المأمور به في قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وهو الظاهر لقوله في الحديث اذا تزوج البكر على الثيب واذا تزوج الثيب على البكر وقد قال ابن العربي القول بان ذلك لها وان لم يكن له زوجة لافعى له ولا يتصور ولا يتفق اليه (قال مالك وذلك) المروي بافرق بين الثيب والبكر (الامر) المعلوم به (عندنا) بالمدينة وبه قال اكثر العلماء خلافا لاهل الراى والحكماء ومجادى أن البكر والثيب في القسم سواء والظاهر أنه مع من عنده سواء فما جلس عند الطارئة حاسبها به وجلس عند أزواجه مثله وخلافا لقول ابن المسيب والمحدثين والازاعي يقيم عند البكر سبعة اوثيب اربعا فاذا تزوج بكر على ثيب مكث ثلاثا واذا تزوج ثيبا على بكر مكث يومين قال عياض والسنة تخالف الجميع (فان كانت له امرأة غير الذى تزوج فانه يقيم بينهما بعد ان تقضى ايام التي تزوج بالسواء ولا تعيب على التي تزوج ما اقام عندها) وبهذا قال الجمهور خلافا لابي حنيفة في قوله حاسبها لان العدل واجب ابتداء ودواما لاغا واهل الاثرة بالعدل والحديث برده عليه لان اللام في البكر والثيب للملك ومالك الانسان لا حاسب به وأبضا لو حوسبت لم يبق للفرق بين البكر والثيب وجه ولا فرق بين السبع والثلاث وبين سائر الاعداد اذا كان القضاء واجبا في الجميع قاله المازرى

* (مالا يجوز من الشروط في النكاح) *

(مالك انه باعه أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشترط على زوجها انه لا يخرجها من بلدها قال سعيد ابن المسيب يخرج بها ان شاء) وان كان الافضل الوفا بما اشترط قال ابن عبد البر جاء هذا البلاغ متصلا رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث بن عبد الرحمن عن مسلم بن ابراهيم عن سعيد بن المسيب به وجاء عن جماعة من السلف اعلامهم على بن ابي طالب ان رجلا من بني ابي شيبة وعبد الرزاق عن عباد بن عبد الله قال رفع الى على رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال على شرط الله قبل شرطها أو قبل شرطه ولم ير لها شيئا أى شرط أن لا يخرجها من دارها وشرط الله قوله أسكنوهن من حيث سكنتم به وجاء عن جماعة اعلامهم عن ابن الخطاب قال لها شرطها والمسلمون عند شروطهم ورواه حديث أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج اهـ يخج لكنه هنا محمول عند مالك وموافقه على التذبح جعابا بين الادلة (قال مالك فالامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة وان كان ذلك عند عقد النكاح) أى ابرامه وأحكامه (ان لا انكح عليك ولا انسرأ أن ذلك ليس بشئ) واجب اذ لا يقتضيه العقد ولا ينافيه (الا أن يكون

في ذلك حين بطلاق او عتاقه) بفتح العين مصدر عتق (فيجب ذلك عليه ويلزمه) أن تزوج أو تسرى
 * (نكاح المحلل وما أشبهه) *

(مالك عن المسور) بكسر الميم واسكان المهملة وفتح الواو (ابن رفاعه) بكسر الزا عن أبي مالك (القرطبي)
 يضم التاء وفتح الزاء وبإضافة المجهدة تنسبه إلى بني قريظة تابعي صغيره قول مات سنة ثمان وثلاثين
 ومائة له في الموطأ مرفوعا عن الحديث الواحد (عن ابن بربن عبد الرحمن بن الزبير) التابعي الكبير بفتح
 الزاي فيهم ما وراه ابن بكير يضم الأول روى عنه الشيخ فيهما كسائر الزوا عن مالك وهو الصحيح فيهما
 جميعا قال ابن عبد البر واقتصر المحقق على ضم الأول وقوله الصحيح فيهما أي عن مالك قال في الإضافة
 هو يضم الزاي بخلاف جده فإنه يفتحها وكسر الموحدة ابن باط النقرطبي من بني قريظة ويقال هو ابن
 الزبيرين أمية بن زيد الأوسي كذا كراين منده وروى عنهم فيجوز أن نسب إلى زيد شي صرح في الجاهلية
 والأخبار بربن باطيا معروفة في بني قريظة انتهى وإضافة الروي وقال هو ولد ذكرا ابن عبد البر
 والمحققون وقد قتل ابن باطيا كذا في يوم بني قريظة (ابن رفاعه بن سواد) بكسر السين واسكان الميم
 القرطبي الخافى قال ابن عبد البر كذا أرسله كثر الزوا ورواه ابن رفاعه بن عبد الحميد الخفي
 الحديث عن مالك وبإضافة القاسم على بن زياد وابن عبيد الله بن عبد الحميد الخفي
 كثرهم عن مالك عن المسور عن الزبيرين عبد الرحمن عن أبيه ابن رفاعه بن سواد (طلق أمره بغيره)
 بفتح القوية ر قبل بضمها وقيل اسمها أمية وقيل سميت وقيل عائشة (بنت وهب) الفرضة الخجائية
 لا أعلم لها غير هذه النسبة (في عهد) أن زمن (رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا) وفي الصحيحين عن
 عائشة أن امرأة رفاعه قالت يا رسول الله إن رفاعه طلقني فبطلاني وفي رواية لها أنها طلقني آخر
 ثلاث طلاقات والزوايات تفسر بعضها بعضا فلا حجة فيه نحو إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة بلا راحة
 (بكت عبد الرحمن بن الزبير) بفتح الزاي الخافى رأى هذا الحديث (فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها)
 لاسترخاء وعدم تدبيره وفي رواية للشيخين وأما سميت مثل المردة وأخذت بهديته من جليها شبهة بذلك
 لصغر ذكوره واسترخائه وهو أظهر لأنه عند أن يكون صغيرا إلى حد لا يقبض معه قدر الحشفة (فعارقها)
 طلقها قال شيخنا وهذا الخبر مما الذي يروى عنه كذا في الحديث وفيما كره عبد الرحمن له في البخاري أنها
 لما طلقها رفاعه مثل المردة قال كذبت والله إلى لا يرضها انقض الاديم (فأراد رفاعه أن ينكحها
 وهو زوجه الأول الذي كانت طلقها) بالثلاث (فذكرت ولا تخفى وزان كلاما من الرجل والمرأة كذا
 تزيينها) وفي رواية للبخاري أن المرأة في التي ذكرت ولا تخفى وزان كلاما من الرجل والمرأة كذا
 له صلى الله عليه وسلم ولما بلغ البخاري عن عائشة وكان معه مثل المردة فلم يصل منه إلى شيء تريد فلم
 يلبث أن طلقها فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن زوجي طلقني وأني تزوجت رجلا غيره فدخل
 في ولم يكن معه المثل المذهب فسلم بقريني الأئمة واحدة لم يصل مني إلى شيء فأحل تزوجي الأول فقال
 صلى الله عليه وسلم لا تخشين تزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسله ثم يذوق عسلته وتوالمها لم يصل
 مني إلى شيء فصرخ في أنه لم يطأها لأمرة ولا أريد فيحمل قولها الأئمة واحدة على أن معناه لم يرد القرب
 مني بقصد الولد لأمرة واحدة وبهذا لا يخالف رواية الموطأ فلم يستطع أن يمسها (وقال لا تحل لك حتى
 تذوق العسلية) بضم العين وفتح السين تصغير عسلية وهي كناية عن الجماع شبه لذة به العسل وحلاوته
 فاستعاضاها ذوقا وأنش العسل في التصغير لأنه يذكروا في أي قطعة من العسل أو على إرادة اللذة لتسكنه
 ذلك ووجهه ثلاثا بطلان أنها لا تحل إلا بوطء متعدد وضعف زعم أن التأديت على إرادة اللذة بطلان النزاع

لا يشترط باتفاق العلماء وشذ الحنفية في العسيلة الأنزال وعيا لمعنى العسيلة قال أبو عمر في قوله لا حتى
 الخ وجهان أحدهما أن كان نكاحا وصفت فلا يسيل إلى ذوق العسيلة فلا تنحل ، للذي طلقها ثلاثا ، والثاني
 أن كان يرجى ذلك منه فقال له ذلك طمعا أن يسكر ، وبما كان قال ابن العربي مغيب المحشفة هو
 العسيلة وأما الأنزال فهو اللبيلة وذلك أن الرجل لا يزال في لذته للملاعبة فإذا أوجع فقد عدل ثم يتعاطى بعد
 ذلك ما فيه علون نفسه واتماب نفسه وتزق دمه واضعاف أعضائه فهو إلى اللبيلة أقرب منه إلى العسيلة
 لأنه بدأ بلذة ونخم بالم قال الأبي وهذا منه ذهاب إلى أن ما قبل الأنزال امتنع من ساعة الأنزال قال
 شيخنا أبو عبد الله يعني محمد بن عرفة من له ذوق يعرف ذلك وقال الغزالي ساعة الأنزال الذلذات الدنيا
 وإن دامت فقت وهو ينحو إلى قول الحنفية وهذا الحديث في الصحيحين من طرق عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة بنحوه (مالك عن يحيى بن سعيد) (الانصاري) (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن)
 عته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سألت عن رجل طلق امرأته البتة) من البت وهو القناع
 كما به قطع العصمة التي له بها فهي الثلاث (فتزوجها بعد رجل آخر فطلقها قبل أن يمسها فهل تصلح
 زوجها الأول) الذي ابتها (أن يتزوجها ففانث عائشة لا تصلح حتى يذوق عسلتها) فأفتت بما روت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة رافعة وفي مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة
 أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة يتزوجها رجل فيطلقها فتتزوج رجلا فيطلقها قبل أن يدخل
 عليها أتخل زوجها الأول قال لا حتى يذوق عسلتها وفي الصحيحين من طريق عبيد الله بن عمر عن
 القاسم بن محمد عن عائشة طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فأراد
 زوجها الأول أن يتزوجها فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من
 عسلتها ماذا قال الأول لفظ مسلم به لا يحتمل أنه محتمل من قصة رافعة ويحتمل أنه قصة أخرى ولا يعد
 التردد وإلى هذا ذهب الحنابلة وأما فردا بن المسيب فقال تنحل بالعدة وله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ورد
 بأن الآية وإن أحقت العقد لكن الحديث بين أن المراد به الوطء قال ابن عبد البر أطنه لم يبلغه
 الحديث أول يضع عنده قال عمر ولم ير أمة الا طائفة من الخوارج وشذ في ذلك (مالك أنه بلغه أن القاسم
 ابن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعد رجل آخر هل عنها قبل أن يمسها هل تنحل
 زوجها الأول أن يراجعها) أي يتزوجها (فقال القاسم بن محمد لا تنحل تزوجها الأول أن
 يراجعها) لأن الثبات مات ولم يمسها ولا فرق بين الموت والطلاق إذا المدا على مغيب المحشفة (قال مالك
 في المعلل) أي المتزوج عتبه وقتة بقصد أحلالها بالبتة) (أنه لا يقم على نكاحه ذلك) (فأساده) حتى يستقبل
 نكاحا جديدا فإن أصابها في ذلك (القاسم) (فأها مبرها) عليه

* (ما لا يجمع بينه من النساء) *

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها) في نكاح واحد ولا يملك
 الميمن (ولا بين المرأة وخالتها) نكاحا وحيدا ولا يجمع فلو نكحها معا بطل نكاحهما إذ ليس
 تخصص أحدهما بالطلاق وأولى من الأخرى فإن نكحها معا بطل نكاح الثانية لأن الجمع حصل
 بها وقد بين ذلك في رواية أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من وجه آخر عن أبي هريرة رحمه
 لا تنكح المرأة على عمها ولا أمة على ابنة أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا تنكح
 الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى والكبرى أمة والخالة والد الصغرى بنت الأخ وبنت

الاخت وهو من عطف التفسير على جهة التام كدوا والبيان ولذا لم يبيدتم بما بالمعطف قال عباس اجمع
المسلمون على الاخت بهذا النبي الاطافعة من الخوارح لا بلغت اليها واحقوا وله تعالى وأن تعصوا
بين الاختين ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقالوا الحديث خبر واحد ولا حد لا تخصص القرآن ولا
تسخره وفي مسئلة خلاف بين الأصوليين والصحیح جواز الامرين لان السنة تبين ما جاء عن الله ولان
علة المنع من الجمع بين الاختين وهي ما تحمل عليه الفيرة من التقاطع والتدابير موجودة في ذلك وقاس
بعض أهل السلف عليه جملة القرابة منع الجمع بين بنتي العم وبنتي العمة والمخاللة والمجهور على خلافه وقصر
التحريم على ما ورد فيه نص او ما يوافق عليه لفظه من العات والمخالات وان علون كما قال ابن شهاب
في الصحيحين فنرى عمة أبيها ونالها أبيها بتلك المنزلة وهو صحيح لان كلا منهما يطلق عليه اسم عمة وخالة
لان العمة هي كل امرأة تكون اختا لرجل له عليك ولادة فاخت الجدة للاب عمة واخت الجد للام خالة
التي هي وقال النووي العمة حقيقة انما هي اخت الاب وتطلق أي بخاز على أخت الجد أو ابني الجد وان
علا والمخاللة أخت الام وتطلق على أخت ام الام أو أم الجدة سواء كانت الجدة لأم أو لأب وهذا الحديث
رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن الثوري عن مالك عن ابن سبيد
الانصاري (عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينهي) تعريفا (أن تسكن المرأة على عمتها أو على
خالتها) وكذا العمة والمخاللة على بنت الاخت وبنت الاخت كما في الحديث قبله وفي مسلم من وجه آخر عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن يجمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالتها
وله من وجه آخر عنه مرفوعا لا تسكن المرأة على بنت الاخت ولا بنت الاخت على الخالة (وان يطأ رجل
واحدة) أي أمة (وفي بطنها جنين لم يهر) لقوله صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير
ذات حمل حتى تضع رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد

* (ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته) *

(مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل) بالبناء للمفعول (زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة) أي عقد
عليها (ثم فارقه قبل أن يصبها) أي يخاصمها (هل تسكن له أمها فقالت زيد بن ثابت لا) تسكن له
(الأم مهممة) عن البيان فلا تسكن له حال إذ (ليس فيها شرط) بالدخول (وانما الشرط في الزمان) كما
قال تعالى وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تسكنوا
دخلتم بهن فلاجاح عليكم ولما سئل ابن عباس عن هذه الآية قال أيها هو ما أمهم الله وفي رواية قال
هذا من مبهم التحريم الذي لا وجه فيه غير التحريم سواء دخلتم بالنساء أم لا فأما هذه نسائكم ومن
عليكم من جميع الجهات وأما قوله وربائبكم الخ فليس من المهمة لأن وجهين أحلن في أحدهما
وومن في الآخر فاذا دخل بأماهات الربائب ومن وإذا لم يدخل بهن لم يجر من فلهذا تفصيل مهم الذي
أراد ابن عباس نقله الهروي عن الأزهري (مالك عن غير واحد ان عبد الله بن مسعود استفتى) طالب
منه الفتوى (وهو بالكوفة عن نكاح الأم بعد الابنة إذا لم تسكن الابنة مست) جوهه (فارتخص
في ذلك) بناء على أن الشرط بهما (ثم إن ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبر انه ليس
كما قال وانما الشرط في الربائب فرجع ابن مسعود إلى الكوفة فلم يصل إلى منزله بها لانه كان ساكنها
(حتى أتى الرجل الذي أفسأه بذلك فأمره أن يفارق امرأته) روى عبد الزاق عن الثوري عن أبي
فروة عن أبي عمرو والشيباني عن ابن مسعود أن رجلا من بني فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فحبسته فأفتاه
ابن مسعود بأن يفارقها ويتزوج أمها إن كان لم يمسها فترجها وولدت له أولادا ثم أتى ابن مسعود

المدينة فسأل فاعتبر أنها لا تخل فلما رجع إلى الكوفة قال للرجل انه اعليك حرام ففارقها قال عبد الزاق
 وأخبرني معمر بن يزيد بن أبي زياد أن عمر بن الخطاب هو الذي رذاهن منه ودعن قوله ذلك فيما أحسب
 وقوله ففارقها لا تخل أنه أمر وأنه قل فيكون الرجل امثله وفي هذا وفيه الاحتجاج ببل المدينة لزجوع
 ابن مسعود عن اجتهدته الذي أفتى به اليهم لأنه انما أفتى بالاجتهاد وقد ذهب بعض الأئمة المتقدمين
 إلى جواز نكاح الام اذا لم يدخل بالبنات وقال الشرط الذي في آخر الآية بعم الاقهار والربائب
 وجهه والعماء على خلافه قول أهل العربية أن الخبرين اذا اختلفا لا يثبتان في وصف الايمان بوصف
 واحد فلا يقال قام زيد وقعد عمرو والظرفان وعلمه سيدي به باختلاف العامل لأن العامل في انصفه هو
 السامع في الموصوف وبيانه في الآية أن قوله انما الذي دخلتم بهن يعود عند هذا التقابل إلى نساءكم وهو
 محفوض بالاضافة إلى ربائبكم وهو مرفوع والصفة الواحدة لا تتعاقب في مختلفي الاعراب ولا يختلف في العامل
 (قال مالك في الرجل يسكر تحت المرأة ثم يسكر أمه فيصدها عنها لا تحرم عليه امرأته ويقارن بها حراما
 ويحرم من عليه اذا كان قد أصاب الام فان لم يصب الام لم تحرم عليه امرأته وتقارن الام) وبقي على
 امرأته البنت (وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم يسكر أمها) يعقد عليها (فيصدها الله لا تخلل نه
 أمه أبدا ولا تخلل لايه ولا لايته ولا تخلل له ابنتها وتحرم عليه امرأته) لمسه ما عاقل لم يمس الام فارقها
 ولم تحرم عليه امرأته كما قال قبل (قال مالك) هذا كله في النكاح (فما الزنا فانه لا تحرم شيئا من
 ذلك) المذكور فان كان متزوجا بالبنت فزنى بالام أو عكسه لا تحرم عليه زوجته لأن التحرام لا يحرم
 المحلل وتدرى الدارقضي عن عائشة وابن عمر فانه لا يحرم المحرم المحلل لضعفها في السن
 الا انه يستأنس بهما (لأن الله جبارك وتعالى قال و) حرمت عليكم (أقهار) سائلكم فانما حرم
 ما كان مردجا ولم يذ كر تحريم الزنا) والنكاح شرعا انما يطبق على وطء المقومة عليها الا على مجرد الوطء
 (فكل تزويج كان على وجه المحلل يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج المحلل) فيقع به
 التحريم وكل ما كان محض زنا لا يحرم لانه ليس بمنزلة التزويج (فهذا الذي سمعت والذي عليه أمر
 الناس عندنا) بالمدينة وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وعليه جل أعجاب مالك بل صرح به غير واحد
 من الشيوخ منهم سحنون بن جهم عليه وقوله في المدونة ان زنى بأم زوجته أو ابنتها ففارقها حمله
 الا كثر على الوجوب واللفظي وابن رشد على الكراهة أي كراهة النساء معها واستحباب فراقها وذهب
 أكثر أهل المذهب إلى ترجيح ما في الموطأ وان دليل من ذهب إلى التحريم كأي حديثه ومأخذه
 والمدون بناء على ان الأمر لا وجوب لتحريمها عليه ضعيف لأن عنده قوله تعالى ولا تكهوا ما كنتم آباؤكم
 من النساء فكم لو لا تكهوا على العقد وما كنتم آباؤكم على الوطء ووجه ضعفه ان النكاح حيث وقع
 في القرآن فالمراد به العقد لا ما يخص من ذلك فهو حتى تسكن زوجا غيره انما لا يتكهن الا زانية أو مشركة
 واستعفف الذين لا يتعدون نكاحا وما ذكره ليس من ذلك وإن سلم أن المراد بما كنتم آباؤكم الوطء
 فالمراد به الوطء المحلل لانه الذي يطلق عليه في الشرع اسم النكاح أما الزنا فانه قال فيه سفاق وأيضا
 فالزنا لا يثبت به العدة فلا يثبت به تحريم كاللواط وأيضا المحرمية حكم من أحكام النكاح الصحيح
 كالايمان والنفقة واسقاط الحد فلا يثبت بالزنا فان قيل هو تحريم يثبت بالوطء فوجب أن يثبت
 بالوطء المحرم كتحريم الفزبه وفساد النكاح اجيب بانه لا يصح اعتباره به وان استويا في افساد الصوم
 والنكاح لانه يجري مجراه في افساد اللواط ولا ينتشر المحرمية

(نكاح الرجل ام امرأة قد أصابها على وجه ما يكره)

(قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فقام عليه المحرم فيه أنه يتكلم ابنته أو بنكحها ابنته إن شاء) وأولى أن لم يقم عليه المحرم فأنما نص على المتوهم (وذلك أنه أصابها حرما) وهو لا يحرم الحلال (وإنما الذي حرم الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح) الذي يدرك المحرم (قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء) والنكاح في عرف الشرع انما هو الوطء المحلل لا الزنا (فلو أن رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا) باستدانة لمعد غير عالم بانها في العدة (فأصابها حرمت على ابنه أن يتزوجها وذلك أن أمه نكحها على وجه الحلال لا بقاء عليه فيه المحرم) للشبهة (ويحتمل به الولد الذي يولد فيه بأمه) لأن وطء الشبهة يدرك المحرم ويحتمل به الولد (وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبوه في عدتها وأصابها فكذلك يحرم على الأب ابنته إذا هو أصاب أمها) لأن وطء الشبهة يشترط الحرمة بخلاف ما إذا لم يصبا لأن العقد في النكاح الصحيح على الاتم لا يحرم البتة فأهل البيت

(جامع ما لا يجوز من النكاح) *

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريما (عن الشغار) هكذا تجل الرواة وقال ابن زهر عن نكاح الشغار مجتمعين أو لا هما مكسورة وأب فراءم صدر شاعر شاغر شاعرا ومشاعرة وفي رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (والشغار أن تزوج الرجل ابنته) أو أخته أو أخته (على أن تزوجه أربابته) أو أخته (ليس بينهما صداق) بل يضع كل منهما صداق الأخرى مأخوذة من قولهم شعر البلد عن السلطان إذا خلا عنه لمخلوه عن الصداق أو لمخلوه عن بعض شرائط وقال ثعلب من قولهم شعر الكلب إذا رفع رجله يسبول كان كلاما من الولدين يقول لا تخلا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك وفي التشبيه بهذه الهيئة القبيحة قبيح للشغار وتغليظ على فاعله وأكثروا ما نكح لم ينسبوا هذا التهمة لراحد ولذا قال الشافعي رضي الله عنه لا أدري أهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من عمر أو نافع أو مالك حكاه البيهقي وقال الخطيب وغيره هو قول مالك وصله بالمتن المرفوع بين ذلك ابن مهدي والقاضي ومجربون عون فيما أخرجه أحمد وقال الباجي قوله نهى عن الشغار مرفوعا اتفاقا وبقية من تفسير نافع والمظاهر أنه من جملة الحديث حتى يتبين أنه من قول الراوي انتهى وقد تبين ذلك في مسلم هنا والبخاري في ترك الحيل من طريق عبيد الله قلت لنافع ما الشغار قال فذكره ولذا قال المحافظ الذي تحرواه من قول نافع قال عياض عن بعض العلماء كان الشغار من نكاح الجاهلية يقول شاعري ولبي ولبنت أي عاوضني جاعا عجماع ولا خلاف أن غير البتة من الإماء والأخوات وغيرهن حكم البتة وتعقبه الأبي أن مذهب مالك اختصاصه بذوات الجبر وهو في غيرهن بمنزلة من تزوج على أن لصداق فيضى بالدخول قال ولا نكحة فيما وقع عند مسلم في حديث أبي هريرة نهى صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاد ابن غير الشغار أن يقول تزوجني ابنتك أو تزوجك ابنتي تزوجني أختك أو تزوجك أختي لأنه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم قال عياض ولا خلاف في النهي عنه ابتداء فان وقع أمضاء الكوفيين واللبث والزهرى وعطاء إذا صح بصداق المثل وأبطله مالك والشافعي واختلاف في علته البطلان فقبل لأن كلاما من الفرجين معقوده وعليه وقيل لمخلوه من الصداق فعلى الأول فساد في عقده فيفسخ بعد النساء وعلى الثاني فساد في صداقه فيضى بالنساء وهما قولان لمالك رضي الله عنه قال غيره وإنما اختلف قول مالك للاختلاف في النهي هل يدل على الفساد أو للختلاف في تفسيره هل هو مرفوع أو من قول ابن عمر وأبي هريرة وهما أدري بما سمعنا لانهما عريان عالمان بمواقع اللفاظ وإنما النظر إذا كان من تفسير

نافع فانه يحكى تعرب ولذا اختلف نظر العلماء وليس البطلان لترك ذكر الصداق لصفة النكاح بدون
 تسميته لكن قال ابن دقيق العيد قوله ليس بينهما صداق يشعر أن جهة الفساد ترك ذكر الصداق
 انتهى أى مع جعل بضع كل منهما صداقا لا أخرى وهذا صريح الشغار قال مالك في المدونة يفسخ زان
 طال وولدت الاولاد قال ابن القاسم بطلاق وأما وجه الشغار وهو أن يسمى اكل صداقا على أن يزوج
 كلاهما إلا أن يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصداق المثل وأما المركب منهما
 وهو أن يسمى لاحداهما صداقا والاخرى بلا صداق فالمسمى لها حكم وجهه الاخرى كصريحه وهذا
 الحديث رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به ورواه أصحاب السنن
 الأربعة من طريق مالك وتابعه عبيد الله بن عمر في الصحيحين وعبد الرحمن السراج وأبو عبد الله مسلم
 الثلاثة عن نافع عن ابن عمر وتابعه أبو هريرة وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسلم أيضا (مالك
 عن عبد الرحمن بن القاسم) التمي المذني قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه مات سنة ست وعشرين
 ومائة وقيل بعدها (عن أبيه) القاسم بن محمد بن الصديق أحد القهلاء (عن عبد الرحمن) أبي محمد المذني
 أني عاصم بن عمر لامي يقال ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 مات سنة ثلاث وتسعين (و) عن أخيه (مجمع) بضم الميم وقع الحميم وتشديد الميم الثانية المكسورة وعن
 مهملة الانصارى الاوسى تابعي كبير مات سنة ستين (ابن) بامتنية (يزيد) بتحفة فزاري (ابن
 جارية) بالميم والراء والتحفة (الانصارى) الاوسى أبي عبد الرحمن ذكره ابن سعد وغيره في الصحابة
 وقال ابن منده يزيد بن جارية وقيل زيد فبعها لهما واحدا والسواب انهم اخوان قاله في الاصابة (عن
 خنساء) بفتح الخاء المعجمة واسكان الزون وسين مهملة مهموز معدود (بنت خدام) بالحاء المعجمة
 المكسورة والذال المهملة كافي القمح والتقريب وقال بعضهم بالذال المعجمة الانصارى الاوسى زوج
 أبي لبابة صحابية معروفة من بنى عمرو بن عوف (ابن أبها) خداما الصحابي يقال هو ابن وديعة
 ويقال ابن خالد وقال أبو نعيم يكنى أبا وديعة (زوجها وهي ثيب) ماتت من أنيس بن قيادة الانصارى
 حين قتل عنها يوم أحد كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسل
 وأخرجه الواقدي عن الخنساء نفسها أو أنيس بالنصفين وسماه بعضهم أنسا وأنكره ابن عبد البر
 وفي المهمات للقطب القسطلاني أن اسمه سمر وأنه مات ببدر (فكرهت ذلك) الرجل الذي أنكرها
 أبوها ما به ولم يعرف المحافظ اسمه قال نعم عند الواقدي أنه من سنة وعند ابن اسحاق أنه من بنى عمرو بن
 عوف (فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقالت ان أبي نكحنى رجلا وان عم ولدى أحب الى منه
 (فرد نكاحه) وجعل أمرها اليها كافي رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد وله عن نافع بن جبير
 فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي زوجا وأنا كارهة وقد ملكت أمرى قال فلا نكاح له
 أنكرني من شئت فرد نكاحه ونكحت أبا لبابة الانصارى وأخرج الواقدي عن خنساء بنت خدام
 أنها كانت تحت أنيس بن قيادة فقتل عنها يوم أحد فزوجها أبو مار جلام من مزنة ففكرهته وجاءت الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه فترجوها أبو لبابة فباعت بالسائب بن أبي لبابة قال أبو عمر هذا
 الحديث مجمع على صحته والقول به لأن من قال لا نكاح الا بولي قال لا يزوج الثيب وليها أبها وغيره
 الا بأذنها ورضاها ومن قال ليس للولي مع الثيب أمرا وأجاز به بلال بن الوليد فاولى بالمثل بهذا الحديث ولا
 خلاف أن الثيب لا يجوز لأبيها ولا غيره جبرها على النكاح الا المحسن البصري فقتل نكاح الاب جائر
 على بنته بكرا كانت أو ثيبا كرهت ام لا قال اسماعيل القاضي لا أعلم أحد قال بقوله في الثيب وروى
 عبد الرزاق عن ابن عباس مرفوعا ليس للولي مع الثيب أمر واختلف في بطلانه ولورضيت يقال

الشافعي وأحمد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل لمخمساء إلا أن يجيزي وكذا قال مالك إلا أن ترضى بالقرب بالبدن فيجوز لأنه كان في وقت واحد وفور واحد وقال أبو حنيفة وأصحابه لها أن تعجز فيجوز وأن تطله فيبطل انتهى لمخمساً وأما حديث النسائي عن جابر بن جلال زوج ابنته وهي بكر من غير أمها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما فجعله اليه بقي على أنه زوجهما من غير كفؤ وأما إذا تزوجها بكفؤ فبطل ولو طلعت هي كفؤاً غير أنها مجبرة فليس لها اختيار إلا الزوج والابا بأكمل نظرهما فيها بخلاف غير المجبر فلا تزوجها إلا بمن عتقه لأن أذنهما شرط في أصل تزويجها فاعتبر بينهما انتهى وهو على مذهب الشافعي أما على مذهب مالك أنه لا كلام للذكر مع الاب ولو تزوجها بغير كفؤ فيجمل على أنه زوجها بذي عيب ليس للاب جبرها عليه وحديث الباب رواه البخاري عن اسماعيل ويحيى بن قزعة بفتحات كليهما عن مالك به ولم يخرجه مسلم (مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم (المكي بن عمر بن الخطاب أتي) بضم الحيمزة (بن كحاح) يشهد عليه الرجل وامرأة فقال هذا نكاح البسر ولا جيزه لأنه صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل رواه أحمد والطبراني والبيهقي وغيرهم واسناده صحيح (ولو كنت تقدمت) بفتح التاء والقاف والداد أي سقت غيري وفي رواية ابن وضاح بضم التاء والقاف وكسر الدال بالبناء للمفعول أي سقني غيري (فيه راجح) فاعله وجعله سراً لأن الشهادة لم تتم فيه وقد أجازته الكوفيون بشهادة رجل وامرأتين وقال مالك والشافعي وأحمد لا تدخل للنساء في النكاح فأما صح شهادة عدلين إلا أن مالكا أجازها بغير عدلين ثم شهدان قبل الدخول وقال نكاح البسر ما أوصى بكتمه والشافعي والكوفيون وغيرهم ما لم يشهد عليه ويقبض على كل حال (مالك عن ابن هشام عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طلحة) بنت عبيد الله (الأسدية) لها أدراك قال أبو عمر كذا وقع الأسدي في بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى وهو خطأ وجهل لا أعلم أحدا قاله وإنما هي تيمية اخت طلحة بن عبد الله أحد العشرة التي (كانت تحت رشيد) بضم الراء وفتح الشين (الثاني) الطائي ثم المدني مخضرم (فظاة هافنكحت في عذتها) رجلا غير مطلقها (وضربها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالخنقة) بكسر الميم واسكان الحجمة وفتح الفاء والقاف هكذا ضبطنا بقلم في نسخ قديمة قال الجوهري الدرر التي يضرب بها وفي القاموس ككساسة أي بوزنها ووافق الضبط المذكور (ضربات) تعزير الجماع على المقد في العدة (وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عذتها فإن كان زوجها الذي تزوجها) في العدة (لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عذتها من زوجها الأول ثم كان الآخر) بعد تمام العدة (خاطبا من الخطاب) لها فتكسح من شأته ولا يكون إلا خراً حق بها (فإن كان دخل بها) الآخر (فرق بينهما ثم اعتدت بقية عذتها من الأول ثم اعتدت من الآخر) بكسر الخاء (ثم لا يجتمعان أبدا) لتأبد التحريم بالوطء في العدة (قال مالك وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها ما أسجدت منها) من الوطء (قال مالك إلا من عندنا في المرأة المحرمة يتوفى عنها زوجها فقتلت) وكأنه قيد بالمحرمة وإن كانت الأمة كذلك لقوله أربعة أشهر وعشرا) إذا أمة عذتها شهران وخمس أو هو على سبيل المثال والمراد المعتدة (إنها لا تنكح بعدها إن ارتابت من حيضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الرية إذا خافت الحمل) إذ عدة الحامل وضعه ولله أعلم

* (نكاح الأمة على المحرمة) *

(مالك إنه بلغه أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهم (سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما) واختلف فيه قول مالك فروى عنه

لا بأس بذلك وقال ابن القاسم عنه تخيير الحرة في نفسها ومحل الخلاف اذا كانت الامه من
 مناسكته والا فلا يصوز كما افصح به الامام بعدد قريبا (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري
 (عن سعيد بن المسيب) القرشي (انه كان يقول لا تنكح الامه على الحرة الا ان تشاء الحرة فان طاعت
 الحرة ناهي التثان من القسم) وبهذا قال ابن الماجشون قال واليه رجوع مالك والمشهور وهو راجع اختيار
 ابن القاسم في المدونة انه لا يجوز ان تقض الحرة علمها في القسم (قال مالك ولا ينبغي) لا يجوز (لحرة
 ان يتزوج امه وهو محبط طولاً) غنى أى مهراً (لحرة ولا يتزوج امه اذ لم يحبط طولاً لحره الا ان ينشئ
 العنت) الزنا وفحوى كلامه ههنا ان الطول هو المال وبه صرح في المدونة وزاد وليس وجود الحرة فتعته
 بطول ورؤى محمد عنه هو وجود الحرة في عصمته ووجه الساجي الاول بأنه يتوصل بالمال الى ما يحتاج
 اليه من نكاح الحرث او اما الحرة فلا يتوصل بها الى ذلك ولا يسمى طولا لغة ولا شرعا (و) دليل (ذلك
 ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات) الحرث (المؤمنات)
 هو حرم على الغالب فلامه فهم له عند الجمهور لان عليه المنع ارقا في الرلد في الاماء وهو غير موجود
 في حرث الكليات وقد نص مالك في المبسوط على هذه العلة وطرد اصله فأجاز نكاح الابن امه ابيه
 وجده وامهاته واختار بعضهم اشتراطه اظهار الالية قال فان كان هنالك اجاع كما قيل اني الوصف
 بالمؤمنات والا فالصحح اعتباره لان الامر هنا بني على اعتبار المفهوم انتهى ودليل الغاية قوله
 تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم (من ما ملكت ايما نكح) تنكح (من
 قسما نكحهم المؤمنات) لا انكحرات فانها لا تتحل بالنكاح بل بالملك (وقال ذلك) أى نكاح المملوكات
 عند عدم الطول (لمن خشى العنت منكم) أى خافه (والعنت هو الزنا) وأصله المشقة سمي به الزنا
 لانه سبه بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة

* (ما جاء في رجل يملك امرأته) وفي نسخة الامه (وقد كانت تحته فقارقه) *

(مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت) قال ابن عبد البر اختلف في اسم أبي
 عبد الرحمن هذا فقيل سليمان بن يسار وهو بعيد لانه اجل من أن يسر اسمه ويكنى عنه وقيل هو
 أبو الزناد وهو بعد لانه لم يصر عن زيد ولا راه ولا روى عنه ابن شهاب وقيل هو طاوس وهو أشبه بالصواب
 وانما كنتم اسمه مع جلالة لان طاوسا كان يطعن على بني أمية ويدعو عليهم في مجالسه وكان ابن
 شهاب يدخل عندهم ويقبل جوارحه وقد سئل مرة في مجلس هشام أتروى عن طاوس فقال للسائل
 امانك لو رأيت طاوسا علمت انه لا يكذب ولم يجبه بأنه يروى أو لا يروى فهذا كله دليل على أن أبا
 عبد الرحمن المذكور هو طاوس انتهى (انه كان يقول في الرجل يطلق الامه) امرأته (ثلاثا ثم
 يشترها بأنها لا تتحل له حتى تنكح زوجا غيره) لعموم الآية وعلى هذا الجمهور والائمة الاربعة خلافا لقول
 بعض المذاهب قبل لعدم امها ملكت ايما نكح قال أبو عمر هذا خطأ لانها لا تبج الا تهات والاختوات
 والبنات فكذا سائر المحرمات (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل زوج
 عبد له جارية له فطلقها العبد البتة) اي جميع طلاقه وهو اثنتان (ثم وهبها سيدها له هل تحل له بملك
 اليهين فقال لا تتحل له حتى تنكح زوجا غيره) لدخولها في الآية فوافقا زيداعلى فتواه (مالك انه سأل ابن
 شهاب عن رجل كانت تحته امه مملوكة لعمره (فاشترها) منه (وقد كان طلقها واحدة فقال تحل له
 بملك يمينه) ولو طلقها واحدة أو اثنتين (مالم يبت) بضم الباء (طلاقها فان بت طلاقها) أمة ثلاثا (فلا
 تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره) للآية اذ لم يفصل فيها بين حرة وامه (قال مالك في الرجل

يفتح الامه فتقدمه ثم يتاعها انها لا تكور أم ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي مملوكة (أخبره)
 إذا ولد ملك أسيدها وأم الولد أمة ولدت من مملكتها فعملها منه حرم يستقر عدم أوموة الولد (حتى تلد
 منه وهي في ملكه بعد ابتياعه أياها) فتكون أم ولد (إن اشتراها وهي حامل ثم وضعت عنده كانت أم
 ولده بذلك الحمل فحينئذ يرى والله تعالى أعلم) بالتحكم وبه قال الليث وقال الشافعي وأحمد لا تكون أم ولد
 وإن ملكها حاملا حتى تحصل منه في ملكه وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا ملكها بعد ولادتها منه صارت
 أم ولد وزيفه ابن عبد البريان ولدها بعد تباعها فكيف تكون له أم ولد قال وهذا واضح

* (ما جاء في كراهية أصابة اختين بملك اليمين والمرأة وابنتها) *

كراهية بنية الياء مصدر كرهه مثل كراهته والمراد التحريم والمرأة بالخف عن عطف على أصابة وبداها آجوه
 في الترجمة فقال (مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عمار بن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة)
 بصم أو ساكن الفوقية (ابن مسعود) الهذلي المدني الثقة ألبت أحد الفقهاء (عن أبيه) عبد الله
 ابن عتبة الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود ولدت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووفته أبيه رجاعة
 وهو من كبار التابعين مات بعد السبعين (أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وبنتها من ملك اليمين قوطاً
 أحدهما بعد الأخرى) ما تحكم (فقال عمر ما أحسن أجبرهما) بفتح الجرزة واسكان الخاء المحجمة وضم
 الموحدة أي أطأها يقال للحرث خبير ومنه الخابرة (أجبرهما) بفتح الجرزة واسكان الخاء المحجمة وضم
 الاماروي عن ابن عباس أحلتها أمة وحرمتهما أمة ولم تكن لأفعله ولم يوافق أحد لأن الله حرم ذلك
 في النكاح) وملك اليمين تبع له إلا في العبد (مالك عن ابن شهاب عن قبيصة) بفتح القاف وكسر
 الموحدة (ابن ذؤيب) بضم الذيممة وفتح الهززة مصغر الخزاعي (أن رجلاً لم يرسم) (سأل عثمان بن
 عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتها أمة) قال ابن حبيب ريد
 قوله والمحصات من إماء الامام ملكك أيما كنتم فجمع ولم يخص اختين من غيرهما وقال غيره هي قوله
 تعالى والذين هم لغربهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قيل وهذا أقرب ولو أراد ما قال
 ابن حبيب لغسل أحلتها أيتان وقال ابن عبد البر يرد تحليل الوطء بملك اليمين مطقتان غير ما أمة
 انتهى فعمل آية على الجنس وبه يجاب عن ابن حبيب (وحرمتهما أمة) يعني قوله تعالى وإن تجمعوا
 بين الاختين بالاختلاف وبعد أن بين أسأله باختلاف الآيتين أخبره عن اختلافه بقوله (فأما أملاء
 أحب أن أصنع ذلك) الجمع بين الاختين ملك اليمين في الوطء أما احتياطاً لتعارض الدلائل وأما على
 الوجوب فتدبر على الاحتياط (قال) قبيصة (فخرج) الرجل السائل من عنده (فلقي رجلاً
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك) لأن عثمان لم يقطع بالتحريم ولا الحمل
 (فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدًا فعل ذلك لمجملته نكالا) عبرة مانعة لتغيره من ارتكاب
 مثل ما فعل قال الأزهري النكاح القويبة التي تنكح كل الناس عن فعل ما جعلت له بزاع قال أبو عمر لم يق
 حدوته حد الزنا لأن المأثول ليس بزان إجماعاً وإن أخطأ الاما لا يعذر بجهله وهذا شبهة قوية وهي
 قول عثمان وغيره (قال ابن شهاب أراه) أطلق الصحابي القائل هذا (على أني طالع) وكفى
 عنه قبيصة أصحبه عبد الملك بن مروان وبنو أمة تستنقل سماع ذكر على لاسيما ما خالف فيه عثمان
 قاله أبو عمر وجهور السلف على المنع وأباحه بعضهم وسبب الخلاف في أي العمومين يقدم وأي الآيتين
 أولى أن تخص بها الأخرى والاصح التخصيص بأية النساء لأنها وردت في تعيين المحرمات وتخصيصها
 وأخذ الأحكام من مظانها أولى من أخذها من مظانها فهي أولى من الآية الواردة في مدح قوم

حفظوا فروجهم الاعمال ايج اهم ولا آية ملك اليمين دخلها التخصيص باتفاق اذ لا يباح ملك اليمين ذوات محارمه اللاتي يصح له ما مكهن ولا الانثى من الرضاة واما آية التحريم فدخل التخصيص فيها محتلف فيه لانها عندنا على عمومها وعند المخالف مخصصة وتقرر في الاصول ان العام الذي لم يدخله تخصيص مقدم على ما دخله لان العام اذا خصص ضعف الاحتجاج به قال عياض وهذا المخلاف كان من بعض السلف ثم استقر الاجماع بعده على المنع الاطائفة من الخوارج لا يلتفت اليها (مالك انه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك) الذي قاله على (قال مالك في الامة تملكون عند الرجل فيصيبها) بجماعها (ثم يريد ان يصيب اختها انها لا تحل له حتى يحرم عليه فرج اختها بنكاح) بأن يزوجه من غيره (او شاقة) نازرة او ويلة (او كاتبة) محرمة فرجها عليه بها لانها احرزت نفسها واملها بالكتابة (او ما شبه ذلك) كاسروا باق اياس وسيع (يزوجه عده او عده غيره) او حر ابشر طه وهذا ايضا لح قوله اولاً بنكاح دفعا لتوهم انه اذا تزوجه عده لا تحل اختها لبقاء ملكه لها

* (التي ان يصيب الرجل امة كانت لا يهيه) *

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقل لا تمسها فاني قد كشفتها) قال الباجي معناه انه نظر الى بعض ما استتره من جسدها على وجه طاب التلذذ والاستمتاع فأبدى العلة الموجبة للتحريم وهو الكشف فلو كان الملك كافيا كما يقول الشافعي لم يتجئ الى ذلك (مالك عن عبد الرحمن بن الجبر) بفتح الجيم والموحدة الثقيلة واسمها ايضا عبد الرحمن بن عبد الرحمن ثلاثة ابن عمر بن الخطاب (انه قال وهب سالم بن عبد الله بن عمر لابنه جارية فقال لا تقربها فاني قد اردتها) على الجماع (فلم انبسط اليها) لم اجمعها بعد كشفها (مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا نهدل) بفتح النون واسكان الهاء وفتح الشين المججمة ولأم ابن الاسود (قال للقاسم بن محمد اني رأيت جارية لي منكشفا عنها) ثيابها (وهي في القمري فجلست منها مجلس الرجل من امراته) بين وركبها لانكسها (فقلت اني حائض ففقت فلم اقربها بعد) بضم الدال (فأهمل الابن يطؤها فنهاه القاسم عن ذلك) أي هبتها لاوطه اما الهبة بلاوطه فيجوز كمن فعل عمرو سالم (مالك عن ابراهيم بن أبي عبلة) بفتح المهملة وسكون الموحدة واسمها شهر بكسر المعجمة الشامي يكنى أبا اسماعيل ثقة مات سنة اثنين وخمسين ومائة (عن عبد الملك بن مروان) بن الحكم الاموي أحد ملوك بني امية (انه وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال قد هبمت أن أهمل الابن فيفعل بها كذا وكذا) كتابة عن جماعها (فقال عبد الملك لمروان) بفتح اللام في جواب القسم أي والله ابروان يعني أياه (كان أروع منك وهب لابنه) فيتحقق انه يريد نفسه أو أخاه عبد العزيز أو غيره ما من بينه (جارية ثم قال لا تقربها فاني قد رأيت ساقها منكشفة) فالتذت بها

* (التي عن نكاح اماء أهل الكتاب) *

(قال مالك لا يحل نكاح امة يهودية ولا صرانية لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والمحصنات المحررات (من المؤمنات والمحصنات) المحررات (من الذين أدنوا الكتاب من قبلكم) حل لكم أن تنكحوهن (فهن المحررات من اليهوديات والصرايات) فالمراد بالكتاب التوراة والانجيل لا المجوس وان كان لهم شبهة كتاب اذ لا كتاب بأيديهم وكذا من تمسك بهصف شيث وادريس وابراهيم وزررداود لانهم لم تنزل بنظم يدرس وتلى وانما أوحى اليهم معانيها وانما لم تسفر أحكاما وشرايع بل كانت حكما

ومواظ (وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا) غنى (أن يشكع المحصنات) المحارث
 (المؤمنات) أو الكتب بآيات بدليل والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم فالوصف جرى على
 الغالب فلا مفهوم له (هن ما ملكت أيمانكم) تنكح (من فتياتكم المؤمنات فهن) أى الفتيات
 (الأمه المؤمنات) فاما أحل الله فيما ترى نكاح (الأمه المؤمنات) لمن لم يجد طولا وخاف العنت (ولم يحل)
 بالملك وفي نسخة يحل بالادغام (نكاح أمه أهل الكتاب اليهودية والنصرانية) وهذا الاستدلال في غاية
 الجودة والظهور وكذا يصح نكاح نساء سائر الكفار المحارث غير اليهود والنصارى كعبدة شمس وقروور
 ونحوه ومطلبة وزنادقة وباطنية وفرق بين الكتابية وغيرها بأن غيرها اجتمع فيه نقص الكفر في الحال
 وفساد الدين في الاصل والكتابية فيها نقص واحد وهو كفرها في الحال (والأمه اليهودية والنصرانية
 تحل لسيدها ملك العين) لعم قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم (ولا يحل وطء أمة بحوسه بملك
 العين) للقاعدة أن كل من جازوطه حوائهم بالنكاح جازوطه أمانهم بالملك وكل من منع وطء حوائهم
 بالنكاح منع وطء أمانهم بالملك

(ما جاء في الاحصان)

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال) تفسير قوله تعالى والمحصنات من النساء (هن اولات
 الازواج) لأنهن أحصن فروجهن بالتزويج (ويرجع) ذلك (الى أن الله تعالى حرم الزنا) وكذا روى
 نحوه عن علي وابن مسعود غنى قوله الاما ملكت أيمانكم عندهم مما يكون عصمتهم بالنكاح وبالشراء أى
 يجعل الا للامطع على قول الكوفيين فكانهن كاهن ملك عين وما عدا ذلك زنا واقتصرت طائفة من
 الملف والخائف على أن المراد السبايات ازواج خاصة فقوله الاما ملكت أيمانكم يعنى منهن لهن
 السبي النكاح وبه قال الاكثر والأئمة الاربع وهو الصواب والحق وقيل المحصنات كل ذات زوج من
 السبايا وغيرهم فإذا بيعت أمة متزوجة كان ذلك طلاقا وحلت لشرها بملك العين ويرده انه صلى الله عليه
 وسلم خير برة بعد ما بيعت وعققت فلو كان يبيعها طلاقا ما خبرها قاله أبو عمر لمخصا (مالك عن ابن شهاب)
 سمعا (وبلغة عن القاسم بن محمد انها كان يقولان اذا نكح الحر الامة فسيها فقد أحصنته) ولا يحصنها
 (قال مالك وكل من أدركت كان يقول ذلك) لذى قاله ابن شهاب والقاسم وهو (تحصن الامة المحرزا اذا
 نكحها فسيها) أصابها (فقد أحصنته) فهو ايضاح لما أفاده اسم الإشارة (قال مالك تحصن العبد المحرة اذا
 مسها بنكاح ولا تحصن) بضم الفارقة (المحرة العبد الا أن يعتق) أى بعته سيده (وهو زوجها فسيها
 بعد عتقه فان فارقها قبل أن يعتق فليس يحصن حتى تتزوج بعد عتقه وبمس امرأته) التي تزوجها حرة
 أو أمة (والامة اذا كانت تحت المحرم فارقها قبل أن تعتق فلا يحصنها نكاحه اياها وهي أمة حتى تنكح
 بعد عتقها ويصدها زوجها فذلك احصانها) فالامة تحصن المحرم ولا يحصنها وزاده ايضا قال
 (والامة اذا كانت تحت المحرم تعتق وهي تحته قبل أن يفارقها انه يحصنها اذا عتقت وهي عنده اذا هو
 أصابها بعد أن تعتق) فان لم يصدها بعد لم تحصن بنكاحه وهي رقيقة (والمحرة النصرانية واليهودية
 والامة المسلمة تحصن) بضم الداء واسكان الحاء وكسر الماد (الحرم المسلم) بالنسب مفعول (اذا نكح
 أحداهن) فاعل أى نكاح أحداهن (فأصابها) حاصها فيحصنها نكاح الكتابية والامة المسلمة ولا
 يحصن هو واحدة منهما فقد روى معمر عن الزهري قال سأل عبد الملك بن مروان عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة بن مسعود أتحصن الامة المحرم قال نعم قال عن من قال أدر كننا أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقولون ذلك

* (نكاح المتعة) *

هو النكاح لاجل كفا سره في المدرفة قال ابن أبي عمرة الانصاري كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضطر
اليها كالميتة والدم وحكم المخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها رواه مسلم (مالك عن ابن شهاب عن
عبد الله بن محمد بن علي العلوي أبي هاشم ابن الحنفية) ثم من رجال الكل مات سنة تسع وتسعين
بأنشام (والحسن بن أبي محمد بن علي بن أبي طالب) الهاشمي أبي محمد المدني ثقة فقيه يقال إنه أول من
تسكك في الارحاض مات سنة مائة أو قبلها بسنة (عن أبيه) محمد بن علي أبي القاسم ابن الحنفية
الهاشمي المدني ثقة عالم تاجي كبير مات بعد الثمانين (عن أبيه) علي بن أبي طالب أمير المؤمنين
زاد في رواية جوير بن أسماء عن مالك هذا الاسناد أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لقلان يعني ابن
عباس أنت رجل نايه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء) ولا حدم طريق
سفيان عن الزهري عن نكاح المتعة وهي النكاح لاجل ما لم يولد ولم يجهول كقدم زيد سميت بذلك
لأن الغرض منها مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح وفي رواية عبيد الله عن ابن شهاب
باسناده عن علي أنه سمع ابن عباس يابن في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عنها (يوم خيبر) هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري على خيبر بخلاف معجمة
ورواه آخره الامارواه عبد الوهاب الآفة في عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فقال حين بعثت
ونوئين أنوجه النساء والدارقطني وقال انه وهم بقرده القطان (وعن أكل لحوم المحرر الاسمية)
قال عياض رواه الاكثر بفتح المحمرة والنون ورواه بعضهم بكسر المحمرة وسكون النون والانس بالفتح
والكسر الناس ولا خلاف في الاخذ بالنهي عن أكلها الا شيء روى عن ابن عباس وعائشة
وبعض السلف وفي ان النهي التحريم والكره فقولان لمالك وفي أن علة تحريمه انها لم تكن قممت
أو تدور فناء الظاهر أو لانها كانت جلالة روايات وقيل هو نهى تحريم غير علة اهـ والمقرع عن مالك
تحريمها واتفق في وقت تحريم نكاح المتعة والمقتض من الاخبار أن أوها خبير ثم عمدة القضاء
كما رواه عبد الرزاق عن الحسن البصري مرسلا ومراسيله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل أحد ثم الفتح
كما في مسلم عن سيرة المجتهدي مرفوعا بلفظ انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيامة ثم أو طاس كما في
مسلم عن سيرة بن الأكوع بلفظ رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثا ثم
نهى عنها ويحتمل أنه أطلق على عام الفتح عام أو طاس لتقاربهما لكن بعد أن يقع الاذن في أو طاس
بعد التصريح بقبالي الفتح بانها حرام الى يوم القيامة ثم تبول فيما أنرجه اسحاق بن راهويه وابن
حبان من طريقه من حديث أبي هريرة وهو ضعيف لانه من رواية المؤمل بن اسماعيل عن عكرمة بن
عمار وفي كل منهما بقاء وعلى تقدير حتمه فلاس فيه اشهر استتموا في تلك الحالة أركان النبي قديما فلم يبلغ
بعضهم فاستمر على الرخصة ولذلك قرن صلى الله عليه وسلم النبي بالغضب كما رواه البخاري من حديث جابر
لتقدم النبي عنه ثم حجة الدواعي كما عتد أبي داود لكن اختلف فيه على الزبيدي عن سيرة والرواية عنه بانها
في الفتح أصح وأشهر فإن كان حقه فلاس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي فله صلى الله عليه وسلم
اراد إعادة النبي ليعلمه من لم يسمع قبل أو يقره انهم بخواب ساءلهم بعد أن وسع الله عليهم بفتح خيبر
بالمسال والسبي فلم يكتفوا في شدة ولا طول غربة قال عياض الصحيح أن دواعي في حجة الدواعي انما هو
تجدد النبي لاجتماع الناس وليبلغ الشاهد الغائب ولان تمام الدين والنسب ربيعة كما قرع غريته يومئذ اهـ
فلم يبق صحيح صحيح سوى خيبر والفتح مع ما وقع في خيبر من الكلام حتى زعم ابن عبد البر أن ذكر النبي

يوم خيبر غلط والسبيل انه شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ولا رواة الاثر فالذي يظهر انه وقع فيه تقديم وتأخير في لفظ الزهري اه أي فيكون نهى يوم خيبر عن محرم المحر الانسية وعن متعة النساء فليس يوم خيبر ظرفا لمتعة النساء لانه لم يقع في غزوها فمتنع بالنساء فان الصحابة لم يستمتعوا باليهوديات وهذا تنبيه أبو عمر عن بعض أصحابه وقال انه تأويل بعد وقال ابن عيينة ان تاريخ خيبر في حديث علي انما هو في النهي عن محرم المحر الهلية قال البيهقي وهو يشبهه انه كما قال فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه رخص فيه بعد ذلك ثم نهى عنه فيكون احتجاج بنهيه آخر حتى تقوم به الحجة على ابن عباس وتعقب هذا كله بانه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال لانهم حفاظ ثقات ولذا قال عياض قهرمها يوم خيبر صحيح لأشك فيه وقد قال بعضهم ان المتعة مما تناولها الاباحة والتحرير والنسخ مرتين كما اتفق في القبيلة وقال النووي الصواب المختار ان التحريم والاباحة كلنا مرتين فكانت حللا قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبحت يوم الفتح وهو يوم اوطاس لاتصالها بها ثم حوت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحرر بما يؤيد الى يوم القسامة وقال ابن العربي **نكاح** المتعة من غرائب الشريعة أبج ثم حرم ثم أبج ثم حرم فالاباحة الأولى ان الله سكنت عنه في صدر الاسلام فجبرى الناس في فعله على عادتهم ثم حرم يوم خيبر ثم أبج يوم الفتح وأوطاس على حديث جابر وغيره ثم حرم قهرمها مؤيد يوم الفتح على حديث سيرة اه والاجماع على حرمها وما في مسلم عن جابر اسقطه نساء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر زاد في رواية حتى نهى عنه عمر محمول على أن الذي استمتع لم يبلغه النهي ولم يخالف في ذلك الا الروافض قال المازري محتملين بالاحاديث الواردة في ذلك ويقولونه تعالى فما استمتعتم به منهن الاية وقرأ ابن مسعود وهذا استمتعتم به منهن الى أجل ولا حجة في شيء من ذلك لأن تلك الاحاديث نسخت والاية محمولة على النكاح المؤبد وقرأ ابن مسعود لم تتواروا القرآن لا يثبت بالاحاد واحتجاجهم بأن اختلاف الروايات في حديث النهي تناقض يوجب انتقاد في الحديث مدفوع بانه لا تناقض لانه يصح أن ينهى عن الشيء في زمان ثم يكره النهي عنه في زمن آخر كما كيدا وتعقب قوله لم يخالف الا الروافض بانه ثبت الجواز عن جمع من الصحابة كجابر وابن مسعود وأبي سعيد ومعاوية وسماء بنت أبي بكر وابن عباس وعمر بن الخطاب وغيرهم وسلمة وعن جماعة من التابعين واجيب بان الخلاف انما كان في الصدر الاول الى أن خلفه عمر والاجماع انما هو فيما بعد واختلف هل رجع ابن عباس الى التحريم أم لا قال ابن عبد البر أصحابه من أهل مكة واليمن برونه حللا واختلاف الاصوليون في الاجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف السابق أولا يرفعه ويكون الخلاف باقيا ومن ثم جاء الخلاف فيمن نكح متعة هل يحد أولا يشبهه بالعقد وللخلاف المتقرر فيه ولانه ليس من تحرير القرآن ولكنه بعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك والشافعي وأجمعوا على أنه متى وقع الآن فسخ قبل الدخول وبعده الا زفر فقال بجهته لانه من باب الشروط الفاسدة اذا قارنت **النكاح** بطلت ومضى النكاح على التأيد وفي الاستدكار روى عن علي وابن مسعود نسخ معنى قوله فما استمتعتم به منهن الاية بالطلاق والعدة والميراث وعن أبي هريرة رفعه مثله وفي تأويلها قول نافع لم يجمع منهم عمر بن الخطاب والحسن البصري ان المتعة النكاح الحلال فاذا عقد وطلق قبل الدخول فقد استمتع بالعقد فعليه نصف الصداق فان دخل فلها الصداق كله لاستمتاعه بالمتعة الكاملة وقوله ولا جناح عليكم فيما تراضيت به معناه ان يترك المرأة أو يترك لها كقوله فان طبن لكم عن شيء الا أن يعفوا أو يعفو الذي يبدعه عقد النكاح وهذا الحديث رواه البخاري في المغازي عن يحيى بن قزعة بفتح القاف والراي والمهملة ومسلم عن يحيى التميمي ومن طريق جويرية الثلاثة عن مالك بن أنس وبأبيه سفيان بن عيينة في الصحيحين وعبد الله بن وهب عندهم ثلاثتهم

عن ابن شهاب نحوه وقد رواه عن مالك شيخه يحيى بن سعيد الانصارى (مالك عن ابن شهاب عن عروة
ابن الزبير ان خولة بنت حكيم) بن امية السدسية يقال لها ام شريك ويقال لها خويلدة ايضا بالتصغير
صحابة مشهورة يقال انها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت قبل ذلك تحت عثمان بن
مظعون (دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربيعة بن امية) بن خلف الترسى المحبى اخصفوان
اسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم امره أن يقف تحت صدر درجته وقال
يا ربيعة قل يا أيها الناس ان رسول الله يقول لكم أي بلد هذا الحديث فذكره لاجل هذا في الصحابة
من لم يمن النظر كالغوى وأصحابه مع انه جاء من طرق أن عمر غربه في الحجر الى خبير فلحق به رقل فتنصر
فقال عمر لا اغرب بعده أحدا أبدا كما بسطه في الاصابة (استمتع بامرأة مودة فحملت منه) بعد نيك
عن المتعة (فخرج عمر بن الخطاب فرزا) بالغاء والزاي (يجردناه) من البجلة (فقال هذه المتعة)
الى ثبت نبيه صلى الله عليه وسلم عنها (ولو كنت تقدمت) أى سقت غيرى (فيم الرجت) أى لرجته
أرالم ارل رجت فأعلاها ربيعة وأغيره لأن حذف المفعول يؤذن بالعموم وهذه القصة وقعت لربعة قبل
تنصره كما في الاصابة قال ابن عبد البر المخرن عمر من رواية مالك منقطع وروياته متصلة ما أسنده عن
يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر لو تقدمت في الرجت يعنى المتعة وهذا القول منه قبل
نيه عنها وهو تظاير تدعى الاس ويزجروا عن سوء مذهبهم وقبح تأويلاتهم واحتمال انه لو تقدم باقامة
الحجة من الكتاب والسنة على تحرجهما الرجت كما يرجع الزانى ضعيف لا يصح الا على من وطئ حراما لم يتأول
فيه سنة ولا قرأنا اه واختلف كبار أصحاب مالك هل يحد خد البكر أو المحسن أو لا حد عليه لشبهة
العقد والخلاف المتقرر فيها ولا أنه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن
مالك وأصل هذا عند بعض شيوخنا التفريق بين ما حرّمته السنة وبين ما حرّمه القرآن وأضافا
الخلاف بين الاصول هل يصح الاجماع على أحد القولين به داخل الخلاف أم لا ينعقد وحكم الخلاف
باق وهو مذهب الباقين وهذا على عدم حجة رجوع ابن عباس عنها فأما على ما روى من رجوعه
فقد انقطع الخلاف جلية وأجم وأعلى أن من نكح نكاحا طلاقا ونيته أن لا يملك معها الا مدة نواها
أنه جائز وليس بنكاح متعة لكن قال مالك ليس هذا من الجميل ولا من اخلاق الناس وشذوذا وراعى
فقال هو نكاح متعة ولا خير فيه قاله عياض

* (نكاح العبد) *

(مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول ينعك العبد) أى يجوز له أن ينعك (أربع نسوة) كأنحر
قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) لهوم قوله تعالى فأتكموهما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع وبه قال سالم والناشم ومجاهد والزهرى ودارد وقال ابن وهب لا يجوز له الزيادة على اثنين
كلا لا يجوز للعزاز زيادة على أربع وكأنه قاسه على طلاقه ويحتمل بناء الخلاف على الخلاف في العبد هل
هو داخل في عموم الخطاب أم لا وبالنسبة الى أبو حنيفة والشافعى وعمر وعلى وعبد الرحمن بن عوف انه
لا ينعك أكثر من اثنين قال أبو عمر لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة وفي البخارى عن الحكم أجمع الصحابة
على أن المملوك لا يجتمع من النساء أربعاً (قال مالك والعبد مخالف للمملوك ان أذن له سيده ثبت نكاحه
وان لم يأذن له سيده فرق بينهما) والغرض انه نكح بلاذنه (والمحل يفرق بينهما على كل حال
إذا أريد بالنكاح التحليل) من الزوج المحلل (قال مالك في العبد اذا ملكته امرأته) بشرا أو هبة
وارث (أو الزوج يملك امرأته) كذلك (ان ملك كل واحد منهما صاحبه يكون فسحقا بغير

طلاق) وقرة ذلك (أن تراجع ابن كحاح بعده لم تكن تلك الفرقة طلاقاً) فتبقى معه بصفة جديدة (والعدد إذا اعتقته امرأته إذا ملكته وهي في عدة منه لم تراجع ابن كحاح جديد) لوجود الطلاق قبل العتق

* (نكاح المشرک اذا أسلمت زوجته قبله) *

مالك عن ابن شهاب انه بلغه قال ابن عبد البر لا أعلمه يتصل من وجه صحيح وهو حديث مشهور ومعلوم عند أهل السير وابن شهاب امام أهلها وشهرة هذا الحديث أقوى من استاده ان شاء الله (ان نساء كثر في عهد رسول الله) أي زمته (صلى الله عليه وسلم سمن بارضهن وهن غير مهاجرات وأزواجهن حين أسلمن كفار منهن) فاخته بغيره ومجمعة وفوقية (بنت الوليد بن المغيرة) الخزومية اخت خالد بن الوليد (وكانت تحت صفوان بن أمية) بن خلف بن وهب الجهمي أحد الفقهاء والمطعمين في الجاهلية وأحد من انتهى إليه شرف الجاهلية ووصله لهم الاسلام (فأسلمت يوم الفتح) وبايعت قبل اسلام زوجها بشهر وليس لها حديث (وهرب زوجها صفوان بن أمية من الاسلام) بغضافيه حتى هذاه الله (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه) أي صفوان (وهب بن غير) بضم العين مضغران وهب بن حذافة بن جهم القرشي الجهمي الصحابي ابن الصحابي قال ابن دريد كان وهب من أحفظ الناس فكانت قريش تقول له قلبان من شدة حفظه وأنزل الله ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه فلما كان يوم بدر أقبل منه زما ونعلاه واحدة في يده والاخرى في رجله فتناولوا ما فعل الناس قال هزموه فاقوالا في نعلك قال في رجلتي قالوا في يدك فقال ما شمرت فعملوا انه ليس له قلبان (برداه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان بن أمية ودعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام وأن يقدم عليه فان رضى امرأ قبله والا سيرة شهرين) انظره فيهما ليتروى قال في الاصابة المعروف ان هذه قصة أي البعث بالزاد والامان كانت لا في وهب وعمير بن وهب كما ذكره موسى بن عقبة وغيره من أهل المغازي (فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم برداه ناداه على رؤس الناس) جهرا (فقال يا محمد ان هذا وهب) بالنصب والرفع (ابن عمير جاء في بردائك وزعم أنك دعوتني الى القدوم عليك فان رضيت بضم الناء (أمر) أي الاسلام (قلته والا سيرتني شهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أنا وهب) كنية صفوان خاطبه بها تعظيما واسئلا فامع ان صفوان خاطبه باسمه فأغضى عن ذلك وأنت لم تخلق عظيم (فقال لا والله لا أنزل حتى تبين لي) هل خبر وهب كما قال أم لا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسير أربعة أشهر) فزاده شهرين على ما بعث به اليه فضلا وزيادة في الاستئلاف (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) في شوال سنة ثمان (قبل) بضم السين انفاق وفتح الباء جهة (هوزان) قبيلة كبيرة فيها عدة بطون ينسبون الى هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة فصحمة فهملة ففاهم فمقحوات ابن قيس عيلان بهملة ابن الياس بن مضر (بجحين) وأدبين مكة والطائف (فأرسل الى صفوان بن أمية يستعير) أي منه (أداة) كترس وخوذة (وسلا حاعنده قال) صفوان (أطوعا أم كرها فقال بل طوعا) وفي رواية فقال اغصبا يا محمد فقال بل عارية مضعونة حتى نردها إليك فقال ليس بهذا بأس (فأعاره الاداة والسلاح التي عنده) وفي رواية فأعطى له مائة درع بما فيها من السلاح فسأله صلى الله عليه وسلم أن يكفهم حملها فاعملها الى أوطاس وبتال أعاره أربع مائة درع بما يصلحها فان صح فالمائة داخله في الأربع مائة (ثم خرج صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة ثم رجع (وهو كافر فشهد حنيناً والطائف وهو كافر وأمرأته مسلمة ولم يفرق رسول الله

صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته) فاخته (حتى أسلم صفوان) حين أعطاه من الغنائم فأكثر
 فقال أشهد ما طابت بهذا الانفاس نبي فأسلم وروى مسلم والترمذي عنه والله لقد أعطاني النبي صلى الله
 عليه وسلم وأنه لا بغض للناس إلى هذا زال بعطيتي حتى إنه لا أحب الناس إلى (واستقرت عنده امرأته
 بذلك النكاح) لاسلامه في عتقها (مالك عن ابن شهاب أنه قال كان بين اسلام صفوان وبين اسلام
 امرأته نهمون شهر) وعند ابن اسحاق ورد صلى الله عليه وسلم امرأة صفوان بعد أربعة أشهر وبين هذا
 وقول الزهري بون كبير وعلى تقدير صحته يجعل على أن عتقها لم تنقض محمل ونحوه (قال ابن شهاب ولم
 يبلغنا أن امرأة عاجرت إلى الله ورسوله وزوجها كافراً فقيم بدار الكفر) وفي نسخة بدار الحرب (الا
 فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها ما يرا قبل أن تنقض عتقها) فيقر عليها (مالك عن
 ابن شهاب أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام) بن المغيرة الخزومية العنابية بنت الحنابى (وكانت تحت)
 ابن عمها (عكرمة بن أبي جهل) عمرو بن هشام بن المغيرة الخزومي (فأسلمت يوم الفتح) لمكة (وهرب
 زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن) وعند ابن اسحاق عن ابن شهاب عن عروة
 واستأمنت أم حكيم لعكرمة النبي صلى الله عليه وسلم فأمنه وذكر موسى بن عقبة عن الزهري واستأذنته
 صلى الله عليه وسلم في طلب زوجها عكرمة فأذن لها وأمنه (فارتفعت أم حكيم حتى قدمت عليه اليمن)
 باذن المصطفى كما ترى (فدعته إلى الاسلام فأسلم) وحسن اسلامه واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر على
 النجج وأخرج ابن مردويه والدارقطني والحاكم بن سعد بن أبي وقاص أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم
 عاصف فقال أصحاب السفينة أخلصوا فان آلتهكم لا تغني عنكم هاهنا فقال عكرمة والله لنم لن يغني
 في البحر الا الاخلاص فلا يغني في الرغيرة اللهم ان لك على عهد ان عافيتني مما أنفاهي أن أتى محمدا
 حتى أضع يدي في يده فلا جدنه عقوا كرميا وروى البيهقي عن الزهري والواقدي عن شيوعه ان امرأته
 قالت يا رسول الله قد ذهب عنك عكرمة إلى اليمن وخاف أن تقتله فأمنه قال هو آمن ففرجت في طلبه
 فأدركه وركب سفينة ونوى بقوله أخلص أخلص قال ما أقول قال قل لا اله الا الله قال ما هربت
 الا من هذا وإن هذا أمر تعرفه العرب والجمجم حتى التواني ما لدين الا ما جاء به محمد وغير الله ما في قاي
 وجاءت أم حكيم تقول يا ابن عم جئت لك من عند أبر الناس وأوصل الناس خيرا الناس لا تهلك نفسك
 اني قد استأمنت لك رسول الله فرجع معها وجعل يطلب جاءها فتأبى وتقول أنت كافروا أنا مسلمة فقال
 ان أمرنا عنك مني لا تركب فملاوا في مكة قال صلى الله عليه وسلم لأصحابه يا أيكم عكرمة مؤمنة فلا
 تسبوا أباه فان سب الميت يؤذي الحي فكأنه لما طلب جاءها وأبى وقال ما قال دعتني إلى الاسلام
 فأسلم (وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح) لمكة (فلما رآه صلى الله عليه وسلم وثب) بثلاثة
 هو حدة قام بسرعة (فرحا) به بفتح الراء وكسرهما (وما عليه رداء) لاستبجاله بالقيام حين رآه (حتى
 بآيحه) وفي الترمذي من حديثه قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم جئته مرحبا مرحبا يا أبا ركب المهاجر
 وعند البيهقي عن الزهري فوقف بين يديه ومعه زوجته منتقبة فقال ان هذه أخبرتني انك أمنتني فقال
 صلى الله عليه وسلم صدقت فأتت آمن قال الام تدعو قال أدعو إلى أن تشهد أن لا اله الا الله وأني
 رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكذا حتى عذخصال الاسلام قال مادعوت الا إلى خير وأمر رجل
 قد كنت فينا يا رسول الله قبل أن تدعونا وانت أصدقنا حديثا وأمرنا ثم قال فاني أشهد أن لا اله الا الله
 وأن محمدا رسول الله ثم قال يا رسول الله علني خير شيء أقوله قال تقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا
 عبده ورسوله قال ثم ماذا قال تقول أشهد الله وأشهد من حضرني اني مسلم بمجاهد مهاجر فقال ذلك
 عكرمة وفي فوائد يعقوب الحصاص عن أم سلمة مرفوعا رأت لأبي جهل عذفا في الجنة فلما أسلم عكرمة

قال منسلي الله عليه وسلم ما أتم سلة هرهذا (فتبتاعلى زكاحه ما ذلك) الى أن تخرجت أم حكيم معه الى
غزواروم فاستشهدت تزوجها خالد بن سعيد بن العاصي فلما كانت وقعة مرج الصفر أراد خالد النساء
بها فقالت له لو تأخرت حتى يهزم الله هذمه لمجوع فقال ان نفسي تحذني أن أقتل قالت ادن فدنا منها
فأعرس بها عند القنطرة فعرفت بها بعد ذلك فقيل قنطرة أم حكيم ثم أصبح فأولم عليها فها فرغوا
من الطعام حتى وافهم الروم ووقع القتال فاستشهد خالد فشدت أم حكيم عليها ثيابها وتبذلت وان عليها
لا أثر الخلق فاقبلتوا على التهرققت أم حكيم يومئذ يعود القسطاط الذي أعرس به خالد عليها سبعة
من الروم ذكره في الاستمباب (قال مالك واذا أسلم الرجل قبل امرأته وقت الفرقة بينهما) اذا لم تكن
كتابية (اذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا تمسكوا بعصم الكوافر)
نهى عن استدامة زكاحهن فقيل هو خاص بالمشركات اللاتي كانت بمكة وهو الاصح وقيل عام ثم خص
بمنه الكتابيات وسب النزول برده وكذا قوله واسألواما أنفقتم فان معناه طلب مهرهن من الكفار الذين
فررن اليهم واسألواما أنفقوا أى يطلب الكفار من المسلمين مهرهن فرت اليهم مسدة كذا في الاكليل
وفيه نظير فالعبرة بعدم اللفظ بخصوص السبب وان كانت صورة السبب قطعية الدخول عند الأكثر
ولا يردده أيضا قوله واسألواما أنفقتم فانه بيان لمحكم من وردت الآية بسببهن فلا يخالف الاستدلال
بعدمها على حرمة امساك الكوافر كما فعل مالك خص منه الكتابيات لاية المائدة

(ما جاء في الوليمة)

هي طعام الزكاح وقيل طعام الاملاك خاصة قاله عياض مشتقة من الزلم وهو الجمع لأن الزوجين
يجتمعان (مالك عن حميد الطويل) الخزاعي البصري (عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف)
قال ابن عبد البر هو من مسند أنس عند جميع رواة الموطأ ورواه روح بن عباد عن مالك عن حميد عن
أنس عن عبد الرحمن انه جاء فبعله من مسند عبد الرحمن (جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه
الرصفرة) تعلقت بجملده أو فوبه من طيب العروس هذا أولى ما فسر به وفي حديث وبه رجع من زعفران
أى أثره وليس بداخل في النهي عن ترغفر الرجل لانه فيما قصده التشبه بالنساء وقيل برخص فيه
للعروس وفيه أثر ذكره أبو عبيدناهم كانوا يرخصون فيه للشباب أيام عرسه وقيل لعله صلى الله عليه وسلم
لم ينكر عليه لانه يسر وقيل كان من يتكلم أول الاسلام بلبس ثوباءه وبأصفره علامة للسرور وهذا
غير معروف على أن بعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك وأصحابه جواز الثياب المزعفرنة للرجال
وحكماء مالك عن علماء المدينة وهو مذهب ابن عمر وغيره وحجتهم حديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم
يصبغ بالصفره وحكى ابن شعبان كراهة ذلك في اللحية وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في الثياب
واللحية قاله عياض وقال الباجي روى الداودي أن عمر بن الخطاب كان يصبغ لحية بالصفره حتى
تمتلى ثيابه من الصفره وقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب
اليه منها وانه كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى العمامة قال الباجي وهذا في الزعفران وأما غيره مما ليس
بطيب ولا ينفذ على المجسدة فلا خلاف في جوازه (فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال ما هنا
وفي رواية فقال لهم أى ما هذا وكلأه ما في الصحيح قال عياض فيه اقتقاد الكبير أصحابه وسؤاله عما
يختلف عليه من حالهم وليس من كثرة السؤال المنهى عنه قال الا في هذا بناء على انه ليس سؤال انكار
وقال الطيبي يحتمل انه انكار لانه كان يسرى عن التذمغ بالطيب فأجابها بأنه لم يتذمغ به وانما تعلق به من
العروس (فأخبر أنه تزوج) فلهذا رواية امرأة من الانصار قال المحافظ ولم تسم إلا أن الزبير بن جراح

جرم بأنها ابنة أبي الحيسر بفتح المهملة بينهما تحتية ساكنة آخره راء واسمه أنس بن رافع الانصاري
 وانما ولدت له القاسم وأما عثمان عبد الله (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها)
 مهرا وفي رواية كم أصدقتهما وفيه أنه لا بد في النكاح من المهر وقد شعر ظاهره احتياجه الى تقدير لان
 كم موضوعة له ففيه حجة للحكمة والمنفعة في أن أقل الصداق مقدر (فقال) سقت اليها (زينة)
 نواة من ذهب (قال ابن وهب والمخاطبي والاكثري خمسة دراهم من ذهب) فالنواة اسم لتقدير معروف
 عندهم (وقال أحمد بن حنبل النواة ثلاثة دراهم وثلاث وقيل المراد نواة القرأى وزنها من ذهب والاول
 أظهر وأصح وقال بعض أصحاب مالك النواة بالمدينة ربع دينار وظهر كلام أبي عبيدانه دفع خمسة
 دراهم ولم يكن ثم ذهب انما هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الاربعون أوقية قاله عياض قال الزواوي
 لكن قوله من ذهب يبعد أن تكون خمسة دراهم فضة الا أن يكون التقدير صرف زينة نواة من ذهب
 ويكون زنتها حينئذ من الذهب صرفها خمسة دراهم وذلك غير بعيد فان الصرف كان في زمانهم عشرة دراهم
 دينار ولا يبعد أن يكون من النوى ما زنته نصف مثقال ويكون ذلك هو المصطلح على الوزن به عندهم اه
 أنكر ضعف ابن دقيق العيد والطبي القول بأنه نوى القربان زنتها الا تضبط ولا يعتد بها قال عياض في
 زينة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع وأراد قائله أن يحتاج به على أنه أقل الصداق ولا يصح له من ذهب
 وذلك أكثر من دينار بن وهذا الميقلة أحد وهو غفلة من قائله بل فيه حجة بأن يقول لا يكون أقل من
 عشرة دراهم وهو المداودي رواية من ذهب وقال الصحيح نواة ولا وهم فيه على كل تفسير لانها ان كانت
 نواة تمر كما قال أبو قدرامع لما عندهم صلح أن يقال فيه وزن كذا وما ذكره من ثلاثة دراهم وربع ووجهه
 ذكره أبو عمر عن بعض أصحاب مالك ووجهه أيضا بأنه لا خلاف ان المثقال درهمان عددا ودرهم الفضة
 كيلادرم وخمسان ووزن ثلاثة دراهم وربع من ذهب أكثر من مثقالين من الذهب قال الزواوي
 وهذا الذي ذكره اصح الانفصال عنه بأن معناه صرفها ثلاثة دراهم وربع كما قلنا في تقدير نواة ولا بعد
 في هذا المتأمل مع ما فيه من نفي الوهم عن امام من أصحاب مالك قال واصبح حمل المحدث على ظاهره بأنه
 أصدقها ذهاب زينة نواة والنواة وزن معروف وخمسة دراهم فضة وذلك ثمن أوقية لانها أربعون درهما
 ولا مانع من ذلك مع أنه ظاهر المحدث ولا يحتاج الى ذكر الصرف والتأويل اه وهو حسن وقال
 الطبي وابن دقيق العيد في المعنى قولان أحدهما ان الصداق ذهب وزنه خمسة دراهم فيكون ثلاثة
 مثاقيل ونصف والثاني انه دراهم خمسة بوزن نواة من ذهب قال الطبي وهذا بعيد من اللفظ قال ابن
 دقيق العيد وعلى الاول يتعلق قوله من ذهب باللفظ زينة وعلى الثاني بنواة قال ابن فرحون اما تعلقه بزينة
 فلا تم مصدر وزن واما تعلقه بنواة فيصح انه من تعلق الصفة بالموصوف أي نواة كائنه من ذهب ويكون
 المراد ما عدلها دراهم أو يكون هو الموزون بها (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادت في رواية
 للصحيح فبارك الله لك (اول) أمرئدب على المشهور عن مالك والشافعي وقيل للوجوب لمحدث من لم
 يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قال المازري ولا حجة فيه لان العصيان في ترك الاجابة لا في ترك
 الأولية ولا بعد في أن الدعوة لا تصب والاجابة واجبة كالسلام لا يجب الابتداء به وردده واجب وأجاب
 بعض أصحابنا الشافعيين بأن العصيان مخالفة الامر والمندوب مأذونه اه والاول الصواب لاقتضا
 الثاني انه لا يأثم بالترك وان أطلق عليه اسم العصيان مع انه اثم (ولو بشاة) لو تقليلة لا امتناعية قال
 عياض فيه التوسعة فيها للواجد بذيخ وغيره وان الشاة أهل المجدة أقل ما يكون لا التعديد وانه
 لا يجزى أقل منها لمن لم يجدها بل على طريق المحض والارشاد ولا خلاف انه لا حد لها وهي بقدر حال
 الرجل وأخذ بعضهم من الحديث انها بعيد الدخول وقال بعضهم لا دليل فيه والاول أظهر وقاله مالك

وغيره ووجه شهره الدخول لمناجاة به من المحقوق والفرق بين النكاح والسفاح وعن مالك
 جوازها قبل الدخول وعن ابن حبيب استحبها عند التقدير وعند النساء واستحبها بعض شيوخنا قبل
 النساء ليكون الدخول بها واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين بالاجازة والكره واستحب
 أصحابنا لاهل السنة أسبوعا قال بعضهم وذلك اذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله وكرهوا فيها المباهلة
 والجمعة اه وقال الساجي امر صلى الله عليه وسلم بالولية لما فيه من اشهر النكاح مع ما يقتضيه
 من مكارم الاخلاق قال ابن مزين عن مالك استحب الاطعام في الولية وكثرة الشهوة وليست شهر النكاح
 وثبت معرفته وروى أشهب عن مالك لا بأس أن يؤم بعد البناء قبل أن يؤم الى السابع قال فليحب
 ليس كالولية ابن حبيب كان صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح عند عده ولفظ عند
 يحتمل قبله وبعده وكيفما كان فليس فيه منع لكن تقديم اشهره قبل افضل كالاشهاد ويحتمل ان
 ما السكا قال بعده لمن فاته قبل اوله اختاره لان فيه معنى الرضى بما اطلع عليه الزوج من حال الزوجة
 والمباح من الولية ما جرت به العادة من غير سرف ولا سمعة والختار منها يوم واحد قال ابن حبيب وابيع
 أكثر منه وروى أن اليوم الثاني فضل والثالث سمعة وأجاب المحسن في الاول والثاني ولم يجب
 في الثالث وروى عن ابن المسيب مثله وأول ابن سيرين ثمانية أيام قال ابن حبيب من وسع الله عليه
 فليؤم من يوم ينشأه الى مثله يريد اذا قصد اشهر النكاح والتوسعة على الناس لا الجمعة والمباهلة وهذا
 الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع سفيان بن عيينة عند البخاري وشعبة
 عند مسلم كلاهما عن حماد بن عمار عن طريقين صحيحين وغيرهما وفيه قصة (مالك عن يحيى بن سعيد)
 الانصاري (أنه قال لقد باقني) واصله النسي وقاسم بن أصمغ من طريقين صحيحين عن سليمان بن
 بلال عن يحيى بن سعيد عن حماد بن عمار (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤم بالولية ما فيها خير
 ولا يحم) قال حماد قلت بأي شيء يا أبا حمزة يعني اساقا قال تمرو سواق كافي القنبر في الموصولة وفي البخاري عن
 صقية بنت شعبة قالت أول النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه عدي بن شعير قال الحافظ لم أقف
 على تعيين اسم التي أول عليها أصريح لكن يحتمل انها لم تسم بعد عن ابن سعد عن الواقدي أنه صلى الله
 عليه وسلم لما تزوجها أدخلها بيت زينب بنت خزيمة فاذا جرة فيها شيء من شعير فأخذته فطعنته ثم عصده
 في البرمة وأخذت شيئا من أهالة فأدمته فكان ذلك طعامه صلى الله عليه وسلم وأما حديث شريك عن
 حماد بن أنس أنه صلى الله عليه وسلم أول على ام سلمة بقرعة وسوق فوههم من شريك لأنه كان سبي
 المحفظ أو من الراوي عنه وهو جندل بن الرقاة مسلم البزاز ضعهاء وأما المحفوظ عن حماد بن أنس
 ان ذلك في قصة صفية أن رجلا النسي اه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا دعا أحدكم الى ولية فدايتها) أي فدايت مكانها والتقدم الى مكان ولية ولا يضر
 اعادة الضمير مؤنثا ولا لراي لايجاب والمراد بالولية العرس كما جملة عليه مالك في الدونة وغيره لانها المهودة
 عندهم ويؤيده رواية مسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعة اذا دعا أحدكم الى ولية
 عرس فليجب فليجب اجابة من عين وان سألنا لان ابن عمر كان يأتى اوجصام كافي مسلم بشرط
 في الفروع كما حكى عليه عياض الاتفاق لكن فزع قول ابن القصار المذهب لا يجب الاجابة وان كان
 ضعيفا اما ولية غيره فلا يجب لان عثمان بن العاصي دعى الى ثنتان فلم يجب وقال لم تكن ندعى له على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه أحمد وأوجبه الظاهرية لظاهر الحديث قال عياض وجعلها مالك
 والا فترعى التدب وكره مالك لاهل الفضل الاجابة لكل طعام دعى اليه فتأوله بعضهم على غير الولية
 وتأوله غيره على غير طعام السرور كختان واملاك ونفاس وعادته سرور لاني مسلم عن أيوب عن نافع

عن ابن عمر مرفوعا اذا دعا أحدكم اخوه فليجب عرسا كان أو غيره وفيه أيضا من طريق الزبيدي عن نافع عن ابن عمر رفته من دعى الى عرس أو نحوه فليجب والمحدث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك وتابعه عبد الله وأيوب والزبيدي وإسماعيل بن أمية وموسى بن عقبة خستهم عند مسلم عن نافع نحوه (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة أنه كان يقول) قال ابن عبد البر جل رواة مالك لم يصرحوا برفته ورواه روح بن القاسم عنه فصرح برفته وكذا أخرجه الدارقطني في الغرائب من طريق إسماعيل بن سنان فثبت عن مالك مصرحا برفته الى النبي صلى الله عليه وسلم (شر) وليحيى النيسابوري بش (الطعام طعام الوليمة) قال البيضاوي يريد من شر الطعام فان من الطعام ما يكون شرا منه وانما سمى شر القوله (يدعى اليها الاغنياء ويترك المساكين) وللتنبيه للفقر له معنى القاب فيها ذلك فكانه قال طعام الوليمة التي من شأنها هذا اللفظ وان أطلقه فالمراد به التقيد بما ذكر عقبه وكيف يريد به الاطلاق وقد أمر بالوليمة وأوجب اجابة الداعي ورتب العشاء على تركها وتعبه الطيب بأن التمريف في الوليمة للعهد المخارجي وكان من عادتهم مراعاة الاغنياء فيها وتخصيصهم بالدعوة وأيضاهم وقوله يدعى الخ استئناف يبياني لكونها شر الطعام وعلى هذا الاجتهاد الى تعدد من وقوله ويترك الفقراء حال والعامل يدعى اي يدعى اليها الاغنياء والمحال انه يترك الفقراء والا اجابة واجبة فيكون الدعاء سببلا كل المدعو شر الطعام وقول التقيج جلية يدعى في موضع الصفة لطعام رده في المعايير بأن الظاهر انها صفة للوليمة على جعل اللام جنسية مثلها في قوله * ولقد أمر على اللقيم بسني * واستغنى حينئذ عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة لطعام انتهى (ومن لم يأت) وللتنبيه ومن ترك (الدعوة) بفتح الدال على المشهور وهي أعم من الوليمة لانها خاصة بالعرس كما نقله أبو عمر عن أهل اللغة وقال النووي بفتح الدال دعوة الطعام اما دعوة النسب فكسرها هذا قول جمهور العرب وعكسه تم الزباب بكسر الراء فقالوا الطعام بالكسر والنسب بالفتح وقول قطرب دعوة الطعام بالضم غلطوه اه والمراد هنا دعوة العرس وان كان لفظ الدعوة أعم لقوله (فقد عصى الله ورسوله) اذ فيه دليل على وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب وانما تجب اجابة وليمة العرس قال القرطبي وفيه دلالة على أنه مرفوع لان ابا هريرة لا يقوله من نفسه ونحوه قول أبي عمر هذا حديث مسند عندهم يقول أبو هريرة فقد عصى الله ورسوله قال النووي بين الحديث وجه كونه شر الطعام بأنه يدعى له الغنى عن أكله ويترك المحتاج لا كله والاولى العكس وليس فيه ما يدل على حرمة الاكل اذ لم يقل أحد بحرمة الاجابة وانما هو من باب ترك الاولى كتعبير صنف الرجال أو لها وشرها آخرها ولم يقل أحد بحرمة الصلاة في الصف الاخير والقصد من الحديث التحث على دعوة الفقير وان لا يقتصر على الاغنياء وقال عياض ان كان من قول أبي هريرة فآخبر به حال الناس واختصاصهم بها الاغنياء دون المحتاجين وكانوا أولى بها لمدخلتهم وخير الافعال أكثرها أجرا وذلك غير موجود في الاغنياء وانما هو نوع من المكارمة وان كان رفعة وهو الصحيح فهو اخبار منه صلى الله عليه وسلم مما يكون بعده وذكره العلماء تخصيص الاغنياء بالدعوة فان فصل فقال ابن مسعود اذا خصص الاغنياء أمرنا أن لا نجيب وقال ابن حبيب من فارق السنة في وليمة فلا دعوة له وقال أبو هريرة أنهم العاصون في الدعوة ودعا ابن عمر في وليمة الاغنياء والفقراء فجاءت قريش ومعها المساكين فقال لهم ها هنا فاجلسوا لا تقصدوا عليهم ثيابهم فانما سئطعكم مما يابا كون وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به موقوفا وتابعه سفيان ومسلم كلاهما عن ابن شهاب وتابع ابن شهاب أبو الزناد عن الأعرج وتابع الأعرج سفيان بن المسيب كل ذلك عند مسلم

موقوفاً وأخرجه من طريق زياد بن سماعة سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر طعام الوالعة عذها من يأتمها ويديعي اليها من يأها ومن ليحب الدعوى فقد دعوى الله ورسوله فخالف ثابت وعوان بن عباس الأعرج العديري مولا هاشم وعوثمة عبد الرحمن الأعرج وابن المسيب فانهم ما وافاه عن أبي هريرة وثابت رفعه عنه وقد تابعه محمد بن سيرين عن أبي هريرة في رفعه أخرجه أبو الشيخ وفي التهذيب في جماعة هذا الحديث عن ابن شهاب مرفوعاً بغير إشكال ثم أخرجه من طريق ابن جريج عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس الطعام قد ذكره ثم قال وهكذا رواه ابن عيينة مرفوعاً اهـ لكن الذي في مسلم عن ابن عيينة مرفوعاً كما علمت قال النووي إذا روى الحديث موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على الصحيح لانها زيادة عدل اهـ وله شاهد مرفوع عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوالعة يدعي اليه الشيطان ويحبس عنه الجائع أخرجه الطبراني والبيهقي بإسناد جيد قال (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد الانصاري (انه سمع) عه أخا أبيه لأمه (أنس ابن مالك يقول ان خياطاً) يفتح الحاء المعجمة والتخمية الشديدة ولم يعرف المحفوظ اسمه (دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام سمعه قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فترب) الخياط (اليه خبزاً من شعير) يفتح الشين وقد تكسر (ومرقاهيه دبابه) بضم الدال وشدة الموحدة والمدلولوا حدة دبابه فهم زنته متقلبة عن خوف غلبته ونحطاً للمجدد الكرمي ذكره في المقصود في فيه قرع زاذق رواية القعبي وابن بكير التديسي وقد يد (قال أنس فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع) بالمكان العوقية ونحوه الموحدة مفتوحة (الدباب) الفرع والمستدير منه (من حول القصة) يفتح القاف زاذق رواية يأكلها أي لانها سككت بحبه وبترك القديد اذا كان يشتهي حبة ذفقيه ان المؤكل لا له ولا وحده يأكل ما يشتهي حيث رآه في ذلك الاناء اذا علم أنه مؤكله لا يكره ذلك والا فلا يتجاوز ما يليه وقد علم ان أحداً لا يكرهه صلى الله عليه وسلم شيئاً بل كانوا يتبركون بريقه وغيره مما مسه بل كانوا يتساقدون الى تخامته فيأكلون به اقال أنس (فلم زل أحب الدبابه) أي أكلها (بعد ذلك اليوم) افتداه به صلى الله عليه وسلم وفي رواية التديسي وغيره عن زمره في الترمذي عن طلوت الشامي قال دخلت على أنس وهو يأكل مرقاهو يقول يا لك من شعرة ما حيك الى تحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك ولا تجد عن أنس انه صلى الله عليه وسلم قال لهذا طبع قد افأ كثر فها من الدبابه فانها تشد قلب الحزين ولاطرافى عن وائله مرفوعاً عليكم بالقرع فانه يزيد في الدماغ واللبه في عن عضاء مرسلاً عليكم بالقرع فانه يزيد في العقل ويكبر الدماغ زاد بعضهم انه يجالو العرواين القلب وفي تذكرة القرطبي مرفوعاً ان الدبابه لا يطبخ من الجنة قال الخطابي فيه جواز الاجارة على الخياطه رذاعلى من أبعثها بصله انما المست باعيان مرتبة ولا صفات معلومة وفي صنعة الخياطه معنى ليس في القين والصانع والمخار لان هؤلاء الصانع انما يكون منهم الصنعة المحضة فيما يستصنع صاحب المحدث والقصة والذهب والخشب وهي اموره وصفوة يوقف على حدها ولا يخططها غير ها والخطاط انما يخط الثوب في الغالب يخط من عنده فيجمع الى الصنعة الآلة وأحدها معناه التجارة والاخرى الاجارة وحصة أحدهما لا يتميز من الاخرى وكذلك هذا في الخرز والصباغ اذا كان يخطوط ويصبغ هذا يصبغه على العادة المعتادة فيما بين الصانع وجميع ذلك فاسد في القياس الا ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد هم على هذه العادة ولزمن الشريعة فلم يغيرها اذ لو طولوا بغير ذلك لشق عليهم فصاره زل عن موضع القياس والميل ماض صحيح لما فيه من الارفاق اهـ ووجه ادخال الامام هذا الحديث في الوالعة

الاشارة الى انه لا ينبغي التخلف عن الدعوة وان لم تكن واجبة لان دعوة الخياط لم تكن في عرس
اذا اظهروا من قوله اطعام صنعه انه صنعه للنبي صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صنعه في عرس ودعا
له المصطفى فالما بقعة ظاهرة وقال أبو عمر أَدْخَلَهُ فِي وَلِيْمَةِ الْمَرْسِ وَشَبَّهَ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عِلْمَ ذَلِكَ
وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَلِيْمَةُ عَرَسٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَيُوعِ عَنِ التَّيْسِيِّ
وَفِي الْأَطْعِمَةِ عَنْ قَتِيدَةَ بْنِ سَعِيدٍ وَالْقَعْنَبِيِّ وَأَبِي عِمِّ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ وَاسْمَاعِيلَ وَمُسْلِمٌ فِي الْأَطْعِمَةِ
عَنْ قَتِيدَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْحَمَّاسِيِّ عَنْ مَالِكٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَاهِجَاةٌ مِنْ أَصْحَابِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْهُ
عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ

* (جامع النكاح) *

(مالك عن زيد بن أسلم) * مرسل قال ابن عبد البر وحده عند سفيان بن عبد الرحمن وهو ضعيف عن زيد عن
أبيه عن عمر بن عمرو بن عبد الله عن حديث ابن عمر وأبي لاس الخزاعي (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا تزوج أحدكم المرأة أو اشترى الجارية فليأخذ استنجاباً ينصتها) مقدم رأسها (وليأخذ بالبركة)
كان يقول اللهم بارك لي فيها وبارك عليها زاد في حديث ابن عمر عن ابن ماجه اللهم اني أسألك خيرها
وخير ما جبلت عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه (وإذا اشترى البعير) يقع الموحدة وقد
تكرر عبره دون الجمل لان البعير يشمل الانثى بخلافه وقصده التميمي (فليأخذ) عذر تسليمه
(بذروة) بكسر الهمزة والفتح وتضم أي أعلى (سنامه) أي يبيض عليه بيده والاولى العين أو المراد
فليركبه (وليأخذ بالله من الشيطان) لان الابل من مراكب الشيطان فإذا ساع الاستعاذة فتراد
في حديث ابن عمر وليأخذ بالبركة وليقل مثل ذلك أي اللهم اني أسألك الخ وفي حديث آخر ما يقيد
استنجاب البسملة مع الاستعاذة ويحفل ان الامر بها المأني الابل من العز والفخر والخيلاء فهو واستعاذة
من شر ذلك الذي يحبه الشيطان وبأمر به ويحث عليه (مالك عن أبي الزبير المكي أن رجلاً خطب الى
رجل اخته فذكر (أنحوا) انها قد كانت أحدثت زنت (فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضر به أركاذ
يسره) شك انراوى (ثم قال مالك وللخير) يعني أي غرض لك في اخبار الخاطب بذلك فيجب على الولي
ستره عليها لان الفواحش يجب على الانسان سترها على نفسه وعلى غيره وفي الحديث من أصاب من هذه
القاذورات شيئاً فليستر بستر الله فانه من يبدلنا صفته نقم عليه كتاب الله (مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أو ثيا الوليد بن عبد الملك) بن مروان أحد ملوك
احداهن البتة انه يتزوج ان شاء ولا ينتظر ان تنقضي عذتها) لانه لا عدة على الرجل (مالك عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أو ثيا الوليد بن عبد الملك) بن مروان أحد ملوك
بنى أمية (عام قدم المدينة بذلك) المذكور (غير ان القاسم بن محمد قال طلقها في مجالس شتى) بدل
قوله طلقها البتة هذا هو المتبادر فطلق فعل ماض وظاهر قول أبي عمر أراد ان شهر طلقها البتات
ويستفيض فتقطع عنه الالسة في تزويج الخامسة انه قرأه أمرويس بظاهر لانه مراد بالحدث بمثل هذا
انهم لم يتفقا على لفظ واحد وهو لم يستتمه حتى يأمره انما سأله عن رجل وقع منه ذلك (مالك عن يحيى بن
سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ايس فحين امب) أي لا يقع قصده في عدم اللزوم (النكاح)
حين زوج ابنته هازلاً لا تعقد النكاح وان لم يقصده (والطلاق) فقع طلاق اللاعب اجاعاً (والعتق)
وهن اعتق رقيقه لا عبا عتق وان لم يقصده لان اللاعب بالقول وان لم يلزم حكمه فترتب الاكلام على
الاسباب للشارع لانه اذا أتى بالسبب لزمه حكمه شاء أم أبى ولا يعتبر قصده لان الهازل قاصداً ول

يريد له مع علمه وعنايه وموجبه وقصد اللفظ المتضمن للعتي قصد ذلك المعنى لتلازمهما الآن يعارضه
 قصد آخر كالذكره فانه قصد غير المعنى المقول وموجبه فلذا ابطاله الشارع وأصل هذا حديث مرفوع رواه
 أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم جدهن حدن
 وهزلهن جدن كاح والطلاق والزجة قال ابن العربي وروى بدل الزجة العتق ولا يصح وقال المحامد
 وقع عند الغزالي العتق بدل الزجة ولم أجده ومرادهما لا يصح ولم يتعد مرفوعا فلا ينافي صحة عن ابن
 المسيب في الموطأ لكن يحجب نفي وجدانه في الاستدكار روى أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن
 عمرو بن الحسن عن أبي الدرداء قال كان الرجل في الجاهلية يطلق ثم يرجع بقوله كنت لأعاقب نزل
 الله ولا تتخذوا آيات الله هزوا فقال صلى الله عليه وسلم من طلق أو اعتق أو أنكح أو أنكح وقال اني
 كنت لأعاقبه وجاز عليه (مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج) بن رافع بن عدي المحاربي
 الأوسي الأنصاري أول مشاهير أجدتم المحدث مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وقيل قبلها (انه تزوج
 بنت محمد بن مسلمة الأنصاري) أكبر من اسمه محمد من الصحابة (فكثرت عنده حتى كبرت) بكسر
 الواو حدة أسنت (فتزوج عليها فتاة شابة فأنثا شابة عليها) قال ابن عبد البر يريد في الميل بنفسه اليها
 والاشاط لها لانه أثرها لم يأتها في مطعم وليس وميت لان هذا لا ينبغي أن يضرب عمل رافع والله أعلم
 (فناشدته) طالت منه (الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كادت) قاربت (تخل) أي
 تنقضي عدتها (راجعها ثم عادها فأنثا شابة فناشدته الطلاق فطلقها واحدة) ثانية (ثم راجعها ثم عاد
 فأنثا شابة فناشدته الطلاق فقال ما شئت أنما بقيت واحدة فان شئت استقررت) قررت
 عليك أي بقيت معي (على ما ترين من الأثرة) بضم الهمزة وسكون المثناة وفتح الهمزة والمثناة
 الاستئثار عليك فيما لك فيه استترك في الاستلحاق (وان شئت نازعتك قالت بل أستقر على الأثرة
 فأمسكها على ذلك ولم يرجع رافع عليه إنما حين قوت عنده على الأثرة) لرضاها بذلك وهو حق لما قلها
 إسقاطه قال أبو عمر زادهم عن الزهري فذلك الصلح الذي لم يأنه أنزل فيه وان امرأة خافت
 من بعلها نشوزا أو أعراضا الآية وروى ابن عبيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج
 كانت تحت ابنة محمد بن مسلمة فكره من أمرها ما كبروا وما غيرة فأراد أن يطلقها فقالت لا تطلقني وأقسم
 لي ما شئت ففجرت السنة بذلك ونزلت وان امرأة خافت من بعلها الآية

(بسم الله الرحمن الرحيم)*

قد همت على الترجمة ليكون البديع حقيقيا وفي كثير من التراجم يقدم عليهم الترجمة لانه يجعلها
 كالله وان وان ابتداء انما هو فيما بعده فاناس وصله بالسمعة ذلك من التقين اللطيف

(كتاب الطلاق)*

هو لغة رفع القيد المحسوس وهو حل الوثائق يقال اطلق الفرس والاسير وشمر عارفع القيد الثابت بالنكاح
 فخرج به العتق لانه قيد ثابت شرعا لكن لم يثبت بالنكاح وفي مقروعة النكاح مصاح للعددييه
 ودنيوية وفي الطلاق اكمل لها اذ قد لا يوافقها النكاح فيطلب المخلص منه عند تبين الاخلاق وعروض
 البضائع الموجبة لعدم اقامة حدود الله فشرعه رحمة منه سبحانه وفي جملة عدد احكامه اطيقة لان
 النفس كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة الى المرأة والحاجة الى تركها فاذا وقع حصل الندم وضاق
 الصدر وعيل الصبر فشرعه تعالى ثلاثا ليحترق نفسه في المرة الاولى فاذا كان الواقع صدقها استقر
 حتى تنقضي العدة والامكنه التدارك بالرجعة ثم اذا عادت النفس لمثل الاول وغلبته حتى عاد الى

طلاقتها نظراً أيضاً لما حدث له مما يقع الثالثة الا وقد جرت وقعة في حال نفسه ثم حرّمها عليه بعد انتهاء العدد قبل أن تنكح آخر لثياب بما فيه غيظه وهو الزوج الثاني على ما عليه من جدلية القولية بحكمته وادفعه تعالى بعباده

*** (ما جاء في البتة) ***

فتح الموحدة والقوية الشديدة أي من قيل لها أنت البتة وطلق أيضاً على من انبت بالثلاث ولذا ذكر حديث ابن عباس وابن مسعود وليس فيها لفظ البتة (مالك انه بلغه) مما رواه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة عن سعيد بن جبيرة (أن رجلاً قال لعبد الله بن عباس اني طلق امرأتى مائة (تالية) في مرة (فاذا ترى على فقال له ابن عباس طلقت منك ثلاث) من المائة (رسيع وتسعون) تخذت بهم آيات الله عز وجل) مهزواً بها فافتها لأن الله اغما جعل الطلاق ثلاثاً في أي داود بن سنان صحيح عن مجاهد قال كنت عند ابن عباس فبصاه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثاً فسكت حتى طلقت أنه رادها اليه ثم قال يضاق أحدكم فيركب الاجوة ثم يقول يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وان لم يتق الله فلم أجعل مخرجاً فصيت ربك وبانت منك امرأتك وجاء من طرق كثيرة عن ابن عباس انه أفتى بلزوم الثلاث من أرقعهما بجمعة ومأواه أجود أبو يعلى من طريق ابن اسحاق عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد زيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد في زمن عثمان شديداً فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها قال ثلاثاً في مجلس واحد فقال اغما تلك واحدة فارتجعهما ان شئت فارتجعهما فاجيب بأن ابن اسحاق وشيخه مختلف فيهما وقد عورض بقوى ابن عباس بوقوع الثلاث فلو كان عنده هذا الحديث لم يخالفه وعلى فرض صحة عنه فلم يخالفه الا لظهور علة تقتضي عدم العمل به كمنع أو تخصيص لركانة كما قيل بذلك لان له أن يخص من شاء بما شاء والمجهور على وقوع الثلاث بل حكى ابن عبد البر الاجماع قائلان خلافاً شاذاً لبلغت اليه (مالك انه بلغه) وقد رواه ابن أبي شيبة عن علقمة (أن رجلاً جاء الى عبد الله بن مسعود فقال اني طلق امرأتى ثمان تطلقات) في كلمة بأن قالت لها انت طالق ثمان تطلقات (فقال ابن مسعود فاذا قيل لك قال قيل لي انها قد بانت مني) فلا تحل لي الا بعد زوج (فقال ابن مسعود صدقوا من طلق كما أمر الله) بقوله الطلاق مرتان (فقد بين الله له) ان المراد الذي فيه الرجعة بقوله فامسك به مرفوف أو ترسح باحسان (ومن لبس) بفتح الموحدة خلط (على نفسه لبساً) باسكان الموحدة خلطاً (جعلنا لبسه ملصقاً به لا تلبسوا) بكسر الموحدة (على أنفسكم وتعمله عنكم هو كما يقولون) انها بانت منك ولا بن أبي شيبة أيضاً عن علقمة أن رجلاً قال لابن مسعود اني طلق امرأتى مائة قال بانت منك ثلاث وسائرهن معصية وفي افظ عدوان وعنده أيضاً أن رجلاً قال كان بيتي وبين أهلي كلام فطلقتها بعد النجوم فقال بانت منك فهي وقائع متعددة وقد رمى الدارقطني عن ابن عمر قلت يا رسول الله أرايت لو طلقها ثلاثاً قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك والنسائي يرجال ثقات عن محمود بن لبيد قال أخبرني صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعاً فقام مضطرباً فقال أبلغ بكتاب الله وأنا بين أظهركم وما في مسلم عن ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استجهلوا في أمر كان لهم فيه أنا فلو أمضينا عليهم فأمضاه عليهم فقال العلماء معناه ان الناس كانوا يطلقون ثلاثاً واحداً صلته ان المعنى ان الطلاق الموقوع في زمن عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً وكانوا يستعملونها نادراً وما في زمن عمر

فكثراستعمالهما وأما قوله فأعماه عنهم فعنه أنه صنع فيه من الحكم بما يقع الطلاق ما كان يصنع قبله وقيل في تأويله غير ذلك (مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر) بن محمد بن عمرو (بن خزم) نفسه إلى جده أبيه لشهرته (أن عمر بن عبد العزيز قال له البتة ما يقول الناس فيها قال أبو بكر فقلت له كان أمان بن عثمان) بن عفان المدني أمير المدينة (يجمعها واحدة فقال عمر بن عبد العزيز لو كان الطلاق ألفا ما أقت البتة منه شيئا) لأنها من البت وهو التقطع فجمعها قطع جميع العصمة التي بيده ولم يبق بينه وبين المرأة وصلة منها (من قال البتة فقد روى الغاية القصوى) فلا تحل له من بعده حتى تنكح زوجا غيره (مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم كان يقضي في الذي يطلق امرأته البتة أنها ثلاث تطليقات) وقضاؤه بذلك بالمدينة مع توفر العلماء بها من غير تكبر عليه دال على حقيقته (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) وفي الموازية روى أنه صلى الله عليه وسلم أزم البتة من طلق بها وأزم الثلاث من طلق بها وقضى عمر فيها بالثلاث وقاله علي وعائشة وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة وقد روى ذلك كاه ابن عبد البر وغيره بالأسانيد إليهم ومرواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس أن ركانة طلق زوجته البتة فخلقه صلى الله عليه وسلم أنه ما أراد إلا واحدة فردّها إليه فطلقها الثانية ثم من عمر والثالثة في زمان عثمان فعارض برواية أحمد وغيره أن ركانة طلقها ثلاثا في مجلس واحد كما مر

عليها تعارضا تارة قطار رجوع لمساها العمل

(* ما جاء في الخلية والبرية وأشباه ذلك) *

(مالك أنه بلغه أنه كتب) بالبناء للفعول (إلى عمر بن الخطاب من العراق أن رجلا قال لامرأته حبلك على غاريك فكذب عمر بن الخطاب إلى عامله) على العراق (أن مره يوافيني) بمكة (في الموسم فيبئما عمر يطوف بالبيت أذنيه الرجل فسلم عليه فقال عمر من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجب) بضم الهاء واسكان (تجيم) عليك فقال له عمر أسألك رب هذه البنية) قال المجوهري على فعيلة النكبة وقال المجد البنية كعنية الكعبة اشرفها شرفها الله (ما أردت بقولك حبلك على غاريك فقال له الرجل لو استحلقتني في غير هذا المكان ما صدقتك أردت بذلك الفراق فقال عمر بن الخطاب هو ما أردت) فتؤاه وفي المدونة عن مالك يلزمه الثلاث ولا ينوى وظاهره مدخولا بها لم لا وفي الموازية عنه ينوى في غير المدخول بها ويحلف وفي النوادر عن أشهب عن مالك لو ثبت عندى أن عمر قال ينوى ما خالفته وقال بعض البغداديين يحتمل أن ما جاء عن عمر لم يدخل بها إذ ليس في أثره أنه بنى أولم بين فهو محتمل (مالك أنه بلغه) مما صرح من طرق (أن علي بن أبي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته أنت على حرام أنها ثلاث تطليقات قال مالك وذلك أحسن ما سمعت في ذلك) قال في المدونة هي ثلاث في المدخول بها ولا ينوى وله نيته في التي لم يدخل بها ثم كلامه يقتضي أنه سمع غيره وقد روى عبد الرزاق عن الحسن البصري له نيته وقد حكى أبو عريشة أقوال أشدها قول مالك وقاله علي وزيد بن ثابت وجماعة من التابعين (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية أنها ثلاث تطليقات كل واحدة منهما) أى اللفظتين (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت تحته ولبدة) أمة (أقوم فقال لاهلها أنكسها) أى خذوها (فراى الناس أنها تطليقة واحدة) لأنها كناية خفية فإذا أراد بها الطلاق وقع واحدة الآية أكثر (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته برئت) بكسر التاء خطا بالها (مبنى وبرئت) بضمها المتكلم (منك أنها ثلاث تطليقات بمنزلة البتة) وفيه أن الزهرى يرى البتة تلاما (قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو برية أو بائة أنها ثلاث تطليقات للراءة التي قد

دخل بها ويدن) أى يوكل الى دينه (فى التى لم يدخل بها) فيقبل منه (أو واحدة أراد أم ثلاثا فان
قال واحدة أحلف على ذلك) بالله الذى لا اله الا هو (وكان خاطبا من الخطاب) لا يملك رجعتها لان
الطلاق قبل الدخول بائن ووجه الفرق بينهما (لانه لا يخفى) بضم فسكون فكسر (المرأة التى قد دخل
بها زوجها ولا يدينها ولا يبرها) بضم أو لمها من زوجها (الانثا تطليقات والتى لم يدخل بها تخليها
وتبرها وتدينها الواحدة) بضم الفوقية فى الثلاث (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت فى ذلك) ولذا
ذهب اليه وفى هذه المسائل أقوال أخر

*** (ما يبين من التعليل) ***

(مالك انه بلغه ان رجلا جاء الى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (انى جعلت أمر
امرأتى فى يدها فطلعت نفسها فماذا ترى فقال عبد الله بن عمر أراه كما قالت فقال الرجل لا تفعل يا أبا
عبد الرحمن فقال ابن عمر) رد عليه (أنا أفعل أنت فعلته) وكان هذا من تسمية القول فعلا (مالك عن
نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا ملك الرجل امرأته أمرها بالقضاء ما قضت به) من واحدة فأكثر
الآن ينكر عليها ويقول لم أرد الا واحدة فيحلف على ذلك ويكون املك) أحق بها من غيره (ما كانت
أى مدة كونها (فى عدتها) فامصدرية

*** (ما يجب فيه طليقة واحدة من التعليل) ***

(مالك عن سعيد) بكسر السين (ابن سليمان بن زيد بن ثابت) الانصارى المدنى قاضيا من الثقات
ورحط الجميع (عن) عمه (خارجة بن زيد بن ثابت) الانصارى أى زيد المدنى الثقة أحد الفقهاء مات
سنة مائة وقيل قبلها (انه أخبره انه كان جالسا عند والده زيد بن ثابت فأتاه محمد بن عبد الله بن أبى
عتيق) محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق التميمى المدنى مقبول روى له البخارى والسنن (وعينه
تدعيان) بفتح الميم (فقال له زيد ما شأنك) أى حالك (فقال مالك) امرأتى أمرها فافارقتنى فقال
له زيد ما حالك على ذلك فقال القدر فقال زيد ارتجعه ان شئت فأنما هى واحدة) ان قضت بها أو
ناكرتها وان مذهب زيد انها واحدة مطلقا (وأنت أملك بها) أحق من غيرك (مالك عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه) ابن محمد بن الصديق (ان رجلا من ثقيف ملك امرأته أمرها فقال أنت الطلاق
فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال) منا كراها (بفتح الكاف) بكسر الكاف ثم قالت أنت
الطلاق فقال بفتح الكاف) منا كرا أيضا (فاختصم الى مروان بن الحكم) أمير المدينة من جهة
معاوية (فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال مالك قال عبد الرحمن فكان القاسم) يعنى أباه
(يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع فى ذلك قال مالك وهذا أحسن ما سمعت فى ذلك وأحبه الى)
يقتضى انه سمع غيره

*** (ما لا يبين من التعليل) ***

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن) عمته (عائشة أم المؤمنين انها خطبت على) أى لاختها
(عبد الرحمن بن أبى بكر) الصديق (قريبة) بفتح القاف وكسر الراء وسكون القحطة وموحدة فساق
تأنيث ويقال بالتصغير بنت أبى أمية بن المغيرة المخزومية البجائية أخت أم سلمة أم المؤمنين وكانت
موصوفة بالجمال روى عن ابن شبة لما فتحت مكة قال سعد بن عباد ما رأيت امرأة قريش ما كان يذكرونها
من جالهن فقال صلى الله عليه وسلم هل رأيت بنات أبى أمية هل رأيت قريبة (فزوجوه) ولدت

له عبد الله وأم حكيم وحفصة ذكره ابن سعد (ثم انهم عتقوا) أي وجدوا (على عبد الرحمن) في أمر فله
وكان في خلقه شدة (وقالوا ما زوجنا الا عائشة) أي اغاوتنا بفضلها وحسن خلقها وانها لا ترضى لنا
بأذى ولا اضرا في وليتنا (فأرسلت عائشة الى عبد الرحمن فذكرت ذلك له ففعل أمر قريبة بيدها
فاختارت زوجها فلم يكن ذلك طلاقا) وابن سعد بسند صحيح عن ابن أبي مليكة قال تزوج عبد الرحمن
قريبة بنت أم سلمة وكان في خلقه شدة فقالت له يوما أما والله لقد خذرتك قال فأمر بك يدك فقالت
لا أختار على ابن الصديق أحدا فأقام عليها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم زوجت حفصة بنت عبد الرحمن) بن الصديق من ثقات التابعيات روى لها مسلم
والثلاثة (المنذرين الزبير) بن العوام الاسدي أبا عفا شقيق عبد الله روى عن أبيه وعنه ابنه محمد
وحفيدة فليح ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وذكر ابن عايدان حكيم بن حزام اثني عليه وذو كرم صعب
الزبير بن المنذر غاضب أخاه عبد الله فخرج من مكة الى معاوية فأجازه بجائزة عطية وأقطعه أرضا
بالبصرة وذكر الزبير بن بكارة المنذر كان عند عبد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير من مبايعة
يزيد بن معاوية فمكث يزيد الى عبد الله أن يوجه اليه المنذر فبلغه فهرب الى مكة فقتل في الحصار
الاول بعدوقعة الحرة سنة أربع وستين (وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال ومثلي
يصنع هذا به ومثلي يقات عليه بتزويج بنته وهو غائب (فكلمت عائشة المنذر بن الزبير) أخبرته
بقول أخيها (فقال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن) والدها (فقال عبد الرحمن ما كنت لأرد أمرا
فقيته) بكسر الهمزة وفتح الهمزة لا اخته عائشة وفي نسخة صحيحة قضيت بآيات الباء لاشباع الكسرة (فقرت
حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقا) قال مالك في الموازية انما كان ذلك مثل عائشة لمكانها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم أي لانه انما يجوز اجارة المحر تزويج ابنته أو أخيه أو جده اذا كان قد فوض له أموره
والام يجوز لو أجازه الاب كفي المدونة وعائشة ليست واحدا من هؤلاء ولم يفوض لها أموره فاجوز
في اجارة فعلها خصوصية قال ابن القاسم واظنها وكلت عند العقد لكنهم نصوا على ان ولي المرأة لا يוכל الا
مثله وعائشة لا يصح كونها وكيلًا عن أخيها فكيف تוכל الآن يقال ما نصوا عليه اذا وكل الولي من يتولى
العقد أما اذا وكل من يتولى العقد فلا مانع ان يוכל امرأة مثلا وذكر الزبير بن بكارة المنذر فارق
حفصة فتروجها المحسن بن علي فاحتال المنذر عليه حتى طلقها فاعادها المنذر (مالك انه بلغه ان عبد الله
ابن عمر وأبا هريرة سئلا عن الرجل يملك امرأته أمرها فترد ذلك اليه ولا تقضي فيه شيئا فقال لا ليس ذلك
بطلاق) لانها ردت ولم توقع شيئا (مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب انه قال اذا ملك الرجل
امرأته أمرها فلم تغرقه وقرت) بالقاء في شمت (عنده فليس ذلك بطلاق) لردّها ما ملك (قال مالك
في المملكة اذا ملكها زوجها أمرها ثم فترقا ولم تقبل من ذلك شيئا فليس بيدها من ذلك شيء وهو لها ما داما
في مجاسهما) فاذا اقترقا منه بطل التملك

* (الايلاء) *

قال عباس في الاكمال الايلاء المحلف وأصله الامتناع من الشيء يقال آلى بولي ايلاء وتآلى تأليا وتآلى
اثلاء وقال في تنبيهاته الايلاء لغة الامتناع كقوله تعالى ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة الاية ثم
استعمل فيما اذا كان الامتناع منه لاجل العيب فنسبوا العيب اليه فصارا لايء المحلف وهو في عرف
الفقهاء المحلف على ترك وطء الزوجة وشذاب سيرين فقال هو المحلف على ما في تركه مساهم لها وطئا كان
أو غيره كجلفه لا يكلمها وقال الباجي هولة العيب وقاله ابن الماجشون (مالك عن جعفر) الصادق

(ابن محمد) الباقر (عن أبيه) محمد بن عن بن الحسين (عن علي بن أبي طالب) وفيه انقطاع لان محمدا لم يدرك علما لكن قد رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن علي (انه كان يقول اذا أتى الرجل من امراته لم يقع عليه طلاق وان مضت الاربعة الاشهر حتى يوقف) عند المحاكم (فاما ان يطلق وامان بني) (بأنه يكفر عن عيبنه) قال مالك وذلك الامر عندنا بالمدينة قال عياض لا خلاف انه لا يقع الطلاق قبل الاربعة أشهر وانه يسقط الطلاق اذا حثت نفسه قبل تمامها فان مضت فتال الكوفيون يقع الطلاق وروى مثله عن مالك والمشهور عنه وعن أصحابه وهو قول الكفاة انه لا يقع بضيها بل حتى يوقفه المحاكم في نفسه أو يطلق عليه فتقدر الآية عند الكوفيين فان فاؤفهيتم وعند الجمهور فان فاؤ بعد ما قال الترطي وقوله تعالى فان الله غفور رحيم حجة للكفاة لانه لو وقع بضيها لم يقع للعزم عليه بعد ما معني (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يمارجل ألى من امراته فانه اذا مضت الاربعة الاشهر وقف حتى يطلق) بنفسه (أو يفي) يرجع الى جاءها (ولا يقع عليه طلاق اذا مضت الاربعة الاشهر) ولم يجامع فيها (حتى يوقف) عند المحاكم في طلاق بنفسه أو يفي أو لا يطلق عليه وهذا الاثر ذكره البخاري عن اسماعيل عن مالك ونابعه اللث عن نافع عند البخاري أيضا وعارضه بعض المحنفية بما رواه ابن أبي شيبة بسند على شرط الشيخين عن ابن عباس وابن عمر قال اذا أتى فلم يفي حتى مضت أربعة أشهر رفهي تطلقه ثابتة وجوابه انه لا ينهض معارضته ما رواه مالك عن نافع عن ابي عمرو وأوجه البخاري بما رواه غيره عن ابن عمر وان كان على شرط الصحيح لانه لا يلزم من اخراج البخاري لرجال السند الذي توجه غيره أن يكون بمنزلة المخرج فيه نفسه ولذا كان الصحيح مراتب فيقدم عند التعارض ما أخرجه على ما أخرجه غيره بشرطه وعلى تسليم انتهاض المعارضة لم يستدل بذلك فيرجع الى ما دلل عليه الآية وكيف يسلم والترجيح يقع بموافقة الأكثر مع موافقة ظاهر القرآن (مالك عن ابن شهاب ان سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يولي من امراته انها اذا مضت الاربعة الاشهر رفهي تطلقه) تقع بضيها (ولزوجه اعلمها الرجعة ما كانت في المدة) لان طلاق الايلاء عرجي (مالك انه يلحقه ان مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل اذا أتى من امراته انها اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطلقه) واحدة (وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها قال مالك وعلى ذلك كان رأى ابن شهاب) فوافق رأيه رأى شيخه ابن المسيب وأبي بكر وقاله أبو حنيفة والكوفيون وقال الجمهور كما علم خلافه ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يثبت في شيء من الأدلة ان العزيمة على الطلاق تكون طلاقا ولو جاز لكان العزم على الفى عفا ولا قابل به وليس في شيء من اللغة ان اليمين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقا والمعطف بالقاء على أربعة أشهر يدل على ان التخيير بعده في المدة فلا يتجه وقوع الطلاق بمجرد بضيها قال الشافعي رحمه الله ظاهر كتاب الله يدل على ان له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجله فلا يسيل عليه فها حتى تنقضي الاربعة أشهر كما لو أجلتني أربعة أشهر لم يكن لك على أخذ حقل مني حتى تنقضي الاربعة أشهر ودل على أن عليه اذا مضت الاربعة واحدا من حكمين اما ان يفي أو يطلق فقلنا بهذا وقتا لا يلزم طلاق بضي أربعة أشهر حتى يحدث فيئة أو طلاقا وأجاب بعض المحنفية بان القاء لتعقيب المعنى في الزمان في عطف المفرد كما زيد فعمرو وتدخل الجمل لتفصيل جمل قبلها وغيره فان كانت للأول فهو قد سألوا ومسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فلا يفسد ذلك التعقيب المحقق بل التعقيب الذي ذكرنا تفصيل بعد الاجال وان كانت لغيره فكان الأول لتجماز بفقاه عمرو وكل من الامرين جائز الارادة في الآية المعنوية بالنسبة الى الايلاء فان فاؤ بعد الايلاء والذي كرى فانه تعالى لما ذكر

أن لهم من نسائهم أن يربصوا أربعة أشهر من غير بينونة مع عدم الوطء كان موضع تفصيل الحال في الأمرين
 فقولوه فان فاؤا إلى قوله سمع عليهم واقع لهذا الغرض فيصح كون المراد فان فاؤا أي رجعا عما استمروا
 عليه بالوطء في المدة تعقيبا على الإيلاء التعقيب المذكور أو بعدها تعقيبا على التربص فان الله غفور رحيم
 لما حدث منهم من الإيمين على الطم وعقد القلب به وما فيه من التعسف الذي يذوقه الظاهر غنى عن رده
 (قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف فيطلق عند انقضاء الأربعة الأشهر ثم يرجع امرأته انه
 ان لم يصحبها حتى تنقضي عدتها فلا يسبيل له عليها) وفي نسخة ابن وضاح فلا يسبيل له اليها ولا رجعة له
 عليها (الأن يكون له عذر من مرض أو سجن أو ما أشبه ذلك من العذر) الذي لا يقدّمه على الجماع
 فان ارتجاعه إياها ثابت عليها فان مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فانه ان لم يصحبها حتى تنقضي الأربعة
 أشهر وقف أي ضا فان لم ينفق) بطل (دخل عليه الطلاق بالإيلاء الأول اذا مضت الأربعة الأشهر ولم
 يكن له عليها رجعة لانه نكحها ثم طلقها قبل أن يمسه فلا عدة له عليها ولا رجعة) كما قال تعالى ثم
 طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعدّتهن (قال مالك في الرجل يولي من امرأته
 فيوقف بعد الأربعة أشهر فيطلق ثم يرجع ولا يمسه فتنقض أربعة أشهر قبل أن تنقض عدتها) (كان أحق
 لتأخرها بحمل ونحوه) (انه لا يوقف ولا يقع عليه طلاق وانه ان أصابها قبل أن تنقض عدتها كان أحق
 بها وان مضت عدتها قبل أن يصحبها فلا يسبيل له عليها وهذا أحسن ما سمعت في ذلك قال مالك في الرجل
 يولي من امرأته ثم يطلقها فتقض الأربعة الأشهر قبل انقضاء عدة الطلاق قال هما تطلقان ان هو
 وقف ولم ينفق وان مضت عدة الطلاق قبل الأربعة الأشهر فليس الإيلاء بطلاق وذلك ان الأربعة
 الأشهر التي كانت توقف بعدها مضت وليست له بوهن ثم بامراة) جملة حاله والطلاق ان يقع على المرأة
 (ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوما أو شهرًا ثم مكث) بلاوطء (حتى ينقض أكثر من الأربعة الأشهر فلا
 يكون ذلك إيلاء) وبه قال الجمهور وروشدان أبي ليلى والحسن في آخرين فقالوا ان حلف على ترك الوطء يوما
 أو أقل أو أكثر حتى مضت أربعة أشهر فهو ولظاهر الآية وعكس ابن عرفة قال كل من وقت في عينة
 وقتا وان طال فليس بمول وانما المولى من حلف على ترك الوطء للابد (انما يوقف في الإيلاء من حلف
 على أكثر من الأربعة الأشهر فاما من حلف أن لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أدنى) أقل (من ذلك فلا
 أرى عليه إيلاء لانه اذا دخل) وفي نسخة جاء (الاجل الذي يوقف عنده نخرج من عينة ولم يكن عليه
 وقف) لان المرأة تصبح على ترك الوطء أربعة أشهر وبعدها يفتى صبرها أو بقل وهذا هو المشهور عن مالك
 وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وروى عبد الملك يكون مولىا بالحلف على أربعة أشهر وبه قال الكوفيون
 وأبو حنيفة ونسك الأول بما عطيه الغام من قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم فان ظاهرها يستلزم
 تأخيرها بعدها عما قلها وذلك يؤذن بأن زمن الفية بعد الأربعة وكذلك ان الشرطية فانها تصبح لما مضى
 بعدها مستقبلا فلو طلبت الفية في الأربعة أشهر لبي معنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها
 وهو باطل ورأى في القول الثاني ان الفاء لجزء السببية ولا يلزم تأخر المسبب عن سببيه في الزمان بل
 الفاء عليه المقارنة ورأى أيضا حذف كان بعد ان أي فان كانوا فاؤا كما تأول مثله في قوله ان كنت
 قلته فقد علمته والقربة المعينة لذلك ماداك عليه اللام من قوله الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة
 أشهر فان تربص اذامه ضرور عليها لا غير وروى ان الذي في اللام المحلف على ترك الوطء تلك المدة والفية أمر
 يكون بعدها فليس مقصورا عليها (قال مالك من حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تقطم ولدها فان ذلك
 لا يكون إيلاء) لانه انما قصد عدم ضرر ولده لا الامتناع من الوطء (وقد يفتى ان على بن أبي طالب سئل
 عن ذلك فلم يره إيلاء) اتى به تقوية لقوله وان لم يفرّذه

* (إيلاء العبد) بالجمع وفي نسخة العبد بالافراد *

(مالك أنه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد فقال هو نحو إيلاء الحر وهو عليه واجب) كالحتر (وإيلاء العبد شهران) وبه أخذ مالك لكنه قال أكثر من شهرين وقيل أجله كالحتر وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ووجه المشهور أنه معني يتلق به حكم البتونة فوجب نقصانه فيه عن الحتر أصله الطلاق قاله القاضي عبد الوهاب

* (ظهار الحتر) *

بكسر الميم لغة مصدر ظاهر مقابلة من الظاهر فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع إلى الظاهر معنى ولفظا بحسب اختلاف الأغراض فيقال ظاهرت فلانا إذا قابلت ظهرك بظهره حقيقة وإذا غا يظلمته أيضا وإن لم تدبره حقيقة باعتباران المغاظة تقتضي هذه المقابلة وظاهرته إذا نصرته لأنه يقال قوى ظهروه إذا نصره وظاهر من أمرته إذا قال أنت على كظهراتي وظاهرين ثوبين إذا لبس أحدهما فوق الآخر على اعتبار جعل ما يلي كل منهما لا يخرط ظهر الثوب وغاية ما يلزم ~~كون~~ لفظ الظهر في بعض هذه التراكيب مجازا وذلك لا يمنع الاشتقاق منه ويكون المشتق مجازا أيضا وقد قيل الظاهر هنا مجاز عن البطن لأنه انما يركب البطن فكظهراتي أي بطنها بعلاقة المجاورة ولأنه عموده لكن لا يظهر ما هو الصارف عن الحقيقة من النكات ذكره بعض المحققين وقال غيره مأخوذ من الظهر لأن الوطء ركوب وهو غالبا ما يكون على الظهر ويؤيده أن عادة كثير من العرب وغيرهم اتيان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصارت فعل غيره استبقاء للحياء ومالبا للستر وكراهة لاجتماع الوجوه حيثئذ والاطلاع على العورات وأما المهاجرون فكانوا يأتونهن من قبل الوجه فتزوج مهاجري انصارية فزادها على ذلك فامتعت فأنزل الله نساءكم حث لكم الآية على أحد الوجوه في سبب نزولها (مالك عن سعيد) بكسر العين وقيل بسكونها بإيلاء (ابن عمرو) بفتح العين (ابن سليم) بضم السين (الزرقى) بضم الزاي وفتح اراءه وبالغاف الانصاري وثقه ابن معين وابن حبان وقال مات سنة أربع وثلاثين ومائة (انه سأل القاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها) أي علق طلاقها على تزوجه أياها (فقال القاسم بن محمد ان رجلا جعل امرأة عليه كظهراته ان هو تزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان هو تزوجها أن لا يقربها حتى يكفر كفارة المظاهر) فقاس القاسم تعليق الطلاق على تعاقب المظاهر في الزوم بجماع ما بينهما من المنع من المرأة (مالك أنه بلغه أن رجلا سأل القاسم بن محمد وسليمان بن يسار عن رجل كظهر من امرأة قبل أن ينكحها فقالا لا إن نكحها فلا يمسها حتى يكفر كفارة المظاهر) فوافق سليمان بن يسار على وقوع الظهار المعلق (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل كظهر من أربعة نسوة له بكافة واحدة) بأن قال اتن على كظهراتي (انه ليس عليه الا كفارة واحدة) لأربع كفارات (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل ذلك) الذي قاله عروة (قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) وهو المشهور في المذهب وفيه قول ضعيف بالعدد (قال الله تبارك وتعالى في كفارة المظاهر) وفي نسخة في كتابه والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا (فتحرر برقة) أي اعتاقها وبشرط انها مؤمنة لأنه تعالى قيد بذلك في كفارة القتل فيجعل المطلق هنا على ذلك المقيّد عندنا لا بمئة الثلاثة وخالف أبو حنيفة لأن اختلاف الاسباب يقتضي اختلاف الاحكام لأجل اصلاح المحكمة واقتل مابين للظهار وهذا ظاهر بادي الرأي لكن يرده ما في الصحيح في حديث السوداء ان سيدها قال للنبى صلى الله عليه وسلم على رقية ولم يذكر عن ماذا أفاعتها فلم يأذن له حتى قال أين الله تعالى فقالت في السماء قال ومن أنا قالت

رسول الله فقال أعتقها فانها مومنة (من قبل أن يقاسا) ذاككم توقعون به والله بما تعملون
خير (من بعد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يقاسا) بالوطء والاستمتاع بقلعة أو ماسة جلاله
على عرومه عندا أكثر العلماء وبعضهم حمله على الوطء فله أن يقبل مياشرو بطافي غير الفرج (من لم يستطع)
الامام (فاطعام ستين مسكينا) عليه من قبل أن يقاسا جلالا لطلاق على القيد لكل مسكين مد وثلاثين بعده
صلى الله عليه وسلم ولا خلاف عند المالكية أن هذا العدد معتبر فلا يجوز ما دونه ولو دفع اليهم مقدار
طعم الستين وقاله الشافعي وقال أبو حنيفة أن اطعم مسكينا واحدا ستين يوما أجزاء لانه سد ستين خلة
وهو مقصود الشرع ورد أن الله تعالى نص على عدد المساكين فلا تترك النص الصريح لاستنباط معنى
منه لانه فرع يكر على أصله بالطلاق فهو أولى بالطلاق (قال مالك في الرجل يتظاهر من امرأته في
مجالس متفرقة قال ليس عليه الا كفارة واحدة فان تظاهروا بكفر ثم تظاهروا بكفر فعليه الكفارة
أيضا) لانه ظاهر مستأنف (ومن تظاهروا من امرأته ثم مسها قبل أن يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة)
وان فعل حراما لا يلزم منه تعدداه (ويكف عنها حتى يكفر) لانه صلى الله عليه وسلم قال لرجل
تظاهروا من امرأته وواقعها لا تفرها حتى تكفروا أو يرد أو دونه (وليستعقر الله) يثب اليه ويندم (وذلك
أحسن ما سمعت) وتصح عليه الكفارة حينئذ مطلقا بقيت المرأة في عصمته أم لا قامت بحجة في الوطء أم لا
لانه حق لله تعالى بخلاف ما إذا لم يوطأ وطلقها أو مات أو لم تهم بحجة في الوطء عند بعضهم فلا تحب
الكفارة لانه حق آدمي وحق الله أكد (والظاهر من ذوات المحارم من الرضاعة والنسب سواء) لانه
تشبهه من تحل عن تحريم فهو شامل لمن حرمت بالرضاعة (وليس على النساءظهار) فإذا تظاهرت المرأة
من زوجها لم يلزمها شيء لان الله تعالى أنما جعله للرجال فلا مدخل فيه للنساء (قال مالك في قول الله
تبارك وتعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا قال سمعت ابن تفسير ذلك أن يتظاهروا
الرجل من امرأته ثم يجمع) بضم فسكون فكسر يعزم ويصم (على امساكها وأصابها) الذي هو خلاف
قصد الظهار من وصف المرأة بالتحريم (فان أجمع) عزم وصم (على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة)
لان دخول الفساق في خبر المبدأ الموصول دليل على الشرطية كفولك الذي يأتي في درهم فساق انتفاء
العود يثبى الوجوب وهو ظاهر وإذا قال (وان طلقها ولم يجمع بعد تظاهرها من على امساكها وأصابها
فلا كفارة عليه) لا وجوبا ولا غيره وان كان لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الجواز لان الوجوب اما
أخص وأحققة أخرى لكن أكثر أهل المذهب على أن الجواز يثبى بانتفاء العود (قال مالك فان تزوجها
بعد ذلك) الطلاق (لم يمسها حتى يكفر كفارة المتظاهر) أهوم الآية (قال مالك في الرجل
يتظاهر من أمته انه ان أراد أن يصيها فعليه كفارة الظهار قبل أن يوطأها) لانه فرج حلال فيجزم
بالتحريم فقد دخلت في قوله تعالى من نسائهم اذ لا شك انها من النساء لغة وانما خصها بالزوات العرف
وقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل تظاهروا من سريته فقال قال
الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار الحرة وقال الحنفى والشافعي انما الظهار من
الزوجة لا الأمانة لانها ليست من النساء أى عرفا ولفظ ابن عباس الظهار مكان مطلقا ثم أحل
بالكفارة فكما لاحظ للأمة في الطلاق لا حظ لها في الظهار (ولا يدخل على الرجل أيلاء في تظاهره
الأن يكون مضارا لا يريد أن يثبى من تظاهره) فيدخل عليه الأيلاء (مالك عن هشام بن عروة انه
سمع رجلا يسأل عروة بن الزبير عن رجل قال لامرأته كل امرأة أنكبهاع عليك ما عشت) بكسر اللام
(فهي على كنهها حتى فقال عروة بن الزبير يحزبه عن ذلك عتق رقبة) ان وجدها ولا فالصوم ثم الاطعام
فله في يحزبه كفارة واحدة

* (ظهار العبد) *

(مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر) بجامع التكليف (قال مالك يريد أنه يقع عليه كما يقع على الحر) كالطلاق (وظهار العبد عليه واجب وصيام العبد في الظهار شهران) كما يجوز لأنه منكر من القول وزور فلا يجعل على النصف من الحر وتعين عليه الكفارة به عند مالك وأبي حنيفة والشافعي نعم قال مالك أن أذن له سيده في الإطعام أجزاء (قال مالك في العبدية ظاهراً من أمر أنه لا يدخل عليه إيلاء وذلك أنه لو ذهب يصوم صيام كفارة المظاهر) شهرين (دخل عليه طلاق الإيلاء قبل أن يفرغ من صيامه) لأن إيلاء العبد شهران وإجله شهران فلو أظهر ساهياً ولمرض لا يقضي أجله قبل تمام كفارته وهو بعض ما يعذر به العبد في عدم دخول الإيلاء عليه ~~ك~~ ذواجه الباجي وهو أحسن من توجيه ابن عبد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد في الشهرين لأنه خلاف المعروف من مذهب مالك

* (ما جاء في الخيار) *

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) المدني الفقيه المعروف بربيعة الزاوي القائل فيه مالك ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن) عمته (عائشة أم المؤمنين) أنها قالت كان في بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء واسكان التثنية فراء ثمانية فهاهنا تأنيث بريرة فعيلة من البرير وهو المرأ لا زال قبل اسم أبيها صفوان وإن له محبة وقيل كانت نبطية وقيل قبطية وقيل حبشية مولاة عائشة وكانت تخدمها قبل أن تتبرأه قبل وكانت، ولولا لقوم من الأنصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وقيل لبني هلال وقيل لآل أبي الجعد بن جحش قال في الإصابة وفيه نظر فالذي هو مولاهم أغا هو زوجها والثاني خطأ فإن مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد وأصله عند البخاري وأخرج أبو عمر عن زيد بن واقد أن عبد الملك بن مروان قال كنت أحلس بريرة بالمدينة فكانت تقول لي أني أرى فيك خصالاً وانك مخلوق أن تلي هذا الأمر فإن وليته فأحذر الدماء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن الرجل ليدفع عن باب الجنة بعد أن ينظر إليه على محبة من دم بريقه من مسلم يفرس حتى انتهى عاشت بريرة إلى زمن يزيد بن معاوية (ثلاث سنين) أي علم بسببها ثلاثة أحكام من الشريعة قال عياض المعنى أنها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك كان قد علم من غير قصتها وقال ابن عبد البر قد أكثر الناس في تشقيق المعاني من حديث بريرة وتخريجها فلم يجد بن جرير في ذلك كتاب ولم يجد بن خزيمة فيه كتاب وجماعة في ذلك أبواب وأكثر ذلك يكاف واستنباط محتمل لا يستغنى عن دليل والذي قصده عائشة هو عظم الأمر في قصتها وذكرا بن العري في ابن خزيمة استخرج منه ما ينفذ عن مائتين وخمسين فائدة وجع بعض الأئمة فوائدها الحديث فزادت على ثمانية المصنف في فتح الباري ووقع في رواية يزيد بن هارون عن عروة عن بريرة قالت كان في ثلاث سنين أخرجه النساى وقال أنه خطأ يعني والصواب عن عروة عن عائشة ولا في داود من وجه آخر عن عائشة أربع سنين وزاد أبو هرمان فتعد عذرة الحرائر (فكانت إحدى السنين الثلاث أنها اعتقت) بضم الهمزة وكسر الفوقية والذي اعتقها عائشة كما يأتي في كتاب التتقي في حديث عائشة وابن عمر (مغيرة) بضم الخاء (في) فراق (زوجها) وفي البقاء معه على عقمته وفي رواية الدارقطني من طريق أبان بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتقت مملك بضعك وزاد ابن سعد عن الشعبي مرسلاً فاختارى وإنما خبرت لتضربها بالنقام

تحتته من جهة أنها تميز به وان لسيدته منعه عنها وأنه لا ولاية له على ولده وغير ذلك وهذا بخلاف ما إذا
عتقت تحت حرة فلا خيار لها لان الكمال الحادث لها حاصل له فأشبه ما إذا أسلمت كاتبة تحت مسلم فلو
عتق بعضها فلا خيار لبقاء النقصان وأحكام الرق وفيه ان يبيع الأمة التروجة ليس بطلاق اذ لو
طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخفيف فائدة واليه ذهب الجمهور وقال بعض الصحابة والتابعين البيع طلاق
لظاهر قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكح واحتج الجمهور بجعل البياح ومن حيث
النظر انه عقد على منقعة فلا يبطل بيع الرقبة كافي العين المؤجرة والاية تنزل في المبيات فهن المراد
بملك العين على ما ثبت في الصحيح من سب نزولها وليس في هذا الحديث تصريح بأن زوج بريرة عبد أو
حرة حين عتقت وفي البخاري عن ابن عباس كان زوج بريرة عبدًا قال له مغيث كافي أنظر اليه يطوف
خلفها ويكي ودهمه تسيل على محبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس ألا تعجب من
حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مع ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته قالت يا رسول الله
تأمرني قال إنما أشفع قالت لأحاجة لي فيه وفي الصحيحين والسنن الاربعة عن الاسود عن عائشة انه
كان حراً وبعدهم تسيل المحنفة يقولهم ثبت الخيار للأمة اذا عتقت مطلقاً كانت تحت حراً وعبد وتعقب
بأن حديث الاسود اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود أو روى عن عائشة أو هو قول غيره قال
ابراهيم بن أبي طالب أحد الحفاظ من طبقة مسلم خالف الاسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما
يصح انه كان حراً عن الاسود وحده وضع عن ابن عباس وغيره انه كان عبداً ورواه علماء المدينة واذا روى
علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء واذا عتقت الأمة تحت الحر فقهدها المتفق على صحة لا يسخن
بأمر محتاتف فيه وقال البخاري قول الاسود منقطع وقول العباس وابنه عبد أصح وقال الدارقطني لم
يختلف على عروة عن عائشة انه كان عبداً وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبواب الاسود
أسامة اللحي عن القاسم وأما ما أخرجه قاسم بن أصبغ قال أخبرنا جدي يزيد المعلم بن ساسم عن
هشام عن جبر عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريرة حراً فوهو من موسى أو من أحد فان
الحفاظ من أصحاب هشام ثم أصحاب جبر قالوا كان عبداً ولم يختلف على ابن عباس انه كان عبداً وبعدهم
الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وأخرج النسائي بسند صحيح عن صفية
بنت أبي عبد قالت كان زوج بريرة عبدًا قال النووي ويؤيد ذلك قول عائشة كان عبداً ولو كان حراً
لم يضرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً ثم عللت بقاءه ولو كان حراً لم يضرها وهذا لا يكاد
أحد يقوله الا توقفاً وقول من قال كان عبداً قبل العتق حراً عنده لأن الرق يعقبه الحريرة لا العكس
فلاموافاة بين الروایتين تعقب بأن محل الجمع المذكور اذا تساوت الروايتان في القوة امام مع التفرّد
في مقابلة الجمع فالمفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر الجمهور والجمع بينهما كما ذكر مع قولهم لا يصار
الى الترجيح مع انه ممكن كان الجمع بينهما لان محله عندهم ما لم يظهر الغلط في احدهما وقد روى الترمذي
عن ابن عباس انه كان عبداً أسود يوم اعتقت وهذا يبطل الجمع ومغيث بضم الميم وكسر المعجمة واسكان
التحنية آخره مثله كما جزمه ابن ما كولا وغيره وهو ما ثبت عن قال مغيث بفتح العين المهملته وشد
الفوقية آخره موحدة (و) السنة الثانية (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) حين أرادت عائشة
أن تشتريها وقال اهالها الولاء (الولاء لمن أعتق) وفي رواية انما الولاء ما بقي ان شاء الله شرحه في كتاب
الولاء (و) السنة الثالثة (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) حجرة عائشة (والرمة) بضم
الموحدة واسكان الزاء قال ابن الأثير هي التدرم مطلقاً وجمعها برم وهي في الأصل المتخذة من النجر
المعروف بالحجاز (تغور) بالفاء (الحجم) وفي رواية التنيسي والبرمة على الساروكذا ابن وهب وزاد

قد عا بطعام (فقرب) بضم القاف وكسر الراء الثقيلة قدم (اليه خبز وأدم من آدم البيت) بضم الهجمة
واسكان المهملة جمع ادم وهما يؤكل مع الخبز أى شئ كان والاضافة للتخصيص (فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ألم أبرمة) على النار (فيها لحم) والهجمة للتثنية (فقالوا بلى يا رسول الله ولكن
ذلك لحم تصدق) بضم التاء والصادر كسر الدال المشددة (به على بريرة وأنت لاتأكل الصدقة)
محرمتها عليك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عليها) وفي رواية أنها (صدقة وهولنا هدية)
حيث أهدته لنا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالاهداء والبيع وغير ذلك كنصرف الملاك
في أملاكهم واقادان التحريم انما هو على الصفة لا على العين فاذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيجوز
للغنى ولوها شيئا كاهوا وشراؤها وسأل الاى هل من ذلك ما يتفق من نزول المراتبين ببعض احواء العرب
فضيفونهم بحرام أو الغالب عليه المحرام فيجعلهون بعض فقرائهم بغير ذلك منهم صدقة ثم شبه لهم قال
وكان شيخنا أبو عبد الله يعنى ابن عرفة يقول لا ينجيهم ذلك لانه تعيل نعم اذا تحققت المفسدة عدم الاكل
جاز ومن المصالح المجوزة للاكل خوفهم ان لم يأكلوا عدم قبولهم في ردمان بنوهم من أموال الناس ولكن
الاولى لتقليل الاكل قال عياض وفيه أن سؤال الرجل عما يرى في بيته ليس بمعصوم ولا منصف لمكارم
الاخلاق وقوله في حديث أن زرع ولا يسأل عما عهد ليس من هذا وانما ذلك أن يقول فيما عهد أن هو
وما صنع به واما شئ يجده فيقول ما هذا فليس منه مع أن سؤاله صلى الله عليه وسلم انما كان ليدين لهم
حكم ما جهلوا لانه علم انهم لم يقدموا له ادم البيت هون سيد ادم الا لا مراعتقده فكان كذلك فبين
لهم حكمه وأخرجه البخارى في الزكاح عن عبد الله بن يوسف وفي الطلاق عن اسماعيل ومسلم في الزكاة
والعتق من طريق ابن وهب الثلاثة عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول
في الامة تكون تحت العبد فتعتق الامه ان لها الخيار ما لم يمسه) فان مسها سقط خيارها (قال مالك
وان مسها زوجها فزعت الناحية ان لها الخيار فانها تنهم ولا تصدق بما ادعت من الجهالة ولا خيار لها
بعد ان يمسه) لاشتهار الحكم (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان مولاة لبنى عدى من قرش
يقال لها (زبراء) بزى مفتوحة فوحدت ساكنة فزبراء فأنف ممدودة كما ضبطها ابن الاثير (كانت
تحت عبده وى امة يومئذ فعقت قالت) زبراء (فأرسلت الى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
فرعنتي فقالت اني مخبرتك) بضم الميم واسكان المعجمة فوحدت (خبرها ولا أحب أن تصنع شيئا ان
أمرك بيدك ما لم يمسك زوجك فان مسك فليس لك من الامر شئ) أى سقط خيارك (قالت) زبراء
(فقلت هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق ففارقته لانا) لكرامتها البقاء معه قال أبو عرو لا أعلم لابن
عمر وحفصة في ذلك مخالفا من العصاية وقد روى في قصة بريرة مرفوعا دليلا واضح على ما ذهب اليه روى
سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خبرت بريرة رأيت زوجها يتبعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على
لحمته فكلم الناس له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلب اليها فقال لها صلى الله عليه وسلم زوجك
وأبوك ولدك فقالت أنا مرفى قال انما أنا شافق قالت فلاحاجة لي فيه واختارت نفسها وكان اسمه مفضا
عبد الآل المغيرة من بنى مخزوم (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال ايمار رجل تزوج امرأة وبه
جنون أو ضرر فأنها تخبر فان شاءت قرت) بقيت عنده (وان شاءت فارت) لما ينالها من الضرر
وتخبرها بغيره (قال مالك في الامة تكون تحت العبد ثم تمتق قبل ان يدخل بها أو يمسه انما اذا اختارت
نفسها فلا صداق لها) لبقاء بضعها (وهي تطلقه) واحدة زوال الضرر بها (وذلك الامر عندنا)
بالمدينة (مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول اذا خير الرجل امرأته فاختارتها) أى الرجل (فليس
ذلك بطلاق قال مالك وذلك أحسن ما سمعت) لانه ردت ما جعله لها (قال مالك في الخيرة اذا خيرها

زوجها فاختارت نفسها فقد طلقت ثلاثا وان قال زوجها لم اخبرك الا واحدة فليس له ذلك وذلك
احسن ما سمعت) ففي بخلاف الملكة (وان خيرها فقالت قد قبلت واحدة وقال لم ارد هذا فما
خيرتك في الثلاث جميعا انها لم تقبل الا واحدة اقامت عنده على نكاحها ولم يكن ذلك فراقا ان شاء الله
عز وجل) اثنى به تبركا اذا المحكم عنده ما ذكر

(ما جاء في الخلع)

بضم المجمة وسكون اللام مأخوذ من الخلع بفتح الخاء النزاع سمي به لان كلاما من الزوجين لباس للآخر
في المعنى قال تعالى هن لباس لكم وانتم لباس هن فكانت بمفارقة الآخر نزاعا لباسه وضم مصدره
تفرقة بين المحمي والمعنوي وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه ان أول خلع كان في الدنيا ان عامر بن الطرب
بفتح الطاء المجمة وكسر الراء وموحدة زوج بنته لان اخيه عامر بن الحارث بن الطرب فلياد خلت عليه
نفرت منه فشكى الى أبيها فقال لا اجمع عليك فراق اهلك ومالك وقد خلتها منك بما اعطيتها قال
فرغم العطاء ان هذا كان أول خلع في العرب (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانصاري
(عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية المدنية (انها اخبرته عن حبيبة) بفتح
المهملة وموحدة بن بينهما حبيبة ساكنة (بنت سهل) بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة
(الانصاري) التجاري صحابية (انها كانت تحت ثابت بن قيس بن ثعلبة) بفتح الشين المجمة
والميم المشددة فألف فهملة الانصاري الخزرجي خطيب الانصار من كبار الصحابة بشرة التي صلى
الله عليه وسلم بالجحفة واستشهد بها الجامعة ونفذ خالد بن الوليد وصيقه بعد موته بنام رآه بعضهم (وان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى صلاة) الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند أبيه في الغلس
بفتح المجمة واللام بقية الظلام (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت انا حبيبة بنت
سهل يا رسول الله قال ما شأنك) امرك وحالك (قالت لا انا ولا ثابت بن قيس لزوجها) وفي رواية
الدبلي وابن سعد ان ثابتا كان في خلقه شدة فضر بها (فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكرت ما شاء الله ان تذكر) في شكواها منك ولم يفصح له به
دفعاً لثفرته وفي رواية عن ابن عباس اول خلع كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس انت التي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجمع رأسي ورأس ثابت ابدا اني رفعت جانب الخباء فرائته اقبل
في عدة فاذا هو استندهم سوادا واهرمهم قامة واقبحهم وجها فقال اتردين عليه حديثه قالت نعم وان
شامز دته (فقالت يا رسول الله كل ما عطاني عندي) وفي حديث عمر عبد البرار وكان تزوجها على
حديثه فخل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت خذ منها) امرار شاد واصلح لارواحها
زاد في رواية ابن سعد فردت عليه حديثه (فأخذ منها) زاد في رواية وطلقة اطلقة (وجلست في بيت
أهلها) زاد في رواية ابن سعد فكان ذلك أول خلع في الاسلام قال وتزوجها بعد ثبات أبي بن كعب
وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وصححه من طريق مالك به وتابعه
بن زيد بن هارون عند الدارمي وابن سعد والدارودي عند ابن أبي عاصم وجماد بن زيد عند ابن سعد ثلاثتهم
عن يحيى بن سعيد بن عوف وفي البخاري عن ابن عباس تسمية امرأة ثابت جيلة اخت عبد الله بن أبي وكذا
عند النسائي بلفظ جيلة بنت أبي سلول وفي ابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس انها جيلة بنت سلول
واختلف في سلول هل هي أم أبي أو امرأته وجمع بالتحليل على التمدد وانها قصتان لشهرة المخبرين وصحة
الطريقتين واختلاف السياقين وفي البرار عن عمر أول خلعته في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت

ثابت بن قيس ومقتضاه ان ثابت تزوج - بيعة قبل جملة والنسأ والطبراني عن الربيع بنت معوذ
 ان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسريدها وهي جملة بنت عبد الله بن أبي فأتى أخوها شتيكى الى النبي
 صلى الله عليه وسلم وللدارقني والبيهقي بسند قوى عن أبي الزبير ان ثابت بن قيس كانت عنده زينة
 بنت عبد الله بن أبي - ابن سلول فيحتمل انه كان عنده زينة واختها وعمتها جملة واحدة بعد اخرى أو ان
 اسمها زينة ولقبها جملة فان لم يعمل بهذا الاحتمال فالموصول المعتضد يقول أهل النسب ان اسمها جملة
 أصح وبه جزم الدماطي وقال انها شقيقة عبد الله بن أبي امها ما حولة بنت المنذر وفي النسأ وابن ماجه
 تسمية امرأة ثابت مريم المغالبة بفتح الميم وخفة المجمة نسبة الى مغالة امرأة من الخزرج ولدت لعمر بن
 مالك بن النجار ولده عديا فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة قال في الاصابة وما ذكره أبو عمر
 من تعدد المختلعات من ثابت ليس بعيد (مالك عن نافع عن مولاة) أمة (اممية بنت أبي عبيد) بضم
 العين زوج ابن عمر (اختلفت من زوجها بكل شيء لها قبل ينكر ذلك عبد الله بن عمر) لعوم قوله تعالى
 فإلتصق عليه - ما فيها اقتدت به (قال مالك في المقتضية التي تقتدى من زوجها انه ان) وفي نسخة اذا
 (علم أن زوجها أضربها وضيق عليها وعلم أنه ظالم لها) حتى اقتدت منه (مضى الطلاق ورد عليها ما لها)
 جبراعليه (فهذا الذي كنت أسمع) من العلماء (والذي عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة (ولا بأس
 بأن تقتدى المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاها) اهموم الآية وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم قول زوجة
 ثابت وان شاء ردت

* (طلاق المختلعة) *

(مالك عن نافع ان ربيع) بضم الزاء وفتح الموحدة وتشقيط التحتية وعين مهملة صحابية لها أحاديث
 وربما غزت مع النبي صلى الله عليه وسلم كافي الصحيح (بنت معوذ) بشذالوا ومقتوحة على الأشهر
 وخم بعضهم بالكسروها وان الحارث الانصاري النجاري شهيد بدارا وكان ممن قتل أباجه - ثم قاتل
 حتى استشهد ببدر (ابن عفرأ) بنت عبيد النجارية الصحابية وهي أم معوذ ومعاذ وعوف وأولاد الحارث
 واليها ينسبون ولها خصوصية لم توجد لغيرها هي انها صحابية لها سبعة بنين هؤلاء الثلاثة واخوتهم لأمهم
 اياس وخالد وعاقل وعامر وأولاد البكر بن باليل اللبني شهد السبعة بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم
 (جاءت هي وعمها الى عبد الله بن عمر فأخبرته انها) أي الزبيبة (اختلفت من زوجها في زمان عثمان بن
 عفان) أي خلافته (فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم ينكره) بل قضى عليها فأتزوج ابن سعد من طريق
 عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت قاتل زوجي اختلعت منك بتجميع ما أملاك قال نعم
 فدفت اليه كل شيء غير درعي فخاصمني الى عثمان فقال له شرطه فدفعته اليه وأخرجته من وجه آخر
 أتم منه وقال فيه الشرط أملاك نخذ كل شيء حتى عقاص راسها قال وكان ذلك في حصار عثمان يعني سنة
 خمس وثلاثين (وقال عبد الله بن عمر عذتها عذة المطلقة) اذا الخلع طلاق بعوض (مالك انه بلغه أن
 سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يولون عذة المختلعة مثل عذة المطلقة ثلاثه قروء)
 ان لم تكن حاملا وأيسة (قال مالك في المقتضية انها لا ترجع الى زوجها الا بشكاح جديد)
 لان طلاق الخلع بائن (فان هونكها) عقد عليها بعد الخلع (فصارها قبل أن يحسمها لم يكن له عليها
 عذة من الطلاق الآخر) الواقع بعد طلاق الخلع (وبني على عذتها الأولى) لعدم المسيس وهذا
 أحسن ما سمعت في ذلك) لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تفسوهن فما لكم عليهن من عذة تعتدونها
 فانه شامل لهذه الصورة (قال مالك اذا اقتدت المرأة من زوجها بشيء على أن يطلقها فطلقها طلاقا متبعا

نسقا) بلافاصل وهو معنى متناهما (فذلك ثابت عليه) لازم له (فان كان بين ذلك صمت) بضم الصاد مصدر (فأتبعه بعد الصمت فليس بشئ) لانها باتت بما قبله فلا يلحقها طلاقه

* (ما جاء في اللعان) *

مصدر لاعن سماعى لا قياسى والقياس الملاعنة من اللعن وهو الطرد والابعاد يقال منه لعن أى لعن نفسه ولا عن اذا فاعل غير منه ورجل لعنة بضم اللام وفتح العين كهمزة اذا كان كثير اللعن لغيره ويسكون العين اذا لعنه الناس كثيرا المجمع لعن كصرد ولا عنة امرأته ملاعنة ولعانا فتلعنا والتعنا لعن بعض بعضا ولا عن المحاكم بينهما لانا حكم وفي الشرع كلمات معالومة جعلت حجة للضطر الى قذف من أظن فراشه وألحق العارية أو الى ولد وسعت لمانا لاشقة لها على كلمة اللعن تسعة للكل باسم البعض ولان كلام المتلاعنين يبعد عن الاتحوا بها اذ يحرم النكاح بها أبدا واختصر لفظ اللعان على لفظي الشهادة والغضب وان اشتملت عليهما الكلمات أيضا لان اللعن كلمة غريبة في قيام التحجيج من الشهادات والایمان والشئ يشهر بما يتبع فيه من الغريب روي عليه جوت أسماء السور ولا في الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لهاته متقدم على اعانها والسبق والتقديم من أسباب الترجيح (مالك عن ابن شهاب ابن سهل بن سعد) بن مالك (الساعدي) الخزرجي الصحابي ابن الصحابي (أخبره ان عويمرا) بضم العين وفتح الواو وتصفه عرا من الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان (العجلاني) بفتح العين وسكون الجيم نسبة الى جده هذا وفي رواية القعني عويمر بن أشقر وفي الاستيعاب عويمر بن أبيض قال المحافظ فلعن أباه كان يلقب أشقرا وأبيض وفي الصحابة عويمر بن أشقر آخر ما روي له ابن ماجه حديثا في الاصحاح (جاء الى عاصم بن عدى) بن المجذبن العجلاني (الانصاري) شهد أعدامات في خلافة معاوية وقد جاز المائنة وهو ابن عم والد عويمر زاذني رواية الاوزاعي وكان اى عاصم سيد بني عجلان (فقال له يا عاصم أرايت رجلا) أى أخبرني عن حكم رجل (وجد مع امرأته رجلا) أجنيبا منها (أيتله) بهمزة الاستفهام الاستخاري أى أقتل الرجل (فقتلونه) قصاصا لقوله تعالى النفس بالنفس ولمسلم عن ابن عمر قال أرايت ان وجد مع امرأته رجلا فان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكنت سكنت عن مثل ذلك وله عن ابن مسعود ان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت على غيظ وفي رواية عن ابن عباس لما نزل والذين يرمون المحصنات الآية قال عاصم بن عدى ان دخل رجل منا بيته فرأى رجلا على بطن امرأته فان جاءه بأربعة رجال يشهدون بذلك فقد قضى الرجل حاجته وذهب وان قتله قتل به وان قال وجدت فلانا معها ضرب وان سكنت سكنت على غيظ (أم كيف) مفعول به لقوله (يفعل) أى أى شئ يفعل واحتمل الاتصال يعنى اذا رأى الرجل هذا المنكر الشنيع والأمر الفظيع ونارت عليه الغيرة أيقظته فقتلونه أم يصبر على ذلك الشئ والماري يحتمل الانقطاع سأل أولاهن القتل مع القصاص ثم ضرب عنه الى سؤال آخر لان ام المتقطعة متفحمة لما يلي الله ربه والهمزة تستأنف كلاما آخر المعنى أصبر على العار وأيحدث الله له أمرا آخر فلذا قال (سلى يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كذا في رواية الاوزاعي يحذف المقول لدلالة السابق عليه (فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل) المذكورة وعابها قال عياض يحتمل انه كره قذف الرجل امرأته بلاينة لاعتقاده المحذور لان ذلك كان قبل نزول حكم اللعان بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لملال بن أمية البينة أو احدث في ظهرك ويحتمل انه كره السؤال لتعجيز النازلة ومثلك ستر المسلم ولما كان نهى عنه من كثرة السؤال وقد نهى عن كثرة

سدا الباب سؤال أهل التشيع أو لما في كثرته من التصديق في الأحكام التي لو سكته واعتها لم يلزمهم
 وتركوا لا يجتهدهم فيها كما قال أتركوني ما ترككم فأنتم أهلك من كان قلبكم لكثرة سؤالهم أنبياءهم
 ولقوله أعظم الناس جرما من سأل عما يحجر فحرم من أجل مسأله قال المازري أما إذا كانت المسائل
 مضطرة إليها فلا بأس بالسؤال عنها وإن كان يسئل عن الأحكام فلا يكره وعاصم إنما سأل لغيره من غير
 حاجة وإن كان السؤال على وجه التنديت فهذا الذي يكره (حتى كبر) بضم الموحدة عظم (على
 عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال
 لك رسول الله صلى الله عليه وسلم) جوابا عن السؤال (فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخبر قد كره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سألته عنها) زاد في رواية وعابها (فقل لعويمر والله لا أنتهي حتى
 أسأل عنها) قال ابن العربي إن الحاجة في السؤال يحتمل أنه عاب في التقدمة فحاف الاستهزاء إلى المكروه
 وكذلك اتفقوا والبلاء موكل بالمتفق فانه قال الذي سألك عنه وقع قال عياض ويحتمل أنه علم الحكم
 وسأل عن جواز أمر يصل به إلى شفاء غليله وإزالة غيرة ويحتمل أنه سأل عن هذا إذا فعله وقال ابن دقيق
 العديقه الاستعداد وعلم النوازل قبل وقوعها وعليه حمل القصة بما يفرضونه قبل وقوعه ومن السلف
 من كره الحديث بالشيء قبل وقوعه ورأه من باب التكليف (فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وسط الناس) بفتح السين وسكونها (فقال يا رسول الله أرايت رجلا) فيه ان الاستغفار
 بأرايت عن المسائل كان في العصر النبوي والسؤال عما يشكك (وجدع امرأته رجلا يلقه فقتلونه)
 قيل فيه أنه لا حديث التعريض ولا حاجة فيه لأنه لم يسمه ولا أشار إليه (ثم كيف يفعل) زاد في حديث
 ابن عمر عند مسلم فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه قتال الذي سألك
 عنه قد أتيت به فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور الذين يرمون أزواجهم (فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنزل) بضم الهمزة وكسر الزاي وفي رواية نزل بلا همزة وفي رواية
 الأوزاعي قد أنزل الله القرآن (فيك وفي صاحبك) زهجت خولة بنت قيس على المشهور وأبنت
 عاصم بن عدي المذكور وأبنت أخيه وأخرج ابن مردويه عن مسلمان عاصم ما نزلت والذين يرمون
 المحصنات قال يا رسول الله أين لا حدنا أربعة شهداء فأتى به في بنت أخيه وفي سنده ضعف وأخرج ابن
 أبي حاتم عن مقاتل لمسائل عاصم عن ذلك أتى به في أهل بيته فأتاه ابن عمه تحت ابنة عمه رماها بن
 عمه المرأة وزوج والتحليل ثلاثهم بنوع عاصم وعند ابن مردويه عن مسلمان عاصم ما نزلت والذين يرمون
 رجمي عويمر امرأته به شريك بن سماعة وهو شاهد للحجة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر لا شريك بن عبدة
 ابن معتب بن الجعد بن العجلان وسمعا بفتح السين واسكان الحاء المهملة والياء شريك وهي جدية
 أو يمانية وعند ابن أبي حاتم عن مسلمان فقال عويمر لعاصم يا ابن عم أقم بالله لقد رأيت شريك
 ابن سماعة على بطنها وأنه مجمل وما قربتها منذ أربعة أشهر ولا مانع أن يتهم شريك بكل من أراى عويمر
 وهلال فلا يعارض ما في الصحيح أن هلالا قذف امرأته بشريك بن سماعة (فأذهب فأت بها) زاد في رواية
 الأوزاعي فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة (قال سهل قتلنا) زاد ابن إسحاق في روايته
 عن ابن شهاب بعد العصر قال الدارقطني ولم يقله أحد من أصحابه غيره وفي رواية ابن جريج قتلنا في
 المسجد (وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي حديث ابن عمر عند مسلم قتلنا في
 الآيات عليه ووعظه وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بك
 بالحق ما كذبت عليهما دعا ما فوق عظامها وذكرها وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت
 كلا والذي بعثك بالحق أنه لكاذب قيدا بالرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لم يصدق والخامسة

أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم نفي بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين
 والخامسة أن غضب الله عليهم ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما (فلما فرغ من تلاعها قال عويمر
 كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها) شرط قدم عليه الجواب وفي رواية الاوزاعي ان حبستها فقد
 ظنتها (فقطها ثلاثا) ظنانه ان اللعان لا يحرمها عليه فقال هي طالق ثلاثا (قبل أن يأمره صلى الله
 عليه وسلم) بطلاقها به بمسألة ثم لا تقع الفرقة بين المتلاعنين الا بإيقاع الزوج فان لم يوقعه لم يتقص
 التلاعن من العصة شيئا وهو قول عثمان التي محجباً أن الفرقة لم تذكر في القرآن وان ظاهر الاحاديث
 ان الزوج هو الذي يطلق ابتداء ورده ابن عبد البر بأنه قول لم يتقدمه اليه أحد من الصحابة على ان التي
 قد استحب لللاعن أن يطلق به اللعان ولم يستقمه قبله فدل على ان اللعان عنده قد أحدث حكماً وقال
 النووي قوله كذبت عليها ان أمسكتها كلام مستعمل وقوله فطلقها أي ثم عقب ذلك بطلاقها لانه ظن
 ان اللعان لا يحرمها عليه فأراد تحريمها بالطلاق الثلاث فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لاسبيل لك
 عليها أي لا مالك لك عليها فلا يقع طلاق وتقبه المحافظ بأنه يوهم أن قوله لاسبيل لك عليها وقم عقب
 قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل الذي شرحه وليس كذلك فان قوله
 لاسبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل وانما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله اعلم ان أحدكم كاذب
 لاسبيل لك عليها وقال الخطابي لفظ فطلقها يدل على وقوع الفرقة باللعان ولولا ذلك لاصارت في حكم
 المطلقات وأجمعوا على انها البتة في حكمهن فلا يكون له مراجعتها ان كان الطلاق رجسياً ولا ان يخطبها
 ان كان بائناً وانما اللعان فرقة فسخ (قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك) أي الفرقة بينهما (بعد)
 بضم الدال أي بعد ذلك (سنة المتلاعنين) فلا يجتمعان بعد الملاءعة أبداً فتحرم عليه مجيء المرأة تحريماً
 مؤبداً ظاهره ابطالها سواء صدقت أو صدق ووطؤها بمالك الذين محدث البيهقي المتلاعنان لا يجتمعان
 أبداً وظاهره يقتضي توقف ذلك على تلاعها معاً وقد قال مالك يقع التحريم بلعان المرأة وقال الشافعي
 وسنمون بفراق الزوج لان التلعان المرأة انما شرع لدفع المحذور بخلاف الرجل فانه يزيد على ذلك
 في حقه نفي النسب وتحوق الولد وزوال الفراس وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما بعد
 فراغ الرجل وفيما ذاعلق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى وقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة حتى
 يوقعها، كما ك ظاهر احاديث اللعان ويكون فرقة طلاق وعن أحمد وروايتان وقد زاد سويد بن سعيد
 عن مالك وكانت حاملًا فلأنكر رجلها وكان ابنها يدعى اليها ثم جرت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه
 ما فرض الله لها قال ابن عبد البر وهذه الالفاظ لم يروها عن مالك فيما علمت غير سويد اهـ لكن ولوانفرد
 به سويد عن مالك فله أصل فقد روي عن سويد بن جريح عند البخاري عن ابن شهاب عن سهل
 مثل رواية سويد وفي رواية الاوزاعي انها جاءت بالولد على الصفة التي قصدت عويمر ونحوه في رواية ابن
 جريح وفي حديث سهل هذا ان الآيات نزلت بسبب قصة عويمر وفي البخاري عن ابن عباس ان هلال
 بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن صخما فقال صلى الله عليه وسلم البينة
 أو حقتي ظهر لك فقال يا رسول الله اذ أرى أحدنا مع امرأته رجلاً نطلق البينة فبعل صلى الله
 عليه وسلم يقول البينة والاحد في ظهر لك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصديق ولتران الله
 ما يبرئ ظهري من التحم فبذل جبريل وأنزل الله والذين يرمون أزواجهم حتى بلغ ان كان من الصادقين
 المحدث وفيه انهم سألوا عن الولد جاء على صفة شريك فقال صلى الله عليه وسلم نولاً ما مضى من كتاب
 الله لكان في ولها شأن وفي مسلم عن أنس وكان هلال أول رجل لاعن في الاسلام قال المحافظ اختلف
 الاثمة في هذا الموضع فذهب من رجع نزولها في شأن عويمر منهم من رجع نزولها في شأن هلال ومنهم من جمع

بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف محب عويمر أيضا فزالت في شأنهما معا واليه جئنا النووي وسبقه
المخاطب فقال لعلهما اتفقا له ما ذلك في وقت واحد ويؤيدان التقائل في قصة عويمر طامع بن عدى
وفي قصة هلال سعد بن عباد كافي أبي داود وغيره لما نزلت والذين يرمون المحصنات الآية قال سعد بن
عبادة لورايت لكاع قد تغذها رجل لم يكن لي أن اهيجه حتى أتني بأربعة شهداء ما كنت لا أتقي بهم حتى
يفرغ من حاجته فالبشوا الا يسرا حتى جاء هلال بن أمية المحدث ولا مانع أن تتعددا القصص وتعد
النزول وروى البزار عن حذيفة قال قال صلى الله عليه وسلم لا أتني بذكر لورايت مع أم رومان رجلا ما كنت
فاعله قال كنت فاعلاه شر قال فانت يا عمر قال كنت أقول لمن الله الا بعد قال فنزلت ويحفل ان
النزول سبق بسبب هلال فلما جاء عويمر ولم يكن علم بما وقع لهلال اعله صلى الله عليه وسلم بالحكم ولذا
قال في قصة هلال فنزل جبريل وفي قصة عويمر قد أنزل الله فيك فيؤول بأن معناه ما أنزل في قصة هلال
وبهذا الجاب ابن الصباغ في الشامل ويؤيد قول أنس ان هلالا أول من لاعن وجئنا القرطبي الى تبوي
نزل الآية مرتين قال وهذه الاحتمالات وان بعدت أولى من تليط الرواة الحفاظ وقد أنكر جماعة ذكر
هلال بن أمية فحين لاعن كافي عبد الله بن أبي صفرة أخى المهلب فقال هو خطأ والصحيح انه عويمر قال
القرطبي وسبقه الى نحوه الطبري وقال ابن العربي هو وه من هشام بن حسان وعليه دار حديث ابن
عباس وأنس بذلك وقال عياض في المشرق لم يلقه غيره وإنما القصة له وعمر الجعلائي قال ولكن في المدونة
في حديث الجعلائي ذكر شريك وقال النووي في مہجته اختافوا في الملاعن على ثلاثة أقوال عويمر
وهلال وعاصم قال الواحدى أظهرها عويمر وكلام الجميع متعقب أما قول ابن أبي صفرة قد دعوى مجردة
وكيف يجوز خطأ حديث ثابت في الصحيحين مع امكان الجمع وعائنه للطبري لم أجده فيه وأما قول ابن
العربي وعياض فنقد به هشام بن حسان فردد فقد تابعه عباد بن منصور عند أبي داود والطبري وجبر
ابن حازم عن أيوب عند الطبري وأما جرح النووي كالأحادى للترجيح فرجوح لان الجمع الممكن أولى
من الترجيح وقوله وقيل عاصم فيه نظر لان عاصم لم يلاق قط وانما قال لعويمر ووقع من عاصم نظير
ما وقع من سعد بن عباد أى من الاستشكال اه بعض اختصار وقال غيره تعقب حكاية النووي
المخلاف بأن ملاعنة عويمر وهلال متبا كيف يختلف فيهما وإنما الاختلاف فيه سبب نزول الآية في أيهما
كما سبق وقوله في التهذيب اتفقوا على ان الموجود زانيا شريك بمنوع اذ لم يوجد زانيا وانما هم اعتدوا
ذلك ولم يثبت عليه فصول العبارة اتفقوا على ان المرمى به شريك فاذا عياض عن ابن جبر الطبري ان
قصة اللعان كانت في شعبان سنة تسع من الهجرة وفي حديث سهل فرائد كثيرة غير ما ذكره من كراهة
في التمهيد واخرجه البخاري هشام بن اسما عجل وقيله في الطلاق عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى
ثلاثتهم عن مالك به وتابعه الا واعي وألج عند البخاري وابن جريج في الصحيحين ويونس عند مسلم
الاربعة عن ابن شهاب نحوه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا) هو عويمر الجعلائي (لا عن
امراته) زوجته خولة بنت قيس الجعلائية (في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفق) بألف فنون
ساكنة ففوقية ففاه فلام أى تروا في رواية واتنى بالياه بدل اللام (من ولدها) وفي رواية ابن بكير
فانتني بالفاء فقال الطبري الفاه سببية أى الملاعنة كانت سببا لاتقاء الرجل من ولده المرأة والمتاحق بها
وتعاقبه المحافظ بأنه ان أراد انها سبب ثبوت الاتقاء فيجد وان أراد انها سبب وجود الاتقاء فليس كذلك
فانه ان لم يتعرض لتنى الولد في الملاعنة لم ينتف (ففرق) بشدراء (رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما)
أى التلاعنة تنفذ لما أوجب الله من الماعدة بينهما بقتل اللعان وبها امره تسلك الحنفية ان مجرد
اللعان لا يحصل به التفريق ولا بد من حكم حاكم وجاهلهم الجوهري أن اراد الاتقاء والاحبار عن حكم

الشرع بدليل قوله في الرواية الاخرى لا سبيل لك عليها قال مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك كما في رواية سعيد بن جبير عن ابن عمر وهما ايضا من وجه آخر عن سعيد دعته فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين اخوي بني النخلان وقال الله يعلم ان احداكما كاذب فيل منكمنا ثاب فأيما ثلاث مرات قال عياض ظاهر انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد الفراغ من اللسان ففيه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الاجال وقال الداودي قاله قبل اللسان تحذيرا لهما (والحق الولد بالمرأة) فترتب منه ما فرض الله له وانفاه عن الرجل فلا توارث بينهما وزعم الدارقطني ان مالكا قد تردد بهذه الزيادة وتعقب بأنها زيادة حافظ غير مناسبة فوجب قبولها على انها قد جاءت من وجه اخر في حديث سهل وغيره والحديث رواه البخاري عن عيسى بن بكير وفي الفرائض عن عيسى بن قزعة ومسلم عن عيسى التميمي وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد عنهم عن مالك به وأخرجه أصحاب السنن الاربعة من طريق مالك وتابعه عبد الله بن عمر بن نافع في الصحيحين وغيرهما نحوه ونابعه في شيخه نافع سعيد بن جبير عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهما نحوه (قال مالك قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون) يقدفون (أزواجهم) بازنا (ولم يكن لهم شهداء) يشهدون على تصديق قولهم (الانفسهم) بالرفع بدل من شهداء أو نعت على ان الاعمى غير (فشهادة أحدهم) حيثما (أربع شهادات) نصب على المصدر (بالله افمن الصادقين) فيما روى به زوجته من الزنا (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) في ذلك وخبر المبتدأ عنه المذاب أي حد القذف وقرأ الاخوان وحفص برفع أربع على انه خبر فشهداء كما في السعين (ويدرا) أي يدفع (عنه العذاب) أي حد الزنا لم يخلف (ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين) فيما رواه ما به من الزنا (والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين) في ذلك قال القرطبي في المفهم افظ أشهد في الآية والحديث يعني احلف قال الشاعر

واشهد عند الله في أحبها * فهذا الها عندي فاعندها

وهذا مذهب الجمهور أعني أن شهادات اللعان أيمان وقال أبو حنيفة هي شهادات حقيقة من المتلاعنين على أنفسهم ما يثبت على الخلاف هل يتلاعن الفاسقان والعبدان فعند الجمهور يصح وعنده لا يصح وأما المذهب فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وذكر عياض الخلاف هل يزيد الذي لا اله الا هو اه والقول بالاقصا نص مالك في المدونة والزيادة قوله في الموازية قال اللخمي وما في المدونة أحسن لانه نص القرآن ولأن في البخاري أمرهم أن يتلاعنا في القرآن (قال مالك السنة عندنا ان المتلاعنين لا يتناكحان أبدا) بل يتأبد التحريم قال ابن عبد البر أيدي له بعض أصحابنا فائدة وهي أن لا يتجمع ملعون مع غير ملعون لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملacen فانه لا يتحقق وعرض بأنه لو كان كذلك لا متنع علم ما ما التزوج لانه لا يتحقق ان أحدهما ملعون واجب بان في هذه الصورة افتراق في الجملة (وان كذب نفسه) بعد الاتعان (جلد المحدث) للقذف (والحق به الولد) لثبوت النسب ولم ترجع اليه أبدا إذا التحرمة المؤيدة باللعان لا ترتفع بالكذب (وعلى هذا السنة عندنا التي لا شك فيها ولا اختلاف) وفي بعض طرق حديث سهل إشارة إليها (وإذا فارق الرجل امرأته فراقا ناكحا ليس له عليها فيه رجعة) عطف بيان لآنا (ثم أنكر جملها لعنا إذا كانت حاملا وكان جملها يشبه أن يكون منه إذا ادعته) أي ادعت انه منه (ما لم يأت دون ذلك من الزمان الذي شك فيه فلا يرفق أنه منه قال فهذا الامر عندنا والذي سمعت) زاد في نسخة من أهل العلم (وإذا قذف الرجل امرأته بعد أن يطلقها فلا ماوى حامل) حال كونه (يقتر بجله) ثم يزعم انه رآها

ترزى قبل أن يفارقها جلد المحمّد) لانه قدّف أجنبية (ولم يلاعنها) لان شرطه أن يكون لزوجة (وان أنكر جلها بعد أن يطلقها ثلاثا لا عنها) بالشرط الذي قاله فوقه (وهذا الذي سمعت) من العلماء (والعبد عزلة المحترّفي قدّفه وألعانه) لعموم قوله والذين يرمون أزواجهم أذهو شامل للعبد (يجرى مجرى المحترّفي ولا عنته) بضم الميم قال في المغرب لعنه لعنا ولا عنه ملاعنة ولعانا وتلاعنا والعن بعضهم بعضا (غيرانه ليس على من قدّف مملوكه حدّ) وانما عليه الادب كقدّف الكفاية أن لم يلاعنها (والأمة المسلمة أو الحرّة والنصرانية واليهودية تلاعن المحرّم المسلم اذا تزوج احداهن فأصابها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والذين يرمون أزواجهم) فلم يخص حرّة من أمة ولا مسلمة من كفاية (فهو من الأزواج) لشمول الآية لهن (وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (والعبد اذا تزوج المرأة الحرّة المسلمة أو الأمة المسلمة أو الحرّة النصرانية أو اليهودية لا عنها) لأن عموم الآية شامل له ولهن (قال مالك في الزجل يلاعن امرأته فينزع) بكسر الزاي يرجع (ويكذب نفسه بعدعين أو عيتين مالم) أي مدّه كونه لم (يتعن في الخامسة انه) بكسر الهمزة (اذا نزع) رجع (قبل أن يتعن جلد المحمّد) لانه قدّفه (وليفرق بينهما) لأن الفرقته مختصة بلعناها (وفي الرجل يطلق امرأته فإذا مضت الثلاثة الأشهر قالت المرأة أنا حامل) منك (قال أن أنه كزوجها جلد لا لعنا) لنفيه (وفي الأمة المملوكة يلاعنها زوجها ثم يشترها انه لا يطأها وان ملكها) الواو واللعلان (وذلك ان السنة مضت ان المتلاعنين لا يتراجعان أبدا) وقد قال صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (واذا لعن الرجل زوجته قبل أن يدخل بها فليس لها الا نصف الصداق) وان كان اللعان فسخا لكن لما لم يعلم صدق الزوج واحتمل انه أراد تحريمها واسقاط حقها في نصف الصداق اتم في ذلك والزعم نصفه أو مراحاة للقول بأنه طلاق

* (ميراث ولد الملاعنة) *

(مالك انه بلغه ان عروة بن ابي بكر كان يقول في ولد الملاعنة) بفتح العين وكسر ها وهي التي وقع اللعان بينهما وبين زوجها (وولد اناناه اذامات ورثته أمه حقها) بالنصب بدل من ضمير ورثته (في كتاب الله تعالى) الثلث أو السدس (و) وراث (اخوته لأمه حقوقهم السدس لا واحد والثالث للآخرين فصاعدا (ويرث البقية موالى أمه ان كانت مولاة) أي معتقة (وان كانت عريية) أي حرة أصلية (ورثت حقها وورث اخواته لأمه حقوقهم) السدس (وكان ما بقي للسلطين) يجعل في بيت مالهم (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم باندنا) وبه قال جمهور العلماء واكثر فقهاء الامصار وسبق قريبا قول سهل بن سعيد ثم جرت السنة في ميراثها انها ترثه ويرث منها ما فرض الله تعالى ولا في داود من عرس مكحول ومن حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها وأخريه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم عن وائلة مرفوعا تحوز المرأة ثلاثه موارث عتيقها ولقيصها وولدها الذي لا عنت فيه وفي اسناده عمر بن روبة بضم الزاء وسكون الواو وهو حدة مختلف فيه ووثقه أحمد وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر وهذه الترجمة ومدخلوها بلغظه مرآة آخر الفرائض لانه محلّه وأعادها تنقيحا لمحكم اللعان

* (طلاق البكر) *

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن محمد بن عبد الرحمن بن قتيبان) بلفظ تنقية ثوب القرشي المامري

المدني من ثقات التابعين (عن محمد بن ياس بن البكير) بضم الموحدة وفتح الكاف الليثي المدني تابعي ثقة ووههم من ذكره في الصحابة (انه قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن يتكفها فبما يستفتي فذهبت معه أسأل) زادني رواية له (فسأل عبد الله بن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا لأنرى أن تتكفها حتى تسكن زوجا غيرك) لا طلاق الآيه (قال فأنا طلاقا بياها واحدة فقال ابن عباس انك أسأت من يدك ما كان لك من فضل) زيادة على الواحدة بياقعا للثلاث (مالك عن يحيى ابن سعيد) الانصاري (عن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف (ابن عبد الله بن الأشج) مولى بني مخزوم المدني تزيل مصر من الثقات مات سنة عشرين ومائة وقيل بعدها (عن النعمان بن أبي عياش) بختانية ومججمة (الانصاري) الزرقاني سلمة المدني ثقة (عن عطاء بن يسار) الهلالي المدني ثقة فاضل صاحب عادة ومواعظ (انه قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاصي) الصحابي ابن الصحابي (عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسها قال عطاء فقلت انما طلاق البكر واحدة فقال لي عبد الله بن عمرو ابن العاصي انما أنت قاص) بشد الصاد المهملة صاحب قصص ومواعظ لا تعلم غوامض الفقه (الواحدة تبنيها) تعالها بانثافلا يدها لا بعدد: يد وصداف (والثلاث تحرمها حتى تسكن زوجا غيره) لا طلاق الآيه (مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج) بمججمة قيم (انه أخبره عن معاوية ابن أبي عياش) بختانية ومججمة (الانصاري) الزرقاني (انه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير) الصحابي ابن الصحابي (وعاصم بن عمر) بن الخطاب ولد في حمية النسي صلى الله عليه وسلم ومات سنة سبعين وقيل بعدها (قال فيما عهما محمد بن ياس بن البكير) الليثي (فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فإذا تريان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر) بالنصب بدل من اسم الإشارة ويروي أن هذا الامر بازفع على الخبر دخلت عليه اللام وعلى الأول فالحجر (مالنا فيه قول فاذهب الى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فاني تركتهما عند عائشة فساهما) بفتح السين واسكان اللام مخففا فاسألهما (ثم اتينا فآخبرنا بحوايه مالك لنعلمه) فذهب فساألهما فقال ابن عباس لاني هريرة أخته بأبا هريرة فقد جاءتك معضلة) بكسر المججمة أي شديدة (فقال أبو هريرة الواحدة تبنيها والثلاثة تحرمها حتى تسكن زوجا غيره قال ابن عباس مثل ذلك) وسبق مثله عن ابن عمرو بن العاصي (قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) بالمدينة (والثيب اذا ملكها الرجل فلم يدخل بها انتهت) تجرى مجرى البكر) اذا فارق بينهما ما والدار على وقوع ذلك قبل الدخول (الواحدة تبنيها والثلاثة تحرمها حتى تسكن زوجا غيره) بشروطه

* (طلاق المريض) *

(مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف) الزهري المدني القاضي ابن أخى عبد الرحمن بلقب طلحة الندي ثقة مكثر فقيه تابعي مات سنة سبع وتسعين وهو ابن اثنتين وسبعين (قال) ابن شهاب (وكان) طلحة (أعلمهم بذلك) الخبر المذكور (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) كلاهما روى للزهري (أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته) تماش بضم القوية فميم فألف فصادا بمججمة فراه بنت الاصبغ الكلبية الصحابية أم ابنه أبي سلمة (البينة وهو مريض) ثم مات (فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضائه عتتها) قال الواقدي هي أول كلبية نكحها قرشي ولم تلد له غيرها أبي سلمة وروى بسند له مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الرحمن إلى بني كلب وقال ان استجابوا لك فزوج ابنة ملكهم أو سيدهم فلما قدم دعاهم إلى الاسلام فاستجابوا وأقام من أقام منهم على اعطاء الجزية فزوج

عبد الرحمن بن عوف غاضب من الأصمغ بن عمرو بن ثعلبة مذكورهم ثم قدم بها المدينة (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني تابعي صغير ثقة من رجال النخعي (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (ان عثمان بن عفان وورث نساء ابن مكملة) بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم الثانية فلام اسم عبد الله بن مكملة بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب ذكره الطبري وعمرو بن شبة في العجالة واستدركه ابن فتحون وقال أكثر ما يأتي في الرواية ان مكملة غير مسمى وسماء بعضهم عبد الرحمن وهو وهم انما عبد الرحمن ابنه وهو شيخ لالزهرى كما في الاصباغة ونسأوه كن ثلثا كما رواه عبد الزقاق (وكان طلقها وهو مريض) ثم مكث بعد طلاقه سنتين فموت عثمان بعد انقضاء العدة كما رواه أيضا عبد الزقاق فلم يمتها حتى طلقها الميراث لوقوعه في المرض فقضى بذلك عثمان ولم ينكره أحد عليه (مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول بلغني ان امرأة عبد الرحمن بن عوف) غاضب الكلبية (سأله ان يطلقها فقال اذا حضت ثم طهرت فاذا نيتي) بذال مججمة والماة اعطيني (فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما طهرت آذنته) بمذال الف اعلمته ذلك برسول بعثته اليه (فطلقها البتة) ثلثا (او طليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها) شك الراوي (وعبد الرحمن يوهن مرض فموت عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عتقها) لا تسأل مرضه الذي طلق فيه موته وهذا البلاغ أخرجه بقوه ابن سعد عن يزيد بن هارون عن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن جده قال كان في غاضب سوسه خلق وكانت على طليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله لئن سألتني الطلاق لأطلقك فقالت والله لأسألك فقال إنما لا فاعطيني اذا حضت وطهرت اذا فاما حضت وطهرت أرسلت اليه تعلمه فترسوا بها بعض أهلها فقال ابن تذهب قال أرسلتني غاضب إلى عبد الرحمن اعلمها انها قد حضت ثم طهرت فقال ارجع اليها فقل لها ان تقبلي فوالله ما كان ليرد قسمه فقالت والله وأنا لأرد قسمي فأعلمه فطلقها وعندته عن محمد بن مصعب عن الاوزاعي عن الزهري عن طلحة بن عبد الله ان عثمان وورث غاضب من عبد الرحمن وكان طلقها في مرضه طليقة وكانت آخر طلاقها وعن أيوب عن نافع وسعد بن ابراهيم انه طلقها ثلثا فموت عثمان منه بعد انقضاء العدة وأخرج ابن سعد عنها انها تزوجت بعد موت عبد الرحمن الزبير بن العوام فأقام عندها سبعة أشهر ثم بلبث ان طلقها فكانت تقول للنساء اذا تزوجت احدا كن فلا يغرنك السبع بعد ما صنع في الزبير (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المجهلة والموحدة الثقيلة الانصاري المدني الثقة الفقيه (قال كانت عند جدتي حبان) بن منقذ بذال مججمة الانصاري المازني الصحابي (امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهي مرضع ففرت بهاسمة ثم هلك) مات (ولم تحض) لاجل الرضاع (فقال أنا أرتبه لم احض فاخصمها) أي هي والهاشمية (الى عثمان بن عفان) فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشارة عليا بن ابي طالب (باب عها) (علي بن أبي طالب) قال ذلك تصديدا لمخاطرها قال أبو عمر ذكر مالك هذا الاثر هنا ولا دخل له في الباب وانما موضعه في جامع الطلاق (مالك انه سمع ابن شهاب يقول اذا طلق ارجل امرأته ثلثا وهو مريض فانها تهرثه) لقضاء عثمان به (قال مالك وان طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق) كما في التران (ولها الميراث ولا عدة عليها) كما قال الله تعالى (وان دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله) تصححه بالدخول (والميراث والكر والثيب في هذا عندنا سواء) اذا لا فرق

(ما جاء في متعة الطلاق)

(مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف مطلق امرأته) هي غياض (نخع وليدة) أمه سوداء أزوج ابن سعد بن ابن عمر بن محمد بن إسحاق عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن أم كلثوم جذته قالت لمطلق عبد الرحمن امرأته الكلبية غياضته ما يجارية سوداء وزاد في رواية كافي الاستدكار قيمتها ثمانون ديناراً (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لكل مطلقة متعة) جبرائيلها من كسر الطلاق (إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم يقس) هي أي لم يطلقها زوجها (فحسبها) كافياً (نصف ما فرض لها) لأنه لم يحصل لها كبير كسر وبضعها باق (مالك عن ابن شهاب أنه قال لكل مطلقة متعة) لقوله تعالى حقاً على المتقين حقاً على المحسنين (قال مالك ويلغني عن القاسم بن محمد مثل ذلك) الذي قاله ابن شهاب (وليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها) بل كإكمال الله على الموسع قدره وعلى المقتر قدره

* (ما جاء في طلاق العبد) *

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن سليمان بن يسار) بتحفية ومهولة خفيفة الفقه (أن نقيماً) بضم النون وفتح الفاء مضمر (مكاتباً كان لامسلة) هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد لها) شك الراوي ويأتي في رواية ابن السبب ومحمد بن إبراهيم الجزم بأنه مكاتب (كانت تحته امرأة حرة فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها) فلما منه أنه كاتحتر (فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان) أمير المؤمنين (فبأسأله عن ذلك فأكبه عند الدريج) بفتح الدال والراء وجم موضع بالمدينة (أخذاً يزيد بن ثابت فأسألهما فأتدراه جميعاً فقالا حوت) بفتح ضم (عليك حوت عليك) مرتين بالثاء كدحتي تتكح زوجا غيرك (مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب) بفتح الميم وكسرها (أن نقيماً مكاتباً كان لامسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً امرأة حرة فطلقته فاستفتى عثمان بن عفان فقال حوت عليك) قبل زوج (مالك عن عبد بن ربه بن سعد) بن قيس الأنصاري أخى يحيى (عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي) تيم قريش المدني (أن نقيماً مكاتباً كان لامسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال أني طلقت امرأة حرة فطلقته فقال زيد بن ثابت حوت عليك) حتى تتكح زوجا غيرك (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا طلق العبد امرأته فطلقته فحوت عليه حتى تتكح زوجا غيره) ثم يطلقها وتعتد (حرة كانت أو أمة) لأن المنظر إليه في الطلاق الزوج (وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان) وإن كان زوجها حراً لأن البقرة في العدة المرأة (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من أذن لعبد أن يتكح) يتزوج (فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره) ولو لبسه (من طلاق شيء) لأن الله جعله للزوج المسلم المكلف (فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته) جاريته (فلا جناح) لأنهم (عليه) لأن له اتزاع مال رفيقه

* (نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل) *

(مالك ليس على حو ولا على عبد مطلقاً ملوكة) ملاقاتنا (ولا على عبد طلق حرة طلاقاً بائناً) أي بائناً ثلاثاً أو بالجماع (نفقة وإن كانت حاملاً) لأن اتفاق العبد على ولده ثلاثاً لمال السيد مما لا يسود على سيده منه منفعة ولأن ولدا الأمة رقيق لسيدها وليس على الحر أن يتفق على ملك غيره ولا يخص بالنفقة على الزوجة الأمة لأنها في مقابلة الاستمتاع فهي من باب الماوضات فإن قيل

هنا موجبان الابوة والملك فلم يختص أحدهما بذلك دون الآخر جيب بأن من القواعد الأخذ بأقوى الموجبين وأسقاط ما عداه ولا شك أن موجب الملك أقوى لأن السيد يتصرف فيه ما لا يتصرف الأب من تزويج ونزع مال وحوز مراث وأخذ فدية جراح وعفو عنها ولا تكلم للأب معه حراً أو عبداً أو غيره وبحل عدم النفقة (أن لم يكن له) أى زوج الأمة حراً أو عبداً وزوج المحترمة العبد (عليها رجعة) فتبطل النفقة لأن الرجعة في حكم الزوجية (وليس على سران يسترضع لابنه وهو عبدة قوم آخرين) بل رضاعه عليهم لأنه ملكهم (ولا على عبد أن يتفق من ماله على من لا يملك سيده) لأنه اتلاف لماله بلا فائدة (الأباذن سيده) فيجوز

*** (عدة التي تفقد زوجها) ***

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيها امرأة فقدت) بفتح القاف ومضارعه بكسر ما عدت (زوجها فلم تدري أن هو فأنها تنظر أربع سنين) من العجز عن خبره لأنها غاية أمد الحمل ولأنها المدة التي تبلغها المكاتب في بلاد الإسلام سرراً وجوعاً وضعةً فالأول بقول مالك لو أقامت عشرين سنة ثم رفعت يستأنف لها الأجل وبأنها إذا كانت صغيرة أو أيسة أو الزوج صغيراً تضرب الأربع ولا حمل هنا والثاني بقول مالك أيضاً تنأف الأربع من بعد الباس وأنهما من يوم الرفع ولو رجع الكاشف بعد سنة انتظرت تمام الأربع ولو كانت المدة كونهما أمداً للكشف لم تنتظر تمامها وقيل لأجله إلا الاتباع واستحسن (ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً) سواء كان بنى بها أم لا (ثم تحل) للزوج وروى نحوه عن عثمان وعليّ - قيل وأجمع الصحابة عليه ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم وعليه جماعة من التابعين (قال مالك وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها ولم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول إليها) إذا جاء أو ثبت أنه حي لأن المحاكم أباح للمرأة الزواج مع امكان حياته فلم يكشف الغيب أكثر مما كان يظن (قال وذلك الأمر عندنا) فالعقد بمجرد عدتها بغيرها ثم رجع مالك عن هذا قبل موته بعام وقال لا يقبها على الأول إلا بدخول الثاني غير طامس حياته كذات الولمين وأخذ به ابن القاسم وأشهب قال في الكافي وهو الأصح من طريق الأثر لأنهما مسألة قلدها فيها عمرو ليست مسألة نظر (وان أدركها زوجها قبل أن تتزوج فهو أحق بها) بلانزاع وأولى أن أدركها في العدة (وأدركت الناس) العلماء (يتكبرون الذي قال) أى تقول (بعض الناس على عمر بن الخطاب أنه قال يغير زوجها الأول إذا جاء) فوجدتها تزوجت (في) أخذ (صدأها أو فإمرأته) فانه لا وجه لتخييره (قال مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم راجعها فلا تبلغها رجعتها وقد بلغها طلاقاً أياها فترجعت أنه) بكسر الهمزة مقول عمر (ان دخل بها زوجها الآخر) بكسر الخاء أى الثاني (أولم يدخل فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان طلقها إليها) بل تقوت بمجرد عقد الثاني (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا وفي المفقود) أن مجرد العدة قد فوت وهذا مذهب في الموطأ ومذهبه في المدونة أنها لما تقوت بدخول الثاني فهي مالا بعدة وهو المشهور في المذهب ورأى اللخمي أنها لا تقوت بدخول وفرق بينهما وبين امرأة المفقود بأنه لم يكن في هذه امرؤ لا قضية من حاكم بخلاف امرأة المفقود

*** (ما جاء في الإقراء وعدة الطلاق وطلاق المحائض) ***

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) كذا في رواية يحيى وظاهرها الإرسال إذا نفع لم يدرك ذلك وليس بمراء فقد رواه غيره في الموطأ كيعبي النيسابوري وأسماعيل وغيرهما مالك عن نافع عن ابن عمر أنه

(طلق امرأته) هي آمنة عذ الهزة وكسر الميم بنت غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء وبالراء كما ضبطه ابن نقطة وعزاه لابن سعد وذكر أنه وجد ذلك بخط المحافظ أبي الفضل بن ناصر وأبنت عمار بفتح العين المهملة والميم المشددة قال المحافظ والاولى أولى وفي مسند أحمد اسمها النوار فيمكن ان اسمها آمنة ولقبها النوار صحابية (وهي حائض) جملة حالية زاد الليث عن نافع عن ابن عمر قاطبة واحدة أخرجه مسلم وقال جود الليث في قوله تطليقة واحدة قال عياض يعني أنه حفظ واتقن ما لم يتقنه غيره من لم يفسركم الطلاق ومن غلط وروهم وقال طاقها لانا (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) عن حكم طلاق ابنه على هذه الصفة زاد الشيخان من رواية سالم عن أبيه فتعقب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي يحتمل ان سؤال عمر لان التازلة لم تكن وقعت فسأل ليعلم الحكم ويحتمل انه علمه من قوله تعالى فطلة وهن لم تدنق وقوله تعالى يترصدن فانفسن ثلاثة قروء والميمض ليس بقرينة قرأ لي بيان الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع النبي والاولى اقواها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعمر (مره) أصله أمره بهمزتين الاولى للوصل مضعومة تبعاً لعين مثل افعل والثانية فاء الكسامة ساكنة تبدل تخفيفاً من جنس حركة ساقتها فقال أو مر فاذ وصل الفعل بما قبله زالت همزة الوصل وسكنت الهمزة لاصلية كما في قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ~~لكن~~ استعملتها العرب بلا همز فقالوا امر لكثرة الدور لانهم حذفوا أو والهمزة الثانية تخفيفاً ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها التحريك ما بعدها أي مر ابنك عبد الله (فلراجعها) والامر للوجوب عند مالك وجاعة وصحة صاحب الهداية من الخفية وللذب عند الأئمة الثلاثة ولا حاجة لهم في أنه إنما أمره بالرجعة أبوه وليس له أن يضع الشرع لانه أمره بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبلغ عنه وأما استدلالهم بقوله تعالى فامسكوهن معروف وغيرهما من الآيات المقتضية للتخيير بين الامساك بالرجعة أو الافراق بتركها فيجمع بينهما وبين الحديث بحمل الامر فيه على الذب جمعا بينهما فليس بناهض اذا اسل في الامر للوجوب فيحمل عليه ويخص عموم الآيات عن لم يطلق في الحيض (ثم يمسكها) أي يديم امساكها والافار جعة امساك وفي رواية يصحى التمسكي ثم ليركها ولا سماعيل ثم ليمسكها باعادة اللام مكسورة ويجوز تسكينها كقراءة ثم ليقضوا تفهم فالتكسر على الاصل في لام الامر قرأ بينهما وبين لام التاكيد والسكون للتخفيف اجراء للفصل مجرى المتصل وفي رواية ثم ليدعها (حتى تطهر ثم تحيض) حصة اخرى (ثم تطهر ثم ان شاء امساك بعد) أي بعد الطهر من الحيض الثاني (وان شاء طلق) وفي رواية سماعيل طلقها (قبل أن يمسي) ولا سماعيل يمسي أي يجامعها فيمسي كمر في طهر مرس فيه للتليس اذ لا يدرى أجات فتعبد بالوضع أولا فالافارء وقد يظهر الحمل فيندم على الفراق وقد ذهب بعض الناس الى جبره على الرجعة كالماط في الحيض فان قيل لم أمره ان يؤخر الطلاق الى الطهر الثاني اجيب بان حمض الطلاق والطهر الثاني له منزلة قرء واحد فلو طلق فيه لم صار كقرء طلقين في قرء واحد وليس ذلك بطلاق السنة وبانه عاقبه بتأخير الطلاق تغليظا عليه جازما بما فعله من الحرام وهو الطلاق في الحيض وهذا معترض بان ابن عمر لم يعلم بالتحريم ولم يتحققه وحاشاه من ذلك فلا وجه لمقوبته قاله المازري واجيب بان تغليظه صلى الله عليه وسلم دون ان يعذره يقتضي ان ذلك في الطهر ولا يكاد يخفى على أحد وبان ابن عمر وان لم يتعذر قط بترك السؤال قبل الفعل مع تمكنه منه فموجب على تركه السؤال وليكون ذلك زجراً لغيره بعده وقبل انما أمره بالتأخير للاثبات الرجعة ليجرد غرض الطلاق لو طلق في أول الطهر الاول بخلاف الطهر الثاني وكما ينهي عن النكاح ليجرد الطلاق ينهي عن الرجعة له واعترض

بأنه يلزم أن لا يطلق أحد قبل الدخول لأنه يصدر من نكح للطلاق لا للنكاح وقبل ليطول مقامه
 معها أو اتفق بين عمرانه لا بمنعها حقها في الوطء فاعلمه إذا وطئ أعطي نفسه وبمسكها فيكون ذلك حراما
 على رفع الطلاق وحسنا على بقاء الزوجية حتى ذلك المازرى أيضا قال ابن عبد البر رواه يونس
 ابن حبيب وأنس بن سيرين وسالم عن ابن عمر بلانظ حتى تظهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء
 أمسكها فليقولوا ثم تخيض ثم تظهر كما قال نافع نعم رواية الزهرى عن سالم موافقة لرواية نافع كتابه
 عليه أبو داود وزيادة الثقة مقدولة خصوصا إذا كان حافظا ولفظ رواية الزهرى عن سالم عن أبيه في
 العجيين مره فليراجعها حتى تخيض حيضة مستقبله سوى حيضتها التي طلقها فيها فإن بداله أن يطلقها
 فليطلقها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسها (فتلك العدة التي أمر الله) أى أذن (أن يطلق لها النساء)
 في قوله تعالى فطلقوهن لمتنهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي
 إذا طلقتم النساء فطاهرن في قبل عدتهن قال عياض أى في استقبال عدتهن وهذه قراءة ابن عمر
 وابن عباس وفي قراءة ابن مسعود قبل طهرهن قال القشيري وغيره وهذه القراءة على التفسير لا على
 التلاوة وهى تجمع أن المراد بالاقراء الاطهار اذ لا يستقبل في الحيض عدة عند الجمع ولا يبعثزى بها
 عند أحد من الطائفتين زاد في رواية سالم في الصحيح وكان عبد الله طلقها أطلقة واحدة فحسبت من
 طلاقها وأرجعها عبد الله كما أمره صلى الله عليه وسلم وفيه أن الطلاق يقع في الحيض والام يكن للامر
 بالمراجعة فائدة قال البايع إذا المراجعة لا تستعمل غالبا لا بعد طلاق يعتد به فهو حجة على من لا يعتد
 بخلافهم وهم مشايخ من الحكم وابن عليه وداود في قوله لم يقع الطلاق على الحائض وفي بعض طرق
 الحديث فحسبت من طلاقها والذي حسب حينئذ النبي صلى الله عليه وسلم لأنه شورى في المسئلة وأفتى
 فيها فقال ان يعتد بها ابن عمر طلقة من غير أمره صلى الله عليه وسلم ومن جهة القياس ان الزام الطلاق
 تظاير ومنه تخفيف لأنه لا يلزم الصبي ولا المجنون ولا النائم ويلزم السكران لأنه عاص فاذلزم من أوقعه
 على الوجه المأمور به كان الزامه لمن أوقعه على الوجه المنوع أخرى وقال أبو عمر جمهور العلماء ان الطلاق
 في الحيض واقع وإن كرهه جميعهم ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين يرون الطلاق لغير
 السنة لا يقع وروى ذلك عن بعض التابعين وهو شذوذ لم يرج عليه أحد من العلماء وقد سئل ابن عمر
 أيعتد بتلك الطلقة قال نعم روى ذلك عنه من طرق وفي بعضها قال فيه أ رأيت أن يحجز واستحجم أى يحجز
 عن فرض آخر فلم يأت به إكان يعذر وكان إذا سئل يقول ان طلقت امرأتك وهى حائض مرة أو مرتين
 فإن الله امر أن تراجعها وإن طلقته ثلاثا لا فقد حرمت عليك حتى تتكبح زوجها غيرك فلو كان غير لازم لم يلزمه
 ثلاثا كان أو واحدة ومن جهة النظر ان الطلاق ليس من القرب كالصلاة فلا تقع الا على سببها وانما هو
 زوال عصمة فان أوقعه على غير سببه اثم وزمه ومحال ان يلزم المطيع المتبع للسنة طلاقه ولا يلزم العاصي
 فيكون أحسن حالا من المطيع وقد قال تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه أى عصي ربه وفارق
 أمرته وكذلك المطلق في الحيض وقال النووي أجمعت الامة على تحريم طلاق الحائض المحائل بنير
 وضاهان طلقها اثم وقع وشذ بعض أهل الظاهر فقال لا يقع لأنه لم يؤذن فيه فاشبه طلاق الاجنبية
 والصواب الاول وبه قال العلماء كافة لا مرم عليه السلام بالمراجعة فلو لم يقع لم تكن رجعة وزعم ان المراد
 الرجعة اللغوية وهى الراد الى حالها الاول غلط لأن الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية كما تقرر
 في الاصول ولان ابن عمر صرح بأنه حسبها عليه طلقة اه وقد روى الدارقطني فقال عمر يا رسول الله
 أفجهت بتلك الطلقة قال نعم فهذا نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه وما في مسلم عن أبي الزبير عن
 ابن عمر فقال صلى الله عليه وسلم ليراجعها فردها وقال اذا ظهرت فليطلق أو يمسك وزاد النسائي وأبو داود

فيه ولم يرهما عليه أبو داود فقال روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلهم على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر لم يرها غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أدنى منه وقال الخطابي لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقال الشافعي نافع أثبت من أبي الزبير والاثبت أولى أن يؤخذ به إذا اتفقا وقد وافق نافعاً وغيره من أهل الثبوت وحمل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يرها شيئاً موصوفاً وكما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو في جوابه لم يصنع شيئاً أي شيئاً أصوباً وقال الخطابي لم يرها شيئاً محرم معه المراجعة وقد تابع أبو الزبير عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشئ رواه سعيد بن منصور وهو قابل للتأويل وهو أولى من تغليب بعض الثقات قال ابن دقيق العيد يشتمل بالحديث مسألة أصوية وهي أن لا يربا بالمرأى بشئ هل هو أمر بذلك الشئ أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لمرمره فأمره بأمره وأدال في فتح الباري الكلام في هذه المسألة والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلماً آخر بفعل شئ فالكلف الأول مبلغ محض وأما في مأمر من قبل الشرع كنهما أن توجد من الشارع أن يأمر غير مكلف كحديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع لم يكن الأمر بالشئ أمر بالشئ لأن الأولاد غير مكلفين فلا يتوجه عليهم الوجوه وإن توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن لأمر بالشئ أمر بالشئ أيضاً بل هو متدبأ بمره للأول أن يأمر الثاني وفي الحديث فوأنه غير ما ذكر وأخرجه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كذاهما عن مالك به وتابعه الليث وعبيد الله بن عمر عندهم كلاًهما عن نافع وتابعه سالم عن ابن عمر في الصحيحين وله طرق أخرى فيهما وفي غيرهما (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها نقلت) أي نقلت (حصة ابنة) شقيقها (عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) لما طلقه المذنبين الزبيرين العوام (حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة) تمام حديثها إذا لا طهر إلا طهر كاد له عليه حديث ابن عمر (قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمر بن عبد الرحمن) الانصاري أم أحد المكثرين عن عائشة (فكانت صدق عروة) فيما روى عن عائشة (وقد أحادها) خاصة بشدة (في ذلك ناس فقالوا إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) والمطلقات يتربصن بأنفسهن (ثلاثة قروء) تمضي من حين الطلاق جمع قروء يفتح اقشاف (فكانت صدقتم) في أنه قاله ولكن (تدرون) جعذف هذه الاستفهام أي أعلمون (مألاً قراء) جمع قروء بالضم مثل قبل واقفال (أنما الأقراء لا طهار) قال أبو عمر لم يختلف العلماء ولا الفقهاء أن اقراء لغة يقع على الطهر والحيضة وإنما اختلفوا في الآية فقال جمهور أهل المدينة لا طهار وقال العرافيون الحمض وحديث ابن عمر يدل للأول لقوله ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلق قبل أن يمسي فتلك العدة التي أمر الله فأخبر أن الطلاق للعدة لا يكون إلا في طهر فهو بيان لقوله تعالى فطاهروهن لعدتهن وقرى لقبيل عدتهن أي لاستيقظها بالها وهي عن الطلاق في الحيض لأنها لا تستقبل العدة في تلك الحيضة عند الجميع والقول بأن القراء مأخوذ من قرأت المسمى المحوض ليس بشئ لأن القراء هم موزون ذلك ليس بهموز وقال الأصمعي أصل القراء الوقت يقال أقرأت النجوم إذا طلعت لوقتها وقال عباس بن علي السلف ومن بعدهم من العلماء والفقهاء في معنى الآية هل هو الحمض أو الطهر أو مشترك فيكون حقيقة فبهما أو حقيقة في الحمض مجاز في الطهر والمراد به الانتقال من حال إلى حال دون كونه اسماً للطهر أو الحمض فعني ثلاثة قروء ثلاث انتقالات وإذا علم ما هو مشتق منه اتضح قليل من الوقت فيحتمل الأمرين وقيل من الجمع فهو ظاهر في الاطهار وقيل من الانتقال من حال إلى حال فيكون ظاهر في الطهر والحيض جميعاً لكن الثلاث انتقالات إنما تستقيم بالانتقال من الطهر إلى الحيض لا عكسه

لأن الطلاق في الحيض لا يجوز وعنده ان براءة الرحم انما تعرف بالانتقال من الطهر الى الحيض ولذا كان استبراء الاماء بالحيض لان حيضها غالبا دليل على براءة الرحم ولا يدل على الطهر على براءته اذ قد تجعل في آخر حيضها فكانت الثلاث في الحرائر كالواحدة في استبراء الاماء اما حكمه القاضي اسماعيل عن أبي عبيدة وهذا اختيار الطبري والشافعي وحق في أصحابنا المتأخرين وهو حسن دقيق (مالك عن ابن شهاب انه قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا) وفي نسخة ذلك (يريد قول عائشة) انما الاقراء الاطهار ولا يرده عليه قوله صلى الله عليه وسلم فتلث العدة ذلوا اراد الاطهار افعال فذلك كما زعم المخالف لانه ان ثبت باعتبار الحالة أو العدة (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (وزيد بن أسلم) مولى عمر (عن سليمان بن يسار ان الاوص) بالحيض والصاد المهمتين ابن عبد بن أمية بن محمد شمس بن عبد مناف ذكر ابن السكيت والبلادي انه كان عاملا معاوية على البحرين وسعى لمروان بن الحكم في قصة جرت له ومقتضاه ان يكون له حصة وأنه عمر لان أبيه مات كافرا ومن ولده منصور بن عبد الله بن الاوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان وكان ابنه عبد الله عاملا أيضا معاوية على بعض الشام وفي رواية ابن عبيدة عن الزهري عن سليمان بن يسار ان الاوص ابن فلان أو فلان بن الاوص قال ابن الحزم الاقوى ان القصة للاوص وهو ابن عبيد ويحتمل ان يكون لولده عبد الله ولم يسم في رواية الزهري قاله في الاصابة لكن هذا الاحتمال انما هو على رواية الزهري لا الموطأ لقوله الاوص (هلك) مات (بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها) زاد في رواية ابن أبي شيبة طليقة أو طليقتين (فكتب معاوية بن أبي سفيان) حضرين حوب زاد ابن أبي شيبة فسأل عنها فضالة بن عبيد ومن هنالك من النحابة فلم يجد عندهم فيها علما فبعث راكبا (الى زيد بن ثابت) سأل عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها) مثل سلم وزنا ومعنى أي انقطعت العلقة بينهما (ولا تزني ولا يرثها) لو كانت هي الميتة ففي هذا ايضا ان الاقراء الاطهار (مالك انه باعه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار) والاربعة من فقهاء المدينة السبعة أو العشرة (وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها) لأن الاقراء الاطهار (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها) فلا ريب ولا رجعة (قال مالك وهو الامر عندنا) بالمدينة وقال به جميع كثير من النحابة والتابعين والشافعي وذهب جميع من النحابة والتابعين وأبو حنيفة الى ان الاقراء المحض وعن أحمد والقولان واحتجوا بأنه يلزم القائلين بأنها الاطهار بخلاف القرآن لا عتداها عندهم طهرا الطلاق وان قل فيكون عدتها قرآن ونصف والله تعالى جلها ثلاثة واذا كانت الحيض كانت ثلاثة قروا كاملة محرمة الطلاق في الحيض وحمل هذا الاعتراض ابن شهاب على ان قال الطهر الذي يقع فيه الطلاق لا يعتد به وهو مذهب انفرديه دون جميع من قال الاقراء الاطهار وأجاب بعض أصحابنا بأن القروا هو الانتقال من حال الى حال تحقيق من الطهر الذي وقع فيه الطلاق فيه الانتقال من حال الى حال فانما وقت العدة بثلاثة اطهار كاملة وأجاب غيره بأنه لا يعد تسعة اثنين وبعض الثالث ثلاثة قال تعالى الحج أشهر معلومات وما ننحج الا شهران وعشرة أيام قاله المازري (مالك عن الفضيل) بضم الفاء مصغر (ابن أبي عبد الله) المديني الثقة (مولى المهري) بفتح الميم وسكون الهاء (ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله) كانا قروا لان اذ طلقت المرأة فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها (لمن تزوجها لان الاقراء الاطهار واحتج له

بعضهم بقوله ثلاثة قروء ذلوا ريدا المحض لقال ثلاث الماتة لانها تحذف من المؤنث وتدخل مع المذكر
وعظمه المازري بأن العرب تراعى في العدد اللفظ مرة كقولهم ثلاثة منازل والمعنى اخرى كقول عمر بن
أبي ربيعة

فكان يحسني دون من كنت اتقى * ثلاث شخص كاعيان وجود

فأنت على معنى الشخص و أكثر الامام من هذه الآثار قوية لمدحها انها الاطهار واحتجاج القائل بانها
المحض قال به نحو خمسة عشر من الصحابة معارض بقول عائشة وغيرها من الصحابة انها الاقراء وعائشة
مقدمة في اقبحه لاسيما في احوال النساء (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب وابن شهاب وسليمان بن
يسار انهم كانوا يقولون عدّة المطلقة ثلاثة قروء) لان الخلع طلاق وتدخل في الآية (مالك انه سمع
ابن شهاب يقول عدّة المطلقة الاقراء وان تباعدت) لا طلاق الآية (مالك عن يحيى بن سعيد عن رجل
من الانصار) يحتمل انه زوج لربيع بنت معوذلة وغيره (ان امرأته سألته الطلاق فقال لها
اذا حضت فاذا نيتي) بالذات عيني (فلما حضت آذنته فقال اذا طهرت فاذا نيتي فلما طهرت آذنته
فطلقها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك) أى طلاقها في طهر لم يمس فيه موافقة لمحدث ابن عمر

* (عدّة المرأة في بيتها اذا طلقت فيه) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (وسليمان بن يسار) بختية
ومهملة خفيفة (انه) أى يحيى (سمعهما) القاسم وسليمان (يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاصي) الاموي
أخا عمرو الاشدي تابعي ثقة مات في حدود الثمانين (طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم) بن العاصي أخى
مروان قال في المتدمة هي عمره فيما أظن (البينة فانتقلها) أى نقلها أبوها (عبد الرحمن بن الحكم
فأرسلت عائشة أم المؤمنين الى مروان بن الحكم) عم المطلقة (وهو موثق أمير المدينة) من جهة
معاوية (ففالت اتي الله) يامروان (واردد المرأة الى بيتها) تعتد فيه (فتال مروان) مجيبا
امأثمة (في حديث سليمان بن يسار (ان عبد الرحمن غلبني) فلم أقدر على منها (وقال مروان
في حديث القاسم) مجيبا لعائشة أيضا (أوما بلغك شأن فاطمة بنت قيس) حيث لم تعتد في بيت
زوجها وانتقلت الى غيره (فقال عائشة) مروان (لا يضر لك ان لا تدكر حديث فاطمة) لانه لا حجة
فيه للتعميم لانه كان لعلة ويجوز انتقال المطلقة من منزلها بسبب وفي البخاري عاتب عائشة أى على
فاطمة بنت قيس أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش فيغيب على ناحيتها فلذلك
ارتضى لها النبي صلى الله عليه وسلم في الانتقال وفي النساء عن سعيد بن المسيب انها كانت لسنة
ولأبي داود عن سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق (فقال مروان) لعائشة (ان كان بك
الشر) أى ان كان عندك ان سبب خروج فاطمة بنت قيس ما وقع بينهما وبين أقارب زوجها من الشر
(فحسبك) أى يكفيك في جواز انتقال عمرة (ما بين هذين) عمرة ويحيى بن سعيد (من الشر)
المحور للانتقال وهذا أخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به (مالك عن نافع ان بنت سعيد بن زيد
ابن عمرو) بفتح العين (ابن نفيل) بضم النون وفتح الفاء العدوي أحد العشرة (كانت تحت عبد الله بن
عمرو بن عثمان بن عفان) الاموي لقبه المطرف يسكون الطاء المهمله وفتح الراء ثمة مات بمصر سنة ست
وتسعين (فطلقها البينة فانتقلت) من بيتها (فأنكر ذلك) الانتقال (عليها عبد الله بن عمر) مخالفة
القرآن (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر طلق امرأته في مسكن حقة) اخته زوج التي صلى الله
عليه وسلم وكان طريقه الى المسجد فكان يسلك الطريق الاخرى من ادبار البيوت كراهية بخفة الياء

قوله ويؤثر
في الاستعارة
قالبه نصر

(أن يستأذن عليها) من شدة ورعه (حتى راجعها) لعصمة (مالك عن يحيى بن سعيدان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكره على من الكراهة في مدة العدة (فقال سعيد على زوجها قال) السائل (فإن لم يكن عند زوجها) شيء للكراهة (قال) سعيد (فعلينا قال) فإن لم يكن عندها قال فعلى الأمير) من بيت المال

* (ما جاء في نفقة المظنة) *

(مالك عن عبد الله بن يزيد) بتحيةة فزاي الخزومي المدني الأعور النخعي المتوفى سنة ثمان وأربعين ومائة (مولى الأسودين سيفيان) الجاني (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) القرشي الزهري اسماعيل أبو عبد الله أم اسمه كنيته (عن فاطمة بنت قيس) بن خالد القرشي الفهرية أخت النخعي ابن قيس وكانت أسيرة منه يقال بعشر سنين كانت من المهاجرات الأولى ذات جمال وعقل وفي بيتها جمع أهل الثوري لما قتل عمر قدمت على أخيها الكوفة وهو أميرها فروى عن الشعبي قصة الجساسة بطولها فانقردت بها معاولة وتابها جابر وغيره (ابن حفص) بن العميرة عن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي الخزومي الصحابي سكن المدينة قال النسائي اسمه أحمد وقال الأثرع بن عبد الحميد قال عياض وهو الأشهر وقبل اسمه كنيته وأمه ذرة بنت خزاعي النخعية خرج مع علي إلى اليمن في العهد النبوي مات هناك وقال بل رجع إلى أن شهد فتح الشام وفي النسائي عن ناشرة بن سمي سمعت عمر يقول إنني أعتدرا لكم من عزل خالد بن الوليد فقال أبو عمرو بن حفص عزلت عنا غلاما استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله أبو عمرو بن حفص هكذا رواه مالك وابن شهاب وغيرهما وقبله بعض الرواة فقال إن أبا حفص بن عمرو وبعضهم قال أبا حفص بن المغيرة قال العلماء والمحققون الأول (طائفتها) قال عياض كذا الصحيح عندنا مجمع طائفتها وان اختلفوا في صفته هل البتة أو الثلاث أو آخره الثلاث وما يوجهه بعض الروايات أنه مات عنها وول (البتة) قال في المفهم يعني بها آخره الثلاث تطليقات كما جاء مفسرا في الرواية الأخرى يعني في مسلم من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة أن أبا عمرو طلقها آخر ثلاث تطليقات قال وليس المراد أنه طلق بالثلاث البتة وإنما هي آخر الثلاث البتة لأنها طائفة بنت العصة حتى لم يبق منها شيئا وإنما كانت هذه الطائفة الثلاثة عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث يعني رواية مسلم من طريق الشعبي عنها قالت طلقني بولي ثلاثا قال والرواية المقمرة ناضية على غيرها وهي الصحيحة (وهو غائب بالشام) كذا الصحيح وسقط عندنا ما سوي وغيره بالشام وفي مسلم من طريق ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن فأرسل إلى فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها (فأرسل إليها وكيله بشعير) بالرفع فاعل لأنه المرسل كذا قال السيوطي تبعه اللئوي وفي مسلم من طريق أبي بكر بن الجهم سمعت فاطمة بنت قيس تقول أرسل إلى زوجي أبو عمرو وعياش بن أبي ربيعة بطلاق وأرسل معه بخمسة أصع من ثمر وخمسة أصع من شمر فقلت أما لي نفقة إلا هذا ولا اعتد في منزلكم قال لا رصم هذا إن وكيله بالنصب مفعول فاعله يعود على الزوج قال القرطبي فيه العمل بالوكالة وشهرتها عندهم وكان إرسال هذا الشعر ممتعة فعسبتها هي النفقة الواجبة عليه (فمخطئة) ورأت أنها تستحق أكثر فأخبرها الوكيل بالحكم (فقال والله مالك علينا من شيء) فلم يقبل ذلك منه فشذت عليها ثيابها (فجاءت رسول الله) وفي نسخة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكرت ذلك له فقال (وفي رواية لمسلم فقال كم طلقك فقلت ثلاثا قال صدق (ليس لك عليه نفقة) لأنك بائن ولا حمل بك) وأمرها

أن تمتد في بيت أم شريك القرشية العامرية وقيل الانصارية اسمها غزيرة وقيل غزيلة بغير مجمة
 مضمومة فمها ثم زاي فمها وتحتية ولام على الثاني وذكرها بعضهم في أزواجه صلى الله عليه وسلم (ثم
 قال تلك امرأة بشاها الحجابي) أي يكون بها ويردون عليها ويرزونها بالصلاحها وكانت كثيرة
 المعروف والنفقة في سبيل الله والتصدق للفقراء من المهاجرين وغيرهم وفيه جواز نظر الفقهاء إذا يؤمن
 ذلك من تكبرهم اليها ومنع المرأة من التعرض لموضع يثق عليها فيه التحرز من ينظر اليها لأنها
 لو أقامت لثق عليها التحفظ لكثرة تكبرهم اليها وطول أقامتهم وحديثهم عندها قاله عياض (اعتدى
 عند عبد الله بن أم مكتوم) القرشي العامري أسلم قديما والاشهر في أسمائه قيس بن زائدة واسم أمه
 عائكة بنت عبد الله المخزومية وكان اسمه عمرو قيل المحصين فسماها النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا
 يمنع أنه كان له اسمان شهد القادسية في زمن محمدا استشهد بها وقيل رجع إلى المدينة فأتى بها (فانه رجل
 أعشى تضع من ثيابك عنده) ولا يزال وفي مسلم من وجه آخر عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها وسلم فأنك
 إذا وضعت حمارك لم يركل وأخدمته جواز نظر المرأة من الرجل ما لا يجوز أن ينظر منها كراستها ووضع الحصر
 منها وعورض بما رواه أبو داود والترمذي وحسنه عن نهيان عن أم سلمة أنها صلى الله عليه وسلم قال لها
 ولعونة وقد دخل عليها بن أم مكتوم احتجبا منه فقلنا إنه أعشى فقال صلى الله عليه وسلم أفدماوان
 انما أنتما تنصرا منه وأجاب عياض بأنه تغلط على أزواجه في الحجاب محرمتين فكيف غلط الحجاب على
 الرجال فيمن غلط عليهن أن ينظرن إلى الرجال ولا خلاف أن على المرأة أن تغطي بصرها كما على الرجل
 غضه كائن الله وانما خص ابن أم مكتوم بذلك لانه لا يدري ما ينكشف منها الا ترى قوله تضعين
 ثيابك وإذا وضعت حمارك لم يركل فلا يتخفى لعمامه ما يخشى من غيره من النظر لتردده للحجورة والملازمة
 ولما علمها من المشقة في التحرز من النظر اليها في هذا أشار أبو داود وغيره قال الزاوي ويحتمل أنه أباح
 لها الاعتداع عند ابن أم مكتوم فضرورتها إلى ذلك ولا ضرورة بأزواجه صلى الله عليه وسلم في النظر اليه مع
 أن قوله تعالى يا ساء الذي أسنتك كما حرم من النساء يدل على صحة ما قاله أبو داود وموافقا
 لحلت فاذنني) بعد المزمرة اعلمني وفي رواية لمسلم لا تقولي بنفسك وفي أخرى له وأرسل اليها أن
 لا تسبقني بنفسك قيل فيه جواز التعريض واستبداد عياض بأنه ليس في قوله أذنني ولا تسبقني
 بنفسك غير أمرها بالتعرض دون تسمية زوج والتعرض أغماها من الزوج وأنا أنه اما المجهر ولا
 تعرض فيه ولا مواءعة ولوان الولي أو اجنبيا قال لما إذا حلت زواجك أو لا تتزوجي أحد حتى
 تشاؤيني ثم يكن تعرضا ولا مواءعة في المدة ولكن الحديث جهة في منع التعريض والمواءعة والمخطبة
 في العدة اذ يفعل صلى الله عليه وسلم شيئا من ذلك ورده الزاوي والابن بأن الله قد أباح التعريض
 في القرآن قال الزاوي والترك لا يدل على المنع لانه قد يكون لا لمسلم من أمهاني أو اعدم الحاجة اليه
 في ذلك الوقت أو لم ينادى أو طمى وقال ابن عبد البر كره جماعة أن يقول لا تقولي بنفسك والمحدث
 بردعه ونظر فيه الابن بأنه إنما كره هذا من المخاطبة لنفسه أو ابن وكله ولم يكن صلى الله عليه وسلم
 خاطبا لنفسه ولا لغيره (قالت فلما حلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان) حزين حرب الأموي
 والقول بأنه غيره قال النووي غلط صريح (واباجهم) بفتح الجيم مكبر على المعروف ولا ينكر فيه
 التصغير واسمه حذيفة القرشي العدوي وهو صاحب الانجانية وذكره الناس كلهم ولم يقبوه الا يحيى
 الاذنباني فقال (ابن هشام) وهو غلط ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له أبوجه من هشام ولم يوافق يحيى
 على ذلك أحد من رواة الوطاء ولا غيره قاله عياض كابن عبد البر الا أنه قال اسمه عامر بن حذيفة بن غانم
 العدوي ويقال اسمه عبيد بن حذيفة قال وفي رواية ابن القاسم ابن هشام كرواية يحيى (خطابي) وفي

رواية لمسلم فخطبني خطاب منهم معاوية وأبوجهم (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه) بفوقية نقصاف ما بين المنكب والعنق أى أنه كثير الاسفار وكثير الضرب للنساء ووجهه الذوى والقرطى لقوله في رواية لمسلم أما أبوجهم فرجل ضراب للنساء وفي أخرى له وأبو الجهم فيه شدة على النساء أو يضرب النساء أو يخو هذا وفيه جواز ضربهن لا خساره عنه بهذه الصفة ولم ينهه فله كان يؤذيهن فيما أمر الله به وضربهن اليسير لا لأدب جازئ لانه اغاذه بكثرة وتركه أفضل لانه خلقه صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في ضربهن كما أمر الله به للشز ومنع الاستمتاع ولا خلاف ان الافراط ومجاوزة الحد في أدبهن ممنوع والمداومة عليه مكروهة وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث أنس إذ ليس من مكارم الاخلاق وفيه جواز المبالغة في الكلام واستعمال المجاز وانها ليست كذباً ولا توجب الحنت في الاليمان للعالم بأنه كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومه واكله وغيرهما ولكنه لما كثرت له ما صا طلق عليه هذا اللفظ مجازاً قاله عياض وغيره (وأما معاوية فصعلوك) بضم المهملة فقير (لا مال له) وفي رواية لمسلم ان معاوية ترب خفيف الحال بالقوقية وازاء أى فقير يقال رجل ترب أى فقير وفيه مراعاة المال لاسمى في الزوج لأن به يقوم بحقوق المرأة وجواز عيوب الرجل لضرورة الاستشارة (انكحى أسامة بن زيد) الحب ابن الحب الصالح ابن الصالح الخلق كل منهم اللامارة بالنسب النوى قال عياض فيه اشارة المستشار بغير من استشير فيه قيل وجواز الخطبة على المخطبة اذ لم تكن مراكنة ونكاح من ليس بكفو لأن أسامة مولى وهى قرشية اه ويرد على قوله بغير من استشير فيه رواية لمسلم من وجه آخر فخطبها معاوية وأبوجهم وأسامة فقال اما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبوجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة (قالت فكرته) لشدة سواده ولائته عليه وسلم فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة (ثم قال انكحى أسامة بن زيد) ولمسلم فقال لها صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك (فتسكعته فعمل الله في ذلك خيراً راغبته به) بقين مجعنة وفتح القوقية والموحدة أى حصل لى منه ما قرت عني به وما يغبط فيه ويقتى لقبولى نصيحة سيداهل الفضل والقيادى لاشارته فكانت عاقبته جيدة وفي رواية لمسلم فتروجه فشره فى الله ما بن زيد وكرمنى الله ما بن زيد وفى الحديث ان البائس النحاش لا نفقة لها كقوله تعالى وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضر حملهن فقهوه ولم يكن حملات فلان نفقة لا تنفعا شرطها وهونص الحديث واليه ذهب مالك والشافعى والاهل السكتى عندهما لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن وقال ابن عباس وأجد لا نفقة لها ولا سكتى لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في بعض طرق الحديث في مسلم لا نفقة ولا سكتى ولتقلها الى بيت ابن أم مكتوم وقال عمرو أبو حنيفة لها السكتى والنفقة لانها محبوسة بسببه ولقوله تعالى أسكنوهن فحب النفقة فاساعلى السكتى وقد قال عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبيها القول امرأة لا ندري حفظت أو نسيت لها السكتى والنفقة قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة أخرجه مسلم قال الدارقطنى قوله سنة نينا غير محفوظ لم يذكرها جماعة من الثقات قال اسماعيل القاضي الذى في كتاب ربنا انما هو النفقة لا ولات الحمل وبحسب الحديث لها السكتى لانها موجودة في كتاب الله في قوله أسكنوهن الآية فلا حاجة لأهل الكوفة في قول عمرو النفقة انتهى وقد اوجب عن قولهم انها محبوسة بسببه بأن حبسها صيانة للذنب لا لانزوج اذ لو كان له لكان له اسقاطه وليس له ذلك وعن القياس على السكتى بالفرق بأن النفقة سببها التمكن وهو منتف والمكتى سببها الحبس عن التمرق وهو موجود وانما نقل صلى الله عليه وسلم فاطمة لأن مكانها مكان وحشا يضاف عليها منه كفى حديث عائشة عند البخارى وفي مسلم عن فاطمة نفسها قلت

يا رسول الله زوجي طلقني ثلاثا وأخاف أن يقتحم عليّ فأمرها فقتلوا وقال ابن المسيب لأنها كانت
 لسنة استطالت على إحسانها فأمرها بالانتقال عنهم وقبل لأن البيت لم يكن لزوجها ولوسقطت
 السكنى لم يقصرها عليه السلام على بيت معين قال في المقهم الأولى التعليل الأولى بأنها خافت عودتها المنزل
 ويحكون فيه دليل على أن المنة تنقل لذلك وأما تعليل ابن المسيب فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب
 الصحابة في زواجها واختاره الصطفي بحبه وابن جبه اذ لو كان كذلك لم يرغبوا فيها ولا اختارها لاسامة
 حساب ابن المسيب قوله تلك امرأة لسنة أي سنة اللسان وانها كانت سلطة وانها استطالت بلسانها على
 إحسانها فأمرها أن تنقل وإن هذا الحشن من القول وبينها وبينه موقف بن يدي الله تعالى كذا قال
 وقد استطال على ابن المسيب وهو لا يقول ذلك بالانظر ولم ينفرد به بل وافقه سليمان بن يسار عند أبي داود
 بل في بعض طرق الحديث أن عائشة قالت لفاطمة أخرجك هذا اللسان وندرجم البخاري حكم المرأة
 المطلقة ذاخني عليها في مسكن زوجها أن يقتحم أو تبدع على أهله وأورد فيه أن عائشة أنكرت ذلك أي
 عدم السكنى قال الحافظ أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فترتب الجواز على أحد
 الأمرين إما خشية الاقتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فعمس في القول ولم ير أن بينهما معارضة
 لا احتمال وقعهما معاني شأنها اه وقد تقدم قول مروان لعائشة أن كان بك الشر وأن معناه أن كان
 سبب خروجها ما وقع بينهما وبين أقارب زوجها من الشر نعم ليس المراد استطالتها السب ولا التسم بل
 كثرة الكلام وعدم المسامحة ولا ينافي ذلك رغبة الصحابة في زواجها لأنه ليدنها وجهها ونسبها وساقبتها
 للإسلام وفي ذلك كافوا يرغبون وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني كلاهما عن مالك
 به وتابعه اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن يزيد به عند أبي داود وثابت به في شيخه أبو حازم ومحمد بن عمرو
 ويحيى بن أبي كثير والزهرى وغيرهم عن أبي سلة بنحوه وبعضهم يزيد على بعض في الحديث عند مسلم وغيره
 (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول الميتة لا تخرج من بيتها حتى تحل) بانقضاء العدة لص الآية
 (ولست لها نفقة إلا أن تكون حاملا فينق عليها حتى تضع حملها) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل
 فأنقوا عليهن حتى يضعن حملهن ودليل خطابه لا نفقة أن لم تكن حاملا وهو نص حديث فاطمة (قال
 مالك وهذا الأمر عندنا) بالمدينة وفي مسلم أن مروان أرسل إلى فاطمة فبصته بن ذويب سألها عن
 الحديث فحدثته به فقال مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة سنانخذ بالعصاة التي وجد الناس
 عليها فقالت فاطمة بيني وبينكم كتاب الله قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا من
 كانت له مراجعة فأمر يحدث بعد الثلاث فكيف يقولون لا نفقة لها إذا لم تكن حاملا فعلام
 تحدثونها أي سنانخذ بالامر الذي اعتصم الناس به وعملوا عليه وروى بالقضية وله معنى متجه والصواب
 الأول ولا حاجة لها في قولها إن الآية في الرجعية لأنها في المطلقات رجعية أو غيرها وقوله لا تدرى
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ليس فيه حجة لأن هذه العلة لم تأت للاتراج وإنما جاءت للنهي عن
 تعدى حدود الله في الزيادة في الطلاق على واحدة قاله عياض قال الزاوي وفيه تقديم عمل
 أهل المدينة على خبر الاتحاد جعل ما وجد عليه الناس عصمة وجردها خبر فاطمة أي فهمها
 إياها على العموم لأن أخرجها كان له ولذا قالت عائشة ما لفاطمة بنت قيس خيران تذكر هذا الحديث
 رواه مسلم وغيره

• (عدة الامة من طلاق زوجها) •

(قال مالك الأمر عندنا في طلاق العبد) وكذا المحر (الامة إذا طلقها وهي أمة ثم عتقت بعد) بالضم أي

بعد الطلاق (فعدتها عدة الأمة لا يغير عدتها) بالنصب مفعول فاعله (عتقها) سواء (كانت له عليها رجعة أو لم يكن له عليها رجعة لا تنتقل عدتها) لعدة المحرمة بالعتق (ومثل ذلك الحد يقع على العبد ثم يعتق بعد أن يقع عليه الحد) أي يلزمه (فإنما حذره حذره) نصف حد الحر للزوجه له حال العبودية فلا ينقله عتقه (والحر يطلق الأمة ثلاثاً وتعدت حيضتين) لأن زواج الحر لها لا ينقلها المحكم المحررات (والعبد يطلق المحرمة تطليقتين وتعدت ثلاثاً فزوره) فكل على حكمه (والرجل يكون تحتة الأمة) أي متزوجاً بها (ثم يتساعها ثم يعتقها أنها تعدت عدة الأمة حيضتين) لأن فسخ النكاح صادر فها وهي أمة فلم ينقلها العتق بعده لعدة المحرمة (مالم يصبها) بجماعها (فإن أصابها بعد ملكه أو ما قبل عتاقها) انتهت عدتها الفسخ النكاح بالملك فإذا أعتقها (لم يكن له عليها إلا الاستبراء بحيضة) واحدة عند المذنبين

* (جامع عدة الطلاق) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (وعن يزيد) بحدثة فزاري (ابن عبد الله بن قسط) بقاف ومهـ حلة مصغر (الليثي) المديني كلاهما (عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طلقت فصارت حيضة أو حيضتين ثم رقعتها حيضتها) أي لم تأتها (فإنها تنتظر تسعة أشهر) آتت آتت الحيضة (فإن بان) ظهر (بها حمل فذلك) أي لتحل الأبوقة كله (والاعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت) للزواج (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول الطلاق للرجال والعدة للنساء) وهذا ما لا خلاف فيه (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عدة المستحاصة سنة) إن لم تنجب بين الدمين بلا خلاف فإن ميزت فعدتها بالأقراء بالسنة على المشهور وقول ابن القاسم وقال ابن وهب بالسنة مطلقاً وهما روايتان عن مالك (مالك الأمر عندنا في المطلقة التي ترفعها حيضتها حتى يطلقها زوجها أنها تنتظر تسعة أشهر) كما قال عمر (فإن لم تحض فبينت اعتدت ثلاثة أشهر) بعد التسعة (فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض) لأنها صارت من ذوات القروء (فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض) حيضة ثانية (اعتدت ثلاثة أشهر فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض) فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر فإن حاضت الثالثة استكملت عدة الحيض) وحلت (فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر ثم حلت) للزواج (ولزوجه أعلمها في ذلك) أي مدة الانتظار والاستقبال (الرجعة قبل أن تحل) لبقا عدتها (الآن يكون قديت طلاقها) فلا رجعة له (مالك السنة عندنا أن الرجل إذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها ثم ارتجعها ثم فارقه قبل أن يمسيها أنها لا تبنى على ما مضى من عدتها) لأن الرجعة تدمر العدة إذا الرجعية كازوجه في العدة (وأما استأناف من يوم طلقها عدة مستقبلية وقد ظلم زوجها نفسه وأخطأ) في ذلك (أن كان ارتجعها ولا حاجة له بها) وفيه ابن القصار وتبعه جماعة بما إذا لم يرد برجعته التطويل عليها فتبنى على عدتها الأولى أن لم يمسيها وردها ابن عرفة بنص الموطأ هذا أي لأن قوله وقد ظلم نفسه يفيد أنه ثم وأما ثم إذا قصد الضرر وزعم أن معناه تحمل مشقة ارتجاعها حياء من أهلها ثم يدوله فيطلقها ولا يلزم من عدم الحاجة الأضرار بخلاف عكسه بعد دعصف وقد روى ابن جرير عن ابن عباس كان الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها قبل انقضاء عدتها ثم يطلقها بفعل ذلك يضارها ويعضلها فانزل الله وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن بغير عرف أو سر حوهر بغير عرف ولا تمسكنهن ضرراً لعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه الآية فقيه أن الرجعة تنفذ على

هذه الوجه ويكون ظالمًا وروى ابن جرير عن السدي قال تزيت في رجل من الانصار يدعى ثابت بن يسار طلق امرأته حتى اذا اتت عذتها الايام من اول ثلاث راجعها ثم طلقها بمساراة فانزل الله ولا تمسكوهن ضرارًا تعتدوا (قال مالك والاربعون ان المرأة اذا أسلمت وزوجها كافر ثم أسلم فهو أحق بها مادامت في عذتها) لما روي النكاح انه صلى الله عليه وسلم قرصعوان بن أمية على امرأته فاخته بنت الوليد وبين اسلامهما نحو شهر وأترعكرمة بن أبي جهل على زوجته أم حكيم لاسلامه في عذتها (فان اتعت عذتها) قبل اسلامه (فلا يسئل له عليه وار تزوجها بعد انقضاء عذتها) بهروولى وشهود (لم يعد ذلك طلاقا) فتبقى معه على عصمة كاملة (واغافضها منه الاسلام بشير طلاق فان كان طلقها ثم راجعها قبل الاسلام ثم أسلم بقيت عنده على تطليقتين قاله أبو عمر

*** (ما جاء في المحكمين) ***

(مالك انه بلغه) مما جاء في طرق ثابتة رواها عبد الرزاق وغيره عن عبيدة السلماني (ان علي بن أبي طالب قال في المحكمين الذين قال الله تبارك وتعالى وان خفتن شقاق بينهما) أصله شقاقا بينهما فأنصف الشقاق الى انطرف على سبيل الاتساع كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار صله بل مكر في الليل والشقاق العداوة والخلاف لان كلامهما بفعل ما يشق على صاحبه أو يعمل الى شق أى ناحية غير شق صاحبه والف خير للزوجين وان لم يعرفوا ما ذكره كزما يدل عليهما (فابعثوا حكمين من أهلها) رجلا يصلح للحكومة والاصلاح بينهما (وحكمين من أهلها) لان الاقارب أعرف بسواطين الاحوال وأطلب للصلاح ونفوس الزوجين اسكن اليهما فيبرزان ما في ضمائرهما من الحب والبغض واردة المحبة والفرقة ويصلوا كل حكم منهما بصاحبه وفيهم مراده ولا يفتي حكم عن حكم شيئا اذا اجتمعا (ان يريدوا) أى المحكمين (اصلاحا يوفق الله بينهما) أى الزوجين أى يتدرهما على ما هو له اعادة من اصلاح أو فراق (ان الله كان علما) بكل شئ (خيرا) نالوا من كلفوا هو (ان اليهما) أى المحكمين (الفرقة بينهما والاجتماع) فيضي على الزوجين ما اتفق المحكمين عليه (قال مالك وذلك أحسن ما سمعت من أهل العلم ان المحكمين يجوز) ينقد (قولهما بين الرجل وامرأته في الفرقة) اذا اتفقا عليها (والاجتماع) كذلك بشير توكل ولا اذن من الزوجين خلافا لما قال وعليه الشافعي ان الزوج يوكل حكمه في الطلاق أو الخلع وتوكل هي حكمها في بذل العوض وقبول الطلاق به ويفرقان بينهما ان رأياه صوابا

*** (عين الرجل بطلاق ما لم يتكسح) ***

استعمل ما في العاقل على لغة (مالك انه بلغه ان مجمر بن الخطاب) الذي جعل الله الحق على اسنانه وقلبه مما روى عنه بشدقيه ضعف وانقطاع لكنه يتضد بما سمع عنه من علق ظهرا امرأة على تزوجها انه لا يقربها حتى يكفر فيقاس عليه تعليق الطلاق أشار له أبو عمر (وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله بن عمر (والقاسم بن محمد) بن الصديق (وابن شهاب) الزهري (وسليمان بن يسار) المدني (كأقاربهم) اذا حلف الرجل بطلاق المرأة المينة (قل ان ينكحها ثم) أى حنت (ان ذلك لازم له اذا نكحها) من باب لزوم الطلاق المعلق وبه قال جماعة آخرون وهو المشهور عن مالك وقال المجهور وأجد والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والخزومي لا يقع وقال أبو حنيفة وأصحابه يقع مطلقا لان التعليق بالشرط معين فلا تتوقف صحته على وجود ملك المثل كالمعين بالله تعالى والمثلة من الخلافات الشهيرة قال ابن عبد البر وروى أحاديث كثيرة في عدم الوقوع الا انها معلقة عند أهل الحديث ومنهم من يصح بعضها وأحسنها ما رواه الترمذي وقاسم بن أمية مرفوعا لا طلاق الا بعد نكاح ولا في داود

الاطلاق الاغمياع لك قال البخاري وهو أصح شيء في الطلاق مثل النكاح واجيب عنه بما أنا تقول
 بموجبها لأن الذي دل عليه انما هو اتفانه وقوع الطلاق قبل النكاح والاتراح فيه وانما النزاع في التزامه
 قبل النكاح وروى ابن خزيمة والبيهقي عن سعيد بن جبيرة قال سئل ابن عباس عن الرجل يقول ان
 تزوجت فلانة فهي طالق فقال ليس بشئ انما الطلاق لما ملك قالوا فان مسعود كان يقول اذا وقت
 وقتا فهو كما قال فقال يرحم الله ابا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن
 وروى الطبراني عن أبي جريح قال بلغ ابن عباس ان ابن مسعود يقول ان طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال
 ابن عباس اخطأ في هذا انه تعالى يقول اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تكونن
 اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن اهـ ولا حجة في الآية لانا تقول بموجبها فليست من محل النزاع
 (مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فم قال كل امرأة أنكحها فهي طالق انه اذا لم يسم
 قبيلة) يعنيها (أو امرأة بعثت افلائي عليه) للعرج والمتفق ورعا آذاه الى الميت (قال مالك وهذا أحسن
 ما سمعت) في ذلك وانما لم يلزمه حكم البين وان ابقى لنفسه التسري لأن كل أحد لا يتقدر عليه ولأن
 الزوجة اضبط لماله من السرية (قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت الطلاق وكل امرأة أنكحها فهي
 طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا وكذا) لشيئ عنه (فثبت قال اماناؤه فطلاق) وفي نسخة فطلاق
 (كما قال) لوقوعه على المحل (وأما قوله كل امرأة أنكحها فهي طالق فانه اذا لم يسم امرأة بعينها) كزيب
 (أو قبيلة) كقيم (أو أراضا) كن الأرض العلانية (أو نحو هذا) بلدا كحصر (فليس يلزمه ذلك وليتزوج
 ما شاء وأما ما له فليصدق بثله) ليس عليه غيره

(أجل الذي لا يمس امرأته)

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها)
 لا اعتراض ونحوه (فانه يضرب له أجل سنة) بالاضافة وتثنية أجل فسته بالنصب (فان مسها أو لا
 فرق بينهما) رده للضرر (مالك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل أمن يوم يني بها أم من يوم
 توافعه) المرأة (الى السلطان) أي المحاكم (قال بل من يوم توافعه) ترفعه (الى السلطان) المحاكم
 (قال مالك فاما الذي قد مس امرأته ثم اعترض عنها) منعه عن جماعها مانع (فاني لم اسمع انه يضرب له
 أجل ولا يفرق بينهما) ما لم تتضررها فالتطبيق بالضرر كما بين في القروع

(جامع الطلاق)

(مالك عن ابن شهاب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف اسلم) هو
 غيلان بن ميممة (وعنده عشرين سنة) فاسلم معه (حين اسلم الثقيفي) ظرف لقال (أسلمك) وفي
 رواية اختر منهن أربعة وأفرق سائرهن) أي باقير قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة الموطأ واكثر رواة
 ابن شهاب ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سيدة الثقيفي حين اسلم فذكره ووصله معمر بن ابن شهاب عن سالم
 عن ابن عمر يقولون انه من خطب معمر بما حدث به بالهراق اهـ وقد رواه الترمذي وابن ماجه من
 طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال الترمذي سمعت مجديا اسماعيل يقول هذا غير محفوظ
 والصحيح ما روى شعب وغيره عن الزهري قال حدثت عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقيفي فذكره اهـ
 وقد حدث به جماعة من أهل البصرة عن معمر يقال ان معمر احدث بالبصرة احاديث وهم فيها وقد
 كشف مسلم في كتاب التيزيز عن علته وبينها يسانا شافيا فقال كان بخدا الزهري في قصة غيلان حديثا

أحدهما رفوع والآخر موقوف فأدرج معمر المرفوع على اسناد الموقوف فأما المرفوع فرواه عقيل
عن الزهري قال بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويدان غيلان فذكره وأما الموقوف فرواه الزهري عن
سالم عن أبيه أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر وقسم ميراثه بين بنيه الحديث اه أي أدرجه في قوله
وهو في مسند إسحاق بن راهويه عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان أسلم وتحتة عشرين سنة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اخترتم من أربعا فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فبلغ
ذلك عمر فقال والله أني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع عونك فذقه في نفسك ولا أراك
تذكر الا قليلا وإيم الله ترجع في مالك ولترجع نساءك أولا وترهن منك ولا ترن بقبرك فبرجم
كأبرجم قبر أبي زغال ومات غيلان في آخر خلافة عمر (مالك عن ابن شهاب أنه قال سمعت سعيد بن
المسيب) الثاني ابن العجاني (وجيد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن جوف) الزهري تابعي ابن
عجاني (وعبد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها وفوقية ساكنة (وسليمان
ابن يسار) كلهم يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول ايها المرأة طلقها زوجها انطلقه
أو تطليقتين ثم تركها حتى تحصل بالخروج من المدة (وتسك زوجا غيره فيوت عنها) الزوج الثاني
(أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الاول فانها تكون عنده على ما بق من طلاقها) واحدة أو اثنتين (قال
مالك وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها) بدار المجرة وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين
والأئمة الثلاثة لأن الزوج الثاني لا يهدم ما دون الثلاث لأنه لا يمنع رجوعها للاول قبله وقال أبو حنيفة
وبعض الصحابة والتابعين يهدم الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث فاذا عادت للاول كانت معه على
عصمة كاملة (مالك عن ثابت بن عياض) (الاحنف) الأعرج العدوي مولاهم تابعي ثقة (به
تزوج ام ولد له دار الجنب بن زيد بن الخطاب) العدوي وامة لاية بنت لاية الانصارية ولدت في حياة النبي
صلى الله عليه وسلم فأحضره جده أبواته عنده صلى الله عليه وسلم فحنكه ومسح رأسه ودعاه بالبركة
فكان ليبيعا فأقلا وزوجه عمر بنته فاطمة واستشهد أبوه باليامة وولي هو امة مكية ليزيد بن معاوية
ومات سنة بضع وستين وقيل كان اسمه محمد اغيره عمر (قال) ثابت (فدعاني) ابنة (عبد الله بن
عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) وامة فاطمة بنت عمر (فجئته فدخلت عليه فاذا سباط موضوعة) جمع
سوط (واذا قعدان من حديد وعبدان له قد اجلسهما عنده فقال طلقها والوالذي يحلف به) وهو الله
سبحانه (فعلت بك كذا وكذا) ضربتك بالسباط وقيدتك بالقيد (قال فقلت هي الطلاق النقا
فخرجت من عنده فادركت عبد الله بن عمر) ابن عم أبيه (بطريق مكه قال فأخبرته بالذي كان من
شأنى فقفز عبد الله بن عمر وقال ليس ذلك بطلاق) للأكراه (وانها لا تصرف عليك فأرجع الى أهلك
قال فلم تدرني نفسي حتى أتيت عبد الله بن الزبير وهو يومئذ بمكة) خليفة زاذني نسخة أمير عليها
(فأخبرته بالذي كان من شأنى وبألى قال لي عبد الله بن عمر قال فقال لي عبد الله بن الزبير لم تحرم
عليك فأرجع الى أهلك وكتب الى جابر بن الأسود الزهري وهو أمير المدينة) من جهة ابن الزبير (بأمر
أن يعاقب عبد الله بن عبد الرحمن) يعززه على ما فعل (وان يحل بي وبين أهلى) زوجتى (قال فقد دمت
المدينة فجهزت صغية) فاعل بنت عبيد (امراة عبد الله بن عمر امرأتى حتى أدخلتها على) يعلم عبد الله بن
عمر زوجها (ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم عرسى لوليتي فجاءني) وقد روى أحمد وأبو داود وابن ماجه
وهمجهما المحاكم عن عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عتاق في اغلاق أى اكراه بكسر المعزة وسكون المجمة
وظاف سمي به لان المكروه كانه يطلق عليه الباب ويضيق عليه حتى يطلق فلا يقع طلاقه وزعم أن المراد
بالاغلاق المضرب ضعف بأن طلاق الناس غالبا إنما هو في حال الغضب فلو جاز عدم وقوع طلاق

الغضبان لكان لكل أحد أن يقول كنت غضبان فلا يتبع على طلاق وهو باطل وقد صرح عن ابن عباس وعائشة أنه يقع طلاق الغضبان وأفتى به جمع من الصحابة وقد قال الأئمة الثلاثة وغيرهم لا يقع طلاق المكره لقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فنفى المكره بالاسان فكذلك الطلاق اذا لم يرد به قبله ولم ينه ولم يقصد له بلزمه وتحديث تحبوا والله لا تفتي عن المختص والنسيان وما استكرهوا عليه وقال أبو حنيفة وأصحابه يصح طلاق المكره ونكاحه وعقته وتديرة لايه (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (انه قال سمعت عبد الله بن عمر قرا يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فقلن نعمن لقبل) بضم القاف والياء وباسكانها (عذتني) أي في استقبال عذتني (قال مالك يعني بذلك أن يطلق في كل طهر مرة) لا أكثر وكان في كل ليل ما اذا كان الطهر عقب حبص طاعت فيه وراجعها لانه يصدق عليه انه طلق لاستقبال العدة وان الامر في الحديث بان يحكمها حتى تحيض ثم تطهر للزنب لا للوجوب قال القشيري وغيره وهذا القراءة على التفسير لا التلاوة وهي تصحح ان المراد بالاقرار الاطهار لا بالاستقبال في الحيض عند الجميع ولا يجزئ بها عند أحد من الطائفتين قاله عياض وتقدم ان في مسلم في بعض طرق حديث ابن عمر قرا يا أيها النبي صلى الله عليه وسلم فطاعة ومن في قبل عذتني (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عذتها كان ذلك له وان طلقها ألف مرة فمهد) بفتح الميم قصد (رجل الى امرأته فطلقها حتى اذا اشارت) قاربت (انقضاء عذتها وراجعها ثم طلقها ثم قال لا والله لا أؤيك) أضحك الى (ولا تخمين أبدا) لغيري (فأنزل الله تبارك وتعالى الطلاق) أي التطليق الذي يراجع بعده (مرتان) أي ثنتين (فامساك) فمباكم امساكن بعده (بمعروف) من غير ضرر (أو تسريح) ارسال لهن (باحسان فاستقبل الناس الصلاق جديدا من يومئذ) أي من يوم نزول الآية (من كان طلق منهم أول يطلق) وذا مرسل تابع مالمسك على ارساله عبد الله بن ادريس وعبد بن سليمان وجبريل بن عبد المجيد وجمعة بن عوف كلهم عن هشام عن أبيه مرسل لا واصله الترمذي والنخاسم وغيرهما من طريق يعلى بن شبيب وابن مردويه من طريق محمد بن اسحاق كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس والرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها وهي امرأته اذا ارتجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة وأكثر حتى قال رجل لا امرأته والله لا أطلقك فتبينني متى ولا أؤيك أبدا قالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلما هممت عذتك ان تنقضي راجعتك فذهبت المرأة فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت حتى نزل القرآن الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان قال الترمذي والمرسل اصح وفي المسند ترك صحح الموصول قال ابن عبد البر أجمعوا على ان قوله أو تسريح بإحسان هي الثالثة التي قال الله فان طلقها فأنحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وعند ابن أبي شبة عن أبي زرير جاه رجل فقال يا رسول الله أرأيت قول الله الطلاق مرتان فأين الثلاثة فقال صلى الله عليه وسلم فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان (مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد الدبلي) بكسر المهملة وسكون التحتية (ان الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد امساكها كيانا تطول بذلك عليها العدة ليصارها فنزل الله تبارك وتعالى ولا تنكحوهن ضارا) مفعول له (لتمتوا) عاين (ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) بتعريضه الى عذاب الله (يعفون الله بذلك) وورد هذا بخوفه من طريق العوفي عن ابن عباس عند ابن جبر قال ابن عبد البر أفاده هذا وما قبله ان نزول الآية في معنى واحدة تقارب وذلك حبس الرجل المرأة وراجعها بقصد الاضرار (مالك انه بلغه) أسنده ابن أبي شبة عن حاتم بن اسحاق عن عبد الرحمن بن حرولة (ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق السكران فقالا اذا طلق السكران جاز طلاقه

واذا قتل قتل به قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا) وبه قال جماعة من التابعين وجع من العصابة
والأئمة الأربعة فجمع عنهم أنه غير مكلف تغليفنا عليه. ولأن حجة من قبيل ربط الأحكام بالاسباب
(مالك أنه بلغه) أسنده ابن أبي شيبة عن سفيان عن أبي الزناد (أن سعيد بن المسيب كان يقول إذا لم يجد
الرجل ما يثق على امرأته فرق بينهما) للضرورة قلت سنة فقال سنة هذا بنية خبر ابن أبي شيبة (قال
مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا) المدينة

(عدة المتوفى عنها زوجها)

(مالك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس) بن عمرو الأنصاري أني يحيى مات سنة تسع وثلاثين ومائة
وقيل بعد ماله في الموطأ ثلاثة أحاديث مرفوعة هذا أنها (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف
(أنه قال سئل) بالنساء للجهول وفي الأنصاري أن الدائل رجل قال الخائف أنفق على اسمه (عبد الله بن
عباس وأبو هريرة) وكان هو وأبو سلمة عند ابن عباس كافي العجيين (عن المرأة النجمل يتوفى عنها زوجها
وللخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة عنده فقال أقتنى
في امرأة ولدت بعد زوجها ابناً بعين ليلته (فقال ابن عباس آخر الإجلين) عدتها وبالنسب
أي تبرأ من آخر الإجلين أربعة أشهر وعشرين إن ولدت قبلها فأنقضت ولم تلد تبرأت حتى تلد جفا
بين أبي البقرة والطلاق (وقال أبو هريرة إذا ولدت فمحللت) فخصص بالآية البقرة بآية الطلاق
(فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن) مع كريب أو وحده لا فتاً بالمثل معارضاً لابن عباس (على أم سلمة)
هذه بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) فسلما بين ذلك فتاة أم سلمة ولدت سبعاً (بضم
السين المهملة) وفتح الموحدة واسكن النجبة فعين مهملة فها أنا ناث ابنة الحارث (الأسلمية)
العجائية (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة في حجة الرداع كافي مسلم وغيره عن سبعة أنها كانت تحت
سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وكان من شهداء رافض عن أبي حنيفة الرداع (بضم شهر)
ولللخاري عن يحيى بن أبي حنيفة عن أبي سلمة عن أم سلمة وضعت بعده وبها أربعين ليلة وفي مسلم عن
الزهري عن عبيد الله عن سبعة فلم تنسب أن وضعت وفي مصنف عبد الرزاق عن عروة بسبع ليل وعين
أبراهيم التي بسبع عشرة ليلة أرقال بعشرين ليلة وعن عكرمة بن نفيس وأربعين ليلة وعن معمر قال
يقول بعضهم مكثت سبع عشرة ليلة فيهم من يقول أربعين ليلة وعند أحمد عن سبعة فلم أمكث إلا
شهراً حتى وضعت وفي النسائي عشر ليلة وروى غير ذلك مما يستدركه الجمع لاتحاد القصة ولعل ذلك
المرفى إيهام من إيهام المدة (فخطبها ربه لأن أحد ما شاب) هو أبو البشر بفتحين ابن الحارث العبدري
من بني عبد الدار كما أفاده ابن وضاح (والاستركل) هو أبو السنايل بفتح السين المهملة والنون فأنف
هو وحده مكسورة فلام ابن بعكك بوحدة ثم لا ثم كافين وزن جعفر كما سمي في العجيين وغيرهما ابن
الحارث القرشي العبدري اسمه حبة بوحدة وقيل فون وقيل عمرو وقيل عمرو وقيل غير ذلك (فخطبت)
بفتح الحاء والطاء المهملتين أي مالت وترأت قلبها (إلى الشاب) على عادة النساء (فقال الشيخ)
أبو السنايل المعبر عنه أولاً بكمال (لم تخطي بعد) بضم الدال (وكان أهلها غيباً) بفتح غين جمع غائب
كخادم وخادم (ورجاء إذا جاء أهلها أن يؤثرها) يقدمونه على غيره وفي البخاري ومسلم فلما تعدت
من تقاسمها فعملت للخطاب فدخل عليها أبو السنايل بن بعكك فقال مالي إلى ما تعجلى لعلك ترجين
الشكاح أنك والله ما أنت بتأكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشرين وتعدت بفتح العين المهملة وشذ الدال
أي خرجت (فنبأت رسول الله صلى الله عليه وسلم) فسأله عن ذلك (فقال قد حملت فأنكهي

من شئت) زاد في رواية الاسود عن أبي السنابل ولورغم انفي أبي السنابل رواه ابو القاسم البغوي قال
 ابن سعد اسلم أبو السنابل يوم الفتح وكان شاعرا وبقي زمانا بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر ابن البرقي انه
 تروى ج سبعة بعد ذلك وأما هاسنا بل بن أبي السنابل سكن نقل الترمذي عن البخاري انه قال لا أعلم
 ان أبا السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه الدائمي من طريق ابن القاسم عن
 مالك به وتابعه سبعة عن عبد ربه قال سمعت أبا سلة فذكره عند أصحاب السنين (مالك عن نافع عن
 عبد الله بن عمر انه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال عبد الله بن عمر اذا وضعت حملها
 فقد حلت) لقوله تعالى وأولات الاحمال احملن أن يضعن حملن فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يقتضيه
 السبعة انه يخص لقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أن يبعن أنفسهن من قبله
 (فأخبره ربه من الانعام وكان عنده ان) أباه (عمر بن الخطاب قال لو وضعت وزوجها على سرير
 لم يدفن بعد) أي قبل دفنه (سئل) بالوضع حملها الآية (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور
 بن مخرمة) بكرن السنين وفيه الراوي وباراه (ابن خزيمة) بفتح الخيم واسكان المجهلة ولا يه
 خصية (انه أخبره ان سبعة الأسلية) نسبة الى أسلم قبل شهره (نفسه) بضم النون على
 أشه وروى لغة فقهها وكم الفاء أي ولدت (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة (بليال)
 سبق الخلاف في قدرها لا لئلا يكن الجمع لا تساءل القصة وان ذلك لعلة السر في إيهامها في نحو هذه
 الرواية زاد يحيى بن زرقعة فيصاف النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تسكح (نقال لهارسول الله
 صلى الله عليه وسلم) حالت فانكسب من شئت (لا تقض عذاتك بوضع الحمل وهذا الحديث رواه
 البخاري عن يحيى بن زرقعة فتح القفاف وانراي والمجمل عن مالك به (مالك عن يحيى بن سعيد
 الانصاري (عن سليمان بن يسار) المادني (ان عبد الله بن عباس وأبا سلة بن عبد الرحمن بن عوف)
 الزهري (اختلفا في المرأة تنفس) بضم التاء وسكون النون وفتح الفاء أي تلد (بعد وفاة زوجها بليال)
 تنفس عن أربعة أشهر وعشر ما عذتها (فقال أبو سلة اذا وضعت ما في بطنها فقد حلت) لآية الطلاق
 (وقال ابن عباس آخر الاجل) عذتها يعني ان كان الحمل أكثر من أربعة أشهر وعشر انتظرته وان
 وضعت قبلها انتظرته الآية البقرة ووجه الاختلاف انهما عوفان تعارضا فجمع ابن عباس بينهما
 بذلك وفي البخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة فقال ابن عباس آخر الاجل فقلت أنا وأولات
 الاحمال احملن أن يضعن حملن زاد الاسماعيلي فقال ابن عباس انما اذالك في الطلاق (فجاء أبو
 هريرة) لعله كان قام الحاجة والا فقد كان جالسا عند ابن عباس لما استفتي كافي البخاري وغيره (فقال
 أنافع ابن أخي يعني أبا سلة) قاله على عادة العرب اذ ليس ابن أخيه حقيقة (فبعثوا كريبا) بضم الكاف
 وفتح الراء واسكان التعتية وهو وحدة (مولي عبد الله بن عباس) وفي البخاري فإرسا ابن عباس غلامه
 كريبا (الى ام سلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بألها عن ذلك) ولا معارضة بين هذا وبين ما مر
 ان أبا سلة دخل عليها فساءلها لاحتمال انه دخل معه أو بعده حتى يسمع منها بلا واسطة ولا بين كون
 الاختلاف في السابق بين أبي هريرة وبين ابن عباس وهنا بينه وبين أبي سلة لان أصل الاختلاف
 بينهما وأوهريه وافق أبا سلة فلامارضة بهذين الامرين كل من أبو عمر (فجاءهم) كريبا (فأخبرهم
 انها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليال فذكرت) بسكون التاء سبعة (ذلك لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم) لما قال لها أبو السنابل ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر وفي رواية
 البخاري فخطبها أبو السنابل فابت أن تسكح فقال والله ما يصلح أن تسكح حتى تمر على آخر الاجل
 فكسبت قريبا من عشر بليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم (نقال قد حلت فانكسب من شئت)

لا نقضاً عند ذلك بوضع الحمل فبين مراد الله فلا معنى لمن خالفه وفيه ان الحجة عند التنازع السنة فيما
 لانص فيه من الكتاب وفيما فيه نص اذا احتل التخصيص لان السنة تبين مراد الكتاب قال الشافعي
 من عرف الحديث قوت بختته ومن نظرق في النورق طبعه ومن حفظ القرآن نبل قد رده ومن لم يصن
 نفسه لم يصن العلم وفيه ان المناظرة وطلب الدليل وموقع الحجة كان قديماً من زمن النجاة ولا يتكره
 الاجاهل وان الكبير لا يرتفع على الصغير ولا يمنع اذا علم أن ينطق بما علم وبصغير السن كبير العلم
 وجلاله ابي سلمة وانه كان يقضى مع الصحابة وهو القائل لورقت يابن عباس لا تستخزن دت منه علما
 وليس هذا الحديث عند القعني وابن بكير في الموطأ وهو عند غيرهما وقد أخرجه النسائي عن قتيبة ومن
 طريق القاسم كلاهما عن مالك بن نافع وعبد الوهاب الثوري وزيد بن هارون والليث الثلاثة عن يحيى
 ابن سعيد عند مسلم قائل لا غير ان الليث قال فأرسلوا الى أم سلمة ولم يسم كرسيها ولم يسم طريق في الحديثين
 ولدين (قال مالك وهذا الامر عندنا الذي لم يزل) أي استقر (عليه أهل العلم عندنا) انها تحل بوضع
 الحمل وأجرح عليه جهوا العلماء عن السلف وأئمة الفتوى في الاعتصام الاماروي عن علي من وجهه
 منتطح ان عدتها آخر الاجابن وما جاء عن ابن عباس فسألكن جاء عنه انه رجع الى حديث أم سلمة
 في قدس سبعة قال ابن عبد البر ويصح ان أخصا به عكرمة وعطاء ورواها وغيرهم عن ان عدتها
 الوضع وعليها العلماء كافة وقد روى عبد الرزاق عن ابن مسعود من شاء ما هله وأولاه عنه ان الآية التي
 في سورة النساء القصصى وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن جملتهن ثلاثا من بعد الآية التي في سورة
 البقرة والذين يتوفون منكم قالوا بلعن ان عليا قال هي آخر الاجابن فقال ذلك اه وفي البخاري
 عن ابن مسعود أتبعوا عن عليا التغلظ ولا تتعجلون عليها الرخصة سورة النساء القصصى بعد الطولي ومراده
 انها تخصصة لها الانا نسخة وقد اخرج للفقهاء بالآخر الاجابن بأنهما عدتان بصفتين وقد اجتمعا
 في المتوفى زوجها عنها فلا تخرج من عدتها الا بيمين وهو آخر الاجابن واجب بأنه لما كان المقصود
 الاصل من العدة براءة الرحم ولا سيما من تحيض حصل المخلوب بالوضع وحديث سبعة من أخر حكمه
 صلى الله عليه وسلم لانه بعد حجة الوداع والله أعلم

* (مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل) *

(مالك عن سعيد) بكسر العين يحيى وقال أكثر الرواة سعد بسكون العين قال ابن عبد البر وهو الاشهر
 (ابن اسحاق بن كعب بن عجرة) بضم المهملة واسكان الجيم البلوى المدي حليف الانصار من الثقات
 مات بعد الاربعين ومائة (عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة) صحابية تزوجها ابو سعيد الخدري كذا
 في التبريد تبعاً لابن الامين وابن قتيون وذكر ما غيرهما في التسعين وابن حبان في الثقات وروى عنها
 ابنه أنحوها سعيد بن اسحاق وسليمان بن محمد ابن كعب بن عجرة (ان الفرقة) بضم الفاء وفتح الراء
 وسكون التحتية وفتح العين المهملة كما عند الاكثر وسماها بعض الرواة عند النسائي الفارعة وبعضهم عند
 الطحاوي الفرقة (بنت مالك بن سنان) البعابي (وهي اخت ابي سعيد) سعد بن مالك (الخدري) البعابي
 الشهير واما حبيبة بنت عبد الله بن أبي (أخبرتها) أي زينب (انها جاءت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خندرة) بضم الخاء واسكان الراء من الانصار (فان
 زوجها يزوج في طلب اجد) بضم الباء جمع عبد (له ابوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم) قال ابن التبريد
 بالتخفيف والتشديد موضع على ستة اميال من المدينة (لحقهم فقتلوه قالت) الفرقة (فسألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أرجع الى أهلي في بني خندرة فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا)

في (نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) ارجعي الى اهلك (قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجر) يضم الحاء واسكان الجيم (ناداني) دعاني (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنفسه (أو امرني فنوديت) دعيت (له) شكت (فقال كيف قلت فرددت) اعدت (عليه القصة التي ذكرت) أي ذكرتها له أولا (من شان زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب المكتوب من العدة) (أجله) بأن ينتهي قات فاعدت فيه أربعة أشهر وخمسا (قالت فلما كان عثمان بن عفان) أي وجد من خلافته (ارسل الى فسا لي عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به) لانهم لا يعدلون عن حديثه صلى الله عليه وسلم وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به وغير ذلك ورواه أبو داود عن القعني والترمذي من طريق يعن والنسائي من طريق ابن القاسم الثلاثة عن مالك به ورواه النسائي عن مالك حتى شيخه الزهري أخرجه ابن منده من طريق يونس عن ابن شهاب حدثني من يقال له مالك بن أنس فذكره وتابعه مالك عليه شعبة وابن جريج ويحيى بن سعيد الانصاري وخميس بن اسحاق وسفيان وزيد ابن محمد عند الترمذي وأبي داود والنسائي وأبو مالك الأجر عند ابن ماجه ومعهم عن سعد بن اسحاق نحوه (مالك عن حميد) يضم الحاء (ابن قيس المكي عن عمرو) ضم الحاء (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاصي (عن سعد بن السبيان عن ابن الخطاب كان رد المتوفى عن أزواجه من البيداء يجمعن المحج) والبيداء بالمذطرف ذي الحليفة (مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان السائب بن خطاب بمحمة وحدثني المديني ارامم ويقال أبا عبد الرحمن المديني صاحب القصص اني استعمله عليها عثمان وزوجه دينار في كل شهر فوفى عن ثلاثة رجال مسلم وبكر وعبد الرحمن ذكره عمر بن شبة وهو صحابي مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة وغفل ابن حبان فذكره في ثقات التابعين كأيته في الإصابة (توفي وأن امرأته) أم مسلم كما قال الباجي (جاءت الى عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها وكرهت له حزنهم بقناة) بفتح القاف والنون بزة حصاة موضوعة بالمدينة (رسأله هل يصلح لها ان تبت فيه فهاهنا عن ذلك فكانت تخرج من المدينة سحرا فتصيح في حوشهم فتقتل) تقم (فيه يومها حتى تدخل المدينة اذا أمسست فتميت في بيتها) فيباح لها الخروج في حوائجها تنهارا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول في المرأة البديرة) قال الباجي المراد بها ساكنة العمود (يتوفى عنها زوجها انها تنهتوى) بالوقيسة (حيث تنوى أهالها) قال الباجي أي تنزل حيث تنزلوا من اتقوت المنزل (قال مالك وهذا الامر عندنا) ثلاثين عليها وعليهم تقطعها عنهم وتطاعهم عنها فان ارتحلوا بقرب اعتدت بمنزل زوجها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لامت المتوفى عنها ولا الميتة الا في بيتها) وفي مسلم عن جابر طلقته خاتني فأرادت أن تحذنها فزجرها رجل أن تخرج فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي فعدني فخلالك فأنك عدي أن تصدقي أو تقلمي معروفا قال عباس فيه حجة مالك واللبث في جوار خروج العتدة نهارا وانما يلزمه ما لازم من نهارها بالليل وسواء اعتد مالك الرجعية والميتة وقد احتج أبو داود بهذا الحديث على خروجها نهارا كقولنا ووجه دلالته ان المجذاتما يكون نهارا عرفا وشرعا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن جذاذ الليل ولا تفضل الانصار ليست من البعد بحيث يحتاج الى الميت فيه اذا خرجت نهارا

(عدة أم الولد اذا توفي عنها سداها)

(مالك عن يحيى بن حميد) الانصاري (انه قال سمعت النعمان بن محمد) بن الصديق (يقول ان زينب بنت عبد الملك) بن مروان أحبت لولده بني أمية (ففرق بين رجال وبين نسائهم) كمن امهات أولاد رجال

هلكوا) متواضعين (فتزوجوهن) أي الرجال (بعد حصة أو حيتين) بعد موت ساداتهم وأوتحتمل الشك والتنبوع أي أن منهن من تزوج بعد حصة ومنهن من تزوج بعد حيتين (فقال القاسم بن محمد سبحان الله) تعجباً من هذا الحكم مستدلاً على إبطاله بقوله (يقول الله تبارك وتعالى في كتابه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ما هن من الأزواج) فاعلمين عدتهن أنما عليهن الاستبراء بحصة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها حصة) وتسميتها عدة تزوج عن الاستبراء (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر (أنه كان يقول عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها حصة) لأنها ليست من الأزواج فلم تدخل في الآية (قال مالك وهو الأمر عندنا) بدار الهجرة (فإن لم تكن ممن تحيض فعدها ثلاثة أشهر) على القاعدة في استبراء من لا تحيض

«عدة الأم إذا توفى عنها سيدها وأزواجها» *

قال أبو عمر لا أعلم أحداً من الرواة قال سيدها الأجنبي ولا خلاف أن الأم إذا مات سيدها لا عدة عليها أنما عليها الاستبراء بحصة (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان عدة الأم إذا هلك عنها زوجها شهران وخمس ليال) نصف عدة الحرة (مالك عن ابن شهاب مثل ذلك) شهران وخمس ليال (مالك في العبد يطلق الأم طلاقاً لم يتفاهيه له عليها فيه الرجعة) بأن طلقها واحدة (ثم يموت وهي في عدتها من الطلاق أنها تعد عدة الأم المتوفى عنها زوجها شهرين وخمس ليال) فتنتقل لعدة الوفاة للأم لأن الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها أمة فتعد عدةها في الوفاة (وأنها إن عتقت وله عليها رجعة ثم لم تحتفر فراقه بعد العتق حتى يموت وهي في عدتها من طلاقه اعتدت عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً) لأن الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها حرة فتعد عدةها كما أفاده قوله (وذلك أنها إنما وقعت عليها عدة الوفاة بعد ما عتقت فعدتها عدة الحرة وهذا الأمر عندنا) فلو كان الطلاق بائناً لم ينقلها موته في عدتها على المذهب

«ما جاء في العزل» *

هو النزاع خارج الفرج (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فزوج المدنى الفقيه (عن محمد بن يحيى ابن حسان) بفتح المهملة والموحدة قال ابن عبد البر هذا من رواية النظير عن النظير والكبير عن الصغير (عن ابن محبر بن) بضم الميم ومهملة ورواى أنعم مصغراً عبد الله بن محمد بن بن جنادة بن وهب الجعفي بضم الجيم وفتح الميم فمهملة المكى كان يتبعني في حجر أبي محمد ذرة ثم نزل بيت المقدس تابعني فقه عابد مات سنة تسع وتسعين وقيل قبلها (أنه قال دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد المخدري) سعد بن مالك بن سنان (فجئلت إليه فسألت عن العزل) أهوجاً ثم لا (فقال أبو سعيد المخدري نخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المشبهة المهملة وسكون اللام فقتل في لقب جذعة بن سعد الخزاعي سمي بذلك لحسن صوته وكان أول من غنى من نزاعة وهي غزوة المريسيع بضم الميم وفتح الزاء وسكون الختية وكسر المهملة واسكان الختية الثانية وعن مهملة ماء لبنى نزاعة وفي أنها سنة ست أو خمس أو أربع خلاف وسببها أنه صلى الله عليه وسلم بلغه أن بنى المصطلق يجمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار فخرج إليهم حتى أقيم على ما علم يقال له المريسيع قريب إلى السما حل فتراحف الناس واقتبلوا فهزمهم الله وقتل منهم وتقتل صلى الله عليه وسلم نساءهم وأبناءهم وأموالهم كذا ذكر ابن إسحاق بأسانيد مرسله والذي في الصحيح عن ابن عمر يذلل على أنه أغار

عليهم على حين غفلة واظلمه ان النبي صلى الله عليه وسلم اثار على بني المصطلق وهم غارزون وانصامهم
تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذرايرهم احدث قال الحافظ فيصنع انهم حين الاقتراب تبتوا
قليلاً فلما كثر فقيم القتل انهم وما بان يهكوفوا المادهم وهم على الماء يبتوا وانصافاً ووقع القتال
بينهم ثم وقت الغلبة عليهم (فأصبنا سيدياً من سبي العرب) أي نساء أخذنا منهن وفي رواية سلم غنيمة
كرائم العرب (فأصبنا النساء) أي جاهلن (واشدت) قويت (علينا العزبة) بضم المهملة
واسكان الزاي فقد ازواج والنكاح وهذا يشبه عطف الغلة على المعلول وفي رواية اسماعيل بن سعد
وطالت علينا العزبة قال القرطبي أي تمذرعلنا التسكاح تمذرنا سبابه لان ذلك لطول الاقامة لان
غيتهم عن المدينة لم تطال اه وفيه نظر فقد ذكر ابن سعد وخبر ان غيتهم في هذه الفترة كانت ثمانية
وعشرين يوماً (وأحبنا الغداة) وسلم ورغبنا في الغداة (فأردنا ان نزل) خوفاً من الجمل المانع من
الغداة الذي أحببناه (فقلنا نزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) أي بيننا وأظهرنا زيادة
(قبل ان نساله) من الحكم لانه وقع في نفوسهم انه من الواد المحي كالفرا من القدر قاله المازري وفي
رواية وسكننا نزل ثم سألنا فجمع بينهما بأن منهم من سأل قبل النزول ومنهم من سأل بعده وبأن
معنى نزل عزمنا عليه فجمع معناه الى الاولى (فسالنا من ذلك) زاد في رواية جويرية عن مالك
فقال اوانكم لتفعلون قالنا لا بلنا وظاهره انه صلى الله عليه وسلم لما طلع على فعلهم فشكل مع قول
جابر في الصحيح كان نزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل لأن العاصي اذا قال كذا نقول على
عهد النبي يكون مرفوعاً لأن الظاهر اطلاع عليه واجيب بأن دواهم كانت متوفرة على سؤاله عن أمور
الذين فإذا جهلوا شيئاً وعلموا انه لم يطلع عليه يادروا الى السؤال من حكمه فيكون الظهور من هذه المحبة
(فقال ما عليكم) بأس (ان لا تفعلوا) أي ليس عدم الفعل واجبا عليكم أولاً زيادة أي لا بأس عليكم
في فعله وحكي ابن عبد البر عن الحسن البصري أن معناه انتهى أي لا تفعلوا المنزل (ما من سمع) بقصات
أي نفس (كأنه) أي قد ذكره في علم الله (الي يوم القيامة لا وهي كائنه) أي موجودة في الخارج
سواء عزلتم أم لا فلا فائدة في المنزل فانه ان كان خلقها سبقكم الماء فلا تنفعكم الحرص وقد خلق الله آدم
من خيرة كروا نبي وخلق حواء من ضلع منه وحسي من خيرة كرو وعند احمد والبار ومحمد بن حبان
عن أنس ان رجلاً سأل عن المنزل فقال صلى الله عليه وسلم لو ان الماء الذي يكون منه الولد أمرته على
مضرة لا يخرج الله منها ولداً أو يخرج الله منها ولداً يخلق الله نفساً وخالقها وفي مسلم عن جابر ان
رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسأيتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره
أن تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سأتها ما قدر لها فقلت الرجل ثم انه فقال ان الجارية قد
حبلت فقال قد أخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها وفي رواية له فقال أنا عبد الله ورسوله قال أبو هريرة
في حديث الباب انهم اطلقوا على وظما وقع في ساهمهم من النسا ما يغني يكون ذلك بعد الاستبراء بشرط
ان تكون الأمة كائنة فان كان سبي بن المصطلق ككائيات لان من العرب من تهود وتصر فذلك هو ان
كرت وتبنيات لم يحل وطهرهن بالملك الا بعد الاسلام عند الحج ورواؤه تعالى ولا تشكروا المشركين حتى
يؤمنوا وقد روى عبد الرزاق عن الحسن قال ~~سكننا~~ نزع مع العاصية فاذا أراد أحدهم ان يصيب
الجارية من الغنى أمرها ففعلت نساها واغتسلت ثم علمها الاسلام ثم أمرها بالصلاة واستبرأها خمسة
ثم أصابها اه بمنها واجيب ايضاً بانهم اسلموا ولا يصح لقوله وأحبنا الغداة اذ لا يقال هذا فعين
اسلم ورد بأن الاسلام لا يتبع ملك الساسي بل يستحق بعد الاسلام فيجوز فداؤه وبيعه ولو أسلم برأيه كان
يجوز أول الاسلام وطه الامم المشتركة ثم نسخ ولا يصح لاحتماله الى دليل ويحتمل ان السؤال وقع عن

ورواه ابن أسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوطء قبل الإسلام لبق أيضاً على ظاهره في القدر
 عليه قبل الاستبراء وهو ممنوع اتفاقاً فلا بد من تأويل الأمرين وحديث الحسن يرفع الإشكال عنهما
 مما روي به في الصحيحين في منع بيع أم الولد لا امتناعهم من الفداء للعدل والقضاء مبيع والاجماع عليه وهي
 حاملة لخوف رق الولد وأما الخلاف في بيعها بعد الوضع وانجهز على المنع وقية استتراق جميع العرب
 كقريش إلا في الشرفهم فإن أسطوا والاقسولوا وأخرج البخاري في المحدثين وقال في القديم وأبو حنيفة وابن وهب لا يجزى
 عليهم إلا في الشرفهم فإن أسطوا والاقسولوا وأخرج البخاري في المحدثين وقال في القديم وأبو حنيفة وابن وهب لا يجزى
 وتأباه إسماعيل بن جعفر بن ربيعة عند الثخينين ورواه جماعة عن شيخهم ما عدا الله بن محمد بن إسماعيل عن
 حميد بن جويرية بن إسماعيل عن مالك بن الزهري عن ابن جويرية عن أبي سعيد أخبره أنه قال أصداً ساء ما ركا
 نزل ثم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وأنتكم اتفعلون ثلاثاً ما من نسمة كاثرة
 إلى يوم القيامة الأولى قال ابن عبد البر وما أظن أحداً رواه عن مالك بهذا الإسناد غير جويرية اه
 ليكنها ليست بشاة عن مالك فهو عنده بالاسنادين وقد تابعه شعبه عند البخاري في البدع وونس
 عنده في القدر وقد قيل عنده

تكلمهم عن الزهري عن ابن جويرية (مالك عن أبي الغضر)

بمهمة سالم بن أبي أمية (مولي حمير بن عبد الله) بضم العينين القرشي التميمي (عن عامر بن سعد بن
 أبي وقاص) الزهري الذي مات سنة أربع ومائة (عن أبيه أنه كان يعزل) لأنه كان يرى الرخصة
 فيه (مالك عن أبي الغضر مولد حمير بن عبد الله عن ابن أبي الغضر) هو حمير بن العيين ابن كثير من أهل المدنى
 لشقة (مولي أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد لأبي أيوب الأنصاري أنه كان يعزل) لأنه كان يرى
 الترخيص فيه كزيد وجابر بن عباس وسعد قال ابن عبد البر وهو قول جمهور الفقهاء (مالك عن نافع
 عن حميد بن عبد الله بن حمران كان لا يعزل وكان يكره العزل) ويضرب بعض ولده أذنه لأنه لا طريق إلى
 قطع النسل ولذا قال صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه ذلك الواد الخفي رواه مسلم وغيره وكذا روى عن
 حمير عثمان أنه أكرمه واختلف فيه عن علي (مالك عن حميرة) بفتح الهمزة واسكن الهمزة (ابن سعيد)
 بكسر العين (المازني) الأنصاري الذي (عن المهاجر بن حمير) بفتح العين (ابن خزيمة) بفتح العين
 الهمزة وكذا روى وشذ القتيبة الأنصاري المازني الذي صحابي شهد صفة من مع علي (أنه كان جالساً
 عند زيد بن ثابت) الأنصاري (فجاءه ابن قهد) بالقاف المفتوحة ضبطه ابن الحذاء وجوز أنه قدس بن
 قهد الصحابي قال في التمهيد وفيه بعد ولعل وجهه قوله (رجل من أهل اليمن) فإن قيساً الصحابي من
 الأنصار فيبعد أن يقال فيه ذلك وإن كان أصل الأنصار من اليمن (فقال يا أبا سعيد) كنية زيد (إن
 هندي جوارى) بفتح الجيم جمع حارية (لئلا يسأى اللأى كثر) بضم الهمزة وكسر الكاف
 انضم إلى (بأنهم إلى منهن) وليس كلهن يعيبن أن تحمل معنى) لاني قد احتاج إلى بيع ونحو ذلك
 (أنما عزل فقال زيد أفته باهجاج قال قلت بغفر الله لك إنما قبلس عندك لتعلم منك) أنزيد فقلت
 (قال أفته قال فقلت هو حركك) أي محل زرعك الولد (إن شئت سقيته وإن شئت أعطشته) منتهى الذي
 (قال وكنت أسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق) لأنه يرى حله (مالك عن حميد بن قيس المكي عن
 رجل يقال له ذئف) بذال مهمة وزن عظيم الذي مولد ابن عباس قال أبو جعفر مات سنة تسع ومائة
 (أنه قال سئل ابن عباس عن العزل قد عا جارية له فقال أخبرهم) أي السائلين (فكأنها استحييت
 فقال هو ذلك أما أنا فأفعله يعني أنه يعزل) ويروى أنه سأل رجلان عندهما فقال ما هذه المساجاة
 قالان يا أبا جعفر إن العزل المورثة الضغرة فقال علي لا تكون مورثة حتى يجر عليها التشار السبع
 وقد خفنا الإنسان من سلالته من ملين الآية فقال لمرأى صدقت أطال الله بقاءك فقيل أنه أول من

هكذا بياض بالأصل

فأما في الإسلام لكن هذا الخبر خلاف ما روى ابن المسيب عن عمرو بن عثمان كأنه ذكر عن النزل قاله
 أبو عمر (قال مالك لا يزول الرجل) مائة (المائة) أي عن ابن المسيب على التوسع (الحرمة الأباذنها) لأن
 الجماع من حتمها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف إلا ما أنزل فيه فهو من تمام لذتها وتحققها
 في الولد وقدر روى ابن ماجه عن عمر بن موسى صلى الله عليه وسلم عن النزل عن الحرمة الأباذنها لكن في استاده
 ابن لمعة (ولأنه بأن يزول أمته) الملوكة له (بغير أباذنها) إذ لا حق لها في وطء ولا استلاد (ومن
 كانت تحتها أمة قوم) أي متزوجها (فلا يزول الأباذنها) لمحققهم في الولد قال عياض ورأى بعض
 شيوخنا أباذنها أيضا لحق الزوجة وقال الباقى وقيل لا يزول عنها الأباذنها أيضا وعندى أن هذا صحيح
 لأن لها بالقدح حق في الوطء فلا يجوز عزله عنها الأباذنها وأذن مولاها لمحققه في الولد ووافقه أبو حنيفة
 وأجد على ذلك ذهب الشافعية إلى الكراهة مطلقا في كل حال وفي كل امرأة وإن رضى به لانه طريق
 إلى قطع النسل ولا يجرى في مملوكته ولا زوجته الأمة رضى أم لا لأن عليه ضرر في أمته بصيرورتها
 أم ولد وفي زوجته الزينة بمسير ولد هارقه وأما الحرمة فإن أذنت لم يجرم والأبوجها أن يحرم
 قال في الفقه ويتزوج من حكم النزل حكم مصاحبة المرأة أسقاط النطفة قبل نفخ الزوج فن قال بالمنع في
 هذه أولى ومن قال بالبحر فيمكن أن يلحق به هذا ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن النزل لم يقع فيه تعاطي
 السبب ومصاحبة السقط يقع بعد تعاطي السبب ويلحق بها تعاطي المرأة ما قطع المحبل عن أصله وأقضى
 بعض متأخرى الشافعية بعمه وهو مشكل على القول بإباحة النزل مطلقا

«(ما جاء في الإحصاء)»

قال ابن بطال الإحصاء بالمهمله امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب
 وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع وقال المازرى الإحصاء الامتناع من الزينة يقال أحصت
 المرأة وهي محدودة حيث هي فإذا امتنعت من الزينة وكل ما يصاغ من حد صيغة ما تصرف فهو
 عنه حتى المنع فالقواب حد أدنوه الداخل والخارج والسبحان حد أدن ولما نزل عليها تسعة عشر قال
 الكفار ما رأينا سحيان بهذا الله رد فقال الصحابة لا تقاس الملائكة بالمحذرين بعنون السحيان
 ومنه سمي المحذرون امتناعه عن مجاوبه ولا امتناع به ومنه تحديد النظر لا امتناع قلبه في الجهات
 قال النابغة

الاسلامان ان قال الاله له * قم في البرية فاحدد هاعن القند

أي فامنعها (مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم) يقع الممهلة وسكون الزاى (عن
 جدين نافع) الا انه رأى أبي الفتح المدني السابغى (عن زيب بنت أبي سلمة) بن عبد الاسد الخزرجية
 الصحابة ربيته صلى الله عليه وسلم ماتت سنة ثلاث وسبعين (انها أخبرته) أي حيد (عن الأحاديث
 الثلاثة) التي بينها الحديث (قالت زيب دخلت على أم حبيبة) رمله (زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 حين توفي أبوه أبو سفيان) حفر (بن حرب) سنة اثنين وثلاثين عند الجمهور وقيل سنة ثلاث ووقع عند
 البخارى في الجنائز من رواية ابن عيينة لما جانيه أبي سفيان من الشام قال الحافظ وفيه نظر لأنه مات
 بالمدينة بخلاف بين أهل الأحبار ولم أوفى شئ من طرق هذا الحديث تقيد بذلك إلا في رواية ابن
 عيينة هذه وأظنها وهم ولا بن أبي شعبة والدارمي من طريق شعبة عن نافع جانيه لابي أم حبيبة
 أوجهم لها فعدت صفرة فاطمت به ذراعها ورأه أجد بلقظ أن جميعا لها ماتت بالتردد وإطلاق التهم على
 الآخر أقرب من إطلاقه على الأب فقوى الظن أن القصة تعدت لزيب مع أم حبيبة لما جانيه أخيها

من الشام سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة ثم عند وفاة أبيه في سفيان بالمدينة لا مانع من ذلك (فدعت
 أم حبيبة بطيب) أي طلت طيباً (فيه صفرة خلوق) بوزن صبور نوع من الطيب (أو غيره) برقعها
 وجرهما روايتان اقتصر النورى على الأولى (فدعت به جارية) بالنصب قال الخفاف لم أعرف اسمها
 (ثم مضت) أم حبيبة (بعارضها) أي جاني وجهها وجعل العارضين ماسحين بحوز وظاهرها جعلت
 الصفرة في يديها ومسحت بها عارضها والباء اللامع أو الاستئانة ومسح تعدي بنفسه وبالباء تقول
 مسحت برأسي ورأسي وفي الأكمال قال ابن دريد العارضان صفعتا اللق وباعدا لاسنان وفي كتاب
 العين عارضة الوجه ما يبدونه وبمبا القم والثنايا والمراد هنا الأول وفي المقام العوارض ما بعد الاسنان
 أطلقت على المخدّن هنا مجازاً لانها علمها فهو من مجاز الجسورة أو تسعة الشيء بما كان من سببه زاد
 في رواية لها وذرأها (ثم قالت والله مالي بالطيب حاجة) وفي رواية بزيادة ممن (غيراني سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفي بمعنى النهي على سبيل
 الدأكيد (أن تتخذ) بضم أوله وكسر الحاء من الرباعي ولم يعرف الاصمعي سواء وحكى غيره فتح أوله
 وضم ثانيه من الثلاثي يقال حذت المرأة وأحدثت يعني (على ميت فوق ثلاث ليال) فلها أن تتخذ على
 القريب لئلا فاقل فإن مات في بقية يوم أو بقية ليلة ألغت تلك البقية وعدت الثلاث من الليلة المستقبلة
 قاله القراطى والمصدر المنسبك من أن تتخذ فاعل محل ووق ظرف زمان لانه اضيف الى زمان (الاعلى
 زوج) احتياج للنفي والمجاز والخروج ومتعلق بتخذ فالاستثناء مفرغ (أربعة أشهر وعشراً) أي أيامها
 عند المحمورة لا تتحل حتى تدخل الدليل المحاذية عشر فانت العدد لإرادة المدة أو إريد الأيام بلما لها خلافاً
 للأوزاعي وغيره انها عشر ليال فتحل في اليوم العاشر ولو لا الاتفاق على وجوب احداً لم توفى عنها
 لكان ظاهراً الحديث إلا بانه لا يستثنى من عموم المحذور وأشار الباجي الى انه من محوم الامر بعد المحذور
 فيحصل على الشك عند من يقول ذلك من الاصولين وليس الحديث من ذلك اذ ايس فيه أمر بعد حظر
 انما هو استثناء من المحذور واختلف في التحامل يزيد لم يسهل عليها الاحد ادى الى زيادة حتى تضع
 أو لا يلزمها احداً في الزيادة لظاهراً الحديث قاله عياض (قالت زينب) بالاسند السابق وهذا الحديث
 الثاني (ثم دخت على زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أخوها) عبد الله بن
 جحش كما سمى في كنية من الموطآت كابن وهب وغيره عند الدارقطني وأبي مصعب عند ابن جبان ليس
 استشكل بأن عبد الله استشهد بأحد زينب حينئذ صغيرة جداً لا أن أباها مات بعد بدر وإن أمها حلت
 بوضعهما تزوج صلى الله عليه وسلم أمها وهي صغيرة واجيب بأن ابن عبد البر وغيره حكوا أن زينب
 ولدت بأرض الحبشة ومقتضاها أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ومثلها يضبط ذلك
 ويغيره ويحوز أن يراد بالاخ عبد الله الصغير الذي تنصرومات بأرض الحبشة فترجع صلى الله عليه وسلم
 بعدة أم حبيبة فإن زينب ابنة أبي سلمة كانت مبرقة لما جاءه خبر وفاته وقد تحزن المرأة على قريبها الكافر
 لا سيما اذا تذكروا مصيره ولعل ما وقع في تلك الموطآت عبد الله بالنكس كان عبد الله تصغيراً لعبد
 فلم يضبطه الكتاب ويحوز أن يراد أخ لها من أمها أو من الرضاعة وأما أخوها أبو جحش بن جحش واسمه
 عبد بلا عصابة كان شاعراً أعمى فمات بعد اختمه زينب بنت جحش بسنة كما جزم به ابن اسحاق وغيره
 وحضر جنازة اختمه وراجع عمر في شيء بسببها كما عند ابن سعد فلا يخفى ارادته هنا هذا وألفظ ثم هذا لترتيب
 الاخيا ولا ترتيب الوقائع لأن زينب ابنة جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشرين سنة على الصحيح
 المشهور (فدعت بطيب فست منه) وفي رواية به أي شئ من جسدها (ثم قالت) زاد التذييل أما
 بالتخفيف (والله مالي بالطيب حاجة) ولابن يوسف بزيادة من (غيراني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم)

عليه وسلم يقول) زاد التذييل على المنبر (لا يصل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مؤمن خطاب التصحيح
لأن المؤمن هو الذي يقتضيه الخطاب ويتأمله فهذا الوصف تأكيد التحريم لما يقتضيه سابقه ومعه وجه
أن خلافه منافق للإيمان كما قال تعالى وعلى الله فتوكوا وإن كنتم مؤمنين فإنه يقتضى تأكيد أمر التوكيل
يربط بالإيمان (تحد) بضم فكسرو بفتح فضم وحذف أن الناصبة ووقع الفعل وهو مقيد (على ميت
فوق ثلاث ليال) قال ابن بطال أباح الشارع للمرأة أن تحد على غير الزوج بثلاثة أيام لما يلبث من ولوعة
الحزن ويهجم من ألم الوجد وليس ذلك واجبا للاتفاق على أن الزوج لو طلقها بالجماع لم يحل لها منه
في تلك الحالة (الأعلى زوج) فتحد عليه (أربعة أشهر وعشرا) فالطرف متعلق بمحذوف في المستثنى
دل عليه المذكور في المستثنى منه والاستثناء متصل إن جعل بيانا لقوله فوق ثلاث ليال فالأمر لا يحل
لأمرأة تحد أربعة أشهر وعشرا على ميت الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وإن جعل معه ولا التحريم بعرفه
منقطع أي ليكن تحد على زوج أربعة أشهر وعشرا قالوا وحكمة هذا العدد أن الولد تكامل خلقه في مائة
وعشرين يوما وهي تزيد على أربعة أشهر لنقص الأهلية فبعد الكسرى إلى المقدار احتياطا (قالت زيب) بالسند
السابق وهذا هو الحديث الثالث (وسمعت) أي (أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت امرأة)
هي عائكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخاع كافي معرفة الصحابة لا في نعيم (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها) المغيرة المخزومي رواه اسماعيل القاضي في الأحكام وروى
الاسماعيلي في تأليفه مسند يحيى بن سعيد الانصاري عنه عن جدير بن نافع عن زيب عن أمها قالت جاءت
امرأة من قريش قال يحيى لا أدري أمة النخاع أم أمها بنت سعد ورواه الاسماعيلي من طرق كثيرة فيها
التمريض بأن البنت عائكة فعلى هذا فاتهم لم تسم قاله الحافظ (وقد اشكت) هي أي ابنتي (عينها) بالثنية
والنصب مفعول وفي رواية التذييل عينا بالافراد والنصب أيضا كملحه المنذرى بدليل الثنية بالنصب
وبارفع على الفاعلة واقتصر الذوى عليه ونسبت الشكاية إلى نفس العين مجازا وزعم المحرري أن
الصواب النصب وإن الرفع محتمل ورد بأنه يؤيد الرفع أن في رواية اسم الشكاية عينا بالثنية إلا أن يصح
بأنه على لغة من يعرب المتى في الأحوال الثلاث بحركات مقدرة (أفككهاهما) بضم الحاء وهو ما جاء
منه وما وإن كانت عينه حرف حاق (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) تكملها ما قال ذلك (وترين
أولنا ما كل ذلك يقول لا) تأكيد للمنع وبأن في حديث أم سلمة أنه قال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار
وجع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف هنا على عينيها إذ لم يتحققه إلا بأداء لها لأن المنع مع
الضرورة خرج وانما فهم عنها الفساد كونه اعتذارا لا على وجه أن الخوف ثبت وبأن المنع منه عند عدم
الحاجة ولو بالليل فإن اضطرر بها بالليل دون النهار وما انتهى فأغاصه ونوب لتركه لا على الوجوب
قاله عياض وغيره (ثم قال أمها) أي العدة (أربعة أشهر وعشرا) بالنصب على حكاية لفظ القرآن
وفي رواية أربعة بالرفع على الأصل والمراد تقبل المدة وتوهم الصبر عما منعت منه وهو لا كمال
في العدة لهذا قال (وقد كانت احدا كنت في الجاهلية تترجى بالبعرة) بفتح الموحدة والعين وتسكن واحدة
البعرة والمجمع ابعار جميع ذى الخف والظاف وفي ذكر الجاهلية إشارة إلى أن الإسلام صار بخلافه لكن
التقدير بوله (على رأس الحول) استقر في الإسلام مدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول ثم نسخ بقوله يتربصن بأفئسهن أربعة أشهر وعشرا
والنسخ مقدم تلاوة متأخر نزول ولم يوجد في سورة واحدة إلا في هذه وأما من سورتين فهو جوده قاله
عياض وقال غيره مثله سيقول السفهاء مع قوله - نترى تغلب وجوهك في السماء والحديث
يدل على النسخ وقيل هو حصن للزوج على الوصية بتمام الستة لم لا تترث واختلف كيف كان

من السبع فقبل كانت النفقة والسكنى من مال الميت فاستحب الفقهاء ما به الموارث وحملوا
 بالاربعه وغيره وقيل كانت صغيرة في المقام فلها النفقة والمخرج فلا تبيها وقال جماعة
 كانت تعد عند أهل زوجها سنة واجبة فانزل الله متاعا على المحول غير اخرج فان خرج
 فلا جناح عليكم والعدة عليها باقية فيعمل لها تمام المحول وصية ان شأته سكنت وان شأته خرجت
 (قال جدي نافع) بالاستناد السابق (قلت لا ينف) بنت أبي سلمة (وما) معنى قوله صلى الله عليه
 وسلم (ترعى بالبرعة على رأس المحول) فقالت زيب كانت المرأة في الجمالة (اذ اتوفى عنها زوجها
 دخلت حفا) بكسر الحاء نهمله وسكون الفاء وشين محجمة بيتا رديا كما يأتي وفي رواية النسائي عدت
 الى شريبت لها فبعثت فيه (ولدت شريبتا بها) ارداها وهذه تفسير للرواية الاخرى في الصحيحين
 شرا حلا سها بمثلين جمع جلس بكسر فسكون ثوب او كساءه رقيق يجعل على ظهر الدابة تحت البردة
 (ولم تمس) بفتح أوله وسكون الميم وفي رواية ولم تمس بفقهها ما لا دغام (طبا ولا شيئا) تزين به (حتى
 تمسها سنة) من موت زوجها (ثم توفى) بضم أوله وفتح ثالثه (بداهه جار) بالجر والتووين بدل
 (اوشاة أو طير) بأول التووين واطلاق الدابة عليهم ما حقيقة لغوية قال الجحد الدابة مادب من
 المحمولان وغلب على ما ركب ويقع على الذكر (فتقتضيه) بقاءه ففوقه ففاه ثالثة ساكنة ففوقه
 اخرى ففاه محجمة ثقيلة (فقلما تقتضيه) مما ذكر وما مصدرية أى اقتضاها بشئ (الامات
 ثم تخرج فتعطى) بضم الفوقية وفتح الطاء (بعرة) من بعرا لايل أو الغنم (فترعى بها) امامها فيكون
 ذلك احلالا لها كذا في رواية ابن الماجشون عن مالك وفي رواية ابن وهب عنه من وراء ظهرها إشارة
 الى ان ما فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذى كانت فيه حين بالنسبة الى فقد زوجها وما يستحقه
 من المراجعة كما يهون الرأى بالبرعة بها (ثم تراجع) بضم الفوقية فقرأه فاف فيم مكسورة فمهمة (بعد
 أى بعد ما ذكر من الاقتضا والرمي (ما شأت من طيب أو غيره) مما كانت ممنوعة منه في العدة وهذا
 التفسير لم تسد زيب وساقه شعبة عن جدي نافع مرفوعا واظف في الصحيحين عن زيب عن امها ان
 امرأة توفى زوجها فافوا على عينيها فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في السكيل فقال لا قد
 كانت احدا كن تكون في شريبتا في أحلاسها وأشرسها فاذا كان حول خر كلب رمت ببعرة فخرجت
 افلاربعة أشهر وعشر قال الحافظ حديث الباب لا يقتضى الادراج في رواية شعبة لانه من احفظ
 الناس فلا يقتضى على روايته برواية غيره بالا حقال اه وقد رددنا به ان ذلك ليس بالا حقال فقد صرح
 هو في شارح نسخة تبعه الغير بان مما يعرف به الادراج محيى رواية مدينة للقدرا المدرج وما هنا من ذلك
 فان رواية مالك عن شيخه عن جديبت ان التفسير من زيب وكون شعبة من الحفاظ لا يقتضى انه
 لا يروى ما فيه المدرج فلم تزل الحفاظ يروونه كثيرا كابن شهاب وغيره (قال مالك المحفش البيت
 الردى) وللقعني عنه الصغير جدا وهما بمعنى فردائه لصغره ولابن القاسم عنه المحفش الخص وهو بضم
 المحجمة ومهملة وللشافعي الذليل السعث البناء وفي المعلم المحفش البيت الحقيق وفي الحديث انه قال في
 الذى بعثه ساعيا على الزكاة هلا تعدنى حفش امه ينظر هل يهدى اليه أم لا وقيل المحفش البيت الذليل
 القصير السمك شبهه بالضعف والتحفش الانضمام والاجتماع زاد عياض وقيل المحفش شبه القفة من
 الخوص تجمع المرأة فيه غزاها وأسابها (و) معنى (تقتضى تمسح به جلدها كالنشرة) قال ابن وهب
 معناه تمسح به دها عليه أو على ظهره وقيل معناه تمسح به ثم تقتضى أى تغتسل بالماء المذهب والافتضا
 الاغتسال بالماء المذهب للاتقاء حتى تصير كالفضة وقال الانخس مناء تنظف وتبقي ما عوذ من
 الفضة تشديها بقاءها وبياضها وقال ابن قتيبة سألت المجازيين عن الافتضا فقلوا كانت المعتدة

لا تقتل ولا تمس طيبا ولا تعلم ظهرا ولا تزيل شعرا ثم يخرج بعد التحول في شرم من شرم تقتضى أى تكسر
ما هي فيه من العدة طائر تمسح به قبلها وتبذره فلا يكاد يمش وهذا انحص من تفسير مالك لأنه أطاح
المجلد وهذا قد سجله الأجل وعند النسائي تبص بقاف فو حدة فحمة حة مخففة وهي رواية الشافعي قال
ابن الأثير هو كتابة عن الأسراع أى تدب بعدد وسرعة ثم منزل أوبى الكثرة حاشا بقمه مظهرها
أولئكة شوقها إلى التزويج لبعدها به قال والمشهد وفي الرواية الغاء والقوية وأضاد المجمة وهذا
المحدث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني والترمذي من طريق
معن بن عيسى وأبو داود والترمذي أيضا والنسائي من طريق ابن القاسم نخسهم عن مالك به وتابعه
جاعة وله طرق عندهم (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن صفية بنت أبي عبيد) زوجة سيدة
(عن عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم) هكذا يحيى وأبي مصعب وطائفة بالواو ولا ين كبر
والقعني وآخرين عن عائشة أو حفصة على الشك وكذا رواه عبد الله بن دينار والليث بن سعد كلاهما
عن نافع بالشك ورواه يحيى بن سعيد عن نافع عن صفية عن حفصة وحدها ورواه عبيد الله عن نافع عن
صفية عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أخرج ذلك كله مسلم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفى بمعنى النفي ولقيس بذلك خرج مخرج الغالب كما
يقال هذا طريق المسلمين مع أنه يسلكه غيرهم فالكتابة كذلك عند الجمهور وهو المشهور عن مالك وقال
أبو حنيفة والكوفيون ومالك في رواية ابن نافع وابن كنانة واشهب وأبو ثور لا أحدا عليها اظهر
المحدث وأوجب بأنه للغالب أولان المؤمنة هي التي تمتنع بالخطاب وتمتداده في الوصف أتم كيد التحريم
وتغلظه وقد خالف أبو حنيفة قاعدته في انكاره المفاهيم (أن تحدث على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج)
فإنها أخذت عليه أربعة أشهر وعشرا كما زاده في رواية يحيى بن سعيد عن نافع عنده مسلم والمحدث يعم كل زوجة
صغيرة أو كبيرة حررة أو أمة مدخولها بها لم لا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا أحدا على صغيرة ولا أمة
زوجة وعوم الحديث بحجة عليه قبل الوجه الذي يلزمها لعدة بازومها الاحداد ولهذا الوجه اعتدت غير
المدخول بها في الوفاة سنة نظرا لاجتماع الزوج بعده موتة اذ لو كان حيا لم ين أنه مدخل بها كذا لا يحكم عليه
بالدين حتى تستظهر له بين الضالبا فالواو على المحسنة في جعل عدة الوفاة ازيد من عدة المطلقة لانه
لما عدم الزوج استظهاره بالتم وجوه البراءة وهي الاربع أشهر وعشرا لانه لا امر الذي يقين نية الحمل
فبعد اربع اشهر يقع فيه الروح وزيدت لتعبر حتى تقين حركته ولذا جعلت عدة الزمان الذي يشترط في
معرفة التجميع ولم تنوكل الى امانة النساء فتجعل بالانقضاء المصانة كل ذلك - وط لمبت لعدم الحسامي
سنة ولزمت - هذا الرواية الصغيرة لان كون الزوجة صغيرة يادفعها عن الحكم وعندها المحوطة ثم قوله
الا على زوج احباب بعد الذي في فتن حتى يفسد الاحداد في المدو في عنها فلا أحدا على مصانة عند الأكثر
ومالك والشافعي ربيعة صكت أو بائة أو شاة واستحبها أحمد والشافعي للرجعية وأوجب أبو حنيفة
والكوفيون على المصانة وهذا الحسن وحده فقال لا احداد على متوفي عنها ولا على مصانة ولولا الاتفاق
على وجوب الاحداد لسكان ظاهر الحديث الاباحة لانه استثناء من عموم المنع قاله القاضي عياض
واجيب بان حديث اني شككت عنها المتة قدم دل على الوجوب والا لم يتع التواى المباح وبان السياق
أيضا يدل على الوجوب فان كل محض هذه اذ دل دليل على - وانه كان ذلك الدليل بعينه لا على
الوجوب وبرشع ذلك هنا زادة مسلم في بعض طريقه - مد قوله الا على زوج فانها أخذت عليه أربعة أشهر
وعشرا فإنه أمر بلفظ الخبر اذ ليس المراد معنى الخبر فان امرأة قد لا تحذفه وعلى حد قوله تعالى والمطلقات
يتربعن والمراد به الامر اتفاقا وفي المذهب القائل بوجوب الاحداد على المطلقة ثمان قاسه على المتوفي

بها فلا يصح للمهر الذي أقصاه محمد بن أبي بكر لوفاء بعدية جميع القياس وكذا على أنها
 مبقولة لوضوح الفرق بين الإحداد غناه وما لفته في التصريح على المرأة من الكساح تعاطي أسبابه لعدم
 الزوج وفي إطلاق الزوج حتى فهو يبعث ويحث طلق نفسه (مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قالت لامرأة حاذة) بشذال دل (على زوجها اشتكت عينيها) بالثنية (فبلغ ذلك) الوجع
 المفهوم من اشتكت (منها) مبلغا قويا (اكتحلى يكن الجلاء) بكسر الجيم والمكسح خاص (بالليل
 وأصبحه بالنهار) فافتتاها فتأهبا صلى الله عليه وسلم كأيأتي (مالك أنه بلغه عن سالم بن عبد الله
 وسليمان بن يسار أنهما كانا يقيان في المرأة يتوفى عنها زوجها أنها إذا خشيت على بصرها من رمد أو شكوى
 بفتح فسكون (أصابها أنها تنكحل وتندوى بدواه أو كل وان كان فيه طيب) لأن الضرورة تنجس المحظور
 (قال مالك وإذا كانت الضرورة) أي وجدت (فإن دين الله بسر) كما قال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر فتكحل وان كان فيه طيب ليلامة سحرها وأما حديث المرأة التي قالت إن بنتي اشتكت
 عينيها أفأكلها فقال صلى الله عليه وسلم لا قالت أني أعشى أن تنقضي عينيها قال وإن انقضا رواه قاسم
 ابن أصبغ وابن مندهما سند صحيح فاجب باحتمال أنه كان يحصل لها البرية غير الكل كالتمتع بالصبر
 وبأنه فهم أنها ذكرت ذلك اعتذارا لأن الخوف ثبت حقيقة أدلوه حقيقة لا باحتمالها لا يمنع مع الضرورة
 حرج مرفوع من دينه (مالك عن نافع أن صفة بنت أبي عبد) الثنية أدركت النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبوها صحابي قاله ابن منده وفي الدارقطني إذا تكلم في الإصابة على نفي إدراك السماع منه
 وذكرها الجعفي وابن جبان في ثقات التابعين (اشتكت عينيها وهي حاذة) بشذال دل (مالك أنه
 نعت للمؤنث لا بشركة فيه المذكر مثل طالق وحائض (على زوجها عجب الله من عمر) تزوجها في خلافة
 أبيه وأصدقها عررا بجماعة وزادها عنه ستمائة مائتي درهم وولدت له وأقدا وأبا بكر وأبا عبد الله
 وعمر وحفصة وسودة (فلم تنكحل حتى كادت عيناها ترمضان) بفتح الميم وصاد مفعلة من باب تعجب
 الموصح في وقوعها الرجل أرمض والمرأة رمضاء ولا منافاة بين هذا وبين ما في الصحيحين أن ابن عمر رجح
 من الحج قيل له أن صفة في السياق فأسرع السير وجمع جمع تأخير وكان ذلك في أماره ابن الزبير لأنها
 عوفيت ثم مات زوجها في حياته كما صرح به هنا (قال مالك تدهن المتوفى عنها زوجها بالزيت ولشرب
 بفتح الشين المحبة ثم موحدة أو تحية ساكنة دهن السمسم (وما أشبه ذلك إذا لم يكن فيه طيب) ما لم تدع
 الضرورة للطيب والاحراز كما قدمه وهو المعتمد في المذهب (ولا تلبس امرأة الحاذة على زوجها شيئا من الحلى)
 بفتح فسكون (حاذة ولا خلخال) بفتح الخاء واحد خلخال النساء والمخلخل لغة فيه أرمه قصور منه قال
 * براءة الجهم صموت المخلخل * قاله الجوهري (ولا غير ذلك من الحلى) كسوار وخرص وقرط ذهب
 كان كله أو فضة قال الباجي ويدخل فيه الجوهري والياقوت (ولا تلبس شيئا من المصب) بفتح العين
 وسكون الصاد المهملة وهو موحدة قال ابن الأثير برواية يصبغ غزلها أي يجمع ويشد ثم يصبغ ويشد
 فبأي موشيا الباء ما عصب منه أبيض لم يأخذه السبع يقال برده عصب بالتون والاضافة وقيل هي
 برود خفاطة والمصب القتل وأصاب الغزال (الأن يكون عصا خيلضا) فلبسه لأنه لا كبير زينة فيه
 جلا حديث أم عطية في الصحيحين مرفوعا لا تتخذ امرأة على ميت فوق ثلاث إلا عزوج أربعة أشهر وعشرا
 ولا تلبس ثوبا مصبوا أو ثوب عصب ولا تنكحل ولا تفس ثوبا إذا ظهرت تدهن من قسط أو طفار على
 الفلج فلا وزن الرقيق لأن علته لمنع الزينة وهي موجودة في الرقيق (ولا تلبس ثوبا مصبوا بشيء من الصبغ)
 بكسر فسكون بأجر أو أصفر أو غيرهما (الأبالد) فيجوز قال الباجي يعني به الأسود الغرابي

لا السجود فإنه يجعل به الله وتخصي الأسود غير خاصة البيضاء فإنه ينهها فيمنع عليها لبسه قال
ابن المنذر من كل من يحتفل عنه العلم في البيضاء من الحرير وغيره (ولا تقتشط) بشئ كطيب وحناء
الاباء السدروا أشبه مما لا يخفى في رأسها مالك أنه (الله) وصله أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب
عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن الغيرة بن الفضل عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن أم سلمة (أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاذ على أبي سلمة) عبد الله بن عبد الأسد المخزومي
(وقد حلت على عينيها) بالثنية (صبرا) بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة في الأشهر والداود المروسيكون
الساء للتخفيف لغة قليلة وقيل لم تسمع في السعة وحكي ابن السيد في المثلث جواز التخفيف كظاثره
بسكون الباء مع كسر الصاد وقطعها فيكون فيه ثلاث لغات (فقال ما هذا يا أم سلمة قالت انما هو صبر
يا رسول الله قال اجعله بالليل وامسجه بالثمار) زاد أبو داود ولا تقتشط بالطيب ولا بالحناء فإنه نضاب
قالت فأي شئ أمعتشط يا رسول الله قال بالسدر وتلفين به رأسك (قال مالك الاحداد على الصبية
التي لم تبلغ الهجوع كقته على التي قد بلغت الهجوع تحتب ما تحتب المرأة الالعة اذا هلك زوجها) لانه
بالوجه الذي يلزمها الالعة يلزمها الاحداد وبه قال النجهم وروى قال أبو حنيفة لا احداد عليها قوله لا يحل
لأمرأة والصبية لانسمي امرأة واجيب على تسليبه بأنه خرج مخرج الغالب (وتعد الامه اذا توفي زوجها
شهران وخمس ليال مثل) أي قدر (عديتها) لانها زوجة ففعله المحدث (وليس على ام الولد احداد
اذا هلك عنها سيدها ولا على أمة) قته (يموت عنها سيدها احداد) وقد كان يطاؤها (وانما الاحداد
على ذوات الزوج) لقوله في المحدث الاعلى زوج (مالك انه بلغه ان ام سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها) أي شعره أي عظمه (بالسدر والزيت) الذي
لا طيب فيه

* (كتاب الرضاع) *

بفتح الزاء وكسر هاء اسم الصلبي وشرب لبنه وهذا الغالب الموافق للغة والافهواسم لمحصول لبن امرأة
أوما حصل منه في جوف طفل والاصل في تحريره قبل الاجاع قوله تعالى واما هنكم اللاتي أرضعنكم
وأخوانكم من الرضاعة وحديث يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

* (بسم الله الرحمن الرحيم رضاعة الصغيرة) *

بفتح الزاء وكسر هاء (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري (عن عمرة بنت
عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الانصارية (ان عائشة ام المؤمنين أخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان عندها) في حجرتها (وانها سمعت صوت رجل) قال الحافظ لم اعرف اسمه (يستأذن في بيت
حفصة) ام المؤمنين بنت عمرو بالجلفة في محل جرسفة رجل (قالت عائشة) مريدة علم الحكم (فقلت
يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك) الذي فيه حفصة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم راه)
بضم الهمزة ظلمه (فلانا لم نحفصة من الرضاعة فقالت عائشة) من باب الالتفات ومقتضى السياق
فقلت (يا رسول الله لو كان فلان حيا لمهما) اللام بمعنى عن أي عن عمها (من الرضاعة دخل على) بشد
الباء أي هل كان يجوز ان يدخل على قال الحافظ لم أعف على اسم عم عائشة أيضا وروى من نسره بألفه أنجي
أبي القيس والد عائشة من الرضاعة واما فطح فهو أخوه وهو عمها من الرضاعة وقيد عاش حتى جاء
ليستأذن على عائشة فامتنت فأمرها صلى الله عليه وسلم ان تأذن له كما يأتي والمذكور هنا عمها وأخوها

أي بكر من الرضا ع أرض عمتها امرأة واحدة وقيل هما واحد وغلطه النووي بأن عمتها في حديث أبي
 القعيس كان حنا والآن تكون ميتا كابدل له قولها لو كان حنا وانما ذكر ذلك في المثلثي لأنها
 جوزت تبدل المحكم فسأت مرة أخرى قال الحافظ ويحتمل أنها خلعت له مات بعد عدها به ثم قدم بعد
 ذلك فاستأذن (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) أي كان يجوز دخوله عليك وعلاه بقوله
 (إن الرضا ع تحرم) بضم أوله وشذراء المكسورة (ما تحرم الولادة) أي مثل ما تحرمه ففيه مضاف
 من سائر الأحكام وفيه إن قليل الرضا ع يحرم أذ لم يسأل عن عدة الرضا ع بل جعلها ما بل لا تفصل
 وأما في التعليل وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل ومسلم عن يحيى وأبو داود
 والترمذي والنسائي من طريق معن أربعتهم عن مالك بن (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
 أم المؤمنين أنها قالت جاء عبي من الرضا ع) هو أفلح كافي الرواية التالية لهذه (يستأذن) يطلب الأذن
 (علي) في الدخول (فأبت) امتنعت (إن أذن) بالمد (له علي) للتردد في أنه محرم وغلب
 التحريم على الإباحة (حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأنها جوزت تغير المحكم بالنسخ
 أو نسبت والافكان بكيفية والماعن عمتها الأول في قصة حفصة السابقة فهذا ما يخرج ما أثنان ويرد
 القول بأنهما واحد قال عياض وهو الأشبه على أن بعضهم يرجح أنهما واحد وأجاب عن هذا فقال لعل عم
 حفصة بخلاف عم عائشة أفلح أما بأن يكون أحدهما شقيقا والآخر لاب أو لا يكون أحدهما أقرب
 في العرومة والآخر أبعد ويكون أحدهما أرضعتها زوجة أخيه في حياته والآخر بعد موته فأشكل الأمر
 عليها في حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك وحقه (عن ذلك) سقطت في نسخة (فجاء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال إنه عمت فأذن لي) في الدخول عليك (قالت فقلت
 يا رسول الله إنما أرضعتني المرأة) أي امرأة أخيه (ولم أرضعني الرجل) الذي هو أخوه حتى يكون عمي
 وفي رواية للشيخين فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس (فقال إنه
 عمت فأبلى) بالتحميم يدخل عليك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضا ع
 منهما ولذا قال ابن عباس القلاح واحد كأي (قالت عائشة وذلك بعد ما ضرب علينا الحجاب) آخنة
 نحن أي حكمه أو آيته (وقالت عائشة يحرم من الرضا ع ما يحرم) بفتح أوله وضم ثالثة فيهما (من
 الولادة) كذا رواه هشام عن أبيه موقوفا وتقدم مرفوعا عن حمزة عنها وبأي عن سليمان وعروة عن
 عائشة مرفوعا أيضا وللبخاري عن شعيب عن الزهري عن عروة لذلك كانت تقول عائشة فذكره فكان
 كان يحدث به بالوجهين وفي مسلم عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أن عمتها من الرضا ع أفلح
 استأذن عليها فحجبت فقالت صلى الله عليه وسلم لا تتحجب عنه فإنه يحرم من الرضا ع ما يحرم من النسب
 قال الترمذي فيه دليل على جواز الرواية بالمعنى أو قال صلى الله عليه وسلم اللغتين في وقتين وقد
 تابع مال كافي رواية هذا الحديث عن هشام عبد الله بن غير ولم يسم العم وكذا تابعه حماد بن زيد عن هشام
 بهذا الإسناد أن أخا أبي قيس استأذن عليها فذكر نحوه وأبو معاوية عن هشام بهذا الإسناد نحوه غير
 أنه قال استأذن عليها أبو القعيس كافي مسلم قال عياض المعروف أخو أبي القعيس كافي الأحاديث
 الآخر وهو أشبه عند أهل الصنعة يعني الحديث وقال غيره هو هو من أبي معاوية فقد خالفه حماد بن
 زيد وهو أفض منه الحديث هشام (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها
 أخبرته أن أفلح) بفتح الهمزة واسكان الفاء وفتح اللام وحاء مهملة محتاب قال ابن منده عداة في بني
 سليم وقال أبو عروبة قال أنه من الأشعرين وفي رواية لمسلم أفلح بن قيس وفي أخرى له استأذن علي عبي
 أبو محمد قال في الإصابة وكانها كنية أفلح (أخا أبي القعيس) بضم القاف وفتح العين المهملة وسكون

الصبية وسين مهيلة واسمه واثنى بن افعل الاشهرى كما عند المداوئين وقيل اسمها سيمى كفى القدر متواترا
 بالنصب بدل من افعل هذا هو الصواب المشهور ولا خلافه رواية عراك بن مالك عن عروة عن عائشة افعل
 من ابي القعيس لجواز ان يكون ابا القعيس ابن ابي القعيس وقول محمد بن عمرو عن عروة استاذن
 ابا القعيس اظنه وهما فابن شهاب لا يقاس به حفظا واتقا فانا قلنا جهة فيما خافه قاله ابو هريرة (جام) حبل
 كونه (يستاذن عليها وهو) اى افعل (عها) اى عائشة (من الرضاعة) وهو التامات والاهتضى
 السابق على - وهو معنى وفي رواية معمر بن الزهرى عند مسلم وكان ابا القعيس زوج المرأة التى ارضعت
 عائشة وكان استنذانه (بعد ان انزل الحجاب) اى آتية او حكمه (قالت) عائشة (فايتت) امتعت (ان
 آذن) بالمد (له) فى الدخول (على) للتردد فى انه محرم وغلب التصريح على الاباحة زادنى رواية عراك بن
 مالك عن عروة عند البخارى فقال اتحجبين منى واباهك فقات وكيف ذلك قال ارضعتك امرأة اخي
 بلبن اخي (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرته بالذى صنعت) من منع افعل وقوله اتحجبين اخ
 (فامرنى ان آذن) بالمد (له) فى الدخول (على) بشدة ليه زادنى رواية لهما فأتى ارضعتنى المرأة
 ولم يرضنى الرجل قال تربت يدك ايعينك وفي رواية عراك صدق افعل انذنى له ولمسلم لا تحجبى منه
 فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب واستشكل بحمله صلى الله عليه وسلم بمجرد دعوى افعل دون بينة
 واجب باحتمال اطلاعه على ذلك وفيه ان لبن الفعل يحرم حتى تثبت المحرمة من جهة صاحب اللبن كما
 ثبت فى جانب المرضعة وان زوج المرضعة بمنزلة الوالد للرضيع واخلع بمنزلة العم فانه صلى الله عليه وسلم
 أثبت عمومة الرضاع وأختها بالنسب لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة مع فوجب أن يكون الرضاع
 منهما وهذا مذهب الأئمة الأربعة كجمهور الصحابة والتابعين وفتحها الامصار وقال قوم منهم ربيعة وداود
 واتباعه الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي ارضعنكم وأخواتكم من
 الرضاعة ولم يذكر البنات كذا كرهنا تحريم النسب ولا ذكر من يكون من جهة الاب كالعمه كذا كرها
 فى النسب قال المازرى ولا جهة فى ذلك لانه ليس بنص وذكر الاشئ لا يدل على سقوط الحكم عما سواه
 وهذا الحديث نص فى الحرمة فهو اولى أى أحق أن يقدم اه - واحتج بعضهم لذلك بأن اللبن لا يفصل
 عن الرجل وإنما يفصل عن المرأة فكيف يفصل المحرمة الى الرجل واجب بأنه قياس فى مقابلة
 النص فلا يمتنع له لاسيما وقد قال له عائشة هذا القياس انما ارضعتنى المرأة ولم يرضنى الرجل
 فقال انه يمتنع عليك كتمان وان رجسه البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن
 مالك به وتابعه شعب عند البخارى وبنو من ومهر عند مسلم كلهم عن ابن شهاب نحوه وتابعه فى شيخه
 عراك بن مالك عند الشيخين نحوه (مالك عن ثور بن زيد الديلى) بكسر الدال المهملة وسكون الياء قال
 ابو عمر لم يسمع ثور بن ابن عباس بينهما كربة والحديث محفوظ لمكرهه وغيره (عن عبد الله بن عباس
 انه كان يقول ما كان فى الجوارى وان كان مصصة واحدة فهو محرر) تمسك بجموع الاحاديث وعليه جمهور
 العامة من الصحابة والتابعين والأئمة كعنى وابن مسعود وابن عمر ومالك وأبى حنيفة والاوزاعي والثورى
 وهو مشهور مذهب احمد وتمامه كذا أيضا بقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي ارضعنكم واهل توجب تسمية المرأة
 أقام الرضاعة وتلقب بأبها انما يكون دليلا لو كان اللفظ واللان ارضه كم أمهاتكم فيثبت كونها اما عبا
 قل من الرضاعة واجب بأن مفهوم الثلاثة وأمهاتكم اللاتي ارضعنكم محرمات لاجل نهن ارضعنكم
 فتعود الى معنى ما قالوه وتوجب تعليق الحكم بما يسمى رضاعا وذهب داود الى اعتبار ثلاث رضعات
 محدث عائشة مرفوعة لا تحرم المصة والمصتان وحديث أم الفضل مرفوعة لا تحرم الرضعة والرضعتان
 والمصة والمستان رواهما مسلم فنص الحديث على عدم المحرمة بالرضعة والرضعتين فلو سلم ان ظاهر

القرآن الاطلاق فالحديث من له وسببها حتى ان يمنع وتحدثت فيها الرضاع فالحديث الامعاء وحديث
 الرضاع ما نشره الجمهور يروي بالرامى شذو وأما من نشره الميت فآحياء وبالراى زاد نفسه وعظمه
 من الشذو وهو الارتجاع والمصتان لا يقتضيان الامعاء ولا ينشتران العظم وتنب بأن للصبي الواحدة
 فصياهما وأما الحديث فلهذا كان حين يشترى القصرم العشر والعدد قليل نسفه وأما دعوى وقفه فقصر
 صفة لأنه جاء مرفوعا من طريق صحاح كقائل عباس وأهل أيضا بالاضطراب وورقها احتيل رجسا
 الى ظاهر القرآن ومفهوم الانحسار وتزويل النبي صلى الله عليه وسلم آياه منزلة النسب وليس لذلك عدد
 الا بحصر الوطء فكذلك الرضاع وقيا ساعلى تحريم الوطء بالصدر وغير ذلك وقال الشافعى لا يحرم بأقل
 من خمس رضعات لمحدث عائشة الا فى ويحى الكلام فيه (مالك عن ابن شهاب عن عمرو) بفتح العين
 (ابن التبريد) بفتح المعجمة الثقفى أبى الوليد الطائفى من ثقات التابعين (ان عبدا لله بن عباس سحر عن
 رجل كانت له امرأتان) وفى رواية قتيبة ومن عن مالك بسنده حاربان (فأرضعت احدهما غلاما
 وأرضعت الاخرى جارية) أى بنتا صغيرة (فقبل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا) يتزوجها
 (اللقاح واحد) بفتح اللام قال الهروى قال الليث اللقاح اسم ماء الفحل كأنه أراد ان ماء الفحل الذى
 جلتامته واحد واللبن الذى أرضعت كل واحدة منهما أصله ماء الفحل ويحتمل أن يكون اللقاح بمعنى
 اللقاح يقال لقم الناقة القاحا وقاحا كما قول اعطى اعطاء وعطاه والا صل فيه للابل ثم ستمار
 للنساء اه وهذا الحديث رواه الترمذى عن قتيبة ومن طريق معن كلامه عن مالك به (مالك عن
 نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا رضاعة الا لمن أرضع فى الصغر ولا رضاعة لكبير) أى لا تحرم شيئا
 لقوله تعالى يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة فأشعر رجل تمامها الى الحواجر ان
 الحكم بهما بخلافه لان الولد يستغنى غابا عن اللبن ولا يشبع بعده الا باللحم والخبز ونحوهما والى هذا
 ذهب الجمهور ومنهم مالك فى رواية ابن وهب ~~الصحاح~~ روى غير عنه زيادة أيام يسيرة بعد ما زاد شهر
 وشهرين وثلاثة لانه تار الطفل بعد الحواجر الى مدة ~~الصحاح~~ فيها فطامه لان العادة انه لا يقطع دفعة واحدة
 بل على التدريج فحكم رضاعه فى تلك المدة حكم الحواجر ولذا قال المازرى ان الخلاف عن مالك فى تحديد
 الزيادة خلاف فى حال القدر الذى جرت العادة فيه ~~الصحاح~~ بالتمام وقال أبو حنيفة أقصى الرضاع
 ثلاثون شهرا ورده لما زرى بأن موله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا يرضعن أقل الحمل وأكثر الرضاع
 فلا معنى لاعتباره فى الرضاع وحده وقال زفر ثلاث سنين (مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله بن عمر أخبره
 ان عائشة أم المؤمنين أرسلت به وهو يرضع) بفتح الصاد وما منه رضع بكسر ها وأهل تحديد فحقن الماضى
 ويكسرون المضارع قاله الجوهري (الى اختها لم كلثوم) بضم الكاف (بنت أبى بكر الصديق التيبة تامة
 مات أبوها وهى جل فوضعت بعد وفاته وقصتها بذلك صحصة فى الموطأ وغيره أرسلت حديثا فذكرها
 بسببه ابن مندة وابن السكن فى النهاية فوهما (نقالت أرضعنه عشر رضعات حتى يدخل على) قال
 السبى وطى هذه خصوصية لازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ون سائر النساء قال عبد الرزاق
 فى مصنفه عن مهران بن ابى عمار عن ابن عباس عن أبيه قال كان لازواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات
 معلومات وليس لسائر النساء رضعات معلومات ثم ذكر حديث عائشة بهذا وحديث حفصة الذى بعده
 وحينئذ فلا يحتاج الى تأويل الباقى وقوله لعله لم يظهر لما أشته السخ بغيره الا بهذه القصة اه وبه
 برادارة ابن عبد البر الى شذو رواية نافع هذه بان أحباب عائشة الذين هم أهل بيته نافع وهم هرة
 والقاسم وقجرة ورواها عن خمس رضعات فوهى من روى عنها عشر رضعات لانه مع غيرها الخمس تسخن
 العشر ويحال ان تعمل بالنسوخ كذا قال وهو سهو ولا ناصا قال ان سالما أخبره عن عائشة وكل منهما ثقة

حجة حافظة وقد أمكن الجمع أنها خصوصية للزواج الشرعي كقوله ملاوس فلولاهم لا شذوذ (إلى
 سالم فأرضعتني أم كلثوم ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث مرث فلم أكن أدخل على عائشة
 من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر رضعات) التي تعني محرما لعائشة وللزواج الشرعي في شدة الحجاب
 ما ليس لغيرهن (مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد) الثغفة زوجة مولا (أخبرته أن حفصة
 أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد) يسكون العين (إلى أختها فاطمة بنت عمر بن الخطاب
 ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها) إذا لمغ (وهو صفة برضع) متعلق بقوله أرسلت أو قوله ترضعه
 لا يبدخل عليها كما هو ظاهر جذا (فقلت) أي أرضعته عشرا فكان يدخل عليها (لأنها خالته من
 الرضاة) (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخيم ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أخوتهم) لأن
 المرضع انحاط المرأة والرجل لم يرضع فلا يحرم عند جماعة كابن عمر وجابر وجماعة من التابعين ودادور ابن
 عتبة كما حكاه أبو عمر قائلوا وحتهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف حديث أبي القعيس يعني والغيرة عنه فقدم
 برأي الحجابي إذا خال مروه قال ولا حجة في ذلك لأن لها أن تأذن لمن شئت من محارمها وتجب من
 شئت ولكن لم يعلم أنها تجب من ذلك لا بخبر واحد كما علمنا المروءة بخبر واحد فوجب علينا العمل بالأسنة
 إذا لم يضر من خالفها أم وقد نسب المازي لعائشة القول بأن ابن الفضل لا يحرم وأستبعد الزاوي
 مع مشافهة النبي صلى الله عليه وسلم أياها أنه يحرم في حديث أنفع السابق وبحال أن لا يصد منها
 مخالفة لأن التأويل في حقها لا يصح مع مشافهته فأما غيرها فقد يتأول لما روى أو غيرها كذا قال
 والاستناد إليها صحيح بلا شك وكثيرا ما يخالف الحجابي مروه لدليل قام عنده فيحتمل أنها فهمت
 أن ترخصه لها في أفع لا يقتضي تجريم المحرم في كل فعل لأن له أن يخص ما شاء بما شاء وأرفهت كثير
 ذلك وقد كانت عائشة تتم في السفر مع أنها روت القصر (مالك عن إبراهيم بن عتبة) بأقاف المدني (أنه
 سأل سعيد بن المسيب عن الرضاة فقال سعيد كل ما كان في المحولين وإن كان قطرة واحدة) وصلت
 محوف الفحل (فهو يحرم) بشذراء المكسورة (وما كان بعد المحولين فأنما هو طمأنا كله) فلا يحرم
 (قال إبراهيم بن عتبة ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب) لموافقة اجتاده
 لا اجتاده (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لا رضاة) محرمة (إلا
 ما كان في المهد) وهو ما عهد للصبي إتيان فيه (والأما نبت اللحم والدم) فرضاة الكبير لا يحرم
 لأنه لا يثبت شيئا منه ما ولا دارقطن عن ابن عباس مرفوعا لا رضاة إلا ما كان في المحولين ولترمذي
 وحسنه لا رضاة إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل المحولين ولا في داود عن ابن مسعود موقفا لا رضاة
 إلا ما شذ العظم وأنت اللحم ورواه مرفوعا إنما الرضاة ما أنشأ العظم وقتق الأمعاء (مالك عن ابن شهاب
 أنه كان يقول الرضاة قليلا وكثيرا تحرم) تنشر المحرمه على ظاهر القرآن والأحاديث كما قال به جمهور
 العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة مع علمهم حديث المصنفين وأذا تركوا ذلك لم يترتب أنه لغيره من نسخ
 أو معارض بوجوب تركه وإن أصح استناده ورجع إلى ظاهر القرآن والأحاديث المظلمة وللإسعاد
 التي هي أصل في البرية أنه متى حصل اشكال في قصة أو تناقض مبيح ومانع فلا نخذه أحق لأنه
 أحوط (والرضاة من قبل الرجال) بكسر القاف وفتح الباء أي جهتهم (تحرم) تنشر
 المحرمه لنصفه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتدل عليه بأن الرضاة تحرم ما تحرم الولادة ولا عطر بعد عروس
 فلا عبرة بمخالفه الظاهرية وابن علية (قال يحيى وسمعت مالكا يقول ولا رضاة قليلا) ولو مضى
 (وكثيرا إذا كان في المحولين تحرم) فأما ما كان بعد المحولين) ولو يوم غلبت ظاهرة أو ما ظاهرها

وفيه روايات عن مالك بن النضر (كان قليله وسكيره لا يحرم شيئا وانما هو بمنزلة النصارى) وهو لا يحرم

(ما طاف الرضاغة بعد الكبر) .

(مالك عن ابن شهاب انه سئل عن رضاعة الكبير) هل تؤثر التعريم (فقال اخبرني عروة عن الزبير) قال ابن عبد البر هذا حديث يدل على المستدأى الموصول لقامه عروة عائشة وسائر اوجه صلى الله عليه وسلم ولقائه سهيل وقد وصله جماعة منهم معروءة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بمناه ورواه عثمان بن عمرو عبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة (ان ابا حذيفة) اسمه مهشم وقيل هشيم وقيل هاشم (ابن عتبة بن ربيعة) بن عبد شمس بن عبد مناف اقربى العباسي كان طوالا حسن الوجه (وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) السابقين الى الاسلام قال ابن اسحاق اسلم بعد ثلاثة واربعين انسانا هاجر المهاجرين وصلى الى اقبليتين (وكان قد شهد بدر) وسائر انما شاهدوا سنة يوم اليمامة وهو ابن ست وخمسين سنة (وكان تبنى سالما) القارسي المهاجري الا صاري (الذي يقال له سالم) وولي ابي حذيفة قال البخاري كان مولى امرأته من الانصار قال ابن حبان يقال له الليثي وقال ثيبه بضم التثنية وفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الفوقية بنت يعار بفتح التحتية والمهمله الخ فة فالف فرأى ابن زيد بن عبيد وكانت امرأة ابي حذيفة وبهذا اجزم ابن سعد وقيل اسمها ليلى وقال ابن شاهين سمعت ابن ابي داود يقول هو سالم من مقل مولى فاطمة بنت يعار الانصارية اعقته سائبة فولى ابا حذيفة فتبناه اى اتخذها ابنا وشهد اليمامة وكان معه لواء المهاجرين فقطعت يمينه فاحذبه يساره فطعت فاستبقه الى ان صرع فقال ما فعل ابو حذيفة قيل قتل قال فاجعوني بحبسه فأرسل عمر ميراثه الى معتقة ثيبه فقالت انما اعقته سائبة ففعل به في بيت المال ورواه ابن المبارك وذكر ابن سعد ان عمر اعطى ميراثه لامة فقال كليه وكل ذلك ترك لي ان تولى عمر والا فاليمامة كانت في خلافة ابي بكر (كاتبني) اى اتخذ (رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة) الكلابي ابنا (وانسخ) اى زوج (ابو حذيفة سالما وهو يرى انه ابنه) المتبني المذكور (انكروا) اعاده لطول الكلام بالفصل بقوله وهو الخ وهذا حسن موجود في القرآن كقوله ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكافوا من قبل يستفتون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فاعاد لما جاءهم أطول الكلام وقوله ايعدكم انكم اذا تممتم كنتم ترابا وغطا ما انكم مخرجون فاعاد انكم (بنت اخيه فاطمة) وفي رواية يونس وشعب وغيرهما عن الزهري هذا قال ابن عبد البر والصواب فاطمة (بنت الوليد بن عتبة بنبيعة وفي يومئذ من المهاجرين الاول) الفاضلات (وهي من افضل ايامي قرين) جمع ايم من لا زوج لها بكرة او تيسا زادني رواية شعيب عن الزهري وكان من تبنى رجلا في الجماعة دعاه الناس اليه وورث ميراثه (فلما انزل الله تبارك وتعالى في كتابه في زيد بن حارثة ما انزل فقال ادعوهم لا بآبائهم واطقت) اعدل (عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاعوانكم في الدين وهو اليكم) بنوعكم (رد) بالبناء لفعل (كل واحد من اولئك الى ابيه) الذي ولده (فان لم يعلم ابوهم رد الى مولاه) وفي رواية شعيب بن لم يعلم له اب كان مولى واخا الذي (فجاءت سهيلة) بفتح المهمله وسكون الهاء (بنت سهيل) بضم السين مصغرة ابن عمرو بفتح العين اسلمت قدما بجمعة (هي امرأة ابي حذيفة) وهاجرته معه الى الحبشة فولدت له هنبالا مجددا وهي حرة معتقة سالم الانصارية (وهي من بني عامر بن لؤي) فهي قرشية عامرية وابوها حماني شهير (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله (أنا كاتري) ثم قد (حاليا ولدا) يا كاتري (وكان يدخل على وأنا مضطرب) بضم القاء
 والضاد المجهة قال ابن وهب أي مكشوفة الرأس والصدر وقيل على ثوب واحد لا ازار مغطى وقيل
 مشوشة ثوب على عاتقه خالفت بين طرفيه قال ابن عبد البر أجمعها الثاني لأن كشف الحجرة لصدور
 لا يجوز عند محرم ولا غيره (وليس لنا الايت واحد) فلا يمكن الاحتجاب منه زاد في رواية شعب وقد
 أنزل الله فيه ما علمت (هذا ذكر في شأنه) وسلم عن القاسم عن عائشة فقالت اني أرى في وجهه أي
 حذيفة من دخول سالم وموطئته وله من وجهه آخوع القاسم عنها فقالت ان سالما قد بلغ ما يبلغ
 الرجال وعقل ما عقلوه وأنه يدخل علينا راي أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا ولا منافاة
 فان سهلة ذكرت السؤالين للنبي صلى الله عليه وسلم واقتصر كل راو على واحد (فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أرضيه خمس رضعات) قال ابن عبد البر وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن
 شهاب باسناد عشر رضعات والصواب رواية مالك وباه يونس خمس رضعات (فيحرم لبنها) زاد
 في مسلم فقالت كيف أرضيه وهو رجل كبير فتبسم صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت انه رجل كبير
 وكان قد شهد بدرا وفي لفظ له أرضيه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة فرجعت اليه فقالت
 اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة قال أبو عمر صفة رضاع الكبير ان يخلط له اللبن
 وسماه فاما ان تأخذه المرة فليس بها لبنى عند أئمة العلماء وقال عياض وأهل سهولة حابت لبنها
 فشر به من غير أن يمس ثديها ولا تعلق بشربها مما لا يجوز رؤية الثدي ولا مسه ببعض الاعضاء قال
 النووي وهو حسن ويحتمل انه عني عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبير وأيده بعض جمهور
 ظاهر الحديث انه رضع من ثديها لانه تبسم وقال قد علمت انه رجل كبير لم يأمرها بالحب وهو موضع
 بيان ومطلق الرضاع يقتضي من الثدي فكان له أباح لها ذلك لما تقر في نفسها انه ابنها وهي أمه
 فهو خاص بهما لهذا المعنى وكانهم رجوعهم الله لريقه فوافي ذلك على شيء وقد روى ابن سعد عن أبي حنيفة
 محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن أبيه قال كانت سهلة تحلب في مسطاوناء قد ررضته فيشر به سالم
 في كل يوم حتى مضت خمسة أيام فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رخصة من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لسهلة (وكانت تراه ابنا من الرضاعة) لقوله صلى الله عليه وسلم أرضيه تحرمي عليه فأندرت
 بذلك عائشة وأم المؤمنين فحين كانت تحلب أن يدخل عليهما من الرجال (الاجانب) فكانت تأمر نساءها
 أم كلثوم) بضم الكاف من الكثرة وهي المحسن (ابنة أبي بكر بنات أحبا) عبد الرحمن (ان يرضعن
 من أحب أن يدخل عليهما من الرجال) قال ابن المواز ما علمت من أخذه عاتقا لا عائشة ولو أخذ به
 في رفع الحجاب أخذه لم أعبه وتركه أحب الي الباسي وانه قد اجتمع على انه لا يجوز يعني والخلاف
 ان كان أولا ثم انقطع القرطبي في قول ابن المواز عامة نظره حديث الموطأ نص في انها أخذت به في رفع
 الحجاب خاصة الأثرى قوله من تحب أن يدخل عليهما من الرجال اه ولا تظنفراد ابن المواز بالعموم
 في كل الناس لا خاص سهلة وقال ابن العربي ذهب الى قواها الرضاع الكبير يحرم عطاء واللبث
 الحديث سهلة هذا لعمر الله انه أقوى ولو كان خاصا لم قال لها ولا يكون لاحد بعدك كما قال لا في
 بردة في الجذعة اه وليس بلازم وقال أبو عمر قال به قوم منهم عطاء واللبث وروى عن علي ولا يمنع
 عنه وروى ابن وهب عن اللبث اكره رضاع الكبير ان أحل منه شيء وروى عبد الله بن صالح ان امرأة
 حامت الى اللبث فقال اريد النجس وليس لي محرم فقال اذهبي الى امرأة رجل ترضعك فيكون زوجهما
 أمالك ففهمين معه وجهتهم حديث عائشة هذا وعقواها وعلمها به (وأبي) امتنع (سأثر) أي باقي
 (أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس) زاد أبو داود حتى

يرضع في المهد (وقلن) لعائشة (لا والله ما نرى) نعتقد (الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
سهلة بنت سهيل الارخصه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعه سالم وحده) لانها قضيت في عين
لم تات في غيره واحتفت بها قرينة النبي وضافت لا توجد في غيره فلا قاس عليه قال المازري ولها ان
تحتب بانه ورد متناوفاً وتاسخ لماعدا مع الماتهمات المؤمنين من شدة المحكم في المحاب والتفاظ فيه
كذا قال وقبه نظراً لا يخفى (لا والله لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد فعلى هذا كان أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير) فأجازته عائشة ومنعه ما قبله وفي مسلم عن ابن أبي مليحة
انه سمع هذا الحديث من القاسم عن عائشة قال فكنت سنة أو قريباً منها لا أحدث به رهبة ثم اتيت
القاسم فأخبرته قال حدثه عنى ان عائشة أخبرته قال أبو عمر هذا يدل على انه حديث ترك قد عايناه
يحمل به ولا تلقاه الجمهور بالقبول على عموه بل تلقوه على انه خصوص وقال ابن المنذر لا يعد أن يكون
حديث سهلة مذخوراً وقد روى البخاري بعضه عن شعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة ورواه أبو
داود والبرقاني تأمنا نحوه ومسلم من طرق عن القاسم عن عائشة ومن طرق عن زين بنت أم سلمة عن
أمها أنها قالت لعائشة انه يدخل عليك الغلام الا يقع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة أما
لك في رسول الله اسوة فذكرت الحديث بنحوه وفي بعض طرقه عن زين أن أمها قالت أي سائر أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل علي من أحدث تلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما نرى هذا الارخصة
الحج (مالك عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل) لم يسم (الى عبد الله بن عمرو أنما معه عند دار القضاء)
بالمدينة (رسأله عن رضاعة الكبير فقال عبد الله بن عمر جاء رجل) قال أبو عمر هو أبو عيسى بن جابر
الانصاري ثم المحاربي البدرى (الى عمر بن الخطاب فقال انى كانت لى وليدة) أمة (وكنتم أطاؤها
فعمدت) بفتح الهمزة قصدت (أمرأتى الها فأرضعها) لتعزها على (فدخلت عليها فقالت دونك
فقد والله أرضعتها) فحرمت عليك (فقال عمر أوجعها) أي امرأتك (وأت جارتك) طأها وهذا
معنى إجماعها (فأما الرضاعة الصغرى) كادت عليه الاحاديث والنزول (مالك عن يحيى
ابن سعيد) الانصاري قال أبو عمر مرقطع تصد من وجوه منها مرواه ابن عيينة وغيره عن اسماعيل
ابن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني (ان رجلاً سأل أبا موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري) بالكوفة
(فقال انى مصصت) بكسر الصاد الاولى وفتحها واسكان الثانية شربت شرباً رقيقاً (عن) وفي نسخة من
(أمرأتى من مديها لبنا) مفعول مصصت لانه يتعدى بنفسه وقوله عن ومن متعاق مقدم عليه أي لبنا
ناشأ عن ومن أمرأتى (فذهب في بطنى فقال أبو موسى لا أراها) بضم الهمزة أظنها (الاقدموت
عليك) لظاهر قوله تعالى وأما تكم اللاتي أرضعنكم (فقال عبد الله بن مسعود انظر) نظراً قل (ما
زادنى نسخة) ذاتنى به الرجل فقال أبو موسى فإذا تقول أنت فقال عبد الله بن مسعود لا رضاعة
محرمه (الا ما كان فى الحولين) لقوله تعالى حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل إتمامها
حولين يمنع ان الحكم بعدهما فتحكمهما فتنبى رضاعة الكبير وفى الصحيحين مرفوعاً عما الرضاعة من
الحاجة وفى الحديث لا رضاعة الا ما شذ العظم وأثبت اللحم وأقال انشراح العظم رواه أبو داود عن ابن مسعود
مرفوعاً ومرفوعاً وصحح أبو عمر رفقته وفى الترمذى وقال حسن مرفوعاً لا رضاعة الا ما فتق الامعاء وكان قبل
الحولين وكل ذلك ينبنى رضاعة الكبير لان رضاعه لا ينبنى جوعه ولا يفتق امعاءه ولا يشد عظمه الى آخره
(يقال أبو موسى) زاد فى رواية ابن عيينة يا أهل الكوفة لا تماؤنى عن شئ ما كان) أي وجد (هذا الخبر)
فتح الحاء عند جهز وأهل الحديث وقطع به تغلب ويكسرهما وقدما الجوهري والجدائى العالم (بين
ظهركم) أي بينكم وأظهروا زائد وفى الامام بهذين الاثرين بعد حديث سهلة للإشارة الى أن الأمر

على خلافه فهو خصوصية لها أو منسوخ وهذا مذهب الجمهور بل ادعى الباسجي الاجماع عليه بعد
الخلاف كجامر

(جامع ما جاء في الرضاعة)

(مالك عن عبد الله بن دينار) المدي مولى ابن عمر (عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير) كلاهما
(عن عائشة) قال ابن عبد البر هذا غلط من يحيى اى زيادة الواو لم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه
والحديث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة (أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) من تحريم النكاح ابتداءً وما وشر المحرمية بين
الزضيع وأولاد المرزبة فيحرم عليها هو وفروعه من نسب ورضاع ويحرم عليه جميع أولادها ما تدم
وما تأخر وتحرم عليه هي وانخواتها من نسب ورضاع ويصير ابنان وجهها صاحب اللبن فيحرم هو وأصوله
وفروعه من نسب ورضاع إلى آخر ما بين في الفقه ومن جواز النظر والمخولة والمسافة دون سائر أحكام
النسب كبراث ونفقة وعتي بالمالك ورد شهادته وهذا الحديث رواه الترمذي من طريق يحيى القطان ومن
القرن از كلهم ما عن مالك بسنده المذكور بلفظ أن الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة اه فاعلم
ما لا يحدث به باللفظين (مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن أسد بن عبد الله بن
قصى القرشي الأسدي أي الأسود يقيم عروقه الثقة العلامة (قال ابن خزيمة عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين) رضى الله عنها (عن جدامة) بضم الجيم وفتح الدال المهملة على الصحيح عن مالك كقول
مسلم وهو قول الجمهور حتى قال الدارقطني من قالها بالمعجمة فقد صحف وقال الباسجي بالمهملة رواية يحيى
وقال أبو ذر عنه سماعى منه موطأ أي مصعب بالمعجمة قال المازرى وهي لغة ما يندق من السبل في قوله
أي حاتم وقال غيره اذا تحات البراق في الغريال من قصبه فهو جدامة (بنت رهب) بن محسن ويقال
بنت جندل ويقال بنت جندب (الاسدية) لها سابقة وهيبة زاذي رواية مسلم اخذت عكاشة أي أخته
لأنه على المختار خلافاً لما قال لعله أنجي عكاشة فتكون بنت أخيه (انها) أي جدامة (أخبرتها) أي
عائشة قال ابن عبد البر كل الرواة روروه هكذا إلا أبا عامر القدي فيعمله عن عائشة لم يذكروا جدامة وكذا
رواه النعني في غير الموطأ ورواه فيه كسائر الرواة عن عائشة عن جدامة في روايتها عنها حرص عائشة
على العلم ونجتها عنه (انها سمعت رسول الله) وفي رواية مسلم حضرت رسول الله في أناس (صلى الله عليه
وسلم يقول لقد هممت) أي قصدت (أن أنهي عن الغيلة) بكسر الغين المعجمة وباءه اسم من الغيل
يقعها والغبيل بكسرهما والغيلة بالفتح والهاء المرة الواحدة وقيل لا تفتح الغين إلا مع حذف الهاء وذكر
ابن السراج الوجهين في غيلة الرضاع ما غيلة القتل فيال كسر لا غير وفي رواية مسلم عن الغيال وهو
صحيح أيضاً قاله عياض (حتى ذكرت أن الروم) بضم الزاء نسبة إلى روم بن عيص بن اسحاق (وفارس)
لقب قبيلة ليس بأب ولا أم وانما هم اخلاط من ثلث أصطلمه وأعلى هذا الاسم (يصنعون ذلك فلا يضر
أولادهم) وفي رواية لمسلم فتظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً
يعنى لو كان الجاع حال الرضاع أو الرضاع حال الحمل مضر الضر أولاد الروم وفارس لأنهم يصنعون
ذلك مع كثرة الأطباء فيهم فلو كان مضر المنع وهم منه فيمنع ذلك أنهي عنه قال عياض فقيه جواز أنه
ينته عنه لأنه رأى الجمهور لا يضره وإن أضر بالقليل لأن الماء يكثر اللبن وقد يغيره والأطباء يقولون
في ذلك اللبن أنه داء والعرب تنقيه ولا ته قد يكون عنه حمل ولا يعرف فيرجع إلى الرضاع المحامل المتفق
على مضرته وأخذ الجمهور أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص عنده مسلم أن رجلاً قال اني اعزل عن

أمر أني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال اشفق على ولدها وأعلى أولادها فقال لو كان ذلك ضاراً خرفارس والروم وقال الباسي لمل الغيلة أغما اضرب في النادر فلما لم يمهنتها رقابا بالناس لثلاثة على من له زوجة واحدة قال عياض وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الأحكام واختلاف الأصوليون فيه قال الأبي ووجه الاجتهاد انه لما علم برأي وأسته خاصة أنه لا يضرفارس والروم قاس العرب عليهم للأشتر لاش في المحنة وزواجه لم عن يحيى وخلف من هشام كلاهما عن مالك به وتابعه سعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن نخوعه عندهم لم أيضاً وأخرجه أحمد والأربعة من طريق مالك وغيره ولم يخبره البخاري ولا خرج عن جداده (قال مالك الغيلة ان عيس الرجل امرأته وهي ترضع) انزل أولادها ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب اللين وقل ان لم ينزل فليس يغيلة قال ابن عبد البر في التمهيد ما لمالك هو قول اكثر اهل اللغة وغيرهم وقال الإخفش هي ارضاع المرأة ولدها وهي حامل لانها اذا جلت فسد اللين فيه فسد جسم الصبي ويضعف حتى ربما كان ذلك في عقله وفي حديث مرفوع عن الغيلة لتدرك الفارس فتعثره عن قوسه أو قال عن سرجه أي يضعف فسقط عنه وقال الشاعر

فوارس لم يغالوا في رضاع * فتذبوني اكفهم السيوف

ولو كان ما قاله الاخفش حقا انتهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ارشاده لانه رؤف باؤمئنه اه وفي الاخير
اخرج من قال انها وسطه المرضع بان ارضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حمل الحديث عليه لان
الغلبة التي فيه لا تقصر هذه تضر وقال ابن القيم والخبر يعني حديث الباب لا يناسبه خبر لا تغيبوا
ولادكم كسر فان هذا كالشورة عليهم والارشاد لهم ان ترك لما يضعف الولد ويغلبه فان المرأة المرضع اذا
استرها الرجل حرك متهماد الطمث وأما جبهه للخروج فلا يبقى اللبن على اعتداله وطيب ريحه وربما حات
وطوة فيكون من أضر الامور على الرضيع لان حمة الدم حينئذ تنصرف في تغذية الجنين فيصير
باردا فيفيض عن الرضيع فهذا وجه الارشاد لهم ان تركه ولم يحترمه عليهم ولا ينهي عنه لانه لا يقع
الحال لكل مولود (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم) به حلة وزاى (عن حمزة بن عبد الرحمن)
الانسارية (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر
رضعات معلومات) وصفه بذلك تحزرا عما حاشك وصوله قاله القرطبي (يحرمن ثم نسخن بنحس معلومات
فوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) وابن وضاح وهي أى النحس لانها اقرب (فعلا يقرأ من القرآن)
المسوخ قاله بنى ان العشر نسخ بنحس ولكن هذا المصحح متأخر حتى توفي صلى الله عليه وسلم وبعض الناس
يلم ببلغة المصحح فصارت له قرأنا لما بلغه ترك قاله شرعى قولها مسوخة الحكم والتلاوة والنحس مسوخة
التلاوة فقط كاية الرجم ومن يحتج به على العشرة بعد الضعيف علما ويكون من يقرؤها لم يبلغه المصحح وليس
للمعنى ان تلاوتها كانت نابتة وتركوها لان القرآن محفوظ قاله ابو عبد الله الاى وقال ابن عبد البر بوجه
تحسين الشافعي لقوله لا يقع التحريم لان النحس رضعات تصل الى الجوف واجب بأن لم يثبت قرأنا وهي قد
أضافته الى القرآن واختلف عنها فى العمل به فليس بسنة ولا قرآن وقال المازرى لا حجة فيه لانه لم يثبت
الا من طريقها والقرآن لا يثبت بالاحاد فان قيل اذ لم يثبت انه قرآن بقى الاحتجاج به فى عدد الرضعات
لان المسائل العلمية يصح التمسك فيها بالاحاد قبل هذا وان قاله بعض الاصوليين فقد أنكره هذا اقم
لانها لم ترفعه فليس بقرآن ولا حديث وأيضا لم تذكره على انه حديث وأيضا باورد بطريق الاحاد فيما
جرت العادة فيه التواتر فان قيل اعلم ان ترفعه أولية واتر لانه نسخ قلنا قد أجبت أنفسكم فالمنسوخ لا يجل
نه وكذا قول عائشة وهي مما تنهى من القرآن أى من القرآن المنسوخ فلما وردت من القرآن اشابت

لاشتهر عند غيرها من الصحابة كما اشتهر سائر القرآن ولذا قال (مالك وليس العمل على هذا) بل على التحريم ولوعصه وصلت اليه في عماله اظهر القرآن وأحدث الرضا ع وهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة وعلما الامصار حتى قال الليث أجمع المسلمون أن قليل الرضا ع وكثيره يحرم في المهداية فطر الصائم حكا في التهديد ومن القرآن انه اذا كان علماء الصحابة وأئمة الانصار وجهابذة الحديث قد تركوا العمل بحديث مع روايتهم له ومعرفتهم به هكذا الحديث فانما تركوه لعدم كونه كسوخا ومعارض بوجوب تركه فيرجع الى ظاهر القرآن والاخبار المطابقة والى قاعدة هي أصل في الشريعة وهي انه متى حصل اشتباه في قصة كان الاحتياط فيها برا للذمة وانه متى تعارض مانع ومبيح قدم المانع لانه أحوط وبهذا اندفع تشقيب بعض الشافعية على مالك في عدم قوله بهذا الحديث مع انه رواه وأطال بعض المالكية في الرد على ذلك البعض بما رأيت الاضراب عن كلامهم ما أولى ما في كل منهما من الاستطالة في الكلام للحمية المذهبية وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني والترمذي من طريق معن والنسائي من طريق ابن القاسم الأربعة عن مالك بن أنس عنه محمد بن الحنفية عن عبد الله بن أبي بكر رخصه عند ابن ماجه وتابعه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن شعيب عندهم مسلم والله أعلم وأسأله الاغاثة على التمام * خالصا لوجهه بخاء أفصل الانام

(كتاب البيوع) *

جمع بيع وجمع لا اختلاف أنواعه كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة والبيع والفاسد وغير ذلك وهو لغة المبادلة ويطلق أيضا على الشراء قال الفرزدق

إن الشاب أراح من باعه * والشب ليس لبائعه تحجار

يعنى من اشتراه ويطلق الشراء أيضا على البيع ومنه وشروه بمن يخلص سعى البيع بيعا لأن البائع يبيع باعه الى المشتري حالة العقد غالبا كما يسمى صفقة لأن أحد المتبايعين يصفى يده على يد صاحبه لكن ردا لاخذ بأن البيع يامى والباع واوى تقول بعث الشيء باضم أبوعه بوعا اذا قسمه بالبائع واسم الفاعل من يبيع يبيع بالهمزة ويحريكه نحن واسم المفعول مبيع وأصله مبيعوع فالخذوف منه واومفعول لانها زائدة فهي أولى بالخذف قاله الخليل وقال الاخفش المخذوف عين الكامة الازهرى كلاهما صواب المازنى كلاهما حسن وقول الاخفش أقيس قال ابن العربي في القوس البيع والنكاح عقدان يتعلق بهما اقوام العالم لأن الله خلق الانسان محتاجا الى الغذاء مفتقرا الى النساء وخلق له ما فى الارض جمعا ولم يتركه سدى يقتصر فى اختياره كيف شاء فيجب على كل مكاف أن يتعلم ما يحتاج اليه لانه يحب على كل أحد ان لا يفعل شيئا حتى يعلم حكم الله فيه وقول بعضهم يكفي ربيع العبادات ليس بشئ اذ لا يخلو مكلف غالبا من بيع أو شراء

(بسم الله الرحمن الرحيم ما جاء فى بيع العربان) *

بسم العين وسكون الراء ووقية ال عربون وعربون بالفتح والضم وبالمهززة بدل العين فى الثلاث والراء كنة فى الكل قال ابن الاثير قيل سعى بذلك لان فيه اعرابا لمقد البيع أى اصلاحا وازالة فساد ثلثا لمكانه غيره باشتراؤه وفى الذخيرة العربان لغة أول الشئ (مالك عن الثقة عنده) قال ابن عبد البر يكلم الناس فى الثقة هنا والاشبه القول بأنه الزهرى عن ابن لهيعة أو ابن وهب عن ابن لهيعة لانه سمعه من عمرو وسمعه منه ابن وهب وغيره اه وقال فى الاستدكار الاشبه انه ابن لهيعة ثم انرجه من طريق

ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن الحنفية عن حمويه وقال رواه حبيب كاتب مالك عن مالك عن عبد الله
 ابن عامر الاسدي عن حمويه وحبيب متروك كذبه اهـ ورواية حبيب عن ابن ماجه واسمه من ذلك
 انه حموي بن الحارث المصري فقد رواه الخطيب عن طريق الهيثم بن عمار في بشر الرازي عن مالك عن عمرو
 ابن الحارث (عن حموي بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن حموي بن العاصي صدوق مات سنة ثمان في عشرة
 ومائة (عن ابيه) شعيب تابعي صدوق (عن جده) ابي شعيب وهو عبد الله لانه ثبت سمع شعيب منه
 او ضمه له وهو يصل على الجذال الاعلى وهو الهضاني عبد الله بن عمرو ولد الشيخ الاكبر ثم الترجمة خلافا
 لمن زعم انها منقطعة لان جد عمرو محمد النيس يصحافي ولا رواية له يسمع على عود الغمير له مرو وانه المجد
 الاذني (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان) بضم فسكون وقد اخرجاه الامام
 احمد و ابو داود وابن ماجه من طريق مالك به ومن قال حديث منقطع او ضعيف لا يلتفت اليه ولا يصح
 بكونه منقطعاً بحال اذ هو ماسقط منه الراوي قبل الهضاني او ما يتصل به هذا متصل غير ان فيه راوية
 مهمما (قال مالك و) تفسير (ذلك فيما ترى) بضم النون تطرق (والله اعلم ان يشتري الرجل) او المرأة
 (العبد او الوليدة) الامة (او تشارك في الدابة ثم يقول الذي اشترى منه او تشارك في الدابة ثم يقول الذي اشترى منه او تعطيك ديناراً
 او درهماً او اكثر من ذلك او اقل على ان في ان احببت السلعة) المتابعة (او ركبت ما كان منك
 قالذي اعطيتك هومن ثمن الساعة او من كراء الدابة وان تركت) بضم التاء (اتباع السلعة وكراء الدابة
 ها اعطيتك لك طائل يترش) اي لا رجوع لي به عليك وهو باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر
 واكل اموال الناس بالباطل فان وقع فسخ فان فات مضي لانه يختلف فيه فقد اجازة احمد وروى عن ابن
 عمرو جماعة من التابعين اجازته وروى العربان على كل حال قال ابن عبد البر ولا يصح ما روى عنه صلى الله
 عليه وسلم من اجازته فان صح احق انه يحسب على البائع من الثمن ان تم البيع وهذا حارث عند الجميع (قال
 مالك والامر عندنا انه لا بأس بان يتباع) بالبناء للفاعل اي المتباع المفهوم من يتباع ولقوله فقوله
 (العمدة التاجر الفصيح) بالرفع والنصب (بالاصد من الحمسة او من جنس من الاحناس لمساوئله
 في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ) بالذال المعجمة الماضي في امره (والمعرفة) بالخذ والعطاء لا بأس
 بهذا ان يشتري منه العبد بالبدن او بالاعداد الى اجل معلوم اذا اختلفت فيان ظاهر اختلافه فان
 اشبه بعض ذلك بعضاً حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين واحداً الى اجل وان اختلفت اجناسهم بالبياض
 والوساد ونحوهما (ولا بأس بان يبيع ما اشترى من ذلك قبل ان تستوفيه) اي قبضه (اذا استوفيت
 ثمنه من غير صاحبه الذي اشترى منه) لان الثمن انما هو عن بيع العام قبل قبضه (ولا ينبغي ان
 يستقضى جدين من بطن امه اذ يبيع لان ذلك غرر لا يدرى اذكر هو ام انثى ام حسن ام قبيح او ناقص
 او تام او حي او ميت ذلك ينع) ينقص (من ثمنها) وصح النهي عن بيع الغرر (قال مالك في الرجل
 يتباع العبد او الوليدة بمائة دينار الى اجل ثم يندم البائع فيسأل المتباع) المشتري (ان يقبله بعشرة
 دينار يرد دفعها اليه تقداً او الى اجل ويبيع) يزيل (عنه المائة دينار التي له لا بأس بذلك) اي يجوز
 له ان يبيع مستأنف وقاله لا تنهية فيها رجوع سلته اليه بما اشتراه به من الزيادة وليس في ذلك ذهب
 بما كثر منه ولا الى اجل قاله ابو عمر (وان ندم المتباع فسأل البائع ان يقبله في الجارية او العبد وورثه
 عشرة دنانير تقداً او الى اجل ابعد من الاجل الذي اشترى اليه العبد او الوليدة فان ذلك لا ينبغي) لا يجوز
 (وانما كره ذلك لان البائع كانه ماع منه مائة دينار له الى سنة قبل ان يرد) السنة (بجارية وبشرة
 هذان يرد تقداً او الى اجل ابعد من السنة) لان اقله يتبع (قد دخل في ذلك بيع الذهب بالذهب الى
 اجل) وهو منوع (والرجل يبيع الجارية بمائة دينار الى اجل ثم يشتريها باكثر من ذلك الثمن الذي

باعها به الى ابعده من ذلك الاجل الذي باعها اليه ان ذلك لا يصلح) لا يجوز (وتفسير ما كره من ذلك أن يبيع الرجل الجارية الى أجل ثم يتباعها الى أجل ابعده منه يبيعه باثلاثين دينارا الى شهر ثم يتباعها بستين دينارا الى سنة أو الى نصف سنة فصار) آل أمره (ان رجعت اليه سلعت به بينهما واعطاه صاحبها) الذي كان اشترى منه (ثلاثين دينارا الى شهر بستين دينارا الى سنة أو الى نصف سنة فهذا لا ينبغي) أي يحرم لانه حيلة للربا وهذا قول جمهور أهل المدينة وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم بناء على قطع الذرائع بما يغلب على الظن ان المتبايعين قصدا اليه وأبى ذلك الاكثر والشافعي حيث لا قصد لان شهمة المسلم بما لا يحل حرام فلا يفسخ ما ظهره خلال بالظن وأما حديث ان ام ولد زيد بن أرقم قالت لعائشة اني بعت لزيد عبدا الى العطاء بثمان مائة فاحتاج الى غنمه فاشترته منه قبل الاجل بستائة فقالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت أبانبي زيدا انه قد أبطل جهاده معه صلى الله عليه وسلم ان لم يبق فقلت ان أخذت الستائة قالت من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وان ندم فليكن رهوس اموركم لا تظلمون ولا تظلمون فضعيف واقله منكر لان العمل الصالح لا يحبطه الاجتهاد بل الرذة ومحال ان عائشة تلزم زيد التوبة بربها وزعم انه توقيف لا يصح ولو ثبت عن عائشة حمل انها أنكرت البيع الى العطاء لانه مجهول واذا اختلفت الصحابة رجوع الى القياس وهو مع زيد لان السلعة المشتراة الى أجل مال لا تشتري فله يبيعها بما شاء من شاء قاله ابو عمر لمخصا

(* ما جاء في مال المملوك *)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن) أباه (عمر بن الخطاب قال من باع عبدا له مال) أي للعبد في ضاقه المال اليه انه يملك حتى يتزرعه السيد لكنه اذا باعه قبل الاتراع (فماله للبائع) نظرا الى انه كله مال فباع بعضه وبهذا قال مالك وأحمد والشافعي في القديم وقال في الجديد كان في حنيفة لا يملك العبد شيئا أصلا لانه مملوك فلا يجوز أن يكون مالا يملكوا قالوا الاضافة للاختصاص والانتفاع الا لملك كحل الذابة وسرج الفرس ويدل له قوله فماله للبائع فأضاف الملك اليه والى السائق في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله مملوكا لثنين في حالة واحدة ثبت ان اضافة الملك الى العبد مجاز أي للاختصاص والى المولى حقيقة أي لملك كذا قيل وفيه نظر فان الاستثناء بقوله (الا ان يشترطه المبتاع) فيكون له يدل على انه يملك وهذا رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وأبو داود عن القعني كلاهما عن مالك موقوفا ورواه سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزهري عنه قال ابن عبد البر وهو أحد الأحاديث الاربعة التي اختلف فيها سالم ونافع فرفعها سالم ووقفها نافع اهـ وعن طريق الصلاة والثاني واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعه مع أي يديه والثالث الناس كابل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة والرابع قيساقت الجماء والعيون العشر فرفع الاربعة سالم ووقفها نافع ورجع مسلم والنسائي رواية نافع هنا وان كان سالم أحفظ منه فغلب اليه في عنهما وكذا رجعها الدارقطني ونقل الترمذي في الجامع عن البخاري ان رواية سالم أجمع وفي التهذيب انها لصواب وفي العلل للترمذي عن البخاري تصحيحها جميعا وأعله أشبه لان ابن عمر اذا رفعه لم يذكر أباه وهي رواية سالم واذا وقفه ذكر أباه وهي رواية نافع فثبت ان ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فحدث به سالم وسمعه من أبيه عمر ووقفها فحدث به نافع ما سمعته من أبيه عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر فروط وسفيان ضعيف قال المزني والمحفوظ انه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ورواه محمد بن اسحاق وغيره

عن نافع عن ابن عمر عن أبيه مرفوعاً أخرجه النسائي وقال هذا خطأ والصواب وقفه (قال مالك الأمر
لمجتمع عليه عندنا) بالمدينة (ان المتناع) المشتري (ان اشترط مال العبد فهو له نقداً كان أو ديناً
أو عرضاً) حملاً لطلاق الحديث لان ماله يتبع فهو غير منقول ورأيه وكأنه لم يجعل له حصته من الثمن وقال
الحنفى والشافعى لا يصح هذا البيع لما فيه من الربا ويرد عليهم ما للحديث وسواء كان (يعلم أو لا يعلم) حملاً
نظاماً للحديث خلافه لمن قال لا بد أن يكون معلوماً (وان كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به)
مبالغة فأولى أن كان قدره أو أقل وسواء كان (نقداً أو ديناً أو عرضاً) دليل (ذلك ان مال
العبد ليس على سيده فيه زكاة) فهو يملك (و) انه (ان كانت للعبد جارية استعمل فرجها يملكه
أيامها) فلو لم يكن يملك لم تحل له الا يجوز للرجل وطه ملك الغير (وان عتق العبد وأكاتب
تبعه ماله) ان لم ينزعه السيد قبلهما (واذا فليس أخذاً للفرمان) اصحاب الديون (ماله ولم
يتبع) بالنساء للفقول (سيده بشئ من دينه) وحاصله انه استدل بالقياس على هذه المسائل
لما أفاده اطلاق الحديث وجرى عليه عمل المدينة ومراده التقوية وان كان كل واحد من الثلاثة
دليلاً مستقلاً عنه

(العهد)

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن خزم) بمهمله وزاى (ان أمان) بفتح
المهزة ونخفة الموحدة (ابن عثمان) بن عفان الاموى المدنى (وهشام بن اسماعيل) بن هشام بن الوليد
ابن الغيرة الخزرجى ولى المدينة لعبد الملك وذكره ابن حبان فى الثقات (كانا يدكران فى خطبتهما)
لمى كل واحد اذ انحط (عهدة الرقيق فى الايام الثلاثة من حين اشترى العبد أو الوليدة) أى الامه
(وعهدة السنة) فأعمل بهما أمراً قائماً بالمدينة قال الزهرى والقصة منذ أركبها مقضون بها وروى ابن أبى
شيبه عن الحسن البصرى عن سمرة مرفوعاً عهد الرقيق ثلاث وروى أبو داود عن الحسن عن عقبة بن
عامر مرفوعاً عهد الرقيق ثلاثة أيام ولم يسمع الحسن من عقبة وفى سماعه من سمرة خلاف ولذا ضعف
بعضهم حديث عقبة لكن اعتضد بحديث سمرة وبطل المدينة (قال مالك ما أصاب العبد أو الوليدة
فى الايام الثلاثة) من كل حادث (من حين اشترى حتى تنقضى الثلاثة فهو من البائع) أى ضمانه
عليه فلم يشتري رده (وان عهد السنة من الجنون والجذام والبرص) فهى قليلة الضمان كثيرة
الزمان عكس الاولى (فاذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهد كلها) وانما يقضى بهما ان شرطاً
أو اعتياداً فى رواية أهل مصر عن مالك وروى المذنبون عنه يقضى بهما مطلقاً (وان باع عبد أو أويده من
أهل الميراث أو غيرهم بالبراءة فقد برئ من كل عيب ولا عهد عليه الا أن يكون علم عيباً فكفه)
عن المشتري (فان كان علم عيباً فكفته لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردوداً) أى له رده (ولا عهد
عندنا الا فى الرقيق) والمراد بهما كونه فى ضمان البائع بعد العقد

(العيب فى الرقيق)

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر باع غلاماً له بمائة درهم وباعه بالبراءة)
من العيوب (فقال الذى ابتاعه لعبد الله بن عمر بالسلام دا) بالذمرضى (لم يسمه فى فاختصم الى عثمان
ابن عفان فقال الرجل باعنى) ابن عمر (عبد أويده داهى سمى) وقال عبد الله بعته بالبراءة فقصى عثمان
على عبد الله بن عمر أن يحلف له لقد باع العبد وما به داهى بعته فأبى عبد الله أن يحلف وارتجى العبد فصح
العبد عنده فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم) مؤخره الله لاجلاله أن يحلف وان كان صادقاً

ضعف عنه أولا (قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان كل من ابتاع ولده فصلا منه (أو عبدا
فأعتقه وكل أمر دخله القوت) مصدقات (حتى لا يستطيع رده) كالعتق والايلاذ المذكورين لأفانته
المقصود (فقامت البينة أنه قد كان به عيب عند الذي باعه أو علم ذلك باعتراف من البائع أو غيره)
كشهادة ذي المعرفة بقدمه (فان العبد أو الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه فردد من
البائع للمشتري (من الثمن قدر ما بين قيمته ومحصا قيمته وبه ذلك العيب) له ذلك على البائع (والامر
المجتمتع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد ثم يظهر) يطلع (منه على عيب برده منه) أي يوجب له رده
(وقد حدث به عند المشتري عيب آخر انه ان كان الذي حدث به مفسدا مثل القطع أو العور) بفحنتين
فقد برأ إحدى عينيه (أو ما أشبه ذلك من العيوب المفسدة) المتوسطة (فان الذي اشتري العبد يتخير
النظرين) أحدهما إليه (ان أحب أن يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان به يوم اشتراه
وضع عنه) ولزمه (وان أحب أن يفرم) يفتح الزاد يفتح (فقد ما أصاب العبد من العيب) الحادث
(ثم برده العبد له ذلك) وخير المشتري دون البائع لسبق عيبه (وان مات العبد عند الذي اشتراه أقيم)
أي قوم (العبد وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه) وبين صفة التقويم بقوله (فينظر كم كنهه فان كانت
قيمة العبد يوم اشتراه بغير عيب مائة دينار وقيمه يوم اشتراه وبه العيب ثمانون دينار ووضع عن المشتري
ما بين القيتين) وهي العثرون في مثاله (وانما تكون القيمة يوم اشتري العبد) ولوزادت أو نقصت
بعده (والامر المجتمع عليه عندنا ان من رده ولادة من) أجل (عيب وجده بها وكان قد أصابها) قبل
علمه بالعيب (انها ان كانت بكر فاعلم ما نقص من ثمنها وان كانت ثيبا فليس عليه في أصابها شيء لانه
كان ضامنا لها) وأصابه الثيب من الخفيف (والامر المجتمتع عليه عندنا فحين باع عبدا أو ولادة
أو حيا أو ابنا البراءة) من العيوب سواء كان البائع (من أهل الميراث أو غيره) فقدرى من كل عيب فيما
باع) عاذه على العبد والولادة قال أشهب لما لك انك ذكرت البراءة في الحيوان قال انما اريد العبد ونحو
ذلك فبين مالك ان الحيوان دخل في درج الكلام قاله أبو عبد الله الملك وقال ابن عبد البر أفتى به مرة في سائر
الحيوان ثم رجع الى تخصيصها بالارقيق (الا أن يكون علم في ذلك عيبا فكنهه فان كان علم عيبا فكنهه)
عن المشتري (لم ينفعه تبرئته وكان ما باع مردودا عليه) أي ثبت للمشتري رده وأعاد هذا وان قدمه قريبا
لنسيته لعل المدينة فلا تكرر (قال مالك في الجارية تساع بالجارية ثم يوجد بها إحدى الجارية عيب
ترد منه قال تمام) أي يقوم (الجارية التي كانت قيمة الجارية ثم ينظر كم كنهها ثم تقام) تقوم (الجارية
بغير العيب الذي وجد بها جداها تقامان محصيتين سالتين ثم يقسم ثمن الجارية التي بيعت بالجارية
عليهما بقدر غنهما حتى يقع على كل واحدة منهما حصتها في المرتفعة) التي لا عيب فيها (بقدر ارتفاعها)
زيادتها في الثمن لعدم العيب (وعلى الاخرى) المبيعة (بقدر ما غنم ينظر الى التي بها العيب فردد بقدر الذي
وقع عليها من تلك المحصة ان كانت كثيرة أو قليلة) يعني لا يفرق (وانما يكون قيمة الجارية عيب يوم
قبضها قال مالك في الرجل يشتري العبد فوجده بالاجارة العظيمة أو القليلة القليلة ثم يجد به عيبا يرد
منه) أي من أجله (انه يرد به بذلك العيب ويكون له اجارته وغلته) ولو كثرت والتقييد بالقليلة انما وقع
في السؤال (وذلك الامر الذي كانت عليه الجماعة) العلماء (يلدنا) المدينة (وذلك لو ان رجلا ابتاع
عبدا فبني له دارا قيمة بناها ثمن العبد أضاعا ثم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يجب للعبد عليه اجارة) أي
أجرة (فيعامل له فكذلك يكون له اجارته اذا أجره من غيره لانه ضامن له) ومن عليه الفرم له الفرم
(وهذا الامر عندنا) بالمدينة وقدرى أبو داود وغيره عن عائشة ان رجلا ابتاع غلاما فقام
عنده ما شاء الله ثم وجده عيبا فباعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فردوه عليه فقال الرجل

قد استغل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان (والا لعرض دنافين ابتاع)
اشترى (رقعتاى صدقة واحدة) أى عقد واحد (فوجد فى ذلك الرقيق عبداً مسروقاً وأورجد
بعضهم عبداً أنه بنظر فيما أورجد مسروقاً وأورجده عبداً فان كان هو وجه) أى أى واحد من (ذلك
الرقيق أو أكثر تمناً ومن أحده اشترى وهو الذى فيه الفضل) الزايد لوسلم من العيب (فيما يرى
الناس كان ذلك البيع مردوداً كله) ولا يجوز التمسك بالباقي بخصته من الثمن (وان كان الذى ورجد
مسروقاً وأورجده العيب من ذلك الرقيق فى الشيء السير منه ليس هو وجه ذلك الرقيق ولا من أجله
اشترى ولا فيه الفضل فيما يرى الناس) أهل المحبرة بذلك (رد ذلك الذى ورجده العيب أو وجد
مسروقاً بعينه بقدر قيمته من الثمن الذى اشترى به اولئك الرقيقى) وتمسك بالباقي بثمنه

(ما يفعل فى الوليدة اذا بيعت والشرط فيها) جالة حاله أى والحال أنه فيها الشرط

(مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن بضم العين (ابن عبد الله) فتحها (ابن عبته) بضمها واسكان
الفوقية (ابن مسعود أخبر أن عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب بنت معاوية وأبنة
عبد الله بن معاوية يقال بنت أبى معاوية (الثقفية) صحابة ولها رواية عن زوجها (واشترط عليه
أنك إن بيعتها فى نكاح الفسخ الذى تدعيها به فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب) مفعول
سأل (فقال عمر بن الخطاب لا ترهبها ونها شرطاً لا أحد) منقض مقتضى العقد لأنك لم تكها فلا
يجل لك قربانها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يطلأ رجل وليدة ولا ولدان شاء
يا عبها وان شاء وهبها وان شاء أمكها وان شاء صنعها ما شاء) كمنق وكذا به وتدين المراد أن لا يشوب
ملكها شيء (قال مالك فى من اشترى جارية على شرط أنه لا يبيعها ولا يهبها أو ما أشبه ذلك) من الشروط
للمنافاة لبقاء البيع (فانه لا ينبغي) لا يجوز (لمشترى أن يطلأها وذلك أنه لا يجوز له أن يبيعها ولا أن
يهبها وإذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها منكم كما قال لأنه قد سنن) اشترط (عليه فيها ما لم يملكه
بذبحه فإذا دخل هذا الشرط) فى عقد البيع (لم يفسخ) من الصلاح ضد الفساد (وكان يبيعها
مكرهاً) أى ممنوعاً فساداً بالشرط المناقض لما تقتضى العقد وعليه حمل خبر نهى صلى الله عليه وسلم عن
بيع بشرط إذا بن وهب فى روايته لموطأ قال مالك وإن اشترأها بشرط فوطئها بمات فلما أتم قيمتها يوم
باعها رخل - أيدها فيما يستقبل

(الغنى أن يفتار رجل وليدة ولها زوج)

(مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عامر بن كزيب حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى
ولد فى عهد صلى الله عليه وسلم وأتى به إليه ففعل عليه وعقوده قال ابن حبان له محبة وكان جواداً
شجاعاً مميّناً ولأه ابن خاله عثمان البصرة سنة سبع وعشرين فافتتح نواحيهم وكرمان وغيرهما وله فى المجد
اخبار كثيرة ولا رواية لى الكتب الستة مات بالمدينة سنة سبع وأثمان وخمسين وأبوه صحابى من حملة
الفتح وطاش حتى قدم البصرة على ابنه وهو أمرها (أهدى لعثمان بن عفان) أمير المؤمنين ذى النورين
(جارية ولها زوج ابتاعها) عبد الله (بالبصرة فقال عثمان لا أقرها) لمحرمته (حتى يفرقها
زوجها) أى يرضى ابن عامر زوجها ففارقها (فالمها فاجعت لعثمان بعد الفدية) (مالك عن ابن شهاب
عن أبى سفيان عن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة) جارية من عاصم بن عدى كما
فى رواية سفيان عن ابن شهاب (فوجدتها ذات زوج فزدها) لأنه عيب

* (ما جاء في قول مالك في بيعه) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت بضم
 المنزة وشذا الموحدة وتخففها والتأبير التقيح وهو أن يشق طلع الأناث ويؤخذ من طلع الذكور فيدثر فيه
 ليكون ذلك باذن الله أجود مما لم يؤبر وهو خاص بالنخل والمحرق به ما تقدم من غيره (فقرها) بمثقة
 وفي رواية ففقرتها بمثقة وتأنث (للناث) للأنثى ويترك في النخل إلى المجدأ ذولا لكاهما السقي مالم
 يضربا لا ترفعل الشارح القرمادام مستكافي الصنع كالولدي بطس المحامل إذا بيعت كان أجل تأبعها
 فإذا ظهر تخير حكمه ومعنى ذلك أن كل ثمر بارز يرى في شجره إذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار
 في البيع (الآن) بشرط المبتاع أي المشتري أن الثمرة تكون له ويوافقها البائع على ذلك فيكون للمشتري
 فإن قيل اللفظ مطلق فمن أين يفهم أن المشتري اشترط الثمرة لنفسه أجب بأن تحقيق الاستثناء مبين
 المراد وبأن اللفظ الاتعمال يدل أيضا على كسبه له باله واكتسب لنفسه ومفهوم الحديث أن لم
 تؤبر فالثمر للمشتري وفي جواز شرطها للبائع لنفسه ومنعه قول الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة هي للبائع
 أبرت أولم تؤبر ولا يشتري مطالبته بقلعهما عن النخل في المحال ولا يلزمه الصبر إلى المجدأ وإن شرط إبقاؤه
 إليه فسد البيع لأنه شرط لا يقتضيه العقد قال وتطبيق الحكم بالأمارا ما لا تنبيه به على ما لم يؤبر وأما غير
 ذلك ولم يقصده نفي الحكم عما سوى المذكور وفيه أن ذلك يحتاج إلى دليل وقد رده بعضهم بأن التنبيه
 إنما يكون بالأدنى على الأعلى والمشكل على الواضح وما ذكرنا من خروج عن الوجهين ورده إلا أن المذكور
 في الأصول أنه يكون أيضا بالأدنى على الأعلى وحاصل ما أخذ المذهبين أن مالك والشافعي استجلا
 الحديث افتقار دليل أي منطوقا ومفهوما ويسمى في الأصول دليل الخطاب وهو مفهوم الجماعة الشاربه
 منه فيقص حكم المنطوق للمكوث عنه غير أن الشافعي استجمله بالخصيص ومالك خصصا بالمشتري كما مر
 وأبو حنيفة استجمله لفضا ومعقولا وتعميمه الأصوليون معقول الخطاب وهو التنبيه على مساواة حكم
 المكوث عنه للمنطوق وفيه حواشي كبر النخل قال عياض ولا خلاف فيه وقد قال صلى الله
 عليه وسلم لا أنصار لا عليكم أن لا تنفعوا لوافتر كوا التذكير فقصت الثمار فقال أنتم أعلم بأمردنياكم
 وما حدثتكم به عن الله فهو حق ورواه البخاري هذا وفي الشروط عن عبد الله بن يوسف ومسلم
 عن يحيى بن حكيم ما عن مالك به ورواه أبو داود والنسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات كلهم
 من طريق مالك وغيره

* (النهي عن بيع الفار حتى يبدو صلاحها) *

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفار) منفردا عن النخل
 نهى تحريم (حتى يبدو) بلاه مزاي يظهر (صلاحها) ويقع في بعض كتب المحدثين بالآلاف في الخط
 وهو خطأ لأنها تحذف في مثل هذا لتناصب وانما اختلاف في مثل زيد يبدو الاختيار حذوها أيضا قاله
 عياض (نهي البئع) أثلايا كل مال أخيه بالباطل إذا ملكته الثمرة كما أشار إليه في الحديث
 بعده (و) نهى (المبتاع) أي المشتري وفي نسخة المشتري أثلا يبيع ماله فان بدا الصلاح جاز وبه
 قال الجمهور وصحح الحنفى لبيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطل شرط الإبقاء قبله وبعده
 وبدو الصلاح في بعض حاشائه كاف في بيع جميه وفي بيع ما جاوره لا ما بعده على المشهور وانما كفي يبدو
 صلاحه لأنه لا بد من علمنا نجعل الثمار لا تطيب دفعة واحدة طالما لزم من التفكه فلو اعتبر الجميع
 لا أدى إلى أن لا يباع حتى قبل كمال صلاحه أو تباع الحبة بعد الحبة وفي كل منها حرج عظيم ويجوز البيع

قبل الصلاح بشرط القطع اذا كان المقطوع مستغما به كما صحرم اجاعا فان كان على التيقنة منع اجاعا
وهذا الحديث رواه البضاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع وعنه عبد الله
وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع بن واوب ويحيى بن سعيد والفضالة الثلاثة عن نافع نحوه عند مسلم
(مالك عن جريد الطويل) الخزانة البصري (عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى)
تحريرا (عن بيع الفارح حتى ترضى) بضم القوية من أرضي بالياء قال الخليل أرضي الفحل بذا صلاحه وفي
رواية تزهبوا واودصوها بعضهم وأنكر الياء وصوب الخطابي الياء ونفي تزهبوا والواو قال ابن الاثير والصواب
ان روايتان على اللغتين يقال زهبا يزهبوا اذا ظهرت غمرته وأزهي يزهي اذا اجترأ واصفر (ف قيل له يا رسول الله
وما ترضى فقال حين تحمر) بشذرا وهذ اصريح في الرفع ورواه بعضهم عن جريد موقوعا على أنس
والصواب رفعه وفي رواية قتيبة عن مالك فقال حتى ترضى قال حتى تخماري بفتح القوية وسكون المهملة
فيم قال فراه مشددة (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت اذا منع الله الثمرة) بأن تلفت (فيم
ياخذ أحدكم مال أخيه) بجذوف الهمزة الاستغماية عند دخول حرف الجر مثل قولهم فيم وعلام
وحام ولما كانت الاستغماية متعينة للهمزة لها صدار الكلام اني ان بقدر أرم والهمزة للانكار
فالمنع لا ينبغي أن ياخذ أحدكم مال أخيه باطلا لانه اذا تلفت الثمرة لا يبقى لا شئ في مقابلة ما دفعه شئ
وفيه اجراء الحكم على الغالب لان تطرق التلف الى ما بدا صلاحه ممكن وعدم تطرقه الى ما لم يبد صلاحه
ممكن فانبط الحكم بالغالب في المحالين وصرح مالك برفع هذا وتابعه الدروري عن جريد وقال الدارقطني
خالف مالكا جماعة منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد بن هارون فقالوا فيه قال أنس
اذا رأت ان منع الله الثمرة الخ قال المحافظ وليس فيه ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا لان مع الذي رفعه
زيادة علم على ما عند الذي وقفه وليس في رواية من وقفه ما ينفي رواية من رفعه وقد دروي مسلم من
طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في حديث أنس ولغظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو بدت من أخيك ثم افاضت به عاهة فلا يحمل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بفسير حق وقال
ابن خزيمة رأت مالك بن أنس في المنام فأخبرني انه مرفوع اهـ وقد رواه البخاري في الزكاة عن قتيبة
عن عبد الله بن يوسف ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن مالك بن ورواه البخاري في الزكاة عن قتيبة
عن مالك بن عترة رايه قوله وقال ارايت ان منع الخ فكان ما اسكا حدث به على الوجهين والبخاري
اختصره (مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة) بجملة ومثقة الانصاري (عن امه
عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارعة مرسل وصله ابن عبد البر من طريق خارجة بن عبد الله بن سليمان
ابن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الفارح حتى تجبومن العاهة) وذلك عند طلوع الثريا (قال مالك ويبيع الفارح قبل بدو صلاحها من بيع
الفرور) انتهى عنه فلما اباح صلى الله عليه وسلم بيعها بعد بدو صلاحها علم انها خرجت من الفرور والغالب
حينئذ سلا متها فان اصابها جاحضة فهي فادرة لاحكامها قاله ابو عمر (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن
ذكوان (عن خارجة بن زيد بن ثابت) الانصاري أحد الفقهاء (عن) أبيه (زيد بن ثابت)
الحصاني (انه كان لا يبيع غماره حتى تطلع الثريا) النجم المعروف لانها تجبومن العاهة حينئذ وفي
أبي داود عن أبي هريرة مرفوعا اذا طلع النجم صب حارفت العاهة عن كل لمدة والنجم الثريا ولا جد
واليه هي عن ابن عمر بن صلى الله عليه وسلم عن بيع الفارح حتى يؤمن عليها العاهة فقيل ومتى ذلك
يا أبا عبد الرحمن قال اذا طالع الثريا وطلوعها اصباح يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر
وابتداء نضج الفار وهو المعتبر في الحقيقة وطلوع النجم علامة له وقد ينشأ بقوله في رواية البخاري من

طريق اللث عن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا فتمتین الاصفه من الانجر (قال مالك والامير عندنا في بيع الطبخ) بكسر الباء وتقدم الطاء عليها لغة (والقضاء) بكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم لما يقول له الناس الخيار والخور والفقوس وبضمهم يطلقه على نوع يشبه الخيار (والخربز) بكسر الميم وسكون الزاي وهو مكدورة فزاي صلب من الطبخ معروف شديد بالخلط املس مدور الرأس رقيق الجلد قاله البوني (والجوز) بفتح الجيم وكسر هاء الواحدة بوزن معروف قال ابو عمر الخيزرانس في اكثر الموطآت لانه باب آخر من بيع الغائب والمغيب في الارض (نيمه اذا بصله - حلال حائز) مما يعني حسنه اختلاف اللفظ (ثم يكون للثري ما يذبح حتى يقطع ثمره ويهلك) بكسر اللام (وليس في ذلك وقت يؤت وذلك ان وقته معروف عند الناس وربما دخلته العاهة فقطعت ثمرته قبل ان يأتي ذلك الوقت) للمعلوم للناس (فاذا دخله العاهة بجماعة تبلغ الثلث فصاعد كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه) اشتراه فان قصت عن الثلث لم يوضع للجور بان العادة ان الهواء لا بد ان يرمى بمض الثمرة ويأكل الطير منها ونحو ذلك فقد دخل المبتاع على اصابة الديرو والديرو المحقق مادون الثلث وروى ابن وهب مرفوعا اذا باع المرء الثمرة فأصابته عاهة فذبت بثل الثمرة فقد وجب على صاحب المال الضياع وعمل به وقاله كثير من الصحابة وان كان ظاهرا لحادث وضع الجماعة مطا كما قال الشافعي

(* ما جاء في بيع العربية *)

برنية فعيلة قال الجمهور بمعنى فاعلة لانها عريت باعرا مال كها أي افراد لها من باقي الخل فهي عارية وقيل بمعنى مفعولة من عراها يعرفه اذا أنما لان مال كها يعرفها أي يأنها فهي معروفة وجمعها عرايا وهي لغة الخلعة وقدرها مالك فقال العربية أن يعرف الرجل الرجل نخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فخص له أن يشتريها منه بقراسنده ابن عبد البر وعاقبه البخاري وهو في المرونة من رواية ابن التاسم وقال الباجي العربية الخلعة الموهوب ثمرها وفي البخاري عن سعيد بن جبير ان عرايا تمزج بخلعها قال لا يواطى روايات المحرث باضافة البيع اليها بمعنى تفسيرها بأنها عاهة الثمر أو أنها الخلعة فالصواب تفسيرها بأنها ما عتق من ثمر الخل كبدل عليه كلام الباجي (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص) به مزة مفتوحة قبل الزاء من الارخاص (لصاحب العربية) بفتح الميم ملة وشدة التحتية الرطب أو الغلب على الشجر (أن يبيعها بخصرها) بفتح الميم قال الزدوي وهو أشهر من كسره فن فتح قال هو مصدر أي اسم للعل ومن كسر قال هو اسم للثي والخروص وقال القرطبي الزوايد بكسر فسماها ما نه يروى بالوجهين واسكان الزاء فهو ملة زاد في رواية القعني عن مالك عند الصادق كيا ولا سلم من رواية يحيى بن سعيد عن نافع باسناده رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخصرها عرايا كلونها رطبا والمحدث زواد البخاري عن القعني ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به ونا به يحيى بن سعيد الانصاري عند الشيخين وعبد الله وأيوب عند مسلم وموسى بن عقبة عند البخاري ثلاثهم عن نافع وفيه من لطائف الاسناد صحابي عن صحابي (مالك عن داود بن الحصين) به ملة من مع غرا الاموى ولاهم أي سليمان المدني ثقة الا في عكرمة روى رأى الخوارج لكن لم يكن داعية وثقة ابن معين والنسائي والبخلي وكفي بروايته مالك عنه توثيقا (عن أبي سفيان) قيل اسمه وهب وقيل قزمان (مولي) عبدالله (بن أبي أحمد) اسمه عبد بلاضافة ابن جشم الاسدي الصحابي أخى زيب ام المؤمنين (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص) به مزة قبل الزاء الساكنة

من الارخاص وفي رواية رخص بشئ الخياض من الترخيس (في ح) قسر (العرايا) جمع عربية
 (بخرصها فيما دون خمسة اوسق) جمع وسق بفتح الواو على الالف مع وهو ستون صاعا (أو خمسة
 اوسق بشئ زاد) شيخ الامام مل (قال) شيخ ابوسفيان (خمس اوسق اودون خمسة اوسق)
 وسبب هذا الشك اختلاف قول الامام فقصر في المشهور لم يحكم على خمسة اوسق بأهل اتباعه الواحد
 عليه العمل ولا في خمسة اوسق. وقادر المال الذي يجب فيه الزكاة من هذا الجنس فقصر رفق على
 شرائها. ازاد عليها خرج الى المال الكثير الذي ظله فيه القصر مع ما فيه من المزاينة وعندنا ايضا
 قصر مجواز على أربعة فاقل عملا بالحق لا في خمسة اوسق فيها والعرايا رخصة أم لمه المنع فيه صرا - واذ على
 المحقق وسبب الخلاف ان النهي عن المزاينة وقع مقرونا بالرخصة في العرايا ففي الصحيح نهي صلى الله عليه
 وسلم عن بيع القرب بالقر ورخص في العريه أو ببيعها ما كانا معا فعلى الاول لا يجوز في خمسة اوسق
 للثبوت في رخص التحريم وعلى الثاني يجوز. ولثبوت في قدر التحريم قال عاض والتدديد فيها وإذا اشترت
 بخرصها ما ليس أعرض فيما ترضها وبشره وان كثر من خمسة قال وفي الحديث دلالة الرخصة إنما
 هي فيما يكال فيخرج به لاح. والقوان يعني المشهور بتجميعها في القروى ما ليس ويذكر كازيد وغيره قال
 العرطبي وهو ان ولي لان النص انما هو في القروى اتفاقا وعلى المحقق كازيد به ولا سبب للاحاقه لانه
 في معنى القروى فليكن به ما ليس يذكر وروى محمد قصر على القروى كازيد وهذا الحديث يخص عموم
 الاحاديث وردا للجنا هنا عن عبد الله بن عبد الوهاب المحمي وفي محل آخر عن يحيى بن مزينة ومسلم عن
 لقمة بن يحيى التميمي الاربعة عن مالك به (قال مالك) وانما يتبع العرايا بخرصها من القروى (تحرى ذلك)
 بالنسبة للجهول (ويخص) يجوز (في رءوس النخل) بآية قول الحارث بن عبد المطلب الذي على النص
 ما ليس بغير ثلاثة اوسق مثلا ويشتريه المعري من ابراهيم بثلاثة قمرات عطيها عند الجذاذ عند مالك
 وصحابه قال شافعي وأحمد لا يجوز الا بالنقد (وذا رخص فيه) وان منع أصله فانها يقال يابض
 مستثناة من اصول أربعة ممنوعة مزاينة وهو ظاهر لاحاديث ورأى الفضل لشد موافق للمنه (لا به)
 أنزل بمنزلة الدرية لما اشتراه بما اشتراه (والاقالة) لا يبيع (السرك) كسر فـ تكون أن تشتريك
 غيره فبما اشتراه بما اشتراه كل من ثلاثة معروف فكذلك العربية تجوز للمعري أن يبيع لان المعري
 بالفتح يلزمه القام بها واستأجر جمع - ووافقه واعيه في ذلك كلفة ورخص للمعري أن يشتريه بالكفا
 تلك المؤن وقيل غلة ذلك مع الضرر عن المعري لتضرر مبدخول المعري عليه في بستانه وأطلقه
 على أمه وعلا مالك وابن القاسم بكل واحد منهما على الدرية. يقال في المدونة تجوز للمعري شراء ردة
 لوجهين اما رفع الضرر واما للرق في كايته وقيل غلته استخلاص الرقة (ولو كان) ماد كرم اثلاث
 من اثني القيس عليها (بمنزلة غيره من البعوض ما تترك أحدا من أطعمته حتى يتوفيه) لانه عن
 ذلك ولا قاله منه ولا ولا أحد حتى يقضه المبتاع) انتهى الآية عن بيع القوم قبل بضعه فيجوز
 كوراء للمعري

(المباحة في بيع الثمار والزروع)

المباحة لغة لمسية المستأجرة جمعها جوائح وعرفا ما أتلف من مجهوز عن دفعه عادة. وامن قمرات واث
 (ما تترك أبي الرجال) لقب بذلك لانه كان له اولاد كثيرة جالا كائنات وكثرت في الأصل
 أبوهم (رحمن) (محمد بن عبد الرحمن) الامام ابي (عن أمه حمزة) بفتح فسكون (بن عبد الرحمن)
 الانصارية (امه سمعة) (قول) مرسل وصله البخاري ومسلم عنه كذا في ص عائشة (يتبع جرحه

حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاينه وقام فيه حتى تبين له نقصان فسأل (منعاق الثمرة
 (رب الحائط) البستان ولم يسم واحدا منهما (أن يضع) بسقط (له) لاجل النقص شيئا من ثمنه
 (أو أن يقبله فحلف أن لا يفعل) الوضع ولا الاقالة (فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني) بالهمز وشدة اللام حلفا بما قال في النهي
 (أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الحائط فأتى) هو (رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 هوله) قال مالك في العتبية لا أدري قوله هوله هل الوضيعة أو الاقالة وهذا الحديث وصله المشيخان
 بمعناه من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي الرجال عن حمزة عن عائشة قالت سمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم وإذا أحدهما يستوضح الآخر ويسترفقه في شيء
 وهو يقول والله لا أفمن فخرج عليهما صلى الله عليه وسلم فقال ابن المتأني على الله لا يفعل المعروف
 فقال يا رسول الله أنا وله أي ذلك أحب وجمع عياض بينه وبين رواية الموطأ بأن يكون سميع
 أصواتهما ولم يتبين كلامهما فجمعا أم المشتري فأخبرته فخرج (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز
 قضى بوضع المجاتحة قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا والمجاة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعدا
 ولا يكون مادون ذلك جاتحة) لدخول المشتري على رعي الهواء وأكل الطير ونحو ذلك واليسير مادون
 الثلث كما مر قريبا

(ما يجوز من استثناء الثمرة)

مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمد كان يبيع تمر حائطه ثم يستثنى منه) ولم يبين قدر
 ما كان يستثنى (مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن خرم يبيع تمر حائط له يقال له)
 أي يسمى الحائط (الافراق) بفتح الهمزة وسكون الفاء وأخوه قاف موضع بالمدينة (أربعة آلاف
 درهم واستثنى منه بثمانمائة درهم تمر) وهي دون الثلث (مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن
 حارث أن أمه عمر بنت عبد الرحمن كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها) ولم يبين قدر ما كانت تستثنى (قال
 مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع تمر حائطه أن له أن يستثنى من تمر حائطه ما بينه وبين
 ثلث الثمر ليجاوز ذلك) يتعداه (وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك) أي يجوز (وأما الرجل يبيع تمر
 حائطه ويستثنى من تمر حائطه تمر خلة أو خلات مختارها وسعى عدد ما فلا بأس) شدة أي
 يجوز (لأن رب الحائط إنما استثنى شيئا من تمر حائط نفسه) فهو عالم به (وإنما ذلك شيء احتسبه)
 أي منعه (من حائطه وأمسكه لم يبعه وباع من حائطه ما سوى ذلك) وهذا مريح في أن
 المستثنى مبق

(ما يكره من بيع الثمرة)

(مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) مرسل قال ابن عبد البر وصله داود بن قيس عن زيد بن
 عطاء عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلاً بمثل) مصدر
 في موضع الحال أي موزوناً وفي رواية ترفع (ف قيل له أن عاملك على خير) سواد بن غزيرة كما يأتي
 (ياخذ الصاع) من التمر الجيد (بالصاعين) من التمر الردي (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ادعوه لي فدعى له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أناخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله
 لا يبيعوني المجنّب) بفتح الجيم وكسر التون واسكان التعتبة فوحدة نوع من هذا التمر (بالجمع) بفتح
 الجيم وسكون الميم تمر ردي مجموع من أنواع مختلفة (صاعاً بصاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)

لاقتل (بع الجمع) القارزى (بالدراهم ثمانين) اشترى (بالدراهم) ثمان (جنينا) فلا يدخله ثمنها
 فنهاه عما فعل وعذره فلم تنفعه ولم يرد فعله السابق لانه فعلها جهادا قبل نزول آية الزنا وقبل أن يتقدم
 اليه صلى الله عليه وسلم بالنهي عن التفاضل ولذا سألته عن فعله ليعلم بما أحدث الله فيه ولم يأمره بفعله
 وجاءه عن بلال وأبي سعيد انه صلى الله عليه وسلم أمر بدهن هذا البيع قاله ابن عبد البر رأى برده مثله بعد
 نزول النهي عن التفاضل فلا يتألف ما قبله بناء على تعدد القصة كما يأتي عنه في تاليه (مالك عن
 عبد الحميد) بالمهملة ثم الميم رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف وقال جمهور رواة الموطأ عبد الحميد ثم عليا
 حيم وهو المعروف وكذا ذكره البخارى العقبى وهو الصواب والمحق الذى لا شك فيه والاول غلط قاله
 أبو عمر (ابن سهيل) بالتصغير زوج الثريا بنت عبد الله الذى يقول فيه عمر بن ربيعة
 أيها لشك الثريا سهيلا * عمرك الله كيف يلتقيان
 هي شامية اذا ما استقلت * وسهيل اذا استقل يمان

(ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهرى ثقة حجة روى عنه مالك وابن عيينة وسليمان بن بلال والداروردي
 وله مرفوعا في الموطأ هذا الحديث الواحد (عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد) بكسر العين سعد
 يسكونها ابن مالك بن سنان (المحدثى) الصالحى ابن الصالحى (وعن أبي هريرة) عبد الرحمن بن حفص
 أو عمرو بن عامر قولان مرجحان قال أبو عمر ذكر فى هريرة لا يوجد فى غير رواية عبد الحميد وإنما المحفوظ
 عن أبي سعيد كما رواه قتادة عن ابن المسيب عنه ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعقبة بن عبد القاهر عن
 أبي سعيد اهـ وهى زيادة من ثقة غير متنافية فليست بشاذة كما ادعاه وله المحفوظ اذ يقال به الشاذ
 ولذا لم يلتفت الشيخان لذلك ورواها الحديث ومن اقتصر على أبي سعيد فقد قصر فلابد من على من
 ذكرهما وصحان أباهما عمر استمر هذا بعد ذلك فقال فى الاستدكار الحديث محفوظ عن أبي سعيد
 وأبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا) هوساد بخفة الواو ابن غزيرة بمجمة من وزن
 عطية كما سماه الداروردي عن عبد الحميد عند أبي عوانة والدارقطنى (على خير) أى جعله أمرا عليها
 (فيعاها بجر جند) بجمع فتوحة وتون مكسورة وتحتية سا كنة هو وحدة نوع من أهلى القر قبل
 الكيس وقيل الطيب وقيل الصلب وقيل الذى خرج منه حشفه ورديه وقيل الذى لا يخلط بغيره
 (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل تمر خير هكذا فقال لا والله يا رسول الله إنا أخذنا الصاع
 من هذا) المنجب (بالصاعين) من الجمع كما زاده سليمان بن بلال عن عبد الحميد عند الشيعز
 (والصاعين) من المنجب (الثلاثة) من الجمع وفى رواية ثلاث بدون تاء وعما جازان لان الصاع
 يذكر ويؤث (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل بيع الجمع) بفتح فسكون القارزى المجموع
 من أنواع مختلفة (بالدراهم ثمانين) اشترى (بالدراهم) ثمان (جنينا) ليكون صفتين فلا يدخله
 الربا فليس هذا حيلة فى بيع الربوى بجذسه متفاضلا لانه حرام بل توصل الى تحصيل ملكه وفى رواية سليمان
 ابن بلال فقال لا تقبلوا ولكن مثلا بمثل أو بعهوا واشتروا بتمنه من هذا وكذلك الميزان قال ابن عبد البر
 كل من روى عن عبد الحميد هذا الحديث ذكر آخره وكذلك الميزان سوى مالك وهو أجمع عليه لا خلاف
 بين أهل العلم فيه وأجمعوا على أن تقر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض الا بمثل بمثل سواء الطيب والدون
 وأنه كله على اختلاف أنواعه واحد وأما سكوت من سكنت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل
 على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق أخرى عندهم سلمة فى هذا الربا فرده ومثل تعدد القصة وأن
 التى لم يقع فيها لو كانت قبل تحريم ربا الفضل اهـ واحتج بالمحدث من أجاز بيع الطعام من رجل بقدر
 وابتاع منه بذلك القدر طالما قبل الاقتراق وبعده لانه لم يحنض فيه بأبع الطعام ولا مباحه من غيره وبه

قال الحنفى والشافعى ومنعه المالكية وأجازوا بأن الحديث لم يلق لا يشهد ما ذكر فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها بإجماع الأصوليين وأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل وابتاع عن اشترى الجمع بل خرج الكلام غير مترشع لعين البائع من هو فلا يدل على المذنبى وقال ابن عبد البر بيع التمر بالجمع بالدرهم وشراء الجنيب بها من رجل واحد في وقت واحد يدخله ما يدخل الصرف في بيع الذهب بدرهم ويشتري بها ذمها من رجل واحد في وقت والمراعى في ذلك كلمة واحدة فإلا يكركه ذلك على أصله وكل من قال بالذرائع كذلك وغيره يراعى السلامة في ذلك لا يفتضح ببيعها عند النقد الإيقين وقصد امره وذكر بعضهم أن الشافعية استدلوها به على جواز المحيلة في بيع الروي بجنسه متفاضلا أن يبعه من صاحبه بدرهم أو عرض ويشتري منه بالدرهم أو يقترض كل منهما صاحبه ويبريه أو يتوأمها ويهب الفضل مال الله لصاحبه بعد شرائه منه ما عدا ما بما سوايه فكل هذا جائز إذا لم يشترط في بيعه وأقرضه وبيته ما يفعله الآخر نعم هي مكروهة إذا أتوا بذلك لأن كل شرط أفسد التصريح بما عقده كره ذاتوا كلوا تزوج بشرط أن يطلق لم ينعقد فان قصد ذلك كره ثم هذه الطرق ليست حيلة في بيع الروي بجنسه متفاضلا لأنه حرام بل حيل في تحليكه لتحصل ذلك في التبريد ذلك تسامح امره ورواه البزارى خنا عن قتيبة وفي الرواية عن عبد الله بن يوسف وفي المغازى عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كاهم عن مالك أنه وتابعه سلمان بن بلال عند الشيخين (مالك عن عبد الله بن يزيد) بقتنة قبل الزاى المخزومى ولاهم المذنبى زاد الشافعى وأبو مصعب وغيرهما مولى الاسود بن سفيان (ان زيدا أبا عباس) بقتانية ومجعة كنيته واسم أبيه عباس المذنبى تابعى صدوق نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص وقيل أنه مولى بنى مخزوم قال أبو عمر زعم بعضهم أنه مجهول لا يعرف ولم يذكر إلا في هذا الحديث ولم يرو عنه إلا عبد الله بن يزيد هذا الحديث قط وقيل بل روى عنه أيضا عمران بن أنس وقيل ان أبا عباس هو ابن عباس الزرقى واسمه عند طائفة زيد بن الصامت صحابى صغير حفظ عنه صلى الله عليه وسلم وشهد معه بعض مشاهده امره (أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن) بيع (البيض) أى الشعر كما ورد بوجه آخر لا خلاف فيه عن مالك ورواه وكيع فقال عنه الذرّة ولم يقله غيره والبيضاء عند العرب الشعر ولعمرة عندهم البر قاله أبو عمر (بالسك) بضم السين واسكان اللام حب بين الخطئة والشعر ولا قشر له كقشر الشعر فهو كخطئة في ملابسه وكالشعر في طبعه وبرودته قاله الأزهرى وقال الجوهري قيل أنه ضرب من الشعر لا قشر له ويصكون في القور والحجاز (فقال له سعد أيتهما أفضل) قال مالك أى أكثر في الكيل ويدل له احتجاج سعد (فقال الأبيض) أى الشعر (فنهأ عن ذلك) أى بيعها بما متفاضلا لتقار بهما في المنفعة والمخلة وغيرهما (وقال سعد) محبة الله وأما المنتفع (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمن حوله كافي رواية (أيقض الرطب إذا بيس فق لا نفع فنهى عن ذلك) لعدم النفع ففاس سعد ما سئل عنه من الشعر والذلت على ما سئل عنه المصنف في من التمر بالرطب بجماع تقارب المنفعة

(مجاورة في المزاينة والمخافة)

بضم الميم مخافة من الزين وهو الدفع الشديد ومنه الزبانية ملائكة النار لأنهم يزنون الكفرة فيها أى يذنبونهم ويقال للحرب زبون لأنها تدفع أبناءها للوثب وناقرة زبون إذا كانت تدفع حالها عن الحلب سمى به هذا البيع المخصوص لأن كل واحد من المتبايعين يزنى أى يدفع الآخر عن حقّه بما نزلت عليه فإذا وافق أحدهما على ما يكره تدافعا فيعرض أحدهما على دفع البيع والآخر على امتنانه والمخافة

بالمهالة والحقاف مفاعله من الحقول وهو المحرث وقال بعض اللغويين اسم للزروع في الأرض والأرض التي
 يزرع فيها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للانصار ما تصنعون بمحافلكم أي بزارعكم (مالك عن نافع عن
 عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزينة) بضم الميم وفتح الزاي والموحدة قال
 القزاز أصله ان المغبون يريد فتح البيع والقابن لا يريد فتحه فيترابان عليه أي يتدافان زاد ابن بكير
 وجده والمحاقلة (والمزينة بفتح الميم) بفتح المثناة والميم الرطب على النخل ولابن بكير بيع الرطب (بالتمر)
 بالقوقية وسكون الميم الياس (ككلا) نصب على التمييز أي من حيث الكيل وليس قيداً في هذه
 الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفعول له أوله مفعول ولكنه مفعول موافقة لأن المسكوت عنه
 أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الكرم) بفتح الكاف وسكون الراء شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي مسلم
 من رواية عبد الله عن نافع وبيع العنب (بالزبيب كدلا) ووقع في رواية اسماعيل عن مالك وبيع
 الزبيب بلكرم كيلاً من باب القلب فالأصل ادخال الماء على الزبيب كما رواه الجمهور وزاد في رواية أيوب عن
 نافع ان زاد في وان تنص على قال ابن عبد البر هذا التفسير امر فروع أو من قول الصحابي الراوي فيسلم
 له لأنه أعلم به وفيه جواز تسمية العنب كراماً وحديث الثبي عن تسمية به للتزينة وعبره هنا لانه ان الجواز
 قيل وهذا على ان التفسير امر فروع ما على انه من قول الصحابي فلا وأخرجه البخاري عن اسماعيل وعبد
 الله بن يوسف ومسلم عن يحيى ثلاثتهم عن مالك به وتابعه أيوب عند الشيخين وعبد الله واليث ويونس
 والنخاعة وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عنده سلم نحوه (مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان)
 وهب أقرمان بضم القاف وسكون الزاي (مولي) عبد الله (بن أبي أحمد) عدي بن جحش الاسدي
 (عن أبي) عبد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزينة والمحاقلة) بضم الميم
 فتحاء مهالة فأنف فحقاف مأخوذ من الحقول وهو المحرث وموضع الزرع (والمزينة اشتراء التمر) بالمثناة
 (بالتمر) بالقوقية (في رهوس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند اسماعيل كدلاً وهو وافق
 الحديث ابن عمر فوقعه وقرانه ليس بقيد (والمحاقلة كراء الارض بالحنطة) وما في مناهما من جميع
 الطعام على اختلاف أنواعه وتفسير هاب ذلك يحيى على أن الحقول الأرض التي تزرع كثير ما تصنعون بمحافلكم
 أي بزارعكم ومنه المثل لا تنبت البقلة الا بالحنطة وهذا التفسير امر فروع أو من قول أبي سعيد فيسلم له لأنه
 أعلم به ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن مالك به (مالك
 عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزينة والمحاقلة والمزينة
 اشتراء التمر) بمثناة وفتح الميم (بالتمر) بالقوقية وسكون الميم فهي في النخل (والمحاقلة اشتراء الزرع
 بالحنطة) أي القمح وبه عبر في رواية عقيل عن الزهري عنده مسلم (واستكراء الارض بالحنطة) أي
 القمح وبه عبر في مسلم وهو عنده مرسل أيضاً من رواية عقيل فهو متابع لمالك قال ابن عبد البر هذا
 الحديث مرسل في الموطأ عند جميع الرواة وكذا رواه أصحاب ابن شهاب عنه وقد روى النهي عنهما
 جماعة منهم جابر وابن عمر وأبو هريرة ورافع بن خديج وكلهم سمع منه ابن المسيب وقد رواه ابن أبي شبة
 عن أبي الاحوص عن طارق عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نهى صلى الله عليه وسلم
 عن المحاقلة والمزينة وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض فهو يزرعها ورجل من أرضاً فهو يزرع ما منخ
 ورجل استكرى أرضاً يذهب أوفضة اه وأخرجه الخطيب عن أحمد بن أبي طيبة عيسى بن دينار
 الجرجاني عن مالك عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة موصولاً والجرجاني وأن كان صدوقاً
 لكن له أقراد (قال ابن شهاب فسلت سعيد بن المسيب عن استكراء الأرض بالذهب والورق)
 الفضة (فقال لا بأس بذلك) أي يجوز عليه نص الحديث كما رأيت (قال مالك نهى رسول الله صلى

أقبح عليه وسلم عن المزينة) في الأحاديث المذكورة قال عياض مفسر به الحديث المزينة هو أحد أنواعها وفسرها الموطأ بما هو أوسع فقال (وتفسير المزينة أن كل شيء من التجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده) إشارة إلى أن قوله في الحديث كذا لا يخرج على الغالب أو مفهوم موافقة وأنها ليست مقصورة على النخل (أتبع شيء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد) فحاصله ما قاله المازري أنها بيع مجهول بمجهول من جنسه وبيع معلوم بمجهول من جنسه فيشمل تفسير الحديث فإن كان الجنس ربويًا حرم البيع للربا والمزينة أما الربا فلم يمتنع في المساواة والشك في الربا كتحقيقه وأما المزينة فلوجود معناها لأن كلام المتبايعين يدفع الاتحار ولذا شرط اتحاد الجنس لأن به ينصرف الفرص إلى القسمة والكثرة فكل واحد يقول ما أخذت أكثر وقد غبت صاحبي وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمزينة فقط لكن إن تحققت الفضل فيما ليس بربوي جاز ويقدر أن المتبون وهب الفضل لظهوره ولم يغب أبو عبد الله إلا في قول عياض تفسير الحديث أحد أنواع المزينة بأنه إن غنى أنه لا يتناول إلا البيع المعلوم بالمجهول لقوله كيلا ربه يتناول بيع المجهول بالمجهول بقياس الأولى وإن غنى أنه لا يتناول إلا الربوي فأما ذلك من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فيتناول غيره لثبوت معنى المزينة فيه بالمعنى الذي قرره المازري في الوجه الثاني المتقدم فتفسير العلماء المزينة ليس بأعم من تفسير الحديث بل هو مساو له وهو ما فروغ فلا معدل عنه أو من الراوى وله مزية وبسط الامام هذا فقال (وذلك أن يقول الرجل للرجل يمسكون له الطعام المصير) بشذ الموحدة الخجوع بعضه فوق بعض (الذي لا يعلم كيله من الخنطة أو القرا أو ما شبه ذلك من الاطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخنطة) بفتح المجهمة والموحدة ما يمسق من ورق الشجر (أو النوى) للبلح (أو القصب أو الصفر) نبت معروف (أو الكرسف) بالضم القطن (أو البكتان) بفتح الكاف معروف وله بزر يعتمروا يستصحب به قال ابن دريد البكتان عرفى سمى بذلك لأنه يكتن أى يسود إذا أبقى بعضه على بعض (أو القنز) بفتح القاف وبازاى معرب قال الليث هو ما يمل منه البرسيم ولذا قال بعضهم القنز والبرسيم مثل الخنطة والدقيق (أما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيله شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل) بكسر الكاف (سلعتك هذه) بنفسك (أو من يكيلها أو وزن من ذلك ما وزن أو أعددها ما كان يعدّها ناقص من كذا وكذا صاعا التسمية سمى بها أو وزن كذا وكذا رطلا أو عدد كذا وكذا ذراعا ناقص من ذلك فعلى غرمه) بضم فسكون أى دفعه (لك حتى أوفيك تلك التسمية فإذا زادت على التسمية فهو لى ضمن ما نقص من ذلك على أن يكون لى ما زاد فليس ذلك بيعا) شرعا جائزا (ولكنه المخاطرة) المستفادة من لفظ المزينة قال ابن حبيب الزين المخاطر وقيل الدفع كأنه دفع عن البيع الشرعى وعن معرفة التساوى (والقرز) مساو لما قبله فهو لغة المخاطر (والقمار) بكسر القاف المغالبة مبتدأ خبره (يدخل هذا لأنه لم يشترطه شيئا بشئ أخرجه ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه) فهو من أكل المال بالباطل (فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله من ذلك أيضا) يقول الرجل للرجل له التوب أضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا ظاهرا) بكسر الضاء المجهمة ما يظهر للعين وهى خلاف بطانة (قلنسوة) بفتح القاف واللام واسكان التون وضم السين وفتح الواو مفردة قلانس (فدركل ظاهرا كذا وكذا الشيء سمى به فاقصص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيكه وما زاد على أن يقول الرجل للرجل أضمن لك من ثيابك هذى كذا وكذا هيأ ذرع) بفتح الذال المجهمة واسكان الزا قدر (كل قيص كذا وكذا فاقصص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك

فلى أو أن يقول الرجل للرجل له المجلود من جلود البقر أو الابل أقطع جلودك هذه نعالا على إمام) بكسر
 الهجمة أى مثال (ربه إياه فاقصص من مائة) أى حقيقة وصفة (زوج فعلى غمره وما زاد فهو لى باعضت
 لك وما يشبه ذلك أن يقول الرجل للرجل عنده حب البان) شهر معروف وهو الخلف بنصفه اللام قال
 الصافي وشذوا من محن العوام (اعصر حبك هذا فاقصص من كذا وكذا رطلا فعلى أن أعطيكه وما زاد
 فهو لى فهذا كله وما يشبهه من الاشياء واضارعه) شابهه فهو وما وحسنه اختلاف اللفظ والعرب
 تفعل ذلك للتأكيـد (من المزابنة التى لا تصلح ولا تجوز وكذلك أيضا إذا قال الرجل للرجل له الخبط
 أو الذوى أو الكرسف أو الككان أو القضب) بالضاد المعجمة الساكنة نبت معروف (أو العصفرا شاع
 منك هذا الخبط ~~ب~~كذا وكذا صاعا من غبط يخط مثل خطه أو هذا النوى بكذا وكذا صاعا
 من نوى مثله وفى العصفور والكرسف والككان والقضب مثل ذلك فهذا كله يرجع الى ما وصفناه
 من المزابنة) فلا يجوز شئ من ذلك لدخوله تحت نهي صلى الله عليه وسلم عنها قال فى الاستذكار
 يشهد لقول مالك انفة العرب فى المزابنة من الزين وهو المقامرة والدفع والمغالبة وفى معنى ذلك الزيادة
 والقص حتى قال بعض اللغويين القهر مشتق من القمار لزيادته ونقصانه فالزيادة والقهر والخسارة
 شئ متداخِل المعنى متقارب

(جامع بيع الثمر)

(قال مالك من اشترى ثمر من نخل مسماة أو حائط مسعى أولبدا من غم مسماة انه لا بأس بذلك) أى يجوز
 إذا كان بائعا جلا بشرع المشتري فى أخذه عند دفعه (الغن) بيان للتجمل (وإنما مثل ذلك
 بمنزلة زاوية تربت يتباع منها رجل يدينار أو دينارين ويعطيه ذهبه ويشترط عليه أن يكيل له منها فهذا
 لا بأس به) فإن انشقت الزاوية فذهب زيتها فليس للبائع إلا بيعه وأما كل شئ
 كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن إذا حلب والرطب يستحبى) بسن التأكيد أى يحبى (فأخذ
 المتابع يوما بيوم فلا بأس به) فإن فنى قبل أن يستوفى المشتري ما اشتري رد عليه البائع من ذهبه بحساب
 ما بقى له أو بأخذ منه المشتري سلعة بما بقى له براضيان عليها ولا يفارقه حتى يأخذها فان فارقه فأت
 ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهى صلى الله عليه وسلم (عن الكالى بالكالى) بالهمز
 وهو الدين بالدين (فان وقع فى بيعهما أجل فانه مكروه ولا يحل فيه تأخير ولا نظرة) بفتح فكسر تأخير
 (ولا يصلح إلا بصفة معلومة الى أجل مسمى) فبعض ذلك البائع للبائع ولا يسمى ذلك فى حائط بعينه ولا
 فى غنم باعياها سئل مالك عن الرجل يشتري من الرجل الحائط فيه ألوان) أنواع (من النخل من
 البجوة) نوع من أجود ثمر المدينة (والكيس) نوع من التمرو يقال من أجوده (والعذق) بفتح المهملة
 واسكان المعجمة وقاف أنواع من التمرو منه عذق ابن الحقيق وعذق ابن طاب وعذق ابن زيد قاله أبو حاتم
 (وغير ذلك من ألوان التمرو يسمى البائع منها ثمر النخلة أو النخلات يحتارها من نخله فقال مالك ذلك
 لا يصلح لانه إذا صنع ذلك ترك ثمر النخلة من البجوة ومكيلة ثمرها خمسة عشر صاعا وأخذ مكانها ثمر نخلة
 من الكيس ومكيلة ثمرها عشرة أصوع) جمع قلة أصاع ويجمع كثرة على صيعان وفى نسخة أصع جمع
 أيضا أصاع على القلب كما قبل دارو أدرى القلب قاله الفاسى وجهه له أبو حاتم من خطا العوام قال ابن
 الأنبارى وليس بخطا فى القياس وإن لم يسمع من العرب لكنه قياس ما تولى عنهم من نقل الهمزة من
 موضع العين الى موضع الدالاء فيقولون أبا رويار (وان أخذ البجوة التى فيها خمسة عشر صاعا وترك التى فيها
 عشرة أصوع) وفى نسخة أصع (من الكيس) فكأنه اشترى البجوة بالكيس متفاضلا) فيدخل

في النبي عن ذلك (وذلك مثل أن يقول الرجل للرجل بين يديه) أي عنده (صبرة من التمر قد صبر) بالتشديد (الجمرة فيها خمسة عشر صاعاً وتجعل صبرة البكك من عشرة أصنع وحمل صبرة المذق اثني عشر صاعاً) فأعطى صاحب التمر ديناراً على أنه يقتارفاً أخذ أي تلك الصبرة شافاً فهذا لا يصلح) لأن الخبز يعد متعللاً (ومثل مالك عن الرجل يشتري الرطب من صاحب الحناط فيسلفه الدينار ما داله إذا ذهب رطب ذلك الحناط قال مالك بحساب صاحب الحناط ثم يأخذ منه ما بقي له من ديناره إن كان أخذ ثلثي ديناره وما نأخذ ثلث الدينار الذي بقي له وإن كان أخذ ثلثه) نصب على التوسع أي بثلاثة (أربع وديناره رطباً) مفعول أخذ (أخذ الربع الذي بقي له أو يتراضيان بينهما فباعاً أخذ ما بقي له من ديناره عند صاحب الحناط ما داله إن أحب أن يأخذ تمراً أو معلقة سوى التمر أخذ ما بدا أفضل له فإن أخذ تمراً أو معلقة أخرى فلا يفارقه حتى يستوفي ذلك منه) لثلاثين عليه بيع الدين بالدين (وإنما هذا بمنزلة أن يكرى الرجل الرجل راحته بعينها أو يؤاجر غلامه الخياط أو الخباز أو النعال) بالتشديد (لنير ذلك من الأعمال أو يكرى مسكنه ويسلف أجارة ذلك الغلام أو كراء ذلك المسكن أو تلك الراحلة ثم يحدث في ذلك حدث موت أو غير ذلك فيموت راحلة أو العبد أو المسكن إلى الذي سلفه ما بقي من كراء الراحلة أو أجارة العبد أو كراء المسكن بحساب صاحبه بما استوفى من ذلك إن كان استوفى نصف حقه رد عليه النصف الباقي الذي عنده وإن كان أقل من ذلك أو أكثر فبحساب ذلك رد إليه ما بقي له) وهذا كله ظاهر غني عن شرحه (ولا يصلح التسليف في شيء من هذا يسلف فيه دينه إلا أن يقبض المسلف) بكسر اللام (ماسلف فيه عند دفعه الذهب إلى صاحبه يقبض العبد أو الراحلة أو المسكن أو العبد أو يبدأ فيما اشترى من الرطب فيأخذ منه عند دفعه الذهب إلى صاحبه لا يصلح أن يكون في شيء من ذلك أجل ولا تأخير وتفسير ما كره من ذلك أن يقول الرجل للرجل أسلفك في راحلة فلانة) العينة وأطلقها على غير الأنس أنكره بعضهم ورد بأن في الحديث ماتت فلانة لثاة (أركها في الحج ويدنه وبن الحج أجل) أي مدة (من الزمان أو يقول مثل ذلك في العبد أو المسكن فإنه إذا صنع ذلك كان إنما يسلفه ذهباً على أنه إن وجد تلك الراحلة صحيحة لئلا يكون أجل الذي سعى له فهي له بذلك الكراء وإن حدث بها حدث من موت أو غيره رد عليه ذهبه وكانت عليه على وجه السلف عنده وإنما فرق بين ذلك القبض) فاعل فرق (من قبض ما استأجر واستكرى فقد خرج من الغرر والسلف الذي يكره وأخذ ما علموا) بخلاف من لم يقبض (وإنما مثل ذلك أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة فيقبضهما) بالنصب (ويتقدمانهما) بالجمع كراهة أو لئلا يتبين (فإن حدث بهما حدث من عهدة السنة أخذ ذهبه من صاحبه الذي ابتاع منه فهذا لا بأس به وبهذا مضت السنة في بيع الرقيق ومن استأجر عبداً بعينه أو تكارر راحلة بعينها إلى أجل يقبض العبد أو الراحلة إلى ذلك الأجل فقد عمل بما لا يصلح لا هو قبض ما استكرى واستأجر ولا هو سلف في دين يكون ضامناً على صاحبه حتى يستوفيه) بيان لنفي الصلاح

* (بيع الفاكهة) *

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن من ابتاع شيئاً من الفاكهة رطباً أو يابساً) بضمها (بعضهما فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه) لأنه من الطعام وقد نهى عن بيعه قبل استيفائه كما في (ولا يباع شيء منها بعضه ببعض) بدل من الشيء (الأيدياد) لئلا يدخله ربا النساء (وما كان منها بما ييسر فيصير فاكهة يابسة يتخمر أو كل فلا يباع بعضه ببعض الأيدياد) متشجرة (وهو لا يمتثل) أي متساوياً

(إذا كان من صنف واحد) لدخول ربا الفضل والنساء (فإن كانا من صنفين مختلفين فلا بأس بأن يباع
 اثنتان بواحد يابيد) أى مناجرة (ولا يصلح إلى أجل) ربا النساء (وما كان منها لا يبس ولا يذتر
 وانما يؤكل وطبا كهيئة البطيخ والقشاش والمخربز) بكسر المجهمة وزاى آخره نوع من البطيخ (والمخربز
 والأترج) بضم المعزة وشذ الحميم فأكلة معروفة الواحدة أترجة وفى لغة ضعيفة ترجيح قال الأزهري
 والاولى هى التى تكلم بها الفقهاء وارتضاه النحويون (والموز) الفاكهة المعروفة الواحدة موزة (والرمان)
 فعال وفونه أصلية ولذا يصرف فان سمي به امتنع جملا على الاكثر الواحدة رمانة (وما كان مثله وان
 يبس لم يكن فأكلة بمعد ذلك وليس هو جمعا) وفى نسخة مثل ما (يذتر ويكون فأكلة فأراه
 خفة) فان يؤخذ منه من صنف واحد اثنتان بواحد يابيد فاذا لم يدخل فيه شئ من الاجل فانه
 لا بأس به) أى يجوز

(* بيع الذهب بالورق عينا وتبرا *)

حالان من الذهب فاتبر ما كان من الذهب غير مضروب فان ضرب دنيا يرفهوعين (مالك عن يحيى بن
 سعيد) الانصارى (انه قال) مرسلارواه ابن وهب عن الليث بن سعد وعمر بن الخطاب عن يحيى بن
 سعيد انه حدثنا عن عبد الله بن ابي سلمة حدثنا انه بلغه ان رسول الله فذكره قيل ان شيخه عبد الله هو
 الهذلى يروى عن ابن عمر وغيره وزعم البخارى انه والد عبد العزيز بن ابي سلمة فانه اعلم قاله ابو عمر (أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن سعد بن ابي وقاص وسعد بن عباد كمارواه يعقوب بن شيبة وغيره
 باسناد صحيح عن فضالة قال كانوا خير فعمل صلى الله عليه وسلم على الغنائم سعد بن ابي وقاص وسعد بن
 عباد (ان يدعانا آية من الغنائم) أى مغنم خبير (من ذهب أوفضة فاعا كل ثلاثة بأربعة عينا
 أو كل أربعة بثلاثة عينا) شك الراوى (فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اريدتما فردا ما بعتما
 وفيه أمر الامام ببيع المغنم اذا رأى ذلك ويقسم الثمن وانما راد البيع ولم يأمر عامله على خير لما باع
 صاعين بجمع بصاع من جنب يارز لا خيال ان متاع الآتية موجود معلوم بخلاف متاع الجمع أولم
 يتقدم نهي قبل بيع المجنب فلا يفسح بخلاف الآتية وانما بيعت قبل كسرها لان المشتري لا بدله من
 كسرها ولا يبيعها للانتفاع بها المحدث الذى شرب فى آتية الفضة فانما يجبر فى هذه نارجهم (مالك
 عن موسى بن ابي عمير) المدنى ثقة فى الموطأ مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن ابي الحباب) بضم
 المهملة وموحدين بينهما ألف (سعيد) بكسر الهمزة (ابن يسان) المدنى ثقة متقن (عن ابي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا يفضل بينهما) أى زيادة فحرم
 الربا فى الذهب والفضة لعلها الفدية الغالبة قال ابو يان المتحدث جنسهما كذهب بذهب وفضة فضة يحرم
 ضمهما للتفاضل وهكذا النساء والتفرق قبل التبايض وقد رافى حديث علي بن عبدان ما جبه وصححه
 التماسكم عقب قوله لا فضل بينهما فمن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ومن كانت له حاجة بذهب
 فليصرفها بالورق واصرفها وهاء وهذا رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك ونابيه سليمان بن
 بلال عن موسى بن عتمة مسلم أيضا ورواه النساى من طريق مالك وغيره (مالك عن نافع) مولى ابن عمر
 (عن ابي سعيد الخدري) سعد بن مالك (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب
 الا مثلا بمثل) أى الاحال كونهما متاعين أى متباوين أى مع المحلول والتقايض فى المجلس (ولا
 تشفوا) بضم الشين وكسر الشين المجبة وضم الفاء المشددة من الاشفاق أى لا تقبلوا (بهضماعلى
 ميمعند) والشف بالكسر الزيادة (ولا تبعوا الورق بالورق) بكسر الهمزة وفيهما الفضة بالفضة (الا تخال

كونتهما (مثلاً مثل) بكسر الميم أي متماثلين (ولا تشفوا) أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبعوا
 منها شيئاً غائباً) أي مؤحلاً (ساجز) ينون وجميع وزاى أى بحاضر فلا بد من التقاضى فى المجلس وفيه
 إن الزيادة وأن قات حرام لأن الشفوف الزيادة القليلة ومنه شفاقة الأنا وهو البقية القليلة من الماء
 ولا تخلاف فى منع الصرف المؤخر إلا فى دينار فى ذمة أخذ صرفه إلا أن وفى دينار فى ذمة مصرفه فى ذمة
 أخرى فيقتاص من معاف ذهب مالك وأصحابه إلى جواز الصورتين بشرط حلول ما فى الذمة وأن يتنازعا فى
 المجلس وأجاز أبو حنيفة وأصحابه الصورتين وإن لم يحل ما فى الذمة فيه مراعاة لبراءة الذم وأجاز الشافعى
 وابن كنانة وابن وهب الصورة الأولى دون الثانية قاله عياض ورواه البخارى عن عبد الله بن يوسف
 ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به ورواه الترمذى والذساى أيضاً من طريق مالك (مالك عن حميد بن
 قيس المكي) إلى صفوان الغارى الأعرج من رجال الجماعة (عن مجاهد) بن جبر بفتح الجيم وسكون
 الموحدة! إلى النجاشى الخزرجى مولاهم المكي امام فى التفسير وفى العلم مات سنة إحدى وأربعين أو ثلاث
 أو أربع ومائة وله ثلاث وثلاثون سنة (أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر) بن الخطاب (فجاءه صائغ)
 هو وردان الرومى كما أخرجه ابن عبد البر من طريق ابن عيينة عن وردان أنه سأل ابن عمر (فقال يا أبا
 عبد الرحمن) كنية ابن عمر (أنى أصوغ الذهب) أجعله حلياً (ثم أبيع الشئ) المصوغ (بأكثر
 من ورثه فأستفضل) أستبق والسبب للتأكد (من ذلك قدر عمل يدي فهذه عبد الله عن ذلك) للربا
 (فجعل الصائغ يرد) بعد (عامة المسألة) المذكورة (وعبد الله ينهيه عن ذلك حتى انتهى إلى
 باب المسجد وإلى دابة يريد أن يركبها) شك الراوى (ثم قال عبد الله بن عمر الدينارى الدينارى والدرهم
 بالدرهم لفضل) زيادة (بينهما هذا عهد) أى وصية (سينا) صلى الله عليه وسلم (الينا وهذا
 النكح) وقد بلغناكم قال أبو عمر قوله الدينارى بالدينارى الخ إشارة إلى جنس الأصل لا إلى المضروب دون
 غيره دليل إشارة إلى أن عمر يحدث على سؤال الصائغ له عن الذهب المصوغ ويدل قوله صلى الله عليه
 وسلم القضية بافضة والذهب بالذهب مثلاً مثل وزنا بوزن ولا أعلم أحداً حرم التفاضل فى المضروب من
 الذهب والفضة المدرجة دون التبر والمصوغ منهما إلا ما جاء عن معاوية ولا جاع على خلافه قال وفى
 قوله نينا تصریح بالمراد فى قوله فى رواية ابن عيينة هذا عهداً صائفاً قول الشافعى يعنى به أباه عمر غلط
 على أصله لأن صاحبنا مجمل يحتمل أنه أراد النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يظهر ويحتمل أنه أراد عمر فلما
 قال مجاهد عن ابن عمر عهد نينا فسرماً جل وردان وهذا أصل ما يعتمده الشافعى فى الآثار لكن الغلط
 لا يسل منه أحد وإنما دخلت الدخالة على الناس من جهة التقليد لأنه إذا تكلم العالم عندهم لا ينعم النظر
 بشئ كتبه وجمعه دينار به ما خالفه دون معرفة وجهه فيقع الخلل اهـ (مالك أنه بلغه عن جده)
 وصله مسلم من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن (مالك بن أبي عامر
 أن عثمان بن عفان قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الدينارى بالدينارين ولا الدرهم
 بالدرهمين) فيحرم ربا الفضل ولو قل فيحتمل أن يكون الذى بلغه ابن وهب وأخبره بن بكير (مالك
 بن زيد بن أسلم) العدوى مولاهم المدنى (عن عطاء بن يسار) بفتح تاء ومهملة خفيفة (أن معاوية بن
 أبي سفيان) حزين حرب (بائع سقاية) بكسر السين قبل هى البراءة يرد فيه الماء تعلق (من ذهب
 أو ورق) فضة (بأكثر من وزنها) قال ابن حبيب زعم أصحاب مالك أن السقاية قلادة من ذهب فيها
 جوهر وليس كما قالوا قلادة لا تسمى سقاية بل هى حكاكس كبيرة يشرب بها ويكال بها وأما قلادة
 وهى العقد التى تعلقها المرأة على صدرها فغيرها ألبانها معاوية بسقاية دينارها تبرز جوهر من الخو أو باقوت
 وزبرجد فتعاهد عبادة بن الصامت وأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن ذلك (فقال)

أبو الدرداء) عومر و قبل عا من قيس الأنصاري جهاني جليل عباد أول مشاهده أحدا مات في خلافة عثمان و قبل عاش بعد ذلك (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الامتلا بمثل) أي سواء في القدر (فقال معاوية ما أرى بمثل هذا بأسا) إما لأنه حل النبي على المسبوك الذي به التعامل و قيم المتلفات أو كان لا يرى ربا الفضل كابن عباس (فقال أبو الدرداء من يعذري) بكسر الهمزة و الهمزة الموحدة (من معاوية) أي من يلومه على فعله ولا يلومني عليه أو من يقوم بعذري إذا جازيته بضعه ولا يلومني على ما فعله به أو من ينصرفي يقال عذرتك إذا نهى ربه (أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصبرني عن رأيه) أنف من رد السنة بالزأى و صدور العلماء تضيق عن مثل هذا وهو عندهم عظيم رذا السن بالزأى (لا أسألك بأرض أنت بها) و جاز لآراء أن يصح من لم يسمع منه ولم يطعمه وليس هذا من الحجرة المكروهة لا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا بكعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك وهذا أصل عند العلماء في محاسبة من ابتدع و جبرته و قطع الكلام عنه و قدر أي ابن مسعود رجلا ينكح في جنازة فقال والله لا أشكك أبدا قاله أبو عمر (ثم قدم أبو الدرداء) من الشام (على عمر بن الخطاب) المدينة (فذكر ذلك له فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية أن لا يتبع ذلك الامتلا بمثل وزنا بوزن) بيان للتل قال أبو عمر لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية مع أي الدرداء إلا من هذا الوجه وإنما هي محفوفة لمعاوية مع عادة من الصامت والطرق متواترة بذلك عنهما اهـ والاستناد صحيح وإن لم يرد من وجه آخر فهو من الأفراد الصحيحة والمجمع ممكن لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبي الدرداء (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال لا يتبعوا الذهب بالذهب الامتلا بمثل) أي متساويا (ولا تشفوا) أي تفضلوا ببعضها على بعض و يطلق الشف لغة أيضا على النقص وهو من أسماء الاضداد (ولا يتبعوا الورق بالورق) أي الفضة (الامتلا بمثل) بكسر فمكون فيهما (ولا تشفوا) تريدوا (بعضها على بعض ولا يتبعوا الورق بالذهب أحدهما غائب) عن المجلس (والاخر ناجز) أي حاضر وهذا تقدم مرقوعا عن أبي سعيد وذكر هذا الموقوف اشارة لاستقرار العمل به و لزادة قوله (وان استنظرك الى أن يلج) يدخل (بيته فلا تنظره) لا تؤخره (اني أخاف عليكم الرماء) يقع الرماء والميم والمد (والرما هو الربا) أي الزيادة والتأخير وفي رواية الرماء يقال رمى على الشيء وأربى إذا زاد عليه (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال لا يتبعوا الذهب بالذهب الامتلا بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا يتبعوا الورق بالورق الامتلا بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض) اعاده لافتاده رواه عن شيخين ولم يجمعهما لاختلاف لفظهما في قوله (ولا يتبعوا منها شيئا غائبا ناجزا) فان نافع قال ولا يتبعوا الورق الخ و مالك يحافظ على الفاظ شيوخه وان اتحد معناها واللفظ الثاني طرقت المرفوع السابق والاول بمعناه (وان استنظرك) طلب تأخيرك (الى أن يلج بيته فلا تنظره) أي أخاف عليكم الرماء بالمد (والرما هو الربا) الظاهر أن هذا التفسير من ابن عمر لا يتفق نافع وابن دينار عليه ففيه حرمه ربا النساء أي التأخير وان قل وهو المشهور ومذهب المدونة وخفف القليل مالك في الموازية (مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال قال عمر بن الخطاب الدينار الدينار والدرهم بالدرهم والصاع بالكيل المعروف بالصاع) من الرويات كأنه جمع (ولايابح كائى) بالهمز (أي مؤهل) (بناجز) أي حاضر (مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعد بن المسيب يقول لا ربا الا في ذهب أو فضة أو مكيل أو بوزن مما يؤكل أو يشرب) كما أشير الى ذلك في الحديث النبوي (مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعد بن المسيب يقول قطع الذهب والورق من الفساد في الارض) وجاء عن ابن المسيب وطلحة بن ابي رباح في قوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون ان افسادهم كان قطع الذهب والفضة وعن

زبد بن أسلم في قوله تعالى أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء قال قطع الدنانير والدرهم وقال غيره هو الجنس الذي كافر بغيره لونه وروى ابن أبي شيبة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة المسلمين المجاورة بينهم إلا من بأس قال أبو عمر سناده لين (قال مالك ولا بأس بأن يشتري الرجل) أو المرأة (الذهب بالفضة والفضة بالذهب جزافا إذا كان تبرأ وحليا) يفتح فسكون مفرد حلى يضم ~~فكسر~~ (قد صبح فأما الدراهم المعدودة والدنانير المعدودة فلا ينبغي) لا يحل (لأحد أن يشتري من ذلك جزافا حتى يلم ويهد) كل منها (فإن اشترى ذلك جزافا فاعلم بأمره الغرر حين يتركه ويشتري جزافا وليس هذا من بيعوع المسلمين) فيحرم محصول الغرر من هبة الكمية والاتحاد لأنه يرغب في كثرة أحاده ليسهل الشراء بها هكذا علمه الأبهري وعبد الوهاب وعلمه ابن مسعدة بكثرة من الممن فيكثر الغرر ويجوز بيع الحلي واللؤلؤ وغيره جزافا كما قال (فأما ما كان يوزن من التبر والحلي فلا بأس أن يباع ذلك جزافا وإنما يتناع ذلك جزافا) حال كونه (كهيئة المحطة القروية) وهو ما من الأطلعة التي تباع جزافا ومثلها يكال فليس بالبيع ذلك جزافا بأس) أي يجوز إذا كان التعامل بالوزن لعدم قصد إفراذه حينئذ (قال مالك من اشترى مصفا أو صيفا أو خافا وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانيرا ودرهم) متعلق باشتري (فإن ما اشتري من ذلك وفيه الذهب بدنانير فإنه ينظر إلى قيمته فإن كان قيمة ذلك الثنتين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان ذلك بدائدا ولا يكون فيه تأخير) بيان لدبيد وظاهره أنه يتطرق في الثلث وغيره إلى قيمة المحلى مصوغا وكذا هو ظاهر الموازية وقال الساجي ظاهر المذهب أن النظر في ذلك بالوزن (وما اشترى من ذلك بالورق عاميه الورق نظرا لقيمته) مصوغا (فإن كان قيمة ذلك الثنتين وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس به) تأكيدي لجائز أو معناه بلا كراهة (إذا كان ذلك بدائدا) أي مناجزة (ولم يزل على ذلك أمر الناس عندنا) بالمدينة

(ما جاف في الصرف)

(مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أنس بن الحذمان) يفتح المهتمين والمتشبهين عوف (العصري) يفتح النون واسكار المهملات من بني نصر بن معاوية أي سعيد المدني له رؤية وأبوه مصافي وقال أحمد بن صالح إن مالك صحبة وقال سلمة بن وردان رأيت جماعة من الصحابة فعده فيهم وذكر الواقدي أنه ركب الخيل في الجاهلية وروى أنس بن عياض عن سلمة بن وردان عن مالك بن أنس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل وجبت وجبت صحبه أحمد بن صالح قال في الاستيعاب لا أحفظ له خبرا في صحبته أكثر من هذا وأما روايته عن عمر فاشهر من أن تذكر وروى عن العشرة والعباس اه وقال البخاري وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حبان لا يصح له صحبة قال ابن حبان من زعم أن له صحبة فقد وهم قال ابن حنبل حنبل وحديث سلمة عنه كما عند النبي صلى الله عليه وسلم وهم صوابه عن أنس بن مالك أي كما رواه أبو يعلى من طريق ابن أبي نديك عن سلمة عن أنس وذكره ابن البرقي فمن رأى ثلثي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية وابن سعد فيمن أدركه ورآه ولم يحفظ عنه شيئا وذكره أيضا في الطبقة الأولى من التابعين وقال كان قديما ولكنه تأخر إسلامه ولم يلفظ أن له رؤية ولا رواية مات سنة اثنين وتسعين في قول الجمهور وقيل سنة إحدى وهو ابن أربع وتسعين (أنه التمس صرفا) يفتح الصاد واسكان الزا من الدراهم وفي رواية للبخاري أنه قال من عنده صرف فقال طلحة أنا ولمسلم بن يسطوف الدراهم (بعائنة دينار) ذهبا كانت معه (قال مالك) (فدعا في طلحة بن عبيد الله) يضم الدالين أحد العشرة (فتراوضنا) باسكان الصاد المجهة أي تجارنا حديث البيع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان

لأن كل واحد يروى صاحبه وقيل هي المواضعة باللمعة بأن يصف كل منها سلفته للآخر (حتى
 اصطرف حتى) ما كان مني (فأخذ الذهب بقلها في يده) وللهذه يد كروثوث فلا حاجة إلى أنه شمن
 الذهب معنى التعدد وهو ما أتت فأتته لذلك (ثم قال حتى) أي أصبر إلى أن (يأتيني خاطري) لم يسم (من
 الغاية) بغير محجة فالغفوة حدة موضع قرب المدينة به أموال لاهلها وكان الطلبة يهاجمون مالي فخل وغيره
 وانما قال ذلك لمصلحة لطفه جواره كسائر البوع وما كان يغمسكم المسألة قال المازري وأنه كان يرى جوار
 المواعدة في الصرف كما هو قول عندنا وأنه لم يقبضها وانما أخذها بقلها (وعبر عن الخطاب بسمع)
 ذلك (فقال عمر) لما لك ابن اوس (والله لا تفرقه حتى تأخذ منه) عوض الذهب وفي رواية والله انعطيتنه
 ورقه وهذا خطاب للطلحة وفيه تفقد عمر أحوال رعيته في دينهم والاهتمام بهم وتأكيده الأمر باليمن وأن
 الخطفة أو السلطان إذا سمع أو رأى ما لا يجوز وجب عليه النهي عنه والارشاد إلى الحق (ثم قال) مستدلا
 على المنع بالسنه لانها الحجة عند التنارع (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق) بفتح الواو
 وكسر الراء أي الفضة مكذبة رواه أكثر أصحاب الزهري كذلك ومعمر ابن عبيدة لم يقولوا الذهب بالذهب في
 كل حديث عمر وهم الحجة على من خالفهم وهو المناسب لسياق القصة (ربا) في جميع الاحوال (الاهل
 وهاء) بالذوق الممثلة فيهما على الافصح الاشهر واسم فعل بمعنى أخذ يقال هاهنهما أي أخذتهما
 فنصب فرهما باسم الفعل كما نصب بالفعل وبالقصر يقوله المحدثون وأتوا الخطابي وقال الصواب المحدث ويجوز
 كسر الميم فصحوات وسكونها نحو خوف وصلها هالك بالكاف فقلت همزة وليس المراد انها من نفس
 الكلمة وانما المراد أصلها في الاستعمال وهي حرف خطاب قال ابن مالك وحققها أن لا تقع بعد إلا كما لا يقع
 بعدها خذ فإذا وقع قدر قول قبله يكون به محكا أي الامعولا عنده من المتعاقدين هاهنهما قال الطبري
 فاذن حملها نصب على الحال والمستثنى منه مقدر يعني يبيع الذهب بالورق ربا في جميع الحالات الاحال
 المحصورة والتقاضى فكفى عنه بقوله هاهنهما لانه لازمه وقال لا في محله النصب على الطرفة (والربا بالهمز
 بضم الواو القم وهي الخطة أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاهن
 من أحدهما (هاهن) من الآخر أي أخذ (والتمز بالتمز) أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا) بالتثنية من غير
 همز (الاهاء وهاء) من المتعاقدين (والشعير بالشعير) بفتح الشين على المشهور وقد كسر قال ابن
 مكي كل فعل وسطه حرف حلق مكسور يجوز كسر ما قبله في لغة قديم قال وزعم الليث أن قوما من العرب
 يقولون ذلك وان لم تكن عينه حرف حلق نحو كبير وجليل وكريم أي يبيع الشعير بالشعير (ربا) مقولا
 عنده من المتعاقدين (هاهن وهاء) أي يقول كل واحد منهما للآخر خذ وظاهره أن البر والشعير صنفان وبه
 قال أبو حنيفة والشافعي ونقها المحدثين وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام من
 المتقدمين أنهم صنف واحد زاد مسلم من حديث أبي سعيد الخدري والمخ والمخ بالذهب والفضة بالفضة
 ومثله عنده من حديث عبادة ففي حديث الباب أن النساء تمنع في ذهب بورق وهما جنسان مختلفان
 يجوز التفاضل بينهما ما اجبا عا ونصا فأجروا أن لا يجوز في ذهب بذهب ولا ورق بورق ثمرة التفاضل
 فيها ما اجبا عا ونصا أي فليس حديث عمر يقاصر عن حديث غيره فوجب المناسخة في الصرف ولا يجوز
 التأخير ولو كانا بالجلس لم يتفرقا عند مالك ومجمل قول عمر عنده لا تفرقه حتى تأخذ منه أن ذلك على
 الفور لا على التراخي وهو المعقول من لفظه صلى الله عليه وسلم هاهن وهاء وقال أبو حنيفة والشافعي يجوز
 التقاض في الصرف ما لم يفرقا وإن طالت المدة وانتقلا إلى مكان آخر واحتجوا بقول عمر وجعلوه تقبيرا
 لما رواه وبقوله وان استغفرك إلى أن يبلغ بيته فلا تنظره قالوا فسلم أنه ان المرائي الاقتراق قاله أبو عمر قاله
 الأبي المناسخة قبض الموضوعين عقب العقد وهي شرط في تمام الصرف لا في عقده فليس لأحدهما

أن يرجع وصرح بأنها شرط المازري وابن محرز واخترنا شيئا يصح أن عرفه أنها ركن لتوقف حقيقته عليها ولست بخارجة وظاهر كلام ابن القصار أنها ليست بركن ولا شرط وإنما التأخير مانع من تمام العقد فإن قيل لا يصح أنها شرط لأن الشرط عقليا كالحاجة للعلم أو شرعا كالوضوء للصلاة شرطه أن يوجد دون الشروط والمنساجة لا توجد دون عقد الصرف فاصورة تأخيرها أوجب بأنها إنما هي شرط في الصرف الصحيح وهو متاخر عنها هذا ذهب الجمهور إلى أن التعريم إنما يختص بالسنة المذكورة الذهب والفضة والبر والشمير والتمر والملح لمعنى فيها فيقاس عليهما ما وجد فيه ذلك المعنى ثم اختلف في تعيينه فقال مالك والشافعي العلة في التقدين الثمنية لأنها الثمان المبيعات وقيم المتلفات فلا يقاس عليهما شيء من الموزون لعدم العلة في شيء منها والقياس إنما هو على العلة لأعلى الأسماء والعلة في الأربع عند مالك الاقتيات والادخار والاصلاح وعند الشافعي الطهية فنقص صلى الله عليه وسلم على أعلى القوت وهو البروعلى أذناه وهو الشمير تنبيها بالطرفين على الوسط الذي بينهما كسكات وارزودخن وذرة وإذا أريد ذكر شيء جملة فربما كان ذكر طرفه أدل على استيعابه من اللفظ الشامل لمجمعه كقولهم مطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن وذكر الثروان كان مقابلة لان فيه ضربا من التفكه حتى انه يؤكل لأعلى جهة الاقتيات تنبيه على ان ذلك المعنى لا يخرج عن بابيه ولا دخال ما شابه وهو الزبيب ولما علم ان هذه الاقوات لا يصلح اقتياتها بلا مصلح حتى انها دونها تنكح ان تلحق بالعدم ذكر الملح ونبه به على ما هو مثله في الاصلاح ولا يقتات منفردا وفي الحديث فوائد كثيرة وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وتابعه الليث وابن عيينة عند مسلم وغيره ورواه الأربعة من طريق مالك وتبعه جماعة عندهم (قال مالك اذا اصطوف الرجل دراهم بدينار) وفي نسخة بدينار (ثم وجد فيها درهما زائفا) أي رديفا (فأردده انتقص صرف الدينار ورده اليه ورقة) فضته (وأخذ اليه ديناره وتقسر ما كرهه من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق ربا الا هاهنا وهاهنا) أي أخذ (وقال عمر بن الخطاب راوى الحديث (وان استنظر الى أن يبلغ بيته فلا تنظره وهو اذ اردت عليه درهما من صرف بعد أن يفارقه كان بمنزلة الدين أو الشيء المستأنف لذلك كره) أي منع (ذلك وانتقص الصرف وإنما أراد عمر بن الخطاب أن لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا بأجل) أي مؤخر (فانه لا ينبغي أن يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة) أي تأخير فحسن العطف اختلاف العبارة والعرب تفعل ذلك للتأكيد (وان كان من صنف واحد أو كان مختلفة أصنافه) محرمه ربا للنساء اجاعا ونصا

* (المراطة) *

مفاعلة من الرطل ولم أجده لغيره يذكرها وإنما يذكر الرطل وهي عرفا يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا وهي المذكورة في حديث أبي سعيد السابق لا تبعوا الذهب بالذهب بالذهب بالذهب قاله الأبي (مالك عن يزيد بن عبد الله بن قيس) بقاء ومهمل مصغرا (أنه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب) وبين الصفة بقوله (فيقرع ذهبه في كفة الميزان) بكسر الكاف والضم لفة وأما كفة غير الميزان فقال الأصمعي كل مستدر فبالكسر نحو كفة الالة وهو ما انحدر منها وكفة الصائده وهي حسابه وكل ما استطيل فبالضم نحو كفة الثوب حاشيته وكفة الرمل وقيل بالوجهين في الجميع (وبقرع صاحبه الذي يراطه ذهبه في كفة الميزان الاخرى فإذا اعتدل لسان الميزان أخذوا على) فتجوز المراطة بالكسرتين وفي حديث القلادة في مسلم انزع ذهبها واجعلها في كفة وفي جوارها بالصنجة قولان والمجوز أصوب قاله المازري وسمع ابن القاسم لا بأس بالصنجة في كفة واحدة ابن رشد هو أصوب لتيقن المساواة

بها من الكفتين اذ قد يكون في الميزان غبن وسمع أشهب وابن نافع لا بأس في المراطلة بالشاهن اذا كان
 عدلا ونقل ابن هرير عن مالك يجوز في المراطلة أن وزن ذهبه في الشاهن بمقال ثم تزن ذهبك وزنة ثانية
 بذلك المعيار وفي تلك الكفة تعينها قال الا في هذا نص اوضح في أن الشاهن الصنعة وأمانه ميزان
 العود المسعى بالقرسطون فلا وان قال شيخنا انه يغلب على نظري انه المراد بالشاهن فان اللغة لا تقسر
 بظلة الطق ويبعد ايضا تفسير الشاهن بالوزن المسعى بالمانة عرفا (قال مالك الامر عندنا في بيع الذهب
 بالذهب والورق بالورق مراطلة) أي وزنا (انه لا بأس بذلك) أي يجوز (أن يأخذ أحد عشر دينارا
 بعشرة دنانير يدايد) أي مناجرة (اذا كان وزن الذهبين سواء عينايين) لانتفاء التفاضل (وان
 تفاضل) أي زاد (العدد) فاعل تفاضل (والدراهم ايضا في ذلك منزلة الدنانير) انما يطرأ وزنها
 اذا بيعت مراطلة (قال مالك من راحل ذهب بذهب أو ورقا بوزن فكان بين الذهبين فضل) أي زيادة
 (مقال فاعطى صاحبه من قيمته الورق أو من غيرها) انه على معنى الورق وهو القصة أي من غير القصة
 كالعرض (فلا يأخذ من ذلك قبيح) ليس بحسن محرمته (وذريعة) بذال مبهمة وسبيلة (الى الربا
 لانه اذا جازله أن يأخذ المتقال بقيته حتى كأنه اشتراه على حديثه) أي وحده (جازله أن يأخذ المتقال
 بقيته مرارا) قصدا (لان يجوز ذلك البيع بينه وبين صاحبه ولو انه ما به ذلك المتقال مفردا ليس معه
 غيره) سفة كاشفة لمفرد (لم يأخذ بعشر الثمن الذي أخذه به لأن) أي لاجل ان (يجوز له البيع فذلك
 الذريعة) الوسيلة (الى احوال المحرام والامر المنهى عنه) فذلك منع (قال مالك في الرجل) مثلا
 (يراحل الرجل ويعطيه الذهب العتيق) بضمين جمع عتيق كبرد وبريد كافي المصباح (الحجاء يجعل معها
 تبرا ذهباً غير جيدة ويأخذ من صاحبه ذهباً ككوفة مقطعة وتلك الكوفة مكروهة عند الناس
 فيثبتان ذلك مثلاً بل ان ذلك لا يصلح) محرمته (وتفسير ما كرهه من ذلك) أي بيان وجه منعه
 (أن صاحب الذهب الجيد أخذ فضل) أي زيادة (عيون ذهبه في القبر الذي طرح مع ذهبه ولو لا فضل
 ذهبه على ذهب صاحبه لم راطله صاحبه بذهب ذلك الى ذهب الكوفة فامتنع) لدوران الفضل من
 المجانين (وانما مثل ذلك) أي صفته بمعنى قياسه (كثل رجل أراد أن يتباع ثلاثة أصوع) وفي نسخة
 أصع وكل جمع لصاع (من تمر بحجوة بصاعين ومذموم تمر كيبس فقيل له هذا لا يصلح) للتفاضل (فيعمل
 صاعين من كيبس وصاعين من حشف) ردى القوم (يريد أن يبيع بذلك بيعه) لاتحاد الكيل (فذلك
 لا يصلح لانه لم يكن صاحب الحجوة يعطيه صاعاً من الحجوة بصاع من حشف ولكنه انما أعطاه ذلك
 لفضل الكيبس) فاعترف بذلك للفضل فنع (أو أن يقول الرجل للرجل يعني ثلاثة أصوع من البيضاء
 أي المحنطة كما يفهم من باقي الكلام فليس المراد بها هنا الشعير وان سبق عن ابن عمر انه اسم له عند العرب
 لفراد بعضهم لانه نفسه عبر في موضع آخر بقوله عرب المجاز اه فلا يخفى ان غيرهم يطلق البيضاء
 على المحنطة وفي القاموس البيضاء المحنطة (بصاعين ونصف من حنطة شامية) وهي السمراء (فيقول
 هذا لا يصلح الا مثلاً بل فيجعل صاعين من حنطة شامية وصاعاً من شعير يريده أن يبيع بذلك البيع فيما
 بينه ما فهذا لا يصلح لانه لم يكن يعطيه بصاعاً من شعير صاعاً من حنطة بيضاء لو كان ذلك الصاع مفرداً
 وانما اعطاه اياه افضل الشامية على البيضاء) فاعترف بأخذ الشعير للفضل (فهذا لا يصلح وهو مثل ما وصفنا
 من التبرف كل شيء من الذهب والورق والطعام كله الذي لا ينبغي) لا يصلح (أن يتباع) وفي نسخة
 يساع (الا مثلاً بل فلا ينبغي أن يجعل مع الصنف الجيد من المرغوب فيه الشيء) نائب فاعل يحمل
 (الردى المتخوط ليجاز) بالجم (البيع ويستقل بذلك ما نهى عنه من الامر الذي لا يصلح اذا جعل
 ذلك مع الصنف المرغوب فيه وانما يريد صاحب ذلك ان يدرك) يصل (بذلك فضل جودة ما يبيع

فيعطى الشيء الذي لو أعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يهيم بهم) فلك الادغام بذلك (وانما يقبله من أجل الذي يأخذه معه لفضل سلعة صاحبه على سلعته فلا يتخلى لشيء من الذهب والورق والطعام) نهى لها والمراد أصحابها وهو من البلاغة (أن يدخله شيء من هذه الصفة) فهو حرام (فإن أراد صاحب الطعام الردى أن يبيعه بغيره فليبيعه على حديثه ولا يجعل مع ذلك شيئاً فلا يأنس به إذا كان كذلك) لمدد الربا

*** (العينة وما يشبهها) ***

يكسر العين البيع المتخيل به على دفع عين في أكثر من مائة وروى أحمد في الزهد عن ابن عمر أتي عليهما زمان وما يرى أحدهما أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا الناس تبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاه فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم صححه ابن القطان (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع) اشترى (طعاماً فلا يبيعه) يجوز بلا الناهية وفي رواية فلا يبيعه بالزفع على أنها نافية وهو المبلغ في النهي من صريح النهي (حتى يستوفيه) أي يقبضه والمحقق مالك بالابتناع سائر عرقه والمعاوضة كما أخذ مهر أو صلحها فلا يجوز بيعه قبل قبضه ولو ملك بالامعاوضة هبة وصدقة وسلف جاز قبل قبضه والمحقق بالبيع دفعه عوضاً كدفعه مهر أو صلحاً أو هبة ثواب أو إجارة أو صلحاً عن دم فيمنع ذلك قبل قبضه وأما دفعه قرضاً وقضاء عن قرض فيجوز وعموم قوله طعام ما شغل الربوي وغيره وهو المشهور وفي أن المنع معلل بالعينة ويدل عليه ادخال مالك أحاديثه تحت الترجمة وما في مسلم عن طاوس قلت لابن عباس لم نهى عن بيعه قبل قبضه قال ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ بالهمز وعدمه أي وعثرأ يعني أنهم يقصدون إلى دفع ذهب في أكثر منه والطعام معلل أو تعبدى غيره حال قولان وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف والقاضي ومسلم عن القسبي ويحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه جماعة عن نافع به (مالك عن عبد الله بن دينار) المدوي مولى ابن عمر من الثقات الأثبات (عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه) للمنة أولان للشارع غرضاً في ظهوره للقرءاءة وتقوية قلوب الناس لاستيذانهم من الشدة والمسخة وانتفاع التكامل والمحال فلو أبيع بيعه قبل قبضه لسأله أهل الأموال بعضهم من بعض من غير ظهور فلا يحصل ذلك الغرض وقال محمد بن عبد السلام الصحيح عند أهل المذهب أن النهي عنه تعبدى وظاهر الحديث قصر النهي على الطعام ربوياً مكان أم لا وعليه مالك وأحمد وجماعة فيجوز في إعدامه إذا لم يمنع في الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالنص عند الأصوليين ومنعه أبو حنيفة إلا فيما لا يتقل كالغاريقون لم يقله حتى يستوفيه فاستثنى ما لا يتقل لعدم الاستيفاء فيه ومنع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ربح ما لم يضمن فعم وأجيب بقصره على الطعام تحديث ابن عمر لأنه دلل بالمفهوم على أن غير الطعام بخلافه ويحمله على بيع الخيار فلا يبيع المشتري قبل أن يختار أو ما قول ابن عباس عند الشيخين وأحسب كل شيء مثله أي الطعام قائماً واختار عن ربيعة ليس بمرفوع وشذ عثمان التي فأجاز ذلك في كل شيء وهو مخالف للاجماع وللحديث فلا يفت إليه وتابع مالك عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عنده مسلم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كما في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتباع) نشترى (الطعام فبيعت) صلى الله عليه وسلم (علينسان من يأمرنا) محله نصب مفعول يبعث (بانتقاله) أي نقله (من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه)

أى غيره (قبل أن ندعه) لأن يتقله يحصل قبضه وهذا قد خرج بخروج الغالب والمراد القبض وفقر مالك في المشهور وعنه بين المزارف فأجاز بيعه قبل قبضه لأنه مر في فيكي في فيه التحلية وبين المكيل والموزون فلا بد من الاستيفاء وقد روى أحمد عن ابن عمر فروعا من اشترى بكيل أو وزن فلا يبعه حتى يقبضه ففي قوله بكيل أو وزن دليل على أن مخالفة بخلافه وجعل مالك رواية حتى يستوفيه تفسيراً للرواية حتى يقبضه لأن الاستيفاء لا يكون إلا بالكيل أو الوزن على المعروف لقوله تعالى الذين إذا أكلوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسررون وقال فأوف لنا الكيل وقال رأوفوا الكيل إذا كنتم واحد حديث أخرجه مسلم عن يحيى عن مالك به (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (ان حكيم ابن حزام) بمهمله وزاى ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشى الأسدى ابن أخى خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح وصحب وله أربع وسبعون سنة ثم عاش إلى سنة أربع وخمسين أو بعدها وكان عالماً بالنسب (ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه) يقبضه (فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فرده عليه وقال لا تبسع ما بما لا تبسعه حتى تستوفيه) وقائدة ذكره بعد المرفوع مع قيام الحجته به اتصال العرب فلا يتطرق اليه احتمال نسخ (مالك أنه بلغه) وصله مسلم عنه من طريق البخاري عن عثمان بن بكير عن عبد الله الأشعث عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة (ان صكوكاً) جمع صك ويجمع أيضاً على صكوك وهو الورقة التي يكتب فيها ولى الأمر برزق من الطعام لمستحقه (خرجت للناس في زمار) إمارة (مروان بن الحكم) على المدينة من جهة معاوية (من طعام الحجار) بحميم ألف فراه وضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس بصكوك فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها) يقبضوها (فدخل زيد بن ثابت ورجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أبو هريرة فكان في مسلم) (فعلا فعل) تقييد (بيع الربا) ولمسلم عن أبي هريرة أحلت بيع الربا (بأمر وان) وفيه أن الترك فعل لأنه لم يحصل وانما ترك النهي وهذا اغلاظ في الانكار وقد كان زيد من يفتي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا أن أبا هريرة كان مفتياً على الأمر وغيرهم وقيل لم يكن مفتياً قال القرطبي وهو باطل وكيف لا يكون مفتياً وهو من أكثر الصحابة ملازمة لمحمدته صلى الله عليه وسلم وأحفظهم محمد بنه واغترهم علماً (فقال مروان أعوذ بالله) اعتصم به من أن أحل الربا ولمسلم فقال مروان ما فعلت (وما ذاك فقال هذه الصكوك تبايعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها) واسلم فقال أبو هريرة أحلت بيع الصكوك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى (فبعث مروان الحرس يقبضونها بمن أيدي الناس ويردونها إلى أهلها) أصحابها وأجبح به بعضهم على فسمع البيعتين معاً لأنه لو كان إنما يبيع البيع الثاني فقط لقال ويردونها إلى من ابتاعها من أهلها قال عياض ولا حاجة فيه لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق ربهوعا إليه والنهي إنما هو عن بيعه من مشتريه لا عن بيعه من كسبه لأنه بمنزلة مرفعه من موضعه أو موهبه له وفي مسلم فغلب مروان الناس فتهاهم عن بيعها قال سليمان فنظرت إلى حرس يأخذونها من أيدي الناس (مالك أنه بلغه أن رجلاً أراد أن يبتاع طعاماً من رجل إلى أجل فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه الطعام إلى السوق فجعل يريه الصبر) بضم الصاد وفتح الباء جمع صبرة (ويقوله من أنها تصبان ابتاعاً) اشترى (الك فقال المبتاع) أى الذي يريد أن يشتري فذكر ذلك له فقال عبد الله بن عمر (أنه يعني قال ليس عندك) وقد نهى عنه (فأتى عبد الله بن عمر لئلا يبتاع لا يتبع منه ما ليس عنده وقال للبايع لا يتبع ما ليس عندك) وكانه استنطق ذلك من حديثه في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه بطريق الأولى أو بلغه حديث حكيم بن حزام فأتى رسول الله بأئني الرجل فبأئني من البيع ما ليس عندي

ابتاع له من السوق ثم أبيع منه فقال لا تبع ما ليس عندك رواه أصحاب السنن (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع حبل) بفتح الحيم وكسر الميم واسكان القمية ولام (ابن عبد الرحمن) المؤذن المدني أمه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن وسمع ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وعنه مالك بواسطة يحيى وبلا واسطة والصواب ان اسم أبيه عبد الرحمن كما هنا وقيل اسمه عبدالله بن سويد أو سودة ذكره ابن المحضاه (يقول لسعيد بن المسيب اني رجل ابتاع من الارزاق التي تعطى) بفتح الة أو فوفية (الناس) بارفع نائب فاعل يعطى بفتح الة والنصب على انه المفعول الثاني لتعطى بفوقية ونائب الفاعل ضمير هي الناس (بالجار) يحيم محل معلوم بالساحل (ماشاء الله) في الزمة بدليل قوله (ثم أريد أن أبيع الطعام المضعون على اجل فقال له سعيد أنريد أن توفيهم من تلك الارزاق التي ابتعت فقال نعم فهناك عن ذلك) زاد غير يحيى في الموطأ قال مالك وذلك ربي أي خوفا من التساهل في ذلك حتى يشترط التقاضي من ذلك الطعام أو يبعه قبل ان يدنو فيه فخرج من ذلك للذريعة التي يخاف منها التطوق الى الخدور وان قت قاله البوني (قال مالك لا امرأته مع علي عندنا الذي لا اختلاف فيه) تأكيد لما قبله (انه من اشترى طعاما مرا أو شعيرا أو سلنا وذرة) بذيال معجمة (أو دخننا) همزة (أو شيطان الحبوب القطنية) السبعة (أو شيطان يشبه القطنية مما تحب فيه الزكاة) كثر وزيد وزيتون (أو شيطان الادم) بفتحين جمع ادم بزنة كتاب وكتب ودليل انه لم يفظ الجمع توكيده بقوله (كاهها) دون كاه (الزيت والسمن والعسل والحل والجبن) بضم الجيم وسكون الباء على الاجود وضعها للاتباع والتثقيب وهي اقلاها ومنهم من خصه بالشعر (واللبن والشيرق) بفتح الة وموحدة بدلها نسختان دهن السمسم قال البوني وهو السراج ايضا بالحيم (وما شبه ذلك من الادم فان المتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه) عملا بعموم الحديث فانه شامل للطعام اربوي وغيره وجمع بينهما للإشارة الى ان الروايتين جمعي واحدا ولان كل رواية افادت معنى لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكرهه البائع ولا يقبضه المشتري بل يحسبه عنده لينقده الثمن مثلا وان الاستيفاء كثر معنى من القبض لانه اذا قبض البعض وحبس البعض لاجل الثمن صدق عليه القبض في الجملة بخلاف الاستيفاء * (ما يكره من بيع الطعام الى اجل) *

(مالك عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ينهيان ان يبيع الرجل) او المرأة (حنطة يذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب) من مشتري الحنطة للتمعة (مالك عن كثير) بلفظ صدق قيل (ابن فرقان) بفتح الفاء واسكان الراء وقاف ودال همزة المدنى نزيل مصر من انشقات (انه سأل ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل) اي اليه (يذهب الى اجل ثم يشتري منه بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب فكره ذلك ونهى عنه) منعه (مالك عن ابن شهاب بمثل ذلك) انه كرهه (قال مالك وانما نهى سعيد بن المسيب وهلميان بن يسار وأبو بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بجملة وزاى (وابن شهاب عن ان لا) زائدة للتأكيدهم لا يبيعون ما منعتك أن لا تسجد (يبيع ارجل حنطة يذهب ثم يشتري الرجل بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب من بيعه) بشذالهام (الذي اشترى منه الحنطة فأما ان يشتري بالذهب التي باع بها) أي الذهب لانه يؤث ويذكر (الحنطة الى اجل) ثم (من غيروا ثمنه) المعبر عنه قبله ببيع بالثقل لانه يقال لغد يبيع (الذي باع منه الحنطة قبل ان يقبض الذهب ويحيل الذي اشترى منه التمعة على غرضه الذي باع منه الحنطة بالذهب التي له عليه في غن التمعة فلا بأس بذلك لعدم التهمة) (وقد سألت عن ذلك غيره واحدا من اهل العلم فلم يروا به بأسا) والمعنى انهم وافقوه على ما اداه اليه اجتهاده لانه قلدهم

* (السلفة في الطعام) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال لا بأس بأن يسلف الرجل الرجل) فاعل ومفعول في الطعام الموصوف يسعر معلوم إلى أجل مسمى ما لم يكن في زرع لم يبد (أي يظهر) صلاحه أو غلب يبد صلاحه) أي يظهر واصله قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم رواه الشيخان وغيرهما (قال مالك الأمر عندنا فيمن سلف في طعام يسعر معلوم إلى أجل مسمى قبل الأجل فلم يجد المتاع عند البائع وناء) بالمدة (عما ابتاع منه فأقاله فانه لا ينبغي) لا يجوز (له) أن يأخذ منه (الأورق) فضته أو ذهبه أو الثمن الذي دفع إليه بعينه وانه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلامة غير الطعام الذي ابتاع آمنه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى (يقبض) وقد انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفى فيدخل فيه ذلك فان ندم المشتري فقال للبائع آتني وأنظرك بضم الهمزة وسكون الذون وكسر المعجمة أو تحرك (بالثمن الذي دفعته اليك فان ذلك لا يصلح وأهـ) الـلم ينهون عنه وذلك انه لما حصل الطعام للمشتري على البائع أخرجه عنه على أن يقبله فكان ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى وهو منهي عنه (وته سير ذلك ان المشتري حين حل الأجل وكره الطعام أخذ به دينار إلى أجل وليس ذلك بالأقالة وإنما الأقالة ما لم يزد فيه البائع ولا المشتري فاذا وقعت به الزيادة بنفسية) تأخير (إلى أجل أو شيء يزداده أحدهما على صاحبه أو شيء ينتفع به أحدهما عن ذلك ليس بالأقالة وإنما تصير الأقالة إذا فعل ذلك بيعا وإنما رخص في الأقالة والشركة والتولية) في قوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله رواه أبو داود وغيره (ما لم يدخل شيئا من ذلك زيادة أو نقصان أو نظرة) أي تأخير (فان دخل ذلك زيادة أو نقصان أو نظرة صار بيعا يحل له ما يحل البيع ويحرم ما يحرم البيع) في شرطه شروطه وانقضاءه وانقضاءه والأقالة في الطعام بشرطه جائزة باتفاق مالك وأبي حنيفة والشافعي واختلاف في سبب الجواز فأكثر أهل المذهب انه لا يبيع لأحله فيجتاحون إلى تخصيص بخبرهما من بيع الطعام قبل قبضه والمخصص استثنأوه في الحديث الذي ذكرته واليه أشار الامام ثوري وقال جماعة انها حل بيع فلا حاجة للاعتذار وليس الجواز عندها ولا رخصة ومشهور قول مالك جواز التولية والشركة ومنعهما الشافعي وأبو حنيفة ومالك قول يمنع الشركة واتفق المذهب على جواز التولية لانها مبرورى كالأقالة والحديث قال مالك من سلف في حنطة شامية فلا بأس أن يأخذ مجموعها بعد محل) بفتح فكسر أي حلول (الأجل) لا قبله (وكذلك من سلف في صنف من الأصناف فلا بأس أن يأخذ خبرا مما سلف) لانه حسن قضاء (فيه أو أدنى) لانه حسن اقتضاء بعد الحل لا قبله (وته سير ذلك أن يسلف الرجل في حنطة مجموعة فلا بأس أن يأخذ شعيرا أو شامية أو أسلف في تمر مجموعة فلا بأس أن يأخذ) بدله (صحيحا أو تورا) (جمعا) بفتح فسكون رديا أو أسلف في زبيب أجوف فلا بأس أن يأخذ أسود) لان ذلك كله حسن اقتضاء إذا كان ذلك كله بعد محل الحل إذا كانت مكية ذلك سواء يمثل كيل ما سلف فيه فحاصلها ان الجواز مقيد بقيدين بعد الحلول وقد ركب الكيل فلا يضر اختلاف الصفة

* (بيع الطعام بالعلم لا بالمشاهدة) *

(مالك انه بلغه أن سليمان بن يسار قال في) بفتح فكسر فرغ (علف حمار سعيد بن أبي وقاص) مالك الزهرى (فقال لعلامة تخدم حنطة أهلك فابتاعها شعيرا ولا تأخذ بالمثل) لانه يرى اتحادهما

جنسا (مالك عن نافع عن سليمان بن يسار انه اخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يقوث) بن وهب
ابن عبد مناف بن زهرة الزهري ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مات اياه في ذلك الزمان فلذلك
عنه الصحابة وقال الجلي من كبار التابعين (نفي علف دابة فقال لغلامه خذ من حنطة اهلك طعاما
فاتبع بها شعيرا ولا تأخذ الا مثله) لا تخاد جنسهما (مالك) انه بلغه عن القاسم بن محمد عن ابن معقيب
بضم الميم وفتح المهملة واسكان التحتية وكسر القاف وسكون الياء الثانية موهودة ان ابي فاطمة
(الدوسي) حليف بني عبد شمس ومعيقيب من السابقين الاولين هاجر المجرمين وشهد المشاهد
وولي بيت المال لعرومات في خلافة عثمان اوعلى وله ولدان الحارث ومجدروا عنه (مثل ذلك) قال
ابو عمر كذا رواه يحيى وابن عفير وابن بكير عن ابن معقيب ورأه القعني ومائة فقالوا عن معقيب
(قال مالك وهو الامر عندنا) بالمدينة ان البر والشعر جنس واحد لتقارب المفعة وبهذا قال اكثر
الشاميين ايضا وقد يكون من خبر الشعر ما هو اطيب من خبر الحنطة فلم يتقر بذلك مالك حتى يشنع
عليه بعض اهل الظاهر رواه حسبه ويقول القه أفة من مالك فانه اذا رميت له التمتان احدهما
شعر افانه يذهب وتهاويل على آفة البر قال الاي وما حكام ابن رشد عن السيوري وغيره عن عبد
المجيد الصانع انه - لعل بالمشي الى مكة ليجال في مالكا في المثلثة الغلة ولا مردان - خلفه على غلبة الفتن
ومومن الغموس لانه انما خلف على ان يخالفه وقد فعل (قال مالك الامر ليجتمع عليه عندئذ ان لا تباع
الحنطة بالحنطة ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالتمر ولا التمر بالزبيب ولا التمر بالزبيب ولا التمر من الطعام
كاه الايدايد) اي متاجرة وان جاز الفضل في مختلف الجنس فان دخل شيئا من ذلك الاجل لم يصلح
وكان حراما ولا يباع (شي من الادم كاه الايدايد) للاجتماع على حرمة ربا النساء قال عياض وشذابن
عليه وبعض السلف فاجازوا التدية مع الاختلاف ولو بلغتهم السنة ما خلفوها الفضاهم وعلمهم وقد
انعقد الاجماع بعد ذلك على المنع (قال مالك ولا يباع شي من الطعام والادم اذا كان من صنف واحد
اثنان بواحد) اي متفاضلا (لا يباع مد حنطة بمد حنطة بالثنية) (ولا مد مد حنطة بالثنية) بالثنية (تمر
ولا مد زبيب بمد زبيب ولا ماشبه ذلك من المحبوب والادم كاه اذا كان من صنف واحد وان كان يدا
بيد) مبالغة زبا الفضل (انما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يجل في شي من ذلك الفضل)
الزيادة ولو قلت (ولا يجل الا مثلا بثلث) اي متساويا (ويدايد) اي متاجرة (واذا اختلف ما يكال او
يوزن مما يؤكل او يشرب فيبان) اي ظهر (اختلافه فلا بأس ان يؤخذ منه اثنان بواحد يدايد)
لامؤخر (ولا بأس ان ياخذ صاع من تمر بصاعين من حنطة وصاع من تمر بصاعين من زبيب وصاع
من حنطة بصاعين من سمن) (الاختلاف الصنف في الجمع كما قال) (فاذا كان الصنفان من هذا يختلفان
فلا بأس باثنين منه بواحد او اكثر من ذلك يدايد فان دخل ذلك) اي مختلف الصنف (الاجل فلا
يحل) واصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر
والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بثلث سواء يدايد يدايد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيها وكف شتم اذا
كان يدايد بواحد مسلم وغيره عن عبادة ورواه مسلم واحمد عن ابي سعيد وفيه من زاد واستراد فقد اربى
والاخذ والمعلنى سواء) ولا تهل صبرة الحنطة بصبرة الحنطة لعدم تحقق التماثلة في متحد الصنف (وي
بأس بصبرة الحنطة) اي بيعها (بصبرة التمر يدايد وذلك انه لا بأس ان يشتري الحنطة بالتمر جزاها)
مثلث النجيم والكسرا فصيح (وكل ما اختلف من الطعام والادم فيان اختلافه) ظهر كفتح وقه لان لم يكن
كفتح وشعر وسلت (فلا بأس ان يشتري بعضه ببعض جزا يدايد فان دخله الاجل فلا يضر فيه) الا
يجع للثنية (وانما اشتراء ذلك جزاها كاشتراء بعض ذلك بالذهب والورق جزا وذلك انك تشتري

المحنة بالورق جزافا والتمر بالذهب جزافا فهذا حلال لا بأس به) لا كره ولا خلاف أولى (ومن سبى) بالتشكيل (سيرة لمعام وقد علم كيلها ثم باعها جزافا وكنتم المشتري كيلها فان ذلك لا يصلح) لان من شرط بيع الجزاف ان لا يعرفه أحد المتبايعين (فان أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على البائع رده بما) أى بسب ما (كمه كيله وغتره وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ثم باعه جزافا ولم يعلم المشتري ذلك فان المشتري ان أحب أن يرد ذلك على البائع رده) وان أحب لم يردده (ولم يزل أهل العلم ينهاون عن ذلك ولا يخبر في خبر قرص بقرصين ولا نظير) أى كبير (بصغير اذا كان بعض ذلك أكبر من بعض فاما اذا كان يقصر أن يكون مثلاً مثل) يكسر فسكون فيه ما أى متساوياً (فلا بأس به) أى يجوز (وان لم يوزن) مبالغة (ولا يصلح متزبد) بضم الزاي (ومدلين بمدى زيد وهو مثل الذى وصفنا من التمر الذى يباع صاعين من كدس وصاعان من حشف بثلاثة أصوع من نحوه حين قال لصاحبه ان صاعين من كدس بثلاثة أصوع من البهوه لا يصلح) للربا (ففعّل ذلك ليخبر به) فلا ينفعه ذلك (وأما جعل صاحب اللبن اللبن مع زبده لئلا تحذف زبده) أى زيادة (على زيد صاحبه حين ادخل معه اللبن) وذلك ممنوع (والدقيق بالمحنة مثلاً مثل لا بأس به وذلك انه اذا خض الدقيق فباعه بالمحنة مثلاً مثل) فلذا حاز (ولو جعل نصف المذ من دقيق ونصفه من حنطة فباع ذلك بمذ من حنطة كان ذلك مثلاً الذى وصفنا لا يصلح) لا يجوز (لانه انما أراد أن يأخذ فضل حنطته المجردة حين جعل معها الدقيق فهذا لا يصلح) لا يجوز

(جامع بيع الطعام)

(مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم) المخزاعي مولا هم ويقال مولى ثقيف قال أبو حاتم شيخه مدني صالح قال يحيى القطنان لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات (انه سأل سميد بن المسيب فقَالَ انى رجل ابتاع الطعام) وقوله (يكون من الصكوك) جمع صك (بالجار) بجمع الساحل المعروف ساقط لاكثر وابن القاسم والقعنّى قاله أبو عمر (فربما ابتعت منه بدينار ونصف درهم فأعطى بالنصف طعاما فقال سعيد لا ولكن أعطأت درهمه واخذ بقية طعاما) نصب بقية على التوسع (مالك انه بلغه ان محمد بن سيرين كان يقول لا تبعوا المحب في سبيله حتى يبيض) أى يشتد حبه وفي الصحيح عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو وعن السبيل حتى يبيض وبأن من العاهة نهى البائع والمشتري قال عياض فرق صلى الله عليه وسلم فأجاز بيع الثمار بأول الطيب ولم يحزه في الزرع حتى يتم طيبه لان الثمار تؤكل غالباً من أول الطيب والزرع لا يؤكل غالباً الا بعد الطيب (قال مالك من اشترى طعاما بسعر معلوم الى أجل مسمى فلما حل الاجل الذى عليه الطعام لصاحبه لبس عندي طعاما فبعتني الطعام الذى لك على الى أجل فيقول صاحب الطعام هذا لا يصلح) لا يجوز (لانه قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى) أى يقبض (فيقول الذى عليه الطعام اغريعه فبعتني طعاما الى أجل حتى أقضيكه فهو) لا لا يصلح لانه انما عطيه طعاما ثم يردّه اليه فيصير الذهب الذى اعطاه ثمن الطعام الذى كان له عليه وصار الطعام الذى اعطاه محلاً لقيام بينهما ويكون ذلك اذا فعلاه بيع الطعام قبل أن يستوفى) فلم يخرجنا عن النهى بهذه المحلة (قال مالك في رجل له على رجل طعام ابتاعه منه والغريعه على رجل طعام مثل ذلك الطعام فقال الذى عليه الطعام اغريعه أحملك على غريم في عاية مثل الطعام الذى لك على بطعامك) متعلق بأحملك (الذى لك على) قال مالك ان كان (الذى عليه الطعام انما هو طعام ابتاعه فأراد أن يحيل غريمه بطعام ابتاعه فان ذلك لا يصلح)

لا يجوز من الإصلاح ضد الفساد (وذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي) فيدخل في النهي عنه (فإن كان الطعام سلفاً لا فلا بأس أن يحصل به غرضه لأن ذلك ليس ببيع ولا يحل بيع الطعام قبل أن يستوفي انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك) كما مر من ذلك (غرض أن أهل العلم قد اجتمعوا) أي أئمة وأعلام (على أنه لا بأس بالشرع) التشريك لغيره في بعض ما اشتراه (والقرينة) لما اشتراه بما اشتراه (والإقالة) في الطعام وغيره وذلك أن أهل العلم ينزلوه) أي المذكور من الثلاث (على وجه المعروف) فأجازوا ذلك قبل القبض في الطعام (ولم ينزلوه على وجه البيع) لأنه كان يمتنع وهذا ظاهر في أن الإقالة حل ببيع لا ببيع ومرفق كلام الامام ما يشير إلى أنها بيع وما قولان (وذلك مثل الرجل يسلف الدراهم التقصفة في دراهم وأزنة فيها فضل) زيادة (فيصل له ذلك) لأنه حسن قضاء (ويجوز) جمع بينهما بقوة (ولو اشترى منه دراهم تقصاوا زنة لم يحل ذلك) لربا الفضل (ولو اشترط عليه حين أسلفه وأزنة وإنما أعطاه تقصا لم يحل له ذلك) للشرط وهو عين الربا (وما يشبه ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزابنة وأرخص في بيع العربا يخبره من التمر) بفتح الحاء وكسرهما (وأنما فرق بين ذلك أن بيع المزابنة بيع على وجه المكاسبة والتجارة وأن بيع العربا على وجه المعروف لا مكاسبة فيه) أي مغالبة (ولا ينبغي أن يشتري رجل طعاما بربع أو ثلث أو كسر) بكسر الكاف وسكون السين أي قطعة (من درهم على أن يعطى بذلك طعاما إلى أجل ولا بأس أن يتنازع الرجل طعاما بكسر) قطعة (من درهم إلى أجل ثم يعطى درهماً يأخذ ما بقي له من درهمه سائمة من السلع لأنه أعطى الكسر) القطعة (الذي عليه فضة وأخذ ببقية سلمة فهذا لا بأس به) أي يجوز لأنهما صامقان لم يدخلاهما شيئاً يمنع (ولا بأس بأن يضع الرجل عند الرجل درهما ثم يأخذ منه ربع أو ثلث أو بكسر معلوم سلمة معلومة فإذا ليكن في ذلك سره معلوم وقال الرجل آخذ منك بربع كل يوم فهذا لا يحل لأنه غرر يقل مرة ويكثر مرة ولم يتفرقا على بيع معلوم) بيان للغرر ليهل بما أخذ كل يوم سعره مخفض السعر ارتفاعه (ومن باع ما عاها جزافاً ولم يستثن منه شيئاً بدله أن يشتري منه شيئاً فلا يملك له أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يستثنى منه) وهو (فلا ينبغي) لا يجوز (أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يستثنى منه) وهو (لا يجوز له أن يستثنى منه إلا الثلث فادونه) ومراده رحمه الله زيادة الإيضاح والبيان (وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وحاصله أن ما جاز أن يستثنى جاز أن يشتري وهو الثلث فأقل

* (المحكمة والترص) *

بضم الحاء وسكون الكاف اسم من احتكر الطعام إذا حبسه إرادة للأفلاء والمحكر بفتح تين واسكان الثاني لغة بمعنى والترص الانتظار فكانه عطف تفسير (مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال لا حكرة في سوقنا لا يهد) بكسر الميم بقصد (رجال بأيديهم فضول) زيادات بين قواهم (من أذهب) جمع ذهب كاسباب وسبب (التي رزق من رزق الله نزل) بإساحتنا فيحسبونه علينا) يحسبونه علينا أي يغلو السعر ولكن إنما جالب جاب على عمود كبدته) قال ابن الأثير تبعاً للهروي أراد به ظهوره لأنه يمسك البطن ويقويه فصار كأنه مودله وقيل أراد أنه يأتي به على تب ومثقة وإن لم يكن ذلك الشيء على ظهره وإنما هو مثل وقال غيره ما يريد بكبدته الحمل لأنه لا النجالب وإنما يحمل على دوابه لا على ظهره (في انشاء والصنف) قال عيسى يعني في قلب الشاة وشدة برده وقلب الصنف وشدة حره (فذلك ضيف) تضاد محجة (عمر) أي لا حرج عليه في أمساك ما جاب (فليسع كيف شاء الله وليملك كيف شاء الله) مثلاً

يُتَمَتَّعُ النَّاسُ عَنِ الْمَجْلِبِ فَإِنْ نَزَلَ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ جَاءَ عَلَى يَمِينِهِ بِسَمْعِ الْوَقْتِ رَفَعَ الْفَرْقَ
عَنِ النَّاسِ قَالَهُ عِاضُ الْقُرْطُبِيِّ (مَالِكٌ عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ) بْنُ جَاسٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَخَفَاءِ الْمِيمِ فَأُفِّقَ
فِيهِ حِلَّةٌ قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ نَفْعٌ مِنْ عِبَادِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لِمِمْرَةَ أُمِّرَةَ أَفْدَعَا اللَّهُ فَأَذْبَعَ فِيهِ ثُمَّ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا
عَلَيْهِ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ) بَفِغِ الْمَوْحِ قَوْسُ كُونَ اللَّامِ وَفُتِحَ
الْقَوْفِيُّ وَالمِمْرَةُ حِلَّةٌ عَمْرُو بْنُ عَمْرِو النَّخَعِيِّ حَلِيفُ بَنِي إِسْدَشَمٍ دَبْدَبَ رِثْقًا وَمَاتَ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
وَسْتَيْنَ سَنَةٍ (وَهُوَ يَدْبَعُ زَيْبَالَهُ بِالسُّوقِ) بِأَرْخَصٍ مِمَّا يَدْبَعُ النَّاسُ (فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) إِمَّا أَنْ
تَبْدُقَ فِي السُّوقِ (بِأَنْ تَبْدُقَ بِمِثْلِ مَا يَدْبَعُ أَهْلُ السُّوقِ) (وَأَمَّا أَنْ تَرْفَعَ مِنْ سَوْقِنَا) لِثَلَاثَةِ رِبَالٍ أَهْلُ السُّوقِ
وَالِي هَذَا ذَهَبٌ جَاءَهُ أَنَّ الْوَاحِدَ وَالْآخِرَ لَيْسَ لِمِمْرَةَ يَدْبَعُ أَهْلُ السُّوقِ دَفْعًا لِلضَّرْرِ وَقَالَ
يَذْكُرُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ ابْنُ رَشْدِي الْبَيَّانُ وَهُوَ غَلَطٌ ظَاهِرٌ أَذْلا يَلَامُ أَحَدَهُ عَلَى الْمَسَاحَةِ فِي الْبَيْعِ
وَالْمُخْطِطَةِ فِيهِ بِلِشْكْرِي ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ لَوْجُهُ النَّاسِ وَيُؤْجِرُ أَنْ قَوْلَهُ لَوْجُهُ اللَّهِ تَعَالَى (مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
عُمَرَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْحِكْمَةِ) قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ احْتِكْرَامِ مَا هُوَ خَاطِي أَنْخَرَهُ
مُسْلِمٌ وَأَبُو أَرَادَ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ مَعْمَرٍ ابْنِ مَرْثُومَةَ بِلِقَاطِ الْحِكْمَةِ
الْخَاطِي وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ احْتِكْرَامِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَ اللَّهُ بِالْحَذَامِ وَالْأَفْلَاسِ رَوَاهُ ابْنُ
مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَلَاحِظِهِ أَكْرَمَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثُومَةَ الْخَطَّابِ مَرْزُوقٍ وَالمِمْرَةُ كَرْمَلُونَ

* (ما يجوز من بيع الحيوان ببعضه ببعض والسلف فيه) *

(مالك عن صالح بن كيسان) المديني ثقة ثبت فقيه (عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب) لمديني ثقة فقيه وأبوهم المحنفية (ان علي بن أبي طالب باع جلاله يدعى عصية) بلفظ تصغير مصفور (بعشرين بعيرا) صغارا (الى أجل) لاختلاف المنافع (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر اشترى راحلة) مركبان الابل ذكر كان أو أنثى وقيل هي الناقة التي تصنع أن تحبل وجمعها راحل (بأربعة أبعرة) جمع بعير يقع على الذكر والأنثى (مضعونة) عليه في ذمته (يوفيها صاحبها بالبردة) بفتح الراء والموحدة والذال الججمة قربة قرب المدينة (مالك انه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد الى أجل فقال لا بأس بذلك) أي يجوز (قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا انه لا بأس بالجل) ذكر الابل (بالجل مثله وزيادة دراهم يدايد) أي مناجرة لانه يبيع لاساف فيه (ولا بأس بالجل) أي يبيعه (بالجل مثله وزيادة دراهم الجمل بالجل يدايد) أي مناجرة لانه يبيع مستقل (والدراهم الى أجل ولاخير في الجمل بالجل مثله وزيادة دراهم الدراهم تقدا والجمل الى أجل) أي لا يجوز (وان اشترى الجمل والدراهم فلاخير في ذلك أيضا) أي لا يجوز (ولا بأس بأن يتباع البعير الخبيث) بجمع وزن كريم ومضاه (بالبعيرين أو بالابرة من الجولة) بالغنح الجماعة (من حاشية الابل) أي دونها (وان كانت من نعم واحدة فلا بأس بأن يشتري منها انسان بواحد الى أجل اذا اختلفت فبان اختلافها) ظهر (وان أشبه بعضها بعضا واختلفت أجناسها اولى تختلف فلا يؤخذ منها اثنان بواحد الى أجل وتفسير) أي بيان (ما كرره من ذلك أن يؤخذ البعير بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في نجابة ولا رحلة) أي حل (فاذا كان هذا على ما وصفت لك فلا يشتري منه اثنان بواحد الى أجل) ووجه تفرقه هذه ان اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد جنسين ويتضح معهما القصد للمبايعة حصول النفع والغرض لا الزيادة في السلف وأيضاً مع اختلاف الجنس ليس القصد الا المنافع لانها التي تملك وأما الذوات فلا ملكها الا خالقها وان كانت المنافع هي المقصودة من دابة الجمل والمقصود من أجور جنسها الجعري صار

ذلك بمنزلة ذابية وثوب فان اتفقت منافع الجنس لم يميز لانه ان قدم الاقل سلف بزيادة وان تقدم الاكثر
فضمن يجعل لانه اعطاه أحد التوبين على أن يكون الآخر في ذمته الى أجل وسلفه لينتفع بالضعفان
وهو ممنوع فلو تحقق السلف دون منفعة لا محققة ولا مقذرة جاز قاله عياض وقدرى واجد والاربعة
وقال الترمذى حسن صحيح وصححه غيره ايضا عن جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان
بالحيوان نسيئة فتعلق به المحنفى والمجنبنى فنهوا به عن الحيوان بالحيوان وجعلوه ناسخا للمعبر الصحيح انه
صلى الله عليه وسلم اقترض بكرورة ربا عياضه ماله على مقعد الجنس بجماع بينهما وهو ربح اذا نبت
النسخ بالا احتمال (ولا بأس بأن يبيع ما اشتريت منها قبل أن تستوفيه من غير الذى اشتريته منه)
لاختصاص النهى بالطعام كما هو صريح الاحاديث (اذا انتفعت ثمنه) لا يجوز (ومن سلف في شيء
من الحيوان الى أجل مسمى فوصفه وحلاه) أى وصفه فاعطف مساو (وتقدمته فذلك جائز وهو
لازم للبائع والمستاع على ما وصفه وحلها ولم يزل ذلك من عمل الناس الجاهلين بينهم والذي لم يزل
عليه أهل العلم بلدنا) المدينة

* (مالا يجوز من بيع الحيوان) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع جبل
المحيلة) بفتح الحاء والموحدة فيه - حال الان الاول مصدر حبلت المرأة والثاني اسم جمع حابل كطالم وظللة
وكاتب وكتبة وقال الاخفش هو جمع حاملة ابن الانبارى التام في المحيلة للباقة كقولهم شجرة أبو عبيد
والجبل محتص بالآدميات ولا يقال في غيره من الحيوان الا على الاماني الحديث ورواه بعضهم بسكون
الباء في الاول وهو غلط قاله عياض (وكان) ببيع المحيلة (يعايد بديه أهل المجاهلية كان الرجل)
منهم (يتباع المجزور) بفتح الجيم وضم الزاى وهو البعير ذكرا كان أو أنثى (الى أن تلج) بضم الفوقية
وسكون النون وفتح الفوقية الثانية أى تلد وهو من الافعال التى لم تسع الامينة لاقول نحو جن فذهى
علينا أى تكبر (الناقصة) مرفوع باسناد تلج البهاى تضع ولدها فولدته تاج تكسر النون من تسمية
المفعول بالمصدر (ثم ينجح الذى فى بطنها) أى ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تاد - وعلية النهى ما فى الاجل
من الغر وهذا التفسير من قول ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر وغيره لما فى مسلم من طريق عبد الله عن
نافع عن ابن عمر قال كان أهل المجاهلية يتبايعون ثم المجزور الى جبل المحيلة وجبل المحيلة ان تلج الناقصة
ثم تحمل التى نتجت منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه فسرهم مالك والشافعى وغيرهما وقيل هو
بيع ولدها الناقصة المحامل فى الحال بأن يقول اذن نتجت هذه الناقصة ثم نتجت التى فى بطنها فتد بتمك
ولدها فنهى عنه لانه بيع ما ليس بمملوك ولا مملوم ولا مقدور على تسليمه فهو غرور وبه فسرهم احمد واسحاق
وجامعة من اللغو بين وهو اقرب الى اللفظ لكن الاول أقوى لانه تفسير ابن عمر وليس مخالفا لظاهر فان
ذالك هو الذى كان فى المجاهلية والنهى وارد عليه ومذهب المحققين من أهل الاصول بتقديم تفسير الراوى
اذا لم يخالف الظاهر قال الطيبى فان قيل تفسيره مخالفا لظاهر الحديث فكيف يقال اذا لم يخالف
الظاهر وأجاب باحة ان المراد بظاهر الواقع فان هذا البيع كان فى المجاهلية بهذا الاجل فليس
التفسير حلالا للفظ بل بيان للواقع ومحصل هذا الخلاف كما قال ابن التين هل المراد البيع الى أجل أو بيع
الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثانى هل المراد بيع الجنين الاول
أو بيع جنين الجنين فصارت اربعة اقوال اه - وقال المبرد هو عندى بيع جبل الكرمة والمحلة الكرمة
لانها تحبل بالعتب كما جاء فى حديث آخر نهى عن بيع الفر قبل أن يبدو صلاحه ويكون هذا أصلا منع

نشر شهاب فقال سديدان كان اشتراها ليضربها فلا تخبرني في ذلك (أي لا يجوز إذا كانتا اشترياهما بل هم
 فان لم يرد ضربها حاز لأن الظاهر انه اشتري حيوانا يبيعون فوكل الى نيتيه وأما شهاب قاله اسماعيل
 القاضي (قال أبو الزناد وكل من أدرى صكت من الناس يتهون عن بيع الحيوان باللعيم وكان ذلك
 يكتب في عهد العمال) جمع عامل (في زمان أبي بن عثمان) بن عفان (وهشام بن اسماعيل) الخزومي
 (يهون عن ذلك) فيدل على شهرة ذلك بالمدينة

*** (بيع اللعيم باللعيم) ***

(قال مالك لا امرأه المجتمع عليه عندنا في لحم الابل والبقر والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش) كالقطيع
 وأما (انه لا يشتري بعضه ببعض الا متاعا وزنا بوزن) جمع بينهما التأكيد (يدأيد) أي مناجزة
 (ولا بأس به وان لم يوزن اذا تخيرت أن يكون متاعا مثل يدأيد ولا بأس بلحم المحتسبان بلحم البقر
 والابل والغنم وما شابه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد أو أكثر من ذلك يدأيد فان دخل ذلك
 الاجل فلا خير فيه) ربا النساء (وأرى محرم الطير كلها عفا لعموم الانعام والمحتسبان فلا يرى
 بأسا بأن يشتري بعض ذلك ببعض متعاضلا) لا اختلاف الصنف (يدأيد ولا يباع شيء من
 ذلك الى أجل) ربا النساء

*** (ما جاء في ثمن الكلب) ***

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الخزومي (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام بن المغيرة
 الخزومي الفقيه اسمه كنيته على الصحيح وقيل اسمه المغيرة ولا صح وكان يقال له رابع قریش لكثرة
 صلاته وعبادته كان يصوم الدهر لا يفطرمات فمات بالمدينة سنة أربع وتسعين (عن أبي مسعود) عقبة
 بن ثاقف ابن عمرو (الأنصاري) يعرف بالبدري لأنه كان يسكن بدرا واختفى في شهوده بدرا قال ابن
 عبد البر وقع في نسخة يحيى وعن أبي مسعود بالوارد وهو وهم بين وغلط واضح لا يرجع على مثله ولا يلتفت
 اليه لأنه من خطأ البدوي والنقل والمحدث محفوظ في جميع الموطآت ورواها ابن شهاب كلهم لا يكره
 عن أبي مسعود أما ابن شهاب عن أبي مسعود فلا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن
 الكلب) النهي عن اتخاذه اتفاقا أو روي النهي عنه وعن بيعه ولا مرية بقتله ومن لأن له لقيمة له اذا قتل
 والمأذون في اتخاذه ككلب الصيد والحراسة على المشهور للحديث ولان اباحة لمنفعة لا تنجم المبيع
 كآثم الولد ينتفع بها ولا تباع وعلة المنع عند من قال بنجاسته كالشافعي بنجاسته فلا يبيع مطلقا كما لا تباع
 العذرة وروي عن مالك أيضا بانه قال قال سعدون وأبو حنيفة وصاحبا يجوز بيع الكلب التي ينتفع بها
 لأنه حيوان ينتفع به حارسه وأصله اذا سقى قال سعدون أبيعته وأج بتمته وجعلوا هذا الحديث على غير
 المأذون في اتخاذه الحديث النسائي عن جابر بن سمير عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد لكنه
 حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث (ومهر البهي) بفتح الموحدة وكسر الهمزة وشذ الحنفية فمعلن بمعنى
 فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث (وحلوان الكاهن) بضم الحاء لمهملته ويكون اللام مصدر لحولته
 اذا عطسته الى هنا الحديث وفسره الامام بقوله (بني بمهر البهي) ما تعطاه المرأة على الزنا) وهو حرام اجماعا
 وسعى مهر الشبهة بالمهر في الصورة (وحلوان الكاهن رشوته) بكسر الراء وفتحها وضمها (و) هي (ما يعطى
 على أن يتكهن) قال أبو عبد الله وأصله من الحمل أو شبه ما يعطى الكاهن بشيء محلول خلفه بأه سهلادون
 كلفة يقال حلوت الرجل اذا أطعمته المحلول وعلمته اذا أطعمته العسل والحلولان أيضا الرشوة والحلولان
 في غير هذا ما يأخذ الرجل لنفسه من مهر ابنته وهو عيب عند النساء قالت امرأة قدح زوجها

لا يأخذ المحلوان من بيتانج وحقى ابن عبد البر والمأذرى وغيرهما الاجماع على سومة ما يأخذ الكاهن
 لانه باطل كذب كاهن قال تعالى تنزل على كل امة انبياء وهم من اكل اموال الناس بالباطل قال الخطابي
 الكاهن الذي يدعى مطالعة علم القس وبخبر الناس عن الكواكب وكان في المجاهدة كنهة بدعون معرفة
 كثير من الامور فاتهم من يزعم ان له تابعا من الجن يلقى اليه الاخبار عنهم من يدعي انه يسدرك الامور
 بفهم اعطيه ومنهم من يسمى عرافا ومن يزعم انه يعرف الامور بمقدّمات يستدل بها على مواضعها
 كالشيء يسرق فيعرف القطنون به السرقة والمرأة تتهم فيعرف من صاحبها وتحوذ ذلك ومنهم من يسمى
 بالمخيم كاهنا والمحدث شامل لهؤلاء كلهم وان ترجمه البخاري ضاع عن عبد الله بن يوسف وفي الاجارة عن
 قتبية بن سعيد ومسلم في البيع عن يحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه ابن عينة في الصحيحين والثلث
 في مسلم كلاهما عن ابن شهاب وان ترجمه أصحاب السنن (قال مالك اكره من الكلب الضاري) المخرئ
 المولع بالصيد (وغير الضاري انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثن الكلب) وأطلق فثلهما
 واختاف في أن الكراهة على بابها ويؤيده رواية ابن نافع عنه لا بأس ببعية في الميراث والمغانم والدين
 أو على التحريم وهو المشهور عن مالك المعتمد في مذهبه خلافا لثمة بعضهم كالعربي في المفهم الكراهة
 ولا خلاف عن مالك ان من قتل كلب صيدا وما شية أو زرع فعليه قيمته ومن قتل مالم يؤذن فيه لا شيء
 عليه واسقطها الشافعي وأجدها فيها وأوجبها أبو حنيفة فيها

*** (السلف وبيع العروض بعضها ببيع) ***

(مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف) محققين لثمة الربا وقد وصله
 أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من طريق أيوب السخيتاني عن عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده ورواه الطبراني في الكبير من حديث حكيم بن حزام بزيادة وشرطين في بيع وبيع ماله
 عندك ورجح ما لم تضمن (قال مالك وتفسر ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلفك بكذا على أن
 تسلفني كذا وكذا فان عقدا ببيعهما على هذا فهو غير جائز) أي حرام لانتهاهما على قصد السلف بزيادة
 فاذا كان البائع هو دافع السلف فكانه أخذ الثمن في مقابلة السلعة والانتفاع بالسلف وان كان هو
 المشتري فكانه أخذ السلعة بمادفعه من الثمن بالانتفاع بالسلف (فان ترك الذي اشترط السلف) مع
 البيع (ما اشترط منه) أي السلف (كان ذلك البيع جائزا) لانتفاء التهمة (ولا بأس بأن يشتري
 الثوب من الكنان أو الشطوي) بفتح الشين المعجمة والطاء المهملة نسبة الى شطافرية بأرض مصر
 (أو القمبي) بفتح القاف والصاد المهملة وموحدة قال الجدا التصب ثياب ناعمة من كان الواحدة قمبي
 (بالا ثوب من الاتريبي) بكسر الهمزة واسكان الفوقية وراءه فحقبة فوحدة ثياب تجعل بآثريب قريبة من
 مصر (أو قمبي) بفتح القاف وكسر السين المهملة الثقيلة وبالياء نوع من الثياب فيه خطوط من حرير
 منسوبة الى قيس قرية بمصر على ساحل البحر (أو الزينة) بكسر الزاي وسكون التحتية وفتح القاف وتاء
 تأنيث نسبة الى ربي محلة بنيسابور وقال البوني ثياب تجعل بالصعيد خلاطردية ونقله أبو عمر عن ابن حبيب
 (أو الثوب المروى) بفتحين نسبة الى مروءة مدينة بخراسان (أو المروى) بفتح فسكون نسبة الى مروءة
 بغاس وينسب اليها الادجي بزيادة قراى على خلاف القياس ولذا تظرف القائل
 وروى في الاناسي * والثوب مروى على القياس

(بالملاحق الجانية) جمع ملحفة بكسر الميم الملاء التي يلتحف بها (والشفاق) من الثياب وهي الازر
 الضيقة الردية قاله البوني كابن عبد البر عن ابن حبيب (وما أشبه ذلك الواحد بالثين أو الثلاثة يدا

بيد أو إلى أجل وإن كان من صنف واحد فإن دخل ذلك تسعة فلا خير فيه) لا يجوز (ولا يصلح حتى
يختلف قسرين) بالنصب يظهر (الاختلاف) ظهوراً واحداً (فإذا اشبه بعض ذلك بغيره ألوان الاختلاف
أسماءه فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وذلك أن يأخذ اثنين من القروي ما اتوب من القروي
أو القروي) بضم القاف وسكون الواو هما طال في القاموس ثياب بيض (إلى أجل أو يأخذ التوبين
من القروي) بضم القاف والطاق بينهما ما سلكته ثم وحدة وأما نسبة إلى فرق قال المحدث كنهه في موضع
وفيه الثياب القروية أو هي ثياب بيض من كان (بالثوب من لشطوى فإذا كانت هذا لا صناف على
هذه الصفة فلا يشتري منها اثنين بواحد إلى أجل) وجازيداً بيد (ولأنه أن تباع ما اشترى قبل
أن تستوفيه من غير صاحبه) أي لغير (الذي اشترى منه إذا اشتد ثمنه) منه

(السافة في الدروس)

(مالك من يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل
سلف في سائب) بسين هـ ملة أو موهو وحدة آخره شق رقعة جمع سبة بالكسر وسببة ويجمع أيضاً
على سبب كما في القاموس وقال أبو عمر السائب عثمان لكان وغيره وقبل شق الكنان وغيره وقبل
الملاحف (فأراد أن يبيعهما قبل أن يقبضهما فقال ابن عباس تلك لوق بالوبري وكره ذلك قال مالك
وذلك فيما نرى) نظرت (والله أعلم أنه إنما أراد أن يبيعهما من صاحبهما الذي اشتراهما منه) أكثر من
الغن الذي ابتاعها به) فتمت على السلف بزيادة وجعل العقد على السبب محلاً بينهما (ولأنه
باعها من غير الذي اشتراهما منه لم يكن بذلك بأس) أي يجوز لا انتفاء التهمة قال أبو عمر هذه ابن
عباس أن المرض كالطعام يمنع بيعه قبل قبضه لأنه عنه من ربح ما لم يضمن خلاف ما ظنه مالك وتجدد
صحة ابن عباس قال واحد أن كل شيء بمنزلة الطعام لكن حجة مالك ومن وافقه كما جردوا وبأنه
صلى الله عليه وسلم خص الطعام فأدخل غيره في معناه ليس بأجل ولا قياس لأنه زيادة على المعنى
بغير نص والله أحل البيع مطبقاً إلا ما خصه على لسان رسوله أو ذكره كانه حديث حكيم رفعه
إذا ابتعت شيئاً فلا تبعه حتى يقبضه تماماً إذا زاد الطعام بدليل رواية الحفاظ حدث حكيم أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال له إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى يقبضه له (فالأمر عندنا فيمن سلف ورفق وماشية
أو عروض فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفاً سلف فيه إلى أجل فعمل الأجل فال المشتري لا يبيع شيئاً
من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي ساقه فيه قبل أن يقبض ما سلف فيه وذلك أنه إذا
فعل ذلك فهو الربا) بعينه (صار المشتري أن أعطى لذي باعه دنانير أو دراهم فالتفتع به أو فاحطت عليه
الساعة التي باعها) ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبهما أكثر مما ساقه فيها فصار الأمر (أمره) رده إليه
ماسلفه وزاد من عنده) وذلك الربا (ومن سلف ذهباً أو قاي حيواناً أو عروضاً) بجمع وفي نسخة
عروض (إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا بأس أن يبيع المشتري ثلثه للسلعة من
البائع) أي له (قبل أن يحل الأجل أو بعد ما يحصل بعرض من العروض بجملة ولا غيره) جمع بينهما
ما كيداران أخذ معناه (بالقائم على ذلك العرض إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه)
لأنه عن ذلك (ولا يشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبها) أي لغير (الذي ابتاعها منه مذهب
أبو رقي أو عرض من العروض بغير ذلك ولا يؤخره لأنه إذا أمرت ببيع شيء (ودخله ما يكره)
أي يكره (من الكيل بالسكالي) وللمزني التأخير ومنه بلغ بيا كل ما أكره أي لم يله
واشده قال الشاعر

تبعفت عنها في الصور التي خلعت * فكيف التصافي بعدما اكلا العهر
 (والبكائي بالكائي أن يبيع الرجل دينه على رجل بدين على رجل آخر) وقيل ما يؤخذ من الكلا
 وهي المحقة والطلاق هذا الاسم على الدين مجاز لانه مكاوله لا كائي فانما الكائي صاحبه لان كلامه
 المتباين بكلا صاحبه أي يحرسه لاجل ماله قبله فحلاقة المجاز للملازمة أي كون كل منهما لازما للآخر
 اذ يلزم من المحافظة بحفظ وعكسه وقد جاء فاعل بمعنى فاعول كذا في أي مدفوق أو مدفوع وفي الاسناد
 الى ملابس الفعل أي كائي صاحبه كدشة راضية أو مجازيا تخذف أي من يبيع مال الكائي بالكائي
 وقذروى الدارقطني والمحاكم واليه في من حديث عبد الله بن زبدر الدارودي عن موسى بن عقبة عن نافع
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم غشي عن بيع الكائي بالكائي قال الحاكم صحيح على شرط مسلم
 قال المحافظ وهو وهم فان راويه موسى بن عبيدة لم يذكره لا موسى بن عقبة وقال أحمد ليس في هذا
 حديث يصح لكن الاجماع على انه لا يجوز بيع الدين بالدين (ومن سلف في ساعة الى أجل وتلك السلسلة
 مما لا تؤكل ولا تشرب فان المشتري يبيعهما من شاء بينة أو عرض قبل أن يستوفيهما من غير صاحبها الذي
 اشتراهما منه ولا ينبغي) لا يجوز (له أن يبيعهما من الذي ابتاعهما منه إلا بعرض يقبضه ولا يؤخره) لما مر
 بيانه (وان كانت السلسلة لم تحل فلا بأس بأن يبيعهما من صاحبها بعرض بخلافهما بين) أي ظاهر
 (خلافه يقبضه ولا يؤخره) لما مر (قال مالك فيمن سلف دنائرا أو دراهم في أربعة أثواب موصوفة
 الى أجل فلما حل الأجل تهاضى صاحبها) طلبها منه (فلم يجد ها عنده ووجد عنده ثيابا
 دونها من صنفتها فقال له الذي عليه الأثواب أعطيك بها ثمانية أثواب من ثيابي هذه انه لا بأس
 بذلك اذا أخذت تلك الأثواب التي يعطيه قبل أن يفترقا فان دخل ذلك الأجل فان ذلك لا يصلح) لا يجوز
 (وأن كان ذلك قبل محل) أي حلول (الأجل فانه لا يصلح أيضا لأن يبيعه ثيابا ليست من صنف
 الثياب التي سلفه فيها) فيجوز

* (بيع النحاس والمحدد وما أشبههما بما يوزن) *

(قال مالك الأمر عندنا فيما كان مما يوزن من غير الذهب والفضة من النحاس والشيء) بفتح المجه
 والموحدة أعلى النحاس يشبه الذهب (والرصاص) بفتح الراء والقطة منه رصاصة (والآنك)
 به حزة ونون وكاف وزان أفلس الرصاص الخالص ويقال الأسود وقيل وزن فاعل اذا ليس في العربي
 فاعل بضم العين وأما الآنك والآخر فيمن خفف وأمل وكمابل فأعجميات (والمحدد) الممدن
 المعروف (والقضب) باسكان الضاد المجه (والتين) المأكول (والكرسف) القطن (وما أشبه
 ذلك مما يوزن فلا بأس بأن يؤخذ من صنف واحد اثنان أو حديد أو لا بأس بأن يؤخذ رطل حديد
 برطلي حديد ورطل صفر برطل صفر) بضم الصاد وتكسر النحاس المجيد (ولا يخبره اثنان أو حديد من
 صنف واحد الى أجل فاذا اختلف الصنفان من ذلك فبان اختلافهما فلا بأس بأن يؤخذ منه اثنان
 أو واحد الى أجل فان كان الصنف منه يشبه الصنف الآخر وان اختلفا في الاسم مثل الرصاص والآنك)
 بفتح المعزة الاولى واسكان الثانية وضم النون (والشبه والصفير) فانهما شديدا الشبه (فان أكره أن
 يؤخذ منه اثنان أو واحد الى أجل) لاتحاد الصنف حقيقة (وما شترت من هذه الأصناف كما هافلا
 بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه من غير صاحبه الذي اشترى به منه اذا قبضت منه اذا كنت اشترى به كيلا
 أو وثاقا أن اشترى به جزافا قبعة من غير الذي اشترى به منه بقدر أو الى أجل وذلك ان ضمانه منك اذا
 اشترى به جزافا) لدخوله في ملكك بالمقد (ولا يكون ضمانه منك اذا اشترى به وزنا حتى ترثه وتستوفيه)

تفقه (وهذا أحب ما سمعت الى في هذه الاشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه امر الناس عندنا) بالادوية
 (والامر عندنا فيما يكال او يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل الصفة والنوى) للتمر (والخط) بفتحين
 ما يخط بالعصا من ورق الشجر له الف للدوات (والكم) بفتحين نبت فيه حبة بخط بالوسعة ويختص
 به للسواد في كتب الطب الكتم من نبات الجبال وبقه كورق الاشس يخص به مدقوقا وله ثمر كثر
 الغلغل ويسود اذا نضج وقد يعصر منه دهن يستعمل في البودى (وما أشبه ذلك انه لا بأس بأن
 يؤخذ من كل صنف منه انسان بواحد يدايد ولا يؤخذ من صنف منه واحد) بالمجر صفة صنف
 (انسان بواحد الى أجل فان اختلف الصنفان فبان اختلافهما فلا بأس بأن يؤخذ منهما انسان بواحد
 الى أجل وما اشترى من هذه الاصناف كلها فلا بأس بأن يباع قبل أن يستوفي اذا قبض ثمنه من غير
 صاحبه) أى لغير (الذى اشتراه منه) لانه فيمنع لما مر (وكل شيء ينتفع به الناس من الاصل نافع
 كاهوان كانت الحمصاء) بالمصفاة الحمصى ينتفع بها في فرش كسجد (والقمة) بفتح القاف والمهمل
 الجص بلغة المحاز (وكل واحد منهما بمثليه) مثني (الى أجل فهو ربا وواحد منهما مثله) بالافراد
 (وزيادة شيء من الاشياء الى أجل فهو ربا) فان كان ثمة اجاز

* (انتهى عن بيعتين في بيعه) *

(مالكا انه باعه) وصله الترمذى وقال حسن صحيح والنساي عن ابي هريرة (ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيعتين) بفتح الواحدة كما مضى غيره واحد وظاهره انه الرواية ويحوز كسرها على
 ارادة لهـ و قيل انه الاحسن (في بيعه) قال لباي معناه انه يتناول عقد البيع بيعتين على ان لا يتم
 منهما الا واحدة مع لزوم العقد ككسب بدينار وآخر بدينارين يختار أيهما شاء وقد لزمهما ذلك اولنزم
 أحدهما فهذا لا يجوز كان أحدهما بدينار واحد ويتقدين مختلفين قال مالك ومعنى الفساد فيه أن يقدر
 انه أخذ أحدهما بدينارين ثم تركه وأخذ الثاني بدينارين فصار الى أن باع ثوبا بدينارين ودينارين
 وأما ان كان بثن واحد مثل أن يبيع أحدهما بدينارين النوعين يختار أيهما شاء وقد لزمهما ذلك اولنزم
 أحدهما فيجوز (مالكا انه باعه أن رجلا قال لرجل ابتع لي هذا البعير يتقد حتى أبتاعه منك الى أجل
 فاستل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه) أدخل هذا تحت الترجمة لأن مباحه ما تقدمنا
 ابتاعه على انه قد لزمه مباحه لا أجل بأكثر من ذلك الثمن فقتضى بيعتين بيعته القد وبيعة الاجل
 وفيها مع ذلك بيع مالم يسع عندك لانه باع منه البعير قبل أن يملكه وسلف بزيادة كانه أسلفه ما تقدمه
 بالثمن المؤجل وهذا كله يمنع المجاوز والعينة فيها أظهر قاله الباجي (مالكا انه باعه ان اقام بن محمد سئل
 عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير قدما وبخمس عشرة دينارا الى أجل فكره ذلك ونهى عنه) من باب
 الذريعة كما أوضحه حيث (قال مالك في رجل ابتاع سلعة من رجل بعشرة دنانير قدما وبخمس عشرة دينارا
 الى أجل) حال كونها (قد وجبت للشارى بأحد الثمنين انه لا يفتني ذلك لانه ان أنزل الشرة كانت خمسة
 دينار الى أجل وان قد العشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التي الى أجل) لمجوز ان من له الحق باختيار
 ولا ينفذ ذلبيع بأحد الثمنين ثم بدله فلم يطره وعدل الى الآخر وهذا لا يكاد يسلم منه الى الترجيع
 في أفضل الامر بن فتح للذريعة وهذا اذا كان على الاضام لهما ولا أحدهما فان كان كل باختيار لم ينفذ
 بينهما يبيع (قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدينارين قدما وبشاة وصوفة الى أجل) حال
 كونه (قد وجب عليه) أى لزمه (بأحد الثمنين ان ذلك مكرره لا يفتني لان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد نهى عن بيعتين في بيعه وهذا من بيعتين في بيعه) فيمنع لذلك (قال مالك في رجل قال

فحل اشترى منك هذه البهجة خمسة عشر صاعا واليهب في عشرة أصوع) على لزوم البيع بأحدهما
(أو المخطئة الموهلة خمسة عشر صاعا والاشامية عشرة أصع بدنيار) حال كونه (قوجيت
لى احدهما) أى لزمت (ان ذلك مكروه لا يحصل وذلك انه قد اوجب له عشرة أصع صحيحا فهو
بدعها وأياخذ خمسة عشر صاعا من البهجة ومن غير بن امرين بمدة منتقلا (أوجب عليه) وفي
نسخة له (خمس عشرة صاعا من المخطئة الموهلة فدعها) بأخذ عشرة أصع من الشامية فهذا أيضا
مكروه لا يحصل) لجوازانه رضى بأحدهما ثم انتقل الى الآخر فباع الاوّل قبل استيفائه (وهو أيضا يشبه
مانه من بيعتين في بيعة) والشبهة ظاهر (وهو أيضا مانه من بيعه ان يباع من صنف واحد من
الطعام اثنان بواحد) لما لم ان الخبز بمدة منتقلا

* (بيع الفرز) *

الفرز اسم جامع لبياعات كثيرة كجهل ثم ومغن وسحك في ماء وطير في الهواء وعرة المازرى بأنه ما تردّد
بين الامة والعطب وتقع من عرفة بأنه غير جامع لخروج الفرز الذي في فاسد بيع الجزاف وبيعتين
في بيعة رعه فقه بأنه ما شك في حصول أحد عوضيه وانقصود منه غالبا (مالك عن أبي حازم) سلة (بن
دينار) المدني أحد الاعلام (عن سعد بن المسيب) رسالة اق رواه مالك فيما علت ورواه أبو حذافة
عن مالك عن نافع عن ابن عمر هذا منكر ولا يصح ما في الموطأ ورواه ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن
سعد وهو خطأ ويس ابن أبي حازم بحجة اذا خالف غيره وهو ابن محمد بن ايس بن حذافة وهذا الحديث
محفوظ عن أبي هريرة ومعلوم ان ابن المسيب من كبر رواه قاله ابن عبد البر وقد رواه مسلم من
طريق عبيد الله بن عمر عن أبي زناد عن الأعرج عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الفرز) لانه من كل أموال الناس بالباطل على تقدير ان لا يحصل المبيع وقبضه
من الله عليه وسلم على هذه اللة في بيع الثمار قبل بدو صلاحها وقوله أرايت ان منع الله الثمر ثم يأكل
أحدكم مال أخيه قاله المازرى وقيل لئلا يؤذى اليه من التنازع بين المبتاعين ورد بأن كثير من
صو بيع الفرز عرى من التنازع كبيع الأبق والتمرقيل بدو صلاحها وقيل اللة الفرز لا شتماله على
حكمة هي عجز البائع عن التسليم وهو ما أشار اليه المازرى من ذهب المال باطلا على تقدير عدم
الحصول وبذلك لم يل التصريح بصدف لفساد شتماله على حكمة در المشقة وكان بعضهم ينكر على فقهاء
وقته يقولون لاهو بالفرز ولا تعرفون وجه اللة فيه قال المازرى أجمعوا على فساد بيع الفرز كجنيين والطير
في الهواء والسكك في الماء وعلى صحة بعضها كبيع الحبة المحشوة وان كان حشوها لا يرى وكراه الدار
شهرام احتمال نقصانه وقامه ودخول الحماح مع اختلاف بينهم فيه والشرب من فم السقاء مع اختلاف
الشرب واحتلفوا في بعضها فوجب أن يفهم انهم انما امتنعوا ما أجمعوا على منعه لا قوة الفرز كونه مقصودا
وانما أجازوا ما أجمعوا على جوازه ليسارته مع انه لم يقصد وتعدو الفرز الى افساده واذا ثبت
ما استدلنا من هذين الأصلين وجب رد المسائل المحتف فيها بن فقهاء الامصار لها فالجواب عن رأى الفرز
فلا يلزم قصد والمانع رآه كثيرا مقصودا له وسبقه الخوض اليه حتى فان شك في بسارة الفرز فامنع
أفتر لظاهر الحديث ولأن شرط البيع علمه فقه المبيع والفرز يمنع ذلك فالشك في بسارته شك
في الشرط فادح نعم يحتمل أن يقال انه مانع والشك في المانع لا يفسد ويرد لجوازا أ أكثر البياعات
لا تجب لوعن قبل غرور والفاضة انه اذا شك في صورة ان تعلق أكثر فوعها أو أكثر فوعها ليسير المتفر
يعارضه ان أكثر ضرور الفساد لا يتخلو عن غرور كثير فليس المحاقه بصورة الجواز أولى من المحاقه بصورة

المنع قاله أبو عبد الله الترمذي وأعتز على المأزوي في قصد البسابة بالضرورة وأجاب عنه غيره بما
 في إرادته طول (قال مالك ومن الغرر والمخاطرة أن يجد بكسر الميم قصد الرجل) حال كونه (قد
 ضلت دابته أو أبق غلامه ومن الشيء من ذلك) المذكور من دابة وغلام (يخون ديناراً يقول رجل
 أنا آخذته منك بعشرين ديناراً وان وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وإن لم يجد ذهب
 البائع من المبتاع بعشرين ديناراً) وذلك من أكل المال بالمائل (وفي ذلك أيضاً عيب آخر أن تلك
 الضالة أن وجدت) بالنسبة للفعل وكذا (لم يدر أزدت أم نقصت أم ما حدث بها من العيوب فهذا
 أعظم المخاطرة) فلذلك قصد البيع وضمانه من بائعه ويصح وإن قبض (قال مالك والأمر عندنا أن
 من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الأنث من النساء والدواب لأنه لا يدري يخرج أم لا يخرج فإن
 خرج لم يدر أكون حسناً قبيحاً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل لأنه إن كان على كذا
 فقيته كذا وإن كان على صفة (كذا فقيته كذا) وهذا لا خلاف فيه لأنه غرر مجهول وقد نهى
 صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الملامسة والحصاة وجبل الجملة وفي حديث وعن بيع ما في بطون
 الأنث قاله أبو عمر (قال مالك ولا ينبغي بيع الأنث واستثناء ما في بطونها ذلك) أي وجه المنع (أن
 يقول الرجل للرجل غن شافي الغزيرة) كثيرة اللبن (ثلاثة دنانير فمى لك بدشارين ولى ما في بطنها
 فهذا مكره) أي حرام (لأنه غرر ومخاطرة) أما على أن المستثنى مبيع فيمنع وما على أنه مبيع فلا أن الجملة
 المرشحة إذا استثنى منها مجهول متناهى الجهالة ثم ذلك في ما في الجملة جهة تمنع جهة عقد البيع عليها
 قاله الساجي (ولا يحل بيع الزيتون بالزيت ولا الجبل بالان) بضم الجيم من دهنها لا مساكنة ثم لا م فأنف
 فنون السهم في شتره قبل أن يتحدد (بدهن الجبل بالان ولا الزبد بالسن لان المزينة تدخله) إذا لا يدري
 هل يخرج مثل ما أعطى أم لا (ولأن الذي يشتري الحب وما أشبهه بشئ مسمى بما يخرج منه لا يدري
 أي يخرج منه أقل من ذلك أو أكثر فهذا غرر ومخاطرة وهذا قال أكثر العلماء والشافعي واحد (ومن ذلك
 أيضاً اشتراء حب البان بالسلخة) بفتح السين المهملة والنون المحجمة قال المجدد دهن غرابان قبل أن يريز
 (فذلك غرر لأن الذي يخرج من حب البان هو السلخة) وذلك مجهول (ولا بأس بحب البان بالبان
 المطيب لأن البان المطيب قد طب ونش) بضم النون وبالشين المحجمة أي خلط يقال دهن منشوش أي
 مخلوط (وتحول عن حال السلخة) أي صفاتها فيجوز لكم طبع يتأهل فيجوز يدايد متفاضلا ومتساويا
 (قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على أنه لا نقصان على المبتاع أن ذلك بيع غير جائز وهو من
 المخاطرة) أي الغرر (وتفسير ذلك أنه كأنه استأجره بربح إن كان) أي وجد (في تلك السلعة وإن باع
 برأس المال أو نقصان فلا شيء له وذهب عناؤه) بالذئبة (باطلا وللمبتاع في هذا أبر بمقدار) وفي
 نسخة بقدر (ما عالج من ذلك) أي أبر مثله (وما كان في تلك السلعة من نقصان أو ربح فله البائع وأيه
 لبقاء السلعة على ملكه لفساد البيع) وإنما يكون ذلك إذا كانت السلعة وبيعت طار لم تقف فسخ البيع
 بينهما) لفساد مجهول الثمن (وأما أن يبيع رجل من رجل سلعة يت بيعهما) أي عقدا على اللزوم
 وانقطع (ثم يندم المشتري فيقول للبائع ضع) اسقط (عني قباضي) بمنع (البائع ويقول بضع فلا نقصان
 عليك فهذا لا بأس به لأنه ليس من المخاطرة لوقوعه بعدت البيع) وإنما هو شيء وصفه له) أي لأجله
 (وليس على ذلك فقد أبيعوا ذلك الذي دل عليه الأمر عندنا) وهو عدة اختلاف قول مالك في القضاء بها
 فقال مالك في كتاب ابن مزين وذلك له لازم ووجهه أنه جله بما وعد على بيع سلعة فله ذلك وقال
 ابن وهب يتقمه بحسب ما يشبه من ثمن السلعة أن نقص من ثمنها وقال أشهب يرضيه بحسب ما نوى
 وقال ابن حبيب جعله مالك مرة بآلة فأسدة أي كفاؤا مرة بغيرها فأسدا وبه قال ابن الماجشون

أن القياس صحيح وأنه أقول وهو القياس إذ لو طهرت الصلاة ولو كان أحدهما نجس ومضى في صلاته
 من يوم القيس وأجاب ابن زرقون بأنه إنما يصدق على أنها جارة فاسدة مراعاة لقول أنه يبيع فاسد ولا يبيع
 البيع الذي قصداه

«(الملازمة والمنازعة)»

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهجلة والموحدة التفعيلة (وعن أبي الزناد) عبد الله بن
 ذكوان كلاهما (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع (الملازمة) مفاعلة من اللبس (و) عن (المنازعة) بضم الميم وذال مجة (قال مالك
 والملازمة أن يلبس بضم الميم وكسر هاء من يابى وهو ضرب أي يمس (الرجل الثوب) يده (ولا ينشره)
 بفردة (ولا يقيمن) يظهر له (مافيه) أو يتناعه لئلا ولا يعلم مافيه والمنازعة أن يثد بكسر الباء يطرح
 (الرجل إلى الرجل ثوبه وينذ إليه الآخر ثوبه على غير تأمل منهما) بتطو ولا قلب (ويقول كل واحد
 منهما هاهنا) على الالتزام من غير تطر ولا تراص بل بما فله من منازعة أو ملازمة (فهذا الذي نهى
 عنه من الملازمة والمنازعة) فلو جملناه على أنه بالخيار إذا زال الظلام ونشر الثوب فإن رضيه أمسكه جاز
 كما قال غياض وغيره وهو المسمى بالبيع على خيار الرؤية ونص على جوازها إلا ما في المرونة وفي الباسي
 فإن لم يمنعه البائع من قلبه وقع المشتري بلسه فليس يبيع ملازمة ولا يمنع محضه اهـ وتفسير مالك
 في الخصم عن أبي سعيد قال نهى صلى الله عليه وسلم عن الملازمة والمنازعة في البيع والملازمة لبس
 الرجل ثوب الآخر يسهه بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك والمنازعة أن يثد الرجل إلى الرجل ثوبه
 وينذ الآخر إليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراص ولم علم عن عطامن مينا عن أبي هريرة
 نهى عن الملازمة والمنازعة أما الملازمة فإن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنازعة أن
 يثد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم يتطروا أحدهما إلى ثوب صاحبه وهذا التفسير أقدم لم يفظ
 الملازمة والمنازعة لأنهما مفاعلة فستدعي وجود الفعل من الجانبين وظاهره أنه مرفوع لكن للناسي
 ما يشر بأنه كلام من دونه صلى الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملازمة أن يقول الرجل للرجل أبيعك
 ثوبي بثوبك ولا يتطروا أحدهما إلى ثوب الآخر ولكن يلبس لسا والمنازعة أن يقول أئبد ذما معي وثد
 ماملك ليشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر نحو ذلك فالأقرب أنه
 من الصحافي لأنه يبعد أن يبرعه صلى الله عليه وسلم بالفظ زعم وقيل المنازعة بذ الحصة والصحيح أنها
 غيره قال ابن عبد البر تفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواء وكان يبيع الملازمة والمنازعة وبيع الحصة
 يتواطى في الجاهلية فنهى صلى الله عليه وسلم عنها قال والحصة أن تكون ثياب ميسوفة فقول المبتاع
 للبائع أي ثوب من هذه وقت عليه الحصة التي أرى بها فهو لي بكذا فيقول البائع نعم فهذا وما كان مثله
 غيره وهذا الحديث رواه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به بدون تفسيره
 (قال مالك في الساج) بمهجلة وجيم الطيلسان الأخضر والأسود (الدرج في جوابه) بكسر الجيم ولا تفتح
 أو فتحها ألفة فمما حكاه بعض وغيره المزود والوعاء (أو الثوب القطن) بضم القاف ثياب قسب إلى
 القطن بالهمزة نصارى مصر على غير قياس وقد تكسر القاف في القسبة على القياس (الدرج في طيه
 أنه لا يجوز بيعه ساجي ينشر أو يتطروا في ما في أجوافهما) أي ما لم يظهر منهما حاله لئلا يبيعهما يعرف
 الجمران (وذلك أن يبيعهما من بيع الفرد وهو من الملازمة) انتهى منها فممنع اتفاقا أن عرف طوله
 وعرضه ونظر إلى شيء منه واشترى على ذلك جاز فإن خالف كان له التقييم كالتيب (ويبيع الأعدال على

البرناج) يفتح الباع كسر الميم ويكسرهما وقال القائل في روثنا: يفتح الميم ولم يذكر حياض غير الكسر
معرّب برثاه بالفتح معناه الورقة المكتوب فيها ما في العدل (مخالف البيع الساج في جراه
والثوب في طيه وما أشبه ذلك فرق بين ذلك في المحكم) الامر (المعول به ومعرفة ذلك في صدور
الناس) أي متقدمهم (وما ضي من عمل الماضين فيه وأنه لم يزل) أي استقر (من يبيع
الناس المجاورة والقارة يدينهم التي لا يرون بها بأسا) شدة لانها جائرة (لان بيع الاعدال على
البرناج على غير ثمر لا يراد به الغرور وليس يشبه الملامسة) ~~لكثرة~~ كثرة ثياب الاعدال وعظم المؤنة
في فتحها ونشرها والفرق ان يبيع البرناج يبيع على صفة والساج في الجراب والقبطى المطوى يبيع على
غير صفة ولا روية قاله ابن حبيب

(بيع المراجعة)

(قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في البز) بموحدة مفتوحة وزاى الشيا ب أو متاع البيت من الثياب
ونحوها وابعه البزار (شتره الرجل يبلد ثم يقدم به بلدا آخر فيدعه مراجعة انه لا يحسب فيه أجر
الجماعة) جمع سماء التوسط بين البائع والمشتري (ولا أجرة الطل ولا الشد ولا النفقة ولا كراه البيت)
لانه لا عين له قائمة ولا يتحصن بالمبيع غالبا (فاما كراه البز في جلانه) بضم الحاء أي جلله (فانه يحسب
في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح) لانه لا عين له قائمة (الا ان يعلم) بضم أوله أي يخبر (البائع
من يساومه بذلك كله فان ربحه) بالتثنية والجمع على معنى من (بعد العلم به فلا بأس به) أي يجوز
(واما القصارة والخياطة والصباغ وما أشبه ذلك) كطرز وفتل وكند وتطرية من كل ماله عين قائمة
في المبيع ويخص به غالبا (فهو وعزلة البز يحسب فيه الزبح كما يحسب في البز) زبانه بذلك (فان باع
البز ولم يبين شيئا مما سميت) بضم تاء المتكلم (انه لا يحسب له فيه ربح فان فات البز فان كراه يحسب ولا
يحسب عليه ربح فان لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما) فلا يفسخ
(قال مالك في الرجل يشتري المتاع بالذهب أو بالورق) الفضة (والعرف يوم اشتراه عشرة دراهم يدينار
فيقدم به بلدا فيبيعه مراجعة أو يبيعه حيث اشتراه) أي في المحل الذي اشتراه (به مراجعة على صرف
ذلك اليوم الذي باعه فيه) وقد اختلف العرف في وقت البيع والشراء (فانه ان كان ابتاعه بدراهم
وباعه يدينارا أو ابتاعه يدينارا وباعه بدراهم وكان المتاع لم يفت فالمتاع بالخيار ان شاء أخذه وان شاء
تركه) وليس للبائع ان يلزمه اياه ما قلنا المتاع لم يرد الشراء بهذه (وان فات المتاع كان للشري
بالثمن الذي ابتاعه به البائع ويحسب للبائع الربح على ما اشتراه به على ما رجعه المتاع) وقال في المدونة
بضرب له الربح على ما هو أفضل للشري وقال في الموازية الا ان يبي ذلك اكثر مما رضى به ولم يحيل مالك
في هذا قية كما جعل في مثله الزيادة في الثمن (واذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار) صفقة سلعة
مراجعة (بعشرة احدث عشر جماعه به ذلك انها قامت عليه بمائة دينار وقد فانت السلعة خير البائع
فان أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت) أي قبضها المشتري منه لانه يشبه البيع الفاسد كما روى عن مالك
تقليده بذلك ووافق ابن القاسم في المدونة وروى فيها على عن مالك له قيمته يوم باعها أي لانه عقد صحيح
(الا ان تكون القية اكثر من الثمن الذي وجب له به البيع أول يوم فلا يكون له اكثر من ذلك وذلك
مائة دينار وعشرة دنانير) الذي وقع عقد البيع عليها فلا يراد عليها (وان أحب ضرب له الربح على التسعين
الا ان يكون الذي بلغت سلعة من الثمن اقل من القية) فيضرب (في الذي بلغت سلعته وفي رأس ماله
ويجعه وذلك تسعة وتسعون دينارا) لا يراد عليها (وان باع رجل سلعة مراجعة فقال قامت على مائة

ديشتر) غطى على نفسه (ثم جاء بعد ذلك) العلم (أنها طمعت بمائة وعشرين دينارا غير المتباع فإن
 حصة أعطى البائع قيمة السلعة يوم قيمته وان شاء أعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما ربحه بالثمن
 المبلغ إلا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له أن يقص رب السلعة من الثمن
 الذي ابتاعه به لأنه كان قد رضى بذلك) فيلزمه ما رضى به لصحة البيع (وإنما جاء رب السلعة يطلب
 الفضل) الزائد الذي غلط فيه (فليس للمتباع في هذا جهة على البائع بأن يضع) يسقط (من الثمن الذي
 به ابتاع على البرنامج) قال الباكي كذا وقع في الموطأ ورواية على في المدونة على لهذا التصير ولا معنى له
 إلا أن يكون بمعنى أنه يتدب للمتباع أن لا يقصه شيئا فإن السلعة ان كانت قائمة فلم يشتري ردّها أو يضرب
 له الربح على مائة وعشرين وان فانت فالقيمة إلا أن تكون أقل من المائة ورجحها فلا يقص أو يكون
 أكثر من مائة وعشرين ورجحها فلا يراد على ذلك

* (البيع على البرنامج) *

(قال مالك الأمر عندنا في القوم يشترون السامة البرأ والريق فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم البر
 الذي اشتريته من فلان قد بلغتني صفته وأمره فهل لك أن أربحك في أميك كذا وكذا) لشيء اسمه
 فيقول نعم يربحه ويكون شريكاً للقوم) بمحصة من ما عمنهم (مكانه) أي بنفس العقد قبل فتح المتاع
 قاله الباكي فإذا نظروا إليه راوه قيصا واستخلوه وفي نسخة بافراذ نظروا رأى واستغلى وهي أنب (قال
 مالك ذلك لازم له ولا خلاف له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفة معاومة) يذكروا ولو اقتصر على قوله
 بلغتني صفته وأمره لم يصح لأن للمتباع أن يدعي من الصفة ما شاء ولم يقع بينهما بيع على صفة معينة فلم يحز
 ذلك فيه اختصاراً قاله الباكي والاختصار إنما وقع فيما هو صورة سؤال والا فالأمام قيد اللزوم وفي الخيار
 بقوله إذا كان ابتاعه الخ وهو حاصل معنى ما بطله الباكي (قال مالك في الرجل يقدم له) بفتح الدال
 (أصناف من الزبد يحرره السوام) جمع سائم (ويقرا عليهم برنامجهم ويقول في كل عدل كذا وكذا
 ملحقة) بكسر فسكون ملاءة بالخف بها (بصرية) بفتح الباء وكسر هاء نسبة إلى البصرة البلد المعروف (وكذا
 وكذا رباطة) بفتح الراء واسكان التحتية وفتح الطاء المهملة كل ملاءة ليست لفقتين أن قطعتين والمجم
 رباط مثل كلبة وكلاب وربط أيضاً مثل تمره وتمر وقد يسمى كل ثوب رقيق رباطة (سابرية) بمهملة قالف
 فهو حدة مفتوحة نوع رقيق من الثياب قيل أنه نسبة إلى سابور كورة من كور فارس (ذرعها) قياسها
 (كذا وكذا واسمى لهم أصنافاً من البرأ جناه ويقول اشتروا مني على هذه الصفة) على وجه المراجعة
 (فيشترون الأعدال على ما وصف لهم ثم يفتحونها فيستغلونها) يستكثرون منها (ويشتمون قال مالك
 ذلك لازم لهم إذا كان موافقاً للبرنامج الذي باعهم عليه) قال الباكي يريد وقد اشتروا منه على وجه
 المراجعة فأما على غير وجهها ففي العتية عن ابن القاسم عن مالك لا أحب ذلك وهذا يدخله المخدعة
 (وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يميزونه دينهم إذا كان المتاع موافقاً للبرنامج ولم يكن
 مخالفاً له) قال أبو عمر بيع البرنامج من بيع المراجعة وهو بيع المتاع على الصفة العشرة أحد عشر
 ونحو ذلك أجازه مالك وأكثر أهل المدينة لفعل الحساب وكراهه آخرون لأن الصفة إنما تكون
 في المضمون وهو السلم

* (بيع الخيار) *

بكسر المعجمة اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين من إفضاء البيع أو ردّه (مالك عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان) بتثنية متبايع وفي رواية لغير مالك البيعان

تثنية بيع (كل واحد منهما بالخيار) غير كل أي محكوم له بالخيار على صاحبه والجملة غير قوله المتبايعان
 (ما لم يتفرقا) بدو قية قبل الفاء والفسا يفترقا بتقديم الفاء ونقل طلب عن المفضل بن سلمة افترقا بالكللام
 وفترقا بالابدان ورد ابن العربي بقوله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكللام
 لانه بالاعتقاد واجب بانه من لازمه في الغالب لان من خالف اتفرق عقيدته كان مستدعيا لفارقه
 اياه بيده قال المحافظ ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال
 بالتحقيقة وانما استعمال احدهما في موضع الاتزان اساعا (الا بيع الخيار) مستثنى من قوله ما لم يتفرقا
 قال عياض وهذا أصل في جواز بيع المطلق والمقيد قال الا في معنى بالطلق المسكوت عن تعيين مدة
 الخيار فيه وبالمقدما عين فيه امد الخيار وانما يكون أصلا في بيع الخيار على ان الاستثناء من مفهوم
 الغاية أي فان تفرقا فلا خيار الا في بيع شرط فيه الخيار وقيل انما الاستثناء من الحكم والمعنى المتبايعان
 بالخيار ما لم يتفرقا الا في بيع شرط فيه عدم الخيار فضعف لضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل البني
 الا يعماري فيه القاريان يقول أحدهما لا تفرق المجلس آخره صاير فيلزم بالقدوس سقط خيار
 المجلس فعلى هذا لا يكون أصلا في بيع الخيار انتهى قال البايجي والاول أظهر لان الخيار اذا اطلق
 شرعا فهم منه اثباته لا قطعه قال ابن عبد البر راجع العلماء على ثبوت هذا الحديث وقال به أكثرهم
 ورده مالك وأبو حنيفة وأصحابهما ولا أعلم أحدا رده عنهم قال بعض المالكية رقه مالك باجماع أهل
 المدينة على ترك العمل به وذلك عنده أقوى من خبر الواحد كما قال أبو بكر بن عمرو بن حزم اذا رأيت أهل
 المدينة أجمعوا على شيء فاعلم أنه الحق وقال بعضهم لا تضع هذه الدعوى لان سعيد بن المسيب وابن
 شهاب روى عنهما نصا ترك العمل به وهما من أهل فقهاء المدينة ولم يرو عن أحد من أهلها نصا ترك
 العمل به الا عن مالك وربعة يخلف عنه وانكر ابن أبي ذئب ومومن فقها ثبات في عصر مالك عليه ترك
 العمل به حتى جرى منه في مالك قول ثخن حمله عليه الغضب لم يستحسن مثله منه وهو قوله من قال
 البيعان بالخيار حتى يفترقا استتيب فكيف يصح لاحد أن يدعى اجماع أهل المدينة في هذه
 المسئلة قال هذا البعض وانما معنى ما (قال مالك وليس لهذا اعتقاد معروف ولا امر معمول به فيه)
 أي ليس للخيار اعتقادنا حديثا لأنه أيام كما حذو الكوفيون والشافعي بل هو على حال المبيع انتهى
 وفي قوله لا أعلم من رده عنهم قصور كبير من مثله فقد نقل عياض وغيره عن معظم النلف واكثر أهل
 المدينة وفقهاء السبعة وقيل الا ابن المسيب وقيل له قولان نفي خيار المجلس لان الأصل في العقود
 اللزوم اذ هي أسباب التحصيل المقاصد من الايمان وترتب المسببات على أسبابها هو الأصل فالبيع لازم
 تفرقا لا وأوجب عن الحديث يحمل المتبايعان على المتشاغبين بالبيع فان باب المعاملة شأنها الاتحاد
 الزمان كالمضاربة ويكون الافتراق بالا قول كقوله تعالى وان يفترقا فبئس الله كلاما من سعة وليس
 من شرط الطلاق التفرق بالاديان فكان المضاربين صدق عليهم حالة المباشرة اللفظ حقيقة فكذلك
 المتبايعان ويكون الافتراق مجازا جمع بين الأدلة ولان ترتيب الحكم على الوصف يدل على علة ذلك
 الوصف لذلك الحكم فوصف المعاملة هو علة للخيار فاذا انقضت حمل الخيار لبطان سببه وحمل
 المتبايعين على من تهدم منه البيع مجاز كدعية المخبر فيها والاسان نطفة ولا رد أنما كما بالخيار وهو
 حمل الافتراق على الاقول وانما هو حقيقة في الاجسام لانه راجع على الجار الثاني لا اعتناء به بالقياس
 والقواعد سلتا عدم الترجيع فليس أحد الجارين بأولى من الآخر فالحديث يحمل فيسقط به الاستدلال
 وهذا يمكن الاقتصار عليه في الجواب وأوجب أيضا بانه معارض بشبهه ضل الله عليه وسلم عن بيع
 القرو وهو ذاته لان كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن والمثلون ومو أيضا خيار رجوعه بالمعقبة

فيبطل خيار الشرط اذا كان كذلك ولا من الاخرى قوله أو قويا مة وقد للوجوب وهو في الخيار
 وقول أبي عمر لاجحة في الآية لان المأمر بالرفاء به من العقود ما وافق السنة لا ما خالفها كالوعدا على الرضا
 فيه نظر فليس هذا ما خالفها فان من جملة الاجوبة ان مالكا لم يأخذ بالمحدث مع انه رواه لان في بعض
 طرقه عن أبي داود والنسائي والترمذي التبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يقرضها الا ان تكون صفقة
 خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله هذه الزيادة تسقط خيار المجلس اذ لو كان مشروعا
 لم يتجمل للاستقالة قاله القرطبي وهذا شبه الاجوبة وقول عباس الزيادة قوية في وجوب خيار المجلس رده
 الابي بانها ليست بقوية لانه لم يذكر قيامه من جهة انه قصد اخذ الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما
 كره له القسام من جهة انه قصد به قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خياره اذ لو ثبت لم يتجمل الى
 طلب الاقالة واجب بضاجل الحديث على الاستحباب لهذه الزيادة واستبعده القرطبي وقال محمد بن
 الحسن عن أبي حنيفة معنى الحديث اذا قال بعتك فله ان يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت وليس المراد
 ظاهره اذ لو كان في سفينة أو قيد أو سجن كيف يفترقان وقد كثر المأزى وغيره من الاجوبة عن
 الحديث واختلاف القائلين به فقال الا واعي هو ان يتواري أحدهما عن صاحبه وقال الليث هو ان
 يقوم أحدهما وقال الساقون هو افتراقهما عن مجلسهما وفي الصحيحين قال نافع وكان ابن عمر اذا اشترى
 شيئا يتجمل فارق صاحبه وفي الترمذي كان اذا ابتاع يعاود فاقا عدم ليجب له وعند ابن أبي شيبة اذا
 باع انصرف ليجب البيع قال ابو عمر فعليه وهو راوي الحديث يدل على انه فهم من النبي صلى الله عليه
 وسلم ما كان يقبل انتمى ولا دلالة فيه لذلك لاحتمال انه يجب فهمه من اللفظ لا من نفس المصطفى
 وان ترجمه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه يحيى القطان وأبو
 ذالك في الصحيحين وعبد الله بن جرير عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عبد الله بن دينار
 عن ابن عمر عند الشيخين وجاء ايضا من حديث حكيم بن حزام عند البخاري (مالك انه بلغه) وصله
 الشافعي والترمذي من طريق ابن عينة عن عون بن عبد الله (ان عبد الله بن مسعود كان يحدث ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما زيدت ما على أي زيادة التعميم قاله الشكراني (يعني) بفتح
 الموحدة وشذ التحيه ثنية بيع (تبا ما) ثم تخالفا (فالقول ما قال البائع أو يترادان) قال ابن
 عبد البر جعل مالك حديث ابن مسعود كالمفسر لمحدث ابن عمر اذ قد يختلفان قبل الافتراق والترادفا
 يكون بعد تمام البيع فكأنه عنده منسوخ لانه لم يدرك العمل عليه وقد ذكره حديث ابن عمر فقال لعله
 مما ترك ولم يعمل به قال وحديث ابن مسعود منقطع لا يكاد يتصل ترجمه ابو داود وغيره بأسانيد منقطعة
 انتهى وسبقه الى ذلك الترمذي فقال عون لم يدرك ابن مسعود (قال مالك فيمن باع من رجل سلعة
 فقال البائع عنده ما وجبة البيع اي بعتك على ان تستشير فلانا فان رضى فقد جازا البيع وان كره فلا بيع
 بينهما فتابعا على ذلك ثم يتم المشتري قبل ان يستشير البائع فلانا) الذي اراده (ان ذلك لبيع
 لازم لماعلى ما وصفه ولا خيار للبائع وهو لازم له ان أحب الذي اشترطه البائع) الخيار (ان يصير) بشرط
 ان يكون حاضرا أو قريب الغيبة فان ردت فسد البيع لانه شرهه من يستحق قبضه الى أجل بعد قاله
 الباجي (قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري السلعة من الرجل فيختلفن في الثمن قبل قبض السلعة
 وفواتها) (فيقول البائع بعتك بها بشرة دنائير ويقول المبتاع ابنتها منك بخسة دنائيرانه يقال
 للبائع ان شئت فأعطها المشتري بما قال وان شئت فأسلف بالله ما بعت سلعك الا بما قلت فان حلف
 قبل للمشتري إما ان تأخذ السلعة بما قال البائع وإما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف
 يرى منها وذلك) أي وجه حلفهما جميعا (ان كل واحد منهما مدع على صاحبه) فيبدأ البائع

بالم ن وقبل يبدأ المتباع وهو شذوذ ولا أول قال أبو حنيفة والشافعي فإن اختلفا بعد قبض السلعة وقبل فواتها تخلفا وثقة سخر واه ابن القاسم وأشهب فإن فاتت بزيادة أو نقص أو حوالة سوق قال قول قول المتباع رواه ابن القاسم

*** (ما جاء في الربا في الدين) ***

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة نون عبد الله بن ذكوان (عن بسر) بضم الواو حدة وسكون السين المهملة (ابن سعيد) بكسر العين المدي لعابد الحافظ الثقة الدابي الصغير (عن عبيد) بضم العين وفتح الداء بلا ضافة (في صالح) كنيته (مولى السفايح) لقب أول خلفاء بني العباس وهو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (أنه قال بعثت بناتي من أهل دار نخلة) محل بالمدينة فيه البزازون (الي أجل ثم أردت الخروج الي الكوفة فعرضوا علي أن أضع عنهم) أسقط (بعض الثمن ويتقدوني) يحاولون باقية بعد الوضع قبل الاجل (فسألت عن ذلك زيد بن ثابت) الصحابي العالم الشهير (فقال لا أترك أن تأكل من هذا) أنت (ولا تؤكله) للذين اشتروا منع وضع ويجعل قال البايع من له مائة مؤجلة فأخذ خمسين قبل الاجل على أن يضع خمسين لم يجز لأنه اشترى مائة مؤجلة بخمسين مججلة قد خله النساء والتفاضل في الجنس الواحد (مالك عن عثمان بن حفص بن خلدة) بفتح الحاء المعجمة واللام والادال المهملة الانصاري الزرق الثقة السالم قاضي المدينة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم شيخ الامام روى عنه هنا بواسطة (عن سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر أنه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل الي أجل فيضع عنه صاحب الحى ويجعله الآخر) البايع بعد الوضع (فكره ذلك عبد الله بن عمرو بن عيسى عنه) منع وضع ويجعل وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك وأبو حنيفة وأجاز ابن عباس وراه من المعروف وحكام الثمعي عن ابن القاسم قال ابن زريقون وأراه وهو ما روى عن ابن المسيب وأشبه في القولان واحتج المجيز بخبرين عباس لما أمر صلى الله عليه وسلم بإخراج بني النضير قالوا لنا على الناس دينون لم نحل فقال ضموا أو يجعلوا أو اجاب الماندون باحتمال أن هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا (مالك عن زيد بن أسلم أنه قال كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق الي أجل فإذا حل الاجل قال أتعضى أم تربي) بضم فسكون أي تزيد حتى أصبر عليك (فإذا قضى) أخذوا والازادة في حقه وأخر عنه) بمعنى زاده (في الاجل) ولا خلاف أن هذا الربا الذي حرّمه الله تعالى ولم تعرف العرب الربا الا في النسيئة فنزل القرآن بذلك وزاده صلى الله عليه وسلم يانا وحرّم ربا الفضل كما مرّ قانه أبو عمر (قال مالك والامر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين الي أجل فيضع عنه الطالب ويجعله المطلوب وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله) أي حلولة (عن غريمه ويزيده) الغريم الدين (في حقه) فهذا الربا بعينه لا شك فيه) لأنه يدخله ربا النساء والتفاضل في الجنس الواحد كما مرّ (قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار الي أجل فإذا حلت قال له الذي عليه بعني سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقد اعمائة وخمسين الي أجل هذا يصح لا يصح) أي فاسد (ولم يرز أهل العلم يسهون عنه وإنما كره ذلك لأنه انما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الاولى الي الاجل الذي ذكره آخر مرة ويزاد عليه خمسين دينارا في) أي بسبب (تأخير عنه فهذا مكروه) أي حرام (لا يصح) لفساده (وهو أيضا شبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية انهم كانوا إذا حلت دينهم قالوا الذي عليه الدين إما أن تعضى وإما أن تربي فإن قضى أخذوا والازادهم في حقوقهم وزادهم (في الاجل) ويدخل في ذلك أيضا بيع وسلب لانه ابتاع السلعة بمائة مججلة وخمسين مؤجلة ليؤخره التي حلت ووجده من الفساد ككثرة

فان وقع فسحق فان فات فالحق كما قامه مالك فانه الباجي وقال ابن عبد البر الكل م قال يقطع الذرائع يذهب الى هذا ومن قال لا يلزم المتبايعين الا ما طهر من قولهما ولم يظن بها السوء اجازة

*** (جامع الدين والمحول) ***

بكسر الحاء وفتح الواو الى التحول للدين على غير المدين وقوله تعالى لا يغيثون عنها حولاً اي تحوّل يقال حال من مكانه حولاً وعاد في حها عرداً (مالك عن أبي الزناد عن الاخرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغني) القادر على اداء ما عليه ولو فقيراً قال عياض المطلق منع قضاء ما استحق اداءه زاد القرطبي مع التمكن من ذلك وطلب صاحب الحق حقه والمجهور انه مضاف لا فاعل وعضه جعله مضافاً الى المفعول وان الغني هو المطلق عياض وهو بغيره قال الابن وعليه فالتعريض ان عطل بضم الباء فالصديق للمفعول وفي صحة بشارته كذلك خلاف في العربية انتهى والمعنى انه يجب وفاة الدين وان كان صاحبه غنياً ولا يكون غناه سبباً في حرمانه واذا كان ذلك في حق غني فالفقير أولى وأصل المطلق المديون مطلقاً لا محذوفاً اطلاقاً امددتها التطول فانه ابن فارس وقال الازهرى المطلق المدافعة (ظلم) يحرم عليه قال القرطبي والظلم وضع الشيء في غير محله والمساطل رصع الموضع القضاء انتهى ونحوه بالغني المعسر فليس بظلم لانه انما فاعل ما يجب من انظاره قال سحنون وأصح ترذ شهادة الماطل لانه ظلم وقال ابن عبد الحكم لا ترد في الاكمال احتب في أنه برحمة أو حتى يكون ذلك عادة وفي القمع فظ مطلق يشترط تقدم الطلب فيؤخذ منه ان الغني أو الحر الدافع مع مدم طلب صاحبه الحق لم يكن ظالماً وهو لمشهور وقضية كونه ظالماً انه كبيرة لكن قال النووي مقتضى مذهبن اعتبار تكراره وزيده السبكي أن مقتضاه عدمه لأن منع الحق بعد طيبه وانتفاء العذر عن أدائه كالغيب الغيب كبيرة لا يشترط فيها لتكراره وفيه الزجر عن الماطل (واذا اتبع) بضم الميمزة وسكن الفوقية وكسر الواو مبدأ للمفعول على المشهور رواية ولغة فانه النووي وعياض وقول القرطبي عند الجمع مردود بقول الخطابي أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف وقال عياض شذوها بعض المحدثين والوجه اسكانها يقال تبع فلان ناجي أتبعه تبعاً بالفتح اذا طلبته وانا به تتبع بالتخفيف والمعنى اذا حيل (أحدكم) فضع معنى أحيل فمضى على قوله (على ملى) بالمهمزة أو حوذه من الاملاء يقال ملأ الرجل ضم اللام أى صار ملياً وقال الذكواني ملى كغنى لفظ ومعنى قال المحافظ فاقضى انه بغير همز وليس كذلك فقد قال انه في الاصل بالمهمز ومن رواه بتركها فقد سهله انتهى وذكر غيره ان الرواية بالوجهين (فليتبع) باسكان الفوقية على المشهور رواية ولغة ورواه بعضهم بشذوها الاول أجود كما قاله القرطبي وقد رواه احمد بن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد بلفظ ذا أحيل أحدكم على ملى فلا يحتل واليه يفتي من طريق يعلى بن منصور عن ابن أبي الزناد عن أبيه وأشار الى تعذر ملى بذلك ولم يفرده كما ترى لكن الظاهر انها بالمعنى فقد رواه البخاري عن محمد بن يوسف عن الثوري بلفظ المجادة وابن ماجه عن ابن عمر لفظ اذا أحلت على ملى فاتبه وهذه بشذوها خلاف الامر للاستصحاب عند الجمهور ورواه من نقل فيه الاجماع وقيل أمر اباحة وارشاد وهو شاذ وجهه أكثر الحثالة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على الوجوب واليه مال البخاري وهو ظاهر الحديث وأجاب الجمهور بأن الصارفة عنه الى التذنب انه راجع لمصلحة دينية لمساوية من الاحسان الى المحل بتفضيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه التخصيص والاحسان مقتضى وبأن الصارفة كونه أمر بعد نهى وهو بيع الكالئى بالكالئى فيكون للأباحة والتذنب على المرجح في الاصول واذا اتبع بالواو لا كثر رواه لموطاً فلا تائق لجعله الثانية

(ولا حاضر الاقرار من الذي عليه الدين ولا على ميت وان علم الذي ترك الميت وذلك ان اشتراء ذلك ضرر) لانه (لا يدري ايتهم أم لا يتم وتفسر بما كرهه من ذلك) أي بيان وايضاح وجه المكراهة بمعنى المنع (انه اذا اشترى ديناً على غائب أو ميت انه لا يدري ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به فان لمحق الميت) أي كان عليه (وبن ذهاب الثمن الذي أعطى المتاع باطلا) وقد نهى عن اضاعه المال (وفي ذلك أيضا عيب آخر انه اشترى شيئاً ليس بمضمون له وان لم يتم ذهاب ثمنه باطلا فهو ذاع غير لا يصلح) فهو يسع فاسد (وانما فرق بين أن لا يسع الرجل الاماعذه) ويمنع يسع ما ليس عنده (وبين أن يسلف) أي يسلم (الرجل في شيء ليس عنده) فيجوز (أصله) أي بناؤه الذي بني عليه (ان صاحب العينة) بكسر العين واسكان القحطة وبالنون (انما يحمل ذهابه التي يريد ان يتساع بها فيقول هذه عشرة فانيرة فارتيد ان اشترى لك بها فكانه يسع عشرة فانيرة قد انجسته عشر ديناراً الى اجل فلها ذكروه هذا) سدا للذريعة (وانما تلك الدخلة) مثلاً الدال المهملة وسكون المجهمة كما في القاموس أي النية التي توصل الى الربا (والدالة) بضم الدال التدايس قال الباجي روى جعفر بن أبي وحشية عن يوسف بن ماهر عن حكيم بن حزام سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله باتني الرجل يسألني البيع ليس عندي ما يبيعه منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك وهذا حسن اسانيد هذا الحديث واما السلم فله حكمه ولا يصح الا وهو اذا جازنا السلم المحال حل الحديث ان يسع ما ليس عنده هو ان يبيعه شيئاً معناه ان يرضى خروجه من ملكه به

* (ما جاء في الشركة والتولية والاقالة) *

قال المجدد الشركة والشركة بكسرها ما وضم اثاني بمعنى وقد اشتركا وتشاركا وشارك احدهما الآخر والشركة بالكسر وكامير المشاركة والجمع اشراك وشركاء وهي شركة جمعها شركاء وشركة في البيع والميراث كعلمه شركة بالكسر (قال مالك في الرجل يبيع البز المصنف) بضم الميم وفتح الصاد والنون الثقيلة المجموع من اصناف (و يستثنى ثياباً برقومها) جمع رقوم (انه ان اشترط ان يحتار من ذلك الرقم فلا يرضى به) أي يجوز ان لم يكن الاكثر (وان لم يشترط ان يحتار منه حين استثنى فاني أراه) اعتقده (شريكاً في عدد البز الذي اشترى) منه فان كان ثلاثين ثوباً واستثنى منها عشرة كان له ثلثها وللشريك الثلثان (وذلك ان الثوبين يكون رقبتهما سواء ويبنهما تفاوت في الثمن) فلماذا جعل شريكاً (والا سرعدينا انه لا بأس بالشركة) بكسر فسكون من اطلاق اسم المصدر وارادة المعنى المحاصل به أي التشريك بغيره فيما اشترى بما اشترى به (والتولية) لغيره فيما اشترى بما اشترى (والاقالة منه في الطعام وغيره قبض ذلك اول قبض اذا كان ذلك بالتقدم لم يكن فيه ربح) أي زيادة (ولا وضعية) أي نقص (ولا تأخير للربح) لان الثلاثة من عقود المكاهمة فاستندت من بيع الطعام قبل قبضه كما استثنى بيع العريه من بيع الرطب بالتمر والحديث الوارد باستثنائها كالمير (فان تدخل ذلك ربح او وضعية او تأخير من واحد منهم ما صار يربحها ما يحمل البيع ويجزعه ما يحرم البيع وليس بشركة ولا تولية ولا اقالة (حين دخلها ذلك لان من سنة هذه العقود الثلاثة ان يتساوى البيع الاول والثاني (ومن اشترى سلعة) بزا (او رقبته قبض به) وفي نسخة فتشراهه واخرى يبيعه من اطلاق البيع على الشراء (ثم سألهم رجل ان يشركه ففعل ونقداً) بالثنية أي المشتري ومن شركة (المن صاحب السلعة جميعاً) تأكيد لضمير الثنية (ثم ادرك السلعة شيء يشتريها من ايديهما) بان استحققت (فان الشركة) لفظ اسم المفعول (بأخذ من الذي اشركه الثمن) لان عهدة الشريك على من شركة (ويطلب الذي اشركه يبيعه) بكسر القحطة الثقيلة بمعنى يأتعه (الذي يباعه

الساعة بالقرن كله) لان عهده عليه (الان يشترط المشرک على الذى اشرك بحضرة البيع وعند مائة
 البائع الاول وقبل ان يتفاوت ذلك ان عهده على الذى اشرك (بضم تاء التكلم منه) فلا عهده على
 المشرک بالکسر عدا بشرطه (وان تفاوت ذلك وفات البائع الاول فشرط الآخر) الذى اشرك غيره
 (باطل وعليه العهدة ووافق الامام على هذا اصبح وقال عيسى عن ابن القاسم العهدة فى الشركة
 والتولية اذا كانت بحضرة البيع انما ابتداء على البائع الاول وقيل غير ذلك (قال مالك فى الرجل يقول
 للرجل اشتري هذه السلعة بيني وبينك واتقضى وانا ابيعها لك ان ذلك لا يصلح حين قال اتقضى وانا
 ابيعها لك وانما ذلك سلف بسلفه اياه على ان يبيعهاله) قال البايع فان وقع هذا فالسعة بينهما وليس
 عليه بيع حظ السلف من السلعة الا ان يستأجره بعد ذلك استأجر ارحمهما مستأجرا وعليه ما سلفه تقدا
 وان كان قبضه فله اجر مثله فى بيع نصيب السلف ولو ظهر عليه قبل القيد لا ملك السلف فليتقده
 وهما فيها شركان يبيع كل نصيبه ويستأجر على بيعه (ولو ان تلك السلعة هلكت او فات اخذ ذلك
 الرجل الذى تقدر الثمن من شركته ما تقدره فله من السلف الذى يجبر منفعه) فلا يمنع قال ابو عمر
 اختلف قول مالك فمى اسلف رجلا سلعة للشاركة وذلك على وجه الفرق والمعروف فكرهه مرة واحاطه مرة
 واختاره ابن القاسم فان كان لتفاد بصيرته بالتجارة امتنع لانه سلف جرنعا (ولو ان رجلا ابتاع سلعة
 فوجبت له ثم قال له الرجل اشركنى بنصف هذه الساعة وانا ابيعها لك جميعا ما كان ذلك حلالا
 لا باس به) لا شدة ولا حرج لمجمله (وتفسير ذلك) اى بيانه (ان هذا بيع جديد باعته نصف السلعة
 على ان يبيع له النصف الآخر) واجتماع البيع والاجارة جائز عند مالك واصحابه لانهم اعدان مبيعان
 على اللزوم فلا يتنافيان ومنوع عند الشافعى والكوفيين لان الثمن عندهم مجهول لا يعلم مبلغه من مبلغ
 ثمن الاجارة حين العقد ولا الاجارة يبيع منافع فصارية في بيعه

* (ما جاء فى افلاس الغريم) *

يقال افلاس الرجل كانه صار الى حال ليس له فلوس كما يقال له افهر اذا صار الى حال يهر عليه وبعضهم
 يقول صار ذا فلوس بعد ان كان ذا دراهم وذناير فهو مفلس والجمع مغاليس وحقيقته الانتقال من حالة
 اليسر الى حالة العسر كذا فى المصباح وفى المفهم المفلس لغة من لا عين له ولا عرض وشرا من قصر ما بيده
 عما عليه من الدينون (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن ابي بكر بن عبد الرحمن
 ابن الحارث بن هشام) القرشى الخزرجى الفقيه السابى الوسط ولا يه رؤية فهو وحشاني من حيثها تاجي
 كبر من حيث الرواية ووجهه من فضلا النجاية سأل عن كيفية الوحي كامر (ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا فى جميع الموطآت والجمع الراوة عن مالك مرسلا لا عبد الرزاق بخلاف
 عنه فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا اختلف
 اصحاب الزهرى عنه فى رساله ووصله وروايته من وصله صحيحة وقد رواه عمر بن عبد العزيز عن ابي بكر
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبشر بن نهيك وهشام بن يحيى كلاهما عن ابي هريرة مرفوعا ثلاثا
 فى الفلن دون ذكر حكم الموت والمحدث محفوظ لابي هريرة لا يرويه غيره فيما علمت اه ملخصا (قال ابي
 مركبة من اى وهى اسم شوب مناب حرف الشرط ومن ما المهمة المزيدة قال الطيبي من المتعلمات التى
 يستغنى بها عن تفصيل غيرها صراوعن تطويل غير مل (رجل) يجره باضافة اى الله ورفعته بدل من اى
 وليس المدل منه على نية الطرح وما زائدة ذكره غالى والمراد انسان (باع متاعا فافلس الذى ابتاعه)
 اشتراه وقوله (منه) كذا الجي وسقط لغيره (ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجده) اى متاعه

(صيته فهو احق به) من الغرماء لان الفلاس يمكن ان تطرأ له ذمة بخلاف الميت ولذا قال
(وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فينبغي اسوة الغرماء) وبهذا قال مالك واحمد بن حنبل وصلى الله
عليه وسلم على الفرق بين الفلاس والموت وهو قاطع لموضع الخلاف وقال الكوفيون ليس احق
به فيهما وقال الشافعي هو احق به فهم ما لم يحدث ابي داود وابن ماجه وغيرهما عن ابي المعمر
عمرو بن نافع عن عمر بن خلدة الزرق قال اتينا ابا هريرة في صاحب لنا الفلاس فقال ابو هريرة قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام رجل مات او فلس فصاحب المتاع احق بمتاعه اذا وجد به بعينه
واجيب بان ابا المعمر ليس بمعروف بحمل العلم وقد قال ابو داود وعقب زوايته من ياخذ بهذا ابو المعمر
من هو يعني انه لا يعرفه وفي التقريب انه مجهول الحال فحديث التفريق ارجح فوجب العمل به وتقديمه
ولو سلم صلاحيته للحبية فقد قال المازري انه لم يذكرفيه بيغا فيحمل على انه في الودائع او غصبا وتعدا
واضاف انه لم يذكرفيه لفظه صلى الله عليه وسلم ولو ذكره لا يمكن فيه التأويل وقال بعض اصحابنا لعله
لما تبين فلسه قام وطلب فلسه فبادر الموت ووجه الفرق بين الفلاس والموت من جهة المعنى ان ذمة
المشتري عينت في الفلاس فصار البائع بمنزلة من اشترى سلعة فوجد بها عيبا فله ردها واسترجاع شبهه
ولا ضرر على بقية الغرماء لبقاء ذمة المشتري وفي الموت وان عينت الذمة ايضا لكنها ذهبت راسا فلو اختص
البائع بسلعته عظم الضرر على بقية الغرماء بخلاف ذمة الميت وذهابها وانما يكون لرب السلعة استرجاعها
في الفلاس اذا لم يوطه الغرماء الثمن فان اعطوه فذلك لهم لان استرجاعها انما كان لعله وقد زالت وقال
الشافعي لا يسقط حقه في استرجاعها ولو دفع له الغرماء الثمن لانه قد بطرأ غريم فلا يرضى ما صنع هؤلاء اه
ولانه ليس للفلاس ولا ورثته اخذها لان الحديث جعل صاحبها احق بها منهم فالغرماء بعده من ذلك وانما
الخيار لصاحب السلعة ان شاء اخذها وان شاء تركها وحاصص بن ثوباويه قال احمد وابو ثور وجماعة قال ابن
عدي ابر هذا الحديث صحيح ثابت من رواية البخاريين والبصريين واجمع على اقول بحملته فقهاء المدينة
والمجاز والبصرة والشام وان اختلفوا في بعض فروعه ودفعه السكوفيون وابو حنيفة وراحبه وهو ما بعد
علمهم من السنن التي ردوها بغير سنة صاروا اليها وادخلوا النظر حيث لا مدخل له مع صحيح الاثر وجمهورهم
ان السلعة مال المشتري وبمتهان في ذمته فغرماءه احق بها كسائر ماله وهذا ما لا يخفى على احد ولو لان
صاحب الشربة جعل لصاحب السلعة اذا وجدها بعينها اخذها وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله
ورسوله امران تكون لهم الخيرة من امرهم فلا وربك لا يؤمنون الاية ولو جازم مثل رده هذه السنة المشهورة
عند علماء المدينة وغيرهم بامكان الوهم والغلط فيها لمجاز ذلك في سائر السنن حتى لا تبقى سنة الا قليل مما
اجمع عليه وهذه السنة اصل براسها فلا سبيل ان ترد الى غيرها لان الاصول لا تنقاس وانما تنقاس
الفروع رداعلى اصولها ولا اعلم للسكوفيين سلفا الا ما رواه قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي قال هو فيها
اسوة الغرماء اذا وجدها بعينها واحادث خلاص عن علي ضعيفة ليس في شيء منها اذا انفردت بجهة وررى
مثله عن ابراهيم النخعي وليس في قوله حجة على الجمهور اذا الواجب عليه الرجوع للسنة فكيف يقاد ويتبع
(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن ابي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن خزم) بالمهمل
والزاي (عن عمر بن عبد العزيز) بن مروان الاموي الخليفة العادل (عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام) بن القبة المخزومي وفي هذا السند أربعة من التابعين يروى به عنهم عن بعض
(عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياما رجل افلاس فادرك) اى وجد (الرجل) الذي
باعه واقرضه (ماله بعينه فهو احق به من غيره) من غرماء الفلاس وبهذا قال الجمهور وخالف الحنفية
فقالوا انه كالغرماء قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فاستحق النظرة اليها بالآية وليس له

الطلب قبلها ولا ناقة بوجب لك الثمن للبائع في ذمة المشتري وهو الدين وذلك وصف في الذمة
فلا يتصور قبضه وجلا حديث الباب على المقصوب والعواري والاجارة والرهن وما اشبهها فان ذلك ماله
بعينه فهو احق به وليس المبيع مال البائع ولا متاعه وانما هو مال المشتري اذ هو قد خرج عن ملكه
وعن ضمانه بالمبيع والقبض واستدل الطحاوي لذلك بحديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده في يد رجل بعينه فهو احق به ويرجع المشتري
على البائع بالثمن رواه ابن ماجه والطبراني واجيب بان في سنده الحجاج بن اريطاه وهو كثير الخطا
والتهليس قال ابن معين ليس بالقوي وان روى له مسلم فقرون بغيره ولنا انه وقع النص في حديث الباب
انه في صورة البيع فان خرج ابن خزيمة وابن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد
اذا ابتاع الرجل سلعة ثم افسس وهي عنده بعينها فهو احق بها من الغرماء وسلم من رواية ابن ابي حسين عن
ابي بكر بن محمد بن سنده في الرجل الذي يعدم اذا وجد عنده المتاع ولم يعرفه انه لصاحبه الذي باعه فبين
ان الحديث وارد في صورة البيع فلا وجه لتخصيصه بما قاله الحنفية ولا خلاف ان صاحب الوديعة وما
اشبهها احق بها سواء وجدها عند المفسس او غيره وقد شرط الافلاس في الحديث قال البيهقي وهذه الرواية
الصحيحة الصريحة في البيع والسلعة تمنع من حل المحكم فيها على الودائع والعواري والمقصوب مع تعليقه اياه
في جميع الروايات بالاflas اه وباضاف صاحب الشرع جعل لصاحب المتاع الرجوع اذا وجدته بعينه
والمودع احق بعينه سواء كان على صفته او تغير عنها فلم يحز حل الحديث عليه ووجب حله على البائع لانه
انما يرجع بعينه اذا كان على صفته لم يتغير فاذا تغير فلا رجوع له وايضا لا مدخل للقياس الا اذا دعيت
المسئلة فان وجدت فهي حجة على من خالفها وهذا الحديث تابع لما كماله زهير بن معاوية عند البخاري
وسفيان الثوري في جامعه كلاهما عن يحيى بن سعيد بنحوه (قال مالك في رجل باع من رجل متاعا
فافلس المتاع فان البائع اذا وجد شيئا من متاعه بعينه اخذه) اذا وجدته كله (وان كان المشتري قد
باع بعضه وفرقه فصاحب المتاع احق به من الغرماء لا يمنعه ما فرق المتاع منه ان ياخذ ما وجد بنصبه
من الثمن (بعينه) لصدق الحديث بذلك ويخاصص بنصيب الغائب وان شاء سلم ما وجد وحاص بالثمن
كله وقال الشافعي واجد افسس له ان يرد من الثمن شيئا وانما له اخذ ما بقي من سلعته لانه لو قبض جميع
الثمن لم يردده وياخذ السلعة فكذا هنا قال البايجي وهذا لا يلزم لانه اذا قبض جميع الثمن فقد سلم العقد
ياخذ العوض واذا قبض بعضه فقد ادرك بقية الثمن عيب الفلاس فله ان يرد ما اخذ ينقص على المبيع ثلاثا
يدخل فيه ضرر الشركة لانه اذا باع عبدا فرجع اليه جرمه منه محقه ضرر الشركة (فان اقتضى من ثمن
المتاع شيئا) قبل الفلاس (فاجب ان يردده ويقبض ما وجد من متاعه ويكون فيه المجدد اسوة الغرماء
فذلك له) وان احب ان لا ياخذ ما وجد ويخاصص بما بقي له فله ذلك ايضا (ومن اشترى سلعة من السلعة
غزلا او متاعا او بقعة) بضم الباء قطعة (من الارض ثم احادث في ذلك المشتري عملا) كما اذا (بنى بقعة
دارا او نسج الغزل ثوبا ثم افسس الذي ابتاع ذلك فقال رب البقعة انا اتخذ البقعة وما فهمان البيان ان
ذلك ليس له) لانها ليست متاعه بعينه فلم تدخل في الحديث (ولكن تقوم البقعة وما فهمان عملا اصلح
المشتري) فقال ما قيمته هذه الدار مبنية (ثم ينظر كم ثمن البقعة) بان يقال ما قيمتها ابراحا (وكم ثمن البناء
من تلك القيمة ثم يكونان شريكين في ذلك لصاحب البقعة بدرجة حصته ويكون للغرماء بقدر حصة البناء
وتفسير ذلك) اي بيانه بالمثال (ان يكون قيمة ذلك كله الف درهم ونحوه مائة درهم فتكون قيمة البقعة
نحو مائة درهم وقيمة البناء الف درهم فيكون لصاحب البقعة الثلث ويكون للغرماء الثلثان) والتفويض
يوم الحكم (وكذلك الغزل وغيره مما اشبه اذا دخله هذا ونحو المشتري دين لا فاعله) عنده (هذا العمل

فيه فأما ما يبيع من السلع التي لم يحدث فيها المبتاع شيئا إلا أن تلك السلعة نفقت (وارتفع)
 زاد) بها مصاحبها يرغب فيها والغرماء يريدون امتلاكها فان الغرماء يخفرون بين أن يعطوا رب
 السلعة الفن الذي باعها به ولا يتقصرون شيئا) وتكون لهم الزيادة المحاصلة فيها (وبين أن
 يملوا اليه سادته لأنه انما باعها بذلك الفن فلم يجز تنقيصه عنه (وان كان قد نقص عنها فالذي باعها
 بالخيار ان شاء أن يأخذ سلعته ولا يتابعه) بكسر الفوقية بزنة كتابة الشيء الذي لا فيه بقية شبه ظلامه
 ونحوها كافي القاسموس والمراد هنا لا رجوع (له في شيء من مال غريمه فذلك له وان شاء أن يكون
 غريمه من الغرماء يحاسب بحقه ولا يأخذ سلعته فذلك له) فغيره تنفي ضرره (وقال مالك فيمن
 اشترى جارية أو دابة فولدت عنده ثم أغلس المشتري فان الجارية أو الدابة وولدها للبائع إلا أن يرغب
 الغرماء في ذلك ويعطونه) حقه (كامله ويحسبوا ذلك) فان فات الولد يبيع فذلك في الموزونة له
 أجد لا يبيع الفن أو يسلمها ويحاسب الغرماء وله في العتية يقسم الفن على الأتم والولد يأخذ الأتم
 بحصتها ويحاسب بما أصاب الولد

« ما يجوز من السلف »

(مالك عن زيد بن أسلم) العدوى مولى عمر المدنى العالم الثقة المتوفى سنة ست وثلاثين ومائة (عن عطاء
 ابن يسار عن أبي رافع) أسلم أبو إبراهيم أو ثابت أو هريرا أو سنان أو صالح أو يسار أو عبد الرحمن أو يزيد
 أو زمار أقوال عشرة قال ابن عبد البر أشهر ما قيل في اسمه أسلم القبطي (مولى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) أسلم قبل بدر ولم يشهد لها وشهدا حدا وما بعدها وقيل كان مولى العباس فوجهه للثني صلى الله
 عليه وسلم فأستنه وروى عنه أحاديث ومات في أول خلافة علي على الصحيح (انه قال استسلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) قال الابن السين في استسلف السلف وقد تبيكون للتحقيق وهي هنا كذلك لانه
 اخبار عن ماض (بكر) بفتح الواو حدة وسكون الكاف وهو الفتى من الأبل كالغلام من الذكور
 والفصوص الفتيمة من النوق كالجارية من الإناث وفيه جواز أخذ الدين للضرورة وقد كان يكرهه صلى الله
 عليه وسلم وإذا فقد غير ما اختار التقليل من الدنيا والنعاعة قاله في الأكل وفي المفهم فان قيل كيف عمر
 ذمته بالدين وقد كان يكرهه وقال في حديثناكم والدين فانه شين وفي آخر فانه هم بالليل ومثله بالانهار
 وكان كثير ما يته وذهنه حتى قيل ما أكثر ما يستعبد من المعمر فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب
 أحبب بأنه انما تدين للضرورة ولا خلاف في جوازه لها فان قيل لا ضرورة لأن الله تعالى ان تكون بطعام
 مكة له ذمها رواه الترمذي ومن حو كذلك فأبى الضرورة أحبب بأنه لما خيره اختار الأقلال من الدنيا
 واقتساعه وما عدل عنه زهدا فيه لا يرجع اليه فالضرورة لازمة وأيضا فالدين انما هو مذموم تلك اللوازم
 المذكورة وهو صوم منها وقد يجب وان كان لغير ضرورة كرهه للأحاديث المذكورة ولما فيه من تعريض
 النفس للدلة وأما السلف بالنسبة إلى ما عطيه فمستحب لانه من الاعانة على الخير وأخرج البراء عن ابن
 مسعود قرض مرتين يعدل صدقة مرتين وفي حديث آخر درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض بسبعين
 (فجاءته ابل من الصدقة) أي الزكاة (قال أبو رافع فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقضي
 الرجل بركا) أي بركا مثل بركه الذي تسلفه منه ولم يسم لك الرجل وفي مسند أحمد انه امراني وفي أوسط
 الطبراني عن العرياض ما يفهم انه هو بكر في النهاية والحكم ما يقتضي انه غيره فكأننا القصة وقت
 لا عرابي ووقع ضمها للعرياض (فقلت لم أجسد في الأبل الاجل خيارا رابعيا) بخفيف الساء والانشي
 رابعية وهو ما دخل في السنة السابعة قال المروى اذا أتى البعير رباعية في السنة السابعة فهو رباعي

وربما عاتب الاسنان الاربعة التي تلى الثمن يا من جانبها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه) بهجرة قطع وكسر الطاء (ايه فان خيار الناس احسنهم قضاء) لادين قال البوقى اظنه اراد ان الله موفق لهذا خيار الناس اه قال بعض العارفين وهو الكريم الخفي اللاحق بصرة السرطان المعطى له لا بشعر بأنه صدقة سرت في علانية وورث ذلك محبة ووداد في نفس المقضى له وتحت في نعمتك عليه في ذلك ففي حسن القضاء فواندجة قال الباجي ولا يشكل الحديث بأن الصدقة لا تحمل له صلى الله عليه وسلم فكيف يرضى منها إلا ما لا هذا قبل تحريمها عليه كما قيل وإما لأنها بلغت محلها للعقار ونحوهم ثم صارت له صلى الله عليه وسلم بشراء أو غيره وإما لأن استقراره إنما كان لو اخدم من أهل الصدقة وكان من الفارمين فيكون فضل الشيء صدقة عليه فلا يقال كيف قضى من ابل الصدقة أجود مما يستحقه الكريم مع انه لا يجوز لناظر الصدقات تبرع منها وعن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغاظ له قوم به بعض أصحابه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فان لصاحب الحق مقالا ثم قال أعطوه سنًا مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد الا مثل من سنة قال اشتروه فأعطوه آياه فان خيركم احسنكم قضاء فيحتمل ان ذلك كاه قضية واحدة فحفظ أو ارفع ان اصله من ابل الصدقة وحفظ أو هريرة الشراء اه ملخصا وحديث أبي هريرة في الصحبين والفاظ مسلم وفيه جواز قرض الحمويان ولا خلاف بين الكافة فيه ومنعه العكسوقيون والحديث يرد عليهم ولا يصح دعوى النسخ بلا دليل وبأنه في مزيد الحديث رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك به ونابعه محمد بن جعفر عن زيد بن له غيرة قال فان خير عباد الله احسنهم قضاء كما في مسلم ايضا ورواه أصحاب السنن ايضا (مالك عن حميد) بضم المهملة (ابن قيس المكي عن مجاهد) بن جبر المكي (انه قال استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضى دراهم خيرا منها) افضل صفة (فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (هذه خير من دراهمي التي اسلفتك) أي نهل علمت ذلك ويجوز لي اخذه (فقال عبد الله بن عمر وعلمت) انها خير (وكن نفسي بذلك طيبة) فيحل لك وهذا حسن قضاء ومعروف (قال مالك لا بأس بأن يقبض) بضم أوله من أقبض (من أسلف) بالبناء للمفعول (شيئا من الذهب أو الورق أو الطعام أو الحيوان من) أي لمن (أسلفه ذلك أفضل) مفعول يقبض (مما أسلفه اذا لم يكن ذلك على شرط منهما) وقت التسلف (أو عادة) جارية بذلك (فان كان ذلك على شرط أو وى) بفتح الواو واسكان المهمزة فتحتبة أي مواعدة (أو عادة فذلك مكروه) أي حرام (ولا خيرة فيه) لمنعه (وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى جلا ربا عا خيرا ما كان بكر استسلفه) فأفاد جواز قضاء أفضل صدقة على وجه المعروف كانت قيمة تلك الفضيلة قليلة أو كثيرة اذ لا شك ان قيمة الجمل الموصوف بمجاد كرازيد بكثير من قيمة البكر (وان عبد الله بن عمر استسلف دراهم فقضى خير ما منها) فان كان ذلك على طيب نفس من المتسلف ولم يكن ذلك على شرط ولا وى ولا عادة كان ذلك حلالا لا بأس به (ما لم يكن في مقابلة تلك الفضيلة نقص من وجه آخر كان يسلفه عشرة ردية فيقضيه ثمانية جيدة أو يكون له عشرة مسكوكة ردية فيقضيه عشرة جيدة فلا يجوز لانه مائة قاله الباجي

(ملا يجوز من السلف)

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف رجلا مائة ما على أن يعطيه آياه في ياد أو فكره ذلك عمر بن الخطاب وقال فأن الجمل) بفتح فسكون (يعنى جملته) يريد انه اراد عليه في القرض حله فيجمع ذلك اتفاقا لانه سلف جزم منقعة ويروي فأن الجمال يريد الثمن قاله الباجي (مالك انه بلغه

ابن رجل أنى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انى أسلفته رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما
 أسلفته فقال عبد الله بن عمر فقال لا أرى (فقال كيف تأمرى يا أبا عبد الرحمن)
 فيها فقلت (فقال عبد الله بن عمر السلف على ثلاثة أوجه سلفه ترديده وجهه الله أى
 الثواب من الله (فذلك وجهه الله وسلفه سلفه ترديده وجهه صاحبك) السلف أى الحبب إليه
 والمحظوظ (ولذلك وجهه صاحبك) سلفه سلفه لتأخذه بما يطيب) أى وما يبدل حلال (فذلك الربا)
 المحرم بالقرآن (قال فكيف تأمرى يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق الحبة) التى كنت
 على الرجل المتسلف (فإن أعطاك مثل الذى أسلفته قبلته) كما قال تعالى وإن تبتم فلكم رهوس
 أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون (وإن أعطاك دون الذى أسلفته فأخذته أجرة) لأنه حسن اقتضاء
 (وإن أعطاك أفضل مما أسلفته) فى الصفة (طيدة به نفسه فذلك شكر شكره لأن ولاك أجر ما أنتظرته)
 أخرته قال الباقى من شرط زيادة فى السلف وكان مؤجلاً فله أن يبطل القرض جلة ويحبيل قبض ماله
 والأفضل له أن يسقط الشرط ويبيع على أجله دون شرط (مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر
 يقول من أسلف سلفاً فلا يشترط الإقضاء) أى يمنع أن يشترط غيره (مالك أنه بلغه أن عبد الله
 ابن مسعود كان يقول من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كانت قبضة من علف) ما يعطى للهاثم
 (فهو ربا) والمعنى وإن كان المشروط شيئاً فلا يجد قال أبو عمر هذا كله يقتضى أنه لا ربا فى الزيادة إلا أن
 تشترط والواى والعادة من قطع الذرائع وفى الحديث دع ما يريك الى ما لا يريك وقال أبو عمر أتركوا الربا
 والريسة قالواى والعادة من الرتبة (قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن من استسلف شيئاً من
 الحيوان بصفة وتجليه) عطف مسامى مع لمومة فانه لا بأس بذلك وعليه أن يرد مثله إلا ما كان من
 الولائد) إلا ما جمع وليدة وهى الامة (فانه يخاف فى ذلك الذريعة) الوسيلة (الى إحلال ما لا يحل) من
 طارية الفروج (فلا يصلح) سلف الاماء (وتفسير ما كره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية ويصيرها
 مابده الله ثم ردها الى صاحبها يعني) لأن اقترض لا ينفى ردائه فلم يقتض ردعنى اقترض (فذلك
 لا يحل ولا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهاون عنه ولا يرضون فيه لحد) فإن أمن ذلك جاز كما قرأناه الذى
 يحرم منها أول امرأة أو صغیرا قرضها له وليه أو كانت فى سن من لا تشتهى وهذا بناء على عكس العلة
 ومذهب المحققين أنه كاسها إذا كانت بسيطة غير مركبة وأنكاسها هو انتفاء الحكم لا انتفاءه فإن وقع
 قرض الجارية على الوجه الممنوع فإن لم يبطأ فسخ وردت الى ربها وإن وطئت فقبلت بقبول القيمة وقيل المثل
 قاله الأئمة واقتصر أبو عمر عن مالك على القيمة قال ويمنع قرض الاماء قال المجهور ومالك ولشافعى لأن
 الفروج لا يستباح إلا نكاح أو ملك بعقد لازم والقرض ليس بعقد لازم لأن المقرض يرد متى شاء فاشبه
 الجارية المشترية بالجارية ولا يجوز وطؤها بما جاع حتى تنقضى أيام النخار فيلزم العقد فيها وأجاز دارقطنى
 وابن جرير استقراض الاماء لأن ملك المقرض صحى يجوز له فيه أن تصرف كله ركبا جازيعة جاز قرضه
 وأجاز المجهور واستقراض الحيوان والسلم فيه الحديث ابن رافع وأباحه صلى الله عليه وسلم دية لجمعاً
 ودية العمدودية شبه العمد المجمع على ثبوتها وذلك اثبات الحيوان بالصفة فى الذمة فكذلك القرض
 والسلم ومنع ذلك الكوفيون وأبو حنيفة لأن الحيوان لا يوقف على حقيقة وصفه وأدعوا بنى حديث أبى
 رافع بحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قضى فى الذى اعتق نصيبه فى عدمه شترت بقيمة نصف
 شريكه ولم يوجب عليه نصف عبد مثله وقال داود وطائفة من الظاهرية لا يجوز السلم إلا فى المكمل
 والموزون لأننى عن بيع مال ليس عند البائع ومحدث من السلم فلا يسلم فى كيل معلوم وموزن معلوم
 الى أجل معلوم فخص المكمل والموزون من سائر ما ليس عند البائع وقال المجازيون معنى

ماليس عنده من الاعيان واما المذنبون فلا وقد اجاز اصحاب أبي حنيفة ان يكتبوا بعهده على عمولك بصفة و اجاز الجميع التكاثر على حيوان موصوف وذلك شتاتنهم اه ببعض اختصار و ايس في حديث ابن عمر دلالة على نسخ حديث أبي رافع لانصا ولا ظاهرا ولذا قال عياض لا يصح دعوى النسخ بلا دليل

*(ما ينهى عنه من المساومة والمساومة) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بالجمزم على النسي وفي رواية لا يبيع بائيات الباعة على الخبر مراد ابا نهى وهو ابلغ في النهي من انتهى الصريح (بعضكم على بيع بعض) عدى يعلى لانه ضمن معنى الا - تعلاه - ابقى تفسيره بالسوم و يؤيده حديث أبي هريرة في مسلم مرفوعا لا يبيع المسلم على سوم سلم ود كالمسلم ليس له التمسيد فلا مرق بين السلم وغيره عند مجهم و خلافا للروايات وغيره بل لانه اسرع امثالا فذكر المسلم أولا في الرواية الاخرى لا يبيع على بيع أخيه لا مفهوم له لما ذكره ولا لانه خرج بخلافه قال الابي النسخ اذا كان الأول فلهما تجوز المحظية على شرطه قال ابن عرفة وكذا عدى في السوم اذا كان كسب الأول حراما جاز لسوم على سومه و قياسا على ما قاله ابن العربي في النجس ان السلة اذا لم تنفع في تهاجاز السوم - الى سومه فقيل له يفرق بأن انشأ في السوم سلم حقه في الزيادة بخلاف مسألة النجس فليقبل الفرق قال ابن عبد البر ~~مكذرا~~ رواه يحيى وابن القاسم وابن بكير و جماعة محتصرا وزاد ابن وهب واقية و عدى فقه بن يوسف وسليمان بن برد في هذا الحديث عن مالك بسنده ولا تلقوا السلع حتى يطمئنها الى الاسواق قال وهبي زيادة محبة و طلة من حديث مالك وغيره عن نافع عن ابن عمر اه - وأصله لا تلقوا وتجذف احدى التامين والسلع بكسر السين جمع سلعة وهى المتاع ويحيط بضم أوله وفتح نائه اى ينزل ورواه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن يحيى التميمي عن مالك به محتصرا ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ناقما (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا (بفتح الباء واللام والالف) وأصله لا تلقوا وتجذف احدى التامين اى لا تمتقبوا (الربكان) الذين يجمعون المتاع الى البلد قبل أن يقدموا (للابيع) أى لحل بيعها كما قال في الحديث قبله ولا تلقوا السلع حتى يطمئنها الى الاسواق ولا خلاف في معناه قرب المصروا طرفه وفي حده يعيل وفرسخين ويومين روايات عن مالك حكاه في المصارضة وحكى ابن عبد البر وعياض عن مالك جواره على ستة اميال قال الابي والمذهب معه كل فقهه كلام شيخنا يعنى ابن عرفة وقال الباجي يمنع الثاني فيما قرب أو بعد قال المازري النهى عنه مع قول المانئ لمناقيه من لغيره بالقيرو ولا يعارضه لا يبيع حاضر لباد المقتضى عدم الاستقصاء للجالب والتلقى يقتضى الاستقصاء له لانها من باب واحد لان الاحكام منية على المصالح ومنها تقديم مصلحة الجماعة على الواحد ولذا قدمت مصلحة أهل المحاضرة على مصلحة الواحد الجالب فهم امتثالان لا متعارضان أبو عمر ايدى بانهى نفع أهل السوق لارب السلعة عند مالك ومذهب الشافعي عكسه و اجاز أبو حنيفة والا وزعى لتلقى الا ارضيا بناس (ولا يبيع) مجزوم بلا لئامية وفي رواية لا يبيع بالرفع على انما نافية (بعضكم على بيع بعض) قال الباجي اى لا يشتري قال ابن حبيب انما النهى للشترى دون البائع قال أبو عبيد وغيره لان البائع لا يكاد يدخل على البائع وانما المعروف زيادة المشتري على المشتري قال الباجي ربما يحفل جله على طهره فيمنع البائع ايضا ان يبيع على بيع أخيه اذا ذكر المشتري له وانما على ابن حبيب على مقاله لان الارخاص مستحب

مترى فافا اتي من يبيع بأرخص من يبيع الأول لم يمتنع وقد منع من تلقى السلع وفيه ما رخص على
متلقيا غير ان فيه إغلاء على أهل الأسواق الذين هم أهم نعم السبلين للضعيف الذي لا يقدر على التلقي
وقال عباس الأولى حمله على ظاهره وهو أن يعرض ساعته على المشتري برخص ليزهده في شراء سلعة
الاتجار اكن الى شرائها قال الأولى البيع حقيقة إنما هو اذا انعقد الأول فلما تعدت الحقيقة حل على
أقرب المجاز اليها وهو المراد كنهه وإذا كانت المسئلة ما يؤدى اليه من الضرر فلا فرق بين السوم على السوم
والبيع على البيع في الصورة التي ذكرها وهي أن يعرض بأربع ساعات على مشتري أن لا الأول وكثيرا
ما يفعله أهل الأسواق اليوم براكن صاحب المحافوت المشتري فيشر لا يشر بحافوته سلعة نظيرها بحيث
يراهما المشتري (ولاشأشوا) بحذف إحدى التامين وفتح الحميم وضم الشين المجمة يأتي تفسيره (ولا
يسع) بالجزم نها وفي رواية لا يبيع بازفع نفا بعتناه (حاضر لباد) أى لا يكون سمارة له قاله ابن عباس
في الصحيفين قال ابن عبد البر له مال على أهل العود خاصة البعدين عن المحاضرة الجاهلين بالسعر
فيما يجلونه من فوائد البادية دون شراء وانما عقيدته بهذه القيود لأن الغرض من الحديث إرفاق أهل
الحضر بأهل البادية مما ليس فيه ضرر ظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود
وسبانه اذا لم يكونوا أهل عمود ففهم أهل بلاد والغالب انهم يعرفون السعر فاهم ان يتوصلوا الى تحصيله
بأنفسهم وبغيرهم وكذا ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه
ولهم ان يتوصلوا اليه بالمعاصرة وغيرهم وأما أهل العود الموصوفون بالقيود المذكورة فان باع لهم
السعاسة وغيرهم ضربا بل الحضر في استقراض غاية الثمن فيما أسله على أهل العود بل انهم وقصد
الشارع إرفاق أهل المحاضرة و اجازاً بوجوبه بيع المحاضر للبادي الحديث الذين النصيحة ولا حجة
فيه لانه عام ولا يبيع حاضر لباد خاص والمخاصية قضى على العام لانه كانه استثنى منه فيستعمل الحديثان
(ولا تصرفوا) بضم التاء وفتح الصاد والراء المشددة بعدها واو الجمع ونصب (الابل) على المفعولية
(والثمن) عطف عليه على الصحيح المشهور في الرواية وعزاء عباس لضبط المتقنين من شيوعه قال وكان
شخصا ابن عتاب يقربه للطلبة فيقول هو مثل فلان تركوا أنفسهم وهو حسن وقيدناه في غيره سلم بفتح التاء
وضم الصاد ونصب الابل على المفعولية أيضا وضم التاء وحذف الواو ورفع الال على انه مفعول مالم
يسم فاعله واشتقاقه على الأول من التصرية مصدر مرعى بشد الراء وبالالف يصري تصرية اذا جمع يقال
صريت الماء في الخوض أى جمعه ومنه صرى الماء في الظهور اذا حبسه سنين لا يترويح فالتصرية في عرف
المفتهاء جمع اللبن في الضرع اليومين واثنان حتى يعظم فيطن المشتري انه لا يكثر اللبن والمرارة
المذكورة في بعض طرق الحديث هي الناقة أو الشاة المفعول به ذلك وتسمى أيضا المحفلة في بعض
طرقه يقال ضرع حافل أى عظيم وأما على الضبط الثاني فهو من الصر الذي هو الربط والصواب الأول
من التصرية لا من الصر قال أبو عبيد اذا لو كان من الصر لقل ناقة أو شاة مصرورة وغناها مصراة وقال
الشافعي تصرية ان تربط أخلاف الناقة أو الشاة وتترك حلها اليوم واليومين فزيد المشتري في ثمنها
لما يرى من ذلك قال الخطابي والذي قاله أبو عبيد جيد وما قاله الشافعي صحيح لأن العرب تصريخ
المسلوبات أى تربطها فسمى ذلك الرباط صرازا واستشهد بقول العرب العبد لا يحسن الكروا فاحسن
الحلب والصروبة قول مالك بن نويرة

قلت لقوى هذه صدقاتكم * مصرة اخلافها لم تحرد

قال ويحتمل أن تكون مصرة مصرة أبداً إحدى الزايمين بانه كما قال تعالى وقد خاب من دساها كرهوا
اجتماع الائمة أحرف من جنس واحد قال الأولى وما ذكر أبو عبيد يرجع الى انه من التصرية فلهذا أن كان يكون

من الصرا الذي هو الرطب والتي لمحق الغير (فرا ابتاعها بعد ذلك) المذكور وهو اتصريه أو بعد العلم بهذا النبي (فهو بمنزلة النظيرين) أفضل الزايمين (بعد أن يحملها) يضم اللام من باب نصر وفي رواية حملها بقوية قبل اللام المكسورة (أن رضبها) أي الصراة (أمسكها) ولا شيء له (وأن سخطها) كرمها (ردعها) وصاعا من تمر (نصب على أن الواو بمعنى مع) وأطلق الجمع لا مقدر لأمه لان جمهور النحاة على أن شرط الفعل معه أن يكون فاعداً لصوجبته أنا وزيد والجملة شرطيان عطفت الثانية على الأولى فلا محل لهما من الأعراب ذهبا تعبير بيان أني بهما لبيان المراد بالظن ما هو كما قال مالك إنما يخص القمر لانه غالب عيش أهل المدينة فكذلك في كل بلد انما يقضى بالصاع من غالب عيشهم وفي رواية لأبي داود ومسلم وصاعا من طعام زاد في رواية لمسلم ودلها البخاري وهو بالخيار ثلاثة أيام وجه الجمهور على أن الصاب وهو أن التصرية انما تظهر بثلاثة أيام وهو في معنى ثلاث حلبات لأن الأولى هي الدلسة وبالثانية ظهرت وبالثالثة تحققت لأن الثانية يظن أنها لا تختلف المرحى والمراح أو لا اختلاف في الضرع باسمها كما مئة المدقوق بها قال ابن عبد البر هذا حديث صحيح أصل في النبي عن الحبش والدلسة بالعيب وأصل في الردبه وأن يبيع العيب صحيح ويخبر المشتري ومن قال بحديث المصراة مالك في المشهور عنه وهو تحصيل مذهبه وبه قال الشافعي والليث وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وجه وأهل الحديث قال ابن القاسم قلت لمالك أنا أخذ بهذا الحديث قال نعم وألا حديثي رأيت في الحديث في التبعة عنه ليس بالثابت ولا الموطأ عليه الله أعلم بحسنه عن مالك ورد أبو حنيفة وأصحابه الحديث وأبو الأشعث لا معنى لها إلا مجرد الدعوى فقالوا إنه منسوخ بحديث الخراج بالضممان والغلة لضممان قالوا والمستهلكات انما تضم بالمثل أو القيمة من ذهب أو فضة فهذا يبين نسخ قوله وصاعا من تمر منسوخ بتحريم الربا في حديث القمر بالتمر ربا إلا ما هو ما قال أبو عمر حديث المصراة صحيح في أصول السنن وذلك أن ابن التصرية اختلط باللبس الطاري في ملك المشتري فلم يتيها قويم المالبث منه لان ما لا يعرف غير ممكن فيحكم صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر فقطع النزاع كحكمه في الجنين بتمر فقطع النزاع اذ يمكن أن يكون حيا حين ضرب بطن أمه ففيه الدية أو ميتا فلا شيء فقطع النزاع بالقرعة وكحكمه في الأصابع والاسنان بأن الصغير فيها كالكبير إذا لا توقف أحده تفضيل بعضا على بعض في المنفعة وكذا الموضحة حكم في صغيرها وكبيرها بحكم واحد اه وفي المعلوم قال أبو حنيفة والكوفيون انه منسوخ بحديث الخراج بالضممان وبالأصول التي خالفته وهي ان اللبن مثلي فيلزم مثله فان تمذرق قيمته والمثل هنا تمذرتا معذرة معرفة قدره فكان فيه القيمة بالعين لا مثله ولانه لما عدل عن المثل الى غيره نجي به عن البيع فهو طعام بطعام الى أجل ولا أن ابن النخاعة تقول من ابن النخاعة وابن النوق في نفسه يختلف بالقلعة والكثرة والصاع محد ود فكيف يصح أن يلزم متاف القليل مثل ما يلزم متلف الكبير ولأن اللبن غلة فهو للمشتري كسائر الغلات فانها لا ترد في العيب فأحدث اما منسوخ بحديث الخراج بالضممان أو مرجوح لمعارضته هذه الاربع قواعد الكلية والمجواب أنا نعتج ان اللبن خراج فلم يدخل في الحديث وبأنه عام والمصراة خاص والعام يرد الى الخاص فلا تعارض ولا نسخ ومن القاسدة الأولى بأنه صلى الله عليه وسلم رأى ان اللبن انما يراد بالقوت وقال قوتهم لتمر فلذا حكمهم به حتى لو كان غالب قوت بلد غيره لقضى بذلك الغير وقد جعل الشرع الدية على أهل الأبل والأبل والذهب والذهب والورق ما ذاك إلا لانه غالب كسبهم وأصله لو كان المراد بلنا لدخل التعاضل والمزاينة اذ ما في الضرع لا يتحقق تقديره بالصاع وهو رد جميع ما حلت يخفى ان فيه شيئا مما هو غلة وحديث عند المشتري فكيف تضم الاقالة وعن الثانية بأنهم ليست مبايعة حقيقة حتى يقال انها طعام بطعام الى أجل وانما هو حكم واجب الشرع ليس

باختیارهما فیهما من وعن الثالثة قال بعض العلماء انه قضی بالمصالح الحدود عن اللبن المختلף قدره
 بالقلم والکثرة الفصام وسد الذريعة ابتناع وكان صلى الله عليه وسلم حرما على رفع التناع عن امته
 كفضائه بالقرعة في المخبين ولم يفرق بين ذكره نبي مع اختلافهما في الدية وحذية الجرح بقدر محدود
 مع اختلاف قدرهما في اصغر الكبرفة. ثم الموضحة جلد الراس وقد تكون مدخل مسلة ولهذا اهله
 كبيرة وعن الرابع بان الغلة ما نشأ في يد المشتري وهذا كان وهو في يد البائع وكار الاصل رده
 بعينه لكن لما استحل رد عينه لا اختلاطه بما حدث عند المشتري وجب رد الموض وقد ربه الموم رفا
 للنزاع اه لمخاض في المفهم قد يحاب عن الجميع من حيث المجلة بان حديث المصراة اصل منفرد بنفسه
 مستثنى من تلك القواعد الكلية كما استثنى ضرب الدية على الماقلة ودية المخبين والرية والقراض من
 اصول متنوعة للحاجة الى هذه الاستثنات ولو لم يعارضته باصول تلك القواعد فلا سلم بتقديم القياس
 على الحديث لانه صلى الله عليه وسلم قال لما اذم تحكيم قال بكتاب الله قال فان لم تحرق قال بسنة رسول الله
 قال فان لم تجد قال ايتهم رأی اه وفي الحديث فوند كثيرة غير ما راجع الى الجارية عن عبد الله
 ابن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به (قال مالك ونفسه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
 نرى) بضم النون فمن (والله أعلم) برادر سوله (لا يبيع بضمك على بيع بعض) اى يحرم (انه انما
 نهى ان يسوم الرجل على سوم اخيه) ففسره بالسوم من لمشتري الراوية المهرجة بذلك وخبر ما فسرته
 بالوارد وان كان لا مانع من انه البائع ايضا جامع اى علة نهى دفع الضرر فلا فرق بين البيع على البيع
 والسوم على السوم وقيد بما (اذا ركن البائع الى السائم) اى المشتري (وجعل يشترط وزن الذهب)
 او الفضة (ويستمر من السوب وما اشبه هذا انما يعرف به ان البائع قد اراد اية السائم بهذا الذي نهى
 عنه والله اعلم) لا قبل الزكون فيجوز كما قال (ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع فيسوم بها غيره واحد)
 اى اكثر من واحد فاذا كان النهى انما هو به الزكون جاز هذا وهو الزيادة (ووترك لاس السوم عند
 أول من يسوم بها اتخذت بشبه الباطل من الثمن ودخل على الباعة في سلمهم المكروه) وهو الجنس ونقص
 الثمن (ولم يزل الامر عندنا على هذا) اى بيع الزيادة قبل الزكون وبخوده فسه ابو حنيفة وقال سفيان
 الثوري عناه ان يقول عندى خير منه وقال الشافعى معناه ان يبتاع سلعة فيقبضها ولم يترقا وهو مقبضها
 فيأتيه من يعرض عليه سلعة ارشادى احسن منها فيبيع ببيع صاحبه لان الخيار قبل التفريق ومذاهب
 الفقهاء على ذلك متقاربة قاله ابو عمر فجمع ملاء على انه نهى للبتاع اكر تقدير الشافعى على قوله بخيار الجاس
 (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريما (عن الجيش) بفتح
 الذون وسكون الجيم وفتحها والسين الهجمة وهو لغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه لهاء قال نحيث
 الصيد انحبس فحشا ومنه قيل للساندنا جيش لانه يشير الصيد قال المساجي فكان غيره للسلعة يشير الزيادة
 فيها وشرعا (قال) مالك (والجيش ان تعطيه بسلعة) اى فيها (اكثر من ثمنها وليس في نفسك
 اشتراؤها فيقتدى بك غيرك) وقال الاكثر هو ان يزيد في السلعة لا يترتب عليه وهذا اعم من تفسير مالك
 لمدنولى اعطائه مثل ثمنها وراقل ونحوه من تفسير مالك قال الابى والمذهب النهى عنه قال ابن العربي
 وعندى ان يلقها لنا جيش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جازر وهو ما جاور واستعبد ابن عبد السلام بانه
 اتلاف مال المشتري ابن عرفة وكان يسوق الكلابين يتونس رجل مشهور بالصلاح طارف بقيمة الكتب
 يستفتح للدالين ما يبتون عليه ولا غرض له في الشراء وهذا الفصل جازع على ظاهر تفسير مالك وقول ابن
 العربي لا على قول الاكثر وهذا الحديث رواه البخارى ثنا عن القسبي وفي ترك الخيل عن قتيبة بن سعيد
 ومسلم عن يحيى الثالثة عن مالك به

«جامع البوع»

(مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلا) هو حسان بن حنظل كزارواه ابن الجارود
والجارك وغيرهما وصدره عياض وجزءه النووى في شرح مسلم وهو فتح المهلة والموحدة الثقلية
ومعتقد بال محبة قبلها قاف مكسورة الانصارى وقيل هو ابو معتز بن عمرو ككا في ابن ماجه
وتاريخ البزارى قال ابن عبد البر وهو اصح وتبعه النووى في منبهاته (ذكر لرسول الله صلى الله
عليه وسلم انه يندع) بضم التحتية وسكون المجهة وفتح المهلة اى براديه المكروه (في البوع) من حيث
لا يعلم ويبدى له غير ما يكتفى قال عياض وفي الحديث انه الذى ذكر ذلك لانه لم يقد القير والنظر لنفسه
بالكلية فلعل ذلك كان يعتربه احبانا وبتبين ذلك اذا اتقنه اه وعند الشافعى واجد وان نزع
والدارقطنى ان حبان بن متقد كان ضريرا وكان قد شج في راسه مامومة وقد ثقل لسانه وعند الدارقطنى
وابن عبد البر من طريق محمد بن اسحاق قال حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان
ان جده معتز بن عمرو كان قد اتى عليه سبعون ومائة سنة فكان اذا بايع غبن فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال الحديث وانج ابن عبد البر من طريق ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمر ان مكة ذاسف
في راسه مامومة في المجاملة فجلت لسانه فكان يندع في البيع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا باعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء المجهة وخفة اللام وموحدة اى لا خديعة في الدين لان الدين
النصيحة فلا تبنى الجنس وخبر لا خلاية محذوف قال التوربشتى لقته النبي صلى الله عليه وسلم هذا
القول ليقلط به عند البيع ليطالع به صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير
القيمة فيها ليرى له كبرى لنفسه وكان الناس في ذلك الزمان اخوانا لا يغيثون اخاهم المسلم وينظرون
له اكثرا ما ينظرون لانفسهم اه زاذى رواية ابن عبد البر من طريق نافع ثم انت بالخيار ثلاثا
من بيعك قال في الاكمال جعل له عهدة الثلاث لان اكثر ما يبعته كانت في الرقيق ليتصرف ويثبت
عيبه وروى انه جعل له مع ذلك خيار ثلاثة ايام فيما اشتراه (فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلاية)
اى معناها الذى يقدر عليه من النطق في مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عن
لا خلاية قال عياض بالتحية لانه كان التبع يخرج اللام من غير مخرجها وله منهم لا خلاية بالنون
وهو تخفيف وفي بعض روايات مسلم لا خلاية بالذال المجهة اه وفي رواية ابى عمر من طريق نافع قال ابن
عمر فسعته بقول اذا باع لا خلاية لا خلاية وعند الدارقطنى والبيهقى باسناد حسن ثم انت بالخيار
في كل سلة آتية ثمان ثلاث لسان فان رضيت فامسك وان سخطت فاردد فبقي حتى ادرك زمن عثمان
وهو ابن مائة وثمانين سنة ففكر الناس في زمان عثمان فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك غبت فيه رجع
به فيشده له الرجل من الصابة بان النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار ثلاثا فيرد له دراهمه وروى
الترمذى عن انس ان رجلا كان في عقله ضعف وكان يبايع وان اهله اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا
اجره عليه فعداه فنهاه فقال يا رسول الله اى لا اصبر على البيع فقال اذا باعت فقل لا خلاية وانت
في كل سلة آتيتها بخيار ثلاث لسان قال ابن عبد البر قال بعضهم هذا خاص بهذا الرجل وحده جعل له
الخيار ثلاثة ايام اشترطه اول بشرطه لما كان فيه من المحرم على المباشرة مع ضعف عقله ولسانه وقيل
انما جعل له ان يشترط الخيار لنفسه ثلاثا مع قوله لا خلاية فيكون عاما كاستمراره على الخيار اه
وقد استدل احدو البغداديون من المالكية على القيام بالفين غير المتأدود ذوو الثلث لا اقل لانه غبن
يسير انشبه له الخيار فهو كالدخلول عليه وابت ذلك الجمهور والائمة الثلاثة وقالوا لا بد من اثنين لا خلاف

العادة وتغاذب الطريقان قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فقال الأقل القين المخالف للعادة
 من ذلك وقال الجمهور قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض وكذلك تجادى بوافهم الحديث
 فقال البغداديون واجد فيه الجوار للغبون وقال الجمهور هي واقعة عين وحكاية حال لا يصح دعوى
 العموم فيها على أنه لم يجعل الخيار إلا بشرط فالحدث حجة لعدم القيام بالعين أدل وكان ثابتاً ما مره بالشرط
 بأن يقول لا خلافة فلو قيلت هذه اللفظة اليوم في العقد ثم ظهر القين فقال لا أكثر لا يوجب قولها
 قياماً بالعين ثم اختلفوا فقال بعضهم لأنها كانت خاصة بذلك الرجل وله صلى الله عليه وسلم إن يخص
 من شاء بما شاء وقيل إنما مرد أن يشترط ويصدره بهذه الكلمة حضاً لمن عامله على النصيحة والتعز من
 الخلافة فقد روي أنه قال له قبل لا خلافة وأشرط الخيار ثلاثة أيام ولعلم صاحبه أنه ليس من ذوي
 البصيرة في البيع فينظر له كما ينظر لنفسه وقال اجد توجب القيام بالعين لثالثها إذ كانه شرط أن لا يزيد
 الثمن عن ثمن المثل ولأن تنقص السلعة عنه وإن قالها البائع صار بمنزلة من شرط وصفا في المبيع فبان
 خلافه وفي الحديث حجة لامضاء ببيع من لا يحسن النظر فيه وشرائه قبل الحجر عليه وانخرجه البخاري
 هنا عن عبد الله بن يوسف وفي ترك الحمل عن اسماعيل كلاهما عن مالك به وانخرجه أبو داود والنسائي
 من طريق مالك وتابعه اسماعيل بن جعفر وسفيان وشعبة الثلاثة عن ابن دينار عنه مسلم (مالك عن
 يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول إذا جئت أرضاً بوفون المكيال والميزان فأطّل المقام بضم الميم
 الأقامة (بها وإذا جئت أرضاً بضعون المكيال والميزان فأقل المقام بها) لأن ظهور المنكر وعمومه
 مما يحذر تعجيل عقوبته قالت أسلمة يارسول الله أنهلك وغينا الصالحون قال نعم إذا كثرت الخبث فكيف مع
 قلة الصالحين أو وعدهم قاله الباجي وفي الاستذكار هـ ذاققتني أنه لا ينبغي المقام بارض يظهر فيها المنكر
 ظهوراً لا طاق تغييره والمقام بوضع يظهر فيه الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الأغلب
 إذا وجد مرغوب فيه أما تجسس المكيال والميزان فمعام قال تعالى ولا تجسسوا الناس أشياءهم وقال تعالى
 ويل للطففين الآيات قال قتادة في هذه الآية ابن آدم أوف كما تحب أن يوف لك وأعدل كما تحب أن يعدل
 عليك ومرابن عمر على رجل يكيل كيلاً يمتد في فيه فقال له وبذلك ما هذا فقال أمرنا الله بالوفاء فقال ابن
 عمر ونهين عن العدوان وقال الفضل بن عباس تجسس المكيال والميزان سواد الوجه غدا في القيامة وقال
 صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار إن التجار يعشرون يوم القيامة فيجار الأمان بروضه وقال صلى الله
 عليه وسلم التجار هم القجار قالوا ليس قد أحل الله البيع قال بلى ولكنهم يخافون فيأمنون ويخونون فيكذبون
 وقال صلى الله عليه وسلم الخلفاء منتهى للسلعة محقة للبركة وفي رواية العين الكاذبة وقال صلى الله عليه
 وسلم يا معشر التجار إن الشيطان والأشعث يحضران معكم فشووه بالصدق روى الأربعة قاسم بن أصبغ
 بإسناده (مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع محمد بن المنكدر) بن عبد الله التيمي المدني العاضل التابعي
 الثقة (يقول) أخرجه البخاري وابن ماجه من طريق أبي غسان محمد بن المنكدر عن جابر بن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال (أحب الله) بفتح الهمزة والموحدة الثقيلة دعاء وخبر ولفظ البخاري وابن ماجه رحم
 الله لکن رواه السيوطي من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ أحب الله (عبداً) أي انساناً (سجماً) بفتح
 فكأن من السماحة وهي الجود صفة مشبهة تدل على الثبوت (إن باع) بأن يرضى بقليل الربح
 (سجماً) اتباع سجماً (قضى) أي أدى ما عليه طيبة بنفسه ويقضى أفضل مما يجد ويجل القضاء (سجماً)
 (إن اقتضى) أي طلب قضاء حق برفق وإن قل الطيب رب المحبة عليه ليدل على السهولة والتسامح
 في التعامل سبب لاستحقاق المحبة وكونه أهلاً للرجة وفيه فضل المسامحة وعدم احتقار شيء من أعمال
 الخبير فليعلمها تكون سبباً لمحبة الله التي هي سبب للسعادة الأبدية ثم لفظ البخاري رحم الله عبد الله

اذا باع واذا اشترى واذا قضى واذا اقتضى وبمثل لفظ الموطن رواه ابن ماجه لكن لفظ رحم بدل احب
 ولفظ اذ بدل ان في الشكل وهو يحتمل الدعاء والتحريك كمر وويؤيد الخبر قوله في رواية الترمذي من طريق
 عطاء بن السائب عن ابن المنكر في هذا الحديث غفر الله لرجل من كان قبلكم كان سهلا اذا باع لكن
 قال لكماني وغيره قريظة الاستقبال المستفادة من اذا جمع له دعاء وقد يدرى يكون رجلا سهلا وقد يستفاد
 العموم من تقييده بالشرط وفي الصحيحين عن حذيفة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلت الملائكة روح
 رجل من كان قبلكم فقالوا علمت من التحير شيئا فقال ما علم قبل انظر قال كنت امر فتيا في ان ينظروا
 المعسر ويتجاوزوا عن الموسر قال فتحوا وزوا عنه وفي رواية لمسلم فقال الله انا احق بذلك منك تجاوزوا عن
 عبدى ولهما ايضا فادخله الله الجنة قال ابن حبيب في الرضاحة تسحب الماشحة في البيع والشراء وليس
 هي ترك المكايسة فيه انما هي ترك الموازنة والمضاجرة والكرازة والرضى يسير المرح وحسن الطلب قال ويكره
 الم دح والذم في التبايع ولا يفسخ به وياثم قاله شبهه بالخذعة (قال مالك في الرجل يشتري الابل
 او الغنم اولين) بالموحدة والزاي (او الرقيق او شيئا من المروض جزاؤه لا يكون المجزاف في شيء مما
 يبعدها) وفي نسخة عدد اقال المجزاف ان يسهل عدده لقلته ولا يتقدر به ككيل ولا وزن
 وقال المازي لا جل على ظاهره فرق بينه وبين المكيل والموزون بتمذراتهما في بعض الاوقات وليسكن
 قيده حذاق المتأخرين بالمعدود المقصود آخاذه كالرقيق والانعام وما تقارب جاز المجزاف في كثيره مشقة
 عدده دون يسيره (قال مالك في الرجل يعطى الرجل السلعة ببيعها له) الخال انه (قد قومها صاحبها
 قيمة فقال انتم بهذا الفمن الذي امرتكم به فلكذا) را شيء يسيمه له يتراضيان عليه وان لم تبعها
 فليس لك شيء انه لا باس بذلك) اي يجوز وتوله (اذا سمي ثمنها ببيعها به وسعى اجراما معلوما اذا باع
 اخذه وان لم يبيع فلا شيء له) زيادة بضاعته قبله (ومثل ذلك ان يقول الرجل للرجل ان قدرت على
 غلامي الابن اوجبت بعملي الشارد فلك كذا وكذا) لشيء يسيمه (فهذا من باب المجعل) الذي قال
 المجهور يجوز في الابق والذوال والاصل فيه قوله تعالى ولن جاءه جمل بعير (وليس من باب الاجارة
 ولو كان من باب الاجارة لم يصلح) بل يفسد لان من شرطها علم الفمن واوضح ذلك فقال (فاما الرجل
 يعطى السلعة فقال له بعها ولاك كذا وكذا في كل دينار شي يسيمه) كان يقول لك في كل دينار درهمان
 (فان ذلك لا يصلح لانه كلما نقص دينارا من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سعى له) وفي نسخة سمها
 (فهذا غرر) لانه (لا يدرى كم جعل له) والاجارة ببيع منع فلا يجوز ان يكون البدل فيها الا معلوما
 عند المجهور وقال الظاهرية وبعض السلف يجوز جعل البدل فيها كن على حماره لمن يسقى عليه او يمل
 به بنصف ما يزرق ببقية على ظاهره كل يوم قياسا على القراض والمساقاة قالوا قد جاء القرآن بجواز
 الرضاع وما يأخذه الصبي في اليوم واللاية من لبنها غيره معلوم لاختلاف احوال الصبيان واختلاف
 البان النساء قاله ابو عمر (مالك عن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يشكاي الدابة ثم يكرها باكثر مما
 تكرارها به فقال لا باس بذلك) لان اكثرى مالك منافع الاصل فله التصرف فيها كيف شاء

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب القراض)

هكذا اني نسخ صحيفة مقروءة تقديمه على المساقاة وفي نسخ تأخيرها عنها وعن كراه الارض والمخطب سهل

(ما جاء في القراض) *

اهن المجاز يسعون العراض واهن العراق يسعون المضاربة ولا يقولون قراضا البتة واخذوا ذلك من قوله

تعالى واذا ضربته في الارض وقوله تعالى وآخرون يضربون في الارض وقوله في الخبر لو جعلته قراضا
 يقتضى انه لعلنا نحازو المعروف عندهم وكان في الجمالية فأقر في الاسلام وعمل به صلى الله عليه وسلم
 تخذ بحجة قبل البعثة ونقلته الكافة عن الكافة كما نقلت الدية ولا خلاف في جوازها (مالك عن زيد بن
 اسلم عن أبيه) اسلم العدوى مولى عمر ثمة مخضرم مات سنة ثمانين وقيل بعد سنة ستين وهو ابن اربع
 عشرة ومائة سنة (انه خرج عبدالله) بفتح العين الصحابي المشهور واحد العالمة (وعبد الله) بضم
 العين (أبنا عمر بن الخطاب) قال في الاصابة ولد مضرم العين في عهد مصلى الله عليه وسلم فقد ثبت
 انه غزاه في خلافة أبيه كما قال (في جيش الى العراق) للغزو وكان من شجعان قريش وفرسانهم وقتل
 مع معاوية بصفين في ربيع الاول سنة ست وثلاثين (فلما قفلا) رجعا من الغزو (مراعى أبي موسى)
 عبدالله بن قيس (الاشجري وهو امر البررة) من جهة عمر (فرحبهما) قال مرجا (وسهل ثم قال
 لو اقدر لك على امر انفعك ما به) لولفتني فلا جواب لها وفي نسخة لفعلا فهي الجواب (ثم قال بلى ههنا مال
 من مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين) عمر رضي الله عنه (فاسلكناهما) بضم الهمزة قرضكاه
 (فتبنا عن به متاعا من متاع اوراق ثم تبعا به بالمدية فتوديان راس المال الى امير المؤمنين ويكون لك
 الربح) قال الباسجي لم يرد بأسلافهما حراز المال في ذمتها وانما اراد نفعهما ومن مقتضاه ضمانهما لانه
 انما يجوز السلف لنفقة المتسلف فان قصد السلف نفع نفسه لم يجز (فقلا ودنا) احديا (ذلك ففعل
 وكتب الى عمر بن الخطاب ان اخذ منهما المال فلما قدما باعا فارحبا فلما دفع ذلك الى عمر) واخبره اوبلفه
 من غيرهما (قال اكل الجيش اسلعه مثل ما اسلفك فالألا فقال عمر بن الخطاب) انتم (أبنا امير المؤمنين
 فاسلفك) بمحاولة (ادبا المال ورجعه) احتياطا للمسلمين لانه ما لهم قالة ابو عمر (فأما عبدالله) المكبر
 (فسكت) ادبا ولشددة ورعه (وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا امير المؤمنين هذا) الفعل (لونقص هذا
 المال او هلك اضعاها) لانه سلف (فقال عمر اياه) قال عيسى كرامة لتفضيل أبي موسى لولده ولم يكن
 يلزمهما ذلك وهذا على قولنا ان ابا موسى تسلف المال وكان بيده على معنى الوديعة واسلفهما اياه وان قلنا
 كان بيده للتمية والاصلاح فلغير تعقب ذلك كما يضح بشئى لنفسه فللذى انضعه تعقبه ولولت المال ولم
 يكن عندهما وفاء لضعته ابو موسى قاله الباسجي (فسكت عبدالله ورجعه عبدالله) اعاد عليه قوله
 المذكور وفيه احتجاج الابن على الاب وانه ليس بموقوف ولا مضم من حق الابوة ولا حق الخلافة
 وجواز الاحتجاج حيث لا نص (فقال رجل من جلساء عمر) يقال إنه عبد الرحمن بن عوف (يا امير
 المؤمنين لو جعلته قراضا) اشارة الى عرض ما رآه من المصلحة وان لم يسأله عمر وكد المقتى يجوز ان يتدنى
 المحكم بالفتوى اذا عرف من حالته استشارته قاله الباسجي (فقال عمر قد جعلته قراضا) اى اعطيته
 حكمه (فأخذ عمر راس المال ونصف ربحه) جعله في مال المسلمين (واخذ عبدالله وعبيد الله أبنا عمر
 نصف ربح المال) وكانه جعل كذلك قطعا للتراع اذا ليس من اقرض في شئ وتما ساق مالك هذا
 الحديث اعلاما بان القراض كان معولا به من عهد عمر وقيل هو اقل قراض في الاسلام وقيل اوله ان
 عمر اخرج من السوق من لا يعلم البيع وكان فيهم يعقوب مولى الحرقة فاعطاه عثمان مالا قراضا راجعه
 في السوق فان كان محفوظا فعنه ان عثمان كان يعلمه ويراعى احواله ولا ينبغي ان يظن بعثمان في فضله
 وورعه الا ذلك ولا اصل للقراض في كتاب ولا سنة الا انه كان في الجمالية فاقرب في الاسلام واجمع على
 جوازها بالدناير والدرهم قاله ابو عبد الملك (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) المحرق بضم الهمزة وفتح
 الراء وقاف المدنى الصدوق (عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب النجفي السابعي الثقة (عن جده)
 يعقوب المدنى مولى الحرقة مقبول تابعي كبير (ان عثمان بن عفان اعطاه) اى يعقوب (مالا قراضا) عمل

فيه على ان الربح بينهما) قال أبو عمر راجع العلماء على ان القراض سنة معمول بها وقال عمر وابنه وعائشة وابن مسعود وأبو جابر في اموال النخعي لا تأكلها الزكاة وكانوا يضاربون بأموال النخعي وروى ذلك مرفوعا وهو حديث مرسل وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال ألا من ولي مال يتيم فليعتزله فيه ولا يتركه فتأكله انزكاة

*** (ما يجوز في القراض) ***

(قال مالك وجه القراض المعروف ان يأخذ الرجل المال من صاحبه على ان يعمل فيه ولا ضمان عليه) لانه أمين (ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلحه بالمعروف بقدر المال اذا شخص) بفتح الشين والخاء المجتهد والصاد المهملة اى سائر (في المال اذا كان المال يحمل ذلك) لان قل (فان كان مقبلا في اهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة) وان كان يتعب في الشراء والبيع نظرا لانه مقبم (ولا بأس ان يمين المتقارض) رب المال والعامل (كل واحد منهما صاحبه على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما) بان كان بلا شرط ولم يكن لا بقاء للمال بيده (ولا بأس بان يشتري رب المال من قارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك صحيحا على غير شرط) بان لا يوصل به الى اخذ شيء من الربح قبل المقاصة او غير ذلك سواء اشترى بقدا ولا اجل (قال مالك فيمن دفع الى رجل الى غلامه مالا قراضا يعلن فيه جميعا ان ذلك جائز لا بأس به لان الربح مال للغلام) لان العبد يملك (لا يكون) الربح (للسيد حتى يترعه منه وهو بمنزلة غيره من كسبه) يكون له حتى يترعه

*** (ملايه وزن القراض) ***

قال مالك اذا كان لرجل على رجل دين فبدل له ان يقره بضم اوله وكسر القاف يبقيه (عذره قراضا ان ذلك يكره) كراهة منع (حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد) بالضم (او يمسك وانما ذلك مخافة ان يكون اعسر بحاله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيد فيه) فيكون ذرية للاربا ووافقه الشافعي على الحكم وعنه بان ما في الذمة لا يعود امانة حتى يقبض (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فهلك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فأراد ان يجعل رأس المال بقية المال بعد الذي هلك منه قبل ان يعمل فيه قال لا يقبل قوله ويجبر رأس المال من ربحه) وهو موهو لوصع التلف قبل الشروع في العمل لم يكن رأس المال الا ما بقي وهو ما قبله ابن حبيب عن اصحاب مالك كلهم وقال عيسى واهب الى ابن عبد البر وعليه جمهور الفقهاء هو اولى بالذواب وفي المدونة عن ابن القاسم لا يكون كذلك حتى يقبض منه المال ثم يرد قراضا ثانيا والا فهو على الاول يجبر التلف بالربح (ثم يقتسم ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض) من نصف وغيره (ولا يصلح القراض الا في العير من الذهب والورق) لانها قيم المتلفات واصول الاثمان ولا يدخل اسواقها تغير وما يدخله تغير الاسواق لا يجوز القراض به (و) لذا (لا يصح) في شيء من العروض والسلع ومن البيوع) الموعة (ما يجوز) اى بعض (اذا تفاوت امره وتفاخر رده) كببيع حب افرك قبل بيده ويبيع ثم يرد ان ارجمي يؤخذ كلابدان يفر قال ابن مزين وانما خرج مالك من ذكر القراض الى ذكر البيوع تمهيدا لان القراض مكروها كالبيوع فكرهه القراض اذا فات بالجزء رد الى قراض مثله كالقراض بالبروض والضمان اولى الاجل وحرام القراض اذا فات بالعمل رد الى اجرم مثله (فاما الربا فانه لا يكون فيه الا الراد والايحوز منه) وفي نسخة فيه (قليل ولا كثيرا ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تعالى قال في كتابه وان تبتم رجعت عن الربا (فكم رؤس) اصول (اموالكم لا تظلمون) بزيادة (ولا تظلمون) بنقص فلم يربح فيه شيئا قال أبو عمر هذه مسألة وقعت

* (ما يجوز من الشرط في القراض) *

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا وشرط عليه أن لا يشتري بما الى الاسلعة كذا وكذا) لسلعة اسمها (أو ينهه أن يشتري ساعة باسمها قال مالك من اشترط على من قارض أن لا يشتري حيوانا أو ساعة باسمها فلا بأس بذلك) لأنه قد بقي كثيرا مما يجزئ فيه (ومن اشترط على من قارض أن لا يشتري الاسلعة كذا وكذا فان ذلك مكروه) للتجيز (الأن تكون الساعة التي أمره أن لا يشتري غيرها) وقوله (كثيرة) ثابت لابن وضاح عن يحيى ساقط لآبته (موجودة لا تخلف في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك) فان تضررت لقلتها منع وان نزل فبيع وبه قال الشافعي وأجازوه بوحقيقة (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واشترط عليه فيه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه فان ذلك لا يصلح وان كان درهما واحدا) اذ لعل ذلك العبد يستغرق الربح ولا يترك له الجاهة في الاجزاء المشتربة ولا يجوز (الأن يشترط نصف الربح للعامل) ونصفه لصاحبه أو ثلثه أو ربعه أو أقل من ذلك أو أكثر فاذا سمى من ذلك قليلا أو كثيرا فان كل شيء مما هو من ذلك حلال وهو قراض المسلمين) الحارثي بينهم (ولكن ان اشترط ان له من الربح درهما واحدا خالصا فوقع خالصا له دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهما منصفين فان ذلك لا يصلح وليس على ذلك قراض المسلمين) يشبهه تعادل اعدم الملوحة أي لخالفه سنة القراض

* (ما لا يجوز من الشرط في القراض) *

(قال مالك لا ينبغي لصاحب المال أن يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون العامل ولا ينبغي للعامل أن يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه) فان وقع ذلك فقال مالك وأصحابه في الموازنة ان ترك ذلك مشروطه قبل العمل جاز ما بعده فروى يحيى عن ابن القاسم ان أسقطه مشروطه صح وعاديا عليه وأنكره يحيى بعد العمل (ولا يكون مع القراض بيع ولا كراه ولا عمل ولا سلف ولا مرفق) بفتح الميم وكسر القاء وعكسه ما يرتقب به (يشترط أحدهما لنفسه دون صاحبه إلا أن يعين أحدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما ولا ينبغي للقارضين أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا شيء من الاشياء بزيادة أحدهما على صاحبه فان دخل القراض شيء من ذلك صار اجارة ولا تصلح الاجارة الا شيء ثابت معلوم) لانها بيع منافع فيشترط لها شروط البيع (ولا ينبغي) أي يحرم (للذي أخذ المال) أي العامل (أن يشترط مع أخذه المال أن يكافئ) من أسدى اليه ممر وفاقتخص به فلو كافأ المعروف أسدى اليه في مال القراض على وجه التجارة والنظر جاز (ولا يولى من سلعة) أي القراض المشتراة بماله (أحدا) غيره بمثل ما اشتراها به اذا كان يرجو فيها النماء لتعلق حق رب المال بالربح فيها وقيد بما يخفف الوضعية والاحاز (ولا يتولى شيئا منها لنفسه) يستقل به (فاذا وفر) بفتح الفاء أي زاد (وحصل عزل رأس المال ثم اقتدها المال) أي ربحه (على شرطهما) ان كان ربح (فان لم يكن للمال ربح أو دخلته وضعية) نقص (لم يلحق العامل من ذلك شيء) لا بما أنفق على نفسه ولا من الوضعية (لانه ليس بمضمون عليه) وذلك على رب المال في ماله دون العامل ولا شيء للعامل أيضا (والقراض جائز على ما تراضى عليه رب المال والعامل من نصف الربح أو ثلثه أو أقل من ذلك أو أكثر) أعاده لانه قدمه غيره مقصود (ولا يجوز للذي أخذ المال قراضا أن يشترط أن يعمل فيه سنين لا يتزعمته) كذا (لا يصلح لصاحب المال أن يشترط انك) يا عامل (لا ترد الى سنين لا لاجل إحصائه لان القراض لا يكون الى أجل) لا يكون لأحدهما فضة قبله وواقعه الشافعي وأجازوه بوحقيقة في أحد قوليه وأصحابه (ولكن يذبح رب المال ماله الى الذي يعمل له فيه

فان بدا لأحدهما أن يترك ذلك والمال ناض لم يشتر به شيئاً تركه (لأن عقده غير لازم باجماع) (واخذ صاحب المال ماله وان بدا الرب المال أن يقضه بعد أن يشتري به سلامة فليس ذلك له حتى يساع ويصير عيناً) لتعلق حق العامل بالربح (فان بدا للعامل أن يردده وهو عرض لم يكن له حتى يبيعه فيرده عيناً كما أخذته) لتعلق حق ربه بذلك وحاصله أن لكل فضته قبل العمل لا بعده حتى يعود عيناً كما أخذته (ولا يصلح لمن دفع إلى رجل مالا قراضاً أن يشترط عليه الزكاة في حصته من الربح خاصة لأن رب المال اذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلاً) زيادة (من الربح ما ينافي فماسة طعنه من حصته لزكاة التي تصيبه) تلزمه (من حصته) ولأنه لا يدري كم يكون المال حين وجوب الزكاة وبما هلك كله أو بعضه (ولا يجوز لرجل أن يشترط على من قارضه أن لا يشتري إلا من فلان لرجل بعينه فذلك غير جائز لأنه يصير له أجيراً) وفي نسخة رسولاً (باجريس معروف) وسواء كان ذلك الرجل موسراً لا تعمد عنده السلع أو معسراً فان وقع قسح فان فات صبح بمال صبح به القراض الفاسد قاله ابن نافع وأجازة أبو حنيفة (قال مالك في الرجل يدفع إلى رجل مالا قراضاً ويشترط على الذي دفع إليه المال الضمان قال لا يجوز لصاحب المال أن يشترط في ماله غير ما وضع القراض عليه وما مضى من سنة المسلمين فيه) ولا خلاف بينهم أن القراض على الأمانة لا على الضمان (فان غم المال على شرط الضمان كان قد اذاد في حقه من الربح من أجل موضع الضمان) وذلك لا يجوز (وانما يقامه ان الربح على مالوا أعطاه على غير ضمان وإن تلف لم أر على الذي أخذ ضماناً لأن شرط الضمان في القراض باطل) فان دفع على الضمان فسمح لمالهم عمل بطل الشرط ورد إلى قراض مثله عند مالك وعنه إلى أجرة مثله وقاله الشافعي وقال أبو حنيفة القراض جائز والشرط باطل (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً واشترط عليه أن لا يتساع به الاخذ إلا ردوب لا لاجل أنه يطلب ثمراً للخل أو نسل الدواب ويحس رقابها قال مالك لا يجوز هذا وليس هذان سنة المسلمين في القراض وبه قال سائر الفقهاء فان وقع لم يصح وله أجرة مثله فيما اشتراه والدواب والخل لرب المال قاله أبو عمر ولا يجوز (الأن يشتري ذلك ثم يبيعه كما يساع غيره من السلع) لأن الذي يعامل عليه في القراض هو التجارة دون السقي والقيام على الدواب لانها تنوب للعمل ولأن العامل قد يربح بدع الرقاب فيكون ممنوعاً منه وهو المقصود بالقراض قاله الباجي (ولا بأس أن يشترط المتارض على رب المال غلاماً بعينه به على أن يقوم معه الغلام في المال اذا لم يعد) (فتح فسكون (أن بعينه في المال لا بعينه في غيره)

* (الارض في العروض) *

(قال مالك لا ينبغي لأحد أن يقارض أحدًا لا في العين لأنه لا ينبغي المقارضة في العروض لأن المقارضة في العروض إنما تكون على أسس وجهين) كل منهما ممنوع (إيمان يقول له صاحب العرض تحذرها العرض فبمعه فمات مخرج من ثمنه فاشترى به وبيع على وجه القراض فقد اشترط صاحب المال فضلاً لنفسه من يسع سامته وما يكفيه من مؤنتها) ووافق الشافعي وأجازة أبو حنيفة (أو يجعل العرض نفسه رأس مال وهو الوجه الثاني بأن) (يقول اشتري هذه السلامة وبيع فاذا فرغت فابيعني مثل عرضي الذي دفعت إليك فان فضل شيء فهو بيني وبينك) فلا يجوز وأجازة ابن أبي ليلى (و) وجه المنع أنه (للصاحب العرض أن يدفعه إلى العامل في زمان هو فيه نافق) ربح (كثير الثمن ثم يردده العامل حين يردده وقد يخص) بضم الخاء (فيشترى به ثلث ثمنه أو أقل من ذلك فيكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن العرض في حصته من الربح أو يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكثر المال في يديه

ثم باؤ ذلك العرض ويرتفع منه حين رده فيشتره بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه (عطف تفسير
(بامال) بلائى (فهذا غرولاً بصلي) فيقضى قبل العمل (فان جهل ذلك) واستتر (حتى مضى)
ينتضى العمل (نظر الى قدر أجر الذى دفع اليه القراض في بيعه اياه وعلاجه فيعطاه ثم يكون المال قراضاً
من يوم نض المال واجتمع عينا) تفسير لئ (ويرد الى قراض مثله) وهذا بيان شاف لكره القراض
بالعرض لا بشكل على من له أدنى تأمل قاله أبو عمر

*** (السكرافى القراض) ***

(قال مالك فى رجل دفع اليه مال قراضاً فاشترى به متاعاً فحمله الى بلد التجارة فباعه كسده عليه وخاف
النقصان ان يباعه فتكارى عليه) أكرى على حمله (الى بلد آخر فباع به متاعاً) عرق السكراء أصل
المال كنه قال مالك ان كان فيما باع رفاً للكره فسيل ذلك (أى طريقه) (وان بقى من الكراه
شئ بعد أصل المال كان على العامل ولم يكن على رب المال منه شئ يتبع به) بيان (ذلك ان رب
المال انما أمره التجارة فى ماله) الذى دفعه اليه (فليس للقراض) يقع الرأى العامل (أن يتبعه بما
سوى ذلك من المال) أى ماله الذى لم يقراض به (ولو كان ذلك يتبع به رب المال لكان ذلك ديناً
عليه من غير المال الذى قرضه فيه فليس للقراض أن يحمل) بكسر الميم أى يجعل (ذلك على رب المال)
لانه انما أطلق يده على رأس مال القراض دون غيره

*** (التعدي فى القراض) ***

(قال مالك فى رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فربح ثم اشترى من ربح المال أو من جملة اصله
وبرحه (جارية) لقراض أو على وجه السلف منه فوطئها (فعملت منه ثم نقص المال قال ان كان له)
أى العامل (مال أخذت فيه التجارة من ماله فيجبره المال) أى نقصانه (فان أن فضل بعد وفاء)
رأس (المال) لربه (فهو بينهما على القراض الأول) من نصف أو غيره (وان لم يكن له وفاء بيعت
التجارة حتى) للتعليل أى لا أجل أن (يجبر المال من ثمنها) الذى بيعت به (قال مالك فى رجل دفع الى
رجل مالا قراضاً فتعدى فاشترى به سلعة وزاد فى ثمنها من عنده قال مالك صاحب المال بالخيار ان بيعت
السلعة بربح أو بضيعة) نقص (أو لم تباع) أصلاً (ان شاء أن يأخذ السلعة أخذها ضاماً ما سلفه فيها)
أى زاده من عنده (وان أبى) امتنع من أخذها بذلك (كان المقارض شريكاً له بحصته
من الثمن فى الفاء) أى الزائدة (والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده) متعلق بشريكاً (قال
مالك فى رجل أخذ من رجل مالا قراضاً ثم دفعه الى رجل آخر فعمل فيه قراضاً بغير إذن صاحبه انه ضامن
للمال ان نقص فعليه النقصان) لانه متعدداً ليس له دفعه لغيره قراضاً (وان ربح فلهما مال شرطه
من الربح ثم يكون للذى عمل شرطه مما سبق من المال) بعد أخذ به رأسه وما شرطه من الربح قال أبو عمر
لا أعلم خلافاً فى هذا إلا أن الزنى قال ليس للشافى إلا أجره مثله لانه عمل على فساد مال القراض وهو أصل
الشافعى فى الجديد وقوله فى القديم كلاك (قال مالك فى رجل تعدى فنقص ما يدينه القراض مالا
فابتاعه سلعة لنفسه ان ربح قال ربح على شرطه ما فى القراض وان نقص فهو ضامن للنقصان) لتعديده
(قال مالك فى رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فاستلف منه المدفوع اليه المال) أى العامل (مالا)
واشترى به سلعة لنفسه ان صاحب المال بالخيار ان شاء ~~شركه~~ فى السلعة على قراضها وان شاء
تخلى يده ويمنعها وأخذ منه رأس ماله وكذلك يفعل بكل ما تعدى) بلا خلاف اعلمه ~~شراء~~ التجارة
والثنية ومعنى المسألين متقارب بل واحد قاله أبو عمر غايته ان الثانية أوضح

(ما يجوز من النفقة في القراض)

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قرضا اذا كان المال كثيرا يحمل النفقة فاذا شخص) بفحصات سافر (فيه العاقل فان له أن يأكل منه ويكتسب بالمعروف من قدره) وفي نسخة ابن وضاح من قدر المال (ويستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه) وحده (بعض) مفعول يستأجر (من) يكفيه (بعض مؤنته) مفعول يكفي (ومن الاعمال اعمال لا يملكها الذي يأخذ المال) أى السائل (وليس مثله يملكها من ذلك تقاضى الدين) طلبه من هو عليه (وتقل المتاع وشده واشباه ذلك فله أن يستأجر من المال من يكفيه ذلك وليس للقارض) بالفتح (أن يستنق) بين الطلب أى يطلب أن يتفق (من المال ولا يكتسب منه) ومنعه من طلب ذلك أبلغ من منعه من فعله نحو قوله تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه أبلغ من لا تزنا وقول الشاعر

بأعاذ لا في لاتر من ملامتي * ان العواذل لسن لي بأمر

أبلغ من لا تلتى (ما كان) أى مدة كونه (مقيما في أهله انما تجوز له النفقة اذا شخص) سافر (في المال وكان المال يحمل النفقة فان كان انما يتجر في البلد الذى هو به مقيم فلا نفقة له من المال ولا كسوة) وكذا اذا كان المال قايلا لا كسوة ولا نفقة قرب السفر أو بعد قاله مالك أيضا نقله البيهقي (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قرضا فخرج به وبمال لنفقة قال يحمل النفقة من مال القراض ومن ماله على قدر حصص المال) واحتلف في مطلق عقد القراض هل يتنقى السفر بالمال فشهور المذهب أنه مباح قوله تعالى وأخروا ربكم في الأرض أى يسافرون فلا ينقصه مطلق عقد القراض وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب لا يسافر الا باذن رب المال وعن أبي حنيفة القولان والمشهور أن ذلك سواء في قليل المال وكثيره وقال سحنون لا يسافر باقليل سفر بعيد الا باذن ربه قاله البيهقي

(ما لا يجوز من النفقة في القراض)*

(قال مالك في رجل معه مال قرض فهو يستنق) بين التأكد (منه ويكتسب منه لا يجب منه شيئا) لأنه لا يندى النفقة الى التقبل على الناس (ولا يعطى منه سائلا) الدراهم أو الثياب وأما الكسوة والقطعة للسائل المتكفف فيجوز (ولا) يعمل (غيره) شيئا (ولا يكافئ فيه أحدا) أسدى إليه معروف فاحتص به فلو كافأ على معروف أسدى إليه في مال القراض على وجه النظر والتجارة جاز وهذا فعله بغير شرط ومترانه لا يجوز له اشتراط ذلك في عقد القراض فلا يفتن أنه هو (فأما ان اجتمع هو وقوم فحاضرا بطعام وحاضرا بطعام) على عادة الفقهاء في السفر (فأرجو أن يكون ذلك واسعا) أى حاضرا وان كان بعضه أكثر من بعض (اذا التزم أن يتفضل عليهم فان تعذر ذلك) بأن أتى بأمر مستنكر (أو ما يشبهه بغير إذن صاحب المال عليه) أى يجب (أن يتفضل ذلك من صاحب المال فان حمله له ذلك فلا بأس به وان أتى أن يحمله) يسأحه (فعلية ان يكافئه بمثل ذلك ان كان ذلك شيئا له مكافأة) وهو ما تصد به الفضل لأن قل كالمادة

(الدين في القراض)*

(قال مالك لا امرأ يجتمع عليه عند دفع الى رجل دفع الى رجل مالا قرضا فاشتري به سعة ثم باع السلعة بدين) باذن رب المال (مرجع في المال ثم هلك الذي أخذ المال قبل أن يقبض المال أن أراد ورثته) أى السائل (أن يقبضوا ذلك المال وهم على شرط أبيهم من الرجوع فذلك لهم) الى تمام العمل (اذا كانوا

أمناء على ذلك) عالم بالعمل (فاذا كرهوا ان يقتضوه وتحلوا بين صاحب المال وبينه لم يكفوا وان يقتضوه) وان كانوا أمناء (ولاشئ عليهم ولا شئ لهم اذا أسلوه الى رب المال) لان القراض انما انعقد في منافعهم وأمانته لا في ذمته فإذ مات لم يلزم ذلك ماله (فان اقتضوه فلهم فيه من الشرط) على جزء الربح (والنفقة مثل ما كان لا يبيهم في ذلك هم فيه بمنزلة أبيهم) وانما خيروا لانه ثبت لمورثهم حق في الربح ومن مات عن حق فلورثته (فان لم يتركوا أمناء على ذلك) أى لم يعطوا بالعمل (فان لهم ان يأوا بأمن) عالم بالعمل (فيتمتضي ذلك المال فاذا اقتضى جميع المال وجميع الربح كانوا بمنزلة أبيهم) فلهم جزء الربح الذي كان شرطه (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا على ان يعمل فيه فباع به من دين فهو ضامن له إن ذلك لازم له ان باع بدين فقد ضمنه) اذ ليس له ان يبيع بدين الا باذن رب المال وقال ابو حنيفة له ذلك بطلان العقد لان بينهما صاحب المال

(البضاعة في القراض)

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واستسلف من صاحب المال سلفا واستضاف منه) أى العامل (صاحب المال سلفا واوضع معه صاحب المال بضاعة ببيعها له او بدينها برث - ترى له بها ساهة قال مالك ان كان صاحب المال انما ابضعه به وهو يعلم انه لو لم يكن ماله عنده ثم سأله مثل ذلك فله لا خافه) بالمرصاد فقه ودية بينهما (اول سارة) سهولة (مؤنة ذلك عليه ولو أبقى ذلك عليه لم يترع ماله) المحصول قراضا (منه وكان العامل انما استسلف من صاحب المال او جعل له بضاعته وهو يعلم انه لو لم يكن عنده ماله فعل له مثل ذلك ولو أبقى ذلك عليه لم يرد عليه ماله فاذا صبح ذلك منه جاعلا وكان ذلك منه على وجه المعروف ولم يكن ذلك شرطا في أصل) عقد (القراض فذلك جائز لا بأس به) كأنه اراد لا كراهة فيه أو تأكيدها مجوز (وان دخل ذلك شرط أو تخيف ان يكون انما صنع ذلك العامل اصحاب المال ليقر) بضم اوله يبقى (ماله في يديه او انما يضيع ذلك رب المال لان يملك العامل ماله ولا يرد عليه فان ذلك لا يجوز في القراض وهو ما ينهى عنه اهل العلم) لان شرط ذلك زيادة على المعلوم فيعود بجهولا لان العمل في البضاعة له اجرة يستحقها العامل فيها

(السلف في القراض)

(قال مالك في رجل أسلف رجلا مالا ثم سأله الذي تسلف المال ان يقره عنده قراضا قال مالك لا أحب ذلك حتى يقبض ماله منه ثم يذفعه اليه قراضا) ان شاء (او يمسكه) وقدم ذلك مع اللأى ترجحة مالا يجوز في القراض (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فأخبره انه قد اجمع عنده وسأله ان يمسكه عليه سلفا قال لا أحب ذلك حتى يقبض منه ماله ثم يسلفه اياه ان شاء او يمسكه وانما ذلك) أى عدم محبته (مخافة ان يكون قد نقص فيه فهو يجب ان يؤخر عنه الى ان يرد فيه ما نقص منه فذلك مكروه ولا يجوز ولا يصلح) قال الساجي عليه بأنه سلف جرت فعا ويدخله ايضا فصح الدين في الدين لان للقراض بعض التام في بذمه اذ لو ادعى الخسارة ولم يبين وجهها فاقبال بعض أصحابنا يضمن ولو ادعى التبرئة لم يضمن فاذا أسلفه اياه تعلق بذمته على غير الوجه الذي كان معتاتا به فهو ومن فسخ الدين في الدين

(الحاسبة في القراض)

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فعمل فيه فربح فأراد ان يأخذ حصته من الربح وصاحب المال غائب قال لا ينبغي له ان يأخذ شيئا الا بحضور صاحب المال وان أخذ شيئا فاهو ضامن له حتى يحسب مع المال اذا اقتسمه) لانه لا يجوز اتفاقا فان يكون احدهما سائما لنفسه عن نفسه ولا أخذهما مع طمأنينة

(قال مالك لا يجوز للتعاضد ان يتحاسبوا ويتفادوا المال غائب عنها حتى يحضر المال فيستوفي صاحب المال رأس ماله) عينا وسلعة ان اتفقا على ذلك حكمه ابن حبيب عن مالك بن يسلمة لا يجوز سلم رأس المال فيها (ثم يقتسمان الربح على شرطهما) فيه (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فضله غراماؤه فأدركوه بئاد غائب عن صاحب المال وفي يده عرض مبيع بين) ظاهر (فضله) زيادته (فأرادوا ان يبيع لهم العرض فبأخذون حصته من الربح فقتال لا يؤخذ من ربح القراض شيء حتى يحضر صاحب المال فبأخذ ماله ثم يقتسمان الربح على شرطهما) لان العامل لا يملك حصته من الربح الا بعد المقاسمة (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فبخر فيه فربح ثم عزل رأس المال وقسم الربح فأخذ حصته وطرح) البقي (حصته) صاحب المال في المال كحضره (شهود) وفي نسخة شهداء (أشهدهم على ذلك قال لا يجوز قسمة الربح الا بحضور صاحب المال وان كان أخذ شيئا رده حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقتسمان ما بقي بينهما من الربح على شرطهما) ولا ينفقه الا لشهاد لانه أشهد على مالا يجوز له فعله فان تصرفه فحصة رب المال في ذلك الربح وهو قطعة من مال القراض (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا ففعل فيه فجاءه فقال هذه حصتك من الربح وقد أخذت لنفسى مثله ورأس مالك واقر عدى قال لا أحب ذلك حتى يحضر المال كله فيحاسبه حتى يحصل رأس المال ويعلم انه واقف) أى كامل (ويصل اليه ثم يقتسمان الربح بينهما ثم يرز اليه المال) ان شاء (او يجلسه) يمينه عنه (واغما يجب حضور المال مخافة ان يكون العامل قد نقص فيه فهو يجب ان لا يترغ منه وان يقره في يده) يبقيه عنده للسلامة عنه انه نقص مال القراض فينفر من ماله

(جامع ما جاء في القراض)

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فبشاع به سلعة فقال له صاحب المال بها وقال الذي أخذ المال لا أرى وجهه يبيع) للكساد في تلك السلعة (فاختافا في ذلك قال لا يضرني قول واحد منهما ويسأل عن ذلك اهل المعرفة ولبصر) بفتحين الخيرة (بتلك السلعة فان رأوا وجهه يبيع يبعث عليه ما وان رأوا وجهه انتظروا انتظر بها) لان القراض قد نزل بالشراء والعمل فليس لهما الا انفسك كمنه الاعلى الوجه المعهود ولذا لو كان المال دينادين به العامل باذن رب المال ثم أراد احدهما تحصيل بيه فالقول قول الاتي منهما لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون والشافعي يبيع السلعة في الوقت لان لكل واحد منهما عنده نقض القراض عند العمل وبعبه لانه عقد غير لازم (قال مالك في رجل أخذ من رجل مالا قراضا ففعل فيه ثم سأله صاحب المال عن ماله فقال هو عندى واقف) أى كامل (فلما أخذه به قال قد هلك عندي منه كذا وكذا المال يسميه وانما قلت ذلك لكى تتركه عندى قال لا ينتفع بانكاره بعد اقراره عنه ويؤخذ بما قرره على نفسه) ولا خلاف في هذا وقد أجمعوا على ان الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا يقع الرجوع (الا ان يأتي في هلاك ذلك المال بأمر يعرف به قوله) فيصدق في دعوى الهلاك (فان لم يأت بأمر معروف أخذ بما قرره ولم ينفه ما نكاره) بل يكون ندما (وكذلك أيضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا فمأله رب المال ان يدفع اليه ماله ويرجعه فقال ما رجعت فيه شيئا وما قلت ذلك الا لان تقره في يدي فذلك لا ينفقه ويؤخذ بما أقرب به الا ان يأت بأمر يعرف به قوله وصدقه) كاشه باروما التحريم بين الناس (فلا يلزمه ذلك) نظره وصدقه (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فربح فيه فبشاع فقال العامل قارضتلك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال قارضتلك على ان لك الثلث قال مالك التلوق قول العامل وعليه في ذلك العين اذا كان ما قال يشبه قراض

مثله وكان ذلك نحو ما يتقارض عليه الناس) بيان للشبه وكذا ان أشبه قول كل واحد منهما القول
للعامل بيئته وان أشبه صاحب المال وحده فاقول قوله بيمينه (وان) لم يشهرا العامل بان (جاء
بأمريستكر ليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله) وكذا ان لم يشبه واحدا
منهم ما يردان الى قراض المثل بعد ما يمنهما (قال مالك في رجل أعطى رجل مائة دينار قراضا فاشترى
بها سلعة ثم ذهب للدفع الى رب الساعة المائة دينار وجدها قد سرقت فقال رب المال بيع السلعة
فان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك انت ضعت وقال القارض)
بالفتح (بل عليك وفاء حق هذا) لاني (انما اشتريتها بالك الذي اعطيتني قال مالك يلزم العامل
المشترى اداء ثمنها الى البائع) لانه الذي تولى الشراء منه (ويقال لصاحب المال القراض) بالمحفض
بدل (ان شئت فأد المائة الدينار الى القارض) بالفتح (والسلعة يبتكر او تكون قراضا على
ما كانت عليه المائة الاولى وان شئت فابرم من الساعة) وتكون خسارة المائة عليك (فان دفع المائة
الدينار الى العامل كانت قراضا على سنة القراض الاول) أى طريقته على ما شرط من الربح (وان
أبى) امتنع (كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها) وقت خسارة المائة على رب المال (قال مالك
في المتقارضين اذا تعاضلا فبقى بيد العامل من المتاع الذي يعمل فيه خلق) بفتح المعجمة واللام أى
بالي (القريبة او خلق الثوب او ما أشبه ذلك) كالغزارة والاداة (قال مالك كل شئ من ذلك كان
نافعا) بالقرفية والقاعاى قليلا (لا خطر) لاشأن (له فهو للعامل ولم اسمع أحدا أفتى برذلك)
لانه مما لا يلتفت اليه غالبا خصوصا من رب المال لاسيما اذا ربح (واذا ربح من ذلك الشئ الذى له ثمن
وان كان شيئا له اسم مثل الدبة او النمل او الشاذ كونه) بشين وذل معجته مفتوحتين وضم الكاف
تسبب غلاظ مضربة تعمل باليمن (او اسماء ذلك مما له ثمن فأبى أرى ان يرد ما بقي عنده من هذه الا ان
يتحلى صاحبه من ذلك) ووافقه الليث وقال أبو حنيفة والشافعي يرد فيه كل ذلك وكثيره واحتج له
بعضهم بقوله صلى الله عليه يا عائشة اياك ومحقرات الذنوب فان لها من الله طالبا ولا حجة فيه كما لا يخفى
والله تعالى أعلم

* (كتاب المساقاة) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

مفاعلة من السقي لانه معظم عملها واصل منفعتها وأكثرها مؤنة والبعل يجوز مساقاته ولا سقى فيه
لان ما فيه من المؤن يقوم مقام السقي والمفاعلة إما للواحد نحو عافاك الله أو لو حظ العقد وهو منه ما
فيكون من التعبير بالمعاقب عن المتعاقب وهي مستثناة من الخسارة وهي كراعا الارض بما يخرج منها ومن
بيع الثمرة والاجارة بها قبل طهيها وقبل وجودها ومن الاجارة بالجهة وله ومن بيع الثمرة الى غير ذلك قاله
عياض ويحتج في الاول بأن الارض غير مكثرة في المساقاة انما المكثري العامل ولذا قالوا في حذوها
انها اجارة على العمل في حائط وشبهه يجوز من ربحه واجب بان الباض الذي يدخل في المساقاة فيه
كراعا الارض بما يخرج منها وذلك كاف في الاستثناء (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب)
قال ابن عبد البر ارسله جميع رواية الموطأ وأكثر اصحاب ابن شهاب ووصله منهم طائفة منهم صالح بن أبي
الاخضر اى وهو ضعيف فزاد عن ابي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر) بوزن
جاء فرمديته كبيرة ذات حصون ومزارع ونخل كثير على ثمانية برد من المدينة الى جمعة الشام (يوم افتتح
خيبر) في صفر سنة سبع عندا الجهور بعد ما حاصرها بضع عشرة ليلة ومن قال سنة ست بناءه على ان ابتداء
التاريخ من شهر المحرم المحقق وهو ربيع الاول وفي الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم
ما ظهر على خيبر اراد اخراج اليهود منها فاسأله ان يقرهم بها على ان يكفوه العمل ولهم نصف الثمر وقال

صلى الله عليه وسلم (أقركم فيها ما أقركم الله) عز وجل لا دلالة فيه لمن قال يجوز المساقاة مدة
سبعة وثلثة لانه يجوز على مدة العهد لانه كان عامرا على اخراج الكفار من جزيرة العرب كتحسينه استقبال
الكتبه فانه كان لا يتقدم في شيء الا بوجي فذكر ذلك للهود منتظرا للقضاء فهم الى ان حضرته الوفاة فأنه
الوجه فيقال لا يدينان بأرض العرب فلما بلغ عمر ذلك فحص عنه حتى أتاه الثبت فأجلاهم ولان
ذلك كان خاصا به صلى الله عليه وسلم ينتظر قضاء الله وقيل لانهم كانوا عبيد له كما قال ابن شهاب
ويجوز بين السيد وعبد ما لا يجوز بين الأجانبين اذ السيد اتخذ ما يبدع عند الجميع قاله ابن عبد البر وقال
الساجي لعله بين لهم ولم يبينه الراوي لان ظاهره المساقاة ولعله كان بعد وصف العمل والاتفاق منه على
معلوم بعدا أو غيرها قال عياض وقيل ليس القصد بهذا الكلام عقد المساقاة وانما القصد وبه انها
ليست موقوفة وان لنا اخراجكم قال القرطبي ويحتمل انه حد الاجل فلم يسمعه الراوي فلم يقله اه وفيه
بعد مع الاستغناء عنه بغيره (على ان الثمر) بثلاثة (بيننا وبينكم) نصفين كما في الصحيحين عن ابن عمر ان
التي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع قال عياض هو مفسر للايهام
في حديث الموطأ فان المساقاة لا تجوز بهمة واحدة والحجزة فيها ما يتفقان عليه قل او كثر (قال فكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يبعث عبدالله بن رواحة) يفتح الراعي ثعلبة بن امرئ القيس الانصاري الخزرجي
الشاعر احد السابقين شهيدا واستشهد بوفاء وكان ثالث الامراء بها في جمادى الاولى سنة ثمان وفيه
ان كان لا تقتضي التكرار لانه انما عاها واحد اقل بعد ما يشركا راي (فخصر يده وبينهم ثم
يقول ان شئتم فلكم) وتضمنون نصيب المسلمين (وان شئتم فلي) وأضمن نصيبكم (فكانوا يأخذونه)
وعن جابر عن ابن رواحة اربعين الف وسق ولما خبرهم اخذوا الثمرة وأدوا عشرين الف وسق قال
ابن مزين سألت عيسى عن قول ابن رواحة أن يجوز للسابقين والآخر نصيبين فقال لا ولا يصلح قسمه
الا كذا لان اختلاف حاجتهم الله فيقسمه الله بالخير فمأول خص ابن رواحة للقسمه خاصة وقال
الساجي يحتمل انه خصه بتمييز حتى الزكاة لان مصرفها غير مصرف أرض العنوة لانه يعطىها الامام
للمستحق من غنى وفقير فيسلم ما خافه عيسى وانكره وقوله ان شئتم الخ حمله عيسى على انه أسلم اليهم
جميع الثمرة بعد التحرص ايضا وخاصة المسلمين ولو كان هذا معناه لم يجوز لانه يبيع الثمر بالتمر بالتحرص
في غير العربية وانما معناه خص الزكاة فكأنه قال ان شئتم ان تأخذوا الثمرة على ان تؤدوا زكاتها على
ما خصته والا فأنما اشترى بها من التي مما اشترى به فيخرج بها التحرص وذلك معروف معروفهم بسعر
التمر وان حمل على خص القسم لاختلاف الحاجة فمعناه ان شئتم هذا النصيب فلكم وان شئتم فلي يمين
ذلك أن الثمرة ما دامت في رؤس الخيل ليس بوقت قسمه فتمر المساقاة لان على العامل جذها والقيام عليها
حتى يجري فيها الكيل او الوزن فثبت بهذا ان التحرص قبل ذلك لم يكن للقسمه الا بمعنى اختلاف
الاعراض وقال ابن عبد البر التحرص في المساقاة لا يجوز عند جميع العلماء لان السابقين شريكان
لا يقسمان الا بما يجوز به يبيع الثمار بعضها بعضا ولا دخلته المزانية قالوا وانما بعث صلى الله عليه وسلم
من يخص على اليهود لا حصاء الزكاة لان السابقين ايسوا شركاء يمينين فلوترك اليهودوا كاهارطيا
والتصرف فيها فضر ذلك سهم المسلمين قالت عائشة انما أمر صلى الله عليه وسلم بالتحرص لكي تحصى الزكاة
قبل ان تؤكل الثمار وتترق وفيه جواز المساقاة وبه قال المجهور والائمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد بن
الحسن ومنعها أبو حنيفة مستدلا بوجوه اوقاها في صلى الله عليه وسلم عن الخبابة وسي مشقة من خير
أي نهى عن الفعل الذي وقع في خبر من المساقاة فحدث المجاور منسوخ وتعقب بان العرب كانت تعرف
الخبابة قبل الاسلام وهي عندهم كراة الارض مما يخرج منها مأخوذة من الخبرة التي هي العلم بالخبريات

وقيل الخبر المحرث والخسارة مشتقة منه وعنه سمي الزارع خبيراً وبأن في الصحيحين عن ابن عمر عامل صلى الله عليه وسلم أهل خيبر شطراً ما يخرج منها من ثرا وزرع ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم أجلاه عمر إلى تيماء وأبحاراً وكذا عمل به عثمان والخلفاء بعدهم افتراءهم كانوا يجهلون حديث النبي عن الخسارة وأيدعي نسخ الحديث وقد عمل به الصحابة والعمل بالنسخ حرام إجماعاً تأنيهاً أن يهود خيبر كانوا عبيد المسلمين ويجوز مع العبد ما يتنع مع الأجنبي والذي قد رده لهم صلى الله عليه وسلم من شطرا الفرو والزرع هو قوت لهم لأن نفقة العبد على المالك وتعقب بأنهم لو كانوا عبيداً لم يتنع ضرب الجزية عليهم وأنواجهم إلى الشام ونفيهم في أقطار الأرض لأنه اضاعة مال المسلمين وبأن ابن رواحة قال لهم إن شئتم فلا لكم وتضعون نصيب المسلمين وإن شئتم فلي وأضحى نصيبكم والسيد على قوله لا يصح ضمانه عن عبده لأنه لا يملك عندهم إذا مال له السيد فهذا يدل على أنهم كانوا مالكيين ثالثاً تأنيهاً صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرور والاجرة هنا فيها غرر إذا لا يدرى هل تسلم الثمرة أم لا وعلى سلامتها لا يدرى كيف تكون وما مقدارها وأجيب بأن حديث الجواز خاص والنهي عن الغرر عام والخاص يتقدم على العام رابعاً إن الخبر إذا ورد على خلاف القواعد رد إليها وحديث الجواز على خلاف ثلاث قواعد يبيع الغرور والاجرة مجبول ويبع الثمرة قبل بدو صلاحها والكل حرام إجماعاً وأجيب بأن الخبر إنما يجب رده إلى القواعد إذا لم يعمل به أمّا إذا عمل به قطعاً بإرادة معناه فيعتقد ولا يلزم الشارع إذ اشترع حكماً أن يشرعه مثل غيره بل إن يشرع ماله نظير وما لا نظير له فدل ذلك على أنها مستثناة من تلك الأصول للضرورة إذا لا يقدر كل أحد على القيام بشجره ولا زرعه خامساً إن ذلك لا يجوز قياساً على تسمية الماشية ببعض غنائها وأجيب بأن الماشية لا يتعد ربيعها عند القيام بها بخلاف الزرع الصغير والثمرة (مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار) مرسل في جميع المواضع وجاء عن ابن عباس وسامع سليمان منه صحيح قاله أبو عمرو وقد وصله أبو داود وابن ماجه من حديث ميمون بن مهران عن مقسم عن ابن عباس وأبو داود من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر فيخبر ببلده وبين يهود خيبر) التمييز حتى أنزكاً من غيرهما لا اختلاف المصنفين واللقمة لا اختلاف المحاسب كما مر وفيه جواز التخصيص لذلك وبه قال الأكثر ولم يحجزه صفيان الثوري بحال وقال الغما على رب المحاط أراح عشر ما يصير بيده وقال الشعبي المحرص اليوم بدعة كان يرى نسخته بالنهي عن المزينة وأجازه داود في الفحل خاصة ودفع حديث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه وأمره أن يخبر عن الغيب ويؤدى زكاته زيداً كما يؤدى زكاة الفحل غراً بأنه مرسل لأن عتابة مات قبل مولد ابن المسيب وبأنه انفرد به عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سعيد وليس بالقوي قاله ابن عبد البر ودعوى الإرسال بمعنى الانقطاع مبني على قول الواقدي إن عتابة مات يوم مات أبو بكر الصديق لكن ذكر ابن جرير الطبري أنه كان عاملاً على مكة سنة إحدى وعشرين وقد ولد سعيد لستين سنة من خلافة عمر على الأصح فسماعهم عن عتاب ممكن فلا نعتاطع وأما عبد الرحمن بن اسحاق فصدوق احتج به مسلم وأصحاب السنن (قال فجمعهم والله حلياً) ضبط بفتح فسكون على أنه مفرد وبضم فكسر وشذ الليث على الجمع (من حلى نسائهم فقلوا هذا لك وخفف عنا وتجاوز في القسم) أجله وأغض فيه قال الباقى راووا به أن يستنزلوه كما قال تعالى وقد كثر من أهل الكتاب لوبر ذنوبكم من بعد ما آمنكم كفار حسداً وقال تعالى وقد أولئك كفرون كما كفروا ولم يعاقبهم امتثالاً لقوله تعالى فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره (فقال عبد الله بن رواحة يا معشر يهود والله أنكم لمن أنقض خلق الله إلى) فتمت أنبياء الله وكذبتم على الله

كزادته في حديث جابر (وما ذلك) أي الغرض (بجامل على أن أحيف) بفتح الهمزة وكسر الحاء
أجور (عليكم) لأنه يكون ظلما وفي الحديث التسليم ظلمات يوم القيامة وفيه ان المؤمن وأن أبغض في الله
لا يحمله البغض على ظلم من أبغض (فأما ما عرضتم من الرشوة) بتثنية الزاء (فانهما سعت) أي حوام
(وأنا لأننا صكها) محرماتها بخلاف بين المسلمين قال جماعة من المفسرين في قوله تعالى في اليهود
سماعون لا يكذب آكلون للسحت إبه الرشوة في الحكم وقبل كل ما لا يصل كسبه (فقالوا بهذا) الأدل
(قامت السموات) فوق الرؤس بغير عمد (والارض) استترت على الماء فتحت الأقدام قال أبو عمر فيه دليل
على أن الرشوة عند اليهود حرام لقوله به هذا ولولا حرمته في كتابهم ما عيرهم الله به. له أكلون للسحت وهو
حرام عند جميع أهل الكتاب وفيه ان ما يأخذ المحاكم والشاهد على الحكم بالحق أو الشهادة به رشوة وكل
رشوة سحت وكل سحت حرام لا يصلح للسلح أكله بخلاف بين المسلمين والعلم بخبر الواحد لا يوجب به
المحكم ما يفتي الله عليه وسلم ابن رواحة وحده (قال مالك إذا ساق الرجل الفحل وفيها أبيض
في الزرع) أي زرع (الرجل الداخل) أي عامل المساقاة (في البياض فهو له) لقوله صلى الله عليه وسلم
على أن الثمرين ثلثا وبينكم فله بشرط أن نصف الثمر وذلك وقت تبين الحقوق فظاهره أن ذلك جمع ما يكون
له وأيضاً فالأرض بيد المالكين وأقال بها ما شرطه دون سائر ما أيدهم ولذا انفردوا بمسألتها ومن زرعها
وغير ذلك وما جاء أنه صلى الله عليه وسلم أسطاها على أن يعملوها ومن عوها ولم يشرط ما يخرج منها احتمل
أن يكون في عقدين قاله الأمامي (فان اشترط صاحب الأرض أنه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح
لأن الرجل الداخل في المال يستقي لرب الأرض فذلك زيادة زاده على (وإن زيادة ممنوعة) وإن
اشترط الزرع بينهما فلا بأس بذلك إذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال البذر والسقي والعلاج
كله) بيان للمؤنة لما جاء أنه صلى الله عليه وسلم على البياض والسوداء على النصف (فان اشترط
الداخل في المال على رب المال أن البذر عليك فذلك غير جائز لأنه قد اشترط على رب المال زيادة الزادها
عليه) وهي ممنوعة (وإنما تكون المساقاة على أن الداخل في المال المؤنة كلها والنفقة ولا يكون
على رب المال منها شيء فهذا وجه المساقاة المعروف) الذي لا يجوز غيره (قال مالك في العين تكون بين
الرجلين فينقطع ماؤها فبإحدى أحدهما العين في العين ويقول الآخر لا أجدهما عمل به أنه يقال للذي
يريد أن يعمل في العين عمل وأنعم ويكون لك الماء كله تسقي به حتى يأتي صاحبك بنصف ما أنفقت فإذا
جاء بنصف ما أنفقت أخذ حصته من الماء وإنما أعطى الأول الماء كله لأنه أنفق ولولم يدرك شيئاً عمل
لم يعلق) بفتح اللام أي لم يلزم (الآخر من النفقة شيء) لأن النفاق لم يقدر شيئاً (وإذا كانت النفقة
كلها والمؤنة على رب المحاط ولم يكن على الداخل في المال شيء إلا أنه يعمل به يدعيه إنما هو أجبر ببعض
الثمره فان ذلك لا يصلح لأنه لا يدري كم جازته إذا لم يرسم له شيئاً يعرفه ويعمل عليه لا يدري أيقل ذلك
أم يكثر) فهي أجرة فاسدة (قال مالك وكل مقارض) بكسر الزاء (أو مساق فلا ينفي له
أن يستثنى من المال ولا من الفحل شيئاً دون صاحبه وذلك أنه بصير أجراً بذلك قول أساقك على
أن تعمل لي في كذا وكذا أخذت تسقيها وتابرها) بضم الواو وكسرهما تلفعها وتصلحها (واقارضك
في كذا وكذا من المال على أن تعمل لي بثمره فإني نزلت مما أقارضك عليه فان ذلك لا ينفي ولا يصلح
مخلاف سنة المساقاة والمقارض كأفاده بقوله (وذلك الأمر ندنا) بالمدينة (والسنة في المساقاة
التي يجوز لرب المحاط أن يشترطها على المقاتي) بفتح القاف (شذاهم نظار) بالسين المنة وموطوعه وهو
الاصح من مالك أي تخصصين الزوب وروى عنه بالسين المهملة يعني سداً ثلثة قاله أبو عمر
ونقل في المشارق عن يحيى الأندلسي أن ما حظر مزرب فبالجمعة وما كان يجذر فبالهملة والمخطأ بالظاء

المجبة جمع حظيرة هي العيدان التي بأعلى المحاط لتفنع من التسور عليه وقال ابن قتيبة هو حائط البستان
 الباسي مثل ان يستريح رباط المحطيرة فيشترط على الماسك شدة (ونعم العسك) بالحاء المجبة وشذالم
 تنقيتها والمخوم الذي - ورجل مخوم القلب أي تقيه من الغل والمسد (وسرو) بفتح المهملة وسكون الراء
 ثم وأوى كس (الشرب) بفتح المهملة والراء وموحدة جمع شربة وهي حياض يستنقع فيها الماء حول
 الشجر وقال ابن حبيب تنقية الحياض التي تكون حول الشجر وتحصن حروفها ويحجى الماء إليها الباسي
 وروى سوق الشرب وهو حجاب الماء الذي يسقى به (وإبار) بكسر الهمزة وشذواحدة (النخل) أي
 نذ كبرها (وقطع الجريد) من النخل اذا كسرت وقديعة مثلها بالشجر لقطع قضبان الكرك (وجد لمر)
 أي قطعه (هذا وشابهه) كرم القف وهو المحوض الذي فيه الدلو ويجري منه الى الضفيرة (على ان الماسك
 شطر) أي نصف (المر أو قل من ذلك أو أكثر اذا تراضيا عليه غير ان صاحب الأصل لا يشترط ابتداء
 عمل جديد) بالجميم (يحدثه العامل فيها من يثري ثمرها وعين رافع رأسها أو غراس يفرسه فيها يأتي
 بأصل ذلك من عندها وضفيرة) بالضاد المجبة موضع يجتمع فيه الماء كالصهر يجمع (وإنما ذلك
 تنسيق وضفروطين ويجمع فيها الماء كالصهر يجمع (ينتهي اعظم فيها تنقيته) فيمنع اشتراط هذا (وإنما ذلك
 بمنزلة ان يقول رب المحاط لرجل من الناس ابن لي هاهنا بيتا واو حقلي بئرًا وأجرني عينا أو عمل لي عملا
 ينصف ثمر حاطي هذا قبل ان تطيب ثمر الحاطط ويحل بيده فهذا بيع الثمر قبل ان يبدو صلاحه وقد نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها) فيمنع كذلك لدخوله في النهي (فأما
 اذا طاب الثمر وبدأ صلاحه) تفسير اطيبه (وحل بيده ثم قال رجل لرجل لي بعض هذه الاعمال
 لعل يسعيه له ينصف ثمر حاطي هذا فلابأس بذلك) أي يجوز (ووجهه) انه (إنما استأجره بشئ معروف
 معلوم قدره ورضيه) فهي اجارة صحيحة (فأما المساقاة فإنه ان لم يكن للعائد) أي البستان
 (ثمر أو قل ثمره أو قد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يستأجر الا بشئ مسمى لا تجوز الا لاجارة الا بذلك
 وإنما الاجارة بيع من البيوع) لانها بيع منافع (إنما يشتري منه عمله ولا يصلح ذلك اذا دخله الغرر
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر) وقد علم ان الاجارة بيع قال ابن عبد البر اراد مالك
 الفرق بين المساقاة والاجارة وان المساقاة صل في نفسها كاقراض لا يقاس عليها شيء من الاجارات
 والاجارة عنده وعند جمهور الفقهاء بيع وقالت الظاهرية ليست من البيوع لانها منافع لم يتخلق وقد نهى
 صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يتخلق وانها ليست عينا وليست البيوع الا في الاعيان قالوا فالاجارة
 بيع منفرد بسنة كالمساقاة واقراض (قال مالك السنة في المساقاة عندنا انها تكون في أصل
 كل نخل أو كرم) شجر العنب (أوزيتون أو رمان أو فرسك) بكسر الفاء واسكان الزاء وكسر المهملة
 وكاف الخوخ أو ضرب منه أجزأ جردا وما يتفق عن نواه (أو ما شبه ذلك من الاصول جائز لا بأس به على
 ان لرب المال نصف الثمر أو ثلثه أو ربعه أو أكثر من ذلك أو أقل) فان شرط علم قدر النجزة قبل أو أكثر
 (والمساقاة أيضا تحوز في الزرع اذا خرج) من الارض (واستقل فجوز صاحبه عن سقيه وعمله
 وعلاجه فالمساقاة في ذلك أيضا جائزة) ومنعها الشافعي الا في النخل والكرم لان ثمره ما يابث من
 شجره يحيط النظر به قال ابن عبد البر وهذا ليس بين لان الكرم يثري والين وحب الملوك والرمان
 والارجح وشبه ذلك يحيط النظر بها وإن العلة له ان المساقاة إنما تجوز فيما يخص والنحو لا يجوز
 الا فيما وردت به السنة فأخرجته عن المزاينة كما أخرجت العرايا عنها النخل والعنب خاصة (ولا تصلح
 المساقاة في شيء من الاصول مما تحل فيه المساقاة اذا كان فيه ثمرة طاب وبدأ صلاحه وحل بيده)
 لعدم الضرورة الداعية لمجواز البيع حيث شذ (وإنما ينبغي ان يساقى من العام المقبل وأما مساقاة

ماحل بيعه من الثمار اجارة لانه انما ساقى صاحب الاصل ثم اقر بدب اصلاحه على ان يصفه اياه
ويجده له) يقطعه (بمنزلة الدنانير والدرهم يطيه اياه وليس ذلك بالمساقاة وانما المساقاة ما بين ان
يجز الخفل الى ان يطيب الثمر ويحل بيعه (وليس ذلك ايضا بالاجارة قال مالك ان وقعت فسخ العقد
ما لم يفت ولا تكون اجارة لان المساقاة تنقضي ان على العامل النفقة على رقب الحائط وجميع المئون
وان لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز ذلك في الاجارة (ومن ساقى ثمر اقل اصل قبل ان يبدو صلاحه ويحل بيعه
فتلك المساقاة بهيها جازئة) قال ابو عمر كل من اجاز المساقاة انما اجازها فيما لم يخفل او فيما لم يبدو صلاحه
والمساقاة والقراض اصلان مخالفان للبيع وكل أصل في نفسه يجب تسليمه واجازها ساجعون لانها اجارة
(ولا ينبغي ان تساقى الارض البيضاء وذلك انه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير والدرهم وما أشبه ذلك من
الاثمان المعلومه) يريد الاطلاء اوما يشبهه فان مذهبه منعهما (فاما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث
أو الربع مما يخرج منها فذلك مما يدخله الغرل ان الزرع يقل مرة ويكثر مرة وربما هلك رأسا فيكون
صاحب الارض قد ترك كراما معلوما صلح ان يكرى أرضه به واخذ أمرارا لا يدري أين أم لا فهذا مكره
أي حرام) وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الخابرة وهي كراه الارض بجزء مما يخرج منها (وانما مثل
ذلك مثل رجل استأجر أجرا أسفر بشيء معلوم ثم قال الذي استأجره لا جبره لكان أعطيتك عشر
ما ارى في سفرى فله الاجارة لك فهذا لا يحل ولا ينبغي) لانه ترك العقد الصحيح الى عقد فاسد (ولا ينبغي
لرجل ان يثأجر نفسه ولا أرضه ولا سفينة الا بشئ معلوم لا يزول) ينتقل (الى غيره) وبه قال الجمهور
واجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم ان يعطى سفينة ودابته وأرضه بجزء مما يزرعه الله قياسا على
القراض (وانما فرق) بالتشديد أى الشرع (بين المساقاة في الخفل) فيجوز (والارض البيضاء)
فبيع (ان صاحب الخفل لا يقدر على ان يبيع ثمرها حتى يبدو صلاحه) انتهى عنه (وصاحب الارض
يكرىها وهي أرض بيضاء لا شئ فيها) لعدم النهى (والامر عندنا في الخفل ايضا انها تساقى السنين
الثلاث والاربع وأقل من ذلك وأكثر وذلك الذى سمعت) فيجوز سنين معلومة عند الجمهور ولا مدّة
مجهولة خلافا للظاهرية وطائفة تعاقبا بظاهر قوله أقركم ما أقركم الله ومرت الاجوبة عنه (وكل شئ مثل
ذلك من الاصول بمنزلة الخفل يجوز فيه لمن ساقى من السنين مثل ما يجوز في الخفل) من المدة المعلومه
قلت أو كثرت ما لم تكثر جدا (قال مالك في المساقى) تكسر القفاف (انه لا يأخذ من صاحبه الذى
ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق بزاده ولا طعام ولا شيئا من الاشياء لا يصلح ذلك) لا يجوز (و) كذلك
(لا ينبغي ان يأخذ المساقى) بفتح القفاف (من رب الحائط شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام
ولا شئ من الاشياء والزيادة فيما بينهما) على جزئه المعلوم (لا تصلح) لانه يعود الجزء معه ولا خلاف
في ذلك (والمقارض ايضا بهذه المنزلة لا يصلح) لانه (اذا دخلت الزيادة في المساقاة والمقارضة
صارت اجارة وما دخلته الاجارة فانه لا يصلح ولا ينبغي ان تقع اجارة بأمر غرر لا يدري أين يكون أم لا
أو يقل أو يكثر) فتفسد الاجارة (وفي الرجل يساقى الرجل الارض فيها الخفل أو الكرم أو ما أشبه ذلك
من الاصول فتكون فيها الارض البيضاء قال مالك اذا كان البياض تبعا للاصل وكان الاصل اعظم
ذلك وأكثر فلا بأس بساقاته وذلك ان الاصل أعظم ذلك وأكثر فلا بأس بمساقاته وذلك
ان يكون الخفل الثلثين أو أكثر ويكون البياض الثلث أو اقل من ذلك وذلك ان البياض حينئذ
تبع للاصل) وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة فقال مالك وكان البياض في خير يسيرا بين
أضغاف السوداء والمشهور ما قال هنا الثالث يسير وعليه فيجوز دخوله في عقد المساقاة والغاؤه للعامل
سواء كان بين أضغاف السوداء أو غير بناحية من الحائط فيهما وفيها ملك الغاؤه للعامل وهو أحب الى

واعترض بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للعامل وهو انما يقبل الراجح واجاب عبدالحق بأن في حديث آخر الغاؤه الباجي وحكم ما منع مساقاته حكم البياض مع الشجرة (واذا كانت الارض البيضاء فيها نخل أو كرم أو ما يشبه ذلك من الاصول فكان الاصل الثلث أو اقل والبياض اثنان أو أكثر جازي في ذلك السكراء وحرم فيه المساقاة) قال الباجي يريد اذا جعلا ما اذا قدرت النخل بالمساقاة فيجوز (وذلك ان من أمر الناس ان يساقوا الاصل وفيه البياض وتكرى الارض وفيها النخل البياض من الاصل أو يساع المحفف أو السيف وفيهما المحلية من الورق بالورق) متعلق بيباع (أو بالعدة) ما يتعلق في العنق (أو الخاتم وفيهما القصوص) جمع فص مثلث الغام (و) فيها (الذهب) تباع (بالدنانير ولم تزل هذه البيوع جائزة بقبائحهم الناس وبتبايعونها ولم يأت في ذلك شيء) نص من سنة ولا كتاب (موصوف ووقوف عليه اذ لو بلغه كان حراما أو قصر عنه كان حلالا) وحينئذ فيرجع الى عمل المدينة كما قال (والاخر في ذلك عندنا الذي عمل به الناس واجازوه فيما بينهم انه اذا كان الشيء من ذلك الورق أو الذهب تعالما هو فيه) من الجوهر ونحوه (جازيهه وذلك ان يكون النصل أو المحفف أو القصوص قيمته الثمان أو أكثر والمالية قيمتها ثلث أو اقل) فتبين ان التبعية ماثلت ما قبل

*(الشرط في الرقيق في المساقاة) *

(مالك ان احسن ما سمع في عمال الرقيق في المساقاة يشترطهم المساقى) بفتح القاف (على صاحب الاصل انه لا بأس بذلك) قال الباجي يريد الذين كانوا اعماله وقت المساقاة وقد قال مالك في المدونة لا يجوز لصاحب الحائط ان يشترط اخراجهم الا ان يكون قد اخرجهم قبل ذلك فعلى هذا يكون اشترط العامل لهم على وجه رفع الالباس ويحتمل ان يكون على وجه اقرار رب الحائط انهم في حائطه عند عقد المساقاة (لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم لا داخل) يريد ان طهروا المال وقوته يعلمهم ولهم فيه تأثير فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح الحائط اه (الا انه ينفذ عنهم المؤنة وان لم يكونوا في المال اشتدّت) قويت (مؤنته) لعدم المساعد (وانما ذلك بمنزلة المساقاة في العين والنضج) بالاضاد المجبة أى الماء الذي يجعله الناضج وهو الجمل (وان تجعد احدا يساقى في أرضين) بالثنية (سواء) بالجر صفة أى مستويين (في الاصل والمفعة احدهما بعين واثنان) بواو ألف هائلة فتون فهما دائمة لا تنقطع (غزيرة) كثيرة الماء (والاخرى) تنفى (بنضج على شيء واحد) كعبير (لحققة مؤنة العين وشدة مؤنة النضج) وعلى هذا الامر عندنا والواثنة الثابت (أى الدائم) ماؤها التى لا تغور ولا تنقطع قال الباجي الرواية المشهورة عن يحيى وغيره واثنان بتاعتقطين وهو خلاف ما قال ابو عبيد في الغريبين وصاحب العين انه بالثنية بعنى الدائم ولم يذكره بوقية اه وفي البارع استثنى من الماء اذا استكثر بضع مثله (وليس للساقى) بالفتح (ان يعمل بمال المال في غيره) الباجي يريد من وجده في الحائط من رقيق. عمال فان كان للعامل استعمالهم فيما شاء (ولان يشترط ذلك على الذى ساقاه) فان استعمالهم في غيره بلا شرط منع ولم يفسد بشرط فسدت لانها زيادة فان كانت بالعمل رد الى أجر مثله (ولا يجوز للذى ساقى) أى العامل (ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه اياه) لانه زيادة (و) كذا (لا ينبغي لرب المال ان يشترط على الذى دخل في ماله بمساقاة) أى للعامل (ان يأخذ من رقيق لمال احدا يخرج من المال وانما مساقاة المال على حاله الذى هو عليه) لان المساقاة منفعة على منافاة ازيد ادا احدهما على ما عقد الا ان مال الكاحوز للعامل شرط اليسر كعبد ودابة في الحفاظ الكبير لا الصغير لان فيه شرط جميع العمل حينئذ (فان كان صاحب المال يريد ان يخرج من رقيق المال احدا فيخرج قبل المساقاة او يريد ان يدخل فيه احدا فيعمل ذلك قبل

المساقاة ثم لم يبق بعد ذلك ان شاء) ليخرج من الخطر (ومن مات من الرقيق أو غاب أو مرض فعلى رب المال ان يخلفه) باقى بيده لا ذلك من جنس ما يلزم العامل الاتيان به لانه انما ساق ليدفع الحائظ على صفته التي كان عليها ثم على العامل ما زاد فاذ لم يكونوا معه لم يمكنه عمل ما زاد على عمله -

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب كراه الارض)

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدنى المعروف بريعة الراى (عن حنظلة بن قيس) ابن عمرو بن حصن (الزرقى) الانصارى التابعى الكبير قيل له رؤية (عن رافع بن خديج) (بفتح الخاء المعجمة) وكسر الدال المهملة واسكان التختية وجيم ابن رافع بن عدى الانصارى الاوسى ازل مشاهده احدثه المحدث قد مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وقيل قبل ذلك (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى عن كراه المزارع) جمع مزرعة وهي مكان الزرع وظاهره منع كراهيه طلقا واليه ذهب الحسن وطائوس وأبو بكر الاصح قال لانها اذا استؤجرت ونحوت لعلها تحترق زرعها فبردها وقد زادت وانتفع ربهسا ولم ينتفع المستأجر ومن حجته حديث الصحيحين وغيرهما فروعا من كانت له ارض فليزرعها فان لم يستطع ان يزرعها ويحجز عنها فليمنعها اخاه المسلم ولا يؤجرها فان لم يعمل فليملك ارضه (قال حنظلة فسألت رافع بن خديج) انتهى عن كراهها (بالذهب والورق) القصة (فقال) وفي رواية للشحين قال لا يمنعها عنه بيعة من ما يخرج منها (اما بالذهب والورق فلا بأس به) (يحتل انه قال ذلك اجتهدا) او علم ذلك بالنص على جوازها وقد روى أبو داود والنسائى بإسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال قال نبى صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وقال الثمانى راع ثلاثة رجل له ارض ورجل منحه ارضا ورجل اكرى ارضا بذهب او فضة وهذا يرجح ان ما قاله رافع مرفوع لكن بين النسائى من وجه آخر ان المرفوع منه النهى عن المحاقلة والمزابنة وان بقيته مدرج من كلام ابن المسيب وقد تأول مالك وأكثر أصحابه احاديث المنع على كراهها بالطعام وبما تنبت كقطن وكان الانحشأ والمحطب وأجازوا كراهها بما سوى ذلك كحديث أحمد وأبي داود وابن ماجه عن رافع مرفوعا من كانت له ارض فليزرعها ولا يزرعها أخاه ولا يكرها بثلاث ولا ربع ولا بعهام بمعنى (ان الشافى يقدر انه باق على ملك رب الارض كراهه بانه يطعم فصار يبيع طعام بطعام لاجل وأجاز الشافى وأبو حنيفة كراهها بكل معلوم من طعام وغيره لما فى الصحيح عن رافع بعد قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذيات وأقيال الحمد اول فيملك هذا ويملك هذا فلذلك زجر عنه صلى الله عليه وسلم واما بشئ معلوم مضعون فلا بأس فبين ان علة النهى الغرور واما بذهب او ورق فلم ينه عنه فقلها ما فى معناه ما من الاثمان المملوثة والماذيات بكسر الدال وفتحها معربة لا عربية مسايل الماء البكر سمي بذلك ما ينبت على الحافة من مجاز الجبارة وأجاز أحمد كراهها ويجزها من راع فيها الحديث المساقاة وقال انه اصح من حديث رافع لا اضطراب الفاظه وانه برويه مرة عن عمومة مرة بلا واسطة وردت به يمكن انه سمعه من عمومه ومن المصطفى فكان برويه بالوجهين واما الاختلاف الفاظه فن الرواة وليس فيها ما يتدفع بحيث لا يمكن التجمع بشرط الاضطراب ان يتدفع بالتجمع وقد جمع بينهما بما يطول ذكره وأخرجها البخارى وسلم وغيرهما وحديث الباب رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وتابعه الاوزاعى عن ربيعة وتابعه يحيى بن سعيد عن حنظلة فى الصحيحين وغيرهما (مالك عن ابن شهاب انه قال سألت عدي بن المسيب عن كراه الارض بالذهب والورق فقال لا بأس به) كفى حديث رافع

لانه ان كان مرفوعا فهو نص في محل النزاع وان كان موقوفا فهو أعلم بما سمع لانه روى حديث النهي عن
 كراه المزارع أشار اليه الباجي فقال لم ينقل رافع لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وانما أخبر عنه وهو الذي
 أخبر بجوازها بالذهب والورق (مالك عن ابن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراه المزارع فقال
 لا بأس بها بالذهب والورق قال ابن شهاب فقلت له أرايت) أخبرني (الحديث الذي يذكر عن رافع
 ابن خديج) ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراه المزارع كما نهى عن بيعه على العوم حتى بالذهب والورق
 (فقال) سالم (أكثر رافع) أي أتى بكثيرهم وهم لغير المراء وكأني بلغه اخبار رافع بجوازه
 بالذهب والورق (ولو كانت لي مزرعة) أرض تزرع (أكرهتها) بالذهب والورق وفي البخاري
 في الغزالي عن جويرية عن مالك عن الزهري ان سالم بن عبد الله أخبره قال أخبر رافع بن خديج
 عبد الله بن عمران عمة وكانا شهدا بدرا أخبرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراه المزارع قلت
 لسلام فتذكر بها قال نعم ان رافعا أكثر على نفسه وفي مسلم وأبي داود والنسائي من طرق ابن شهاب
 أخبرني سالم ان عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه ان رافع بن خديج نهى عن كراه الأرض فقلبه فقال
 ما هذا قال سمعت عبيد بن كوكبا قد شهدا بدرا يحدثان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراه الأرض
 فتأمل عبد الله فكنت أعلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ان الأرض تكرى حتى تحسب عبد الله
 ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن علمه فترك كراه الأرض وفي الصحيحين عن
 نافع ان ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وصدرهم
 اماراة معاوية ثم حدث عن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراه المزارع فذهب الى رافع فذهبت
 معه فسأله فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراه المزارع فقال ابن عمر قد علمت انا كنا نكرى مزارعا
 بما على الاربعاء وبشيء من التبن والاربعاء بالمتجمع ويبيع وهو النهر الصغير وحاصلها انه أنكر على رافع
 اطلاق النهي لان النهي عنه هو الكراه الفاسد الذي كانوا يكرونه بما ثبت على الاربعاء وبعض التبن
 وهو محمول مع انه مخافة لا بالذهب والورق ونحوهما وترك ابن عمر الكراه تورعا كما يدل على ذلك قوله
 حتى خشى الخ وقد اختلف هل علة النهي لاشتراطهم ناحية منها ولا اشتراطهم مزارع على الجداول
 والواق اولاهم كانوا يكرونها على الجزاء بالطعام والادوية من التمور وهذا كله من الغرر والمخاطر
 واقطع المحسومة والنزاع كما جاء عن زيد بن ثابت انه قال يغفر الله لرافع بن خديج انا والله كنت أعلم منه
 بالمحدث انما جاء رجلان من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختلفا فقال ان كان هذا
 شأنكم فلا تنكروا المزارع فسمع قوله لا تنكروا المزارع أخرجه الطحاوي فكانت فيه تأديب والالفرق
 والمواساة كما قال ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه وفي الترمذي لم يحرم
 المزارعة ولكن قال ان يخج أحدكم أخاه خبره من أن يأخذ شيئا مملوما (مالك انه بلغه ان عبد الرحمن
 ابن عوف تنكر أريضا فلم تزل في يديه بكره حتى مات قال ابنه) أبو سلمة وأحمد (فما كنت أراها)
 بضم الهمزة أطلقها (الا) مملوكة (لنا من طول ما مكنت في يديه حتى ذكرها لنا بعد موته فأمر بقضاء شيء
 كان عليه من كراهها ذهب او ورق) بالثلث من الراوى (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يكرى
 أرضه بالذهب والورق) والتصد بهذا ما قبله ان العمل على تخصيص حديث النبي (سئل مالك عن رجل
 أكرى مزرعة بمائة صاع من تمر أو بما يخرج منها من الحنطة أو من غير ما يخرج منها) وهو ما تنبته
 او من الطعام كابن عسل (فكره ذلك) كراهة منع جلا لحدث المنع على ذلك الا انه استثنى
 ما بطول مقامه فيها قال ابن سعدون لايه ليجاز كراهها بما خشب والمحطب والعود والصندل والمجدوع
 وكل هذه الاشياء مما تنبته الأرض فقال هذه الاشياء مما يطول مكنتها وقتها فلذا سهل فيها

(كتاب الشفعة)*

بضم المعجمة وسكون الفاء وحكى ضمها وقال بعضهم لا يحمى زغيرا ~~سكون~~ يكون وهي لغة الضم على الأشهر من شفعت الشيء ضمته فهو ضم نصيب الى نصيب ومنه شفع، فإذا ن وقيل من الشفع ضد الوتر لانه ضم نصيب شريكه الى نصيبه وهذا قريب مما قبله وقيل من الزيادة لانه ين مائا حذ منه الى ماله وقيل في قوله تعالى من يشفع شفاعة حسنة أن معناه من يزد عملا صالحا الى عمله وقيل من الشفاعة لانه يشفع بنصيبه الى نصيب صاحبه وقيل لانهم كانوا في الجاهلية اذا باع الشريك حصته في المجاور شافعا الى المشتري ابوابه ما اشتراه وهذا الظاهر وشرعا استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بمن

(ما يقع فيه الشفعة)*

(بسم الله الرحمن الرحيم)*

تقدم غير ما مر ان الامام تارة يقدم بالشفعة على كتاب وتارة يؤخرها عنه تفننا (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري قال ابن عبد البر مرسل عن مالك لاكثر رواية الموطأ وغيرهم ووصله عنه عبد الملك بن الماسجون وأبو عاصم النبيل وصحى ابن ابي قتيلة وابن وهب بخلاف عنه فقالوا عن أبي هريرة وذكر الطحاوي ان قتيلة وصله أيضا عن مالك فأنه أعلم وكذا اختلف فيه رواق ابن شهاب فرواه ابن اسحاق عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة ويونس عنه عن سعيد وحده مرسل ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال اجد رواية معمر حسنة وقال ابن معين رواية مالك أحب الى واضح يعنى مرسل عن سعيد وأبي سلمة واسند هذه الروايات كلها في التمهيد ثم قال كان ابن شهاب أكثر الناس بحثا عن هذا الشأن فربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة منهم ومرة عن أحدهم بقدر نشاطه حين تحدثه وربما أدخل حديث بعضهم في بعض كما صنع في حديث الافك وغيره وربما كسل فأرسل وربما اشرح فوصل فلذا اختلف اصحابه عليه اختلافًا كثيرا اه ومثله يقال في مالك ورواية معمر في الصحيحين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة) بين الشركاء (فيما) أى في كل مشترك مشاع قابل للقسمة (لم يقسم) بالشفعة (بين الشركاء) فاذا وقعت الحدود جمع حدوه وهما ما تتميز به الاملاك بعد القسمة وأصل الحد منع فتحديد الشيء يمنع خروج شيء منه ويمنع دخوله فيه زاد في حديث جابر عند البخاري وصرفت الطريق بضم الصاد المهملة وكسر الراء مخففة ومنتهى أى يذت مصارفها وشوارعها (بينهم) أى الشركاء (فلا شفعة فيه) لانه لا محل لها بعد تميز الحقوق بالقسمة فصارت غير مشاعة وهذا المحدث نص في ثبوت الشفعة في المشاع ومصدره يشترط وتنها في المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وهو مشهور ومذهب مالك والشافعي وأحمد لانه أكثر الأنواع ضررا والمراد بالعقار المحتمل للقسمة فلا يحتملها الا لشفعة فيه لان بقسمة تبطل منفعتهم وعن مالك رواية بالشفعة احتل القسمة أم لا واليهي عن ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات لكن اعل بالارسال الا أن له شاهدا من حديث جابر باسنادا لأس به وشذ عطاء فاخذ بظاهره فقال بالشفعة في كل شيء حتى الثوب ونقله بعض الشافعية عن مالك ورد بأنه لا يعرف عند اصحابه وحملته الجمهور على العقار لمحدث الباب ونحوه وهو أصل في ثبوت الشفعة وأخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم أربعة وأحاط ولاجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به والرابعة بفتح الراء تأنيث الربع وهو المنزل والمحاط والنستان وفيه أنه لا شفعة الجار لانه حصر الشفعة فيما لا يقسم فما قسم لا شفعة فيه وقد صار جارا وبه قال الجمهور وأثبتها أبو حنيفة

والكروفر للجار ولو اقتصرت على قوله فاذا وقعت الحدود وكان قويا في الرتبة عليهم لكن ضم اليه قوله وصرفت
الطريق فقال الجهم والمراد بها التي كانت قبل القسم وقال الخنفية المراد صرف الطريق التي تترك
فيها الجار ويبقى النظر في أي التاويلين اظهروا حقوا وايضا جحدت الجار احق بصفه رواه البخاري
وأبو داود والنسائي مرفوعا ولا حجة فيه لاحتمال ان المراد أنه احق بقوى بره وصلته وهو أولى لأجله
على الشفعة يستلزم ان الجار احق من الشريك ولا فائز به واصعب يقتضيان صادرا وسين أي بسبب
قربه من غيره واحتجوا ايضا بخديث أبي داود والترمذي مرفوعا جاز الدار احق بدار الجار وأجيب بأنه
لم يبين ما هو احق هل بالشفعة أو غير ما عن وجوه الفرق والمرفوف فلا حجة فيه ولا احتمال ان يريدنا الجار
الشريك والخناط كقال الاعشى يخاطب زوجته «جارنا يدي فانك طالق» فسمعاها جارة لأنها غاطلة
وأقوى يحجبهم حديث أصحاب السنن عن جابر مرفوعا الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا
اذا كان طريقهما واحدا فانه بين بما يكون احق ونبه على الاشتراك في الطريق انك حديث ضعيف
كقال أحمد وابن معين والبخاري والترمذي وابن عبد البر وغيرهم وبالحجة فاحادث الشفعة ليس فيها
ما يعارض حديث الباب لانه ظاهر ارض في نفي الشفعة للجار بخلاف تلك في طرق اليها الاحتمالات
وزعم بعضهم ان قوله فاذا وقعت الحدود الخ مدرج لان الاول كلام تام والثاني مستقل ولو كان الثاني
مرفوعا قيل وقال واذا وقعت الخ وتعتب بأن الادراج لا يثبت بالاحتمال العقلي والقسمي والاصل
ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل كجبي مروية مبينة للقدر المدرج واستحالة
ان النبي صلى الله عليه وسلم يقوله وقد قوى حديثنا اجماع أهل المارسة عليه كما قال مالك وعلى ذلك
السنة التي لا اختلاف فيها (ندنا) وقال أحمد اذا اختلفت الاحداث فالحجة فيما عمل به أهل المارسة
(مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة فقال نعم الشفعة) ثابتة (في الدور
والارضين ولا تكون الابوين الشركاء) لا بالجوار وبالسنة الصحيحة لانه ادا لم يثبت الشفعة للشريك اذا قسم
وضرب الحد ودفع الجار المالصق الذي لم يقسم ولا ضرب الحدود بعد من ذلك (مالك انه بلغه عن سليمان
ابن يسارة ذلك) الذي قاله ابن المسيب (قال مالك في رجل اشترى شقة صا بكسر المعجمة واسكن
الغصاف وصاحدهم له قطعة (مع قوم في ارض بحدويان) متعلقا بشترى (عبد أو ولادة) أي أمة بدل
من حيوان (أو ما أشبه ذلك من العروض فصاء الشريك يأخذ بشفعة بعد ذلك فوجد العبد والوليدة
قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما فيقول المشتري قيمة العبد والوليدة مائة دينار ويقول صاحب الشفعة
الشريك قيمتهما خمسون دينارا قال مالك يخلف المشتري ان قيمة ما شترى به مائة دينار ثم بعد حلفه
(ان شاء ان يأخذ صاحب الشفعة) بما حلف عليه المشتري (أخذ أو يترك) لان يأتي الشفع بينة
ان قيمة العبد والوليدة دون ما قال المشتري) فيأخذها عا شهدت به البينة وهذا قال الجمهور والشافعي
والعكوفيون لان الشفع طالب أخذ المشتري مطلوب ما خوذ فوجب ان القول بقوله بيمينته لانه
مدعي عليه والشفيع مدع حيث لا يثبت والعمل بها قاله أبو عمر (ومن وهب شقة صافي دار أو أرض
مشتري فأنابه الموهوب به انتمد او عرضا فان الشركاء يأخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون الى
الموهوب له قيمة مثوبته) أي ما أناب به (دنانير أو دراهم) وان شاءوا سلموا لانه حق لهم (ومن وهب
في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت بضم أوله (منها) أي بدلها (ولم يطلبها) فأراد شريكه ان يأخذها
بقيمتها فليس ذلك له ما) أي مدة كونه (لم يثبت عليها فان انبى فهو والشفيع بقيمة الثواب) الذي حصل
ان علم بيمينته أو حلف كما فوقه (وفي رجل اشترى شقة صافي أرض مشتركة بثن الى اجل فاراد الشريك
ان يأخذها بالشفعة قال مالك ان كان مليا فله الشفعة بذلك الفثن الى ذلك الاجل وان كان مخوفا

ان لا يؤذى الفن الى ذلك الاجل) لانه عديم (فان جاءهم بمحليل) ضامن (ولى) غنى * ثمثة مثل الذى اشترى منه الشقة فى الارض المشتركة فذلك له) والا فلا شفعة (ولا تنقطع شفعة العائى غيبته) بالرفع فاعل (وان طالت غيبته وليس لذلك عندنا - مذ تقطع) اذا انتهى (اليه الشفعة) اعذر به بالقيمة فحقه باق فاما ان كان حاضرا فهل حقه باق مطلقا حتى يصح بالاسقاط وهو قول مالك قال الابهري وهو القياس لانه حق ثبت له فلا يملكه سكوته ولا شفعة له بعد سنته رواه اشهب عن مالك وبالف فيه حتى قال اذا غربت الشمس من آخر ايام السنة فلا شفعة لكن المعتمد مذهب المدونة ان ما قاربها له حكمها وفيه انه الشهر والشهران او ثلاثة اشهر او اربع خلاف (قال مالك فى الرجل يورث الارض نفرا من ولده ثم يولد لاحد النفر) اولاد (ثم يهلك الاب) الذى ولد (فيبيع احده ولد الميت حقه فى تلك الارض فان اخطا الدائع) الذى هو ولد الميت (أحق بشفعة من عمومته شركاء به) لانه شريك لاختيه دون عمومته (وهذا الامر عندنا) بالمدينة (والشفعة بن الشراكة على قدر حصصهم يأخذ كل انسان منهم بقدر نصيبه ان كان قليلنا فقليل وان كان كثيرا فكثره وذلك اذا اشاحوا جميعا) فاذا كانت دار بين ثلاثة لا حدهم النصف وآخر الثلث وآخر السدس فباع صاحب النصف فان اصاب الثلث ثلثى النصف واصحاب السدس ثلثه فيصير له ثلث الدار ولذلك ثلثاها وهذا هو المشهور وقيل على عدد الرؤس (فاما ان يشتري رجل من رجل من شركائه حقه) نصيبه فى المكان (فيقول احدا شركاءنا أخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري ان شئت ان تأخذ الشفعة كلها اسمتها لك وان شئت ان تدع) تترك (فدع فان المشتري اذا خيره فى هذا واسلمه اليه فليس للشفيع الا ان يأخذ الشفعة كلها او يسلمها اليه فان اخذها فهو احق بها والا فلا شئ له) لتضرر المشتري ببعض ما اشتري (قال مالك فى الرجل يشتري الارض فيعجرها) يضم الميم (بالاصل يذمه فيها) والجر يجرها) بكسر الهمزة (ثم باقى رجل فيدرك فيها حقا فريدان يأخذها بالشفعة اليه لا شفعة له فيها الا ان يعطى قيمة ما عجز فان اعطاه قيمة ما عجز (فأنته) كان أحق بشفعته والا فلا حق له فيها) بل للمشتري لانه فعل بوجه جائز ترى ملك صحيح (ومن باع حصته من أرض او دار مشتركة فلما علم ان صاحب الشفعة يأخذها لشفعة استتال المشتري) طلب منه الاقالة (فأقاله قال ليس ذلك له والشفيع أحق بها باليمن الذى كان باعها به) ان شاء (ومن اشترى شقة فى دار او أرض وحيوانا وعروضا فى صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعة فى الارض او الدار) أو فيها (فقال المشتري خذ ما اشتريت جميعا فاني انما اشتريته جميعا) فليس له ذلك (قال مالك بل يأخذ الشفيع شفعة فى الارض او الدار) أو فيهما (بخصتهما من ذلك الثمن) ويبيان ذلك انه (يقام) أى يقوم (كل شئ اشتراه على حدته) بكسر الحاء أى مقبوض غير (على الثمن الذى اشتراه به ثم يأخذ الشفيع شفعة بالذى اصابها من القيمة من رأس الثمن ولا يأخذ من الحيوان والعروض شيئا) الا شاة ذلك (فما أخذ لا بالشفعة الا شاة شفعة فى حيوان وعروض بل لا للمشتري اراد ذلك فان لم يشأه لزم المشتري الحيوان والعروض (ومن باع شقة من أرض مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعة للبايع وابى بعضهم الا ان يأخذ بشفعته ان من أبى ان يسلم يأخذها بشفعة كلها وليس له ان يأخذ بقدر حقه ويترك ما بقى) لعرض المشتري بذلك (وفى نفر شركاء فى دار واحدة فباع احدهم حصته وشركاؤه غيب) جمع غائب (كلهم الا رجلا فعرض على المخاض ان يأخذها بشفعة أو يترك فقال انا اخرج حصتي واترك حصص شركاى حتى يقدموا فان اخذوا فذلك وان تركوا اخذت جميع الشفعة قال مالك ليس له الا ان يأخذ ذلك كله أو يترك فان جاء شركاؤه اخذوا منه أو تركوا) ان شاء فادا عرض هذا التحير (عليه) أى الرجل المحاضر (فلم يقبله فلا يرى له شفعة) فان قبله فله الشفعة

(مال يقع فيه الشفعة)*

(مالك عن محمد بن عمار) بضم العين ابن عمرو بن خرم الانصارى المدينى صدوق (عن ابي بكر) ابن محمد بن عمرو (بن خرم) نفسه الى حذو الاعلى لشهرته به (ان عثمان بن عفان) ذا النورين (قال اذا وقعت المحدث في الارض فلا شفعة فيها) بنص النبي صلى الله عليه وسلم (ولا شفعة في ثمر ولا في فحل النخل) كما افاده الحديث السابق (قال مالك وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (ولا شفعة في طريق صلح القسم فيها) أى الطريق لانه يذكرون وثوث (اولم يصلح) لانه تبع لما قد قسم (والامر عندنا انه لا شفعة في عرصه) بفتح فسكون أى ساحة (دار) قيمت بيوتها (صلح القسم فيها اولم يصلح) لانها تبع (قال مالك في رجل اشترى شقة صا) قطعة (من أرض مشتركة على انه فيها بالحيار فآراد شركاء البائع ان يأخذوا ما باع شركاءهم بالشفعة قبل ان يختار المشتري ان ذلك لا يكون حتى يأخذ المشتري ويثبت له البيع فاذا وجب) أى ثبت (له البيع فلهم الشفعة) لان بيع الحيار منخل فلا تبت شفعة حتى يلزم (وقال مالك في الرجل يشتري أرضا فتمكث في يديه حينما زمانا) ثم يأتي رجل فيدرك قسمها حقا غير ان له الشفعة ان ثبت حقه وان ما أغلت الارض من غلة فهي للمشتري الاول الى يوم يثبت حق الاستحلاله فكان ضمنها لو هلك ما كان قسمان غراس او ذهب به سبل) مطر شريد ومن عليه الضمان له الغلة (فان طال الزمان او هلك) مات (الشهود وامات البائع او المشتري او هما حيان فنسب اصل البيع والاشتراء اطول الزمان فان الشفعة تنقطع وبأخذ حقه الذى ثبت له وان كان امره على غير هذا الوجه في حداثه) قرب (العهد وقربه) عطف تقدير محمداته (وانه يرى ان البائع غيب) بالثقل (الغن وانفاقه) - طف تفسير (لنقطع بذلك حق صاحب الشفعة فقامت الارض على قدر ما يرى انه ثمنها فيصير ثمنها الى ذلك) أى ما قامت به (ثم ينظر الى ما زاد في الارض من بناء او غراس) بالكسر فعال عني مفعول مثل كتاب وبناء وما هاد معني ميسوط ومكتوب ومهود (او عمارة فتكون على ما يكون عليه من ابتاع) اشترى (الارض بشئ معلوم ثم بنى فيها او غرس ثم اخذها صاحب الشفعة بعد ذلك) أى يكون له حكمه (والشفعة ثابتة في مال الميك كاهي) ثابتة (في مال الحي فان خشي أهل الميت ان يتكسر مال الميت قسمه وبعاهوه فليس عليهم فيه شفعة ولا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة ولا بعير ولا قررة ولا شاة ولا في شئ من الحيوان) كغرس وقيل وجمار (ولا ثوب ولا ثمر ليس لها بياض) لان اصول الكتكبا والسنة تشهد ان لا يحل اخراج ملك من يد مالكه ملكا صحيحا لا يجمعه لامعارض لها والمشتري ذلك شراء صحيحا قد ملكه فكيف يؤخذ منه بغير طيب نفس (انما الشفعة فيما يصلح ان يتقسم) بان يقبل القسمة (وتقع فيه المحدث من الارض فاما ما لا يصلح فيه القسم فلا شفعة فيه) اتباعا للحديث فلا تبت شفعة الى غيره (ومن اشترى أرضا فيها شفعه لناس حضور فليرفعهم الى السلطان فاما ان يستحقوا) ان يأخذوا باستحقاقهم الشفعة (وامان) بتركوا فحتمتذ (يسلم له السلطان) ما اشترى (فان تركهم فلم يرفع امرهم الى السلطان وقد علموا باشترائه فتركوا ذلك حتى طال زمانه ثم جاؤا يطلبون شفعهم فلا يرى ذلك لهم) والطول بسنة وما قاربها كما في المدونة وفي أنه الشهر والشهران او ثلاثة أشهر أو أربع خلاف والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاقضية)* (بسم الله الرحمن الرحيم)*

(الترغيب في القضاء)* بالحق

(مالك عن هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة) عبد الله بن

عبد الاسد المخزومي الصحابي (عن أمها) أم سلمة (مدينت أبي أمية) (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) قال أبو عمر هذا حديث لم يختلف في استاده (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي رواية في الصحيح أنه سمع خصوصاً باب حجرته فخرج إليهم وفي أخرى جليلة خصاص بفتح الجيم واللام والموحدة أخته لاط الأصوات وفي أبي داود عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يتحتمان في موارث لهما فلم يكن لهما بينة إلا دعواهما فقال صلى الله عليه وسلم (إنما أنا بشر) بنقصين الخلق يطقن على الواحد والجماعة بمعنى أنه منهم والمراد أنه مشارك لهم في أصل الخلقة ولوراد عليهم بالمزايا التي اختص بها في ذاته والمصرح بجازي لأنه حصر خاص أي باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر قلب لأنه أتى به للرد على من زعم أن من كان رسولاً يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المعلوم وتعود ذلك فاشارة إلى أن الوضع البشري يقتضي أن لا يدرك من الأمور الا ظواهرها فإنه خلق خلقة لا يسلم من قضايا تنجبه عن حقائق الأشياء فإذا ترك على ما جبل عليه من انقضايا البشرية ولم يؤيد بالوحي السماوي طرأ عليه ما بطرأ على سائر البشر زاد في رواية في الصحيح مثلكم (وأنكم تختصون إلي) فيما بينكم لأنه الإمام فلا يصلح أن يحكم الأهواؤهم وقدمه لذلك قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون إلاية وقال وإن أحكم بينهم بما أنزل الله الآية وقال إنا أنزلنا الكتاب بالحق الآية قاله الساجي ثم تردونه إلى ولا أعلم باطن الأمر (فليس بمحكم أن يكون المحن) بالحاء المهملة أي أبلغ وأعلم (بجنته) وفي رواية للبخاري أبلغ وهو بمنزلة لأنه من اللعن بفتح الحاء الفطنة أي أبلغ وأفصح وأعلم في تقريره متصوده وأعلم ببيان دليله وأخبر على البرهنة على دفع دعوى خصمه بحيث يظن أن الحق معه وهو كاذب هذا ما عليه أكثر الثراح وجوز بعضه هم أنه من اللحن بسكون الحاء وهو الصرف عن الصواب أي يكون أعجز عن الأعراب بالحجة وتغفه لا يخفى في وجله أن يكون خبراً من قبيل رجل عدل أي كاش أو أن زائدة والمضاف محذوف أي لعل وصف بمحكم أن يكون المحن بجمعة (من بعض) فيغلب خصمه وهو كاذب وفي رواية للبخاري فأحسب أنه صدق (فأقضى) فاحكم (له) أي للذي غلب بجمعة على خصمه فلا حاجة إلى قوله في الاستدراك فأقضى له أي عليه وأن كان الواقع أن الحق لخصمه لكنه لم يقطن بجمته ولم يقدّر على معارضته (وإنما أقضى على نحو ما سمع) أبناء أحكام الشريعة على الظاهر وفي رواية على نحو بالتثنية مما سمع (منه) ومن في جماعة على لاجل ادعوى على أي أقضى على الظاهر من كلامه وتكلم به أجمد ومالك في المشهور عنه أن الحاكم لا يقضي بعلمه لا بخبره صلى الله عليه وسلم بأنه لا يحكم إلا بما سمع في محاسن حكمكم ولم يقل على نحو ما علمت وقد قيل في قوله وأصل الخطاب أنه البينة أو الأقرار أو العلة في منع القضاء بالعلم التهمة وقد روت عائشة أنه صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم على صدقة فلا حار رجل في فريضة فرفع بينهم شجاعة فأوتوا صلى الله عليه وسلم فأخبروه فأعطاهم الأرض ثم قال أتى خاطب الناس بخبرهم أنكم رضيت أرضيت قالوا نعم فصعد المنبر فخطب وذكر التهمة وقال أرضيت قالوا لا أفهم بهم المهاجرون فنزل صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم صعد فقال أرضيت قالوا نعم فهذا بين أنه يأخذهم بما علم من رضاهم الأول وقال الشافعي وجاعة يقضى بعلمه مطلقاً لأنه قاطع بجمعة ما يقضى به إذا حقق علمه وأبست الشهادة عنده كذلك أنزلها كاذبة أو وأهمة وقال أبو حنيفة في المال فقط دون المحدود وغيرهما وأجمد على أنه يجرح ويعتدل بعلمه (من قضيت له بشئ من حق أخيه) بحسب الظاهر وليس كذلك في الساطن وفي رواية بحق مسلم وذكره ليه يكون أهول على المحكوم له لأن وعيد غير معلوم عند كل أحد وقد ذكر المسلم تنبيهاً على أنه في حقه أشد وأن كان الذي والمعاهد كذلك (فلا يأخذن منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار) أي ماله إلى النار فاطلق

عليه ذلك لانه سبب في حصول النار له فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى انما يأكلون في بطونهم ناراً قال
 السبكي هذه قضية شرعية لا تدعى وجودها بل معناها بيان أن ذلك جائز للوقوع قال ولم يثبت لنا قط
 انه صلى الله عليه وسلم حكم بحكم ثم بان خلافه لا بسبب تبين حجة ولا بغيرها وقد صان الله أحكامه عليه
 عن ذلك مع أنه لو وقع لم يكن فيه محذور وفي رواية في الصحيحين فليأخذها وليتركها وأيسر الأمر
 للتخيير بل للتهديد كقوله فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقال ابن التين هو خطاب للأقضى له ومعناه
 أنه أعلم بنفسه هل هو حقيق ومطل فان كان محتسباً فليأخذ وان كان مبتطلاً فليترك لان الحكم لا يتقبل
 الاصل عما كان عليه وفيه دلالة قوية لمذهب الائمة الثلاثة والجمهور ان الحكم في ما باطن الأمر فيه
 بخلاف الظاهر لا يحل الحرام ولا عكسه فاذا شهد شاهدان زوراً لانسان بمال فحكم به القاضي لظاهر
 العدالة لم يحل له ذلك المال وان شهدا بقتل لم يحل للولى قتله مع علمه بكذبهما وان شهدا عليه انه طلق
 امرأته لم يحل لمن علم كذبهما ان يزوجها بعد الحكم بالطلاق وقال أبو حنيفة يحل الحرام في العقود
 كالكساح والطلاق وبيع وشراء فاذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وأقامت شاهداً يدعى زوراً له
 وطؤماً أو ادعاه الرجل وهي تتعبد أو تعد رجلان شهادة الزور انه طلق زوجته فيحل لاحدهما بعد العدة
 تزوجها مع علمه بكذبهما وان زوجهما لم يطلقها لان حكم الحاكم لما أحله من الزواج اجساعاً كان الشهود
 وغيرهم سواء وهذا بخلاف الآء والوتع تبان هذا بخلاف الحديث في الصحيح فمن حق الرجل عصمة
 زوجته التي لم يطلقها وخلاف الاجماع من قبله ومخالف لقاعدة اتفق هو وغيره عليها وهي أن
 البضائع أولى بالاحتياط من الاموال هذا وقال النووي رحمه الله لمخالص الكلام من تقدمه كان
 غداً البر والساجي وعياض وغيرهم معنى الحديث التنبيه على حالة البشرية وان البشر لا يعملون من
 الغيب وبواطن الارشيتا الا ان يطلعهم الله على شيء من ذلك وانه يجوز عليه في امور الاحكام ما يجوز
 عليهم وانه انما يتحكم بين الناس في الظاهر مع امكانه في الباطن بخلافه ولكنه انما كلف بالحكم
 بالظاهر ولو شاء الله لا طاعة على باطن أمر المحضمين فحكم فيه بيقين نفسه من غير حاجة الى شهادة أو عي
 ولكن لما أمر الله أمته باتباعه والاقداء باقواله وأحكامه أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على
 باطن الامور ليكون حكم الامة في ذلك حكمه فأجرى الله أحكامه على الظاهر الذي يستوى فيه هو
 وغيره ليصح الاقتداء به وتطيب نفوس العباد للالتقاء بالظاهر من غير نظر الى الباطن
 فان قيل هذا الحديث ظاهره انه قد يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم في الظاهر بخلاف الباطن وقد اتفق
 الاصوليون على انه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ في الاحكام فالمجواب انه لا تعارض بين الحديث
 وقاعدة الاصوليين لان مرادهم فيما حكمهم فيه باجتهاده أما اذا حكم فيما خالف ظاهره باطنه فانه
 لا يسمي الحكم خطأ بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف وهو وجوب العمل بشاهد
 مثلاً فان كانا شاهدي زور ونحو ذلك فالتصير منهما ومن ساعدهما وأما الحاكم فلاحيلة له في ذلك
 ولا عيب عليه بسببه بخلاف ما اذا اخطأ في الاجتهاد فان هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع اه
 وقال الأقرطبي في الملهم قد اطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة على بواطن كل من يخافهم
 اليه فيحكم بغير ذلك لكن لما كان ذلك من جهة مجازاته لم يجعل الله ذلك طريقاً عاماً ولا قاعدة
 كلية للانبياء ولا غيرهم لاستمرار العادة بان ذلك لا يقع لهم وان وقع فنادرو تلك سنة الله ولن تجد
 لسنة الله تبديلاً فمن خصائصه ان يحكم بالباطن أيضاً وان يقتل بعلمه وأجعت الامة على انه ليس لأحد
 ان يقتل بعلمه الا النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد شاهدت بعض المخترفين وسمعت منهم أنهم يعرضون
 عن القواعد الشرعية ويحكمون بالخواطر القلبية وتولون الشاهد المتصل في أعدل من الشاهد

المتفصل غنى وهذه محرقه . أبرزتها زندقته . يقتل صاحبها قطعاً وهذا خبر البشير يقول في مثل هذه المواطن
انما أنا بشر معتزاً بالتصور عن ادراك الغيبات وعاملاً بما نصيه الله تعالى له من اعتبار الاعيان
والبعثات اه وقد زادني في داود عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عنها في الرجل وقال كل
منهما صاحب حق لك فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم اماذا فعلتما فاقتدما وتوخا الحق
ثم استهما ثم تحالا ولا توخيا أي أقصد الحق في القسمة ثم استهما أي اترا على الظاهر سهم كل واحد منكما
وفي الحديث فوائد كثيرة غير ما سبق وأنجزه البخاري في الشهادات وفي الاحكام عن القعني عن
مالك به وتابعه سفيان عند البخاري وكيع وأبو معاوية وعبد بن سليمان عند مسلم أربعهم عن هشام
وتابعه الزهري عن عروة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو
الانصاري (عن سعيد بن المسيب) بن حزن الترسى الخزرجي التابعي ابن الجاهلي حفيد الجاهلي
(ان عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين رضي الله عنه (اختصم اليه مسلم ويهودي) لم يسمي (فرأى عمر أن
الحق لليهودي ف قضى له) لوجوب ذلك عليه (فقال له اليهودي والله لقد قضيت بالحق فضربه عمر بن
الخطاب) لانه كره مدحه له في وجهه (بالذرة) بكسر الدال المهملة ألآ ضرب بها (ثم قال وما يدريك
فقال اليهودي أنا نخذ) في الكتاب (انه ليس فاضة قضى بالحق الا كان عن يمينه ملك وعن شماله
ملك) وهما جبريل وميكائيل (يسدد نه) بين ودالين مهملات (ربوغة) له للعق مادام مع الحق
فاذا ترك الحق عرجا الى السماء (وتركاه) قال أبو عمر ليس هـ اعنذى بحجوب اقوله وما يدريك ولكن
لما علم ان عمر كره مدحه له أخيره أنه يحذف في كتبه ما ذكر في رواية فقال اليهودي والله ان الملكين جبريل
وميكائيل ليبتكما من لبسانك وانهما عن يمينك وشمالك فضربه عمر بالذرة وقال لا أم لك وما يدريك
قال لانهما مع كل فاضة قضى بالحق مادام مع الحق فاذا ترك الحق عرجا وتركاه فقال عمر والله ما راك
الا بعدت وفيه كراهة المدح في الوجه وانه لا حرج في تأديب فاعله وان الراضى به ضعيف الرأي
وسمع صلى الله عليه وسلم رجلا مدح رجلا قال اما لو اسمعته لقطعت ظهره وقال صلى الله عليه وسلم المدح
في الوجه هو الذم وضع قوله صلى الله عليه وسلم احشوا في وجوه المذاحين التراب وهذا عندهم في المواجهة
وروي ابن أبي شيبة مرفوعاً من سأل التفاء وكل الى نفسه ومن يجبر عليه نزل عليه ملك يسدده

(لشهاداد) *

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والمشاركة المعينة مأخوذة من
الشه ودأى المحذور لان الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام (مالك عن
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن خزم) بهمله وزاى ساكنة الانصاري (عن
أبيه) أبي بكر اسمه وكنيته واحد وقيل كنيته أبو محمد ثقة عابد (عن عبد الله بن عمرو) بفتح
العين (ابن عثمان) الاموي لقب المطراف بسكون الطاء المهملة ورفع الراء ثقة شريف تابعي مات بمصر
سنة ست وتسعين (عن أبي عمرة الانصاري) قال أبو عمر هكذا رواه يحيى وابن القاسم وأبو مصعب
ومصعب الزبيري وقال القعني ومعن بن عيسى ويحيى بن بكير عن ابن أبي عمرة وكذا قال ابن وهب
وعبد الرزاق عن مالك وسفيان فقال لعن عبد الرحمن بن ابي عمرة فرفعا الاشكل وهو لاصواب وعبد
الرحمن هذان خيارا للتابعين اه وما صوته رواية لاكثر عن مالك كاني الاصابة وليس اسم أبي
عمرة عبد الرحمن كما زعم بعض انما هو اسم ابته وأما أبوه فقليل اسمه بشير وقيل بشير وعمرو وقيل ثعلبة
صحابي شهد بدرا وغيرهما كما بسطه الاصابة فعلى رواية الاكثر يكون في الاسناد اربعة تابعيون وعلى
رواية الاقل فائضه ثلاثة تابعون وصحابي عن صحابي وهما أبو عمرة (عن زيد بن خالد الجهني)

بعض الحميم وفتح الحاء المدنى النحوى المشهور مات بالكوفة سنة ثمان وستين وأربعين وله خمس وعشرون سنة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا) بفتح الهمزة وخفة اللام حرف افتتاح معناه التذبه فبدل على تحقيق ما بعده وتوصيحه قال الطيبي صذر الجملة بكلمة التى من طلائع القسم ايذانا بظلم الحديث به (اخبركم بخبر الشهداء) جمع شهيد قالوا اخبرنا قال (الذى يأتى بشهادته قبل ان يستلها) بالنسبة للجهول (واخبر بشهادته قبل ان يستلها) شك الراوى وليس بشك وانما هو تنويع اى يأتى المحاكم بشهادته قبل ان يستلها فى محض حق الله المستدام تحريره كطلاق وعق ووقف واخبر به ارجلا لا يحملها وهذابوى اليه كلام الساجى وقال ابن عبد البر قال ابن وهب قال مالك تفسير هذا الحديث ان الرجل يكون عنده شهادة فى الحق لرجل لا يعلمها فيخبره بشهادته ويرفعه الى السلطان زاد يحيى بن سعيد اذا علم انه يتتبع بها الذى له الشهادة وهذا لان الرجل ربما نسي شأه فظل مغمو لا يدرى من هو فاذا اخبره الشاهد بذلك فرج كربة وفى الحديث من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه ولا يعارض هذا حديث خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى وقوم يعطون الشهادة قبل ان يستلوا لان النحوى قال معنى الشهادة هنا العين اى يحلف قبل ان يستلها ولا يعارض هذا حديث آخر فى شهادة اربعة شهداء بالله اه وقال النووي فى معنى الحديث تأويلان أحدهما حمله على من عنده شهادة لانسان بحق ولا يعلم ذلك الانسان انه شاهد فأتى اليه فيخبره بأنه شاهد له وجوابا لانه امانة عنده والثانى حمله على شهادة المحسبة فى غير حقوق الادميين المختصة بهم من علم شيئا من هذا النوع وجب عليه رفعه الى قاضى واعلامه به والشهادة وحكى ثالث انه مجاز ومما لفة فى ادعاء الشهادة بعد طلبها لاقبله كما يقال الجواب يعطى قبل السؤال أى يعطى سريعا عقب السؤال بلا توقف قال العلماء وليس فى هذا الحديث مناقضة للحديث الآخر فى ذم من يأتى بالشهادة قبل ان يستشهد فى قوله صلى الله عليه وسلم يشهدون ولا يستشهدون لحمله على من معه شهادة لا دعى عالم بها فشهد ولا يستشهد وهذا وعلى من يتنصب شاهدا وليس من أهل الشهادة او على من يشهد لقوم بالجنة او النار من غير توقيف وهذا ضعيف والاصح الاول اه ووجه ضعفه ان الذم ورد فى الشهادة بدون استشهاد والشهادة على المغيب مذمومة مطلقا بها باستشهاد أو دونه والحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وأبو داود والترمذى والنسائى من طريق مالك به (مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن) بروح المدنى من طع وقد رواه المسعودى وهو ثقة عابد روى له البخارى والاربعة (قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من أهل العراق لم يسم) فقال قد جئت لك لامرأته رأس ولا ذنب (قال الساجى أى ليس له أول ولا آخر والعرب تقول هذا جيش لا أول له ولا آخر يريدون لكثرة وقد تقول ذلك فى الامر المهم لا يعرف وجهه ولا يمتدى لاصلاحه (فقال عمر بن الخطاب ما هو) الامر (فقال شهداء الزور ظهرت بأرضنا) العراق (فقال عمر او قد كان ذلك) يدل على انه لم يقدم علمه به لان جميع الصحابة عدول بتعديل الله إياهم بقوله كنتم خيرة أخرجه للناس وقوله محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار الآية (قال نعم فقال عمر والله لا يؤسر رجل فى الاسلام بغير العدل) أى لا يجلس والانسار المحبس ولا يملك ملك الاسير لا قامة لمخوف عليه الا بالصحابة الذين جميعهم عدول وبما عدول من غيرهم فمن لم يكن صحابيا لم تعرف عدالته لم تقبل شهادته حتى تعرف عدالته من فسقه اه وقال ابو عمر هذا يدل على ان عمر رجع مما كتب به الى ابى موسى وغيره من عماله المسلون عدول بعضهم

على بعض الانحصار او ثلثين اسماء أخرجه الزاروغ غيره عن عمر بن وجوه كثيرة (مالك أنه بلغه)
أن عمر الزاروغ قاسم بن ثابت وغيرهما من طرق كثيرة من رواية المجازين والعراقيين والشاميين
والهميريين (أن عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (قال لا تجوز شهادة خصم) في أمر جسيم مثله
يورث العداوة على خصمه في ذلك الأمر وفي غيره فإن خصم في سيء كذب قليل الفن ولا يوجب عداوة
جازت شهادته عليه في غير ما خصمه فيه قاله ابن كاتبة وقال يحيى بن سعيد وابن وهب النخعي هنا
الوكيل على خصوصته لا تقبل شهادته فيما يتخاصم فيه والوجهان مختلفان قاله الباجي ولا يظن بالطاء
المجعة أى منهم

(القضاء في شهادة المحدث)*

(مالك أنه بلغه عن سليمان بن يسار) المدنى الفقيه (وغيره أنهم سئلوا عن رجل جلد) ضرب
(المحدث تجوز شهادته فقال نعم إذا ظهرت منه لتوبة) في غير ما حدّ فيه (مالك أنه سمع ابن شهاب يسأل
عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار قال مالك وهذا لا مردّ لنا) بالمدينة وعزاه ابن عبد البر
لعمر بن عباس وطاوس وعطاء ويحيى بن سعيد وربيعة وابن قسيط ورواية عن سعيد بن جبير وبجاءه
والائمة الثلاثة راسحاق وأبي ثور وقال وروى مرفوعا من طريق ليس فيه حجة (وذلك لقول الله
تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات) العفيفات بالزنا (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) على زناهن
برؤيتهن (فاجلدوهم) أى كل واحد منهم (ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة) في شئ (أبدأوا ولثكهم
الفساقون) لا تسألهم كبيرة (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) عملهم (فإن الله غفور
رحيم) بهم بالغماهم التوبة فيها انتهى فسقهم وتقبل شهادتهم وقال أبو حنيفة وأكثر
أهل العراق والثوري لا تقبل شهادتهم أبداً تاب أو لا تب والاستثناء راجع إلى قوله فإن الله غفور رحيم
قالوا فبسته بينه وبين ربه (قال مالك فالأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا أن الذى يجلد المحمّد ثم تاب
وأصلح عمله تجوز شهادته) في غير ما حدّ فيه (وهو أحب ما سمعت إلى في ذلك) لأنه ظاهر الآية
وتخصيص الاستثناء بالجملة الأخيرة لا ينهض

(القضاء باليمين مع الشاهد)*

(مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين (أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) قال ابن عبد البر مرسل في الموطأ واصله عن مالك جماعة
فقالوا عن جابر بنهم عثمان بن خالد العثماني واسماعيل بن موسى الكوفي وأسنده عن جعفر
عن أبيه عن جابر جماعة حفاظ ونحوه مسلم من حديث ابن عباس وله طريق عن أبي هريرة وزيد
ابن ثابت وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده وكلها متواترة وقال به الجمهور والائمة الثلاثة وقال
أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وجماعة لا يقضى باليمين مع الشاهد في شئ من الأشياء حتى قال محمد بن
الحسن يفسخ القضاء به لأنه خلاف القرآن وهذا جهل وعناد وكيف يكون خلافه وهو زيادة بيان كنعان
المرأة على عمتها وعلى خاتمها مع قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وكالمسح على الخفين وبحريم البحر
الالهية وكل ذى ناب من السباع مع قوله قل لا أجد فيها أوحى إلى محرّم ما لا آية فكذلك ما قضى به
صلى الله عليه وسلم من اليمين مع الشاهد وقد أجمعوا على القضاء بأقرار المدعى عليه وقضائه كقول المدعى
عليه عن اليمين وليس ذلك في الآية وبمعاد القمط ونصب اللبن والمجدوع الموضوع في المحيطان وليس
ذلك في شئ من القرآن واليمين مع الشاهد أولى بذلك لأنه بالسنة ومن حجّتهم أن اليمين إنما جعلت للنفي

للاشياء والجواب أن الوجه الذي علمناه أنه الثاني هو الذي علمناه من القضاء باليمين مع الشاهد
 أم لمخضا والمراد بالقرآن قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلان فرجل
 وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتضل كراهية إحداهما الأخرى قال المحافظ
 وإنما المجتبه على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن المجتبه إذا تضمن زيادة على ما في القرآن هل
 يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن عند الكوفيين أولا يكون نسخا بل زيادة مستقلة تحكم مستقل
 ثابت سندها وجب القول به واليه ذهب أهل المجاز ومع قطع النظر عن ذلك لا تنقض الحجة بالآية لأنها
 نصير معارضة للنص بالראى وهو غير متبره وأجاب عنه الاسماعيلي بما حاصله أنه لا يلزم من النص
 على الشيء نفيه عما عداه وقول بعض المجتبهين الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر
 وإنما تنقل زيادة الآحاد إذا كان الخبر بها مشهورا ورواها النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وبان
 النسخ والمسخ لا يدلان على ورودا على محل واحد وهذا غير محقق في الزيادة على النص غاية أن تسمية
 الزيادة كالنقصان نسخا اصطلاح لا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيصه بما جازى وكذلك
 الزيادة كقولهم وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمعة بنت أخيها وسند الإجماع
 السنة وكذا أقطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثله ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد
 واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زيادة عما في القرآن كالوضوء
 باليد ومن القهقهة ومن القيء وكذا المضضة والاستسقاء في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية
 وترك قطع سارق ما يسرع إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قودا بالاسيف ولا جعة
 إلا في مصر جامع ولا قطع الأيدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم
 كل ذي ناب من السباع ويحلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل ولا يغير
 ذلك من الأمثلة التي تضمنت الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها
 لشهرتها فقيل لهم وحديث الشاهد واليمين جاعل طرق كثيرة شهيرة بل ثبت من طرق صحيحة
 متعددة منها ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد وقال
 في التيميز أي قال مسلم في كتابه التيميز حديث صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن
 لأحد في صحته ولا إسناد له وأما قول الطحاوي أن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار
 فلا يقدح في صحته لأنها جاثيات بايعان ثقتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو وبمثل هذا لا ترد
 الأخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد أخرجه
 أصحاب السنن ورجالهم مدينون ثقات ومنها حديث جابر عند الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة
 وأبو عوانة مثل حديث أبي هريرة وفي الباب عن نحو عشرين من الصحابة فيها الحسن والضامف وبدون
 ذلك ثبت الشهرة ودعوى نسخهم مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الشافعي القضاء بشاهد
 ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخالف لذلك لا يقول بالفهم
 فضلا عن مفهوم العدد اه (مالك عن أبي الزناد) عبادته من ذكوان (ان عمر بن عبد العزيز)
 الإمام العادل قال مالك في المدونة كان صاحبها فلما ولي الخلافة ازداد صلاحا ونبرا (كتب إلى
 عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي إلى عمر المدني تابعي صفة من قسمة مات بجزان
 في زمن هشام (وهو طامل) أمير (على الكوفة) من جهة (أن أقض باليمين مع الشاهد)
 عملا لمحدث (مالك أنه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (وسليمان بن يسار
 سئل هل يقضى باليمين مع الشاهد فقال نعم) والقصد بهذا واسبقه بعد الحديث المرفوع اتصال العمل به

فلا يتطرق اليه دعوى النسخ (قال مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ويحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فان نكل وأبى أن يحلف أحلف) بضم الهمزة وسكون الحاء وكسر اللام (المطلوب فان حلف سقط عنه ذلك الحق وان أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه) بمجرد نكله (وانما يكون ذلك في الاموال خاصة) باجماع القائلين باليمين مع الشاهد وجزم به عمرو بن دينار راوى حديث ابن عباس قاله أبو عمر (ولا يقع ذلك في شيء من المحدود) فلا ثبت الا بشاهدين (ولا في نكاح) فانما ثبت بشاهدين ولا يحلف اذا قام عليه شاهده (ولا في طلاق ولا في عتاقة) وان لم يمتد اليه لرد شاهدهيها (ولا في سرقة ولا في فدية) بفتح الفاء وكسر الراء وشذ الباء كذا ضبط بالقلم في نسخة صحيحة والذي في اللغة الفرية بالكسر والسكون الكذب (فان قال قائل فان العتاقة من الاعوال) فثبت بالشاهد واليمين (وقد أخطأ) لانه (ليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شاهده اذا جاء بشاهدان سيده أعتقه) مع انه لا يحلف وانما يحلف السيد كما يجب (وان العبد اذا جاء بشاهد على مال من الاموال ادعاه حاسب مع شاهده واستحق حقه كما يحلف الحر) لان الشهادة على المال تغزرجه من مقول الى مقول آخر والرقبة في التقي لا تخرج الى مقول قاله الباسجي (فالسنة عندنا ان العبد اذا جاء بشاهد على عتاقه امتحاف سيده ما اعتقه وبطل ذلك عنه) بمعنى أنه لا شيء عليه ويستقر لموكله (وكذلك السنة عندنا ايضا في الطلاق اذا جاءت المرأة) اغيرها (بشاهد) واحد (ان زوجها طلقها) حلف زوجها مطلقا فاذا حلف لم يقع عليه الطلاق فسنة الطلاق والعتاق في الشاهد الواحد واحد وانما يكون اليمين على زوج المرأة وعلى سيد العبد) فان نكل احبسا كما رجع اليه مالك واختاره ابن القاسم والاكثر وكان قول تطاق الزوجة ويعتق العبد به قال أشهب وهو ظاهر قوله هنا اذا حلف لم يقع عليه الطلاق وعلى المذهب فقال مالك يجبس ابدا حتى يحلف واختاره سعدون وقال ابن القاسم ان طال حبسه حتى عنه والطول سنة (وانما العتاقة حد من المحدود) لانها تنق بها حق الله عز وجل ولو اتفق السيد والعبد على ابطاله لم يكن له اذاك وذكر الله الطلاق ثم قال تلك حدود الله فلا تتروعا تجعله من المحدود (لا يجوز فيها شاهدة النساء لانه اذا اعتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له محدود ووقعت عليه) المحدود كما تحوز الاصل (وان زنى وقد احسن رجم وان قتل العبد) الذي تحوز (قتل به) قاتله (وثبت له الميراث بينه وبين من يوراه) من عصبته وغيرهم (فان اخرجت حتى فقال لو ان رجلا اعتق عبده وجاء رجل يطالب سيد العبد بين له عليه فشهده على حقه ذلك رجل وامرأتان فان بذلك ثبت) الرجل الطالب (الحق على سيد العبد حتى ترد عتاقته اذا لم يكن سيدا للعبد مال غير العبد يريد) هذا المحتج (ان يجيز بذلك) الاحتجاج (شهادة النساء في العتاقة فان ذلك ليس على ما قال) لان لشهادة النساء اوقات اثبات الدين فرد العتق لاجله (وانما مثل ذلك الرجل يعتق عبده ثم يأتي طالب الحق على سيده بشاهد واحد فيحلف مع شاهده ثم يستحق حقه ويرد بذلك عتاقه العبد) اثبت الدين لانه مال بشاهد ويمين (أو يأتي الرجل قد كانت بينه وبين سيد العبد مخالطة وملاسة) في الاموال (فيزعم ان له على سيد العبد مالا فيقال لسيد العبد احلف ما عليك ما ادعى فان حلف برئ وان نكل وأبى أن يحلف) نفسه برئ نكل (حلف صاحب الحق وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك برده عتاقه العبد اذا ثبت المال على سيده) وليس له غيره قال الباسجي مثله في العتبية والخوعة وفي كتاب ابن مزين عن ابن القاسم لا ترد بذلك عتاقة عبدا ولا قراره ان عليه دينا (وكذلك الرجل يشك الامه) أي يتزوجها (فتكون امرأته فيأني سيد الامه الى الرجل الذي

يتزوجها فيقول ابنتي فلانة انت وفلان بكذا وكذا دينار فينكر ذلك زوج الامة فيأتي
 سيد الامة برجل وامرأتين فثبته دون على ما قال فيثبت بعه ويحق حقه (ثمته الذي شهدوا به
 وشهر الامة على زوجها) للملكة نصفها (ويكون ذلك قرايينهما) لان الملك يبيع النكاح
 (وشهادة النساء لا تجوز في الغلاق) وانما جازت هنا في المال وجرالى الفراق فوقع ثعنا (ومن ذلك
 ايضا الرجل يفتري على الرجل الحر فثبته عليه المحدث في رجل وامرأتان فيثبته دون ان الذي افتري عليه
 عبد مملوك فيضع) يسقط (ذلك المحدث عن المفتري بعد ان يقع عليه) اي ثبت لانه لا يحد ذاقف عبد
 (وشهادة النساء لا تجوز في القرية) وانما جازت هنا لدفع المحدثا لشبهة (وما يشبه ذلك ايضا مما يفتري
 فيه القضاء وما مضى من السنة ان المرأتين تشهدان على استئصال الصبي) اي تروجه حيا من بطن أمه
 فيجب بذلك ميراثه (حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه ان مات الصبي وليس مع المرأتين اللتين شهدتا
 رجل ولا عين) وكذلك في كل ما لا يظهر للرجال (وقد يكون ذلك في الاموال العظام) الكسيرة
 (من الذهب والورق والرباع والمواظ) البساتين (والزقيق وما سوى) اي غير (ذلك من الاموال
 ولو شهدت امرأتان على درهم واحد أو أقل من ذلك أو أكثر لم تقطع شهادتهما شيئا) اي لا يمل بها
 (ولم تجز الا ان يكون معهما شاهداً وعين) فيقضى بالعين مع شهادة المرأتين خلافاً للشافعي قال لان
 شهادة النساء لا تجوز دون الرجال وانما حلف في العين مع الشاهد للحدث (قال مالك ومن الناس
 كابرهم النخعي والمحكم وعطاء وابن شبرمة وأبي حنيفة والكوفيين والثوري والاوزاعي والزهري
 بخلاف عنه (من يقول لا تكون العين مع الشاهد الواحد) اي لا يقضى بها في شيء من الاشياء) ويصح
 بقول الله تبارك وتعالى وقوله الحق) الصدق الواقع لا محالة) واستشهدوا بشهدين من رجالكم
 فان لم يكرها) اي الشاهدان (رجلين فرجل وامرأتان) يشهدون (عن ترضون من الشهداء)
 لدينه وعدائته (يقول) ذلك لتنجيبا لوجهها احتجاجة من الآية (فان لم يأت برجل وامرأتين
 فلا شيء له ولا يحلف مع شاعده) اعطاء الآية وتقدم رده بأنه لم يمنع أقل مما نص عليه وانما خالف
 لا قول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد (قال مالك فمن المجبة على من قال ذلك القول ان يقال له
 أرأيت) أخبرني (لوان رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلف المظلوم ما ذلك الحق عليه فان
 حلف بطل) سقط (ذلك) الحق (عنه) باتفاق (وان نكل عن العين حلف صاحب
 الحق أن حقه) اي ما ادعى به (الحق) اي باق لم يقضه (وثبت حقه على صاحبه فهذا ما
 أي شيء) لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يبعد من البلدان (قال ابن عبد البر مذهب
 الكوفيين ان المدعى عليه اذا نكل عن العين حكم عليه بالحق دون رد العين على المدعى ولا ينظر
 بالملك مع علمه باختلاف من مضى أنه جهل هذا وانما اتى بما لا يختلف فيه كما أنه قال ومن يحكم بالنكول
 خاصة أخرى ان يحكم بالنكول ويمين الطالب ومالك كالحجازين وطائفة من العراقيين لا يقضى بالنكول
 حتى ترد العين ويحلف الطالب وان لم يدع المطلوب الى عينة الحديث القسامة أنه صلى الله عليه وسلم رد
 فها العين على اليهود اذ اى الانصار منها اه وبه سقط قول فتح الباري ان احتجاج مالك هذا متعب
 ولا يرد على المحقة لانهم لا يقرولون بردين (فما شيء أخذ هذا) قيل اخذه من حديث الاشعث بن
 قيس كان بيني وبين رجل خصومة في شيء فاختصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك وعينة
 فقلت اذ يحلف ولا ياتي بالحديث في الصحيحين وروى واثل بن حجر نحوه هذه القصة وزاد فيها ليس لك
 الا ذلك رواه مسلم وأصحاب السنن في المصردليل على رد العين والشاهد واجب بان المراد بقوله صلى الله
 عليه وسلم شاهدك بيتك سواء كانت رجلين او رجلا وامرأتين او رجلا وعين الطالب وانما خص الشاهد

بالذكر لانه الاكثر الاغلب فالمتعنى شاهد ذلك وما يقوم مقامهما ولو اوزم من ذلك رد الشاهدين واليمين
 لكونه لم يذ كر لازم رد الشاهد والمرأتين لانه لم يذ كر فوضع التأويل المذكور وبنت المحبر باعتبار
 الشاهد واليمين فدل على ان لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هما وما يقوم مقامهما (أو في أى موضع
 من كتاب الله وجده فاذا قرأ اعترف (بهذا) لانه لا يستطيع انكاره (فليقر) بفك الادغام وفي نسخة
 فليقر بالادغام (باليمن مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله) لانه لا ينافية اذ لا يلزم من النص على شئ
 نفيه عساده ونجاية ما في ذلك عدم التعرض له لا التمرض لعدمه والمحدث قد تضمن زيادة مستقلة على
 ما في القرآن بحكم مستعمل ولم يغير حكم الشاهدين ولا الشاهد والمرأتين بل زاد عليهما حكما آخر ويلزم المخالف
 أنه لا ثبت حكما بحديث صحيح ولا قياس لانه كراهية زيادة على القرآن فان لم يكن ذلك زيادة لانه لا ينافية
 فكذلك الشاهد واليمين (وانه ليكن في ذلك) في الاحتجاج على المخالف (ما مضى من السنة) ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومعارضته بالرأى والاستدباط لا تعتبر (ولكن
 المرء قد يجب ان يعرف وجه الصواب وموقع الحجّة) فلذا ذكرته (ففي هذا بيان ان شاء الله) للتبرك
 وقت تعسفوا الجواب عن الحديث بان المراد قضى بيمين المتكبر مع الشاهد الطالب والمراد ان الشاهد الواحد
 لا يكفي في ثبوت الحق فتجب اليمين على المدعى عليه بعمله على صورة مخصوصة وهي ان رجلا اشترى
 من آخر عبدا مثلا فلا دعى المشتري أن به عبدا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بعتك بالبراءة فحلف
 المشتري أنه ما اشترى بالبراءة وأبطله ما بين الدري بانه جهل باللغة لان المعية تقتضى أن يكون من
 شيئين في جهة واحدة لافي المتضادين والثاني أيضا بانها صورة نادرة لا يحمل عليها الخبر قال الحافظ
 وفي كثير من الأحاديث ما يبطل هذا التأويل أه واجابوا أيضا باحتمال ان الشاهد خزيمة بن ثابت
 لانه جعل شهادته بشهادتين وأبطله البايع بانه لو كان ذلك لم يكن لليمين وجه قال وانما كان ذلك مخزومة
 خصوصا للنبي صلى الله عليه وسلم الاترى أن خزيمة لم يشهد بأمر شاهده وانما شهد بما سمعه منه لعلمه
 بصدقه وهذا اتفاق لا يتعدى الى غيره صلى الله عليه وسلم

(القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شاهد واحد)

(مالك في الرجل يهلك وله دين عليه شاهد واحد وعليه دين للناس له فيه شاهد واحد فبأي) تمتنع
 ورثته أن يحلفوا على حقوقهم (مع شاهدهم) (قال فان القرماء) اصحاب الديون (يحلفون
 ويأخذون حقوقهم فان فضل فضل) عن الديون (لم يكن للورثة منه شئ وذلك ان الايمان عرضت
 عليهم قبل فتركوها) قال ابن زرقون لا أعلم خلافا في المذهب اذا كان في الحق فضل ان تبد الورثة باليمين
 فان لم يكن فيه فضل فقال مالك تبد الورثة وقال محمد وسحنون تبد القرماء (الان تقول لم نعلم
 اصحابنا) أي ورثتنا (افضلوا ولم انهم انما تركوا الايمان) ولا (من اجل ذلك فاني أرى أن يحلفوا
 ويأخذوا وما بقي بعد دينه) وروى عنه ابن وهب ان لهم ذلك مطلقا

(قضاء في الدعوى)

(مالك عن جميل) بفتح الجيم وكسر الميم (ابن عبد الرحمن المؤذن) المدنى أمه من ذرية سمد
 البرقة وكان يؤذن معهم ويقال اسم أبيه عبد الله بن سويد اوسودة والصواب عبد الرحمن قاله ابن
 المخذة (انه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو قاضي بين الناس فاذا جاءه الرجل يدعى على الرجل
 حقا نظر فان كانت بينهما مخالعة أو ملبسة أحلف الذي ادعى عليه وان لم يكن شئ من ذلك لم يحلفه
 قال مالك وعلى ذلك الامراء) وقال به الفقهاء السبعة وغيرهم (انه) أي الشأن (من ادعى

على رجل يدعوى نظار فان كانت بينهما مخالطة (مثل التجار ومن نصب نفسه للشراء والبيع)
 (او لماسة) أهلك المذمى عليه فان خالف بطل ذلك الحق عنه (أى لم يتوجه عليه) وان أبى ان يخلف
 ورد اليمين على المذمى فعلى طالب الحق أخذ حقه (وذهب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجيه اليمين على
 المذمى عليه سواء كان بينهما مخالطة أم لا لهم حديث ابن عباس فى الصحيحين ان النبى صلى الله عليه
 وسلم قضى باليمين على المذمى عليه لكن جملة مالك وموافقه على ما اذا كانت مخالطة لئلا يتبدل اهل
 السنة اهل الفضل بتخلفهم مراراً فى اليوم الواحد فاستترطت المخالطة لهذه المقدسة واستدل ابن عبد البر
 لذلك بقوله تعالى ان كان قبضه قدمن قبل فصدقت الآيات وقال ابن عباس لما أتى به يعقوب
 بن قيس يوسف ولم يرفقه حقاً كذبهم وقالوا كاه السبع مخرق قبضه وقال الشعبي كان فى قبض يوسف
 ثلاث آيات فزاد حين التى على وجه أبيه فارتد بصيرا وهذا أصل فى ثبوت المخالطة

(* القضاء فى شهادة الصبيان) *

(مالك عن هشام بن عروة) (عبد الله بن الزبير) الصحابى أمير المؤمنين (كان يقضى
 بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح) قال أبو عمر اختلف عن ابن الزبير فى ذلك والاصح انه كان
 يحجزها ذاجى بهم فى حال نزول النزالة وروى مثله عن على من طرق ضعيفة (قال مالك الامر عندنا
 المجتمع عليه) بالبيعة (ان شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم) أى
 الكبار (وانما تجوز شهادتهم فيما بينهم من) أى فى (الجراح وحدها لا تجوز فى غير ذلك)
 من الاموال وغيرها (اذا كان ذلك قبل ان يفتروا ويخيبوا) بخلاف ما عرفت من تحذيرنا من الخب
 بالكسر المخداع (او يعلموا فان افتروا فلا شهادة لهم) أى لا تقبل (الا ان يكون قد أشهد العدول
 على شهادتهم قبل ان يفتروا) فتقبل بباقى الشروط المذكورة فى الفروع وباجازتها قال معاوية
 وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعروة وأبو جعفر محمد بن على والشعبي وابن أبى ابيلى وابن شهاب والنخعي
 يخلف عنه ولم يحجزها الجمهور والائمة الثلاثة وحمل مالك قول ابن عباس بعدم اجازتها على شهادتهم
 على الكبار

(* ما جاء فى الحديث على منبر النبى صلى الله عليه وسلم) *

(مالك عن هشام بن هشام) ويقال فيه هشام بن هشام (بن عتبة) بضم المهملة واسكان القوية
 هو حدة (ابن أبى وقاص) مالك الزهرى المذنب ثقة من رجال الجميع وعمر طويلا ومات سنة بضع
 وأربعين ومائة قال ابن عبد البر وزعم بعضهم انه مجهول وليس بشئ فقد روى عنه مالك وشعبا عن
 الوليد وأنس بن عياض ومكي بن ابراهيم وغيرهم ومن روى عنه رجلان ارتفعت عنه الجاهلية
 لما ملك عنه مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن عبد الله بن نسطاس) بكسر النون ومهملة ساكنة
 المذنب مولى كندة وثقة النسابة كذا فى التزويد وفى الاستدكار انه ذهلى تابعى ثقة قال مصعب أبوه
 نسطاس مولى أبى بن خلف أدرك الجاهلية اه وعليه فيكون مولى قبرش (عن جابر بن
 عبد الله الانصارى) الخزرجى الصحابى ابن الصحابى رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من حلف على منبرى) قال مالك يريد عند منبرى وهو الآن فى موضعه الذى كان فى زمن
 النبى صلى الله عليه وسلم فى وسط المسجد وهو بعيد من القبلة والحراب لانه زيد فى المسجد فكانت
 اليمين عند منبره اولى لانه موضع مصلاة صلى الله عليه وسلم وأما القبلة والحراب فبشئ بعده (آنما) بالمد
 وكسر الميم قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى ورواه القمني وابن القاسم وابن بكير ولا كثر عن مالك بسنده

بلفظ من حلف على منبري هذا بغير أئمة والمعنى واحد وفيه اشتراط الاثم فلا يقع الوعيد الا مع تعدد الاثم في اليمين واقطاع حق المسلم بها زاد في رواية ابن أبي شيبة من هذا الوجه ولوعلى سواك أخضر (تتو) أي اتخذ (مقدمه من النار) وعيد شديد يفيدان ذلك من الكسائر العظيمة وفيه اشارة الى معنى التصديق الذنب وجزائه أي كانه قصد الاثم في اليمين الكاذبة في ذا المكان العظيم كذلك يقصد في جزائه التتو قال أبو عمر مذهبا أي اهل السنة في الوعيد أنه لا يتجزم بل ان شاء الله غفر وان شاء عذب لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال الشاعر

واني وان أوعدته او وعدته * تخلف ايمادي ومجنز موعدي

فذبح نفسه باخلاف الوعيد ولو كان كذا ما مدح به نفسه وقد قال تعالى وعد غير مكذوب وقال انه كان صادق الوعد فوصف الوعد بالصدق والكذب وفي الحديث حجة لقول الجمهور ومالك والشافعي بوجوب التغليظ بالمكان في المدينة عند المنبر وبكفة بين الركن والقمام وبغيرهما بالسجدات المجمع خلافا للحنفية والحنابلة وجماعة لا يبالغون به وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق مالك وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم وله شاهد عن أبي امامة بن ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبري هذا بيمين كاذبة يستحل بها مال مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ان يرجع الى النسائي برجال ثقات (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الجعفي أحد الثقات الاتبات تابعي صغير رأى أنسا ومات سنة تسع وثلاثين ومائة (عن معبد بن كعب السلمي) بفحش من نسبة الى بني سلمة من الانصار المديني التابعي الثقة قال ابن عبد البر وقول بعض الزواة محمد بن كعب القرظي خطأ فهو معبد ابن كعب بن مالك الانصاري (عن أخيه عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري) المديني الثقة يقال له رؤية مات سنة سبع اوثمان وتسعين وأبوه صحابي شهير أحد الثلاثة الذين خلفوا (عن أبي امامة) ليس هو الباهلي انما هو الانصاري أحد بني حارثة قيل اسمه اياس بن ثعلبة وقيل ثعلبة بن سهل قاله أبو عمر وفي الاصابة اسمه عند الاكثر اياس وقيل عبد الله وبه جزم أحمد بن حنبل وقيل ثعلبة وقيل سهل ولا يصح غير اياس وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منها في مسلم والسنن وروى عنه جماعة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم ففرقه من أجل أمه فوجدته ماتت فصرى عليها أرحمه أبو أحمد الحاكم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أقطع) افتعل من التطلع (حق امرئ مسلم) جرى على الغالب وكذلك الذمى والمماهد (بيمينه) بحلفه الكاذب (حرم) منع (الله عليه الجنة واوجب له النار) ان استحل ان لم يعرف عنه او هو وعيد شديد ويجوز تخلفه كما مر قالوا وان كان الحق شيئا سميرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا فعيل بمعنى مقبول أي غصنا مقطوعا (من أراك) شعيرة تلك بقضبان الواحد أراكه ويقال هي شجرة طويلة ناعمة كثيرة الورق والاغصان ولها غمر في عناقيد يسمى البربر بموحدة زان امير بعلاء المتقود الكف (وان كان قضيبا) وفي رواية وان كان سواكا (من أراك وان كان قضيبا من أراك) قاله ثلاث مرات (زيادة في التنفير) لا يتهاون بالشيء اليسير ولا فرق بين قبل الحق وكثيره في التحريم اما في الاثم فالظاهر انه ليس من أقطع القناطير المقتطعة من الذهب والفضة كن اقتطع الدرهم والدرهمين وهذا خرج نخرج المسألة في المنع وتعميم الامروته وبله بدليل تأكيدي تقويم الجنة باصحاب النار واحدهما يستلزم الآخر والحال يقتضي هذا التأكيدي لان فاعل ذلك المبلغ في الاعتداء الغاية حيث أقطع حق امرئ لم يكن له فيه سبيل واستخف بحجامة واجبة الرعاية وهي حرمة الاسلام وأقدم على اليمين الفاجرة واختلاف هل قوله مسلم قيد فلو أقطع حق كافر لا يستحق هذا الوعيد اوليس بقيد بل ورد لبيان ان رعاية حق المسلم

أشد لان حرمة حق المسلم أقوى وقيل انما ذكره للدلالة على ان حق الكافر واجب رعاية فان إرضاء المسلم
بادخاله الجنة يوم القيامة أمر ممكن فيجوز ان يرضى الله خصمه فيعفو عن ظلمه وأما إرضاء الكافر
بذلك فغير ممكن فيكون الامر صعبا فإذا كان حق من يتصور الخلاص من ظلمه واجب الرعاية فيحق
من لا يتصور اولى وقال عياض المحدث خرج مخرج الغالب فالمسلم وغيره سواء وقال النووي مما سواه
في حرمة القطع فاما في العقوبة فينبغي ان حق الكافر أخف قال الا في اختياره الشيخ يعني ابن عرفة
ووجهه بما ثبت من رفع درجة المسلم على الكافر بدليل انه يقتل به وغير ذلك قال أبو عمر وفيه ان اليمين
الغفوس وهي اليمين الصبر التي يقطع بها مال مسلم من الكافر لان كل ما وعد الله أو رسوله عليه فهو من
الكافر ولا كفارة في ذلك وعليه ان يؤدي ما قطعته من المال ثم يتوب الى الله ويستغفره عند مالك
وأبي حنيفة وجهه ورقة هاء الامصار وقال الشافعي والاوزاعي ومهر وطائفة يكفرون بعد نكاحه بما عليه
ويذل للارل ما جاء عن ابن مسعود قال كنا نمد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغفوس ان يخلف
الرجل على مال أخيه كاذبا اه وهذا الحديث تابع ما لكأليه اسماعيل بن جعفر عن العلاء عنده مسلم
ورواه النسائي وابن ماجه من طريق مالك وغيره

(* جامع ما جاء في اليمين على المنبر *)

(مالك عن داود بن الحصين) بمهملتين مصغرا (أنه سمع أبا عطفان) بمجمة فمهمة ففاء مفتوحات
قيل اسمه سعد (ابن طريف) بفتح المهملة وكسر الراء وقيل ابن مالك (المري) بضم الميم وتشديد
الراء المدني التاجي التقة (يقول اختصم زيد بن ثابت الانصاري) الصحابي الشهير (و) عبدالله
(ابن مطيع) بن الاسود المدني المدني له رؤية وكان رأس قريش يوم الحجرة وأقره ابن الزبير على
الكوفة ثم قتل معه سنة ثلاث وسبعين (في دار كانت بينهما الى مروان بن الحكم وهو أمير على المدينة)
من جهة معاوية فقتل مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر) النبوي أي عنده (فقال زيد
ابن ثابت اخلف له مكاني) أي فيه (قال) أبو عطفان (فقال مروان لا والله) لا تخلف
(الا عند مقاطع الحقوق قال ففعل زيد بن ثابت يخلف ان حقه لمحق) أي باق لم يقضه (وبأي ان
يخلف على المنبر قال ففعل مروان بن الحكم بحجب من ذلك) أي امتناع زيد مع علمه انها تلظ بالمكان
قال مالك كره زيد صبر اليمين وقال الشافعي بلغني ان عمر حلف على المنبر في خصوصية كانت بينه وبين
رجل وان عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فافتدى منها وقال أخلف ان توافق قدر بلاء فيقال بينه
قال الشافعي واليمين على المنبر مما لا خلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث فساب قواشاهذا عايب ترك
فيه موضع حشيتا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والا تار به عنه عن الصحابة وزعم ان زيد بن ثابت
لا يرى اليمين على المنبر وانما رواه عنه ذلك وخالفناه الى قول مروان فسامع زيد لولم يعلم ان اليمين على
المنبر حق ان يقول مقاطع الحقوق مجلس الحكم وقد قال له اعظم من هذا التحل الربا يا مروان فقال
أعوذ بالله قال فالتاس بقبايعون الصكوك فبل ان يتبصروها فعبث مروان الحرس بنزع ثوبان أيدي
مالتاس فاذا ينكر مروان على زيد هذا فكيف ينكر عليه في نفسه ان يقول لا يلزمني اليمين على المنبر اقد
كان زيد من اعظم اهل المدينة عند مروان وأرفههم منزلة ولكن علم زيد ان ما قضى به مروان حق
وكره ان تصبر بيمينه على المنبر قال وقد روى الذين خافونا حديثا يشبهونه عندهم عن منصور وعاصم
الاحول عن الشعبي ان عمر حلف قوما من اليمين فادخلهم المحرقا فلهزمهم فاذا ثبت هذا عن عمر فكيف
أنه رواه علينا ان يخلف من بكجة بين الركن والمقام ومن بالمدينة على المنبر ونحن لا نخلب أحدا من
بلده ولولم نخج عليهم بأكثر من روايتهم وبما احتجوا به علينا من زيد لكنا كانت المحجة بذلك لازمة فكيف

والحجة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بعده نقله في التمهيد وفي فتح الباري وحدث
لمروان سلفا فان خرج الكركرايسى بسند قوى عن عبيد بن المسيب قال ادعى مدع على آخرانه غصب له
بعمير افنا صممه الى عثمان فأمره أن يحلف عند المنبر فقال أحلف له حيث شاء فأبى عليه عثمان أن يحلف
الا عند المنبر فغرم له بعمير امثل بعمير ولم يحلف (قال مالك لا أرى أن يحلف) ما يتقبل (أحد على
المنبر على أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة دراهم) وقال الشافعي لا يحلف في أقل من عشرين دينارا
فصاعدا والمحاصل أن الجهور اختلفوا على التغليب بالمكان في الدماء والمال الكثير لا في القليل واختلفوا
في حد التميل والكثير

(ملا يجوز من غلق الرهن)

قال الجوهري وغيره غلق الرهن بغير عجة مقتوحة ولا مـكسورة وقاف يغلق بفتح اوله واللام غلقا
بفتح الغين واللام أى استحققة المرتهن اذ لم يفتك في الوقت المشروط (مالك عن ابن شهاب) الزمري
(عن عبيد بن المسيب) بكسر اليا ومفتحة قال أبو عمر أرسله رواة الموطأ الامع بن عيسى ووصله عن
أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق) بفتح اليا واللام (الرهن) الزواية
يرفع القاف على التحريك أى ليس يغلق أى لا يذهب ويتلف باطلا وقال النخاعة لم يوجد له مخلص
وقال زهير

وفارقت برهن لا فسكالكه * يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا

وقال قتيب بن جزة الغطفاني

بانت سعاد وأمسى دونها عدن * وغلقت عندها من قلبك الرهن

قال أبو عبيد لا يجوز لغة غلق الرهن اذا ضاع انما يقال غلق اذا استحققة المرتهن فذهب به قال وهذا
كان من قول الجاهلية بطله صلى الله عليه وسلم بقوله لا يغلق الرهن (قال مالك وتسير ذلك
فيما ترى) بضم النون نظن (واقه أعلم) بمرادني به (ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء
وفي الرهن فضل) زيادة (عمار بن به) فيقول الراهن للرتهن ان جئت بك بعتك الى أجل اسمه له
أخذت رهني (والا فالرهن لك بما رهن فيه قال فهذا لا يصلح ولا يحل وهذا الذي نهي عنه) بالبناء
للفعل (وان جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الاجل فهو) أى الرهن له او يساع فيأخذ حقه ويرد
ما فضل (وأرى هذا الشرط منقضا) لا برة به وبخوة فسر طائوس والخفي وشريح لقاضي
وسفين الثوري والزمري وأبو عبيد هذا ومن بن عيسى الذي وصله عن مالك ثقة ابن أخى ان على
ابن عبد الحميد راويه عن مجاهد بن موسى عن من أخطأ في وصله لم يكن تابعه أبو بكر بن حزم عن
مجاهد ولا يصح إرساله وان وصل من جهات كثيرة فكلاهما ملل وزاد فيه بعض رواة له غنم وعليه
غرمه واختلف في رفع هذه الزيادة وانها من كلام ابن المسيب اه كلام ابن عبد البر لمخصا وذكر
صاحب الدر المنضد ان اناحية او اناحية فعليه تكسر القاف لا لتقاء السا كذا فيمكنه لم يفصح بانه روى
بالوجهين وقد أفصح أبو عمر بأن الرواية بالرفع خبر وهو باخ في النهي من صريح النهي

(القضاء في رهن الثور والحيوان)

(مالك فيمن رهن حائطا) بستانا (له الى أجل مسمى فيكون) يوجد (ثم ذلك الحائط قبل
ذلك الاجل ان الغرليس برهن مع الاصل) سواء عدت او كانت موجودة حبر الرهن مزنية او غير
مزنية (الا ان يكون اشترط ذلك المرتهن في رهنه) فيكون رهنا (وان الرجل اذا ارتهن المجارية

وهي حامل اوجها بعدارتها ناهياها ان ولدها) يصكون رهنا (معها و فرق بين الثمويين و ولد
المجارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت (بضم النخلة وكسر الموحدة
خفيفة وثقيلة) فتمرها للبائع الا ان يشترطه المشتاع) كما مر مسندا (والامر الذي لا اختلاف فيه
عندنا ان من باع و ليدة) أمة (أو شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين ان ذلك الجنين للشترى اشترطه
المشترى ولم يشترطه فليست النخل مثل الحيوان) لا فتراق حكمهما (وليس الثمر مثل الجنين
في طن أمة) زاد في الموازنة ولو شرط ان الامة رهن دون ما تلده لم يجز (وما يمين ذلك ايضا ان من
أمر الناس ان يرهن الرجل ثمر النخل ولا يرهن النخل وليس يرهن أحد من الناس جنينا في بطن أمة
من الرقيق ولا من الدواب) لقوة العروا و ان جازأصله في الرهن

(التضاعف في الرهن من الحيوان)*

(مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن انه ما كان من امر يعرف هلاكه من أرض أو دار
أو حيوان) من كل ما لا يباع عليه (فهلاك في يد المرتهن وعلم هلاكه فهو من الرهن وان ذلك لا ينقص
من حق المرتهن شيئا) وكذا اذا ادعى إبقاء العبد و رهب الحيوان فلا ضمان للمرتين كذنه كدعواه
ذلك بحضرة عدول فأنكره (وما كان من رهن يهلك في يد المرتهن فلا يعلم هلاكه الا بقوله) كتياب
وعروض وعين وحلي وكل ما يكال أو يوزن مما يباع عليه (فهو من المرتهن) قال عنه ابن القاسم
الا ان تقوم بينة بهلاكه فلا يضمن (وهو) حيث لا بينة (لغيره ضامن) فان اتفقا على وصفه حكم
بقية تلك الصفة (ويقال) اذا اختلفا (له صفة فاذا وصفه أحلف على صفته) أنها كما وصف
(و) على (تسمية) أي الدين الذي (له فيه) أي في الرهن أي في مقابلته قال الباسي يريد اذا اختلفا
في قدر الدين (ثم يقرمه أهل البصر) أي التجربة (بذلك) الوصف الذي حلف عليه (فان كان فيه)
أي قيمة الرهن (فضل) زيادة (عما سمي فيه المرتهن أخذه الرهن وان كان) قيمة الرهن (أقل مما سمي)
المرتهن من الدين (حلف الزامن على ما سمي المرتهن وبطل عنه الفضل) الزائد (الذي سمي المرتهن
فوق قيمة الرهن وان أتى الزامن ان يحلف أعطى) أي لزمه أن يعطى المرتهن (ما فضل بعد قيمة الرهن
فان قال المرتهن لا أعلم بقيمة الرهن حلف الزامن على صفة الرهن) لان المرتهن صار مدعيا على الزامن
(وكان ذلك له اذا جاء بالامر الذي لا يستنكر) بان أشبه ما قال فان لم يشبه فالمرتحن أن يرجع فقول
أنا إنما ادعيت الجمل يتحقق الصفة فأنا أصفه بصفة لأشك أنها أفضل من صفة الرهن وهي دون صفة
الزامن يصح أكثر فيحلف على ذلك وبقطع عن نفسه ما يستنكر قاله الباسي (وذلك) كله (اذا قضى
المرتحن الرهن ولم يضعه على يدي غيره) فان كان يدي غيره فلا ضمان على المرتحن وان لم تقم بينة قال
ابن عبد البر اذا اختلف في مبلغ الدين فلا خلاف في مذهب مالك ان القول للمرتين فيما بينه وبين قيمة
الرهن وقال أبو حنيفة والشافعي القول للزامن مع يمينه ولا ينظر الى قيمة الرهن لان المرتحن مدع قال
اسماعيل القاضي والمحجة لما لا قوله عز وجل فان لم تجدوا كاتباً فمهرن مقبوضة فيعمل الرهن بدلا من
الشهادة لان المرتحن أخذ وثيقة بجمعه فكأنه شاهده لانه ينفي عن مبلغ الدين وما جاوز قيمته
فلا وثيقة فيه فكان القول فيه قول الزامن قال ووافق مالك على الفرق بين ما يباع عليه فيضمنه
الا لينة وبين ما لا يباع عليه فلا ضمان الا ان يظهر كذبه الا وزاعي وجماعة وروى عن علي وقال جماعة
هو مضمون مطلقا وقال أبو حنيفة وجماعة الرهن مضمون بقيمة الدين وما زاد عليه فهو أمانة وقال
الشافعي وأحمد وجهوا المحدثين الرهن كله أمانة لا يضمن الا بما تضمن به الودائع من التدي والتضييع
سواء كان حليا أو حيوانا مما يباع عليه ولا يباع عليه والدين ثابت على حاله للحدث له مخفه وعليه

غرمه قالوا له غنمه أى غلته ونجاشه وعليه غرمه أى فكاهه ودمته مصيبته والمرتهن ليس بتعدد في حبه وانما يضع من تعدى وقال الحنفية غنمه ما فضل من الدين وغرمه ما نقص منه وقال المالكية غرمه نفقته لا فيكاهه ومصيبته واذا كان له المخرج والغله وهو غنمه كان القدر ماقابل ذلك من النفقة

* (القضاء في الزهن يكون بين الرجلين) *

(مالك في الرجلين يكون لهما رهن بينهما في يوم أحدهما يبيع رهنه وقد كان الاثنان نظره) أخره (بحقه سنة قال اركان يقدرون على ان يقسم الزهن) بان لا ينقص قيمته بالقسمه (ولا ينقص حق الذي أنظره بحقه بيع له نصف الزهن الذي كان بينهما ما فاق في حقه) فان قصر عنه طلبه ببقية حقه ولم يكن له في بقية الزهن شيء (وان خيف ان ينقص حقه ببيع الزهن كله فاعطى الذي قام يبيع رهنه حقه من ذلك فان طابت نفس الذي أنظره بحقه ان يدفع نصف الثمن الى الراهن) فعل (والاحلف المرتهن انه ما أنظره الا للوقف في رهني على هيئته) صفته (ثم اعطى حقه عاجلا) محلفه (مالك) في ان يعيد رهنه سيده ولا يبد مال ان مال العبد ليس برهن الا ان يشترطه المرتهن (انما قا وقد انقضا) على ان مال العبد لا يدخل في بيعه الا بشرط فان من أخرى واختلف فيما يستقيده العبد المرهون فقال ابن التميمي وأشهد لا يكون ما وحب له ولا نرجاه رهنا وقال يحيى بن عمر ذلك كله رهن معه والصواب الأول قاله أبو عمر

* (القضاء في جامع الزهن) *

(مالك فيمن ارتهن متاعا له للمساخ عند المرتهن وأقر الذي عليه الحق بتسليمه الحق واجتمعا) توافق الزهن والمرتهن (على التسليمه رتدا عيما) تخالفا (في الزهن فقال الراهن قيمته عشرون ديناراً وقال المرتهن قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل) المرتهن (فيه عشرون ديناراً قال مالك يقال للذي يبيده الزهن مصغه فاذا وصفه أحلف عليه) لان الراهن خالنه في الوصف وأدعى أفضل منه (ثم أقام) قوم (تلك الصفة اهل لمعرفة فان كانت القيمة أكثر مما رهن به قيل للمرتهن اردد الى الراهن ببقية حقه وان كانت القيمة أقل مما رهن به أخذ المرتهن ببقية حقه من الراهن وان كانت القيمة بقدر حقه فالراهن بمافيها) لان الزهن شاهد على نفسه (والامرعدنا في الرجلين يختلفان في الزهن رهنه أحدهما صاحبه فيقول الراهن رهنتك بعشرة دنانير ويقول المرتهن ارتهنتم منك بعشر بن ديناراً والزهن ظاهر بيد المرتهن) أو يبدأ من لانه حاضر للزهن (قال محلف المرتهن حتى يحيط بقيمة الزهن فان كان ذلك لازيادة فيه ولا نقصان محلف ار له فيه أخذ المرتهن ببقية حقه وكان اولى بالتبديع باليمين) على الراهن (لقبض الزهن وحيازته اياه) ولانه شاهد له (الا ان يشاء رب الزهن ان يعطيه حقه الذي حلف عليه ويأخذه رهنه) فله ذلك (وان كان الزهن أقل من العشرين التي سمي أحلف المرتهن على العشرين التي سمي ثم يقال للراهن إيمان تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك وإيمان تحلف على الذي قلت أنك رهنته به ويطلب منك ما زاد لمرتهن على قيمة الزهن فاذا حلف الراهن بس ذلك عنه وان لم يحلف لزمه غرم) أى دفع (ما حلف عليه المرتهن فان هلك الزهن وتناكر الحق فقال الذي له الحق) أى المرتهن (كانت لي فيه عشرون ديناراً وقال الراهن) الذي عليه الحق لم يكن لك فيه الا عشرة دنانير وقال الذي له الحق) أى اولتهن (قيمة الزهن عشرة دنانير وقال الذي عليه الحق) أى الراهن قيمته عشرون ديناراً (فتناكر في أصل الحق وفي قيمة الزهن) (قيل للذي له الحق)

وهو المرتهن (صفه) لانه القارم (فاذا وصفه أحلف) انه (على صفته) التي وصفها (ثم أقام تلك الصفه أهل المعرفة بها فان كانت قيمة الرهن أكثر مما ادعى فيه المرتهن) وهو العشرون دينارا (أحلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن وان كانت قيمته أقل مما يدعى فيه المرتهن أحلف على الذي زعم انه له فيه) وهو العشرون (ثم قاصمه بما بلغ الرهن) من القيمة (ثم أحلف الذي عليه الحق على الفضل الذي بقي لادعى عليه بعدم ما بلغ الرهن وذلك) أى وجه حلف الراهن (ان الذي بيده الرهن) وهو المرتهن (صار مدينا على الراهن) بما بقي له والمادعى عليه يحلف (ان حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المرتهن مما ادعى فوق قيمة الرهن وان نكل الراهن لزمه ما بقي من حق المرتهن بعد قيمة الرهن) قال الساجي ذكر الموطأ يمينين على المرتهن احداهما على صفة الرهن والثانية على انساب دينه فيحتمل انهما يلزمانه منفصلين لان الاولى تجب قبل وجوب الثانية لان قيمة الرهن ان كانت أقل مما اقربه الراهن فلا معنى ليمين المرتهن ويحتمل ان يريد ذكر ما تناوله اليمين من المعنيين المذكورين ولا يلزمه ان يقرقهما بل يجمعهما في يمين واحدة وهذا معنى قول مالك وأكثر احصائه عندي والله أعلم

* (القضاء في كراهية الدابة والمتعدى بها) *

(مالك امر عندنا في الرجل يستكرى الدابة الى الممكان المسمى ثم يتعدى) يتجاوز (ذلك) المكان (ان رب الدابة يخبر فان أحب ان يأخذ كراهية الى المكان الذي تعدى بها اليه أعطى ذلك) أى كراهة المثل قيمته تعدى لاعلى قد رما تكارى قاله الامام في المدونة (وقبض رابته وله الكراهة الاولى) ايضا (وان أحب رب الدابة فله قيمة دابته) يوم التعدى (من المكان الذي تعدى منه المستكرى) وله الكراهة الاولى فتطردون ما زاد وهذا التخبير اذا تغيرت بازائه أو حبسها حتى تغير سوقها أو مالوذا بها لحالها فاغار بها كراهة تعدى فيه مع الكراهة الاولى ويحل كونه له الكراهة الاولى بتمامه (ان كان استكرى الدابة البداة) أى الذهاب (فان كان اسمة كراهة اذابا راجعا ثم تعدى حين بلغ البلد الذي استكرى اليه فاغار رب الدابة نصف الكراهة الاولى) ثم يخبر بعد ذلك على ما تقدم (وذلك ان الكراهة نصفه في البداة ونصفه في الرجعة فتعدى المتعدى بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراهة) هذا اذا كانت قيمة الذهاب والرجوع سواء فان اختلفت لرغبة الناس في أحدهما لزم التقويم ولو ان الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى (الدابة) اليه لم يكن على المستكرى ضمان) لانه فعل ما اكراه عليه (ولم يكن للمستكرى الا نصف الكراهة) اذا كثر ذهابا وابايا (قال وعلى ذلك أمر أهل التعدى والمخلاف) أى الخسافة (لما أخذوا الدابة عليه) كأن يحملوها غريما كروها عليه أو يزيدوا على قدر ما كروها مما بين في الفروع وبسطه الساجي (وكذلك أيضا من أخذ مالا قراضا من صاحبه فقال له رب المال لا تشتره بغيره حيوانا ولا سلعا كذا وكذا السلعة يبيعها بئها عنها ويكره ان يضع ماله فيها فيشتري الذي أخذ المال) أى عامل القراض (الذي نهي عنه يريد بذلك ان يضع المال ويذهب بربح صاحبه فاذا صنع ذلك قرب المال بالخيار ان أحب ان يدخل معه في السلعة على ما شرط بينهما من الربح ففعل وان أحب فله رأس ماله) حال كونه (ضامنا) أى مضمونا (على الذي أخذ المال وتعدى) فغيره في أمرين وزاد الامام في الواضحة ثالثا يبيع السلعة عليه فان كان فضل فعلى القراض وان كان نقص ضمن أى تعديه قال فان لم يعلم بذلك حتى باع السلعة ضمن ان بيعت بنقص وبيع بربح فعلى القراض وكذلك الرجل يبيع معه الرجل بضاعه فبأمره صاحب المال ان يشتري له سلعة بأمره فيحالف فيشتري

ببضاعة غيره ما أمر به ويتعدى ذلك فان صاحب البضاعة عليه بالخيار ان يحب ان يأخذ ما اشترى بماله
أخذه وان أحب أن يكون الموضع معه ضامنا لأمر ماله فذلك له) فان علم به بعد بيع السلعة فالمشهور
عن مالك ان كان فيه أربع فلصاحب البضاعة ونقص فملى الموضع معه

* (القضاء في المستكرهه) * من النساء

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزمري (ان عبد الملك بن مروان) الاموي (فضى في امرأة
أصبغت) جومعت (مستكرهه بصدقتها) متعلق بقضى (على من فعل ذلك بها) وبه قال
المشهور (مالك الامر عندنا في الرجل يعتصب المرأة بكرا كانت أو ثيبا انها ان كانت حرة فعليه صداق
مئله وان كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها والعنوبة في ذلك على المعتصب) رواه يحيى والقعنبي ولم يروه
ابن بكير ولا ابن القاسم ولا مطرف ورووا كلهم (ولا عقوبة على المعتصبة في ذلك كله) الا لغيره
فلم يروه ولا خلاف انه لا حد عليها ولا عقوبة واذا صح اكرامها واستتبتها وان كانت بكرا فيما يظهر من
دعها ونحو ذلك مما يرضع به أمرها خرج أبو بكر بن أبي شيبة ان امرأة استكرهت على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فدار عنها المحمد بن أبي بكر وعمر والحلفاء وقفها على الحز والعراق مثل ذلك وأجمعوا
على ان المعتصب المستكرهه عليه الحدان شهدت البينة عليه ما يوجبها أو قرأوا لافاقه عقوبة والصداق عند
مالك والليث والشافعي والزهرى وقتادة وقال أبو حنيفة والثوري وابن شبرمة والحكم وجاد عليه
المحمد ولا صداق وهذا على مذهبهم اذا قطع السارق لا غرم عليه والصحيح وجوب الصداق والغرم وحده
الله لا يقطع حد الا دمي وهما حقان واجبهما الله ورسوله قاله ابو عمر (وان كان المعتصب عبدا
فذلك على سببه) يعني انها جناية في رقبته فليس يده ان يفتك به بالجناية ما بلغت (الا ان يشاهد
يسلمه) فلا شيء عليه ويكون مملوكا لمن جنى عليها قال الساجي هذا اذا ثبت ذلك ببينة قال مالك
في الموازية المازمة من صداق المحرمة ونقص الامة في رقبته وقيل اقراره بقوله وهي متعلقة به تدعى
فاما ما د فلا يقبل قوله فيما يلحق برقبته ووجهه ان كل موضع تستحق فيه الصداق بعينها فانها تستحقه
في رقبته العبد اه وروى ابن أبي شيبة ان عبد المستكره امرأة فوطئها فاختصمها الى الحسن وهو قاض
يومئذ فضر به المحم وقضى بالعبد للمرأة قال ابو عمر أسئلته بجنايته

* (القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره) *

(مالك الامر عندنا فمن استهلك شيئا من الحيوان بغرأذن صاحبه ان عليه قيمته يوم اسد هلكه ليس
عليه ان يوجد له من الحيوان ولا يكون له ان يعطى صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان وان كان
عليه قيمته يوم استهلكه القيمة اعدل ذلك فيما بينه في الحيوان والعروض) لان النبي صلى الله
عليه وسلم قضى فيمن أعتق شركا له في عبد بقيمة حصه شريكه دون حصه من عديمه وقيمة العبدل
في الحقيقة مثل وهذا والصحيح المشهور عن مالك وعنه ايضا كائني حنيفة والشافعي ردوا ولا يقضى
بالقيمة في شيء الا عند عدم المثل لظاهر قوله تعالى وان عاقبتهم فاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ومحدث عائشة
ما رأيت صانعا مثل صفة صنعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطع ما فعت به ففرت فكسرت
الاناء فتال اناء مثل اناء وطعام مثل طعام وفي رواية فقال غارت امك كلوا وجلس الرسول والقصة حتى
فرغوا فدفعت القصة الصحيحة الى الرسول وحسب اليكسورة وأجاب ابو عمر بان حديث الشقص اصح من
حديث القصة فهو والى والساجي بان بيوت أمهات المؤمنين وما فيها من اناء وطعام له صلى الله عليه
وسلم فيفعل في ذلك ما شاء ويرضى من ذلك بما شاء (ومن استهلك شيئا من الطعام بغرأذن صاحبه

فإنما ردة على صاحبه مثل طعامه بمكيته من صنقه) ان علمت مكيته والافقيته لانه لودفع اليه مثل
حزهاً يأمن من التفاضل من الطعام (وأما الطعام بمنزلة الذهب والفضة) وعليه في ذلك كله
مثله اتفاقاً (وليس المحبوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق بين ذلك السنة والهل الممول به وإذا استودع
الرجل مالا فابتاع به لنفسه وبيع فيه فإن ذلك الربح له لانه ضامن للمال حتى يؤديه الى صاحبه)
هذ قول مالك وجماعة وقال ابو حنيفة وآخرون يتصدق بالربح ولا يطيب له وقال الشافعي اذا اشترى
بمال غير عينه وقد المغصوب والوديعة فالربح له وان اشترى بمال بعينه خير به بين اخذ المال
والسلفة والربح له وقالت طائفة الربح على كل حال لرب المال

(القضاء فيمن ارتد عن الاسلام)

(مالك عن زيد بن اسلم) مرسل عند جميع الرواة وهو موصول في البخاري والسنة لاربع من طريق
ابوب عن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه) أى
انقل من دين الاسلام الى غيره يقول او قل ويقادى على ذلك (فاضربوا عنقه) أى بعد الاستتابة
وجوباً كما جاء عن الصحابة وهو على ظاهره لكن في الزنادقة اذا ظهر عليهم كما قال الامام (ومعنى
قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى) بضم النون نطن (والله أعلم) بما اراد به (من غير
دينه فاضربوا عنقه انه من خرج عن الاسلام) اذهوالدين المعتبر (الى غيره مثل الزنادقة واشباههم)
من كل من أسرم من الكفر ديناً غير الاسلام من يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو صابئة أو عبادة شمس
أو قرأ رقيم (فان اوثاك اذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستأبوا لانه لا تعرف توبتهم) ذلك (انهم كانوا
يسرون الكفرة ويملكون) يظهرن (الاسلام فلا أرى ان يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم) أى
تلفظهم بالاسلام اذا كانوا قبل الظهور عليهم فلم يخرجوا بده عما كانوا عليه فيقتلهم وقال
الشافعي تقبل توبتهم ولا يحنفة اتقوان (وامام من خرج من الاسلام الى غيره وأظهر ذلك فانه
يستتاب) ثلاثاً أيام بلا جوع ولا عطش (فارتاب والاقتل) بضرب عنقه (وذلك لو ان قوماً
كانوا على ذلك رأيت أن يدعوا الى الاسلام ويستأبوا فان تابوا قبل بموحدة (ذلك منهم وان لم يتوبوا)
لم يسلموا (فقتلوا ولم يعن) بضم الياء وفتح النون مبنى للجھول وفتح الياء وكسر النون للفاعل أى لم يرد
النبي صلى الله عليه وسلم (والله أعلم من خرج من اليهودية الى النصرانية ولا من النصرانية الى اليهودية
ولا من غير دينه من اهل الاديان كلها) الى غيره (الا الاسلام فمن خرج من الاسلام الى غيره وظهر
ذلك فذلك الذى عني) بالنساء للقول واقتل (به) أى الحديث المذكور (والله أعلم)
وروى ابن عبد الحكم أن الامام قتل الذمى اذا غير دينه على ظاهر الحديث لان الذمة إنما انقضت
له على ان يبقى على ذلك الدين فلما خرج عنه عاد كما تحرى وروى المزني عن الشافعي ان امام يخرج
من بلده لدار الحرب وعلاه بما ذكر ويستثنى من عموم الحديث من غير دينه ظاهراً لكن مع الاكرام
لقوله تعالى الا امن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وقيل عمومها رجل وهو جامع والمرأة وعليه الاثمة
الثلاثة والجمهور وروى عنه الحنفية بالذ كر لانه عن قتل النساء فكذلك لا تبطل في الكفر الاصل لا تقبل
في الكفر الطارئ ولا من الشرطية لانهم المؤنث وتقرب بان ابن عباس روى لقصة قال يقتل المرتدة
وقتل ابوكى بخلافه امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر عليه احد وفي حديث معاذ لما بعثه
النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال وأيمرجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد ولا فاضرب عنقه
وأيمرجل ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت ولا فاضرب عنقها وستنده حسن وهو نص في موضع
التراع فيجب المصير اليه وفي حديث قصة روى البخاري وغيره عن عكرمة قال اتى على زنادة فاحرقهم

فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كانت أنامل أحرقتهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعتذبوا بعباد الله وقتلهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بذل دينه فأقبلوه زادوا جحداً وبوداد والنسأ فبلغ ذلك علياً فقال ويح أم ابن عباس وهو محتمل أنه لم يرض اعتراضه عليه ورأى أن النهي للتنزيه لأن علياً كان يرى جواز التحريق وكذا أخا الذين الولد وغيره مما تشددوا على الكفار ومبالغة في النكابة والنكال ولا يعارض ذلك ما روى فبلغ ذلك علياً فقال صدق ابن عباس لأن تصديقه من حيث التنزيه لكن قال أبو عمر قد روي عن ابن عباس أن أحرقتهم بعد تلهم روى العقيلي عن عثمان الأنصاري قال جاء ناس من الشيعة إلى علي فقالوا يا أمير المؤمنين أنت هو قال من أنا قال أنت هو قال ويلكم من أنا قالوا أنت ربنا قال ويلكم أرجعوا وتوبوا فأبوا ف ضرب أعناقهم ثم قال يا قنبر انثني بحزم الحطب فحفرهم في الأرض أخذوا فحرقهم بالنار ثم قال

لما رأيت الأمر أمراً نكراً * أجيئت ناري ودعوت قنبراً

(مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبيد) بالتون بلاضافة (القاري) بتشديد الحجة نسبة إلى القارة بطن من غزيرة من مدركة (عن أبيه) محمد المدني الثقة (أنه قال قدم علي عمر بن الخطاب رجلاً من قبل) بكسر اللام وفتح الواو الموحدة أي جهة (أبي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري) فدأبه عن الناس فأخذه ثم قال له عمر هل كان فيكم من مغربة) بضم الميم وفتح المعجمة وكسر الراء وفتحها ممتلئة فيهما ثم موحدة فتاء ثابث. ضاف إلى (خير) أي هل من حاله حاملة مخبر من موضع بعيد (فقال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فافعل ما به قال قر بناه ففرضنا عتقه) بلا استئابة أخذوا بظاهر الحديث وبأنه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أمر بقتل قوم ارتدوا وكان خطاين ولم يذ كر استئابة وبما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا موسى على الين ثم أتبعه معاذ بن جبل فوجد عنده رجلاً مقيداً في الحديد فقال ما هذا قال كان هو دياً قال لم ثم ارتد فقال معاذ لا أنزل حتى يقتل قضاء الله ورسوله ويد قال عبد العزيز بن أبي سلمة ولا تجهه فيه لأنه روى أن أبا موسى قد استنابه شهرين ولا تجهه في حديث الفتح كما لا يخفى والمجهو وعلى الاستئابة على الاختلاف في قدرها (فقال عمر أفلا حسمتموه مثلاًنا) من الأيام وكذا قال عثمان وعلى وابن مسعود وقيل يستأب مرة واحدة وقيل شهر أو قيل ثلاثة جمع وقيل غير ذلك قال الساجي يحتمل أنه أخذ الثلاث من قوله تعالى فتمتعوا في داركم ثلاثة أيام ولأن الثلاث جعلت أصلاً في معان كالمرة واحدة واستظهار المستحاضة وعهدهم الزريق وغير ذلك (وأطعمتموه وكل يوم ريفاً) يريد أن لا يوسع عليه توسعة أحداً قال ابن القاسم في المدونة ليس العمل على قول عمر ولكن بطعم ما يقوته وبكفيه ولا يجمع وإنما بطعم من ماله قال ابن مزين يعني في غير توسع ولا تفكه قال مالك في الموازية يقوت من الطعام ما لا يضره وإنما أراد ابن القاسم أن لا يجعل الرقيق حراً وإنما أشار عمر إلى قلة مؤنته ورزقته في ماله أن كان ويبت المال أن لم يكن ولم يرد به الحد (واستتبعتوه له لئلا يتوب ويراجع امرأته) يرجع إلى الاسلام احتج أصحابنا على وجوب الاستئابة بقول عمر هذا وأنه لا يخالف له قال الساجي ولا يصح إلا أن ثبت رجوع أبي موسى ومن وافقه إلى قول عمر (ثم قال عمر اللهم إني لم أحضر قتله بلا استئابة (ولم أمر به ولم أرض) به) (أذ بلغني) فيه تصريح بخطأ فاعله ولا يكون ذلك إلا بنص أو إجماع وقد قال سحنون إن أبا بكر استأب أهل الردة وروى عيسى عن ابن القاسم في العتية أن أبا بكر استأب أم قرفة لما ارتدت فلم يثبت فقتلها فافعل عمر لم يأنه فقاد الإجماع على ذلك زمن أبي بكر فأنكره على أبي موسى تغيير ذلك والأقاوي موسى مجتهد فذا حكماً بجتهادهم فيما لا نص فيه ولا إجماع لم يبلغ عمر من الانكار عليه هذا الحد ولولم يصح لأبي موسى ذلك ما جاز لعمر

أن يولي المحكم حتى يطالعه على قضيته وفي هذا من فساد الأحوال وتوقف الأحكام مالا يخفى
قوله الباجي

* (القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً) *

(مالك عن سهيل) بضم السين وفتح الهاء صفراً (ابن أبي صالح السمان) باثع السين (عن أبيه)
أبي صالح ذكر أن المديني (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن حفص وأبو عمرو بن عامر (ابن سعد بن
عبادة) بضم المهملة وفتح الواو حدة سيد الخزرج (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت) أي
أخبرني (أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله) بفتح الهمزة الأولى وضم الثانية (حتى أتى بأربعة شهداء
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زادني رواية سليمان بن بلال قال أي سعد كلا والذي بعثك
بالحق أن كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك قال صلى الله عليه وسلم اسمعوا لي ما يقول سيدكم أنه غيور
وأنا أغرمه والله أغرمني زادني حديث المغيرة بن شعبة من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها
وما بطن ولا شخص أغرم من الله ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المرسلين مبشرين
ومعذرين ولا شخص أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك وعد الله الجنة رواه مسلم وأخرج أحمد عن
ابن عباس لما أنزلت والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم
شهاد أبداً قال سعد بن عبادة وهو سيد الانصار اهـ هكذا أنزلت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم
يا معشر الانصار الا تتبعون ما يقول سيدكم قالوا يا رسول الله لا لأنه فأنه رجل غيور والله ما ترجح امرأة قط
فأجرت رجل منان بقرعها من شدة غيرة فقال سعد والله يا رسول الله اني لاعلم انها حق وانها من
الله ولكن تعجبني اني لو وجدت لك عا قد نفذها رجل لم يكن لي ان احييه ولا اتركه حتى أتى بأربعة
شهداء والله لا أتى بهم حتى يقضى حاجته الحديث وفي حديث السبأ النبي عن اقامة حديثه غير سلطان
ولا شهود وقطع الذريعة الى سفك الدم مجزئ الدعوى وأخرجه مسلم من طريق اسحاق بن عيسى عن
مالك به وتابعه عبد العزيز الدارودي وسليمان بن بلال كلاهما عن سهيل بن يزيد رواهما مسلم ايضا
وبه شخ ابن عبد البر على الزاري رجمه تفرد مالك به وأنه لم يروه غيره ولا تابعه أحد عليه قال فهو لذيديل
على تحامل الزاري في الدس له به علم وكتابه ملوء من مثل هذا ولو سلم تفرد مالك به كما زعم كان في ذلك
شيء فأكثر السنن والا حادث قد انفرد بها الثقات وليس ذلك بضائر لك منها ومعنى الحديث مجمع
عليه ونطق به الكتاب والسنة فأى انفرد في هذا ولت كل ما انفرد به المحدثون كان مثل هذا (مالك
عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب ان رجلاً من اهل الشام يقال له ابن خبيري)
بفتح الخاء المعجمة واسكان التثنية وفتح الواو حدة فراه فتخية آخوه (وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقتلها
معا) شك الراوي وفي نسخة قتلها بالافراد (فأشك على معاوية بن ابي سفيان) حنظلي بن حرب
(القضاء فيه فكتب الى ابي ميسرة الاشعري يسأل له على بن ابي طالب عن ذلك) ولم يكتب الى على
لما كان بينهما ولأنه لم يدخل تحت طاعته (فسأل ابو موسى عن ذلك على بن ابي طالب فقال له على
ان هذا الشيء ما هو بأرضي) أي العراق (عزمت عليك للتخيري فقال ابو موسى كتب الى معاوية بن
ابي سفيان ان أسألك عن ذلك فقال على انا اوالحسن) زادني رواية القرم (ان لي بأربعة شهداء)
يشهدون على معاينة الوطء كابر وفي المكة (فليط) سلم الى اولى ابيات القبول يقتلونه قصاصاً
(برمته) بضم الراء وتكسر طمة من حب لاتهم كانوا يقدون القتال الى ولي المقتول بحبل ولذا قيل
القتود قال ابن عبد البر وعلى هذا جماعة الفقهاء لان الله حرم دماء المسلمين تحريم ما مطلقاً فمن ثبت عليه
قتل مسلم وادعى انه كان يجب قتله لم يقبل منه حتى يثبت دعواه لانه يرفع بها عن نفسه القصاص وكذا

كل من لزمه حق لا دعى لم يقبل قوله في المخرج منه الا بيينة تشهد له بذلك وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يجحد مع امرأته رجلا ايقتله فتسال صلى الله عليه وسلم لا الا بالبينة التي ذكر الله وروى اهل العراق ان عمر اهدر دمه ولا يصح عنه انما اهدر دم الذي اراد اغتصاب الحجازية الهذلية فقص بكذبه فقات ذكره معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد عن ابن عمر وتابعه مالكا بن جريح والثوري ومعمر بن يحيى بن سعيد رواه عبد الرزاق

(التضاء في المنبوذ)

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سنين) بضم السين المهملة وفتح النون واسكان التختية ونون (أبي جيلة) بفتح الجيم وكسر الميم (رجل من بني سليم) بضم السين قبل اسم أبيه فرقد حكاه ابن حبان صحابي صغير له في البخاري حديث واحد من طريق الزهري عن أبي جيلة انه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ونزع معه عام الفتح لذا ذكره ابن مندة وابونعيم وأدعوا في الصحابة ذكره ابن سعد في الطبقة الاولى من التابعين وقال له أحاديث وقال الجعفي تابعي ثقة (انه وجد منبوذا) بهذا معجزة أي لقطا قال الحافظ ولم يسم وفي رواية يحيى بن سعيد لا نصارى عن الزهري عن أبي جيلة انه نزع مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد منبوذا (في زمان) خلافة (عمر بن الخطاب) قال فحدث به إلى عمر بن الخطاب فقال ما حالك على أخذ هذه النعمة (بفتح عين روى أشهب عن مالك انه اتهمه ان يكون ولده أتي به ليفرض له في بيت المال الباسجي ويحمل انه خاف التسارع إلى أخذ الاطفال من غير نبد خرصا على أخذ النفقة لهم وموالاتهم ويحمل انه سأل له ثلاثمائة مديعاه أبو عمر إنما انكر عمر عليه لظنه انه يريد ان يلى امره ويأخذ ما يفرض له يصنع به ما شاء اهـ وقبل اتهمه بأنه زنى أمه ثم ادعاه قال الحافظ وهو بعيد وما تقدم إلى (فقال وجدتها ضائعة واخذتها) لوجوب ذلك على (فقال له عريفه) بفتح وكسر جمع عرفاء أي من يعرف امور الناس حتى يعرف بهام من فوه عند الحاجة لذلك قال الحافظ واسم عريف عمر سنان فيمذكر الشيوخ أبو حامد الاسفرايني (يا امير المؤمنين انه رجل صالح) لا يتهم (فقال عمر) كذلك هو (قال نعم) فقال عمر بن الخطاب اذهب فهو حر ولك ولأهـ وللمينا نفقته (من بيت المال بدليل رواه البيهقي ونفقته في بيت المال قال أبو عمر حكمه بأنه حر يقتضى ان لا ولا عليه لا حد ولا ولا على حره وله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن اعتق فتى الولاء عن غير الممتق ولذا (قال مالك الامر عندنا بالمنبوذ انه حر وان ولأه للمسلمين هم برؤيته وبقولون عنه) وقال محمد قال مالك لو علم ان عمر قاله محارب قال الباسجي الحديث صحيح لا شك فيه ولكن لفظه يحتمل التأويل اذ عليه اراد ان تولى تربيته والقيام بأمره لان مائة مائة أحق به من غيره فان نزع منه غيره رد إليه ان كان قويا على مؤنته طالع ابن القاسم وان كانا سواء ومقتضابين فالاول أولى وان خيف ان يصح عند الاول فالثاني أولى الاول مكنه عند الاول ولا ضرر فله وأحق قاله أشهب ونزع قاسم بن اصبيغ والبيهقي حديث سنين بأثم فاطما من حديث مالك قال وجدت منبوذا على عهد عمر فذكره عري في له عرفا رسول إلى فبعت والعريف عنده فلما أتى مقبلا قال عسى الغوري أن يوسا كأنه اتهمه فقال له عريفه يا امير المؤمنين انه غيرهم فقال عمر على ما أخذت هذه النعمة فأت وجدت نفسها بمجسمة فخفت أن يأخذني الله عليها فقال عمر وحر لك ولأهـ وعليها نفقته قال أبو عبيد قوله عسى الغوري أن يوسا مثل للعرب اذا توقفت شرا قال ابن الكلبي الغوري مكان معروف فيه ماء لبني كلب كان فيه ناس يقطر من طيرين وكان من مريتوا صون بالمحراسة وأول من تكلم بهذا المثل الزيات بفتح الزاى وشرا الموحدة والمذاذبت

قصيرا التميمي بفتح القاف وكسر الصاد المهملية وكان يطلبها بدم جديعة بن الابريش فتواطأ هو وعمرو
ابن اخوت جذيمة على ان قطع انف قصير فاعلهم رانه حرب منه الى الزبائفة انت اليه ثم ارسلته تاجرا فرجع
اليها برجع كثير مرارا ثم رجع المرة الاخيرة ومعه الرجال في الاعمال فنظرت الى المحمال فتش رويديا اتبل
من عليها فقالت عسى الغوير أبو ساسي لذل الشربا يتك من قبل العوير وكان قصيرا عليها انه يسلك
في هذه المرة طريق الغوير فلما دخلت الاحمال قصرها خرج الرجال من الاعمال فيها. كت وقال
الاصمعي الغوير تصغير غار دخله قوم يبيتون فيه فانهار عليهم وقيل وجدوا فيه عدو الهيم فقتلهم فيه
والابؤس البائس قال ابو عبيد وقول الكلي اشبه بالصواب اه ونصب ابؤس بابتدري يكون ابؤسا
جمع ابؤس وهو الشدة وفيه ثبت عمر في الاحكام وان المحاكم اذا توقفت في امر احد لم يقدح ذلك فيه ورجوع
المحكم الى قول أمينة وان الثناء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره وانما يكره الاطناب والاكتفاء
بواحد في التركة وعليه الاكثر تنزيلا منزلة المحكم ولا يشترط فيه العدد والمخرج عند المالكية
والشافعية وهو قول محمد بن الحسن اشترط اثنين كالشهادة واختاره الطحاوي اذ ليس في القصة انه
لم يشهد له الا عرفه وحده وفي المظالم من البخاري ان عمر لما اتهم ابا جيلة شهده جماعة باسرو واستثنى
كثير منهم بانه المحاكم لانه ينزل منزلة المحاكم لانه نائبه والمحاكم لا يشترط تعدده وقيل لا يقبل اقل من
ثلاثة لمحدث مسلم فيمن تحل له المسألة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجية يشهدون له فاذا كان هذا في حق
الحاجة فغيرها ولي وتابع مال الكايجي بن سعيد الانصاري عن ابن شهاب به عند البيهقي وعلقه
البخاري في الشهادات

(القضاء بالمحاكم الولد بابه)*

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان عتبة
بضم المهملية واسكان الفوقية (ابن ابي وقاص) مالك الزهري مات على شركه كما جزم به الديلماطي
والسفاقي وغيرهما قال في الاصابة لم ارم ذكره في الصحابة الا ابن منده واشتد انكارا في نعيم
عليه في ذلك وقال والذى كسر رباية النبي صلى الله عليه وسلم يوم احدا عات له اسلاما بل روى
عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب ومقسم بن عتبة انه صلى الله عليه وسلم دعا على عتبة يومئذ
ان لا يحول عليه المحول حتى يموت كافر اها حال عليه المحول حتى مات كافرا الى النار وروى المحاكم
باسناد فيه مجاهد عن حاطب بن ابي بلعة انه لما رأى ما فعل عتبة قال يا رسول الله من فعل بك هذا
قال عتبة قالت ابن توجيه فاشا الى حيث توجه فضيت حتى ظفرت به فضرته بالسيف فطرح رأسه
فنزلت فاخذت رأسه وسيفه وجئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر الى ذلك ودعا لي فقال
رضي الله عنك مرتين وهذا لا يصح لانه لو قتل يومئذ كيف كان يومى اخاه سعدا وقد يقال لعله ذكر
ذلك له قبل وقوع الحرب احتياطاً وبالمجمل فليس في شئ من الآثار ما يدل على اسلامه بل فيه ما يصرح
بموته على الكفر فلا معنى لابراده في الصحابة وقد استدل ابن منده بما لا دلالة فيه على اسلامه وهو
قوله كان عتبة بن ابي وقاص (عهد) بفتح العين وكسر الهاء أى اوصى (الى اخيه سعد
ابن ابي وقاص) أحد العشرة واول من رمى بسهم في سبيل الله واحدا من فداءه صلى الله عليه وسلم
بابيه وأمه روى ابن اسحاق عنه ما حرصت على قتل رجل قطر صرى على قتل اخي عتبة لما صنع
برسول الله صلى الله عليه وسلم ولتد كفا في منه قوله صلى الله عليه وسلم اشتد غضب الله على من دى
وجه رسوله (ان ابن وليدة) بفتح الواو وكسر اللام أى جارية (زعمت) بفتح الزاى وسكون الميم
وقد تفخ وصوبه الوقبي وزعمت بن قيس العامري والدسودة أم المؤمنين ولم تسم الوليدة نعم ذكر مصعب

الزبيرى وابن اخيه الزبير بن عكر في نسب قريش انها كانت أمة يمانية واما ابنها فصحابي صغير
قال ابن عبد البر لم يختلف النسابون ان اسمه عبد الرحمن قال في الاصابة وخط ابن منده وتبعه
ابو نعيم في نسبه ففعلا من بني أسد بن عبد المزى وليس كذلك ووهب ابن قانع ففعلا له الخاصم اسعد بن
أبي وقاص وكان له انقلاب عليه فانه الخاصم فيه لا الخاصم فانه عبد بنيراضا فانه لا نزاع (مضى) أى
ابني (فاقضه) بهمة وصل وكسر الوحدة (الك) وأصل هذه القصة انه كانت لهم في الجاهلية
إمامة بنين وكانت ساداتهن تأييد في حلال ذلك فاذا أتت احداهن بولد فربما يدعيه السيد وربما
يدعيه الزاني فان مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثته لمحق به الا انه لا يشارك
مستحقه في ميراثه الا ان يستحقه قبل القصة وان كان أنكره السيد لم يلحق به وكان لزمنة بن قيس
أمة على ما وصف وعلها ضريبة وهو لم يها فظهر بها حمل كان ظن انه من عتبة أخى سعد فادعى عتبة
الى اخيه سعد قبل موته ان يستلحق الحمل الذى بامه زمنة (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح)
لمكة برع عام اسم كان وفي رواية بنصه بتقدير في (أخذ سعد دوقال) هو (ابن أخى) عتبة
وفي رواية معمر بن الزهرى فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام ففرقه بالشبه فاحتضنه اليه وقال ابن أخى
ورب المكبة (قد كان عهد) اوصى (الحق فيه) فاحتج باستلحاق عتبة على عادة الجاهلية
(فقام اليه عبد) بلاضافة (ابن زمنة) بن قيس القرشى العامرى اسلم يوم الفتح روى ابن أبى
عاصم بسند حسن عن عائشة تزوج صلى الله عليه وسلم سودة بنت زمنة فبعاه أخوها عبد بن زمنة من
الحجر فعمل بمحو التراب على رأسه فقال بعد ان أسلم انى لسفيه يوم أحثو التراب على رأسى ان تزوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسودة أختى قال ابن عبد البر كان من سادات الصحابة رضى الله عنهم
(فقال أخى وابن وليدة أى) حارسته (ولد على فراشه) من أمة المذكورة كأنه سمع ان
الشرع أبعد حكم الفراش فاحتج به وقد كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا وكانوا يستأثرون
الامام للزنا فان اعترف الامام له لمحق ولم يقع إلحاق ابن وليدة زمنة فى الجاهلية إما لعدم الدعوى
وإما لان الامم لم تعترف بعتبة وقيل كانت موالى الولائد يخرجوهن للزنا ويضربون عليهن
الضرائب وكانت وليدة زمنة كذلك قال المحافظ ولذى يظهر من سياق القصص انها كانت أمة
مستقرشة لزمنة فزنى بها عتبة وكانت عادة الجاهلية فى مثل ذلك ان السيد اذا استلقه لمحقة وان نفاه
انتفى عنه وان ادعاء غيره رد ذلك الى السيد والحقافة فظهر بها حمل ظن انه من عتبة فاحتصم فيها
(فتساوقا) أى تدافعا بعد خصامهما وتنازعهما فى الولد أى ساق كل منهما صاحبه فادعاء
(الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله) هذا (ابن أخى) عتبة (قد كان
عهد الى) بشد الياء (فيه) وللقنعى عهد الى انه ابنه زاد في رواية الليث انظر الى شبه (وقال
عبد بن زمنة هو) (أخى وابن وليدة أى ولد على فراشه) وللقنعى فظهر صلى الله عليه وسلم الى ابن
وليدة زمنة فاذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبى وقاص (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك)
زاد القنعى هو أخوك (باب عبد بن زمنة) بضم الدال على الاصل ويروى بفتحها وروى بنون ابن على
الوجهين وسقط فى رواية النسائى اداة النداء فبنى على ذلك بعض الخنفية فتنازلت امة له لانه
ابن أمة أبيه لانه المحقة به قال عياض وايس كازعم فالرواية انما هي بالياء وعلى تسليم اسقاطها
فبعد ما علم والعلم يحذف منه حرف النداء ومنه يوسف اعرض عن هذا اه ورواية القنعى صريحة
فى رد هذا الزعم ولذا قالت طائفة هولاء أى هو أخوك كما ادعت قصى فى ذلك بعلمه لان زمنة كان صهره
فقرشه كان مرفوعا عنده صلى الله عليه وسلم لا يجوز دعوى عبد على أبيه بذلك ولم يثبت إقراره به

ولا تقبل دعوى أحد على غيره ولا استلحاق عبده لأن الأخ لا يصلح استلحاقه عند الجمهور وفي القضاء
بالعلم خلاف قاله ابن عبد البر على أن من خصأه صلى الله عليه وسلم المحكم بعلمه وقال القاضي معنى
هولك أي بيدك تمنع منه من سواك كما قال في اللقطة هي لك أي بيدك تدفع غرك عنها حتى يأتي صاحبها
لا على أنها ملك ولا يجوز أن ينسب له صلى الله عليه وسلم أن يجعله ابناً لزمعة ثم بأمر اخته أن تتجنب منه
ولما كان لعبد شريك فيما ادعاء وهو اخته ولم يعلم منها صدقة أزم عبد الله ما أقربته على نفسه دون
اخته إذ لم تصدقه فلم يجعله أخاً لها وأمرها بالاحتجاب منه اه وفيه نظر لأنه خلاف المتبادر ونص
زيادة القعني هو أخوك وقباصه على اللقطة فاسد لأنهم ملك للغير بخلاف هذا وقوله ولا يجوز الخ
ممنوع وسنده أن للزوج منع زوجته من رؤية أخيها وكذا قوله لم يصدقها أنه اقترع وله أخى وابن وليدة أبي
وقال هولك هو أخوك وقال ابن جرير أي هولك عبد ابن أمة أي بك فكل أمة ولدت من غير سيدها
فولدها يد قال أبو عمر يريد لأنه لم يثبت في الحديث اعتراف سيدها بأنه كان يلم بها ولا شهده به عليه
والأصول تدفع قول ابنه عليه فلم يبق إلا القضاء بأنه عبد تبعا لأمه لكنه خلاف ظاهر الحديث لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يثبته كقوله أخى وابن وليدة أبي اه وأيضا في زيادة القعني فأنها زيادة
ثقة غير منافية فتقبل وقد خترتها البخاري وقال الباجي لا يصح بعد الإقرار بالاخته إرادته ما قاله
الطبري وقوله هولك بأعبد لس فيه أنه الحق بزمعة لأنه لم يصفه إليه وإنما اضافها إلى عبد الله لأنه اقترع
بجربته واخته فقال له أنت أعلم بما تدعيه فيما يخصك وعبدان فرد بمراث زمعة لأنهما كانا كافرين
وسودة اخته مسلمة فلا يحل لعبد به ولا يثبت بذلك بئوته لزمعة وقال الزبيني يحتمل وهو الأصح عندي أنه
صلى الله عليه وسلم أجاب عن المسألة فاعلمهم أن المحكم كذلك إذا ادعى صاحب فراش وصاحب زنا لأنه
ما قبل على عتة قول أخيه بعد ولا على زمعة أنه أولدها هذا الولد لأن كل واحد منهما اختبر عن غيره
والاجماع على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره وقد حكى الله مثل ذلك في قصة داود والملائكة إذ دخلوا
عليه الآية ولم يكونوا خصمين ولا كان لأحدهم اتسع وتسعون نعمة ولكنهم كلوه على المسألة ليعرف بها
ما أرادوا تعريفة واعترضه ابن عبد البر أن المحكم على المسألة حكم فيما دافيه التنازع بين يديه صلى الله
عليه وسلم وابن العربي بأنه كيف يقال لم يحكم بينهم وقد تمكن عبد من اخوة الغلام (ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الولد للفراش) أل للعهد أي الولد للحالة التي يمكن فيها الافتراض أي تأتي الوطء
فالحرة فراش بالعقد علمنا مع امكان الوطء والحمل فلا ينتفى عن زوجها سواء اشبهه أم لا وتجري بينهما
الأحكام من أرث وغيره إلا بامان والأمة أن اقترع سيدها بوطئها أو ثبت بيعة عند المحمزين وقال
الكوفيون إن أقربا الولد وقد روى مضافا أي صاحب الفراش وهو الزوج واحتجوا بقول جرير

باتت تماثقه ويات فراشها * خلق العادة في الدماء قتلا

أي صاحب فراشها يعني زوجها قال عياض والفراش وإن صح التعبير به عن الزوج والزوجة فإن المراد
هنا الفراش المعهود كما ورد قيل أي وجرم به الباجي أن إطلاق الفراش على الزوج لا يعرف في اللغة
الممازري والفرق بين الحرة والأمة في ذلك أن الحرة لما كانت لاتراد إلا للوطء جعل العقد عليها بمنزلة
الوطء والأمة تشتري لوجوده ككثرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطء قال وشاذ أبو حنيفة في الأمة
فقال لا تكون فراشا إلا بالولد استلحقه خاتله بعده فهو له أن لم ينفقه واحتج بان الأمة لو صارت فراشا
بالوطء لصارت فراشا بالملك وتلق بها الأحكام المحررة على صاحب الفراش وما قاله لا يصح لأن الحرة
لما لم تراد إلا للوطء جعل العقد فيها بمنزلة الوطء بخلاف الأمة وتنازع الفريقان الحديث فقال
المالكية وموافقهم ورده على الحنفية فإنه ألحق الولد بزمعة ولم يثبت أنها ولدت منه قبل ذلك وقالت

الحنفية هو مرد عليهم لانه الحققة بزمعة ولم يذكرا انه اعترف بوطئها والجواب جملة على ان زمعة عرف
وطئها لمسا اعترافه عنده صلى الله عليه وسلم او باستغاضة وهذا التأويل اضطرنا اليه ما ذكرتم من اتفاقنا
جميعا على منع الحاق الولد بابه الا ان شدت سببه واختلغا في السبب فقلنا ثبت الوطء وقلتم استلحاق
ولدا سابق وده لوم انه لم يكن ولد سابق وثبت الوطء لا يعلم عدمه فامتنع تأويلكم وامكن تأويلنا فوجب
حمل الحديث عليه اه ثم اللفظ عام ورد على سبب خاص والمعتبر عموم عند الاكثر نظرا لظاهر اللفظ
وقيل يقصر على السبب لو روده فيه وهو ساكت عن غيره وصورة السبب التي ورد عليها العام قطعية
الدخول فيه عند الاكثر لو روده فيها فلا تخص منه بالاجتهاد قال التقي السبكي وهذا ينبغي عندي
ان يكون اذا دلت قرائن حالية او مقالية على ذلك او على ان اللفظ العام يشمل بطريق لا محالة
والا فقلنا نزاع المخصص في دعواه وضعاحت اللفظ العام ويدعي انه قد قصد المتكلم بالعام اخراج السبب
وبيان انه ليس داخل في الحكم فان الحنفية القائلين ان ولدا لامة المستترشة لا يلحق سيدها لم يقربه
نظرا الى ان الاصل في الاستحاق الاقرار لهم ان يقولوا في قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وان كان
وارد في امة فهو واردا لبيان حكم ذلك الولد وبيان حكمه اما بالنسبة او بالاتفاق فاذا ثبت ان الفراش
هي الزوجة لانها التي يتخذها الفراش غالبا وقال الولد للفراش كان فيه حصران الولد للزوجة وبقتضى ذلك
لا يكون للامة فكان فيه بيان الحكمين جميعا في النسب عن السبب وابتنائه لغيره ولا يثبت دعوى
القطع هنا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في ان اسم الفراش هل هو موضوع للزوجة والامة
الموطوءة وللزوجة فقط فالحنفية يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الامة فتخرج المسألة حينئذ من
باب ان العبرة بعوم اللفظ او بخصوص السبب نعم تركيب الحديث يقتضي انه الحققة به على حكم السبب
فيلزم ان يكون مراد من قوله للفراش فليمتنه لهذا البحث فانه نفدس جدا وباجمله فهذا اصل في الحاق
الولد بصاحب الفراش وان طرأ عليه وطء محرم اه (ولاعا هر) الزاني اسم فاعل من عهر الرجل المرأة
اذا اناها للفجور وعهرت هي وتعهرت اذا زنت والعهر الزنا ومنه الحديث اللهم ابدل العهر بالعفة قاله
عياض (بالجحر) أي الخفية ولاحق له في الولد والعهر يقول في حرمان الشخص له الجحر وبقيعه التراب
وتحذو ذلك ويريدون ليس له الا الخفية وقيل هو على ظاهره أي الرجم بالحجارة وضيف بأنه ليس كل زان
يرجم بل المخصص وايضا فلا يلزم من رجسه نبي الولد والحديث انما هو في نفيه عنه وقال الساجي يريد
الرجم وان كان لا يرجم زاني المشركين لكن اللفظ خرج على العموم ولما قصد عيب الزنا اخبر
بأشد احكامه * لطيفة * كان ابو العينا الشاعر الاعرج كثير الدعا بة وشديدا لانتزاع من الايات
والاحاديث فولد له ولد فأتى بعض من يريد دعا بة فهناه بالولد ووضع بين يديه حجر وذهب فلما تحرك
ابو العينا وجد الحجر بين رجله فقال من وضع هذا فليل فلان فقال عرض بي والله ابن الفاعلة قال صلى
الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وله سبب غير قصة ابن زمعة روى ابو داود وغيره من طريق
حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال لما فحتم من مكة قام رجل فقال ان فلانا باني فقال
النبى صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الاسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الاثلب قيل
وما الاثلب قال الحجر وسقط قوله وللعاهر الحجر من رواية ابن عيينة عن الزهري هذا الحديث قال ابن
عبد البر واقول قول مالك وقد أثقته وجوده وهذه اللفظة ثابتة عند ابن عينة عن ابن شهاب عن سعيد
وأبي سلمة عن ابي هريرة (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (لسودة بنت زمعة) أم المؤمنين (احقبي
منه) أي من عبد الرحمن (لما) بكسر اللام وخفة الميم أي لاجل ما (راى) وللتنسي رأاه
(من شبهه) البين (بنته بن أبي وقاص قالت) عائشة (فأراها) عبد الرحمن (حتى أتى الله عز وجل)

أبي مات قال عياض وغيره قيل هو على وجه الذنب لاسيما في حق أزوا - صلى الله عليه وسلم وتقليد
أمر الحجاب عليهم وزيدتهن فيه على غير من قال القرطبي فهو كقوله لأم سلمة وهي مودة وقد دخل عليها
أمن أمه فكأنهم احتجبوا منه فقاسوا أنه أعشى فقال أقويا وانتمما السمتان بصرانه وقال لقاطمة بنت
عيسى أتتني إلى بيت ابن أم مكتوم تضمن ثيابك عنده فانه لا براك فأياب لها من أمه لا زواجه وقال
المنزلي لو ثبت أنه أخوها ما مرها ان تحجب منه لانه بعث بصلية الارحام وقد قال اما نشئة في عمه من
الرضاعة أنه عك فليج عليك ولكنه لم يصح أنه أخوها لعدم البينة او اقرار من يلزمه اقراره وزاده بعدا
في القلوب شبهه بعتبة امرها بالا احتجاب قال في الاستدكار جواب المنزلي هذا أصح في النظر وأجري
على القواعد من قول سائر أصحاب الشافعي أنه أخوها لانه الحق به قرأش زمعة وقضى بالولد للفراس
وما حكم به فهو الحق لا شك فيه ولكنه بين بامرها بالا احتجاب حكما آخرانه يجوز للرجل ان يمنع زوجته
عن رؤية أخوها وقال الكوفيون جعل للزنا حكم التحريم فنه من رؤية أخوها في الحكم لانه ليس
بأخوها في غير الحكم لانه من زنا في الباطن وهذا قول فاسد لانهم نسبوا له أنه جعله أخاها من وجهه وغير
أخها من وجه وهذا لا يعقل ولا يجوز رضاعته إلى الذي صلى الله عليه وسلم وكفى بحكمكم شبهة عتية
في الباطن وقد قال في الملازمة ان جاءت به على شيء الذي روت به فهو له فباعت به كذلك فلم ينفذ اليه
وامضى حكم الله فيه وفي التفهيد وقالت طائفة كان ذلك منه قطع الذريعة بعد حكمه بالظاهر فكأنه
حكم بحكمين حكم ظاهر وهو الولد للفراس وحكم باطن وهو الاحتجاب لأجل الشبهه كانه قال لسودة
ليس لك بأخ الا في حكم الله بان الولد للفراس فاحتجى منه شبهة بعتية وقال ذلك بعض أصحاب مالك
ومشار فيه قول العراقيين اه وقال الباقي ليس هذا من معنى الذرائع وانما هو لوضع ما تأوله من قلب
المحضر على الاباحة وهو وجهه قال به كثير من العلماء كالامة بين شريكين تحرم على كل منهما اغتصابا للآخر
وقد وقع في مسند احمد وسنن النسائي انه صلى الله عليه وسلم قال لسودة ليس لك بأخ وقال المنزلي انها
زيادة لم تثبت وأنها البيهقي وقال معني قوله ليس لك بأخ أي شبهة فلا يخالف قوله له ديهوا خولك قال
في الفتح او معناه بالنسبة للبراء من زمعة لانه مات كافرا وخلف عنه ابن زمعة والولد المذكور وسودة
فلاحق لمسا في ارثه بل حازه عبد قبل الاستحقاق فاد استحق الابن المذكور شاركة في الارث دون سودة
فلذا قال له ديهوا خولك وقال لسودة ليس لك بأخ اه واحتج الشافعي ووافقه بالحديث على صحة
استحقاق الاخ لاخيه اذا لم يكن وارث غيره لان زمعة لم يستحق ولا اعترف بالوطء فليس الاستحقاق
أخيه وأي ذلك مالك والمجهور لان فيه اثبات حقوق على لاب بغير اقراره وقد أدى الله ذلك ورسوله قال
تعالى ولا تزوروا زواجر أخواتكم صلى الله عليه وسلم لا في رمة في ابنة انك لا تحسن عليه ولا يخفى عليك
قال عياض والجواب انه بقي وجه ثالث وهو ان يكون ثبت عنه ديهوا زمعة باسنة قاضية أو غيرها
فلا يحتاج إلى اعتراف وانما يصح هذا على المحنفة القائلين لا يثبت الفرار الا بالولد سابق ولا ولد
سابق هنا وايضا فان هذا القائل يشترط ان لا يكون وارث غيره فان كان فحقى بواقعة جميع الاولاد
وعند ثم وارث غيره وهي سودة ولم تستحق منه فسقط تعلقه بالحديث واجاب أصحابنا بان زمعة مات كافرا
وسودة مسلمة لا تراث منه فصار كالمعدم وعبد كانه كل الورثة ورده أصحابنا بانها وان منعت الميراث
فهي أمته فلا بد من رضاها ذل يلحق أخوها عليهم اذن لم ترضه قال واحتج به احمد والثوري والاوزاعي
والكوفيون ان الزنا لا يحرم حلالا وجعلوا الامر بالا احتجاب واجبا وهو أحد قول مالك والصحاح من قوله
وقول الشافعي ان الزنا لا يحرم حلالا الا ما جرى من قوله لم لا يخل للزنا في نكاح من خلقت من مائه
الفاقدوا أخها ابن الماشعون طرد الاصل وابطوا الحكم لمحرم اه قال ابن العربي القائلون بوجوب

لان أكثر أهل المجاهدة كانوا كذلك وأما اليوم في الإسلام بعد ان أحكم الله شريعته فلا يلحق ولد الزنا بآدمه عند أحد من العلماء كان ذلك فراش أم لا قاله أبو عمر (فأقر رجلان كلاهما يدعي ولدا امرأة فدهما محرران) بقاء ثم فاه (فتنظر إليهما فقال القاضى لهما فقهيه فصره) أى القاضى (عمر بالدرة) بكسر الميم والمهمله وشذراء لانه كان يظن ان مامين لا يجتمعان فى ماء واحد استدلالا بقوله تعالى انا خلقناكم من ذكر وانثى ولم يقل من ذكرين لانه لم يقله شيئا كما زعم بعض من لا يرى القافة فان قضاء عمر بالقافة أشهر من ان يحتاج الى شاهد الا ترى انه حكم بقول القاضى فقال ولأيهما شئت قاله الباجي (ثم دعا المرأة فقال أنى برئى خبرك فقالت كان هذا) تشير (لاحد الرجلين يأتيه وهى) التفات والاصل وانا (فى ابل لاهلها فلا يفارقه حتى يظن) هو (وطن) هى (انه قد استمر) أى دام وثبت (بها جبل) بفتح الميم والمهمله والموحدة أى حلت بالولد (ثم انصرف عنها فاهريق) بضم الميم وهى (عليه دما ثم خلف عليها هذا حتى لا تخرف لادرى من أياهما هو) أى الولد (قال) سليمان (فكبر القاضى) سرورا بما وافقه قوله (فقال عمر للفلان والى أياهما أى الرجلين شئت) وبه قال ابن القاسم ورواه عن مالك انه يولى اذا بلغ من شاء منهما ولده والالتجما جميعا ويكون ابنه لهما عند ابن القاسم (مالك انه لعمان وعثمان بن عفان) شك الراوى (قضى احدهما فى امرأة غرت رجلا بنفسها واذكرت انما حرة) وهى أمة (فترزوها فولدت له أولاد فقاضى ان يقدى ولده بمثلهم) قال أبو عمر قد روى ذلك عن عمر وعثمان جميعا وولد للمزور وعمر المجهور وقال أبو ثور ودورق وقى ولا قيمة فيهم على احد قال الطحاوى وهو القياس لكنهم تركوه لاتفاق الصحابة على انهم احرار وعلى الاب قيمتهم أبو عمر لإدخال القياس فيما يخالف السلف فاتباعهم خيروا من الابتداء (قال مالك والقيمة أعدل) من المثل (فى هذا ان شاء الله) وعليه اعتمد أهل مذهبه وقال مرة عليه المثل ثم رجع

(*) (القضاء فى ميراث الولد المستحق) *

(مالك الامر عندنا فى الرجل يهلك) بكسر اللام يموت (وله بنون فيقول أحدهم قد أقر) اعترف (أبى ان فلانا بنه ان ذلك الذنب لا يثبت بشهادة انسان واحد) بل بشهادة اثنين فأكثر (ولا يجوز أقرار الذى أقر الا على نفسه فى حصته من مال أياه يعطى الذى شهد) أى أقر له بالآخوة (قد رما يصيبه من المال الذى بيده وتفسر ذلك) أى يسانه وايضا حه بالمثل (ان يهلك الرجل ويترك ابنين له ويترك ستمائة دينار فأخذ كل واحد منهم مائتا مائة دينار ثم شهد) يقر (أحدهما بأن أياه المالك أقر ان فلانا بنه فيكون على الذى شهد) أى أقر (لذى استلحق) بالبناء للفاعل وللغفول أى المقتربه (مائة دينار وذلك نصف ميراث المستلحق) بفتح الحاء (لوحق) وفى الملاق الاستلحاق عليه يجوز عن المقربة لان الاستلحاق مخصوص بالاب (ولو أقر له الاخر أخذ المائة الاخرى فاستكمل حقه وثبت نسبه) اذا كان الاخران من اهل العدل وفاقه على هذا ان حنبل وقال ابن كاتبة والكوفيون يلزمه ان يعطيه نصف ما بيده لانه أقر انه شريكه فلا يستأثر عليه شئ وقال الليث والثافى لا يلزمه شئ لانه أقر له بما لا يستحقه الا من جهة الذنب وهو لا يثبت بواحد اذا كان ثم من الورثة من يدفعه فان شا ان يعطيه اعطاه (وهو ايضا بمنزلة المرأة تزنى بالدين على أياها او على زوجها ويشكر ذلك الورثة فطلبها ان تدفع الى الذى أقرت له بالدين قدر الذى نصيبها من ذلك الدين لو تمت على الورثة كاهم ان كانت للمقتره امرأة ورثت الفم دفعت الى الفريم ثم دينه وان كانت ابنة ورثت النصف دفعت الى الفريم نصف

دينه على حساب هذا يدفع اليه من أقرب من النساء) وعلى هذا أصحابه بالبحار وروى العراق وسكن ابن حبيب أن أصحابه كلهم برؤونه ومما منه لأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين قال أبو عمر بل أصحابه كلهم على ما قالوا وانكسر التآخرون قول ابن حبيب ويقول مالك قال أحمد ووجهه أن أقرار المقر بمنزلة البيعة ولو شهدت البيعة بالدين لم يلزم المشهود عليه إلا مقدار حصته من الميراث وكذلك في الوصية وأيضا فقد اجمعوا أنه لو شهد رجلان عدلان من الورثة بالدين قبلت شهادتهما وكان على كل وارث قدر إرثه وقال الكوفيون لو كانا غير عدلين لزمهما الدين كله في حصتهما ولم يلزم سائر الورثة شيء فكيف يقولون شهادة جرت بها إلى نفسه أو دفع عنها (فإن شهد رجل) من الورثة وهو عدل (على مثل ما شهدت به المرأة أن لفلان على أبيه ديناً) أحلف صاحب الدين مع شهادة شاهده وأعطى الغريم حقه كله وليس هذا بمنزلة المرأة لأن الرجل يجوز شهادته ويكون على صاحب الدين مع شهادة شاهده أن يحلف ويأخذ حقه كله فإن لم يحلف أخذ من ميراث الذي أقر له قدر ما يعبه من ذلك الدين لأنه أقر بحقه وانكسر) باقي (الورثة وجاز عليه أقراره) لأعلمهم وكذلك لو كان المقر غير عدل وله أن يحلف من الورثة من يدعي عليه علم ذلك وقال ابن الماجشون وطائفة من الكوفيين وغيرهم يلزم المقر بالدين أدائه كله من حصته لأنه لا يحمل له الأرض وعلى أبيه دين وجعلوا المجاهد كالمقاصب لبعض مال الميت وقد اجمعوا على أداء الدين بما بقي بعد الغصب والسرقة

• (القضاء في إهمات الأولاد) •

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال أي حال وشأن (رجال يطؤون ولائدهم) إمامهم جمع وليدة (ثم يعزلون) قال الساجي يحتمل أن يريد العزل المعروف أي عزل الماء مع الجماع بصبه خارج الفرج ويحتمل أن يريد اعترافهم في الوطء وانزالتهم عن حكم التسري انتفاء من الولد (لأناتني وليدة بتعرف سيدها أن قد ألم بها) أي وطئها (إلا المحققة بولدها) عملاً بحديث الولد القراش (فاعزلوا بعد) بضم الدال (أو أتركوا) لا ينفك العزل لأن الماء ساق قد ينزل منه ولا يشهر به وبهذا أخذ الأئمة الثلاثة ما لم يدع الاستبراء بعد العزل وقال بعض أصحاب الشافعي لا ينفكه الاستبراء لأن الحمل تحيض وقال ابن عباس وزيد ابن ثابت والكوفيون لا يلحق به إلا أن يدعيه سواء أقر بوطئها أم لا كانت ممن تخرج أم لا (مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد) بضم العين الثقفية زوج ابن عمر (أنها أخبرته) أي نأفعا (أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهم) بفتح الناء والدال يتركونهن (يخرجن) أي ثم يتوقفون فيما ولدن (لأناتني وليدة بتعرف سيدها أن قد ألم بها) جامعها والمجمل صفة وليدة (إلا المحققة بولدها) عملاً بوله صلى الله عليه وسلم الولد للقراش وللعاهر الحجر فإن عمر بن حنبل من رواه عنه كما أخرجه النسائي (فأرسلوهن بعد) أي بعد ما علمكم قولاً (أو أمسكنوهن) عن الأرسال فلا ينعفكم ذلك بعد الاعتراف بالوطء (مالك الأمر عندنا في أم الولد إذا جنت جناية ضمن سيد ما يمتها) أي الجناية (وبين قيمتها) أي أم الولد أي يلزمه فداؤها بالقل من أرض الجناية أو قيمتها جبراً عليه (وليس له أن يسلمها في الجناية) لإجماع الصحابة على منع بيعهن في غير الدين وعليه جماعة الفقهاء من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وليس عليه أن يحمل من جنايتها أكثر من قيمتها لأنه ظلم له

• (القضاء في عمارة الموات) •

قال المجموع في الموات بالضم الموت وبالفتح ما لا روح فيه والارض التي لا مالك لها من الادميين ولا ينتفع
 بها احد والموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشترى الموتان ولا تشتري الحيوان أى اشترى الارضين
 والدور ولا تشتري الزقيق والدواب وقال القراء الموتان من الارض التي لم تنحى بعد وفي الحديث موتان
 الارض لله ورسوله فمن احياهما شيئا فهو له (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه) مرسل باتفاق
 الرواة واختلاف فيه على هشام فروثه طائفة مرسل كماراه مالك وهو اصح وطائفة عنه عن ابيه
 عن سعيد بن زيد وطائفة عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر وطائفة عنه عن عبد الله بن
 عبد الرحمن بن رافع عن جابر وبعضهم يقول عن هشام عن عبد الله بن ابي رافع عن جابر واختلاف فيه
 أنصاع الى عروة فرواه ابنه يحيى عنه عن جابر لم يسمعه ورواه جرير عنه فقال واكثر ظني انه ابو سعيد
 التخديري ورواه الزهرى عنه عن عائشة فهذا الاختلاف على عروة يدل على ان الاصح الارسال وهو
 ايضا صحيح مذهب وهو حديث تلقاه بالتبليغ فقها المدينة وغيرهم قاله ابن عبد البر في صحيحه من الوجهين
 وقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن غريب والنسائي وصححه الضياء في الاحاديث المختارة
 من طريق ابي عبيد عن هشام عن ابيه عن سعيد بن زيد (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 احيا ارضاً ميتة) بالتحديد قال الحافظ العراقي ولا يقال بالتحفيف لانه اذا خفف تحذف منه تاء
 التثنية والميتة والموتان بفتح الميم والواو والارض التي لم تمسح بذلك تشيها لها بالميتة التي
 لا ينتفع بها لعدم الانتفاع بها بزعم اوغرس او بناء وتحوها (فهو له) بجمرد الاحياء ولا يحتاج لاذن
 الامام في البعدة عن العمارة اتفاقا قال مالك معنى الحديث في قباضي الارض وما بعد من العمران
 فان قري فلا يجوز احياؤه الا باذن الامام وقال اشهب وكثير من اصحابنا وغيرهم بجمعها من شاء بغير اذنه
 قاله سحنون وهو قول أحمد وداود واسحق والشافعي فائلا عطية رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل
 من احياها وانا انبت من عطية من بعده من سلطان وغيره واستحب اشهب اذنه لئلا يكون فيه ضرر على
 احد وقال ابو حنيفة لا يحييها الا باذن السلطان قربت اوبعدت وصار الخلاف هل الحديث حكم او فتوى
 فن قال بالاول قال لا بد من الاذن ومن قال بالثاني قال لا يحتاج اليه وهذا نظير حديث من قتل
 قتيلا فله سلبه وروى ابو داود ومن طريق ابن ابي مليكة عن عروة قال اشهد ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى ان الارض لله والعباد عباد الله ومن احياها وانا فهو احق به جاناها هذا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم الذين جاؤا بالصلاة عنه وروى ابن عبد البر والبيهقي وابن الجارود ومن طريق الزهرى
 عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن احيا
 من موات الارض شيئا فهو له (وليس لمرق) بكسر العين وسكون الراء والتنون (ظالم) صفة
 للعرق على سبيل الاتساع كان العرق يغرسه صار ظالما حتى كان الفضل له قال ابن الاثير هو على حذف
 مضاف فيعمل العرق نفسه ظالما لما لحق لصاحبه او يكون الظالم من صفة العرق اه أى لذى عرق
 ظالم وروى بالاضافة فالظالم صاحب العرق وهو الغارس لانه تصرف في ملك الغير فليس له (حق)
 في الابقاء فيها (قال مالك والعرق الظالم كل ما احتفر) بضم التاء وكسر الغاء أى حفر (واخذ
 اوغرس بغير حق) وظاهر هذا ان الرواية بالتنوين وبه جزم في تهذيب الاسماء واللغات فقال واختار
 مالك والشافعي تنوين عرق وذكرناه هذا ونسب الشافعي بضمه وبالتنون جزم الزهرى وابن فارس
 وغيرهما وبالغ الخطأ في فقاط من رواه بالاضافة وليس كما قال فقد ثبتت ووجهها ظاهر فلا يكون غلطا
 فالحديث يروى بالوجهين وقال القاضي عياض اصل العرق الظالم في الغرس يغرسه في الارض غير
 بهما ليس تجزئها به وكذلك ما شبهه من بناء واستنباط ماء واستخراج معدن سميت عرقا لشبهها

في الاحياء برق القرس وفي المتشقي قال عمرو وروية العروق أربعة عرقان ظاهران البناء والعرس وعرقان باطنان المياه والمعادن فليس للظالم في ذلك حق في بقاء وانتفاع فمن فعل ذلك في ملك غيره ظلماً فله ان يأمر به فله او يخبره منه ويدفع اليه قيمته متولوا وما لا قيمة له بقي اصحاب الارض على حاله بلا عوض اه وروى اسحاق بن راهويه وابن عبد البر في التمهيد عن كثر بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أحيأوا تاناً من الارض في غير حق مسلم فهو له وابس لعرق ظالم حق وكثر ضعيف لكن شاهده حديث الباب (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له) والميتة الخراب التي لا عمارة بها وإحيأوها عمارتها شربت عمارة الارض بحياة الابدان وتعطلها وتخلوها عن العمارة بقصد الحياة وزوالها عنها وفائدة ذكر الموقوف عقب المرفوع مع ان الحجة به الاشارة الى عدم تطرق نسخه ولذا كده حيث قال (مالك وعلى ذلك الامر ندنا) بالمدينة

(القضاء في المياه)*

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن خزم) الانصاري (انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي نسخة قضى (في سبيل مهزور) بفتح الميم واسكان الهاء وضم الزاي وسكون الواو واتحراه (ومذنب) بضم الميم وفتح الذال المعجمة وتحتية ساكنة ونون مكسورة وموحدة وادبان يسملان بالمطر بالمدينة يتنافس أهل المدينة في سبيلهما (بعك) سلهما فهو معنى للفعول أى بمسكه الاعلى أى الاقرب الى الماء فيسقى زرعاً واحداً بقطعة (حتى الكعبين) هكذا ضبط في نسخة صحيحة بالبناء للجهول فان كان رواية والا فيصح ضبطه للفاعل وهو الاعلى في قوله (ثم يرسل الاعلى) الماء (على الاسفل) الا بعد منه عن الماء قال ابن عبد البر لا أعلم يتصل من وجه من الوجوه مع انه حديث مدني مشهور عند أهل المدينة مستعمل عندهم معروف بمجول به قال وسئل الزارع عنه فقال لست أحفظ فيه بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ثبت اه وهو بتقصير شديد من مثله - حافله اسناد موصول عن عائشة عند الدارقطني في الفرائد والمجمل وصححه وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناده حسن وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث ثمانية بن أبي مالك القرظي وقال البيهقي انه مرسل ثمانية من الطبقة الاولى من تابعي أهل المدينة قال الساجي اختلف أصحابنا في معنى الحديث فروى ابن حبيب عن ابن وهب ومطرف وابن الماجشون يرسل صاحب الحائط الاعلى جميع الماء في حائطه ويسقى حتى اذا بلغ الماء في الحائط الى كعبين من يقوم فيه أغلق مدخل الماء وروى عيسى في المدينة عن ابن وهب يسقى الاول حتى يروى حائطه ثم يسك به يدريه ما كان من الكعبين الى أسفل ثم يرسل وروى زياد عن مالك يعبرى الاول من الماء في ساقية الى حائطه قدر ما يكون الماء في الساقية حتى يروى حائطه أو بقي الماء فاذا روى أرسله كله قال ابن مزين هذا أحسن ما سمعت وقال ابن كانة بلغنا انه اذا سقى بالسبيل الزرع أمسك حتى يبلغ الماء شراك النعل واذا سقى الخنق والشجر وماله أصل حتى يبلغ الكعبين واحب البنان يسك في الزرع وغيره حتى يبلغ الكعبين لانه ابلغ في الرى (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله ابن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنع) بضم اوله من هذا للفعول خبر معنى النهي (فضل الماء) زاد في رواية احمد بعد ان يستغنى عنه (ليمنع) مبنى للفعول ايضا (به الكلا) بفتح الكاف واللام بعدها

همزة مقصورة اسم لجميع النباتات ثم الاخضر منه يسمى الرطب بضم اراء وسكون الطاء والكلأ* الساس
 يسمى حبشا ومنه يقال للناقة احشت ولدها اذا لاقته يا سا وحشت بد فلان اذا بدت ومعنى الحديث
 ان من سبق لماء بقلادة وكان حول ذلك الماء كلأ* لا يوصل الى رعيه الا اذا كانت المواشي ترد ذلك الماء
 فهي صاحب الماء ان يمنع فضله لانه اذا منعت منه منعت من رعي ذلك الكلأ* والكلأ* لا يمنع للمافيه من
 الاضرار بالناس قاله عياض قال القرطبي واللام للعاقبة مثلها في قوله تعالى فانتقطه آل فرعون
 الآية والحديث حجة لناس في الدول بسد الذرائع لانه انما ينهى عن منع فضل الماء لما يؤدي اليه من منع
 الكلأ* اه وسبقه اليه الباجي وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهي عن منع الكلأ* ففتح
 ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة مرفوعا لا تمتنعوا فضل الماء ولا تمتعوا والكلأ*
 فهزل المال وتبوع العيال وهو مجول على غير المملوك وهو الكلأ* النبات في ارضه المملوكة له بالا حيا فيه خلاف صحيح ابن البرقي
 وغيره الجواز وهو رواية ابن القاسم عن مالك في العتبية ومطرف عنه في الواضحة وانكرها أشهب فلم يجز
 بيع الكلأ* بمال وان كان في ارضه ومرجه وحياه قال مالك في المجموعة والواضحة مع معني الحديث في آثار
 المشايخ ما في في الفلوات وفي كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وأشهب ذلك في الارض ينزلها للرعي
 لا للعمارة فهو والناس في الرعي سواء ولكن يبدون بمالهم الباجي بئر المشايخ ما حفرها الرجل في غير
 ملكه في البراري والقفار شرب ماشيته ويبيع فضلها لاس فاتفق مالك وأصحابه أنه لا يمنع فضلها قال
 مالك في المدونة لا يبيع بئر المشايخ ما حفر منها في جاهلية ولا اسلام وان حفر في قرب ابن القاسم يريد
 قرب المنزل اذا حفرها للصدقة فافضل منها قال لاس فيه سواء أما من حفرها لبيع ماؤها اوسقى ماشيته
 لا للصدقة فلا بأس ببيعها اه والنهي للتحريم عند مالك والشافعي والليث والاوزاعي وقال غيرهم
 هو من باب المعروف والحديث رواه البخاري في الشرب عن عبد الله بن يوسف وفي تركه لمجمل عن
 اسماعيل ومسلم في البيع عن يحيى ثلاثتهم عن مالك به (مالك عن أبي الرجال) بالجيم (محمد بن
 عبد الرحمن) بن حازمة الانصاري (عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الانصارية
 (أنها أخبرته) مرسل لا واصله أبو قرة موسى بن طارق وسعيد بن عبد الرحمن الجعفي كلاهما عن مالك
 عن أبي الرجال عن أمه عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع) بالبناء لا يفعل
 (تقع بئر) بفتح النون واسكان التامف ومهمله زاد بعض الرواة عن مالك يعني فضل ماؤها قال الهروي
 قيل له تقع لانه يقع به أي يروي به يقال تقع بازى وشرب حتى تقع قال الباجي وروى روهوماء قال
 مالك في المجموعة وغيرهما معناه فضل ماء قال أبو الرجال تقع والروهوماء الواقف الذي لا يسقي عليه
 اوسقي وفيه فضل وقال ابن حبيب عن مطرف عن مالك معناه البئر بين الشريكين يسقي هذا يوما
 وهذا يوما ويستغني احدهما ليومه أو بعضه عن السقي فيريد صاحبه السقي به فليس له منعه مما لا ينفعه
 حذسه ولا يضره تركه فان احتج من لا شرك له الى فضل ماؤها فلا إلا ان تنهأ بئر فيه تدخل
 في الحديث ويسقي بفضل ماء جاره ان زرع أو غرس على اصل ماء فانه رقيق على زرعه أو غرسه وشرع
 في اصلاح ما نهأه وفضل عن حاجة صاحب الماء

(*) القضاء في المرفق (*)

بفتح الميم وسكون اللغاء وبفتحها وكسر الميم ما ارتفق به وبه ما قرئ وبهسي لكم من امركم مرفقا ومنه
 مرفق الانسان (مالك بن عمرو) بفتح الميم (ابن يحيى المازني) بكسر الزاي من بني مازن بن النضر

الانصارى الثقة المتوفى بعد الثلاثين ومائة (عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبى حسن واسمه تميم بن عبد
عمر الانصارى المدنى السابغى الثقة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر) خبره عن النبي
أى لا يضر الانسان أخاه فينقصه شيئا من حقه (ولا ضرار) بكسر الواو فعل أى لا يضر من ضره
بإدخال الضرر عليه بل يعفو الضرر وفعل واحد والضرار فعل اثنين فالاول الحاق مفسدة بالآخر مطلقا
والثاني الحاقها به على وجه المقابل أى كل منما يقصد ضرر صاحبه بغیر وجه الاعتداء المثل قال ابن
عبد البر قيل هما بمعنى واحد لثبوت كيد وقيل هما بمعنى القتل والقتال أى لا يضره ابتداء ولا يضاره آخره
وليصير معنى مفاعلة وان انتصر فلا يعتدى كما قال صلى الله عليه وسلم ولا تخن من خانك تريد بأكثر من
انتصافك منه ولم يصبر وغفران ذلك لمن عزم الامور وقال ابن حبيب الضرر عند أهل العربية الاسم
والضرار الفعل أى لا تدخل على أحد ضارا بحال وقال الحشى الضرر الذى لك فيه منفعة وعلى جارك
فيه مضرة والضرار ما ليس لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة وهذا وجه حسن في الحديث وهو لفظ عام
ينصرف فى أكثر الامور والفقهاء يفرقون به فى اشياء مختلفة وقال الباجى اختار ابن حبيب انهما
لفظان بمعنى واحد لكيد ويحتمل ان يريد لا ضرر على أحد أى لا يلزمه الضرر عليه ولا يجوز له اضراره
بغيره وليس استيفاء الحقوق فى القصاص وغيره من هذا الباب لان ذلك استيفاء لمحق او ردع عن
استدامة ظلم فإما حدث له رجل بعرضته مما يضر بغيره من بناء حمام او قرن لحبز أو سبك ذهب أو فضة
او عمل حديثا ورعى فله منعه قاله مالك في المجموعة اه وفيه اشارة الى ان في الحديث حذفاً أى
لا يحق او الحاق اوله بفعل ضرر او ضار باحد أى لا يجوز شرعا الا اوجب خاص فقيده بالنفي بالشرعى لانه
يحكم القدر لا يتنى ونحو منه ما ورد لمخوفه باهله تكذوبه عقوبة جائز ونحو ما كقول فانها ضرر ولا ينعى
بأهله وهى مشروعة اجماعا وفيه تحريم جميع انواع الضرر لا بدليل لان التمسك به فى سياق النفي تعم
ثم لا خلاف عن مالك فى ارسال هذا الحديث كفى التهديد ورواه الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن
أبي سعيد الخدري موصولا بزيادة ومن ضارنا ضر الله به ومن شاق شاق الله عليه أنوجه الدارقطني
والبيهقي وابن عبد البر والحاج محمد ورواه احمد بن حنبل ثقات وابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد الله بن
الصامت وأخرج ابن أبى شيبة وغيره من وجه آخر أقوى منه وقال الذوى حديث حسن وله طرق يقوى
بعضها بعضا وقال العللاءى له شواهد طرق يرتقى مجموعها الى درجة الصحة وذكر ابو الفتح الطائى
فى الاربعين ان الفقه يدور على خمسة احاديث هذا أحدها ومن شواهد حديث ملعون من ضار أخاه
المسلم او ما كره أخرجه ابن عبد البر عن الصديق مرفوعا وضعف اسناده وقال لكنه مما يخاف عقوبة
ما جاء فيه قال وروى عبد الرزاق عن معمر بن جابر الجمحي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا ضرر
ولا ضرار للرجل ان يغزو خشية في جدار أخيه وجابر ضعيف اه أى فلا يمتنع بزيادته فى هذا الحديث
والرجل الخ فالزيادة انما تقبل من الثقة ان لم يخاف من هو أو ثق به كما تقرر ثم الانكار انما هو
وروده فى حديث لا ضرر ولا ضرار وهو حديث آخر مستعمل عن أبى هريرة وهو التالى (مالك عن ابن
شهاب) محمد بن مسلم الزهرى وقال خالد بن مخلد عن مالك عن أبى الزناد بديل الزهرى (عن الاعرج)
عبد الرحمن بن هرمز وقال بشر بن عمر وهشام بن يوسف عن مالك عن الزهرى عن أبى سلمة بديل الاعرج
وكذا قال معمر ورواه الدارقطني فى الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الاول أى ما فى الموطأ وبه جزم
ابن عبد البر ثم أشار الى احتمال انه عند الزهرى عن الجميع (عن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يمتنع) بالرفع خبره عن النبي وفى رواية بالجزم على ان لانهاية ولا جحد لا يمتنع بزيادة نون
المثنو فكيد وهى تؤكد رواية المجزم (أحمد كجاره) الماصق له (خشية) بالتثنية مفرد

[illegible]

الظاهر وقول الباجي يحتمل ان مذهبه الشدب اذ لو كانت عنده الوجوب لوجب المحكام على تركه ومحكم بذلك لانه كان مستخلفا بالمدينة فيه نظر لانه انما كان بلي امرأة المدينة شابة عن خزان في بعض الاحيان فله لم يرتفع اليه حين توليته ولم يوج المحكام لعدم علمه بانهم لم يحكموا به واستدل المهلب وتبعه عياض بقول أبي هريرة هذا على ان العمل كان في ذلك العصر على خلاف مذهبه لانه لو كان على الوجوب لما جهل العصاة تأويله ولا تعرضوا عنه لانهم لا يعرضون عن واجب فدل على انهم سمعوا الامر على الاستحباب وتبعه المحافظ فقال ما ادرى من أين له ان المعرضين صحابة وانهم عدد لا يحصى منهم المحكم ولم يجوز ان الذين خاطبهم أبو هريرة لم يكونوا فقهاء بل هو المعتبر اذ لو كانوا صحابة وفقهاء واجههم بذلك اهـ والمحدث رواه البخاري في المظالم وابوداود في القضاء عن القعني وسلم في البيوع عن يحيى التميمي كلاهما عن مالك به (مالك عن عمرو بن يحيى المازني) الانصاري (عن أبيه) عن يحيى ابن عمارة بضم العين وخفة الميم (ان الفخاك بن خليفة) بن ثعلبة الانصاري الاشجلى قال أبو حاتم شهيد غزوة بني النضير وله فيها ذكر ورواه له رواية وقال ابن شاهين سمعت ابن أبي داود يقول هو الذي قال صلى الله عليه وسلم فيه يطاع عايكم رجل من أهل الجنة ذو مسخية من جبال زنته يوم القيامة زنة احد قطع الفخاك بن خليفة وكان يتهم بالانفاق ثم تاب وأصلح كما في الاصابة (ساق خطبته) قال المحدث الخليلي النهر وشرم من البحر والجمعة والحبل (من العرض) بضم الهمزة وفخ الزاء واسكان التختية وضاد معجمة وادب بالمدينة به أموال لاهلها (فأراد ان يمر به في أرض محمد بن مسلمة) الانصاري اكبر من اسمه محمد من العصاة وكان من الفضلاء مات بعد الاربعين (قأبي) امتنع (محمد فقال له الفخاك لم) لاى شئ (تتمنى وهو لك منفعة تشرب به أولا وآخرا ولا يضرك) قال الباجي يحتمل انه شرط له ذلك وهو على وجه المعارضة لا يجوز مجهول قدر شرهه أولا وآخرا ويحتمل ان يريد ان ذلك حكم الماء على ما مر ان الاعلى اولى حتى يروى (قأبي محمد فكلام فيه الفخاك عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين (فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة وأمره ان يئتي سايه فقال محمولا) أفعل ذلك (فقال عمر لم تمنع أخاك) في الاسلام والجمعة (ما ينفقه وهو لك نافع) لانك (تسقى به أولا وآخرا وهو لا يضرك فقال محمد لا) أرضى بهذا (والله) أكده بالقسم (فقال عمر والله ليمر به ولو على بطنك) الباجي فيه اعتبار بالمقاصد لا الالفاظ ان كانت عين عمر على معنى الحكم عليه اذ لا خلاف ان عمر لا يستجيز ان يمر به على بطن محمد ويحتمل ان يريد ان خالفت حكمي عليك وحاربت وأذت المحاربة الى قتلك وأجرائه على بطنك انقضت ذلك نصرة للحكم بالحق والاول أظهر (فأمره عمر ان يمر به) أى يجربه في أرض محمد (فعمل الفخاك) ذلك أى أجراه قال الباجي يحتمل قول عمر وجهين أحدهما انه على ظاهره ولما لك فيه ثلاثة أقوال أحدها مخالفة له على الإطلاق وهي رواية ابن التماس تحديث لا يحلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه والابن متجدد ويخالفه غيره والارض التي يمر فيها بالاساقية لا يعترض منها والثاني الاخذ بقوله مطلقا وهي رواية زياد عنه في النوادر والثالث الموافقة له على وجه وذلك على وجهين أحدهما مخالفة أهل زمن مالك لزمن عمر كما في رواية أشهر عنه كان يقال تحدث للناس أقضية بقدر ما يجدون من الفجور وأخذ به من يوثق براه فلو كان الشأن معتدلا في زماننا كاعتداله في زمن عمر رأيت ان يقضى له بما جاز ما منه في أرضك لانك تشرب به ولا وآخرا ولا يضرك ولكن فسد الناس واستحقوا التهمة فأخاف أن يطول حروني حتى ما كان عليه جرى هذا الماء وقد يتدنى به جارك دعوى في أرضك والثاني ان محمد انما صارت له أرضه باحبائه لما بعد ان أحيا الفخاك أرضه على ما قال أشهب إن أحيا أرضك بعدا أحيا عنه وأرضه قضى عليك بممره في أرضك وإن أحيا عنه فيها الى أرضه

وان كانت ارضك قبل عيته وارضه فليس له ذلك ويحتمل ان عمر لم يقض على محمد بذلك وانما حلف عليه ليرجع الى الافضل ثقة انه لا يحسنه اه ملخصا (مالك من عمرو بن يحيى المازني عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن (انه) أي يحيى (قال كان في حائط جده) جد يحيى وهو أبو حسن واسمه عقيم ابن عبد عمرو الانصاري الجعفي (ربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة أي جدول وهو النهر المعروف (لـ عبد الرحمن بن عوف) الزهري أحد العشرة (فأراد عبد الرحمن أن يحوله الى ناحية) جهة (من الحائط هي أقرب الى أرضه) أي ارض عبد الرحمن ليكون أسهل في سقيه من البعيد (فنهض صاحب الحائط) أبو الحسن (فكلم عبد الرحمن بن عوف عمرو بن الخطاب فقضى لعبد الرحمن بن عوف بقضيله) لانه حمل حديث لا يمنع أحدكم جاره على ظاهره وعدا الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جاره وأرضه روى ابن التماس عن مالك ليس العمل على حديث عمره - ذاوليا أخذه وروى زياد عنه ان لم يضر به قضى عليه وقال الشافعي في كتاب الرد لم ير مالك عن الصحابة خلاف عرف ذلك ولم يأخذه ولا بشئ مما في هذا الباب بل رد ذلك برأيه قال ابن عبد البر وليس كازم لان محمد بن مسلمة والانصاري صاحب عبد الرحمن كان رأيه ما خلافا رأى عمرو وعبد الرحمن واذا اختلفت الصحابة رجع الى النظر وهو يدل على ان دماء المسلمين وأه والهم من بعضهم على بعض حرام الا يطيب نفس من المال خاصة وحديث ان غلاما استشهد يوم أحد فبعثت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول هنيئلا لك الجنة فقال صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع مالا يضره ضعيف ومشهور مذهب مالك ان لا يقضى بشئ مما في هذا الباب محدث لا يصل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وهو قول أبي حنيفة وروى أصبغ عن ابن القاسم لا يؤخذ بقاء عمر على محمد في الخليج واما تحويل الربيع فيؤخذ به لان مجراه ثابت لابن عوف في الحائط وانما حوله لناعية أخرى أقرب اليه وأرق لصاحب الحائط اه وزياد هذا قول الشافعي في القديم ومشهور قوله في الجديد ان لا يقضى بشئ من ذلك

* (القضاء في قسم الاموال) *

(مالك عن ثور) بثبثة (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التحتية (أنه قال لمغني) قال أبو عمر تفرّد بوجهه ابراهيم بن طهمان وهو ثقة عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما) أي مبتدأ في معنى الشرط وزيدت ما لتوكيده وزيادة التعميم (دار أو أرض سمعت في الجاهلية) هي ما قبل البعثة وقيل ما قبل الفتح لقول ابن عباس سمعت أبي يقول في الجاهلية استغنى كآسادهما قال ابن عباس وانما ولد في الشعب (فهي على قسم الجاهلية) قال الساجي يحتمل ان يريد تقدم قسمها في الجاهلية وهذا الظاهر من تأويل ابن نافع وغيره من أصحابنا ويحتمل ان يريد استغنى سباهما في الجاهلية بأن مات ميت فورته ورثته قبل ان يسلموا فأراد صلى الله عليه وسلم ترك تركته ما لم ينف من فعلهم وامضاها على ما وقعت ولذا لا يرده عنهم وأنكرتهم الفاسدة بل صحح الاسلام الملك الواقع بها قال وقوله (ويما دار أو أرض أدرتها الاسلام فلم تقسم) الفاء للصل على ما أفاده بهضم ان الفاء تنجي له وفي نسخة ولم تقسم (فهي على قسم الاسلام) يحتمل التأويلين والاظهر ان ما كان مشتركا دخل عليه الاسلام قبل القسم فهو على حكم الاسلام مثل ان يروا دارا في الجاهلية ثم سلوا قبل قسمها فيقسمونها على مواثيق الاسلام قال عيسى عن ابن القاسم عن مالك ان هذا في الجوس والقرى والقرانة وسكن من ليس له كتاب واما اليهود والنصارى فانما يقسمونها على مقتضى شريعتهم يوم يرونها ودليل ذلك ذكرها الجاهلية وروى مطرف وابن الماجشون واسمه ابن نافع عن مالك انه في الكفار كلهم أهل كتاب ام لا وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال ابن

عبد البروراء أصبغ عن ابن القاسم وهو قول الليث والأوزاعي والجمهور وهو أولى لاستعمال الحديث على عمومته ولأن الكفر لا يقتضي أحكامه فمن أسلم أنه يقر على نكاحه وفي المحرمية عند مالك فلا وجه للفرق بين أحكامهم إلا ما خصته السنة من أكل ذبائح الكفايين ونكاح نسائهم ومحال أن يقسم المؤمنون ميراثهم على شريعة الكفر (مالك فين هلك) مات (وترك أموالاً) أرضين وما فيها من شجر (بالمالية والساقية) جهتان بالمدينة (ان البعل) ما يشرب به رومهم غير سقي ولا سماء قاله الأصمعي وقيل هو ما سقته السماء أي المطر (لا يقسم مع النضج) بالضاد المجهة أي الماء الذي يجعله الناضج وهو البعر لأنهما جنسان لا يجتمعان في القسم يريد بالقربة التي تكون بالمجر (الان يرضى أهل بذلك) أي قسمها بينهم بالقربة أو يقسمها مراضاة دون قربة (وان البعل يقسم مع البين إذا كان يشبهها) لأنهما يركبان بالعشر بخلاف النضج الذي يركب بنصفه وهذا مشهور المذهب (وان الأموال إذا كانت بأرض واحدة الذي بينهما متقارب فانه يقام كل مال منهما باسم) وفي نسخة باسم (بينهم والمساكن والدور بهذه المنزلة) لأن جمعها للقسم أقل ضرراً وإذا همت كل دار فسد كثير من منافعه ولذا ثبتت الشفعة في الاملاك وقال أبو حنيفة والشافعي يقسم لكل إنسان نصيبه من كل دار ومن كل أرض لأن كل بعة ودار تعتبر بفسادها ولتأني الشفعة بها دون غيرها

(التضاع في الضواري والمحرمية)

الضواري بالضاد المجهة قال الباجي يريد المعادى وهي البهائم التي ضربت أكل زرع الناس قال مالك في المدونة في الأبل والبقر والرك التي تعد وفي زرع الناس قد ضربت ذلك تغرب وتباع في بلد لا زرع فيه ابن القاسم وكذلك النعم والدواب إلا أن يحبسها أهلها عن الناس قال أبو جراح المحرمية المحروسة في المرمى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حرام) يقع المعملتين (ابن سعد) يسكنون العين ويقال ابن ساعدة (ابن محينة) بضم الميم وقع المعمل وشذا تحتانية وقد تسكن ابن مسعود بن كعب الخزرجي التابعي الثقة جده صحابي معروف وأبوه قيل له صحبة أو روية ورواية مرسله قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك وأصحاب ابن شهاب عنه مرسلًا ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك وأنكر عليه قوله عن أبيه وقال أبو داود قال محمد بن يحيى الذهلي لم يتابع معمر على ذلك ففعل الخلفاء من معمر الحديث من مراسيل الثقات وتلقاه أهل الحجاز وطائفة من العراق بالقبول وجرى عمل أهل المدينة عليه (ان ناقة للبراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الانصاري الاوسى صحابي ابن صحابي نزل الكوفة واستغفر يوم بدر ومات سنة اثنين وسبعين (دخلت حاطب رجل فافقدت فيه فقتضى حكم) رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على أهل الحواشي البساتين (حفظها بالنهار) فلا تخاف على أهلها فيما أفقدت المواشي بالنهار ان سرت بعد المزارع ولا راعى معها فان كان معها وهو قادر على دفعها فمن (وان ما أفقدت المواشي بالليل ضامن) قال الباجي أي مضمون (على أهلها) زاد الرافي كقولهم سر كاتم أي مكتوم وعيشة راضية أي مرضية أه فيضمون قيمة ما أفقدته لئلا وان كان أكثر من قيمة الماشية وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا ضمان فيها ما حديث جرح النجاشي وقال الليث وعطاء ضمن فيهما قال أبو جراح الحديث موافق لقوله تعالى وداود وسليمان ان يحكمك في المحرث أفقدت فيه غنم القوم وراثة نبيه بالافتداء به ما في امره بالافتداء بهم في قوله فهداهم اقتده ولا خلاف بين علماء التأويل واللغة ان اللغتين لا يكون الا لبلا والبول بالنهار وقال عمرو بن حريج بلقتان سرتهن كان غنبا قال الباجي وليس هذا بين لأنه لم يصرح في الآية بالحكم ولو صرح لكان من أجل الماشية التي نفست لم يكن فيه نفي الحكم من الراضية نهار الامن ولعل الخطاب

أى المفهوم فكيف والآية لم تضمن تفسيراً ولا بياناً وإنما ذلك قول المفسرين ولا حجة فيه
(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) بن أبي بكرة المذني السابغي
الثقة مات سنة أربع ومائة وأبوه له رؤية وعذره في كبار ثقات التابعين وجدته بدرى شهر (أن رفقاً
لمحاطب سر قوائف رجل من مزينة) بضم الميم وفتح الزاي قبله من العرب ينسبون إلى جدتهم العليا
مزينة بنت كلب بن وبرة (فانحروها) أى نحروها (فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب) زاد في رواية ابن وهب
فاعترف العبيد أى بالسرقه (فأمر عمر كبير) بفتح الكاف وكسر الميم (ابن الصلت) بن معدى كرب
الكندي المذني اتابغي الكبير الثقة وهو من جعله صحابياً (أن يقطع أيديهم) زاد ابن وهب في موطنه
ثم أرسل وراءه بعد أن ذهب بهم (ثم قال عمر أراك) أظنك (تعيهم) ولأن وهب وقال والله لولا أنظر
أنكم تستملونهم وتضيعونهم حتى لو أن أحدهم وجد ما حرم الله عليه فأكله حل له لقطعت أيديهم
(ثم قال عمر) لمحاطب (والله لا غرمك غراماً بشئ عليك) قال الساجي لعله إذا جهاده إليه على وجه
الادب لا طاعة رفقته وإحواجه هم إلى السرقه وأعله قد ذكر نهيها إياه عن ذلك وحذله في قوتهم حدا
لم يعتله وأعله ثبت ذلك بيئته أوبعدوى المذني معرفة محاطب ذلك وطلب عيونه فنسكل وحلف المذني
فغرم حاطباً وترك قطع العبيد للجوع وقول أصبح جمع بين القطع والغرم غلظه الداوى وقال إنما
أمر به ثم عذره بالجوع وهذا معلوم من عمر أنه لم يقطع سارقاً عام الرادة (ثم قال) عمر (للمزني) كم غن
ناذك فقال المزني فركنت والله أمتعهما من أربع مائة درهم فقال عمر (محاطب) (أعطه ثمان مائة درهم)
اجتهاداً منه خوفاً فيه ولذا قال (مالك ليس العمل على هذا في تضعيف القيمة ولكن مضى أمر الناس
عندنا على أنه إنما يغرم الرجل قيمة العمر والدابة يوم يأخذها) فلا يعمل بفعل عمر هذا فانهم لو اجتمعوا على
ترك العمل بمحدث عنه صلى الله عليه وسلم لتركوا ولم ينهوا عنه لا ليرحبوا المصير إليه قال ابن عبد البر
اجمع العلماء أنه لا يغرم من استهلك شيئاً إلا مثله أو قيمته وأنه لا يعطى أحد بدعواه محدث لواعطى قوم
بدعواهم لادعى قوم دعاء قوم وأموالهم وأمكن البيئته على المدعى وهذا صدق المزني فيما ادعاه من ثمن
ناقته واجمعوا على أن أقرار العبد على سيده في ماله لا يلزمه وهذا غرمه ما اعترف به عبده وهو خبر يندفعه
الاصول من كل وجه اه ومر عن الساجي جواب بعض هذا ترجيحاً وقال ابن مزين سألت أصبح عن قول
مالك ليس العمل على تضعيف القيمة كان مالك يرى الغرم على السيد بلا تضعيف فقال لاشئ على السيد
في ماله ولا في رقاب العبيد الذين وجب عليهم القطع وإنما غرمها في مال العبدان كان لهم مال والأشئ
وانما يكون في رقابهم سرقه لا قطع فيها فيخير سيدهم بين إسلامهم واقتصاصهم

(القضاء فيمن أصاب شيئاً من البهائم)*

(مالك الأمر عندنا فيمن أصاب شيئاً من البهائم أن على الذى أصابها قدر ما تنقص من ثمنها) أن لم تختلف
منفعتا المقصود منها من عمل أو غيره والأفعلة قمتها وبه قال الليث وقال الشافعي إنما عليه ما تنقص
منها وقال أبو حنيفة في عين الدابة والبقرة ربع ثمنها وفي شاة النصاب ما تنقصها قال الطحاوى وهذا
استحسان والقياس استحباب النصاب لئلا يتركوا القياس لقضاء عمر في عين دابة بربع قيمتها محض
من الحماية من غير خلاف (مالك في الجمل يصول) ينب (على الرجل فيحافه على نفسه فيقتله أو يعقره)
بكسر قوائمه (فانه إن كانت له بيئته على أنه أراد وصال عليه فلا غرم عليه) كذا قوله صدر رجل ليقته
فيحز عن دفعه الأضر به فقتله كان هذراً وإذا سقط الأكل فالاقل أولى (وان لم تقم له بيئته إلا مقاتلته) أى
دفعه (فهو ضمان للجمل) لأنه لا يؤخذ بدعواه على غيره

* (القضاء فيما يعطى العمال) *

بضم العين جمع عامل أى الصناع وفى نسخة الغسال (مالك فمن دفع إلى الغسال ثوباً بصيغه) مثلث السباغ (فصغره فقال صاحب الثوب لم أترك بهذا الصبغ) الآخر مثلث لاسود (وقال الغسال بل أنت امرئتى بذلك فإن الغسال مصدق فى ذلك) حيث لا يبيته لأن ربه مقرر بأذنه لاصبغ فى العمل وأدعى أنه لم يمل ما امره به لبعضى عليه باطلا وقال الحنفى والشافعى يقول لصاحب الثوب لا اعترف بالصباغ بأنه لربه وأنه أحدث فيه حدثاً نأدعى أذنه وأجازته عليه فإن أقام يذنبه والأحلف صاحباً وضمنه ما أحدث فيه (والمخاطب مثل ذلك) يصدق إذا قطع الثوب بصيغه وقال لربه امرئتى به وقال صاحب امرئتك بقاء مثلاً (والصانع مثل ذلك) إذا صبغ القضة أساور وقال صاحبها بل خلخل (ومحلفون على ذلك الآن يأتوا بأمر لا يستعملون فى مثله فلا يجوز قولهم فى ذلك ويحلف صاحب الثوب فإن ردّها) أى العين (وأبى أن يحلف حلف الصباغ) وكان القول قوله (مالك فى الصباغ يدفع إليه الثوب فيخطئ به) أى يدفعه إلى رجل آخر وهذا ظاهر وهو الذى فى النسخ القديمة ولم يفهمه من زادى المتن فيدفعه إلى رجل آخر لانه عين قوله فيخطئ به (حتى يلبسه الذى أعطاه إياه لانه لا غرم على الذى لبسه) لأن الخصم ليس منه (ويغرم الغسال لصاحب الثوب وذلك إذ لبس الثوب الذى دفع إليه على غير معرفة بأنه ليس له) بل ظن أنه ثوبه (فإن لبسه وهو يعرف أنه ليس ثوبه فهو ضامن له) لانه المباشرة

* (القضاء فى المحالة والمحول) *

(مالك الأمر عندنا فى الرجل يبيع لرجل على الرجل يدين له عليه أنه ان افلس الذى أحبل عليه أومات فلم يدع وفاء فليس للحمتال على الذى أحاله شئ وأنه لا يرجع على صاحبه الأول) أى المحيل (وهذا الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة ويقدم فى جامع الدين والبيع فى رواية يحيى حديث مطلل الغنى ظلم وإذا تبع أحدكم على ملى فليتبّع وهو عند جماعة من رواة الموطأ هنا وقد شرّحه هناك قاله أبو عمر (فأما الرجل يتحمل له الرجل يدين له على رجل آخر ثم يملك المتحمل أو يفسد فإن الذى يتحمل له) بضم التاء معنى للفعول (يرجع على غيره الأول) لانه لم ينتقل حقه عن ذمة المتحمل عنه إلى ذمة المتحمل وإنما هو وثيقة فإن افلس لم يحل أومات لم يبطل حقه على الغير قاله الباجي

* (القضاء فيما ابتاع ثوباً وبه عيب) *

(مالك إذا ابتاع الرجل ثوباً وبه عيب من حرق أو غيره) حال كونه (قد علمه البائع فشره عليه بذلك أو قريبه فأحدث فيه الذى ابتاعه حدثاً من تقطيع ينتص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالبالب فهو ردّ على البائع) لانه عدل أن شاء المبتاع (والبس على الذى ابتاعه غرم فى تقطيعه إياه) وأن شاء بقاءه ورجع بقيمة العيب وإذا ردّ رجوع بالتمسك ولا يرد ما تنصه فعليه فيه أن كان مما جرت العادة به ويشتري له غالباً ولا يكتب رفيع قطعه جواباً أو رطافاً رتده على المدايس ورجع بقيمة العيب قاله ابن القاسم فى المدونة (وإن ابتاع رجل ثوباً وبه عيب من حرق بشار أو عوار) بفتح الميم بزنة كلام وفى لغة بعضهم العيب من شق وحرق بمجمة وغير ذلك (فزعم الذى باعه أنه لم يعلم بذلك) المحال أنه (قد قطع الثوب) بالنصب فاعله (الذى ابتاعه أو صبغه فالمبتاع بالخيار أن شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص المحرق أو والده أو من ثمن الثوب ويملك الثوب) بفتح عينه (فعل وإن شاء أن يغرم) يدفع (بما نقص التقطيع أو الصبغ من ثمن الثوب ويرده فهو فى ذلك بالخيار) تأكيد لما قبله (فإن كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغاً يزيد فى ثمنه فالمبتاع بالخيار أن شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص العيب من ثمن الثوب)

ويقسمك به لأن الصبيغ عين ماله (وان شاء أن يكون شريكاً للذي باعه الثوب فقل) بأن برده عليه
وبقومه معباً غير صبيغ ثم وقمه مصبوغاً فيكون المبتاع شريكاً بما زاده الصبيغ كما قال (ويستقر كمث
الثوب وفيه الخرق أو العوارفان كان غنمه عشرة دراهم وثمن ما زاده الصبيغ خمسة دراهم كانا شريكين
في الثوب لكل واحد منهما بقدر حصته فيكون أحده ثلثه وثلثا ثمنه والباقي ثمنه (فعلى حساب
هذا يكون ما زاد الصبيغ في ثمن الثوب) أي قيمته يوم الحكم

*** (ما لا يجوز من النحل) ***

بضم النون واسكان الحاء المهملة مصدر نحلته إذا أعطاه بلا عوض وبكسر النون وفتح الحاء جمع نحلة قال
تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي هبة من الله لهن وقرية عليكم (مالك عن ابن شهاب) محمد بن
مسلم الزهري (عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) القرشي الزهري أحد الثقات الثقات
(وعن محمد بن النعمان بن بشير) الأنصاري أبي سعيد التميمي الثقة (أنهما حدثاه) أي ابن شهاب
(عن النعمان بن بشير) الخزرجي سكن الشام ثم ولي امرأة الكوفة ثم قتل بجمص سنة خمس وستين
وله أربع وستون سنة صحابي وأبواه صحابيان هكذا رواه أكثر أصحاب الزهري وأخبره النسائي من
طريق أبي الزبدي عن ابن شهاب أن محمد بن النعمان وحميد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جله
من مسند بشير فشد بذلك والمخفوط أنه عنهما عن النعمان (أنه قال إن أباه بشير) بن سعد بن ثعلبة بن
المجلاس بضم الميم وخفة اللام آخره مهملة الخزرجي البصري وشهد غيرهما وامت في خلافة أبي بكر
سنة ثلاث عشرة ويقال أنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار وقيل عاش إلى خلافة عمر وقد روى هذا
المحدث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير وعنده مسلم وأبي داود والنسائي وأبو النخعي
عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله
ابن عتبة بن مسعود عن أبي عوانة وعامر الشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه
 وغيرهم (أقرب) ولمسلم من طريق الشعبي عن النعمان أنطلق أبي يعقوب (إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم) ولابن حبان فاعذبه يدي وأنا غلام وجمع بينهما بأنه اخذ بيده فثنى معه بعض الطريق وحمله في
بعض الضعف سنة أو عبر عن استتباعه إياه بالتحمل (وقال أبي نخلت) بفتح النون والمهملة واسكان
 اللام أي أعطيت (أبني هذا) النعمان (غلاماً) لم يسم (كان لي) وفي الصحيحين عن الشعبي عن النعمان
 أعطاني أبي عطية فقالت حمزة بنت راحة لا أرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنه فقال
 أني أعطيت ابني من حمزة عطية وسلم والنسائي سألت أمتي أبي بعض الموهبة لي من ماله فالتزى بها سنة
 أي مطلقاً ولابن حبان حولين وجمع بأن المدة تزيد من سنة فغير الكسرة تارة والغي أخرى قال ثم بدله
 فوجهها لي فقالت له لا أرضي حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 زادني رواية للشيعتين فقال ألك ولد سواء قال نعم قال (أكل ولدك) بهمزة الاستفهام الاستخباري
 والنصب بقوله (نخلته) أعطيته (مثل هذا) وسلم أكلهم وهبت له مثل هذا (قال لا) وفي رواية ابن
 القاسم في الموطأ للدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري
 أما يونس ومعر فقلالا كل ينسك وأما الليث وابن عيينة فقلالا كل ولدك قال أشافط ولا منافاة
 بينهما لأن لفظ ولد يشمل الذكور والانات وأما لفظ بنين فأن كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا أنثا وذكورا
 فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد لشير ولد غير النعمان وذكره يثنا اسمها بية بموحدة تصغير أبي
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرتجعه) بهمزة وصل مجزوم أمرأه في رواية للبخاري فرجع فرد
 عطيته أي الغلام وهو مافي أكثر الروايات عن النعمان ومثله في حديث جابر في مسلم وفي رواية لابن حبان

والطبراني عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة فقال إن والذي أفي النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 إن عمرة بذت راحة نفست بسلام وأفي سميتها النعمان وإنها بات أن تربيه حتى جعلت له حديقة من أفضل
 ما هو لي وإنها قالت أشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبه قوله لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بالمثل
 على واقعتين إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والأخرى بـمدان كبر النعمان وكانت
 عبد الله قال أحافظ ولا بأس بجمعه لكن بـمدان ينسب بشـيرين سعد مع جلالة حكم المسألة حتى يعود
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد قوله في الأولى له لا أشهد على جور وجوز ابن
 حبان أن بشرًا طاق نسيح الحكم وقال غيره أنه جل الأمر على كراهة التنزيه وأظن أنه لا يلزم من الامتناع
 في الحديقة الامتناع في العبد لأن من المحديقة غالبًا أكثر من من العبد قال وظهر لي وجه في الجمع سليم
 من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جوابه وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يب له شيئًا وهو به الحريقة
 تطيبها لظواهرها ثم بدله فأحبها لأنه لم يقضها منه أحد غيره فـأودنه عمرة في ذلك فخطها سنة أو سنتين ثم
 طابت نفسه أن يب له بدل المحديقة غلامًا ورضيت عمرة به لكن خشيت أن يرتجعه أيضا فقالت أشهد
 على ذلك النبي صلى الله عليه وسلم تريد تثبيت العطية وأمن رجوعه فيها ويكون بحبته لا شهاده صلى الله
 عليه وسلم مرة واحدة وهي الأخيرة وغاية ما فيها أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان
 يقص نارة بعض القصص ويقص بعضها أخرى فسمع كل ما رواه فاقصص عليه وفي رواية للشيخين قال
 لا تشهد في على جور وفي أخرى لا أشهد على جور ولم فقال فلا تشهد في إذا فاني لا أشهد على جور وله
 أيضا أشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وأني لا أشهد إلا على حق وللنساء وكـره
 أن تشهد له وسلم أعدوا بين أولادكم في النخل كما تحبون أن يعدوا بينكم في البر ولا جدان لـنبيك عليك
 من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهد في على جوراً يسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال نعم قال فلا إذا
 ولا في داود أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك وللنساء الأسويت
 بينهم وله وابن حبان وقويتهم واختلاف اللفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد وعكس به
 من أوجب التسوية في عطية الأولاد كطواس وسفياں الثوري وأحمد وإسحاق والبخاري وبعض
 المالكية والمشهور عن هؤلاء أنها باطلية وعن أحمد تصح وعنه يجوز اتفاضل بسبب كان يحتاج الولد
 لزماته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية أن قصد بالتفضيل الأضرار
 واحضروا أيضا بأنها مقدمة لواجب لأن قطع الرحم والعقوق محترمان فالموذى إليهما حرام والتفضيل
 يوقى إليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض المالكية
 والشافعية العدل أن يعطى الذكركم حظن كالميراث لأنه حظ الأنثى لبقاء الوهاب حتى مات وقال غيرهم
 لا فرق بين الذكركم والأنثى فارق الأثر بأن الوارث راض بما فرض الله له بخلاف هذا وبأن الذكر
 والأنثى إنما يختلفان في الميراث بالتسوية أما بالرحم المحددة فهما فيها سواء كالأخوة والأخوات من الأم
 والهة للأولاد وأمر بها صالحة للرحم وظاهر الأمر بالتسوية يشهد له هذا القول واستأنسوا به بحديث ابن
 عباس رفعه سواء بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحد الفضل النساء أخرجه سعيد بن منصور
 وأبيه من طريقه واستأذنه حسن وقال الجمهور التسوية مستحقة فإن فضل بمضامير وكـره وندبت
 المبادرة إلى التسوية أو لرجوع جلال الأمر على التدب وإنه على التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان
 بأجوبة أحدها أن المذهب للنعمان كان جميع مال والده ولذا منعه فلا حاجة فيه على منع التفضيل حكاه
 ابن عبد البر عن مالك وتعبه بأن كثيراً من طرق حديث النعمان صريح بالعقبة وقال القرطبي
 ومن بعد التأويلات أن النبي إنما يتناول من وه جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه مـصنوعون وكان

لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وانه وهب له لما سألته امه الهبة من بعض ماله وهذا يعلم
منه بالقطع انه كان له مال غيره فانه ان العطية المذكورة لم تتجزأ وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله
عليه وسلم فاشار عليه بان لا يفعل فترك حكاها الطحاوي واكثر طرق الحديث ينابذه فانه ان النعمان
كان كبيرا لم يقبض الموهوب فجازا لبيه الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في اكثر طرق الحديث
خصوصا قوله ارتفعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تضافرت عليه الروايات انه كان صغيرا
وكان ابوہ قابضاً له لغيره فأمر برداً العطية بعدما كانت في حكم المقبوض رابعها ان قوله فارتفعه دليل
على الصحة اذ لو لم تصح الهبة ما صح الرجوع وانما امر به لان الالدله ان يرجع فيما وهبه لولده وان كان
الا فضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك وفي الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر
ان معنى ارتفعه اى لا تمس الهبة ولا يلزم من ذلك تقدم حبتها خامسها ان قوله أشهد على هذا غير اذن
بالاشهاد عليه وانما امتنع لانه الامام فكانه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه الشهادة وانما
شأنه المحكم حكاها الطحاوي وارتضاه ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من ان الامام ليس من شأنه
الشهادة ان يتمتع من تجاها ولا من ارأها اذا اوجبت عليه وقد صرح المحتج بهذا ان الامام اذا شهد عند
بعض نوابه جاز ما قوله ان أشهد صبغة اذن فليس كذلك بل ولتوابع كابدل عليه الفاظ الحديث
وبه صرح المجهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد صبغة أمر المراد به نبي المجاور وهو كتوله
لما أشته اشترط لم الولاء سادسها دل قوله الاسوت بينهم على ان الامر للاستحباب والنهي لتتزيه
وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما وتلك الرواية وردت بينهما صبغة الامر
حيث قال سويتهم سابعها في مسلم عن ابن سيرين ما يدل على ان المحفوظ في حديث النعمان قاربوا بين
اولادكم لا سوا وتتعقب بان النخاعين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية فاماها التشبيه الواقع
في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالد بن قرينة على ان الامر للندب وتعقب بان اطلاق المجور على
عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الا على حق يدل لا وجوب وقد قال في آخر الرواية التي فيها
التشبيه فلا اذا لكن في التمهيد يحتمل انه اراد بقوله الا على حق الحق الذي لا تقصيره عن اعلى مراتب
الحق وان كان مادونه حقا وقال غيره المجور الميل عن الاعتدال فالمذكور ايضا جورا ه تاسعها عمل
اى بكره عمر بعده صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية قرينة ظاهرة في ان الامر للندب فأبو بكر نحل
عائشة دون سائر ولده كباقي وعم نحل ابنه عاصم دون سائر اولاده ذكره الطحاوي وغيره وقد اجاب
عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك ويحباب بمثله عن قصة عمر عاشرها انعقاد الاجماع
على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فجاز ان يخرج جميع ولده عن ماله جازله ان يخرج عن ذلك
بعضهم ذكره ابن عبد البر اى عن الشافعي وغيره ولا يخفى ضعفه فانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم
ان معنى لا أشهد على جوراء لا أشهد على ميل الاب لبعض اولاده وفيه نظر وبرده قوله في الرواية
لا أشهد الا على حق وفيه ان للاب الرجوع فيما وهبه لانه وكذا للام عندا كثر الفقهاء لكن قال
مالك انما يرجع الام اذا كان الاب حيا ومحل رجوع الاب ما لم يدين الابن او ينكح للهبة وقال الشافعي
له الرجوع مطلقا وفيه نذب التألف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشكها ويورث الله قوق للآباء
وان عطية الاب لابنه الصغير في حجرة لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها مغل عن التنبض وكراهة تحمل
الشهادة فيما ليس بمباح وان الاشهاد في الهبة منسوخ لا واجب وجوزا الميل الى بعض الاولاد والزواج
دون بعض وان للامام الاعظم ان يتحمل الشهادة ليحكم بعله عند من يجيزه او يؤذيه عند بعض نوابه
فوضويعه استقصال المحاكم وانتهى عما يحتمل الاستقصال لقوله لك ولغيره قال نعم قال اكل ولدك

(مالك الامر عندنا فحين اعطى أحد عطية لا يريد ثوابها) من اعطاها له بل أراد ثواب الله تعالى (فأشهد عليها فانها ثابتة للذي اعطاها) للزومها بالقول لكن انما تم بالمحاربة كما قال (الا أن يموت المعطى) بكسر الطاء (قبل أن يقبضها الذي اعطاها) فتبطل كالهبة (قال وان أراد المعطى امساكها بعد أن اشهد عليها فليس ذلك له اذا قام عليه بها صاحبها أخذها) جبر عليه (ومن اعطى عطية ثم نكل الذي اعطى) قال الباجي يريد انكرد ذلك (فجاء الذي اعطاها بشاهد يشهد له انه اعطاه ذلك عرضا كان ذلك أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً أو حلف الذي اعطى مع شهادة شاهده فان أبي الذي اعطى أن يحلف حلف المعطى) بالكسر ويرى (وان أبي أن يحلف أيضاً الذي الى المعطى) بفتح الطاء (ما ادعى عليه) لأن نكوله بمنزلة شاهد ثمان (اذا كان له شاهد واحد فان لم يكن له شاهد فلا شيء له) لانها مجرد دعوى (ومن اعطى عطية لا يريد ثوابها) من اعطاها له (ثم مات المعطى) بفتح الطاء قبل أن يقبضها (فورثته بمنزلة) فلهم طلبها من المعطى لانه حق ثبت لورثته (وان مات المعطى) بالكسر (قبل أن يعطى المعطى) بالفتح (عطية فلا شيء له وذلك انه اعطى) بضم المهملة (عطاء يقبضه) قبل موت من اعطاه فبطلت لعدم الحوز (فان أراد المعطى أن يسكها) المحال انه (قد اشهد عليها حين اعطاها فليس ذلك له اذا قام صاحبها أخذها) جبر عليه وسماه صاحبها لانه ملكها ولم يبق إلا الحوز

* (القضاء في الهبة) *

(مالك عن داود بن الحصين) بمجهلتين مصغر (عن أبي غطفان) بفتح المهملة والطاء المهملة والفاء يقال اسمه سعد (ابن طريف) بفتح المهملة وكسر الراء (المرى) بضم الهمزة وشذوا عن الابد لا يقط (ان عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلته ربحم أو على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها) أى لا يجوز له ذلك ولا يعمل برجوعه (ومن وهب هبة يرى انه انما أراد بها الثواب) أى الجزاء عليها ممن وهبها له (فهو على هبته يرجع فيها اذا مرض منها) من الموهوب له ومحل رجوعه ما لم يفت كما قال (مالك الامر ان يرجع عليه عندنا ان الهبة اذا تبرعت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فان على الموهوب له ان يعطى صاحبها) أى الواهب (فيمتها يوم قبضها) لفواتها

* (الاعتصاف في الصدقة) *

(مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من تصدق على ابنه بصدقة قضها الابن) الكبير الرشيد (او كان في جرابيه) لصغره وغيره (فأشهد) الاب (له على صدقة فليس له ان يعتصر) ان يرتفع (شيئاً من ذلك لانه لا يرجع في شيء من الصدقة) ولو على ولده العموم قوله صلى الله عليه وسلم العائد في صدقة كالركب يعود في قبته وقوله لا تمدني صدقتك رواهما الامام في الزكاة (والامر عندنا فحين نخل ولده نخلا) بضم فسكون (او اعطاه عطاء ليس بصدقة ان له ان يعتصر ذلك) أى يرجع في هبته محمد بن ابن عباس رفعه لا يحل لاحد ان يرجع في هبته الا الوالد (ما لم يتحدث) أى يحدث (الولد دنيا يدايته الناس به ويأمنونه عليه من اجل ذلك العطاء الذي اعطاه ابوه وليس لايه ان يعتصر من ذلك شيئاً بعد ان تكون عليه الديون) لانه ورطه بالهبة حتى اذن (او يعطى الرجل ابنه) الذكر (او ابنته) الانثى (فتسك المرأة الرجل وانما تسكه اغناه وللحال الذي اعطاه ابوه) عطف علة على معلول أى اغناه بالمال) فيريد الاب ان يعتصر ذلك او يتزوج الرجل المرأة فتخلها ابوها النخل انما يتزوجها ويرفع) يزيد (في صدقاتها اغناها او مالها وما اعطاه ابوها ثم يقول الاب انا اعتصرت ذلك فليس له ان يعتصر من ابنه ولا من ابنته شيئاً من ذلك اذا كان على ما وصفت) لك من انه هبة ليس بصدقة فله الاعتصاف ما لم يدين او يسك لاجلها اما الصدقة فلا رجوع فيها وان لم يدين ولا يسك لانها انما يراد بها وجه الله تعالى

* (القضاء في العمري) *

بضم المهجمة وسكون الميم مع القصر وحكى ضم الدين والميم وفتح العين واسكان الميم يقال امرته دارا
أوارضا أو ابلا اذا اعطيته اياها وقلت له هي لك عمري أو عمرتك فاذا مات رجعت الى قال لبيد

وما المال الاممات ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

واصطلاحا قال الساجي هي هبة منافع الملك عمرا موهوب له أو مدة عمره وعرقه لامة الرقة
ابن عبد البر وسواء عند مالك وأصحابه ذكر ذلك بلفظ العمري أى كقولها عمرتك دارى أو الاغتفار
أو السكني أو الاغتلال أو الارفاق أو الانفصال أو نحو ذلك من الفاظ العطاء (مالك عن ابن شهاب)
الزهري (عن أبي سلمة) اسماعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (ابن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (عن
جابر بن عبد الله) الانصارى الصحابي ابن الصحابي (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما مركبة
من أى اسم ينوب مناب حرف الشرط ومن مال الزائدة للتعظيم (رجل) يجزعه باضافة أى اليه ورفع به بدل
من أى وما زائدة وذكره غايي والمراد انسان (أعمر) بضم أوله معنى للفعول (عمري) كعمرتك هذه
الدار مثلا (له واعقبه) بكسر اللام مع فتح العين وكسرهما أو ولاد لا انسان ماتنا سلوا
(فانها للذي يعطاها) وفي رواية اعطاها (لا ترجع الى الذي اعطاها أبدا) هذا آخر المرفوع وقوله
(لانه اعطى عطاء وقت فيه الموارث) مدرج من قول أبي سلمة بين ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فمين اعمر عمري له ولعقبه فهي له بتلك لا يجوز
للمعطى فيها شرط ولا مشوية قال ابو سلمة لانه اعطى عطاء وقت فيه الموارث فوقيت الموارث شرطه رواه
مسلم قال ابن عبد البر جوده ابن أبي ذئب فبين فيه موضع الرفع وجعل سائرهم من قول أبي سلمة خلاف
قول محمد بن يحيى الذهلي انه من قول الزهري ورواه اللث عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر مرفوعا من
اعمر رجلا عمري له واعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي ان اعمرها واعقبه اخرجه مسلم فلم يذكر التعليل
وله من طريق معمرته انما العمري التي اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك
فاما اذا قال هي لك ما عتت فانها ترجع الى صاحبها قال معمر وكان الزهري يفتي به وسلم ايضا من طريق
ابن ابي ربيعة عن جابر قال جعل الانصار يعمرون المهاجرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكوا عليكم
اموالكم ولا تنفدوها فانهم من اعمر عمري فهي للذي اعمرها حيا وميتا ولعقبه وفيه حجة العمري واليه
ذهب الجمهور الا ما حكى عن داود وطائفة لكن ابن خزم قال بعثتها وهو شيخ الظاهرية ثم الجمهور انما
تنوجه الى الرقة كسائر الهبات وقال مالك والشافعي في القديم تنوجه الى المنفعة دون الرقة ففي رجوعها
اليه معقبة ام لا قول مالك ولا مطلقا وقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد ورجوعها ان لم تعقب
لان عتبت وهو قول ابن شهاب قيل وهو اسعد بظاهر الحديث واجاب عنه بعض المالكية بأن المراد
منه انه اذا اعطى المنافع لرجل ولعقبه فلا يسلط حق عقبه بموته بل حتى يقرض العقب قال ابن عبد البر
ومن احسن ما احتجوا به ان ملك المعطى الميراث باجماع قبل ان يحدث العمري فلما احدثها اختلف
العلماء فقال بعضهم قد ازال لفظه ذلك ملكه عن رقة ما اعمره وقال بعضهم لم يزل ملكه عن رقة ما له
بهذا اللفظ فالواجب يحق النظران لا يزل ملكه الا بيقين وهو الاجماع لان الاختلاف لا يثبت به يقين
وقد ثبت الاعمال بالنيات وهذا الرجل لم ينو بافظه ذلك إخراج شيعته عن ملكه وقد اشترط فيه شرطا
فهو على شرطه لمحدث المسلمون على شروطهم اهـ فحاصل ما جتمع من روايات الحديث السابقة
ثلاثة احوال احدها ان يقول هي لك واعقبك فهذا صريح في انها له ولعقبه لا ترجع الى المرحوم حتى
يقرض العقب عند مالك وعذغيره لا ترجع ابدا ثانياها ان يقول هي لك ما عتت فاذا مات رجعت الى

فهذه عارية مؤقته وهي صحيحة فاذمات رجعت الى المعطى وقد بينت هذه والتي لمها رواية الزهرى
وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عندهم لا ترجع وقالوا انه شرط فاسد لمضى
والمحدث يرد عليهم نائها ان يقول أعمر تسكه او يطلق في رواية أبي الزبير ان حكمها كالاولى ثم يرجعها
للمر الخلاف في ذلك يرجع وغيره لا يرجع والما الرقي فنعها مالك وأبو حنيفة وجماعة وأجازها الاكثر
واللنساء من مرسل عطاء بنى صلى الله عليه وسلم عن العمرى والرقي قات وما الرقي قال يقول الرجل
للرجل هي لك حياتك فان علمت فهو جائر وللنساء أيضا عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر
مرفوعا لا عمرى ولا رقي ومن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومجتمه رجاله ثقات لكن في سماع
حبيب له من ابن عمر خلاف فأثبتته للنساء في طريق ونفاه في أخرى وجع بين هذا التنفي والاثبات
بان التنفي ارشادى لامالك المال كفى الحديث الآخر السابق فأزقي بهذا التفسير هي بمعنى العمرى وهذه
لم ينعها مالك بل ترجع الى صاحبها وانما منع الرقي بمعنى ان يكون لشخصين داران اكل دارية تقول كل
واحدة منهما صاحبه ان مت قبلى فماتى وان مت قبلك فمات مالك من المراقبة لان كلامهما رقب موت
صاحبه وهذا الحديث أخرجه مسلم في الوصايا اتوا أفرأئض عن يحيى عن مالك به وتابعه جماعة في مسلم
أيضا بنحوه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق
شيخ الامام روى عنه هنا بواسطة (انه سمع مكولا) أنا عبد الله الثقة الفقيه المشهور (الدمشقي) بكسر
الدال وفتح الميم ويقال بكسرهما نسبة الى دمشق البلد المعروفة بالشام المتوفى سنة بضع عشرة ومائة
(يسأل القاسم بن محمد عن العمرى وما يقول الناس فيها قال القاسم بن محمد) بحبياله (ما أدركت الناس)
هو القاسم أدرك جماعة من الحسابه وكبار التابعين قاله أبو عمر (إلا وهم على شروطهم في الموالمهم وفيما
أعطوا) فانما يلزمهم ما أرادوه عن تلك المنفعة لا الذات خلافا لمن فهمه من ظاهر قوله لا ترجع الى الذى
أعطاهما ابدا فانه ليس كذلك لاحتمال ان معناه حتى يقرض العقب (قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا)
بدار الهجرة مع روايتهم للحديث فهم أدري بمعناه ولم يأخذوا بالتعليل الظاهر في ملك الذات لانه مدرج
ليس من قوله صلى الله عليه وسلم (مالك عن نافع عن ابن عمر وروث حفصة بنت عمر) أم المؤمنين
(دارها) بالنصب (قال وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد بن الخطاب) دارها المذكورة (ما عاشت
فلما توفيت بنت زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى انه نه) لان الاسكان بمعنى العمرى
وهي ترجع لو ارت المعمر والمسكن لكن في التمهيد هذا مع ما رواه معمر عن أيوب عن حبيب بن أبي ثابت
قال سمعت ابن عمر وسأله اعرابي أعطى ابنه ناقة له حياته فأتجها فكانت له فقال ابن عمر هي له حياته
وموته قال أفرأيت ان كان تصدق عليه قال فذلك ابعده يدل على ان مذهب ابن عمر ان العمرى خلاف
السكنى وعليه الاكثر

(*) (القضاء فى اللقطة) (*)

اللقطة الشيء الذى يلتقط وهي بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند اهل اللغة والمحدثين وقال عباس
لا يجوز غيره وقال الزحخشري في القاتق بفتح القاف والسماء تسكنها اه لكن جزم التحليل بالسكون
قال واما ما لفتح فهو اللقطة وقال الزهرى ما قاله هو القياس لكن الذى مع من العرب واجمع عليه اهل
اللغة والمحدث الفتح وفيها لغة نائفة لقاطمة بضم اللام ورباعية لقطعة بفتح اللام ووجه من المتأخرين فتح
القاف فى المأخوذ بانه للبالغة فيما اختصت به وبه وان كل من يراها يميل لاخذها فسميت باسم الفاعل
لذلك (مالك عن بريعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المعروف بريعة الراى يسكون الهمزة (عن
سعيد) بحسبة فزاد المبدى الصدوق (مولى الميت) بضم الميم وسكون النون وفتح الواو

وكسر المهملة بعدها مثناة وهو صحابي نزل الى النبي صلى الله عليه وسلم في حصار الطائف وكان يسمى
المضطجع فسماه المنبث وكان من موالى آل عثمان بن عامر بن تميم كره ابن اسحاق (عن زيد بن
خالد المجهمي) ضم المجهم وفتح الهاء المعجمة المشهورة ورضى الله عنه (انه قال جابر بن عبد الله
الله عليه وسلم) قال الحافظ زعيم بن شكوان وعزاه لابي داود انه بلال المؤذن ولم أره في شيء من نسخ
ابي داود ويصده رواية الشيخين جاء عراقي وبلال لا يوصف بذلك وقيل هو الراوي لرواية الطبراني عن
زيدانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم وفيه بعد لما ذكرنا وقد رواه احمد عن زيدانه سأل النبي صلى الله عليه
وسلم أو أن رجلا سأل على الشك وأيضاً في رواية مسلم عن زيد بن خالد أبي رجل وأنا معه فدل انه غيره
وأعله نسب السؤل الى نفسه لانه كان مع السائل ثم ظهرت لي تسمية السائل وذلك فيما أخرجه المجهم
والغوى وابن السكن والباوردى والطبراني كاهم من طريق محمد بن معن الغفاري عن ربيعة عن عقبة
ابن سويد المجهمي عن أبيه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الحديث وهو راوي
ما فيه هذا المذهب لم يكن من ربه زعيم بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني عن أبي ثعلبة
المجهمي قال قلت يا رسول الله الورق توجد عند القرية قال ذرتهما حولاً الحديث وفيه سؤال عن الشاة
والبعير وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه الأسي وروى الاسماعيلي في النهاية عن طريق مالك
ابن عمير عن أبيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال ان وجدت من طريق مالك
فادفعها اليه الحديث واستاده واحد وروى الطبراني عن الجارود المجهمي قال قلت يا رسول الله اللقطة
تجرها قال أشدها ولا تكتم ولا تعيب الحديث اهـ يعني فيتحمل تفصيل المذهب أيضاً في ثعلبة وأبو عمير
والجارود لكن يرجح انه لو كان من ربه زعيم بن خالد أو كان من ربه زعيم بن خالد أو كان من ربه زعيم بن خالد
من ربه زعيم بن خالد أو كان من ربه زعيم بن خالد أو كان من ربه زعيم بن خالد أو كان من ربه زعيم بن خالد
فالحافظ لم يحزم بانه هو بل ذكره في الروايات المرحلة بغيره وأما ربه زعيم بن خالد أو كان من ربه زعيم بن خالد
انه من وجوه الترجيح عندهم (فدأله عن اللقطة) هذا في أكثر الروايات وفي رواية سفيان
الثوري عن ربيعة فداؤه عما يتطه زاعم مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد الذهب والفضة وهو
المسأل والأفلا فرق بينهما وبين الجوهري والاول وغير ذلك مما يستقيم بدغير المجهم في تسميته
لقطة وإعطائه حكمها وهو (فقال اعرف عقاصها) بكسر العين المهملة فقاء خفيفة قال فصاد
مهملة أى وعاء الذى يكون فيه النقطة جلد كان أو غيره من المعاصر وهو الذى أى لان الوعاء يبنى على
ما فيه (وكاهها) بكسر الواو الثانية وبالهمزة مدود الخط لذي يشبه الصرة والكيس وتجوها
زاعم مسلم من وجه آخر عن زيد وعدها وكذا في حديث أبي بن كعب يعرف صدق مدعيها عند طلبها
وفي وجوب هذه المعرفة ونسبها قولنا اظهرها الوجوب انه الامر وقيل يجب عند الالتقاط ويستحب
بعده فعلى الوجوب اذا عرف بعض الصفات دون بعض قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال
أصبغ لكن قال لا يشترط معرفة العدد قيل وقول ابن القاسم أقوى الثبوت ذكر العدد في الرواية
الانحرى وزيادة الحافظ حجة (ثم عرفها) بكسر الراء الثقيلة أى اذكرها بالناس (سنة) بمطمان طلبها
كأبواب المساجد والأسواق وتجوها ما يقول من ضاعت له نقطة وتجوها ذلك من العبارات ولا يدكر
شئاً من الصفات قال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة في كل اسبوع ثم في كل شهر ولا يشترط ان
يعرفها بنفسه بل يجوز توكليله قال الحافظ مكذا روى مالك والاكثر عن ربيعة ان التمر يف بعده معرفة
ما ذكر من العلامات وفي رواية سفيان عن ربيعة عرفها سنة ثم اعرف عقاصها وكاهها ففعل التعرف
يسبق المعرفة ووافقه عبد الله بن يزيد ولى المنبث عن أبيه عن أبي داود وجمع الثوري بان يكون مأثوراً

بالمرقة في حاتين فيعرف الملامات اول ما يلقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها ثم بعد تعريفها سنة
اذا اراد ان يملكها فيعرفها مرة اخرى تعرفا وفيما يحتمل اليه علم قدرها ووصفها فبرءا الى صاحبها قلت
ويحتمل ان يكون ثم في الروايتين بمعنى الواحد ولا يقتضي ترتيبا ولا يقتضي تخالفا يحتاج الى الجمع
ويقويه ان يخرج واحد والقصة واحدة وإنما يحسن ما تقدم واختلف الخرج فيعمل على تعدد القصة
وليس الغرض الا ان يقع التعريف والتعريف مع قطع النظر عن أيها السابق ثم انه يختلف في حديث
زيدان التعريف سنة واحدة وفي حديث أبي بن كعب في الصحيحين وجدت مرة فيها مائة دينار فأتيت
النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولاف عرفها حولاف قال أتيته فقال عرفها حولاف عرفها حولاف ثم أتيت
فقال عرفها حولاف عرفها حولاف ثم أتيت - الرابعة فقال اعرف عددها وركاءها ووعاءها فان جاء صاحبها
والاستمعة بها وجمع بينهما يحتمل حديث أبي علي مزيد التورع عن التعريف في اللقطة والمباغة في النعف
عنها وحديث زيد علي ما لا بد منه او احتياجا الاعرابي واستغناء عني وقال ابن الجوزي يحتمل انه صلى
الله عليه وسلم علم ان تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر نائبا باعادة التعريف كما قال للحبي صلاته
ارجع فصل فانك لم تصل قال الحما فظولا يعني بعد هذا على مثل أبي مع انه من فقهاء الحجابة وقضلائهم
وقد حكى صاحب الهداية من الخليفة رواية عندهم ان التعريف مقوض للمقطعة اليه ان يعرفها حتى يغلب
على ظنه ان صاحبها لا يطالبه بعد ذلك (فان جاء صاحبها) فأذنها اليه فحجاب الشرط محذوف وقد ثبت في
البخاري من رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة باللفظ فان جاء بها فأذنها اليه وله من رواية سفيان عن
ربيعة فان جاء أحد خبرك بعفاصها وركاءها بهذا أخذ مالك واجدان تدفع لمن عرف العفاص والركاء
وقال أبو حنيفة والشافعي ان وقع في نفسه صدقة جازان تدفع اليه ولا يجبر على ذلك الابينة لا بد قد
يصبب العفة ووجه الاول ان هذا فائدة قوله اعرف عفاصها الخ وقد ثبت هذه اللقطة أي الامر
بدفعه لمن عرف العفاص والركاء في حديث زيد وفي حديث أبي بن كعب أيضا باللفظ فأعطاها اليه عند
مسلم واحمد وأبي داود والترمذي والنسائي من طرق فتمين ان يصير اليها ويخص ذلك من عموم حديث
البينة على المدعي وقول أبي داود انها غير محفوظة وتلك به من حاول اخذها غير صواب بل هي
صححة وليست بشاذة وما اعتل به بعضهم من انه وصفها فأصاب فدفعها اليه فبعاء آخر وصفها فأصاب
لا يقتضي الطعن في الثاني لانه يصير المحكم حينئذ كما ورد فيها اليه بيعة فبعاء آخر فأقام بيعة
اخرى انما له وفي ذلك تفاصيل للالكية وغيرهم (والا) يجي صاحبها (فشأنك) بالنسب أي
الزمن شأنك أي حالك (بها) أي تصرف فيها ويجوز الرفع بالابتداء والتعريف أي شأنك متعلق بها
وفي حديث أبي فاستمع بها وسلم من طريق ابن وهب عن سفيان وغيره عن ربيعة فان لم يأت لها طالب
فاستنفقها وفيه ان الاصل لم يملكها بعد انقضاء مدة التعريف لان قوله شأنك بها تفويض الى
اختياره والامر في قوله فاستنفقها للاباحة وفي اشتراط التلاظ بالملك وكفاية البينة وهو الارجح لدلالة
ودخولها في ملكه بمجرد الالتقاط اقوال وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدراوردي عن ربيعة
باللفظ والا فصنع بها ما تصنع بملكك واذا تصرف فيها بدت تعرفها ثم جاء صاحبها فمناها فبرءان كانت
باقية وبدلها ان استهلك عند الجمهور وفي مسلم واتكن ودية عندك وله أيضا فاعرف عفاصها وركاءها
ثم كلها فان جاء صاحبها فأذنها اليه فطاهره وجوب ردها بعد كلها فيعمل على رد البذل وفيه حذف
يدل عليه بقية الروايات والتقدير ثم كلها ان لم يجي صاحبها فان جاء الخ واصرح منه رواية أبي داود
باللفظ فان جاء صاحبها فأذنها اليه والا فاعرف عفاصها وركاءها ثم كلها فان جاء باغيها فأذنها اليه فأمر
بذلها قبل الاذن في كلها وبعده وفي أبي داود من طريق عبد الله بن يزيد عن أبيه عن زيد فان جاء

صاحبها فادفعها اليه والا فعرف وكما هو عفا صحتها تم اقبضها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه
 (قال) السائل (فضالة الغنى) اى ما حكمه ما خذف ذلك للعلم به قال العلماء الضالة لا تقع الاعلى الحيوان
 وما سواه يقال له لقطه (بارسول الله قال) هي (لك) ان اخذتها فهو اشارة الى اباحة اخذها كما أنه
 قبل هي ضعيقة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين ان تأخذها انت فتكون لك
 (اولا خيك) في الدين ان لم تأخذها والمراد به ما هو اعلم من صاحبها ومن ملقط آخر كذا قبل وعرض
 بان البلاغة تقتضى ان لا يقتزن صاحبها بالدين الاسدى فالمراد ملقط آخر (واللذئب) والمراد به جنس
 ما با كل الشاة من السباع وفيه بحث على اخذها لانه اذا علم انه اذا لم يأخذها تعينت للذئب كان ذلك
 ادعى له الى اخذها وفي رواية للجزارى خذها فاعطها لى لك الخ وهو صريح فى الارباب لا خذ فيدل على
 رد احدى الرواية ر عند احمد بترك التواط الشاة وقتك به مالك على انه اذا وجدها فى فلاة ملكها
 ولا يلزم بدله ولا تعريفها لان اللام للملك بخلاف قوله فى غيرها فاستمع بها فان ظاهره انه ليس على
 وجه القلة اذ لو كان له لم يقتصر على التمتع ولانه سوى بين الذئب والملتقط او الذئب لا غرامة عليه
 فكذلك الملتقط وقال الاكثر يجب تعريفها فاذا انقضت مدة التعريف اكلها ان شاء وغرم لصاحبها
 وقالوا ان اللام ليست للملك لانه قال اول الذئب وهو لا يملك بالتقاع وقد اجمعوا على ان مالكها لو جاء قبل
 ان يأكلها الواجد لا خذها ويرد بان اللام للملك واطلقت على الذئب للشاكلة او التقلب فلا يمنع كونها
 للحملة واما الاجماع فليس من محل النزاع فلا يرد نقضا فان التقطها فى الفلاة ودخل بها العمران
 او التقطها فى العمران وجب التعريف وصارت لقطه وعليه يحمل حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن
 جده فى ضالة الشاة فاجعها حتى يأثمها باغيها رواه ابو داود والترمذى والنسائى واما قول النووى اخرج
 اصحابنا بقوله فى الرواية الاخرى فان جاء صاحبها فاعطها ياء واجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكروا
 الغرامة ولا نفاها فثبت حكمه ما يدل على آخر فتعنه المحافظ بأنه يهوى ان الرواية الاخرى من روايات مسلم
 فهذا كحكم الشاة اذا اكلها الملتقط ولم ار ذلك فى شئ من روايات مسلم ولا فى غيره فى حديث زيد بن خالد
 (قال) السائل (فضالة الابل) ما حكمها (قال مالك ولها) استقها انكارى وفى رواية فغضب حتى
 احمرت وجنتاه او وجهه وفى اخرى فقهر وجهه النبي صلى الله عليه وسلم بشذال من المهمة اى تغير من
 الغضب وفى اخرى فذرها حتى يلقاها رباها (معها سقاؤها) بكسر المهملة والمذوقها اى حيث وردت
 الماء شربت ما يكفىها حتى ترد ماء آخر وقيل عنها فاشرب من غير ساق يسقىها الطول (وحذاؤها) بكسر
 الحاء المهملة وبالذال المججمة والمذاخفاة فافتوى بها على السير وقطع البلاد البعيدة قال ابن دقيق العيد
 لما كانت مستغنية عن المحافظ والمعهد وعن النفقة عليها بما ركب فى طبعها من الجمل على العطش
 والمجاعة عبر عن ذلك بالقام والمخذا بمجازا وبالجملة فالمراد النهى عن التمرض لها لان الاخذ انما هو للحفظ
 على صاحبها بالمحفظ العين او يحفظ القيمة وهي لا تحتاج الى حفظ لانها محفظة بما خلق الله فيها
 من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب كما قال (ترد الماء) فتشرب منه بلا تعب (وتأكل من
 الشجر) بسهولة لطولها وما طول عنقها (حتى يلقاها رباها) اى مالكها وفى رواية فذرها حتى يلقاها
 رباها والجمهورية على القول بظاهر الحديث انها لا تنقط قال العلماء وحكمته ان بقاءها حيث ضلت اقرب
 الى وجدان مالكها لها من تطاها فى رحال الناس وقال الحنفية الاولى ان تلتقط وجل بعضهم
 النهى على من التقطها للتملك لا يحفظها فيعوز له وهو قول الشافعية وفيه جواز الانتقاط لاشتماله على
 مصلحة حفظها وصيانتها عن الخوفة وتعرفها لتصل الى صاحبها ومن ثم كان الاربع من مذاهب العلماء
 ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاجوال ففى ربح ان يخذها وجب او استحب ومنى ربح تركها حرم

أوركو وإفوهوا جزوا ونجحه البخاري في اللطاة عن عبدالله بن يوسف وفي المساقاة عن اسماعيل ومسلم في القضاء عن يحيى كلهم عن مالك بن مالك بن واتبه السفبانان راسماعيل بن جعفر وسليمان بن بلال في الصحيحين وغيرهما وله طرق عندهم (مالك عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن العاصي المكي الاموي الثقة المتوفى سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن معاوية بن عبدالله بن بكر المحمدي) بضم الحميم وفتح الهاء نسبة الى جهينة قبيلة من قضاة (ان اباه) الضحاك قال ابن سكران اسمه عبدالعزى فقبره النبي صلى الله عليه وسلم عبدالله رما في خلافة معاوية وقال ابن حبان كان حامل لواء جهينة يوم الفتح وذكر ابن شاذان انه شهد احد وخط له النبي صلى الله عليه وسلم خطا وهو ازل من خط مسجد ابى المدينة (اخبره انه نزل منزل) أي موضع نزول (قوم بطريق الشام) نزول ابيه ثم ارتحلوا (فوجد صرة) بضم الصاد وشد الراء جمعها عمر (فيها ثمانون دينار فادكرها لعمري الخطاب) امير المؤمنين (فقال له عمر عرفها على ابواب المساجد) لانه مظنة ظلمها (واذكرها لكل من يأتي من الشام) كأن يقول من ضاع له منكم نفقة (سنة فاذا مضت السنة فشا نك بها) بالنصب والرفع كما مر أي تصرف فيها وفائدة ذكره بعد المرفوع الاشارة الى استمرار العمل بان الترف سنة لا يزيد وانه على ابواب المسجد (مالك عن نافع ابن رجلي) لم يسم (وجد لقطعة فجاء الى عبدالله بن عمر فقال اني وجدت لقطعة فاذ اترى فيها فقال عبدالله بن عمر عرفها قال قد علمت) أي عرفتها (قال زد قال قد علمت فقال له عبدالله بن عمر لا آرمك ان تأكلها) أي تملكها بلا ضمان (ولو شئت لم تأخذها) وكان يرى كراهة الالتقاط مطلقا

(القضاء في ستهلاك اللقطة)*

(مالك الامر عند نافي العدم يجد اللقطة فيستهلكها) أي يملكها بالتصرف فيها (قبل ان يبلغ الاجل الذي اجل في اللقطة وذلك سنة انما) حناية (في رقبته) فيخبر سيده (إما ان يعطى سيده من ماله ستهلك غلامه وإما ان يملك غلامه وان يملكها حتى يأتي الاجل الذي اجل في اللقطة) في الحديث وهو سنة (ثم استهلكها) كانت ديناع عليه يتبع به (اذ علق) ولم يكن في رقبته ولم يمسك على سيده فيها شيء (وليس لسيده ان يقطعها عنه لان صاحبها لم يسلط يد عليها ولولا الشبهة لكانت في رقبته وليس له منعه من التعريف لانه لا يقطع عنه تصرفه لسيده فيعرفها حين تصرفه له

(القضاء في الضوال)*

جمع ضالة مثل دابة ودواب والاصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة بالهاء للذكر والانثى والجمع الضوال ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة وضل العبر غاب وخفي عن موضعه وأضلته بالالف فقتله قاله الازهرى (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سليمان بن يسار) بفتح الياء والسين المحففة الفقيه (ان ثابت بن الحجاج) بن خليفة (الانصاري) الاشعري الضحاك الشهير المتوفى سنة أربع وستين على الصواب ووهبهم من قال سنة خمس واربعين (اخبره انه وجد ميرابا حمرة) بفتح المهملة والراء القليلة ارض ذات حجارة سود بظاهر المدينة (فقتله) شدة ما لقيه - ل وهو الحبل (ثم ذكر لعمري الخطاب فأمره عمر بن الخطاب ان يعرفه ثلاث مرات فقال له ثابت انه قد شغاني) منعتني (عن ضيعتي) بفتح الصاد عقاري (فقال له عزأرسله حيث وجدته) أي في المكان الذي وجدته فيه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب) بكسر الياقوت وفتحها (ان عمر بن الخطاب قال وهو مسند ظهره الى الكعبة من أخذ ضالة فهو ضال) عن طريق الصواب وآثم وضامن

ان هلكت عنده عبره عن الضمان لثا كلمة وذلك انه اذا التقطها فلم يعرفها فقد أضرب بصاحبها وصار
سببا في تضليله عنها فكان مخطئا ايضا لاعتن الحق واصل هذا حديث مرفوع أخرجه أحمد ومسلم والنسائي
عن زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من آرى ضالة فهو ضال ما لم يتردها فقد الضلال
بعدم التعريف فلا حاجة لمن كرمه القطة مطلقا في أثر عمر هذا ولا في قوله صلى الله عليه وسلم ضالة المسلم حرق
النار أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن الجارود العبدى لان الجوهور حملوهما على من لم يعرفها جماعة بين
المحدثين وحرق بفتح الحاء والراء وقد تمكن أى يؤدى اخذها للتخليك الى النار فهو شبهة بليغ
بجذف الاداة للبالغة (مالك انه سمع ابن شهاب يقول كانت ضوال الابل في زمان عمر بن الخطاب ابلابا
مؤبلة) كعظمة هي في الاصل المجعولة للقبية كما قال الجوهري وغيره فهو تشبيه بليغ بجذف الاداة
أى كما مؤبلة المقتناة في عدم تبرؤ أحد النصارى عنها بالكلية كما أوضحه بقوله (تحتاج) بجذف
إحدى التائين أى نتائج بعضها بعضا كالمقتناة (لا يحسبها أحد) للنهي عن التقاطها (حتى اذا كان
زمان عثمان بن عفان أمر بتريقها) بعد التقاطها خوفا من الخوثة (ثم تبعها فاذا جاء صاحبها اعطى
قنصها) لان هذا اضبطه

* (سند صحيح عن الميت) *

وفي نسخة على بدل عن وكلاهما حسن (مالك عن سعيد) بفتح السين وكسر العين بعد ما تقتضيه قال ابن
عبد البر هكذا قال يحيى وابن وهب وابن التمام وابن بكير والاكثرو قال القعبي سعيد بن يسكون العين
بلااء قال والصواب الأول (ابن عمرو) بفتح العين (ابن شرجيل) بضم الشين المعجمة وفتح الزاء
واسكان المهملة وكسر الموحدة واسكان التختية ولام (ابن سعيد) هكذا رواه ابن وضاح عن يحيى
وهو الصواب وصحفه ابنه عبد الله فقال عن سعيد (بن سعد بن عباد) الانصارى المدنى ثقة عدل من
شيوخ الامام له عنه في مرفوع الموطأ هذا الحديث الواحد (عن أبيه) عمر بن الانصارى الخزرجى الثقة (عن
جده) شرجيل مقبول ثقة أو أراد جده الأعلى سعيد بن سعد بن عباد أوضحه جده لعروب شرجيل
فيكون متصلا ولذا قال ابن عبد البر هذا الحديث مستدلان سعيد بن سعد بن عباد له صحبة روى عنه
ابو امامة بن سهل بن حنيف وغيره وشرجيل ابنه غير تكبير ان ياتي جده سعد بن عباد وقد رواه عبد الملك
ابن عبد العزيز بن أنى سلمة عن مالك عن سعيد بن عمرو بن شرجيل عن أبيه عن جده عن سعد بن عباد
انه خرج الحديث وهذا يدل على الاتصال وهو الاغلب منه وكذا رواه الدراودى عن سعيد بن عمرو بن
شرجيل عن سعيد بن سعد بن عباد عن أبيه ان امه توفيت الحديث أخرجه الطبري في التمهيد وتايمت له
ان ما في الموطأ موصول بجمل خير جده عائدا على عمرو بن شرجيل فيكون جده سعيد بن سعد بن عباد
وهو صحابي ابن صحابي اما اذا عايد الغنى يرعى على سعيد بن عمرو وشيخ مالك فخرى لان جده شرجيل تابعى
الا ان يريد جده الأعلى فيكون موصولا وان كان في فتح الباري بقوله الزاوى في الموطأ سعيد بن سعد
ابن عباد أو ولده شرجيل مرسل (انه قال خرج سعد بن عباد) سيد الخرج احد النقباء والاجواد
المثوف سنة خمس عشرة بالشام (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه) هي غزوة دومة
الجندل وكانت في ربيع الاول سنة خمس كما في طبقات ابن سعد (فحضرت امه) بالنصب مفعول
فاعله (الوفاة بالمدينة) وهي عمرة بذت مع ودوقيل بذت سعد بن قيس بن عمرو الخزرجية أسلمت وبايعت
(فقبل لها أوصى) بنى (فقاتل قيسا) أى فى أى شئ (أوصى) ولا مال لى (انما المال مال
سعد) ابني (فتوفيت قبل ان يقدم سعد) من الغزو (فلما قدم سعد بن عباد ذكر) بضم الذال
وكسر الكاف (ذلك) الذى قالت امه (له) له (فقال سعد يا رسول الله هل ينفعها ان

أنصدق عنها) بشئ زاد في رواية أنها كانت تحب الصدقة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) ينفعها ذلك عند الله فضلا منه تعالى على المؤمنين أن يدرهم بعد موتهم عمل البر والخير ينفع سبب منهم ولا ينفعهم وزرجه غيرهم ولا شر إن لم يكن لهم فيه سبب يستنونه ويبدعون به فيعمل به بعدهم وقد قام الاجماع على انتفاع الميت بصدقة المحي عنه وكفى به حجة قاله في التمهيد زاد في فتح الباري لاسمها إذا كان من الولد وهو مخصص لهم قوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ويلتحق بالصدقة العتق عنه عند المحرور خلافا للشعر عند المالكية واختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل يصل إلى الميت كالصوم اه لكن ما قال أنه المشهور ليس معروف فنص المدونة وغيرها أنه يتطوع عنه بالعتق (فقال سعد حائط) أي بستان (كذا وكذا صدقة عنها) يشرب كذا وكذا (حائط سمها) وفي البخاري عن عكرمة عن ابن عباس قال سعد فاني أشهدك أن حائط أبي المخزاف صدقة عليها وهو بكسر الميم واسكان الحاء المعجمة آخره فاء اسم الحائط او وصف له بالثمر سمي بذلك لما يجتري منه أي يحيى من الثمر وفيه المسارعة إلى عمل البر والمبادرة إلى بر الوالدة وإن أظهرها بالصدقة فديكون خيرا من إخفاؤها إذا صدقت النية والجهاد في حياة الام وهو محمول على أنه تأذنها وفيه ما كانت العناية عليه من استشارته صلى الله عليه وسلم من أمور الدين وأسند ابن عبد البر عن أنس قال قال سعد بن عبادة يا رسول الله إن أم سعد كانت تحب الصدقة أفينفعها أن تصدق عنها قال نعم وعليك بالياء وأخرج أيضا عن سعيد بن سعد بن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سعدا أن يسقي عنه الماء وفي رواية للنسائي أنه قال أنفعها أن اعتق عنها فقال صلى الله عليه وسلم اعتق عن أمك وطريق الجمع أنه تصدق عنها بالحائط من ثقاء نفسه والماء والعق بأمره صلى الله عليه وسلم له بدسؤه عنها ما في رواية للنسائي أيضا أن أمي ماتت أفأصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة أفضل قال سقي الماء ومرفى النذور شئ من هذا (مالك عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بن رجلا) هو سعد ابن عبادة كذا في الحديث قبله وبه جزم غير واحد (قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمي عمرة الصحابة) (أفقلت) بقاء ساكنة ففوقية مضعومة فلام مكسورة ففوقيتين أولاها مفتوحة مبنى للفعل أي أخذت قلته أي بغتة (نفسها) بالرفع على المشهور كما قال الحافظ نائب القضاة لوروى بالنصب معقول نأى أفلتها الله نفسه أي روحها قال الحافظ وأعلى التمييز وذكر ابن قتيبة ما توافى وتقدم المسنة وقال هي كلمة تقال لمن قتله الحب ولم مات فجاءه المشهور في الرواية بالفاء اه زاد في رواية محمد بن بشر وأبو اسامة عن هشام ولم توص ولم يقل ذلك الباقر قاله مسلم أي باقي الرواة عن هشام (وأراها) بضم الهمزة اظنها وثبت في رواية محمد بن جعفر بن أبي كعب عن هشام عند البخاري وخمس رجال عند مسلم عن هشام بلفظ اظنها وهو يشعر كما قال الحافظ بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ وانها لو تكلمت تهيف (لو تكلمت تصدقت) ظاهر وانها لم تتكلم فلم تصدق وفي السابق انها قالت فيما أوصى انما المال مال سعد فالمراد هنا لم تتكلم بالصدقة ولو تكلمت بها تصدقت أو أن سعدا ما عرف ما وقع منها فان راوى السابق سعيد بن سعد أو ولده شرحبيل مرسل فاعلى التقديرين لم يتحد راوى الاثبات وراوى النبي فيمكن الجمع بينهما بذلك ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عباس المتقدم في النذران سعدا قال إن أمي ماتت وعليها نذر لم يقضه فقال صلى الله عليه وسلم أقضه عنها لا أحتمل أنه سأل عن النذور عن الصدقة فقال (أفأصدق عنها) وفي رواية محمد بن جعفر قبل لها جران تصدقت عنها ولده ضمنهم تصدق عليها وأصرقه على مصحتها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زاد اسماعيل بن أبي أويس تصدق عنها بالجزم على الامر والنسائي عن سعيد بن المسيب

عن سعد بن عباد قال سألت فائى الصدقة أفضل قال سقى الماء ومقر قريباً انه تصدق عنها بجاهك وبالعتق
أضوافه العمل بالعتق الغالب والسؤال عن المحتمل وفصل الصدقة وانها تنفع عن الميت وهو جامع
كما قال ابن المنذر فيه جواز ترك الوصية لانه صلى الله عليه وسلم لم يذم لم يذم أن ساعد على تركها ورد بان الانكار
عليها مذمومتها وسقط التكليف واجب بان فائدة انكاره لو كان منكرها لكانت غايها من سعادتها
قد ذلك دل على الجواز كذا فى الفقه وفى أصل الدلالة لذلك نظراً لاهتمام المال مال سعدى الحديث
السابق ففى لا مال لها فلا يتأتى ذمها على ترك الوصية ولا عدم الذم وأخرجه البخارى فى الوصايا
عن اسماعيل والنسائى من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك به وتابعه محمد بن جعفر عند البخارى
فى الجنائز ومحمد بن بشر ويحيى بن سعيد وابو اسامة وعلى بن مسهر وشعيب بن اسحاق كلاهما عن هشام
عند مسلم فى الزكاة (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر روى هذا الحديث من وجوه (ان رجلاً من
الانصار من بنى الحارث بن الخزرج) بجاء وزاى متقوطة بن وراو جيم وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه
الانصارى الخزرجى الذى اوى الاذان كفى بعض طرق الحديث وهو صحابى وابواه صحابيان (تصدق
على ابويه بصدقة فهل كما) مانا (فوريث ابنيه مالاً) الذى تصدق به (وهو نخل) بالمعجزة
فقال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد اخرجت بضم الهمزة وكسر الجيم أى أعطاك الله
تعالى الاجر (فى صدقتك وتخذها ميراثك) ففیه جواز تلك الصدقة بالميراث بلا كراهة وان ذلك
لا يمنع ثوابها ذهوقاً ودفعاً من الجواد الكرم

(الامرا بالوصية)*

(مالك عن نافع) الثقة الثابت الفقيه المشهور (- بن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ما) نافية أى ليس (حق امرئ مسلم) كذا فى اكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية أحمد
عن اسحاق بن عيسى عن مالك والوصف به نوح مخزج الغالب فلا مفهوم له اؤذ كذا تهيج اتقع المبادرة
لا مثاله لما ثبت عنه من نبي الاسلام عن تارك ذلك فان الذى يمثل الامر ويحتجبت النهي انما هو لمسلم
ووصية الكافر جازية فى الجهة اجاباً عن كراهة ابن المنذر ويبحث فيه السبكي بانها شرعت بزيادة فى العمل
الصالح والكافر لا يعمل له بعد الموت واجاب بانهم نظروا الى أن الوصية كالا عتاق وهو يصح من الذمى
والحرى (له شئ) صفة لامرئ (يوصى فيه) صفة لثئ قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك
فى هذا اللفظ ورواه ابوب وعبيد الله كلاهما عن نافع عند مسلم بلفظ له شئ يريدان يوصى فيه ورواه
الشافعى عن سفيان عن نافع بلفظ ما حق امرئ يؤمن بالوصية قال ابو عمر فيه ابن عينة أى يؤمر بانها
حق وأخرجه ابوعوانة من طريق هشام بن القاسم عن عبد البر عن سليمان بن موسى كلاهما عن نافع
بلفظ لا ينبغي لمسلم ان يبيت الميت الخ وأخرجه الطبرانى من طريق الحسن بن عبد الله بن عمر مثله وأخرجه
الاسماعيلى من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عوف جميعاً عن نافع بلفظ ما حق امرئ مسلم له
مال يريد ان يوصى فيه وأخرجه الطحاوى وابن عبد البر من طريق ابن عوف بلفظ لا يحل لامرئ مسلم له
مال قال ابو عمر لم يتابع ابن عوف على هذه اللفظة قال المحافظ ان عني عن نافع بلفظها فسلم لكن
المعنى يمكن أن يتحد كياناً وان عني عن ابن عمر فردودقة دروا الدارقطنى من طريق عمرو بن دينار عن
ابن عمر مرفوعاً لا يحل لمسلم يبيت لثنتين الا ووصيته مكتوبة عنده قال ابن عبد البر رواية له مال اولى
عندى من رواية له شئ لا شئ طلق على الفيل والكثير بخلاف المال كذا قال وهو دعوى لا دليل
عليها وعلى تسليمها رواية شئ أشمل لانها اتم المتقول وغيره كالمقتصات اهـ (يبى) صفة ثالثة
لمسلم ومفعوله محذوف تشديده آمناً اذا اكرامه وعوكا كما حرم به الطبي والخبر ما دل عليه الاستثناء

ويحتمل أن يثبت خبر المبدأ بآويله بالمصدر تقديره ما حقه بنبوة ليلتين وهو بهذه الصفة فأرتفع الفصل بعد حذف أن كقوله تعالى ومن آياته ربكم البرق قال في المباح وغيرهما وتعب بانه قياس فاسد وفيه تغير للمعنى اضاوة قدرت أن في الآية لان قوله ومن آياته في موضع الخبر والفعل لا يقع مرتدا فيقدر أن فيه حتى يكون في معنى المصدر فيصحب حثث وقوعه مبتدأ في له ذوق يعلم هذا ويعلم أن ما قاله بغير المعنى ورد بان في رواية النسائي من طريق فضيل بن عياض عن عبيد الله عن نافع بن لفظ أن يثبت فصرح بان المصدرية ولم يظهر فسادا ولا تغير معنى ادغياته انه ظرف والاية مبتدأ فاختلاف الأعراب فيها لا يقتضي فساد القياس اذ التنظير من حيث تقدير أن ولو اختلف في الأعراب والفعل مرفوع في الآية والحديث (ليتين) كذا لاكثر الرواة ولأبي عوانة والبيهقي من طريق أبيوب اليه واليتين ولمسلم والنسائي من طريق الزمري عن سالم عن أبيه يثبت ثلاث ليال وكان ذكر اليتين والثلاث زرع المخرج تراحم اشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها فقص له هذا التقدير ليتد كما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يحصى عليه زمان ولو قل (الاوصيته) الواو للصلال (عنده مكتوبة) بخطه او بغير خطه وفيه اشارة الى اغتزار الزم عن السير وان الثلاثة غاية للتأخير قال الطبري في تخصيص اليتين والثلاث بالذكر تراحم في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يثبت زمانا وقد سماحنا في اليتين والثلاث ولا ينبغي له تجاوز ذلك وفيه ان الاشياء ينبغي ان تضبط بالكفاية لانها أثبت من الضبط بالمحفظ لانه يتخون غالبا واستدل به على جواز الاعتقاد على الكفاية والخط ولولم يقرن ذلك بالشهادة وخص احمد ومحمد بن نصر ذلك بالوصية لثبوت ذلك فيها دون غيرها من الاحكام واجاب الجمهور بان الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به قالوا ومعنى قوله ووصيته عنده مكتوبة أي بشرطها مشهود عليها وتعب بان اخصارا لاشهاد فيه رد واجيب بانهم احتجوا له بما خارج لقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والافالوصية المشهودة بها متفق عليها ولولم تكن مكتوبة انه وقد روي ابن القاسم في المجموعة والاشية اذا وجدت وصية بخط الميت من غير اشهاد وعلم انها خطه شهادة عداين لا يثبت شيء منها لانه قد يكتب ولا يعزم واحتج بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية وبه قال عطاء والزهرى وداود وآخرون واختاره ابن جرير وغيره وذهب الجمهور الى استعجالها حتى ينسب ابن عبد البر الى الاجماع سوى من شد واجابوا عن الآية بانها منسوخة كما قال ابن عباس عند البخاري وعن الحديث بان المراد ما حق الحزم والا حثايط لانه قد يبعث الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للأئمن ان يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وبهذا الجاب الشافعي وقال غيره الحق ائمة الشيء الثابت واطلق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت اعم من ان يكون واجبا او مندوبا وقد يطلق على المباح ايضا لكن بقله قاله القرطبي قال فان اقترن به على او نحوها كان ظاهرا في الوجوب والا فهو على الاحتمال وعلى هذا التقدير فلاحقة في الحديث للوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل على الذنب وهو تفويض الوصية الى ارادة الموصي في رواية له شيء يري دان يوصي فيه فلو كانت واجبة لماعلمها بآرادته واما رواية لا يحل فيجسد على ان رواها ذكرها بالمعنى واراد بنسب المحل ثبوت المحل بالمعنى الاعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح واجاب ابو ثور بان الوجوب في الآية واحد يخصص بمن كان عليه حق شرعي يخفى ضياعه على صاحبه ان لم يوص به كدعية ودين لله تعالى أولا دعي ويبدل على ذلك قوله له شيء يري دان يوصي فيه لان فيه اشارة الى قدرته على تعينه ولو كان مؤجلا فاذا اراد ذلك سلخ له وان اراد ان يوصي به ساغله وحاصله يرجع الى قول الجمهور وان الوصية لا تجب لعينها وانما تجب

لعين الخروج من الحقوق الواجبة للغير بتخيير او وصية ومحل وجوبها اذا عجز عن تخيير ما عليه
 وكان لم يعلم ذلك غيره من ثبت المحيق بشهاده فان قدر او علم غيره فلا وجوب فعلها فقد ثبت
 وقد تستحب لمن رجا منها كثرة الاحراق وتكره في عكسه وتباح فيما استوى الامران فيه
 فمحمود كما اذا كان فيها اضرار لمحدث الاضرار في الوصية من الكثرة انخرجه التلويح عن ابن عباس
 تعالى لغيره رفته برجال ثقات وسعيد بن منصور عنه موقوفا باسناد صحيح واحتج ابن بطال بتعال لغيره
 بأن ابن عمر لم يوص فلو وجبت لما تركها وهو راوى الحديث وتعقب بأن العبرة بما روى لا بما
 رأى على ان الثابت عنه في مسلم لم يأت بسنة من سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك
 الا ووصيته مكتوبة عندى واحتج من قال انه لم يوصى ارواه ابن المنذر وغيره بسند صحيح عن ايوب عن
 نافع قال قيل لابن عمر لا توصي قال اما مالي فانه يعلم ما كنت اصنع به واما رباي فلا أحب ان يشارك
 ولدى فيها احد وجع المحافظ بيته وبين مارواه مسلما لم يحل على انه كان يكتب وصيته ويتعاهدها
 ثم صار يتخير ما كان يوصي به مقلقا واليه الاشارة بقوله الله يعلم ما كنت اصنع وأهل الحمال له على
 ذلك حديثه اذا اعميت فلا تنتظر الصباح الحديث وفي قوله له شيء صحة الوصية بالنافع وهو قول الجمهور
 ومنه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود واتباعه واختاره ابن عبد البر وفيه الحذف على الوصية ومطلقة
 بتناول الصحيح لكن خصه السلف بالمرضى ولم يقيد به في الخبر لا طراد العادة به وفيه الندب الى التأهب
 للموت والاحتراز قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يفجأه الموت لانه ما من ستر يفرض الا وقد مات
 فيه جمع جم فكل واحد بعينه جائز ان يموت في الحمال فيمنعني ان يكون متأهبا لذلك فيكتب وصيته
 ويجمع فيها ما يحصل له الاجر ويحيط عنه الزرع حتى يوق الله وحقوق عبادته وأخرجه البخاري عن عبد الله
 ابن يوسف عن مالك به وتابعه عبيد الله بن عمر وايوب واسامة اللبني ويونس ومشام بن سعد كلهم عن
 نافع عندهم سلم وغيره (قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان الموصي اذا وصى في صحته أو مرضه بوصية
 فيها عتاقة) ففتح العين مصدر كاعتق (رفق من رقيقه أو غير ذلك) كوصية بمال (فانه بغير) يبدل
 (من ذلك ما بدله) لان عقدها محتمل (ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت) فاذا مات ولم يبدل لزم في ثلثه
 (وان أحب ان يطرح) يلقي أى يبطل (ذلك الوصية ويبدلها) بغيرها (فعل) بل انه الرجوع عنها بلا ابدال
 (الا ان يدبر مملوكا) له ان يشي أو ذكر بخوان يقول انت مدبر (فان دبر فلا سيدا الى تغيير ما دبر) لانه صار
 فيه عقد حرية (وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت
 ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة) قال الطبري والكرمانى مانافية وله شيء صفقة امرئ يوصي فيه صفقة
 شيء ويبيت ليلتين صفقة ثالثة والمستثنى خبر ومفعول يبيت محذوف تقديره ذاك أو أمانا وقال ابن
 التين تقديره موعوكا والاول أولى لان استحباب الوصية لا يختص بالمرضى نعم قال العلماء لا يندب
 ان يكتب جميع الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب (قال مالك
 فلو كان الموصي لا يقدر على تغيير وصيته ولا ما ذكر فيها من العتاة كان كل موص قد حبس) منع
 (ماله الذي اوصى فيه من العتاة وغيرها) فدل الحديث على ان عقدا الوصية غير لازم (وقد يوصي
 الرجل في صحته وعند سفره) فلم يكن له رجوع لزم الحجر (والامر الذي لا اختلاف فيه انه يغير من ذلك
 ما شاء غير التدبير) لانه عقد حرية

* (جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه) *

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر) محمد بن عمرو (بن حزم) به ملة وزاى (عن أبيه) ابن بكر اسمه وكنيته
 واحد (ان عمرو) بفتح العين (ابن سليم) بضم السين (الزرقى) بضم الزاى نسبة الى بني زريق بطن

من الانصار من كانا السابعين ويقال له روية وأبوه صحابي (أخبرناه أنه قيل لعمر بن الخطاب ان هاهنا بالمدينة غلاما فاعا) بفتح التحتية ولفافه بزنة كلام مرتفعا (لم يحتمل من غسان) بفتح الغن المعجمة وشذ السن المهمله قبله من الازد (ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس له هاهنا الابنة علمه) فهل يوصى لها (فقال عمر بن الخطاب فليوص لها قال) عمرو (فأوصى لها بما قال يقال له بشرحتم) بضم الحيم وفتح الشين المعجمة (قال عمرو بن سليم فيبيع ذلك المال بثلاثين الف درهم وابنته معه) أى الغلام (التي أوصى لها هي ام عمرو بن سليم الزرقى) راوى الخبر المذكور (مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى) عن أبي بكر ابن خزم ان غلاما من غسان حضرته الوفاة بالمدينة ووارثه بالشام فذكر (بضم الذال) ذلك لعمر بن الخطاب فقبل له ان فلانا عوت افى وصى قال فليوص قال يحيى بن سعيد قال أبو بكر وكان الغلام ابن عشرين او ثلثي عشرة سنة قال فأوصى بشرحتم) لابنته ام عمر وكفى الطريق الاولى (فباعها اهلها) أى التي أوصى اليها بها (بثلاثين الف درهم) فضة وذ كرا الامام هذه الطريق الثانية لما فيها من بيان سن الغلام ولم يذكر أبو بكر فيها من أخبره بذلك وهو عمرو بن سليم فقد حدث به على الوجهين وفيه حجة وصية الصبي المميز به قال مالك وقده بما ذاعقل ولم يخط واحد وقده بابن سبع وعنه بعشر والشافعى في قول رحمه جماعة ومال اليه السبكي وأيده بأن لوارث لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية لصبي المميز ومنه ما الخفية والشافعى في الاظهر عنه وذكر الربيع عنه انه علق القول به على صحة أثر عمرو وصحج فان رجاله ثقات وله شاهد (مالك الامر عندنا ان الضعيف في عقله والسفيه) المذلل لال (والمساب) المجنون (الذى يبق احيا ناجوز وصاياهم اذا كان معهم من عقولهم ما) أى تغيير (يعرفون ما يوصون به فإما من ليس معه من عقله ما يعرف بذلك ما يوصى به وكان مغلوبا على عقله فلا وصية له) صحيحة وحاصله ان المدار على الغير

(الوصية في الثلث لا يتعدى)

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن عامر بن سعد بن أبي وقاص) الزهرى المدنى الثقة المتوفى سنة أربع ومائة (عن أبيه) سعد بن مالك أحد العشرة (انه قال جاءنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى) بادل مهمله بزورنى (عام حجة الوداع) سنة عشر هكذا اتفق عليه أصحاب الزهرى الا ابن عيينة فقال في فتح مكة أخرجه الترمذى وغيره واتفق الحفاظ على انه وهم منه وقد أخرجه البخارى في الفرائض من طريقه فقال بمكة ولم يذكر الفتح قال المحافظ وقد وجدت لابن عيينة مسندا عند أحمد والبرار والطبرانى والبخارى في التارخ وبن سعد من حديث عمرو بن القارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فخلع سعدا مريضا حيث خرج الى حنين فلما قدم من الجمرات معتمر ادخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله ان لى مالا وانى أورت كلالة فأوصى بمالى الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت أنا بالدار التي خرجت منها هاجر قال انى لأرجو ان رفعك الله حتى ينفعك أقواما الحديث ففعل ابن عيينة انتقل ذهنه من حديث الى حديث ويمكن الجمع بين الرويتين بأن ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ولم يكن له وارث من الاولاد أصلا ومرة عام حجة الوداع وكانت له بنت فقط (من وجم) اسم لكل مرض (اشتدبى) أى قوى على وفي رواية أشفيت منه على الموت (فقلت يا رسول الله قد بلغنى من الوجع ما ترى) انى الغاية (وأنا ذو مال) كثير لاق التنوين للكثرة وقد جاء صريحنا فى بعض طرقه ذو مال كثير (ولا يرثنى الابنة) قال النووى وغيره معناه لا يرثنى من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء ولا فقد كان لسعد عصبان لانه من زهرة وكانوا كثيرا وقبل معناه لا يرثنى من أصحاب الفروض أو خصها بالذ كرى على تقدير لا يرثنى من اخاف عليه الضياع والعجز الابنة وظن انها تارث جميع المال أو استكثر

لما نصف التركة قال المحافظ وهذه البنت زعم بعض من ادركها ان اسمها عائشة فان كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد الذي روت هذا الحديث عند البخاري في الوصايا والطب وهي تابعة عمت حتى ادركها مالك وروى عنها واما بنت سبعة عشر ومائة لكن لم يذكرا أحدهما النساين لسعد بنه تسمى عائشة غير هذه وذكرنا ان اكبر بناته ام الحكم الكبرى واقها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة وذكرنا له بنات اخرى اقها بنت من آخرات الاسلام بسد الوفاة النبوية فانظروا ان البنت هي ام الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بامها ولم ارم من جوز ذلك وقال في مقدمة الفتح وهم من قال عائشة لانها أصغر اولاده (فأصدق ثلثي مالي) بالثنية والاستفهام للاستخبار هكذا رواه الزمري ومثله في رواية عائشة بنت سعد عن ابيها في الصحيح وفيه من رواية سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن ابيه قالت يا رسول الله اوصني بما لي كله وجمع يده ما بأنه سأل اولاع الكل ثم عن الاثنين ثم عن النصف ثم عن الثلث وذلك مجموع في رواية جبر بن يزيد عن أحد وبكبرين معمار عن النساين كلاهما عن عامر بن سعد وكذا الله ما من طريق محمد بن سعد عن ابيه ومن طريق هشام بن عروة عن ابيه عن سعد والمراد بالتصدق الوصية وان أحتمل التخيير لان المخرج متحد فيحمل على التعليق للجمع بين الروايتين (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال) سعد (نقلت فاشطر) بالخفض عطا على ثلثي مالي أي فأصدق بالنصف وبغده الزمخشري في الغني بالنصب بفعل مضمر أي أوصني أو عين الشطر وجع السهل في اماليه المجتزأ قال لان النصف بافعار فعل والخفض مردود أي معطوف على قوله ثلثي مالي وروى بالرفع مبتدأ خبره بقدره اتصدق به (قال لا) وفي الصحيح من وجه آخر عن عامر عن ابيه قال النصف كثير قلت قال (ثم قال) بعد ان سأل عن الثلث (رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث) بالنصب على الاغراء أو بفعل مضمر نحو عن الثلث وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي المشروع الثلث أو مبتدأ محذوف الخبر أي الثلث كاف أو فاعل فعل مقدر أي يكفك الثلث (والثلث كثير) بمثابة أي بالنسبة الى مادونه ويحتمل انه مسوق بالنسبة لبيان الجواز بالثلث وان الاول ان ينقص عنه وهو ما يتدبره الفهم ويحتمل انه لبيان ان اتصدق بالثلث هو الاكمل أي كثير أجره وان معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا الاولى معانيه يعني ان الكثرة أمر نسبي وعلى الاول قول ابن عباس فقال لو غرض الناس الى الربيع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير رواه الشيخان وغيرهما وغيض بعين وضاد مجتهدين أي نقص وفي رواية ابن أبي عمير في مسنده كان أحب الي ولا سيما على كان أحب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه قال الثلث والثلث كثير ويؤيده ما في النساين من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد اوصيت بمالي كله قال فما تركت لولدك اوص بالشر فزال يقول واقول حتى قال اوص بالثلث والثلث كثيرا وكثير يعني بالثلثة أو بالوحدة وكذا وقع في موطن التنسي بالثلث وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن ابيها قال المحافظ والمحفوظ في اكثر الروايات بالثلثة اه وبه يعلم تسمي من قال روى بثلثة وبوحدة وكلاهما صحيح لانه انما جاء عند بعض الرواة بالثلث قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل العلماء في قصر الوصية على الثلث لا أصل لهم غيره (انك) بالكسر على الاستئناف وبالفتح بتقدير حرف الجزاء لانك (ان تذكر) بفتح الهاء زوال المجهة تترك (ورثتك) بفتح المذكورة وأولادك حاشم بن عتبة بن أبي وقاص الصحابي واخوته فصيورة ليدخل البنت وغيرها من يرث لومات اذك او بعد ذلك (اغنياء) بما ترك لهم (خير من ان تتركهم عالة) فراجع عائل وفعله يدل اذا افتقر (يتكففون الناس) أي يسألونهم بالكسفة يقال تكفف الناس واستكف اذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه المجموع أو سأل كفاها من طعام أو ما يطلبون الصدقة من كف الناس ولا ينافي هذا في قوله ولانادو مال يؤذن بكثرة

فإذا صدق ثلثه أو شرطه وأبقي ثلثه بن بنته وغيرها لا يصيرون عالة لأن ذلك خرج على التقدير لأن
 بقا المال الكثير إنما هو على سبيل التقدير إذ لو صدق المرء ثلثه مثلاً ثم طالت حياته وتضمن
 وفق المال فقد تصحيف الوصية بالورثة فرداً للشارع الأمر في شيء معتدل وهو الثالث وقد روي أن تندر
 يفتح الممزة على التليل وبكرها على الشريعة قال النووي ومما صححنا وقال القرطبي لا معنى للشرط
 هنا لأنه يصير لا جواب له ويبقى خبير لا رافع له وقال ابن الجوزي سمعنا من رواية المحدث بالكسر
 وانكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن الحنبل وقال لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لمحاوطة خبير
 من القاء غيرها مما اشترط في الجواب وتعقب بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك جواز الشرط قوله
 خبير وحذف القاء جاز كقراءة طاوس وبسأؤنك عن المتأخرين في إصلاح لهم خبيراً في وهو خير
 ومن خص ذلك بالخير كقوله «من يفعل الحسنات الله يشكرها» فقد بدد عن التحقيق وضيق
 حيث لا ضيق لأنه كثير في الشر قليل في غيره قال ونظيره قوله في حديث اللقطة أي في بعض رواياته
 فإن جاء صاحبها والألاستمتع بها بحذف القاء وقوله في حديث اللعان البيه وإلا حدى ظهورك
 ثم عطف على قوله أنك إن تدر ما هو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث فقال (وانك إن تنفق
 نفقة تتخى بها) تطلب (وجه الله) ذاته زوج (الإبوت) بضم الممزة مبنى للفعل فهو علة
 للنهي كأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت ورثتك اغنياء وإن عشت تصدقت وانفقت فالأجر
 حاصل لك في الحالين ونبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان (حتى ما تجعل) أي الذي
 تجعله (في في) أي فم (أمرئك) وفي رواية في الصحيح حتى اللقطة ترفعهما إلى في أمرئك وقول ابن
 بطال تجعل بالرفع وما كانه كفت حتى عملها تعقبه في المصابع بأنه لا معنى للتركيب حيث أن تأملت
 بل هي اسم موصول وحتى عاطفة أي إلا جرت بتلك النفقة حتى بالشيء الذي تجعله في فم أمرئك ولا يرد
 أن شرط حتى العاطفة على الجور وإعادة الخفافض لأن ابن مالك قد بدد بأن لا تتعين للعطف نحو بحيث
 من القوم حتى بينهم ومذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المخفوض بغیر إعادة الخفافض واختاره
 ابن مالك لكثرة شواهد نثرنا ونظما على أنه لو جعل العطف على المنصوب لنتدم أي أن تنفق نفقة حتى
 الشيء الذي تجعله في في أمرئك لاستقام ولم يرد شيء مما تقدم اه ووجه تعليق هذا بالوصية أن سؤال سعد
 يشعر بأنه رغب في كثرة الأجر فلما منع من الزيادة على الثلث ساء بأن جميع ما يقوله في ماله من صدقة
 خارجة ومن نفقة ولو واجبة يؤثر بها إذا ابتنى بها وجه الله ولعله خص المرأة بالذكر لاستقرار نفقتها دون
 غيره ما قال ابن أبي حمزة وبسعد أمته أن الأجر الواجب يزاد بالنية لأن الاتفاق على الزوجة واجب
 وفيه الأجر فإذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره وقال ابن دقيق العيد فيه أن الثواب في الاتفاق
 مشروط بجهة النية وابتغاء وجه الله تعالى وهذا عسر إذا عارضه مقتضى الشهوة فإن ذلك لا يحصل
 الغرض من الثواب حتى يبتنى به وجه الله ويشق تخلص هذا القصد بما يشوبه قال وقد يكون فيه دليل
 على أن الواجبات إذا أديت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أنيب عليها فإن قوله حتى ما تجعل
 لا تخصص له بغير الواجب ولقطة حتى هنا مقتضى المبالغة في تخصيص الأجر بالنسبة إلى المعنى كما يقال
 جاء الحاج حتى المشاة هذا وقول الزين ابن المتبرع بورتك ولم يقل ينسك مع أنه لم يكن له إلا نسبة
 واحدة لأن الوازن حينئذ لم يتحقق لأن سعد إنما قال ذلك بناء على موته من المرض وبقائها بعده
 حتى ترثه ومن الجائز أن تموت قبله فأجابته صلى الله عليه وسلم بكلام كل مطابق لكل حالة وهو قوله
 ورثتك ولم يخص بينهما غير ما تعقبه المحقق بأن قوله إن تدر ينسك ليس متعيناً لأن ميراثه لم يكن
 متصراً فيها فقد كان لا يعبه عبته بن أبي وقاص أولاد إذ ذلك منهم هاتم بن عبدة العصبى قيل

بصفتين فمهر بورتشك لتدخل البنت وغيرهما من يرث لومات اذ ذاك اوبعد ذلك قال وقول النفا كهافي
 في شرح العمدة عبر بورتشك لانه اطلع على ان سعدا يعيش وياثيه اولاد غير البنت فكان كذلك وولده
 بعد ذلك اربعة بنين لا اعرف اسماءهم قصور شديد فان اسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم
 من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن ابيهم سعد ذو كرم مسلم عمر بن سعد في موضع آخر وماذا كرت
 الثلاثة في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي عليهم فتعقبه بعض شيوخنا بان له اربعة ذكور
 غيرهم عمر وابراهيم ويحيى واسحاق ذكركم ابن المديني وغيره وقاتله ابن سعد ذكركم من الله كور غير
 السبعة اكثر من عشرة وهم عبدالله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالح وعثمان واسحاق الاصغر
 وعمر الاصغر وغيرهم وغيرهم وذكركم ثلثي عشرة بقاء وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث
 منهم (قال) سعد (قلت يا رسول الله انك انك) بهمة الاستفهام ثم همة مضعومة وفتح اللام المشددة
 مبنى للافعول (بعد اصحابي) المتصرفين معك بمكة لاجل مرضي وكانوا يكرهون الإقامة بهما الكونهم
 هاجروا منها وتركوها لله (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك انك) (بعد اصحابك) (فجعل)
 عملا صالحا لا ازدت به) أي بالعمل (درجة ورفعة) عند الله (وله انك انك) بأن يطول عمره
 فلا تحوت بمكة وفي رواية في الصحيح وعسى الله أن يرفئك أي يطيل عمره (حتى ينتفع بك اقوام) أي
 المسلمون بالغنائم بما سقى الله على يدك من بلاد الكفر (وضررتك اخرون) وهم المشركون المالكون
 على يدك وجندك وزعم ابن التين ان النفع ما وقع على يديه من الفتوح كالفداء وغيرها وباضر ما وقع
 من تأمير ابنه عمر على الجيش الذين قتلوا الحسين ومن معه وردها لحفاظ بأنه تكلف بلا ضرورة تجعل على
 ارادة الضرر الحاصل من ولده للحسين مع انه وقع منه هو الضرر للكفار واوقى من ذلك ما رواه الطحاوي
 من طريق بكير بن عبد الله بن الاشج عن ابيه انه سأل عامر بن سعد عن معنى هذا الحديث فقال لما
 اقر سعد على العراق في يوم ارتدوا فاستجابهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم وقتلهم فانتفع به من تاب
 وحصل الضرر للآخرين وهذا من مجزاته صلى الله عليه وسلم واخباره بالغيب فانه عاش حتى فتح العراق
 وحصل نفع المسلمين به وضرر الكفار ومات سنة خمس وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين من الهجرة وهو
 المشهور فيكون عاش بعد هجرة الوداع نحواً واربعين سنة (اللهم امض) بهمة قطع من الامضاء وهو
 الانفاذ أي اتهم (لاصحابي هجرتهم) التي هاجروا من مكة الى المدينة (ولا تردهم على اعقابهم) بترك
 هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم قال ابن عبد البر فيه سذاجة لان قوله ذلك لا يلتزم بالمرضي
 أحد لاجل حب الوطن (السكر السائس) بموحدة وهمة وسين مهمل الذي عليه اثر البؤس أي شدة
 الفقر والحاجة (سعد بن خولة) بفتح المعجمة واسكان الواو لام وتاء تأنيث القرشي العامري وقيل من
 خلفاهم وقيل من مواليهم وقيل هو فارسي من اليمن خالف بني عامر وشهدوا وقال بعضهم في اسمه خولي
 بكسر اللام وشدة التحتية واتفقوا على انه يسكن الواو واغرب القاسبي فقال بفتحها وفي رواية الصحيح عن
 سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد فقال رحمه الله ابن عفراء ولا جدوا النساى رحمه الله سعد بن عفراء ثلاث
 مرات قال الداودي هذا غير محفوظ قال الدماطي هو وهم والمعروف ابن خولة قال ولعل الوهم من سعد
 ابن ابراهيم فالزهري احفظ منه اه وقدوافقه جماعة وقال التيمي يخجل ان لانه اسمين خولة وعفراء
 قال الحافظ ويحتمل ان احدهما اسم والاخر لقب او احدهما اسم امه والاخر اسم ابيه والاخر
 اسم جدته والاخر بان عفراء اسم امه والاخر اسم ابيه لاختلافهم في انه خولة او خولي (يرفئ)
 بفتح القمية وسكون الراء وكسر المثناة يتوجع ويقعز (له) لاجله (رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان) بفتح المعجمة ولا يصح كسرهما لانها شرطية لما يستقبل وهو كان قد (مات بمكة)

في حجة الوداع كما في الصحيحين وبه جزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب عن خلافة
 لمن قال مات في مدة المدة مع قر بن ش سنة سبع فتوجه صلى الله عليه وسلم عليه لموته في أرض
 هاجر منها كما جزم به البخاري وغيره وأنه شهد بدرا خلافاً لمن قال لم يهاجر فببؤسه عدم هجرته فأنما
 بؤسه لأنهم كانوا بكروهن الإقامة في أرض هاجر وأمنها وتركها مع جهم فيها لله تعالى فلذا أنشئ
 سعد أن يموت بها وتوجه صلى الله عليه وسلم لابن خولة أن مات بها وروى أنه تخلف مع ابن أبي وقاص
 رجلاً وقال إن توفي بمكة فلا تدفنه بها وإرناء يطلق على التوجه والتخزن وهذا هو المباح الذي فعله
 المصطفى وطلق على ذكر أوصاف الميت الباعثة على نهيج الحزن واللوعة وهذا لا يجوز لما أخرجه أحمد
 وابن ماجه وصححه الحاكم عن عبد الله بن أبي أوفى قال نعى صلى الله عليه وسلم عن المراتي وهو عند ابن
 أبي شبة بلفظ نهاناً أن تترافى قال ابن عبد البر نعم هل الحديث أن قوله يرفى الخ من كلام الزهري قال
 المحافظ وكانهم استندوا إلى ما رواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فإنه فصل ذلك لكن
 عند البخاري في الدعوات عن موسى بن اسماعيل عن إبراهيم بن سعد البائس سعد بن خولة قال سعد
 يرفى له الخ فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بأدراجهم وزاد البخاري في الطب عن عائشة بنت
 سعد عن أبيها ثم وضع يده على جبهته ثم مسح وجهي وبطني ثم قال اللهم اشف سعداً وأنعم له بهجرته قال
 فما زالت أجد بردها وإسلم قالت فادع الله أن يشفيني قال اللهم اشف سعداً ثلاث مرات وفي الحديث
 استحباب زيارة المريض إلا ما من فن دونه ويتأكد بأشداد المرض ووضع اليد على جبهته ومسح وجهه
 والمغفر الذي يألمه والفسخ له بطول العجز وجواز إخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك
 شيء مما يمنع أو يكره من التشير وعدم الرضى بل لطلب دعاء أو دواء وربما استحب وأن ذلك لا ينافي
 الاتصاف بالصبر المجتهد وإذا جاز ذلك أثناء المرض كان الإخبار به بعد البراءة جوازاً في أعمال البر والطاعة
 إذا كان منها ما لا يمكن استدراكه كما قام غيره في الثواب والأجر مقامه وربما زاد عليه وذلك أن سعداً
 خاف أن يموت في الدار التي هاجر منها فموت عليه بعض أجرة هجرته فأخبره صلى الله عليه وسلم بأنه إن
 تخلف عن دار هجرته فعمل عملاً صالحاً من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاتته من الجهة
 الأخرى والمحث على صله الرحم والأحسن إلى الأقارب وإن صلتهم أفضل والاتفاق في وجوه الخبر لأن
 المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدينية العبادية وهو وضع اللقمة
 في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالباً إلا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصداً
 صحيحاً فكيف بما فوق ذلك قيل وجواز الوصية بأكثر من الثلث لمن لا وارث له لأن مفهوم قوله أن تذر
 ورثتك أغنياء أن من لا وارث له لا يسأل بالوصية بما زاد لأنه لا يترك من يخشى عليه الفقر وتعقب بأنه
 ليس تمليلاً محضاً وانما فيه تنبيه على الاحتياط لا تعقب ولو كان تمليلاً محضاً لا تقضي جواز الوصية بأكثر
 من الثلث لمن ورثته أغنياء ولنفذ ذلك عليهم بغیر اجازتهم ولا قائل به وعلى تقدير أنه تعليل محض فهو
 للنقص عن الثلث لا للزيادة عليه فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وأنه لا اعتراض فيه على الموصي قال
 إلا أن الاحتياط عنه أولى ولا سيما لمن ترك ورثته فقراء وفيه الاستفسار عن المجهل إذا احتقل وجوبه لأن
 سعد لما منع من الوصية بجميع ماله احتمل عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عنه والنظر في مصالح
 الورثة وإن خطاب الشارع للواحد مع من كان بصفته من المكلفين لا طابق العلماء على الاحتياط بحديث
 سعد هذا وإن كان الخطاب المتأوقع له بصيغة الأفراد واحتج به من قال بالرد على ذوي الأرحام للخصم
 في قوله ولا يرثني إلا ابنتي وتعقب بأن المراد من ذوي القروض كما مر ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم
 يعطونها فرضها ثم يردون عليها الباقي وظاهر الحديث أنها تراث الجميع ابتداءً وأخرجه البخاري

في الجنائز عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وتابعه جماعة وتابع شيخه الزهري جماعة في الصبي
وغيرهما وطرق كثيرة (مالك في الرجل يوصي بثلاث ماله لرجل ويقول غلامي يخدم فلانا معاش
ثم هو حر) به دمرت فلان (فيستقر في ذلك فيؤجد العبد ثلاث مال الميت قال فان خدمة العبد
وفي نسخة النكاح) تقوم ثم يتحصن من حصص الذي أوصى له بالثلاث بثلاثة ويحصن الذي أوصى له
بخدمة العبد بما قولهم له من خدمة العبد فإخذ كل واحد منهما من خدمة العبد ومن اجارته ان كانت له
اجارة بقدر حصته فاذا مات الذي جعل له خدمة العبد ما عاش عتق العبد (عملا بالوصية (مالك
في الذي يوصي في ثلثه فيقول اقلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا) يعني مالا من ماله فيقول ورثته قد زاد
على ثلثه فان الورثة يخبرون بين ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم ويأخذوا جميع مال الميت (الباقى بعد
إعطائهم) وبين ان يقره والاهل الوصايا ثلث مال الميت فيسلوا اليهم ثلثه فيكون حقوقهم فيه ان ارادوا
بالفما بائع (لان الورثة كالم يعمكنوا الميت من خمس حقوقهم فلا يخسرون حقه فاما اجازوا فعليه
والادفعوا جميع ماله وهو الثلث وتلقب هذه المألة بخلع الثلث ولها صور في القروع

(امرا الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في اموالهم)

(مالك احسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضايها في مالها وما يجوز لها ان الحامل كل مريض فاذا كان
وجد (المرض الخفيف غير المخوف) منه الموت (على صاحبه فان صاحبه يصنع في ماله ما يشاء)
كالصحيح (واذا كان المرض المخوف عليه) الموت منه (لم يجز لصاحبه) شيء (الا في ثلثه)
لان تصرفات المريض انما هي فيه (قال وكذلك الحامل أول حملها بشر) يكسر فسكون فرح (وسرور
وايس جمرض ولا خوف لان الله تعالى قال في كتابه فيشرها) أي امرأه ابراهيم عليه السلام (باسحاق)
تجعل به بعد الكبر وهي ابنة تسع وتسعين سنة ولذا قالت يا ولدي األدنا انما يجوز (ومن وراء) بعد
(اسحاق يعقوب) بن اسحاق تعيش الى ان تراه فيجعل أول الحمل بشارة وفرح فليس بمرض (وقال)
فلما تشافها (جئت جلا خفيفا) هو النطفة (فقرت به) ذهبت وطأت لحقته (فلما انقلت)
بكبر الولد في بطنها واشفاقا ان يكون بهيمة (دعوا) أي آدم وحواء (الله بهما لثأبتنا) ولدا
(صالحا) سويا (لنكونن من الشاكرين) لك عليه فسمى أول الحمل خفيفا وآخره ثقيل (قال والمرأة
الحامل اذا انقلت لم يجز لها قضاء الا في ثلثها فأول الاتمام ستة أشهر) وهي مبدأ الثقل الذي يصيرها
كالمريض (قال الله تبارك وتعالى في كتابه والوالدان يرضعن) أي يرضعن (اولادهن
حولين) عامين (كامرين) صدقة مؤكدة (وقال وجهه وفصاله) من الرضاع (ثلاثون شهرا)
سنة فأقل مدة الحمل والباقي اكثر مدة الرضاع (فاذا مضت للعامل ستة أشهر من يوم جئت لم يجز لها
قضاء) حكم (في ماله الا في الثلث) الى ان تضع (والرجل يحضر القتال اذا خضع في الصف للقتال
لم يجز له ان يقضى في ماله شيئا الا في الثلث وانه بمنزلة الحامل) لستة أشهر (والمرضى المخوف عليه)
الموت (ما كان بثلث الحمل) أي مدة كونه بها

(الوصية للوارث والحبيزة)

(سمعت مالكا يقول في هذه الآية انها منسوخة قول) بالجزئيل والرفع أي وهي قول (الله تبارك
وتعالى) كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت (ان تتركوا خيرا) أي مالا (الوصية) مرفوع نائب فاعل
يكتب ومتعلق إذا ان كانت ظروفي ودالا على جوابها ان كانت شرعية وجواب إن قلبوص (لوالدين
والاقربين) بالمعروف حقا على التقين (نسخه ما نزل من قصة القرأرض) لانه يشمر بانه لا يصح

بين الميراث والوصية (في كتاب الله عز وجل) كما قال ابن عباس كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين والاقربين ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثلث والرابع وللزوج الشطر والرابع ورواه البخاري وابن جرير وهو موقوف لفظا لانه في تفسيره واختصاره كما كان من الحكم قبل نزول القرآن فهو في حكم المرفوع بهذا التقدير وقد قال جمهور العلماء كانت الوصية للوالدين والاقربين على ما رآه الموصي من المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل بحديث لا وصية لوارث وقيل بالاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله وزعم ابن سريج انهم كانوا مكافين بالوصية للوالدين والاقربين بقدر القرينة التي في علم الله قبل ان ينزلها وشد امام المحرمين في انكار ذلك عليه وقال طاووس وغيره ليست مندوعة بل مخصوصة لان الاقربين اعم من الوارث فكانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث لآية الفرائض والمحدث وبقي حق من لا يرث من الاقربين على حاله (مالك السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا تجوز وصية لوارث) لما أخرجه ابو داود والترمذي وغيرهما عن أبي امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة في حجة الوداع ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وفي اسناده اسماعيل بن عياش وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة منهم احمد والبخاري وهذا من روايته عن شريح بن مسلم وهو شاعى ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي والنسائي وجامع من حديث أنس عند ابن ماجه وعلى عند ابن أبي شعبة وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وعن جابر كلاهما عند الدارقطني وقال الصواب ارساله ولا يخلو اسنادهما من مقال لكن مجموعها لا يقتضي ان للحديث أصلا بل جرح الشافعي في الام الى ان المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يحتلفون في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث واثروا عنه عن حفظه عنه من اقوام من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد ونزاعه الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليمه فالمشهور ومن مذهبه ان القرآن لا ينسخ بالسنة انكس المحجة في هذا الاجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره وهو وصية نص الموطأ والمراد بعدم صحته للوارث عدم اللزوم لان الاكثر على انها موقوفة على اجازة الوارث كما قال مالك (الا ان يميز له ذلك ورثة الميت وانه ان اجاز له بعضهم وأبي بعض جاز له حق من اجاز منهم ومن أبي اخذ حقه) لان المنع في الاصل لمحق الورثة فاذا اجازوه لم يمنع وقد روى الدارقطني عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث الا ان تشاء الورثة ورجاله ثقات وان اعل بأنه قيل ان عطاء هو الخراساني فقد وثقه ابن عبد البر وغيره فهذه الزيادة محجة واضحة على داود والمزني في قولهما انها باطلة لا واثم واغيره بازيد من الثلث لو اجازها والورثة (وسعت مال الكا يقول في المريض الذي يوصي فبستأذن ورثته في وصيته وهو مريض ليس له من ماله الا ثلثه) يتصرف فيه فيما دون له ان يوصي لبعض ورثته أو) لغير وارث (بأكثر من ثلثه انه ليس لهم ان يرجعوا في ذلك) اذا مات من مرضه الا ان يكون الخبير في عائلته ويخشى من امتناعه قطع معروفة عنه لو عاش فله الرجوع (ولو جاز لهم ذلك) أي الرجوع (صنع كل وارث ذلك فاذا هلك الموصي أخذوا ذلك لانفسهم وشفعه الوصية في ثلثه) منعوه (ما اذن) بالنساء للجهول (له به في ماله قال فاما ان يستأذن ورثته في وصية يوصي بها لوارث في صحته فيما دون له فان ذلك لا يلزمهم) لانهم استطاعوا قبل الوجوب وقيل جريان سببه (ولورثته ان يرذوا ذلك ان شاؤوا وذلك ان الرجل اذا كان صحيحا كان احق بجميع ماله يصنع فيه ما شاء ان شاء ان يخرج من جميعه نخرج) وبين الخروج بقوله (يتصدق به او يعطيه من شاء)

فلما لم يكن محبوبا عنه لم يلزمهم اذ لو شاء الملك من اوصى له في الحال بلا استئذان (وانما يكون استئذانه ورثته جائزا على الورثة اذ اذنوا له حين يحجب عنه ماله) بسبب المرض القوي (ولا يجوز له شيء الا في ثلثه وحين هم احق بثلثي ماله منه فذلك حين يجوز عليهم امرهم وما اذنوا له به) لكونه بعد جريان السبب فليس من اسقاط الشيء قبل وجوبه بلا سبب (فان سأل) المريض (بعض ورثته ان يهب له ميراثه حين تحضره الوفاة) أي اسبابها (فيقول) نعم لا يقضى فيه المالك شيئا فانه رد) مردود (على من وعبه الا ان يقول له الميت فلان لبعض ورثته ضعيف قد احببت ان تهب له ميراثك فاعطاه اياه فان ذلك جائز اذا سمع الميت له) لانها ميسرة لمين (وان وهب له ميراثه ثم انفذ المالك بعضه وبقي بعض فهو) أي البعض الباقي (رد على الذي وهب يرجع اليه ما بقي بعد وفاة الذي اعطيه ماله فيمن اوصى بوصية فذكر انه كان قد اعطى بعض ورثته شيئا ليقبضه) المعطى بالفتح (فأبى الورثة ان يحجزوا ذلك فان ذلك يرجع الى الورثة ميراثا على كتاب الله تعالى لان الميت لم يرد ان يقع شيء من ذلك في ثلثه و) لذلك (لا يخاص اهل الوصايا في ثلثه بشيء من ذلك

(* ما جاء في المؤث من الرجال ومن احق بالولد) *

سبه بالتمير بالمؤث على انه المراد بالخنث في حديث الباب وهو كعما في التمهيد من لا يرثه في النساء ولا يمتدى الى شيء من امورهن فيجوز دخوله عليهن فان فهم معانين منع دخوله كما منع الخنث المذكور في الحديث لانه حينئذ ليس بمن قال الله تعالى فيهم غير اولى الاربعة من الرجال وقد اختلف في معناه اختلافا متقاربا معناه يجمعه انه من لا فهم له ولا همة يتنبه به الى امر النساء ولا يشتهين ولا يستطيع غشائهن وليس الخنث الذي يعرف فيه الفاحشة خاصة وانما هو شدة التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والنتجة والفعل والعقل سواء كانت فيه عاهة الفاحشة أم لا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) هكذا رواه الجمهور مرسلًا ورواه سعد بن أبي مريم عن مالك عن هشام عن أبيه عن ام سلمة أخرجه ابن عبد البر وقال الصواب ما في الموطأ ولم يسمعه عروة عن ام سلمة وانما رواه عن يثماز بنب عنها كما رواه ابن عينة وأبو معاوية عن هشام ثم أخرجه من الطريقين ورواية ابن عينة عند البخاري في المغازي ورواية أبي معاوية عند مسلم في الاستئذان وله طريق عديدة في الصحيحين وغيرهما كلها عن هشام عن أبيه عن زينب عن ام سلمة (ان خنثا) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والنون على الاشهر وكسرهما أفصح آخره مثله وهو من فيه الخنث أي تكسرولين كالنساء وهو المعروف عندنا اليوم بالمؤث واسمه هيث كما قال ابن جرير عند البخاري وأخرجه ابن حبان عن عائشة بكسر الهاء وسكون التحتية ثم فوقية وقبل بفتح الهاء وضبطه ابن درسة وبه بكسر الهاء وسكون الذنون وموحدة وزعم ان ما سواه تحفيف قال والهناب الاجم وذكري ابن اسحاق ان اسمه ماتع بقوقية وقيل بنون وفي أن ماتع لقب هيث أو عكسه أو هما اثنان بخلاف وقيل اسمه انه بفتح الهزة وشدة الذنون ورجح في الفتح ان اسمه هيث (كان عند ام سلمة) هذبت أبي امية المغيرة المخزومي (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) وأخرج أبو يعلى وغيره عن الزمري عن عروة عن عائشة ان هيثا كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يعدونه من غراولى الاربعة (فقال لعبد الله بن ابي امية) المخزومي أخى ام سلمة لا يهيا واته عائكة عته صلى الله عليه وسلم اسلم والنبي صلى الله عليه وسلم ذاهب الى فتح مكة فتمده وشهد حنينًا والطائف فاستشهد بها بسهم اصابه وكان هيث مولى فقال له (ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف غدا) زاد ابو اسامة عن هشام عند البخاري وهو محاصر الطائف يومئذ (فانا ادلك على ابنة غيلان) بفتح الذنون المعجمة وسكون القمية ابن سلمة بن مشب

ابن مالك الثقفي اسلم بعد فتح الطائف على عشرين سنة فأمره صلى الله عليه وسلم ان يختار اربعا واسمها بادية
بموحدة فألف فوهلة فحقة عند الاسكرو قبل بالنون وصوب أبو عمر التهمة اسمت وأسالت النبي
صلى الله عليه وسلم عن الاستحاضة وتزوجها عبد الرحمن بن عوف فولدت له بريم وفي قول ابن الكلبي
(فانها تقول في أربع) من العكن بضم ففتح جمع عكنة وهي ما تطوى وتثنى من لحم البطن سنا (وتدبر
بثمان) منها قال مالك والجمهور ومعاذنا في بطنها أربع عكن ينطف بعضها على بعض فاذا قبلت رؤيت
مواضعها بارزة متكسرة بعضها على بعض واذا ادبرت كان اطرافها عند منقطع جنبها ثمانية ولم يقل
بثمانية مع ان واحد الاطراف مذكر لانه لم يقل ثمانية اطراف كما يقال هذا الثوب سبع في ثمان أى
سبعة اذرع في ثمانية اشراف فلما لم يذكر الاشمار انث لنا ثبت الاذرع التي قبلها ولانه حمل كلامه من
الاطراف عكنة تسمية للجزء باسم الكل قبل وهذا حسن واماروا به من روى اذا قبلت قلت تمشى
على ستة واذا ادبرت قلت على أربع فكانه يعنى ثديها ورجلها وطرف ذلك منها قبله ومدبرة
وانما نقص اذا ادبرت لان الثديين يتحيطان حينئذ وزاد الكلبي والواقدي بعد قوله بثمان مع تغير
كالفحوان ان جاست ثنت وان تكلمت ثنت بين رجلها مثل الانام المكثوة فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم لقد حلفت النظر فيها يا عبد الله ثم أجلاه عن المدينة الى المحبي قال ابن عبد البر
قالوا قوله ثنت من الغنة لا من الغناء أى تتغن في كلامها من لينة ورخامة صوتها يقال تغن وتغن وتغنى
مثل تظن وتظنى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم لا يدخلن هؤلاء المختنون) (عليكم)
بالميم في جمع النذوة للتعظيم كقوله

وان شئت حرمت النساء واكرو * وان شئت لم اطعمن تقاخا ولا بردا

وقوله وكذا ذكر نك لواجزي يد كركو * بأشبه الناس كل الناس بالتمهر

وفي رواية عليكن بالنون وفي شرح امالى القالى لابي عبد الله كرى كان بالمدينة ثلاثة من المختنن
يدخلون على النساء فلا يجيبهم هيت وهرم وماتع اه فكانت الاشارة بهؤلاء اليهم وذكر عبد الملك بن
حبيب عن حبيب كاتب مالك قال مالك ان سفيان زاد في حديث ابنة غيلان ان مختنا يقال له هيت
فقال مالك صدق وغيره صلى الله عليه وسلم الى المحبي وهو موضع من ذى الحليفة ذات الشمال من
مسجد هاشم قال حبيب وقلت مالك وقال سفيان في الحديث اذا قدمت ثنت واذا تكلمت ثنت فقال
صدق كذلك هو في الحديث قال ابن عبد البر هذا غير معروف عن مالك ولا سفيان ولم يقل في نسق
الحديث ان مختنا يدعى هيتا انما قاله عن ابن جريج بعد تمام الحديث واما اذا قدمت الخ فليقله أحد
في حديث هشام ولا يحفظ الا من رواية الواقدي وابن الكلبي فيجب من حبيب يحكيه عن سفيان
وان ما لك صدقه فصار رواية عنهم ما لم يروه أحد عنهم غير حبيب وهو ضعيف متروك اتفاق لا يكتب
حديثه ولا يلتفت اليه وأخرج ابن أبي شيبة عن سعد بن أبي وقاص انه خطب امرأة وهو بمكة مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليت عندى من رأها ومن يخبرني عنها فقال رجل مخض يدعى
هيتا انما نعتها لك اذا قبلت قلت تمشى على ستة واذا ادبرت قلت تمشى على أربع فقال صلى الله عليه وسلم
ما أرى هذا الا منكرا ما اراه الا يعرف أمر النساء وكان يدخل على سودة فنهاه أن يدخل عليها فلما قدم
المدينة نفاه فكان كذلك حتى أمر عمر فجد فكان يرخص له يدخل المدينة يوم الجمعة فينصت عليه
قال ابن وضاح يعنى يسأل الناس وهذه المرأة التي نطقها سعد يحتمل انها ابنة غيلان ولم يتزوجها
انما تزوجها ابن عوف كما مر ويحتمل انها غيرها وهونظرا لاختلاف السياق وأخرج المستغفرى عن ابن
لانس كدرا ن النبي صلى الله عليه وسلم في هيتا في كلتين تكلم بهما قال لعبد الرحمن بن أبي بكر اذا فحتم

الطائف غدا فليكن بانيّة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تدخلوهم بيوتكم وعند ابن اسحاق انه قال لمخالد بن الوليد ان فقت الطائف فلا تغلق منك ياديه بنت غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا منه الا ارى هذا الحديث يقطن لما سمع ثم قال لئلا يدخل عليكم فحجب عن بيته صلى الله عليه وسلم وطريق الجمع انه حصن كلاً من سده عبدالله بن أبي أمية وخالد وعبد الرحمن بن الصديق عليها ووصفها لهم بتلك المحاسن فسمعه المصطفى لما أخبر سده وابن الصديق وبلغه لما أخبر خالد قال ابن الكلبي ولم يزل هت بالمكان الذي نفي اليه حتى ولي أبو بكر فسلم فيه فأبى رده فلما ولي عمر كلف فيه فأبى ثم كلف فيه بعد وقيل انه كبر وضعف واحتاج فأذن له يدخل كل جمعة يسأل ويرجع الى مكانه وتجوّه هذا من حديث سعد وزكريا بن وهب في جامعه عن سمع أباه عثقال أمر به صلى الله عليه وسلم فغرب الى غير جبل بالمدينة عند ذي الحليفة فشفع له ناس من الصحابة فقالوا انه يموت جوعاً فأذن له أن يدخل كل جمعة يستطعم ثم يلحق بمكانه فلم يزل هناك حتى مات ويحتمل الجمع بينهما بأن الاصل الاذن في دخوله كل جمعة يستطعم منه صلى الله عليه وسلم بشفاعته الصحابة ثم لما توفي كلف أبو بكر ثم عمر في رده الى المدينة رأساً نظراً لمن تكلم الى أن تزيروه بان نفي قد استوفى بتلك المدة فامتنع العجمان من ذلك لانهم المير ياتقض قبل المصطفى ولعل عمر زاد في منعه - حتى عن يوم الجمعة لقطع طمع من اراد دخاله رأساً الى ان وصف له حاله فأذن له في الدخول يومها فنسب اليه لذلك وان كان اصله منه صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه قال سمعت القاسم بن محمد) بن أبي بكر (يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار) هي جميلة بفتح الجيم وكسر الميم بنت ثابت بن ابي الاقلع بالقفاف واللام والمهمل الانصارية اخت عاصم كان اسمها عاصية فسمها النبي صلى الله عليه وسلم جميلة تزوجها عمر سنة سبع (وقولت له عاصم بن عمر بن الخطاب) ولدي الحياة النورية ومات صلى الله عليه وسلم وله ستان قاله كله في الاستيعاب وقال أبو جند العسكري ولدي السادسة فعليه يكون عمر تزوج امه قبل ذلك وذو كزبير ابن بكاران عمر زوجته وانفق عليه شهراً ثم قال حبسك وكان من احسن الناس خلقاً قال ابن سيرين عن رجل حدثه ما رايت احداً الا ولادان يتكلم به بعض ما لا يريد الا عاصم بن عمر وقال اخوه عبدالله انا واهلي عاصم لا نكتب الناس وكان طويلاً جسيماً حتى ان ذراعاه يزيد على تحوشه - هرين وهو جند عمر بن عبدالعزيز لانه ثم انه فارقه) فتزوجها يزيد بن جارية بالجيم فولدت له عبد الرحمن (فجاء عمر قباه) بضم القاف والمذكر (فوجد ابنته عاصية يلعب بفتاة المسجد) أي مسجد قباء وهو ابن أربع سنين كما عند ابن عبد البر وفي تاريخ البخاري ابن ست سنين (فأخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فأدركته جدة الغلام) لانه الشمس بفتح الشين المجهدة وضم الميم وسكون الواو وسين فهو حلة بنت ابي عامر بن صبيغ الانصارية من بني عمرو بن عوف من اول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم من نساء الانصار وهي وبنتها (فنازعه امامه) طلبت اخذها منه فامتنع (حتى أنشأنا بابكر الصديق) وهو خليفة (فقال عمر ابني) فأنا أحق به (وقالت المرأة ابني) فأنا أحق به لان النساء اعلم بمصالح الصبيان من الرجال (فقال أبو بكر الصديق خل بيننا وبينه فما راجعه عمر بالكلام) وخلي بينهما انقياد الحق ومات عاصم بالريضة سنة سبعين عند الواقدي ومن تبعه وقيل سنة ثلاث وسبعين (مالك) وهذا الامر الذي أخذه في ذلك) وهو أن الجملة للام مقدّمة في المحضنة على الاب

(العيب في الساعة وضعتها)

(مالك في الرجل يتناع السلعة من الحيوان والسياب والغرض فيوجد ذلك البسيع غير جائز فيرد ويؤمر

الذي قبض السلعة ان يرد الى صاحبه سلامة قال مالك (فان دخلها زيادة وقصان لتغير سوقها ونحوه
(فليس لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه) لانه قد يخالف يوم القبض
(وذلك انه ضمنها من يوم قبضها) لان ضمان البيع الفاسد باقبض (فاسكان فيها من نقصان
بعد ذلك كان عليه فبذلك) أي سببه (كان غاؤها وزايتها) عطف تفسير (له وان الرجل يقبض السلعة
في زمان هي فيه نافقة) بالقاف راجعة (مرغوب فيها ثم يرد ها في زمان هي فيه ساقطة) باثرة كاسدة
(لا يريد ها حذيفة بن الرجل الساعة من الرجل فبيعهها بعشرة دنانير وعسكها ونمطها ذلك) أي العشرة
(ثم يرد ها ونمطها ثم اديتار) لكسادها (فليس له ان يذهب من مال الرجل بتسعة دنانير او يقبضها منه
الرجل فبيعهها بدينار او يعسكها) وانما نمطها دينار ثم يرد ها وقيمتها يوم يرد ها عشرة دنانير فليس على الذي
قبضها ان يعرض صاحبها من ماله تسعة دنانير انما عليه قيمة ما قبض يوم قبضه (وذلك هو العدل) (ومما بين
ذلك ان السارق اذا سرق السلعة فاغتايطر الى ثمنها يوم يسرقها فان كان يجب فيه القطع) بان بلغ النصاب
(كان ذلك عليه وان استأخر قطعه ايامي) أي بسبب (سجن يحبس فيه حتى ينظر في شأنه) ايلزمه
القطع ام لا (وايمان يهرب) بضم اراء (السارق ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استخار) اي تأخير
(قطعه) لواحد من الامرين (بالذي يضع) يسقط (عنه حد قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت
تلك السلعة به - بذلك) مبالغة (ولا بالذي يوجب عليه قطعا لم يكن وجب عليه يوم اخذها) لنتقص ثمنها
عن النصاب (ان غات تلك السلعة بعد ذلك) فالحكمة يوم السرقة

(جامع القضاء وكراهته)*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان ابا الدرداء) عومرا بالتصغير وقيل عامر الهخاني
الجميل اول مشاهده احدى هذه منقطع لكن أخرجه الدينوري في المجالسة من وجه آخر عن يحيى
ابن سعيد عن عبيد الله بن هيرة قال (كتب) أبو الدرداء (الى سلمان الفارسي) لبي عبد الله
الرامهرمزي وقيل الاصبهاني ويقال له سلمان الخير اول مشاهده المحدث (أن هلم الى الارض المقدسة)
زاد الدينوري وارض الجهاد (فكتب اليه سلمان ان الارض لا تتدس احدا) لا تطهره من ذنوبه
ولا ترفعه الى أعلى الدرجات (وانما قدس الانسان عمله) الصالح في أي مكان (وقد بلغني انك
جئت طيبا) أي قاضيا وكان أبو الدرداء جعل قاضيا بالثام وهو اول من ولي القضاء بها كما أنه سمي
بذلك لانه يبرئ من الامراض المعنوية كما يبرئ المداوي من المحسية واليه يشير قوله (تداوى فان كنت
تبرئ فنهالك) بكسر الهمزة وتشديد اللام مكسورة وبها قرئ أي نعم شيئا لا ابراء (وان كنت
مضطربا) بموحدين متعاطيا لم الطب بدون ابراء (فاحذر ان تقتل انسانا فتدخل النار) أي تستحق
دخولها ان لم يعرف عنك (فكان أبو الدرداء اذا قضى بين اثنين ثم ادبرا) وايا (عنه نظرا اليهما وقال
ارجعا الى اعياد علي قصصك) لكي اثبت في الامر (مضطرب والله) متعاط للظ بلا ابراء (مالك
من اسمعان عبد الله بن سيدة في شيء له بال ولله اجارة فهو) أي المستعين (ضامن لما اصاب
العبدان اصاب العبد بشئ وان سلم العبد فطلب سيده اجارته لما عمل فذلك لسيده وهو الامر عندنا) بدار
المعرة (مالك في العبد يكون بهضه حرا وبهضه مسترقا) أي رقيقا (انه توقف ماله بيده وليس له
ان يتحدث فيه شيئا ولكنه باكل فيه) ولان وضاح منه (وبكيتي بالمعروف) بلا صرف
(فاذا هلك) مات (فما له للذي بقي له فيه الرق) ولو قل جزوه (والامر عندنا ان الوالد يحاسب ولده
بما انفق عليه من يوم يكون للولد مال) اذ لا تجب نفقته على ولده الغني بمال (ناضا) أي نقدا
(كان) المال (او عرضا ان اراد الولد ذلك) لان لم يرد (مالك عن عمر) بضم العين (ابن

عبد الرحمن بن عطية (بن دلاف) بفتح الدال مضبوط في النسخ الصحيحة وضبطه بعضهم بضمها
 وآخره فاء (الزنى) نسبة الى مزية المدنى وقديسة طعانية من نسله كما هنا روى عن أبيه وعن أبي
 امامة في خروج الدابة وعنه مالك وعبد الله العمري وعبد العزيز بن أبي سلمة وقرين بن حبان وغيرهم
 وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وكفى برواية مالك عنه توثيقا (عن أبيه) هكذا في بعض الرواة
 وبعضهم لم يقل عن أبيه والصواب إثباته قاله ابن المذاهب وقد وصله الدارقطني وابن أبي شبة من طريق
 عبد الله بن عمر عن ابن دلاف عن أبيه عن بلال بن الحارث عن عمر (ان رجلا) هو الاسيف (من
 جهينة) بضم الجيم وفتح الهاء قبيلة من قضاعة (كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل) جمع راحلة
 الناقة الصالحة للرحل (فعل) بضم التحتية واسكان المجبة يزيد (بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج
 فأفلس) افتقر وقل ماله (فرجع امره الى عمر بن الخطاب فقال) وفي رواية عبد الرزاق فدار عليه بن
 حتى أقبل فقام عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال لا يقرنكم صيام رجل ولا صلاته ولكن انظروا
 الى صدقه اذا حدث والى أمانته اذا اتقن والى ورعه اذا استغنى ثم قال (اما بعد أيها الناس فان الاسيف)
 بضم المهملة وفتح المهملة وبالفاء مصغر الجهنى أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (اسيف جهينة رضى
 من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج) وذلك ليس بدن ولا امانة والمعنى بذلك ذمه تخذير غيره
 وزجره (الا) بالفتح والتخفيف (وانه قد دان) اشترى الى اجل مسمى (معرضا) عن قضائه قال الهروي
 أى اشترى بدين ولم يتم تصانئه (فأصبح قد رين به) بكسر الزاء وتحتية ساكنة ونون قال الهروي يعنى
 احاط بماله الدين (من كان له عليه دين فليأتنا بالعدة نقسم ماله بينهم) أى بين غرمائه (واياكم
 والدين) أى احذروهم (فان أولهم) أى حزن (وأخوه حزن) بفتح الزاء وسكونها اخذ مال الانسان
 وتركه لاشئ له فائدة يخرج المحطوب البغدادى في كتابه نالى الخليفة عن ابن عمر قال تخرج الدابة
 من جبل جيباد في أيام التشريق والناس عجمي قال فلذلك جاء سابق الحاج يخبر بسلامة الناس
 قال السدي وطى هذا أصل لعدم المبرش عن الحاج وفيه بيان سبب ذلك وانه كان في زمن عمر بن
 الخطاب الا ان المبرش لا يخرج من مكة يوم العدة وحقه ان لا يخرج الا بعد ايام التشريق
 لكن خرج ابن مردويه في تفسيره عن حذيفة بن اسيد اراه رفعه قال تخرج الدابة من أعظم المساجد
 حومة فيبغضهم فعودتروا الارض فيبغضهم كذلك اذ تصدعت قال ابن عينة تخرج حين يسير الامام
 من جمع وانما جعل سابق الحاج ليخبر الناس ان الدابة لم تخرج فهو ذاك يقتضى ان خروج المبرش يوم
 العيد واقع موقعه

(ما جاء فيما أفسد العبد أو جرحا)*

(مالك السنة عندنا في جنابة العبد أن كل ما أصاب العبد من جرح) بالضم مصدر (جرح) بالفتح فعل
 (به انسانا ورشى اختلته) أخذته بخفية (أو حيسة) فحيلة بمعنى مغفلة أى محروسة (أحترسها)
 سرقها وحريسة الجبل الشاة يدركها الليل قبل رجوعها الى مأواها فتسرق من الجبل فلا قطع فيها لأن
 الجبل ليس بحوزة (أو قمر معلق جده) قطعه (أو أفسده) وان لم يجده (أو سرقه سرقة لا قطع عليه فيها)
 لفقد شرطه (ان ذلك في رقبة العبد لا تعد وذلك الرقبة قل ذلك أو أكثر) عن قيمة رقبة (فان شاء سيده
 أن يعطى قيمة ما أخذ غلامه أو أفسد أو عقل) أى دية (ما جرح أعطاه وأمسك غلامه وان شاء أن يسلمه
 أسلمه وليس عليه ثنى غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار) بين فدائه واسلامه

(ما يجوز من النحل)*

(مالك عن ابن شهاب عن معبد بن المسيب أن عثمان بن عفان قال من نحل) أعطى (ولده صغيراً لم يبلغ أن يحوز نخله) بكسر النون وضعها (فأعلن ذلك له) أظهره (واشهد عليها) أى النخلة (فهى جائزة وان وليها أبوه) له وظاهره ولوته لكن (قال مالك الامر عندنا أن من نحل ابنه صغيراً ذهباً أو ورقاً) فضة (ثم هلك) مات الابن (وهو يولد له لاشئ للابن من ذلك إلا أن يكون) الاب (عزلهما بعينها أو دفعهما إلى رجل وضعها لابنه عند ذلك الرجل فان فعل ذلك فهو جائز للابن) تمام ملكه

(كتاب العتق والولاة)*

العتق بكسر الميم هلة إزالة الملك يقال عتق عتقاً بفتح عتقا بكسر التاء وفتح وفتاح وعتاقه قال الأزهرى مشتق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرج اذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء

(بسم الله الرحمن الرحيم من اعتق شركاله في مملوك)*

إشارة إلى أن لفظ عتق في حديث الباب المراد به المملوك ذكرنا وانى وهو تذييل لطيف ترجم به لان في بعض طرق الحديث بلفظ مملوك وتداولت غير مرة انه تارة يقدم الترجمة بكتاب لانه يجعلها كالعنوان فيجمل البسملة ممدداً المقصود وتارة يقدم البسملة على كتاب تفتنا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق) يعتملك ان من شرطية أو موصولة وعلى التقديرين فهى من صيغ العموم فتتناول كل من يلزمه عتقه وهو المحترى المسلم المكلف لاصدى ومحنون وعبد لم يأت له سيده فان اذن أو أمضاه لزمه وقوم عليه ولا كافران العتق قرينة وليس من أهلها ولانه ليس بمخاطب بالفروع على الصحيح كذا قاله الاينى (شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الزاوى رواية أيوب عن نافع شقصا بجمع مكرورة وفاق ساكنة ومهملة وفي أخرى عن أيوب أيضاً وكلاهما في البخارى عن نافع نصيبا والكل بمعنى والشرك في الاصل مصدر اطلق على متعلقه وهو العبد المشتري ولا بد من اضماع جزءا متراكما واشبهه لان المشتري هو المملوك (له في عتد) قال القرطبي العتدة المملوك الذكرو مؤنثة أمة من غير لفظه وجمع عدة والمراد به هنا الجنس كقوله تعالى إلا أنى الرحمن عبداً فانه يتناول الذكر والانثى قطعاً وإلحاقاً للانثى به لعدم الفارق قال عياض وغلط ابن راهويه فقال لا لتقويم في عتق الاناث وقوفاً مع لفظ عبد وانكره عليه حذاق أهل الاصول لأن الأئمة في معنى العبد فهو من القياس في معنى الاصل والتمسك في معنى الاصل كالتصوص عليه اه وقد أخرجه مستدقاً من مسنده من طريق عبيد الله ومن طريق جويرية بن أسماء كلاهما عن نافع بلفظ من اعتق شركاله في مملوك وهو يشعل الانثى نسا وأمرح من ذلك ما رواه الدارقطنى عن الأزهرى عن نافع عن ابن عمر من كان له شرك في عبد أو أمة (فكان له مال) هو ما يتجوز والمراد به هنا ما يبيع نصيب الشريك ويباع عليه في ذلك ما يباع على المغلس قاله عياض وفي رواية ما يبالا أى شئ (يلغ من العبد) أى ثمن بقيته لانه وسر بخصته والمراد بقيته لان الثمن ما اشتري به والا لازم هنا القيمة لا الثمن وقد بين المراد في رواية النسائى عن عبيد الله وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ له مال يسلغ قيمة أنصبا شركائه فانه يضع لشركائه أنصبا بجمع ويمتق العبد (قوم) بضم القاف وكسر الواو وتقبيلة (عليه قيمة العدل) بأن لا يراد على قيمته ولا ينقص عنها لاد في رواية مسلم والنسائى لا وكس ولا شطط بفتح الواو وسكون الكاف ومهملة أى نقص وشطط بجمع ثم هملتين والفتح أى جور ووقع في رواية الشافعى والمحيدى عن سفيان عن عمرو بن سالم عن أبيه فانه يقرم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل

وهو شك من سفيان وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ قوم عليه قية عدل وهو الصواب والتقييد بقوله يبلغ يخرج ما إذا كان له مال لا يبلغ قية النصب فظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن الأصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى إلى القدر الذي هو مسمى به تنفيذا للعتق بحسب الامكان قاله المحافظ (فأعطى) بالبناء للفاعل (شركاه) بالنصب مكذرا رواه الأكثر وله مذهبهم ببناء أعطى للمجهول ورفع شركاؤه (حصصهم) أى قية حصصهم فإن كان الشريك واحدا أعطاه جميع الباقي انفسا قافلو كان مشتركا بين ثلاثة فأعنت أحدهم حصته وهى الثلث والثانى حصته وهى السدس وفى يقوم نصيب صاحب النصف بالسوية لتساويهما فى الائتلاف ولأنه لو انفرد لقوم عليه قل نصيبه أو أكثر أو يقوم على قدر المحصن قولان المجهور على الثانى وهو المشهور ومذهب المدونة قال القرطبي وظاهره أنه يقوم كاملا لا عتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على أن بعضه حر والأول أصح لأن سبب التقويم جنابة المعتق بتفويته نصيب شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجنابة كالحكم فى سائر الجنائيات المقومة قال عياض ولأن المعتق كان قادرا على أن يدع شريكه لبيع جميعه فيحصل له نصف جميع الثمن فلما منعه هذا ضمنه ما منعه منه (وعتق) بفتح العين (عليه العبد) بعد إعطاء القية على ظاهره فلو اعتق الشريك قبل أخذ القية نفذ عتقه على المشهور (والا) أى وإن لم يكن له مال (فقد عتق منه ما عتق) بفتح الهاء فى الأول ويجوز الفتح والضم فى الثانى كذا قال الدراورى وذهب من التين بأنه لم يقبله غيره وإنما يقال عتق بالفتح واعتق بضم الحمز ولا يعرف عتق بضم أوله لأن المفعول لازم غير متعده ثم هذا من لفظه صلى الله عليه وسلم فإنه لم يختلف عن مالك فى وصلها وكذا عن عبيد الله بن عمر وإن اختلف عليه فى اثباتها وحذفها وزعم ابن فضال وجاعلة أنه مدرج من قول نافع قوله قايما فى البخارى عن أيوب قال نافع والافقد عتق منه ما عتق قال أيوب لا أدري أثنى قاله نافع أو شئ فى الحديث قال المحافظ هذا شك من أيوب فى هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هو موصولة مرفوعة أو مدرجة مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال ور بما قال وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق ور بما لم يقبله وأكثر ظنى أنه شئ يقوله نافع من قبله أخرجه النسائى ووافق أيوب على الشك يحيى بن سعيد عن نافع عند مسلم والنسائى ورواهما من وجه آخر عن يحيى فجزم أنها عن نافع أدرجها وأجزم مسلم بأن أيوب ويحيى شكوا والذين اثبتوها حفاظ فلم يختلف عن مالك فى وصلها ولا عن عبد الله بن عمر وإن اختلف عليه فى اثباتها وحذفها فأثبتها عنه كثيرون ولم يذكرها آخرون أى والمجبة فى ذلك لا فى ترك وأثبتها أيضا جبرين حازم عند البخارى وإسماعيل بن أمية عند الدارقطنى ورجح الأئمة رواية من أثبتها مرفوعة قال الشافعى لا أحسب عالما بالحدوث بشك فى أن مالكا احتفظ بحدوث نافع من أيوب لأنه كان الزم له منه حتى ولو استوفى وأفتك أحدهما فى شئ لم يشك فيه صاحبه كانت المجبة مع من لم يشك ويؤيده قول عثمان الدارمى قلت لاس مع من مالك فى نافع أحب إليك أم أيوب قال مالك اه وتعين الحديث أنه لا بد من نفوذ عتق نصيب المعتق قال عياض ولا خلاف فيه بين فقهاء الأمصار إلا ما روى عن ربيعة من إبطاله موسرا وموسرا وهو قول الأصل له قال القرطبي وكأنه راعى حق الشريك لما يدخل عليه من الضرر بحرية النقص وهو قياس فاسد الوضع لأنه فى محل النص ثم يلزمه أن يبطل حكم الحديث أصلا لأنه مخالف للقياس لما فيه من إخراج ملك الإنسان جبرا عليه وقال المحافظ كان ربيعة لم يثبت عنده الحديث قال وفيه حجة على قول ابن سيرين بعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق فى بيت المال لتصريحه بالتقويم على المعتق وعلى قول أنى حنفية بخبر الشريك بين أن يقوم نصيبه أو يستسمى العبد فى نصيب الشريك ويقال أنه لم يسبق إلى ذلك ولم يوافقه أحد حتى

ولا صاحبه قال ابن عبد البر خلاف ان التقويم لا يكون الا على الموسر ثم اختلف في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية يعتق في الحال حتى لو اعتق الشريك نصيبه كان لغوا وبضم العتق حصه نصيبه بالتقويم لرواية ابي ايوب عن نافع عند البخاري من اعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق والشافعي وابن حبان وغيرهما من مارق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من اعتق عبدا وله فيه شركا وله فيه وفاء فهو حر وبضم نصيب شركائه بقيته اه وتقب بأنه احتجاج لا يصح لان روايات الحديث وان كثرت افساؤها فالمحدث واحد والجمع بينهما مازد المطلق الى المقيد أولى من الترجيح فيقيد قوله فهو عتق أو فهو حر بما اذا دفع القيمة لشريكه لمحدث الباب الظاهر في ذلك وهو المشهور عن مالك وأحد قولي الشافعي وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا لكنها في سياق الاخبار بالاحكام ظاهرة فيه وقد استدل من قال بوجوب الترتيب في الوضوء بالآية مع انها بالواو ويؤيده من روايات البخاري قوم عليه ثم عتق وان أجاز الخلف بأنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة لان التقويم يفيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأه على ذلك وهو مردود بأن جعل العتق متراخيا عن التقويم صريح في انه لا يعتق في الحال كما قالوا فلو باءوا الشريك بعتقه قبل ان يطلعه نفذ كما قلنا وبقوله ان الغرض من التكميل وجبر مالك البعض على أخذ القيمة انما هو تقيم العتق فاذا طلع به نفذ على الاصل من تصرف الشخص في ملكه وفيه رد على من يرى استعفاء العبد وكال عتقه بكل حال لانه انما اوجب عتق ما عتق ورده ما سواه وما حبر الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا من اعتق شقة اله في عبدا فله فيه في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه فاجب عنه بأن قوله فان لم يكن له الخ مدرج من قول قتادة كما بين ذلك في روايات اخره بخرم جمع من الحفاظ حتى بالغ ابن العربي فقال اتفقوا على ان ذكر الاستعفاء ليس من قوله صلى الله عليه وسلم وانما هو قول قتادة وأبى ذلك آخرون منهم البخاري ومسلم فصح كون الجميع مرفوعا وفي ذلك كلام طويل وحديث الباب أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع عن سعد بن جابر بن حازم وأيوب وعبد الله ويحيى بن سعيد واسماعيل بن امية وأبو اسامة وابن أبي ذئب كلهم عن مسلم فائلا كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر يمثل حديث مالك انتهى وبعض هؤلاء عند البخاري أيضا وغيره وطرقه كثيرة وتابع نافع عليه سالم عن أبيه ابن عمر في الصحيحين وغيرهما (قال مالك والامراء مجتمع عليه عندنا في العبد يعتق) بفتح أوله (سيده منه شقفا) بكسر المجهمة واسكان القاف وصاد همزة (ثالثه اوربعه وانقصه او سهما من الاسهم) ولوقلت (بعد موته انه لا يعتق منه الا ما عتق سيده ويسمى من ذلك الشقص) الذي أوصى بعتقه (وذلك ان عتاقة ذلك الشقص انما وجبت) أي ثبتت (وكانت) أي وجدت (بعد وفاة الميت) لانه وصية (وان سيده كان مخبرا في ذلك ما عاش) أي مدة حياته (فلما وقع العتق للعبد على سيده) الموصى (لم يكن لاوصى الا ما أخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لان ماله قد صار لغيره) وهو ورثته وصار الميت معسرا (فكيف يعتق ما بقي من العبد على قوم آخرين ليس هم ابتدوا العتق ولا ابتوها) أي العتاقة التي عبر بها أولا فلذا أنت (ولاهم الولاء ولا ثبت لهم وانما صنع ذلك الميت هو الذي أعتق وأثبت) بالبناء للمفعول (الولاء له) بالسنة (فلا يصح له ذلك في مال غيره) ووافقه الجمهور ووجهتهم مع مفهوم الحديث ان السراية على خلاف القياس فيخص بمورد النص ولان التقويم سبيله سبل غرامة التملك فيقتضي التخصيص بصدد رامي جعل اتلافا (الا ان وصى بان يعتق ما بقي منه في ماله وان ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه ان يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لانه ليس

على ورثته في ذلك ضرر) لانه لم ينفذ حقه وهو الثالث وحاصله تخصيص التكميل في الحديث بجماعة المعتق للبدن او ايمائه بذلك بعدموته امان او وصي يعتق البدن فلا يكمل للتوجيه الوجه الذي قاله (ولو اعتق رجل ثلث عبده وهو مرضي فبت عتقه اعتق عليه كله في ثلثه وذلك انه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده) أي يوصي بعتقه (بعدموته لان الذي يعتق ثلث عبده بعدموته لو عاش رجع فيه) لان له الرجوع في الوصية (ولم ينفذ عتقه وان العبد الذي يت سيده عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله ان عاش) أي صح من مرضه دون نظرائه (وان مات اعتق عليه في ثلثه وذلك ان امرأيت جازر في ثلثه كما ان امرأته جازر في ماله كله) لعدم الحجر عليه

* (الشرط في العتق) *

(مالك من اعتق عبدا له فبت عتقه) أي تجزئه (حتى تجوز شهادته وتم حرمته وشهد ميراثه فليس له بدنه ان بشرط عليه مثل ما بشرط على عبده من مال او خدمة ولا يضمن عليه شيئا من الرق) أي لا يجبر عليه على شيء من أحكامه (لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق) نأخرا وعلقه على شيء وجد عند المجهور (شركا) أي شقصا أي نصيبا له (في عبد) أي رقيق ذكر أو أنثى (قوم) بالبناء للفعل (فبعت العدل) فلا يزداد على قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاءه حصصهم) أي قيمتها (وعتق عليه) العبد بعد الا عطاء بالحكم على اصحاب الرواية يمين عن الامام كايديل عليه لفظ قوم وظاهر العموم في كل من اعتق لكنه مخصوص بانفاق فلا يصح من يجنون ولا محجور عليه بسفه وفي المحجور عليه بغلس والعبد والمرضى مرض الموت والكافة ماصيل بفسب ما يظهرونهم من ادلة التخصيص ونخرج بقوله اعتق ما اذا اعتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سريه عند المجهور وعن احمد روايه بالنسرية (قال مالك فهو اذا كان له العبد خالصا) أي لا شريك له فيه (احق باسائه كمال عتاقه) اذا اعتق بعضه (ولا يخطأها شيء من الرق) لانه اذا زعمه بفسه يله بدفع قيمته لشركائه فأولى اذا كان له كله واعتق بعضه

* (من اعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم) *

(مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري (وعن غيره واحد) كلهم (عن الحسن بن ابى الحسن البصري) واسم ابيه سائر بن حنيفة ومعه حيلة الانصارى مولا هم ائمة الفقيه الفاضل المشهور وكان يرسل كثيرا ويدين قال البراء بن بزي عن جماعة لم اسمع منهم فيجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة مات سنة ثمان وعشرين وقد قارب التسعين (وعن محمد بن سيرين) الانصارى الى بكر ابن ابي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير التذركان لا يرى الرواية بالمعنى ومات سنة ثمان وعشرين عام موت الحسن وهما تابعيان فهو مرسل وصله النساى من طريق قتادة وجد الطويل وسماكين حرب ثلاثتهم عن الحسن بن عمران بن حصين وابن عبد البر من طريق يزيد بن ابراهيم عن الحسن وابن سيرين عن عمران بن مسلم من طريق هشام بن حسان وأبو داود من طريق أيوب ويحيى بن عتيق ثلاثتهم عن محمد ابن سيرين عن عمران بن حصين (ان رجلا) من الانصار كان في مسلم وأبي داود (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم) اعتق عبدا له ستة عند موته زاد في رواية لمسلم وأبي داود ولم يكن له مال غيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قول لا شريك له وندوا وسرق رواية أخرى وهي لو علمت ذلك ما صلبت عليه فدعاهم (فأسهم) أي أقرع (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بينهم فاعتق ثلث تلك العبد) ولمسلم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم الثلاثة ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وبه احتج من

ابطل الاستسعاء لانه لو كان مشروعا ليجز من كل واحد منهم حتى ثلثه وأربا لاستسعاء في بقية قيمته
لورثة الميت وأجاب من اثبت به بأنها واقعة عين فيجوز مل انهما قبل مشروعية الاستسعاء وباحتمال انه
مشروع الا في هذه الصورة وهي ما اذا اعتق جميع ماليس له عتقه (قال مالك فبلغني انه لم يكن لذلك
الرجل مال غيرهم) ومعلوم ان بلاغه صحيح وقد رواه مسلم وأبو داود في حديث عمران كرايت (مالك عن
ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان رجلا في امارة أبا بن) بفتح الهمزة والموحدة فألف ففون (ابن عثمان) بن
عثمان على المدينة (اعتق رقيقا له كله ولم يكن له مال غيرهم فأمر أبا بن عثمان بتلك الرقيق
فبعث اثلاثا ثم اسهم) أى أقرع (على انهم يخرج سهم الميت فيمتقون فوقع السهم على أحد الاثلاث
فمات الثلث الذي وقع عليه السهم) ورق الثلثان محلا لمحدث وفائدة ذكره هذا عتبه مع ان المحجة به
بيان اتصال العمل به فلا يتطرق احتمال نفيه

(مال العبد اذا اعتق)*

مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول مضت السنة ان العبد اذا اعتق (بفتح الهمزة والفوقية وبضم الهمزة
وكسر الفوقية لانه ينسب للعول اذا كان فيه همزة تعدية) تبعه ماله (الأن يستثنيه السيد
قبل ان يفتقه قال أبو عمر قالوا لم يكن أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري (قال مالك ومما يبين ذلك)
وابدل من هذه الاشارة قوله (ان العبد اذا اعتق تبعه ماله) كما قاله ابن شهاب (وان المكاتب
اذا كتب تبعه ماله وان لم يشترطه) لانه أحرز نفسه وماله بالسكينة (وذلك ان عتق السكينة
هو عقد الولاء اذا تم ذلك) بأداء السكينة (وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان له من ولد
انما أولاده بمنزلة رقا لهم) أى ذواتهم (ليسا بمنزلة أموالهما لان السنة اتى باختلاف فيها
ان العبد اذا اعتق تبعه ماله ولم يتبعه ولده وان المكاتب اذا كتب تبعه ماله ولم يتبعه ولده) لان
الاولاد ذوات كالآباء فلا يدخلون في السكينة ولا العتق للآباء (ومما يبين ذلك ايضا ان العبد
والمكاتب اذا اقلأ أخذت أموالهما وأتتهما أولادهما ولم تؤخذوا أولادهما ليسوا بأموال لهما)
بل لسا ذواتهما (ومما يبين ذلك ايضا ان العبد اذا بيع واشترط الذى ابتاعه ماله لم يدخل ولده
في ماله) بل هو لسيده (ومما يبين ذلك ايضا ان العبد اذا جرح انسانا (أخذ هو وماله) في جنائته
ولم يؤخذ ولده) (ولو كان كاله لا تؤخذ أصل السبب ما رواه أصحاب السنن باستناد صحيح عن ابن عمر
مرفوعا عن ابي علقمة عن ابي عبد الله الان يستثنى سيده وسبق في البيع حديث ان ماله للبائع
الأن يشترطه المتاع وفرق أصحابنا بأن الأصل ان العبد مالك له كذا ما لم يكن لما كان العتق
صورة أحسان اليه ناسب ذلك أن لا ينزع منه ما يده تكتملا للاحسان ومن ثم شرعت المكاتب
وباعه أن يكتب ويؤدى الى سيده ولو لا ان له تساطعا على ما يده في العتق ما غنى عنه ذلك شيئا

(عتق أمهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقة)*

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران) أباه (عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (قال أيما وليدة) أى
أمة (ولدت من سيدها فانه لا يدها ولا يهها ولا يورثها) أى انها لا تورث بعد موته (وهو يستمتع بها)
بالوطء ومقدّماته والخدمة القليلة (فاذا مات فهي حرة) والحرة من رأس المال وهذا قال عثمان
وأكثر الثالبيين والائمة الاربعة وجهور الفقهاء لان عمر لما نهي عنه فأنهوا وصاروا جماعا
فلا عمة بتدور الخفاف بذلك ولا تبين معرفة سند الالجام وقد تعلق الائمة بأحاديث أصحابها
حديث أبي سعيد انهم قالوا انما نصيب سبانا فحب الالمان فكيف ترى في العزل هذا الغلط البخارى في البيع

قال البهقي فلولان الاستيلاء يمنع من تقبل الملك لم يكن له زلم لم لاجل محبة الايمان فائدة وحديث
ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا ولا أمة رواه البخاري عن عمرو بن الحارث وابن حبان عن
عائشة وقد عاشت مائة أم ولده ابراهيم بعده فلولان انها خرجت عن وصف الرق لما سمع قوله لم يترك أمة
واحتمال انه يخرج عتقه اخلاف الاصل ولم يتقل فلا يلتفت اليه ووردت أحاديث اخر ضعيفة ولا يعارضها
حديث جابر كان يبيع سرار بنينا أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا ترى بذلك بأسا أخرجه
عبد الرزاق وفيه فقط بعنا أمهات الاولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمر بنانا
فانتهى لانهم لما انتهوا صاروا جاعا فلا عبرة بئذ والخالف بعده كما مر مع علم سند الاجماع (مالك انه
يلقه) مما أسنده عبد الرزاق وغيره من وجوه (ان عمر بن الخطاب اتته ولادة) أمة (قد ضرب بها سيدها
بنار وأصابها بها) أي بالنار مثل الراوي ولعبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن أبي قلابة قال أقدم سفيان
ابن الاسود بن عبد الله أمة له على مقلدة له فاحرق بحجرها فأتت عمر (فأعتقها) أي حكم عمر بعتقها
لوقوع الحكم بالعتق بالمثل منه صلى الله عليه وسلم في قصة سند مع سيده زبنا عن سلامة المجذبي أخرج
أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان زبنا عن أبي أرواح وجد غلاما مع جارية له فجمع انفه وجبه
فأتى عبد النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال لزنبا عن سلامة المجذبي فذكره فقال لعبدنا طاق
فأتت حر ورواه ابن منده وسماه عبد النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى في قال أوصي بك
كل مسلم وروى البيهقي عن سند بنه كان عبد الزبنا عن سلامة المجذبي فذكره وروى ابن ماجه القصة
عن زبنا عن نفسه بسند ضعيف (قال مالك الامر عندنا انه لا تجوز عتاقة رجل وعليه دين يخطئ به) أي
يستقرقه (وانه لا تجوز عتاقة الغلام) الصبي ولوراهق (حتى يحتمل) أي ينزل في المنام (أو حتى يبلغ مبلغ
الاحتلم) بأن يبلغ بغير الاحتلام كالسن لأن من الرجال من لا يحتمل (وانه لا تجوز عتاقة المولى عليه في ماله)
وان بلغ الحلم (حتى يلى ماله) برشده وفك الحجر عنه

* (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) *

(مالك عن هلال بن اسامة) نسب الى جدته وهو ابن علي بن اسامة وهو هلال بن أبي معوية يعرف أبوه
بكنيته وهو من الشهر العاصري مولاهم المدني مات سنة بضع عشرة ومائة لمالك عنه هذا الحديث الواحد
(عن عطاء بن يسار) بفتح ية وهملة خفيفة (عن عمر بن الحكم) قال ابن عبد البر كذا قال مالك وهو وهم
عند جميع علماء الحديث وليس في الصحابة عمر بن الحكم وانما هو معاوية بن الحكم كما قال كل من روى
هذا الحديث عن هلال أو غيره ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف وأما عمر بن
الحكم فمقتضى انصاري مدني معروف يعني فلا يصح (انه قال أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله ان لي جارية) لم تسم (كانت ترعى غنالي) زاذني رواية في ناحية أحد (فجعتها وقد
فقدت) فعل ماض تأووه مضعومة أو ساكنة كاضطه في نسخ صحيحة (شاة من الغنم) وفي نسخة صحيحة
وقد فقدت منها شاة (فما انتهائنا فقلت اكلها الذئب فأسفت عليها) أي غضبت (وكنيت من بني
آدم) زاذني رواية آسف كما يأسون تقديم اعذره في قوله (فلطمت وجهها) ضربتها عليه ببياض كفي
(وعلى رقبة فأعتقها) بهمة والاستفهام وقامه همة مضعومة وفي رواية عند أبي عمر من وجه آخر
فصكت كتها صكة ثم انصرفت الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فغضب على فقالت هلا عتقها قال أثنى
بها فعتت بها الله (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن الله فقلت هلا عتقها) قال ابن
عبد البر هو على حديثه تعالى أمنت من في السماء اليه بعد الكلام الطيب وقال الساجي لعلها تريد
وصفها بالعلو وبذلك يوصف من كان شأنه العلو يقال مكان فلان في السماء يعني علو حاله ورفعته وشرفه

(فقال من أنا فقالت أنت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعقها) زاد في رواية أنها مؤمنة قال ابن عبد البر هذا الحديث معتبر في رواية يحيى عن مالك ورواه قوم منهم عبد الله بن يوسف وابن بكير وقتيبة والشافعي وعبد الله بن عبد الحكم عن مالك بسنده فزادوا قلت يا رسول الله أشياء كان صنعها في الجاهلية كما نأثي الكهان فقال صلى الله عليه وسلم لا تأثي الكهان قلت وكذا تطهر قال إنما ذلك شيء عبدة أحدكم في نفسه فلا يصدّكم وقد روى مالك بعض هذا الحديث عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن معاوية بن أبي سفيان عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله أمورك كما نصنعها في الجاهلية نأثي الكهان قال فلا تأثيها قلت كانت تطهر قال ذلك شيء عبدة أحدكم فلا يصدّكم فقال في روايته عن ابن شهاب معاوية ابن الحكم كما قال الناس وإنما سمعاه عن أبي روايته عن هلال فربما كان الوهم من هلال إلا أن جماعة رروه عنه ففأولاه معاوية انتهى لمخصا ولا ينع ذلك تحويرا أن الوهم منه لما حدث ما لم يكن وتنبه لما حدث غيره ويؤيد ذلك ما عرف الفرائض أن من بن عيسى قال لما لك الناس يقولون أنك تخطي في أسامي الرجال تقول عمر بن الخطاب وأما هو معاوية فقال مالك هذا حفظنا وهكذا وقع في كل ما أخرجه أبو الفضل الساجي (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) يضم العين واسكان الفوقية (ابن مسعود) أحد الفقهاء (ان رجلا من الانصار) ظاهره الارسال لكنه محمول على الاتصال لانه عبيد الله جماعة من الصحابة قاله ابن عبد البر وفيه نظر اذ لو كان كذلك ما وجد مرسل قط اذا مرسل ما رفعه الساجي وهو من لقي الصحابي ومثل هذا لا يخفى على ابن عمر فلهذا زاد لقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رروا هذا الحديث وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن عبيد الله عن رجل من الانصار انه جاء بأمة له وهذا موصول ورواه الحسين بن الوايد عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة ان رجلا من الانصار (جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجارة له سوداء فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة) نذرتموها ووجبت عليه بكفارة قتل ونحوه (فان كنت تراها مؤمنة أعقها) فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتما شهدين ان لا اله الا الله قالت نعم قال اوقن به وفيه انه لا بد مع الله هاتين من الاقرار بالبعث فمن انكره فليس بمؤمن وعليه الاجماع (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعقها) زاد في رواية فانها مؤمنة قال ابن عبد البر وقد وجد في لفظ هذا الحديث ورواه ابن بكير وابن القاسم فلم يذكرا فان كنت تراها مؤمنة وقال يا رسول الله على رقبة مؤمنة أفأعقني هذه ورواه القعنبي بلفظ ان رجلا من الانصار اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجارة له سوداء فقال يا رسول الله أعقها فقال لهما رسول الله الحديث فحذف منه ان علي رقبة مؤمنة مع انه فائدة الحديث ورواه المسعودي عن عون بن عبد الله عن اخيه عبيد الله عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجارة اعجمية فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة أفأعقني هذه فقال لهما صلى الله عليه وسلم أن الله فأشارت الى السماء فقال لها نحن أنا فأشارت اليه والى السماء أي أنت رسول الله قال أعقها فانها مؤمنة أخرجه ابن عبد البر وقال انه خالف حديث ابن شهاب في لفظه ومعناه وجعله عن أبي هريرة وابن شهاب يقول رجل من الانصار انه جاء بأمة له سوداء وهو أحفظ من عون فانقول قوله انتهى فان كانت القصة تعددت فلا خلاف وان كانت متحدة فيمكن ان لعبيد الله فيه شيخين رجل من الانصار رواه له عن نفسه وأبو هريرة رواها عن قصة ذلك الرجل وبؤول قوله قالت نعم على انها قالت بالاشارة اوانه وقع منها الامر ان فقالت نعم باللفظ حين قوله أنتما شهدين الخ فأشارت الى السماء حين قوله أين الله ومن أنا فذكر كل من الزهري وعون ما لم يذكر الا نحو العلم عند الله

(مالك انه بلغه عن المقبري) بضم الموحدة وفصحها كيسان اوابنه سعيد (انه قال سئل ابو هريرة عن الرجل يكون عليه رقبة هل يعتق فيها ابن زنا فقال ابو هريرة نعم يحزبه ذلك) لان المدارة على الايمان من غير نظر انب (مالك انه بلغه عن فضالة) بفتح الفاء والضاد المجمة (ابن عبد) بضم العين بغير اضافة (الانصاري) الاوسي (وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واول مئاهه احد ثم نزل دمشق وولي قضاءها ومات سنة ثمان وخمسين وقيل قبلها) (انه سئل عن الرجل يكون عليه رقبة هل يجوز له ان يعتق ولد زنا فقال نعم ذلك يحزبه عنه) ان كان مؤمنا في القتل نصابا واجامعا وفي الظاهر خلاف

(مالك يجوز من العتق في الرقاب الواجبة)*

(مالك انه بلغه عن عبدالله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل تشتري بشرط فقال لا) تشتري بشرط العتق (قال وذلك احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يشتريها الذي يعتقها فيما وجب عليه بشرط على ان يعتقها لانه اذا فعل ذلك فليست برقبة تامة لانه) أي ماؤها (يضع) يسقط (من عنها) أي بعضه (للذي يشتري من عتقها) تحصيل البعض الثواب (ولا بأس) أي يجوز (ان يشتري الرقبة في التطوع ويشتريان يعتقها) اذ يجوز ان يشتري جماعة في شراء رقبة ويعتقوها تطوعا فواحد بشرط العتق اولى (قال مالك ان احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يجوز ان يعتق فيها نصراني ولا يهودي) ولا غيرهما من الكفار بالا لولى (ولا يعتق فيها مكاتب ولا مدبر ولا ام ولد ولا معتق الى ستن) اي بعد ما فهم من عقد الحرية فلم تكن محررة لما وجب والله تعالى يقول فحرم برقبة (ولا اعني) ولا نخوم من العيوب المقررة في الفروع (ولا بأس) اي يجوز (ان يعتق النصراني والمهودي والمجوسي تطوعا لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه) فاذا القيم الذين كفروا فضر الرقاب حتى اذا اخنستهم وهم فقدوا الوثاق (فاما من بعد) اي بعد شد الوثاق (واما فداء) بمال او اسرى مسلمين (فالمع العتاق) اي الاطلاق بلا شيء (واما الرقاب الواجبة التي ذكر الله في الكتاب) في كفارة الايمان والقتل والظهار (فانه لا يعتق فيها الا رقبة مؤمنة) لانه قيد بها في كفارة القتل فحمل المطلق على القيد (وكذلك في اطعام المساكين في الكفارات لا ينبغي ان يطعم فيها الا المسلمون ولا يطعم فيها احد على غير دين الاسلام) من اي دين كان

(عتق المحمي عن الميت)*

(مالك عن عبد الرحمن بن عمرو بن (ابي عمرة) الانصاري المديني الثقة فنسبه الى جده روى عن القاسم وعن عمه عبد الرحمن بن ابي عمرة التميمي الكبير وله رواية عن ابي سعيد وما ظننه سمع منه ولا أدركه وانما روى عن عمه عنه ويروي عنه مالك هذا الحديث الواحد. ودعا الله بن خالد وابن ابي الموالى وغيرهم وجده ابو عمرة صحابي قاله ابن عبد البر (ان امه ارادت ان تومي ثم اخبرت ذلك الى ان تصبح فهلك) مات (وقد كانت همت بان تعتق قال عبد الرحمن) ابنها (فقلت للقاسم بن محمد ابن الصديق) انفعها ان اعتق عنها فقال القاسم) ينفعها (ان سعد بن عباد) سيد الخزرج (قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتي) عمرة بنت مسعود الخزرجية الصغاية (هلك) مات (انا غائب معك في غزوة دومة الجندل سنة خمس) فهل ينفعها ان اعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زادت طائفة من الرواة اعتق عنها وهذا منقطع لان القاسم لم يلق سعدا لكن قصة سعد جاءت من وجوه كثيرة متصلة قاله ابو عمر فاهل القاسم رواه عن عمه عائشة فقدرناه عورة عنها فتميز

قريباً لكن بلفظ ان تصدق عنها نعم في رواية النسائي من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان سعدا قال افيحزى عنها ان اعتق عنها قال اعتق
عن امك فقد وجد العتق عن الميت في قصة سعد من غير طريق مالك ايضا لا كما يوجهه قول أبي عمر
لا يكاد يوجد الا من حديث مالك هذا ولا اكثر الا حديث في قصة سعد انما هي في الصدقة قال وكل منهما
جائز عن الميت اجماعاً والوالد للعتق عنه عند مالك وأصحابه وإن أعتق عبد الشافعي وأصحابه وقال
الكوفيون ان كان بأمر الميت فالولاية له والا فله عتق قال اعني ابن عبد البر وجدت في أصل سماع أبي
بخطه ان محمد بن أحمد بن قاسم حدثهم الى ان قال عن سعد بن عبادَةَ قُلت يا رسول الله والذي كانت
تتصدق من مالي وتعتق من مالي حياتها فقد ماتت ارايت ان تصدقت عنها أو اعتقت عنها اترجوها
شيئاً قال نعم قال يا رسول الله دلي على صدقة قال اسق الماء قال فما زالت جارية بعد بالمدينة املك
عن يحيى بن سعيد الانصاري (انه قال توفي عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) أسلم قبيل فتح مكة
وشهد اليمامة والفتوح ومات (في يوم نامة) فجأة في طريق مكة سنة ثلاث وخمسين وقيل بعدها
(فاعتقت عنه) شقيقته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رقاباً كثيرة) لانهاروت قول
سعداً تصدق عنها فقال صلى الله عليه وسلم نعم كما تروا العتق من أفضل انواع الصدقة ومرة رواية
أعتق عن امك فلعلها سمعت ذلك (قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك) ومن أحسن ما روى
في العتق عن الميت ما أخرجه النسائي عن واثله بن الاسقع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم
في غزوة تبوك فقلنا ان صاحبنا قد مات فقال صلى الله عليه وسلم اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو
منها ما يملكه من النار ذكره في التهيد

(فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن زنا)

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يحيى وفي مصعب
ومطرف وابن أبي اوس وروح بن عبادَة وأرسله الاكثر وكذا حدث به اسماعيل بن اسحاق عن
أبي مصعب مرسل وهو عن داود في موطأ أبي مصعب عن عائشة ورواه أصحاب هشام عنه عن أبيه عن
أبي مرواح عن أبي ذر قال ابن الجارود لا أعلم أحداً قال عن عائشة غير مالك وزعم قوم انه أرسله لما بلغه
ان غيره من أصحاب هشام يخالفونه في اسناده قاله ابن عبد البر في فتح الباري ذكره الاسماعيلي
نحو عشرين نفساً ورواه عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر وخالف مالك فأرسله في المشهور عنه
ورواه يحيى الليثي واثقة فقالت عائشة ورواه سعيد بن داود عن مالك عن هشام كرواية الجماعة قال
الدارقطني الرواية المرسله عن مالك أصح والمخفوط عن هشام كما قال الجماعة (ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن الرقاب ايهما أفضل في العتق والسائل أبو ذر كافي الصحابين عن هشام عن أبيه عن
أبي مرواح عن أبي ذر في حديث فيه قلت فأى الرقاب أفضل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغلاها ثمناً) بالعين مجبة ومعهم رواية ابن قتيبان قال ابن قرقول ومعناهما متقارب ولمسلم من طريق حماد
ابن زيد عن هشام اكثرهما ثمناً وهو بين المراد (وانفسها) بفتح الفاء أى اكثرها رغبة (عند أهلها)
لمصتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خاصاً وهو كقوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون
قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد ان يعتق رقبة واحدة أمالو كان مع الشخص الف درهم مثلاً فأراد
أن يشتريها بركة فبعتهاه فوجد بركة نفيسة ورقبتين مفضولتين فأرقيتان أفضل قال وهذا بخلاف
الغنية فالواحدة السبينة فيها أفضل لان المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم قال المحاذق والذى
يظهر ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به اضعاف

ما يحصل من النفع بعق أكثر عددا منه ورب محتاج إلى كثرة اللحم اتفرقه على المهاويح الذي يشتهون به أكثر مما يتفقد هو بطيب اللحم فالضابط أن مهاصكان أكثر نفعا كان أفضل - وأقول أو أكثر واحتج بمالك في أن عتق الرقعة الكافرة إذا كانت أغلى غنما من المسلمة أفضل وخالفه أصيبغ وغيره وقالوا أن أراد أغلى غنما من المسلمين انتهى وقال عياض لا خلاف في جواز عتق الكافر ولكن الفضل التام انما هو في عتق المؤمن وعن مالك أن عتق الاغلى ثمنا أفضل وإن كان كافرا يعني لظاهر حديثه هذا قال وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح قال القرطبي محرمة المسلم وما يحصل منه من المنافع الدينية كانتهمادة والجهاد وغير ذلك ثم المرجح أن عتق الذكر أفضل كإدات عليه الأحاديث الصحيحة وفي الترمذي وصححه والنسائي مرفوعا لعياض مرفوعا عن أم المؤمنين مسلمة كانت أسفا فبكاه من النصار عظمين منها بعظم منه وأبى امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فبكاه من النصار فبعل عتق الذكر كما مرأتين ومن جهة المعنى أن منافع الذكر أفضل كالجهاد والشهادات والمحكم ولأن الطاعة منهم أوجه والرق فيهم أكثر حتى أن من المحوري من لا يرغب في العتق وتضيع معه واحتج الآخرون بسراية الحرية فين تلد الانثى كان الزوج حرا أو عبدا واجب بأنه يقابله ما ذكر أن عتق الانثى غالبا يستلزم ضياعها وإن في عتق الذكر من المعاني العارضة المذكورة ما لا يصلح للاناث (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه اعتق ولد ذرا واقه) أي والدته التي زنت به

(مصير الولاء لمن اعتق)

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن خالته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سألت جاءت ببريرة) يقع الموعدة ورأى بلانقط بينهما تخية بوزن ففعله مشتقة من البرير وهو غير الأراك وقبل كأنها ففعله من البرير بمعنى مفعولة كبريرة أو بمعنى فاعلة كرحمة هكذا وجهه القرطبي قال المحافظ والاول أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم غير بريرة وكان اسمها برة وقال لا تركوا أنفسكم فلو كانت بريرة من البراشا تركتها في ذلك وكانت بريرة لناس من الانصار كما عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع رقبيل لآل أبي أحد بن جشم وفيه نظر فإن زوجها مغيث هو الذي كان مولى أبي أحد وقيل لآل عقبة وفيه نظر أيضا لأن مولى عقبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أنحرجه ابن سعد وكانت بريرة تخدم عائشة قبل أن تعتق كما في حديث الأفلح وعاشت إلى خلافة معاوية وتفرست في عبد الملك بن مروان أنه يلي الخلافة فبشرته بذلك ورواه هو عنها كما قدمته (فقال أنى كانت أهلى) يعني ساداتها والاهل في الأصل الآل (على تسع أواق) بوزن جوار والاصل أواقى بشد الياء فحذفت إحدى اليامين تخفيفا والثانية على مربة فاقض (في كل عام أوقية) بضم المهملة وهى أربعون درهما وهذا هو المشهور في الروايات ومثله في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى عن عروة عن مسلم ووقع في رواية علقه البخاري عن الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن بريرة دخلت عليها تسعة عشر في كتابتها وعليها خمس أواق فحمت عليها في خمس سنين وجرم الاسماعلى بأنها غلط ويمكن الجمع بأن التسع اصل والخمس كانت بقيت عليها بهرمز القرطبي وغيره ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة عن الليث في الصحيحين ولم تكن أدب من كتابتها شيئا واجب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تسعين بعائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها خمسة واجاب القرطبي بأن الخمس هي التي كانت استحقت عليها بحلول تجوهمها من جملة التسع الاواق ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة عند البخاري فقال اهلها ان شئت اعطيت ماتبقى (فاعني) بصيغة امر المؤنث من الاعانة ووقع عند بعض رواة البخاري فاعني بصيغة المخبر الماضى من الاعيان

أى اعجزتني الا واقى عن تحصيلها وهو متجه المعنى وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام عن عبد بن خزيمة وغيره
 فاعتقني من العتق بصيغة الامر لكن الشائب عن مالك وغيره عن هشام الاوّل (فقات عائشة
 إن أحب اهلك) بكسر الكاف وموالبك (إن اعدّها) أى التسع اواق (لهم) ثمنا (عتك عددتها) فيه
 ان العتق الدراهم المعلومه الوزن بكفى عن الوزن وإن المعاملة حينئذ كانت بالاواق وزعم بعضهم
 ان اهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد حتى قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأمرهم بالوزن ونهيه نظير
 لان قصة بريرة بعد الهجرة بخمسة سنين لكن يحتمل ان قول عائشة ان اعدّها أى ادفعها لاحقة
 العد ويؤيده قولها فى رواية عمره الا تية ان اصب لهم ثمك صبة واحدة (ويكون) بالنصب عطف على
 اعدّها (ولاؤكلى) بعد ان اعتقك (فعلت) جواب الشرط قال المحافظ وظاهره ان عائشة طلبت ان
 يكون الولاء لها اذ بذت جميع مال المكتوبة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بظلمها ولا من
 اعتقه غيرها وقدره ان ابواسامة ووهب كلاهما عن هشام بلفظ نزل الاشكال فقال بعد قوله ان اعدّها
 لهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاؤكلى فقلت فعرف بذلك انها أرادت ان تشتريها شراء صحيحا ثم
 تعتقها اذ اعتق فرع ثبوت الملك ويؤيده رواية الزهرى عن عروة عنها فقال صلى الله عليه وسلم ابناعى
 فأعتقني (فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك) الذى قالته عائشة (فأبوا عليها) أى امتنعوا وان يكون
 الولاء لعائشة (فباعت من عند أهلها) الى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها
 (فقات لعائشة انى قد عرضت عليهم ذلك) بكسر الكاف الذى قلته (فأبوا على) الا ان يكون
 الولاء لهم) استثناء معترضة لان فى أى معنى النبى قال الزهري فى سورة التوبة فان قلت كيف جازى الله
 الا كذا ولا يقال كرهها او ابغضت الا زيدا قلت قد أجرى أى مجرى لم يرد الا ترى كيف قول بريرة ان
 يطعوا واورا الله بوله وبأبى الله وكيف اوقع موقع ولا يريد الله الا ان يتم نوره (فسمع ذلك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) من بريرة على سبيل الاجمال (فسألهما) أى عائشة وفى رواية البخارى قتال ماشا بن بريرة
 (فأخبرته عائشة) به على سبيل التفصيل وسلم من رواية أبى اسامة وابن خزيمة واللفظ له من رواية
 حماد بن سلمة كلاهما عن هشام فجاءتني بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت فى فيما بيني
 وبينها ما ردا لها فقالت لاه الله اذا ورقت صوتى وانتهرتما فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسألتني
 فأخبرته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيهما) أى اشتريهما منهم وفى رواية البخارى عن الزهرى
 عن عروة عن عائشة فقالت ابناعى وأعتقني فهذه مفسرة لقوله خذيهما وكذا رواية البخارى من وجه آخر
 عن عائشة دخلت على بريرة وهى مكاتبه قالت اشتريني وأعتقني قلت نعم وقوله فى حديث
 ابن عمر التالى لهذا أرادت عائشة ان تشتري جارية فمعتقها (فاشترطى) بصيغة امر المؤنث من الشرط
 (لهم الولاء فاعلم الولاء ان عتق) فغير باعنا التى للحصر وهوائيات المحكم للذكور ونهيه عما عداه
 ولولا ذلك لما زعم من انبات الولاء للمعتق نعمه عن غيره (ففعلت عائشة) الشراء والعتق قال ابن
 عبد البر وغيره كذا رواه اصحاب هشام واصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور اذنه صلى الله
 عليه وسلم فى البيع على شرط بعد البيع وخداع البائعين وشرط ما لا يصح ولا يحصل لهم ولذا انكر ذلك
 يحيى بن ابيهم وأشار الشافعى فى الامم الى تضعيف رواية هشام المرحه بالاشراط لانفراد بهادون
 اصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وقال غيره ان هشام روى بالمعنى ما سمعه من أبيه وليس كما كان
 وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والمحدث متفق على صحته فلا وجه لردّه قال ابن خزيمة وكلام
 يحيى بن اكرم غلط ثم اختلف فى الترجيح فزعم الطحاوى عن المزنى عن الشافعى انه بلفظ وأشرطى بهمة
 قطع برفوقية ومعناه أظهرى لهم حكم الولاء والاشراط الاظهار قال اوس بن حنيفة كرجل انزل من

رأس جبل الى بقعة يقطعها المتخذ منها قوسا

فاشترط فيها نفسه وهو مصمم * والقي باسباب له وتوكل

أي اظهر نفسه لما حاول ان يفعل انتهى فانكر غيره هذه الرواية بان الذي في الام ومختصر الزنى وغيرهما
عن الشافعي عن مالك كرواية المجهور واشترطى بالوقفة وقيل ان اللام بمعنى على كقوله وان أسأتم فلها
قاله الشافعي والمزني والطحاوي وغيرهم وقال ابن خزيمة انه لا يهجم وقال النووي هو ضعيف لانه عليه
الصلاة والسلام انكرا لا اشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل انما انكر ارادة الاشتراط في اول
الامر فالجواب ان سياق الحديث يأتى ذلك وضعفه ايضا ابن دقيق العبدان اللام لا تدل بوضعها على
الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حملها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر
في اشتراطى للاباحة على جهة التنبه على انه لا ينبغيهم فوجده وعدمه سواء كانه قال اشتراطى
اولا واشترطى ويؤيده قوله في رواية عند البخاري اشترىها ودعهم يشترطون ما شاء وقيل كان صلى الله
عليه وسلم اعلم الناس بان اشتراط السائق الولاء باطل واشترط ذلك بحيث لا يفتى على اهل بيعة فلما ارادوا
ان يشترطوا ما تقدم لهم علم بطلانه اطلق الامر مریدا التهديد على ما ل الحال كقوله تعالى وقول اعملوا
فسرى الله عليكم ورسوله وكقول موسى انا ما انا انتم فليس ينفعكم فكأنه قبل اشتراطى لهم
فسيعلمون انه لا ينبغيهم ويؤيده انه يخبرهم في خطبة بانهم يشترطون ما ليس في كتاب الله مشى الى انه
سبق منه بيان حكم الله باطله اذ لو لم يردم بيان ذلك لبدى بيان الحكم في الخطبة لا يتبع الفاعل
لانه كان باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه معنى الوعيد الذي ظاهره الامر بابطنه لئى كقوله
اعملوا ما شئتم وقال الشافعي لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكان في المعاصى
حدود وادب كان من ادب المعاصى ان تعطى عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع غيرهم وذلك
من ايسر الادب وقيل معنى اشتراطى اترك محالفتهم فيما شرطوه ولا تطهرى نزاعهم فيما طلبوه مراعاة
لتحيز العتق لتسوق الشرع اليه وقد يعبر عن الترك بالامل كقوله تعالى وما هم بضارين به من احد
الا باذن الله أى تركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالاذن اباحه الاضرار بالمرء قال ابن دقيق العبد
وهذا وان كان محتملا لانه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المحازمة حيث السابق وقال النووي
أقوى الاجوبة ان هذا الحكم خاص بما أشعة في هذه القضية وان سبه المسألة في الرجوع عن هذا الشرط
لخالفته حكم الشرع وهو كفتح الحج الى العمرة كان خاصا بتلك الحجمة مسألته في ازالة ما كانوا عليه من
منع العمرة في أشهر الحج وبس تقادمت ارتكاب أخف الضررين اذا سئلتم ازالة أشدهما وتعب بانه
استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتعبه ابن دقيق العبدان التخصيص لا يثبت الابدليل وبان
الشافعي نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزى ليس في الحديث ان اشتراط الولاء والعق كان
مقارنا للعقد فيحمل على ان كان سابقا عليه فالامر بقوله اشتراطى مجزوعا ولا يجب الوفاء به وتعب
باسم عاداته صلى الله عليه وسلم بما مر شخصان بعدم علمه بانه لا ينفى بذلك الوعد وقال ابن خزم كان الحكم
ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير المتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذى كان جائزا فيه ثم نسخ بالخطبة
وقوله انما الولاء من اعتق وتعب بانه لا يخفى بعده وسبق طرق الحديث تدفع في وجه هذا الجواب
وقال الخطابي وجه الحديث ان الولاء لما كان عدائته له ولاؤه ولو اراد قتل ولائه عنه وأذن في قتله عنه
عنه ولو نسب الى غيره فكذلك اذا اعتق عدائته له ولاؤه ولو اراد قتل ولائه عنه وأذن في قتله عنه
لم ينتقل لم يعنا باشتراطهم الولاء وقيل اشتراطى ودعهم يشترطون ما شاء ونحو ذلك لانه غير قادر في
العقد بل بمنزلة نفي الكلام وأمر اعلامهم ليكون ردة وابطالهم قولاشه يراحتب به على المنبر بظن او هو

البلغ في النكروا كدفي التعمير انتهى وهو يؤيد الى ان الامر بمعنى الاباحة كما تقدم (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيبا (فحمد الله وأثنى عليه) بما هو أهله (ثم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء وفيه التقياس في الخطبة وأبدأها بالحمد والثناء وأما بعد (ها) بالفاء في جواب أما وفي رواية التنييس بلافاء على القليل (بال) أي حال (رجال) وفيه حسن الادب والشمرة فليزوجهم بمخطاط ولم يصرح باسمائهم ولأنه يؤخذ منه تقرير شرع عام للذكورين وغيرهم وللصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فكانت خاصة بقاطمة فلذا عينها (يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكمه وقضائه من كتابه وأسنده رسوله لأن الله لما أمر بالتبائع جاز أن يقول لما حكم به حكم الله وقضاه وقد أخبر أن الولاء لمن أعتق ولا يعلم ذلك في نص الكتاب ولادلالته قاله ابن عبد البر زاد ابن بطال واجماع الامة وقال ابن خزيمة أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لأن كل شرط لم ينطق به القرآن باطل لأنه قد بشرط الكفيل فلا يبطل الشرط وبشرط في الفتن شروط من أوصافه وأخبروه وأخذوا ذلك فلا يبطل وقال القرطبي أي ليس مشروعا في كتاب الله تأصيل ولا تقصيصا ومعنى هذا أن من الأحكام ما يوجد تفصيله في كتاب الله كالوضوء ومنها ما يوجد تأصيله دون تفصيله كالصلاة ومنها ما اصله لدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك التقياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلها فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيل (ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة بالتقصية لمعنى الشرط (وإن كان مائة شرط) قال القرطبي وغيره خرج مخرج التكرير لأن العموم في قوله ما كان المخدال على بطلان جميع الشروط ولوزادت على مائة شرط يعني أن الشروط الغير مشروعة باطلة وإن كثرت ويستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة وقال المازري الشروط ثلاثة شرط يقتضيه العقد كاللصم والتصرف فلا خلاف في جوازه ولزومه وإن لم يشترط وشرط لا يقتضيه بل هو مصلح له كره وحيل فهو جائز ولا يلزم إلا بشرط وشرط مناقض للعقد فهذا اضطرب فيه العلماء والمشهور في المذهب بطلان العقد والشرط معا لمحدث من أدخل في دنائنا ليس منه فهو رد ولما في العقد من الجهالة لأن الشرط وضع له من الثمن فله حصة من المعاوضة فيجب بطلان ما قبله وهو محمول وجهاته تؤدي الى جهالة المساواة فيجب فسخ الجميع وقيل يبطال الشرط خاصة (قضاء الله) أي حكمه (أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة (وشرط الله) أي قوله فأخواتكم في الدين ومواليكم وقوله وما أناكم الرسول فيذوره الآية قاله الداودي قال عياض والظاهر عندي أنه قوله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق وقوله مولى القوم منهم وقوله الولاء لمحبة كلمة النسب (أوثق) أقوى بالتبائع حدوده التي حدثها وأفعّل فيهم ما ليس على يابه إلا مشاركتهم في الحق والباطل وقد جاء فعل لغير للتفضيل كثيرا ويحتمل أن ذلك ورد على ما عتقوه من الجواز (وإنما الولاء لمن أعتق) ذكر كان أو أنثى واحدا وجمعا لأن من العموم لمن أسلم على يديه ولا يخلف خلافا للغة ولا للفتنة خلافا لاصحاب وفيه جواز الصحيح غير المتكافئ وإنما نهى عن بيع الكهان وشبههم بالكافة واشتماله على مطوى الغيب وجواز كتابة الامة كالعبد وكتابة المتروجة وإن لم يأتد الزوج وأنه ليس له منعها منها ولو كانت تؤدي الى فراقها كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحتها وإن أدى الى بطلان نكاحها وجواز سعي المكتات وسؤالها واكتسابها وقد كين السيد لها من ذلك وعلم إذا علم حل كسبها والنهي الوارد عن كسب الامة محمول على من لم يعرف حله أو على غير المكتات وإن كان المكتات أن يسأل من حين الكتابة ولا بشرط عجزه خلافا لمن شرطه وجواز السؤال لمن احتاج اليه من دين أو غير أو أخذ ذلك وأنه يجوز تجهيل مال الكتابة والمساومة في البيع وغيره وتثديدا لصاحب السلعة فيه

وتصرف المرأة الرشيدة لنفسها في البيع وغيره ولو متروجة خلافا لمن أبي ذلك وأن من لا يتصرف بنفسه له أن يقيم غيره مقامه وأن العبد إذا اذن له في التجارة جاز تصرفه وجواز رفع الصوت عند انكار الناسكر وأنه يجوز لمن أراد أن يشتري للعقيق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة ليسأله في الفئ ولا بعد ذلك من الزيادة وإنكار القول المخالف للشرع وانتهار الرسول فيه وأن الشيء إذا بيع بالتقدي فالرغبة فيه أكثر مما إذا بيع بالنسيئة وإن المكاتب لو عمل بعض كتابته قبل الحل على أن يضع عنه سيده الباقى لم يجبر وجواز الكتابة على قيمة الرقبة وأقل منها وأكثر لأن بين الفئ والخير والمؤجل فمواقع ذلك فقه بذات عائشة المؤجل ناجز وأقل على أن قيمتها بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها باعوماءه وإن المراد بالخبر في قوله تعالى في مكاتبهم أن علمتهم فهم خير القدر على الكسب والوفاء بما وقعت الكتابة عليه وليس المراد بالمال وعن ابن عباس أن المراد بالخبر المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك فذهب إلى التناقض لأن المال الذي يملك المكاتب ليس به فكيف يكتبه بماله ومن قول العبد يملك لا يرده إذا علمه قال المحافظ والذي يظهر أنه لا يضع عن ابن عباس أحد الأمرين وفيه جواز كتابة من لا حرفة له وقال به المجهور واختلف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة استعانت على كتابتها ولو كان لها حرفة أو بل لم تشجع إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة وعند الطبري من رواية أبي الزبير عن عروة أن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تقبض من كتابتها شيئا وجواز أخذ الكتابة من مسألة الناس والرد على من كره ذلك وزعم أنها وأساخت الناس وعشر رعية أعانة المكاتب بالصدقة وجواز التأقيت في الديون في كل شهر كذا من غريبان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولا لأنه يتبين بانقضاء الشهر المحلول قاله ابن عبد البر ونظر فيه بإحتمال أن قول بريرة في كل عام رقية أي في غريمه مثلا وعلى تسليمه فيفرق بين الكتابة والديون بأن المكاتب إذا عجز حل سيده ما أخذه منه بخلاف الاجنبي وقال ابن بطال لا فرق بين الديون وغيرها وقصة بريرة محمولة على أن الراوى قصر في بيان تعيين الوقت ولا يصير الأجل مجعولا وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع إلى أجل معلوم وفيه غير ذلك وقد ذكر أبو عمر أن الناس أكثر ما في حديث بريرة من الاستنباط فنهى من أجاد ومنهم من خاط وأتى بما لا معنى له كقول بعضهم فيه ما نحه الكافي المحبة لما كزوج بريرة وذكر في الحديث المتقدم في التسكين أن ابن خزيمة وابن جرير ألف كل منهما كتابا في ذلك قال المحافظ وبلغ بعض المتأخرين فوائد ما رويها أكثر مما مستبعد متكاف كما وقع فظهر ذلك الذي صنف في الكلام على حديث الجساس في رمضان قبله ألف فائدة واحدة وأخرجه البخاري في البوع عن عبد الله بن يوسف وفي الشروط عن اسماعيل كلاهما عن مالكه وتابعه أبو اسامة وجماعة بكثرة عن هشام في الصحيحين وغيرهما وطرقه كثيرة عندهم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عائشة أم المؤمنين) وإيجي النيسابوري عن ابن عمر عن عائشة جعله من مسندها وأشار ابن عبد البر في تفرده عن مالك بذلك ورد المحافظان الشافعي عن مالك رواه كذلك عند أبي عوانة والبيهقي ويمكن أنه لم يرد عن هذا الرواية عنها نفسها بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في أنها (أرادت أن تشتري جارية) هي بريرة (تعتقها) بالرفع وفي رواية لتعتقها باللام وفي أخرى فتعتقها بالفاء بدل اللام فهو بالنصب (فقال أهلها) مواليها (تبيعكها) بكسر الكاف (على أن ولأهلنا فذكرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد ما سألهما حين سمع إخبار بريرة لها كأمرا (فقال لا يمنعك) بنون التوكيد التعليل وإيجي النيسابوري بدونها (ذلك) بكسر الكاف وهذا كقوله في رواية الزمري عن عروة أن ساعيا فاعتق وأيس فيها شئ من الأشكال الواقعة في رواية هشام السابقة حتى قال الشافعي لعل هشاماً وعروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنعك ذلك رأى أنه

أمرها أن تسترط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر وديان هشام مائة حافظ
حديثه متفق على صحته فلا وجه لردّه فوجب تأويله بما مر (فاغما الولاء من أعتق) بلام الاختصاص
أي أن الولاء مختص بمن أعتق قاله الكرماني وجوز غيره أن تكون للاستحقاق كما في قوله تعالى ويل
للطففين أولئك هم المفلحون أي أن يكون الولاء لمن أعتق قال المازري فيه حجة مالك والشافعي
وأحمد لا ولا لملقط الأنطيط خلافا لاصحاق ولان أسلم على يديه خذافا للحنفية والولاء في جميعهم
للمسلمين لأن الولاء لا يكون لاحدهم وارث وقال أبو حنيفة لكل أحد أن يوالى من شاء فيرثه والمحدث حجة على
الجميع لأن إغما لخصرتبت المحكم لذلك وتنقيه عما سواه وعبر عنها بعضهم بتحقيق المتصل وتحقيق
المنفصل قال الأبي انما مركبة من إن التي هي حرف نفي والأصل بقاء المحروق على ما فيها عند الضم
ولما استحال رد النفي إلى نفس المحدث لما فيه من التناقض وجب حملها على إثباته لذلك ذكر ونفيه عما سواه
وبه عرف معنى تحقيق المتصل وتحقيق المنفصل انتهى والمحذو رواه البخاري في العتق والبيع
عن عبد الله بن يوسف وفي الفرائض عن قتيبة بن سعيد ومسلم عن يحيى التلثة عن مالك بن (مالك عن
يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية المدنية المكثرة عن عائشة
(أن بريرة جاءت تسعة من عائشة أم المؤمنين) تطاب منها الاغاثة على ما كوتبت به قال المحافظ
صورة سياقه الارسل ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك لكن رواه البخاري من طريق ابن عيينة
عن يحيى عن عمرة عن عائشة فظهر انه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك فقال عن
عائشة أن بريرة جاءت تسعة منها في كتابها (فقلت عائشة إن أحب أمك) ساداتك (إن أصاب لهم
ثمك صبة واحدة) أي أدفعه عاجلا في مرة تشبهها بصب الماء وهو أسكابه (وأعتقك) بضم الميم
والنصب عطف على أصب (فعلت) ذلك (فذكرت) باسكان التاء (ذلك بريرة لاهلها) لمواليها
(فقال الولاء) ينبعثك بشرط العتق (الأن يكون لنا ولاؤك قال مالك قال يحيى بن سعيد) شيعة (فزعمت
عمرة) الزعم يستعمل بمعنى القول المحدث أي قالت (أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترها وأعتقها فاغما الولاء من أعتق) لا غيره وناظره جواز بيع
رقبة المكاتب إذا رضى بذلك ولولم يجز نفسه وهو قول أحمد وربيعة والأوزاعي والليث وأبو ثور وأحمد قولي
مالك والشافعي واختاره ابن جرير وابن المنذر والبخاري وغيرهم على تفاصيل لهم في ذلك ومنعه مالك
في المشهور وأبو حنيفة والشافعي في أصح قوالبه وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستدلوا
بما سكت عنه بريرة عائشة في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سماع القول بمجواز كتابته من المال
عنده ولا خرقه قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم ولا أخبرت
بما نه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استعصال النبي صلى الله عليه وسلم لما عن شيء من ذلك لكن
قال القرطبي أشبه ما قيل أنها عجزت كما في رواية ابن شهاب عن عروة عن عائشة فإن أحبوا أن قضى
عك كتابك لأنه لا يقضى من الحقوق إلا ما وجبت المطالبة به ومنهم من أول قولها كانت أهلي فقال
عنه راضتهم وأعتقت معهم على هذا القدر ولحق الله تدفعه بدر ذلك بيعت فلا حجة فيه على بيع
المكاتب قال القرطبي وهو خلاف ظاهر سياق الحديث وقيل الذي اشترته عائشة كتابه بريرة لا رقتها
وقد أجازه مالك وقال يؤذي إلى المشتري فإن عجزت له ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ورأى أنه غرر لأنه
لا يدري ما يحصل له النجم أو الرقبة واستبعد القرطبي أيضا وقيل أنهم باعوها بشرط العتق وإذا وقع
البيع بشرط العتق مع غي أصح القولين عند المالكية والشافعية وقال الحنفية يبطل وهذا الحديث

رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف واصحاب السنن الثلاثة من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك به
وتابعه سفيان بن عيينة عند البخاري ويحيى القطان وعبد الوهاب الثقفي عند الاسماعيلي وجهه فرب
عون عند اصحاب السنن اربعتهم عن يحيى بن سعيد بنحوه (مالك عن عبد الله بن دينار) العدوي
مولاهم المديني (عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو
محدود واصله من الولي وهو اقرب وامان الامارة فالولاء بكسر الواو وقيل فيه ما بالوجه من يطلق على
معدن والمراد به هنا وللاء لانعام بالعتق (وعن هبته) أي الولاء وكانوا في الجاهلية يتبعون الولاء
بالبيع وغيره فنهى عن ذلك وهذا الحديث من افراد ابن دينار واحتاج الناس فيه اليه كما قال ابو عمر
 وغيره حتى قال مسلم الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث وأخرجه عنه من طرق
سبعة في صحيحه وأورده غيره عن خمسة وثلاثين حديثا به عنه قال ابن عبد البر ورواه ابن الماجشون عن
مالك عن نافع عن ابن عمر وهو خطيب لم يتابع عليه والصاب عبد الله بن دينار ورواه محمد بن سليمان
عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر فروعا ولم يتابعه أحد وجميع الائمة لم يذكروا عمر انتهى
وأخرج ابو يعلى وابن حبان عن ابن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء نعمة
كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب قال لا يبي هذا عنه صلى الله عليه وسلم ثم يعرف بحقيقة الولاء شرعا
ولا يتحد تعريفاته منه والمعنى ان ابن المعتق والعتيق نسبة تشبه نسبة النسب وليست به ووجه التسمية ان
العبد لما فيه من الرق كالأعدم في نفسه والمعتق صيره موجودا كان الولد كان معدوما فاستبد الاب
في وجوده انتهى ونسبه قول ابن العربي معنى الولاء نعمة كلحمة النسب ان الله أخرجه بالحرية الى
النسب حكما كما ان الاب أخرجه بالنطفة الى الوجود حسا لان العبد كان كالأعدم في حق الاحكام
لا يقضى ولا يلي ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية الى وجوده هذه الاحكام من عدمه اقبلنا شابه حكم
النسب أبيض بالعتق فلذا جاء انما الولاء من اعتق وانحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وعن هبته وأما
بعض السلف نقله واصله لم يتابعهم الحديث (قال مالك في العمد يتباع نفسه من سيده على انه يوالى
من شاء ان ذلك لا يجوز) لا يصح (وانما الولاء من اعتق) بنص الحديث وبهذا قال الاكثر وقيل
لا وللاء عليه (ولان رجلا ذن اولاء) عتقه (ان يوالى من شاء ما جاز ذلك لان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الولاء من اعتق) هكذا وردا يضادون انما عند احد والطبراني والمحطوب من حديث
ابن عباس (ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء) بالفتح والمذبح ميراث المعتق من
العتيق (وعن هبته فاذا جاز لسيدته ان يشترط ذلك) أي الولاء (له) أي للعبد (او باذن له ان
يوالى من شاء فذلك الهبة) المنهى عنها فاذا لا يجوز

* (جر العبد الولاء اذا اعتق) *

(مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن) فروخ المديني (ان الزبير بن العوام) الحواري (اشترى عبدا
فأعتقه ولذلك العبد بنون) جمع ابن (من امرأة حرة فلما اعتقه انزير قال هم) أي بنوه (موالي) بياء
الاضافة (وقال مولى أمهم بل هم موالينا) لانهم احرار (فاختصموا الى عثمان بن عفان) أمير
المؤمنين (فقضى عثمان الزبير بولائهم) دون موالى أمهم (مالك انه بلغه ان سعد بن المسيب سئل
عن عبده ولد من امرأة حرة لمن ولاؤهم فقال سعدان مات أبوه وهو عبد لم يعتق) صفة كاشفة
لعبد دفع توهم ان اطلاقه عليه باعتبار ما كان (فولاءهم لموالى أمهم) وان عتق قبل الموت لم يكن لهم
الولاء (قال مالك ومثل) بفتح تين (ذلك ولد للملاعة من الموالى) صفة لها (ينسب الى موالى
أمه فيكونون هم مواليه ان مات وورثه وان جبر خيرة) فعليه بمعنى مفعولة ما فعله الانسان من ذنب

والغنى وان جنى جنابة (عقوا عنه) لانهم مواله (كان اعترف به ابوه الحق به وصار ولاؤه الى موالى ابيه وكان ميراثه لهم وعقله عليهم وصحله ابوه الحق) أى هذا العذف (وكذلك المرأة الملاءنة) بفتح العين وكسرهما (من الحرب) أى الارحام الصالة (اذا اعترف زوجها الذى لا عنها بولدها صار عتق) أى صفة (هذه المنزلة الا ان بقية ميراثه بعد ميراث أمه وإخوته لا تملأ لعامة المسلمين ما يلحق بأبيه) فان استلحقه لمحق به (وإنما ورث) بشذراء (ولد) فاعل (الملاءنة الموالاة) بالمجرى صفة (موالى أمه) معقول (قبل ان يعترف به ابوه لانه لم يكن له نسب ولا عصبة فلما ثبت نفسه) باعتراف ابيه (صار الى عصبة) أى عاد اليهم (والا امر المجتمع عليه عندنا فى ولدنا بعد من امرأة حرة وأبواله بعد حرات الحمىد أبا المديع ولا ولد ابنة الارحام من امرأة حرة ترثهم مادام أبوهم فيه فان عتق أبوهم رجع الولاء الى مواليه وان مات وهو عبد كان) أى استقر (لميراث والوالاء للحق وإن) بكسر الهمزة والنون الخفيفة (العبد كان له انسان حران خبات أحدهما وأبوه عبد حر) سبب (الحق بأبوالاب والوالاء والميراث) عطف تفسير (قال مالك فى الامة تعتق وهى حامل وزوجها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضع ان ولا ما كان فى بطنها الذى اعتق أمه لان ذلك الولد قد كان أصابه الرق قبل ان تمتق أمه) فثبت له عتقه فلا ينتقل عنه (وليس عوبعزلة الذى تحمل به أمه بعد العتاق لان الذى تحمل به أمه بعد العتاق اذا اعتق أبوه حرة ولاه) أى سببه (قال مالك فى العبد يستأذن سيده ان يعتق عبده فيأذن له سيده) فى عتقه (ان ولاه الممتق) بالغنى (لسيد العبد) لانه الممتق حقيقة (لا يرجع ولاؤه الى سيده الذى أعتقه وان عتق) لانه ثبت لسيده وهو لا ينتقل

(ميراث الولاء)*

(مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) الانصارى (عن عبد الملك ابن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) القرشى الخزرجى تابعى صغير (عن أبيه) أبى بكر أحد الفقهاء (أن العاصم بن هشام) أخا الحارث (هلك) قتل يوم بدر كافرا (وترك بنين له ثلاثة انسان لأم) أى شقيقان (ورجل لعله) بفتح العين واللام الثقيلة أى امرأة أخرى والمجمع علل اذا كان الاب واحدا والامهات شتى قيل مأخوذ من العال وهو الشرب بعد الشرب لان الاب تروج امرأة بعد أخرى صار كانه شرب مرة بعد أخرى قال الشاعر

أفى الولائم اولاد لواحدة * وفى العبادات اولاد لعلات

(فهلاك أحد الذين لأم وترك مالا وهو الى فورته أخوه لايه وامه ماله وولاء مواليه) بالنصب بدل من ضروره (ثم هلك الذى ورث المال وولاء الموالى وترك ابنه وأخاه) لايه (فقال ابنه قد حررت) ضعفت وملاكت (ما كان أبى أحرز من المال وولاء الموالى فقال أخوه) اخوالميت وهو عم المنازع (ليس كذلك إنما حررت المال واما ولاه الموالى فلا أرايت) أى اخبرنى (لو هلك اخى) الاول الذى ورث أبوك منه المال والولاء (اليوم بعد موت شقيقه الذى هو أبوك) (أستأثره أنا) دونك لان الأخ وإن لاب مقدم على ابن الأخ الشقيق (فاختصم الى عثمان بن عفان فتقضى عثمان لأخيه بولاء الموالى) دون ابنه وفى هذه القصة اشكال لان العاصم قتل يوم بدر كافر فكيف يموت فى زمان عثمان ويحيا كم السه فى أرثه والذى يرفع الاشكال ان يكون العاصم فى الارث تأخر الى زمان عثمان لكن من يقتل يوم بدر كافر الا يتحتم فى أرثه الى عثمان فى خلافته ثم وجدت ان الذى تحاكم الى عثمان ولدا العاصم بن هشام فيقتل انه سيد الذى ذكره ابن ابى حاتم كذا قال المحافط فى تعجيل النعمة

وسهوه ظاهر فانه لم يتخاضم في ارض العاصي وانما ذكر في صدر الخبر ابيان انه خالف شقيقين وواحدا
 لام نرى والذي يتخاضم الى عثمان انما هو ابن العاصي وابن ابنه الذي مات ابوه قبل ذلك وقد كان
 ورث شقيقه ماله وولاه ماله لموته بلا ولد فاختصها في ولاه ماله دون ابنه ولا ذكر ليراث العاصي
 اصلا فلا شك ان (مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن خزم) بالحاء المهملة والزاي (انه اخبره ابوه
 انه كان جالسا عند ابان بن عثمان) بن عفان (فاختصم اليه نفر من جهينة) بضم الجيم وقبح الهاء
 (ونفرون بن الحارث بن الخزرج) بطن من الانصار (وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني
 الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب) بضم الكاف مصغر فمات المرأة وترك مالا وموالي
 عتقها (فورثها ابنها) لم يرسم (ورثها) ابراهيم (ثم مات ابنها فقالت ورثته لنا ولاه
 المولى) لانه (قد كان ابنها حرزة) ضمه وحازه (فقال الجهنيون ليس كذلك انما هم موالى
 صاحبنا فاذ مات ولدها قلنا ولازمه ونحن نرثهم فقضى ابان بن عثمان للجهنيين بولاه المولى) دون
 ورثة الابن (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلاثة وترك موالى اعتقهم
 هو عتاقة) بفتح العين وروى عن كسرها (ثم ان الرجلين من بني هلكا) ماتا (وتركا ولادا
 فقال سعيد بن المسيب يري المولى) كذا رواه يحيى وهو خطأ وصوابه الولاء كذا قيل واذا ياب صواب
 بتقدير مضاف اى ولاه المولى وهو بالنصب مفعول والفاعل الابن (الباقى من) بنيه (الثلاثة)
 فاذا هلك هو) اى الثالث (فولده وولادته في ولاه المولى شرع) بفتح الميم والراء وتسكن للتخفيف
 وعين مهملة اى (سواء) فهو عطف بيان

(ميراث الساتبة وولاه من اعتق اليهودى والنصراني)

هى ان يقول لبيد مات سائمه يريد به العتق ولا خلاف في جوازه ووزومه وانما ذكره مالك العتق
 بلفظ سائبة لاستعمال الجماعة لها في الانعام وقوله انه امر تركه الناس وتركوا العتق به (مالك
 انه سأل ابن شهاب عن السائبة فقال بوالى من شاء فان مات ولم يوال احد افرائمه للمسلمين وعقله
 عليهم) ووافقه جماعة من السلف وقال (مالك ان احسن ما سمع في السائبة انه لا يوالى احد اوان
 ميراثه للمسلمين) وكذا انه اعتقه عنهم (وعقله عليهم) واليه ذهب مالك وجماعة من اصحابه وكثير
 من السلف وقال ابن الماجشون وابن نافع والشافعى وجماعة ولاؤه مائة وقيل يشتري بتركته
 رقبا فتعتق (مالك في اليهودى والنصراني يسلّم عبدا احدهما فيعتقه قبل ان يساع عليه) فيمضى
 عتقه نظرا لتشوف الشرع للعتق (ان ولاد العبد المعتق) بفتح التاء (للمسلمين وان اسلم اليهودى
 او النصراني بعد ذلك لم يرجع اليه الولاء ابدا) لانه ثبت للمسلمين فلا ينتقل عنهم (ولكن اذا اعتق اليهودى
 او النصراني عبدا على دينهما ثم اسلم المعتق) بالفتح (قبل ان يسلّم اليهودى او النصراني الذى اعتقه ثم اسلم
 الذى اعتقه رجع اليه الولاء لانه قد كان ثبت له الولاء يوم اعتقه) وهو لا ينتقل وانما منع منه قبل اسلامه
 لانه لا ولاه لكافر على مسلم فلما اسلم رجع له الولاء (وان كان لام يودى او النصراني ولد مسلم ورث موالى
 ابيه اليهودى او النصراني اذا اسلم المولى المعتق) بفتح التاء (قبل ان يسلّم الذى اعتقه) وهما كافران
 (وان كان المعتق) بالفتح (حين اعتق) بضم اوله (مسلم لم يكن لولد النصراني او اليهودى المسلمين)
 بالتثنية صفة للولدين (من ولاد العبد المسلم شئ لانه ليس لليهودى ولا النصراني ولا هؤلاء العبد المسلم
 بجماعة المسلمين) لا يختص به المسلم ابن المقتل الكافر

(كتاب المكاتب)

بالفتح من تقع عليه الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الكتابة تقع وتكسر قال الراغب اشتقاقها من **كتب** بمعنى اوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اوجعني جمع وضم ومنه كتب على الخط فعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها قال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم وأول من كتب في الاسلام أبوالمؤمل فقال صلى الله عليه وسلم أعينوا أبا المؤمل فاعين فتضى كتابته وفضلت عنده فضيلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنفقها في سبيل الله وقال ابن خزيمة كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كتب في الاسلام من الرجال سلمان ثم بريرة فقول الروائي الكتابة اسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح

(القضاء في المكاتب)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء) ولو قل وقد رواه ابن ابي شبة من طريق عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وقد ورد مرفوعا ان رجلا ابوداود والنسائي وصححه المحاكم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم وان رجلا ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في انشاء حديث (مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء) وقد روى ابن ابي شبة وابن سعد عن سليمان بن يسار قال استأذنت علي عائشة فقروا ما وفي قالت سليمان فقلت سليمان اذيت ما بقي عليك من كتابتك قلت نعم الاشياء يسيرا قالت ادخل فانك عبد ما بقي عليك شيء وروى الشافعي وسعيد بن منصور عن زيد بن ثابت المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (قال مالك وهو رأيي) وقاله الجمهور وروى عنه خلاف عن السلف فمن على اذا أذى الشطر فهو غريم وعنه يعق منه بقدر ما أذى وعن ابن مسعود لو كاتبته على مائتين وقيته مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء اذا أذى المكاتب ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعق منه بقدر ما أذى ورجال اسناده ثقات لكن اختلف في ارساله ووصله ووجه الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ووجه الدلالة منه ان بريرة بيعت بعد ان كتبت ولولا ان المكاتب يصير بنفس الكتابة حر منعه بيعها وقد ناظر زيد بن ثابت عليا فقال أترجيه ولو زني واتحيز شهادة ان شهده فقال علي لا فقال زيد فهو عبد ما بقي عليه شيء (قال مالك فان هلك المكاتب وترك مالا أكثر مما لا عليه من كتابته وله ولد وولد وافي) زمن (كتابته) أي بعد عقدها (أو) كانوا موجودين قبلها و (كتب عليهم) ورواها بقي من المال بعد قضاء كتابته) الى سيده (مالك عن حميد بن قيس المكي) الاعرج لقاري (ان مكاتبيا) اسمه عباد (كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس) عليه (وترك ابنته فأشكل على عامل) أي أمير (مكة) يومئذ (القضاة فيه) لعدم علمه به (فكتب الى عبد الملك بن مروان) تخلفه اذ ذاك (يسأله عن ذلك) وأرسله الى الشام (فكتب اليه عبد الملك أن أبدأ بدين الناس) فأقضاهم (ثم أقضى ما بقي من كتابته) لسيده (ثم أقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه) متعة الذي كاتبه نصفين قال أبو عمر قضى بذلك معاوية قبله ذكره محمد بن قنادة عن محمد بن الجهمي قال سألتني عبد الملك عن المكاتب يموت وله ولد احرار قلت قضى عمر أن ماله كله لسيده وقضى معاوية ان سيده يعطي بقية كتابته ثم ما بقي لولده الاحرار ومالك لا يتول بهذا لانه جامع وجوه ان بنته كانت حرة أمها حرة والمكاتب لا يرثه وانه امرأ امارات قبل العتق وانما يرثه

من معه من ورثته في كتابته والافسكه لسيده كما قضى به عمر وقاله زيد بن ثابت انتهى ملخصا (قال مالك
 الامر عندنا انه ليس) يجب (على سيد العبد ان يكتبه اذ اسأله ذلك) وانما يستحب (ولم اسمع
 ان احدا من الاثمة كره رجلا على ان يكتبه عبده) وفي البخاري تعليقا وانوجه اسماعيل
 القاضي في احكام القرآن وعبد الرزاق وغيرهما ان سيرين والدمحمد سأل انس بن مالك المكتبة وكان
 كثير المال فأتى فانطلق الى عمر فاستداه عليه فقال عمر لانس كتابه فأتى ففرضه بالدرّة وتلا عمر
 فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا فكتبه انس وروى ابن سعد عن محمد بن سيرين قال كتب انس أنس أبي على
 أربعين ألف درهم وروى البيهقي عن أنس بن سيرين عن أبيه قال كتبني أنس على عشرين ألف درهم قال
 الحافظ فان كانا محفوظين جمع بينهما ما يجعل احدهما على الوزن والآخر على المدد ولا ين ابى شيعة
 عن عبد الله بن ابى بكر بن انس قال هذه مكتبة انس عندنا هذا ما كتب انس غلامه سيرين على كذا
 وكذا الف وعلى غلامه من بعلان مثل عمله فضا هر ضرب عمر لانس حين امتنع انه كان يرى وجوب الكتابة
 اذ اسأله العبد وليس ذلك بالزم لاحتمال انه اديه على ترك المندوب المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق
 ان عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله تعالى ما فعلت لا يدل على انه يرى الوجوب قال ابن
 القصار انما علا عمر انسابا لدرّة على وجه النصح لانس ولولزمته ما ابى وانما ندبه عمر الى الافضل وكذا
 قال ابن عبد البر يحتمل ان يكون فعل عمر بأنس على الاختيار والاستحسان لا على الوجوب (وورد
 سمعت بعض اهل العلم اذ سئل عن ذلك فقيل له ان الله تبارك وتعالى يقول) والذين يثبون الكتاب
 مما لم يكتبت ايمانكم (فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا) قيل مالا وقيل صلاحا وقيل غناء وأداء
 وقيل صدقا ووفاء وقوله قال ابو عمر دل حديث بريرة انه الكسب لانه صلى الله عليه وسلم لم يسألهما معل
 مال أم لا ولم ينه عن السؤال وقد يكون الكسب بالمسألة وقد قيل المسألة آخر كسب المؤمن وقال بعض
 اهل النظر لا يحتمل ان التحري في الآية المال لانه لا يجوز لغة ان يقال في العبد مال اوفى الامة مال لان المال
 لا يكون في الانسان انما يكون له وعنده وفي يده لاقبه قال وقول من قال بعني دينارا ومائة وصدقا ووفاء
 اولي فضاها الامر الوجوب كما قال به مسروق وعطاء والفصاك وعمر بن دينار وعكرمة وداود واتساعه
 واختاره ابن جبر واجيب بأن الامر ليس للوجوب لان الكتابة اما بيع او عتق وكلاهما لا يجب والامر
 جاء في القرآن لغير الوجوب ولذا كان بعض العلماء (يتلوها تين الايتين واذا حلت فاصطادوا) والصيد
 بعد الاحلال لا يجب اجماعا فهو امر اباحة (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله)
 والانتشار والابتغاء لا يجبان بعد ائضاء الصلاة فهو لا اباحة ولذا (قال مالك وانما ذلك امر اذن الله
 فيه للانس وليس بواجب عليهم) لان الكتابة عقد غير فالاصل ان لا يجوز فلما اذن فيها كان امر ابد
 منع والامر بعد المنع لا اباحة ولا يرد عليه انها مستحبة لان استحبابها ثابت بادلة اخرى وقال ابو عمر
 لما لم يجب على السيد بيعه باجماع وفي الكتابة اخراج ملكه عنه بغير رضى ولا طيب نفس كانت الكتابة
 اخرى ان لا يجب ودل ذلك على ان الآية على الذب لا على الايجاب وقال ابو سعيد الاصلطري القريني
 الصارفة له عن الوجوب الشرطي قوله إن علمتم فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه
 انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال القرطبي لما ثبت ان العبد وكسبه ملك لاسيد
 دل على ان الامر بكتابة غير واجب لان قوله خذ كسي واعتقني بمنزلة اعتقني بلا شيء وذلك لا يجب اتفاقا
 (قال مالك وسمعت بعض اهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) أمر
 للمولى ان يبدلوا لهم شيئا من اموالهم للوجوب عند الاكثر والذب عند مالك وجماعة لانه في معنى صدقة
 التطوع والاعانة على العتق وكل منهما لا يجب وفي معنى الايشاء حط بجزء من مال الكتابة كما قال (ان ذلك

ان يكتاب الرجل غلامه ثم يضع يحيط (عنه من آخر كتابته شيئاً مسمى) وهو الجزء الاخير لان به يخرج حرافته بغيره (قال فهذا الذي سمعت من اهل العلم) أى بعضهم كما عبره اولاً (وأدركت عمل الناس على ذلك عندنا وقد بلغنى) لعله من نافع وابن دينار (ان عمداً من عمر كتاب غلامه على خمسة وثلاثين ألف درهم) فضة (ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم) فخرج حراً (والا مر عندنا ان المكاتب اذا كاتبه سيده تبعه ماله) لانه في معنى العتق وهو يتبعه اذا عتقه ولم يستثنه (ولم يتبعه ولده) لانهم ذوات انحر (الا ان يشترطهم في كتابته) فيدخلون لانه بالشرط كان الكتابه وقعت على الجميع (مالك في المكاتب يكتابته سيده وله جارية بها جمل) بفتح الحاء والموحدة أى جل (منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كاتبته فانه لا يتبعه ذلك الولد لانه لم يكن دخل في كتابته وهو ولي سيده فاما الجارية فانها للمكاتب لانها من ماله) وهو يتبعه ماله (مالك في رجل ورث مكاتباً من امرأته متعلق بورث (هو) أى الرجل (وابنها) أى المرأة (ان المكاتب ان مات قبل ان يقضى كتابته) اقدم ما ميراثه على كتاب الله) لان زوج الربع وللاين الباقي لانه بموته قبل قضاء الكتابه بان انه موروث عن المرأة (وان أدى كتابته ثم مات خيرائه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء) لانه انما ورث بالولاء وليس للزوج فيه دخل (وللمكاتب) بفتح التاء (يكتاب عبده ينظر في ذلك فان كان انما اراد الحسابة) المسامحة ما خوذ من حذوته اذا أعطيته (لعبده وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه) في قدر الكتابة والبأس سيدي (فلما جاوز ذلك وان كان انما كاتبته على وجه الرغبة واتقاه) طلب (الفضل) الزيادة (والعون على كتابته فذلك جائز له) لانه احز نفسه وماله بالكتابة نصار كما تحرق في تعرفه الا في التبرعات والحسابات المؤدية الى عجزه (مالك في رجل) ولغير يحيى قال مالك لا ينبغي ان يباع الرجل مكاتبته فان جهل و (وطئ مكاتبته لانه ان جئت فمسي بالتحسار ان شئت صكاته ام ولد) وان كان لها مال كثير ظاهر وروقة على السبي للاختلاف فيها فقد قال ابن المسدب اذا جات بطلت كتابتها وصارت ام ولد (وان شئت قرت على كتابتها) ونفقتها على السيد مائة جملها كالميتة (فان لم تحمل فهي على كتابتها) باقية ويؤدب السيد في وطئ مكاتبته الا ان يعذر بجهل كافي المدونة (والا لم يجتمع عليه عندنا في الحديث) يكون بين الرجلين ان احدهما لا يكتاب نصيبه) أى حصته (منه اذن بذلك صاحبه) أى شريكه (اول ما يذن الا ان يكتاب باجمعا) فيصور وعمل ما قبل الاستثناء بقوله (لان ذلك يعدله عتقا) وصبر اذا أدى العبد ما كتب عليه الى ان يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه ان يستمتع عتقه) لان السراية بالتكميل او التعويم انما هي بالعتق الناجز بالكتابة (فذلك خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا) بكسر فـ يكون نصيباً (له في عدد قوم عليه قيمة العدل) أى يلزم لو قيل بالجواز مخالفة الحديث (فان جهل ذلك) أى لم يعلم بكتابة احد الشريكين نصيبه (حتى يؤدى المكاتب او قبل ان يؤدى رد عليه الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقطعه هو وشريكه على قدر حصصهما) لانه مملوك لهما (وبطلت كتابته وكان عبداً لهما على حاله الاولى) التي قبل الكتابة (قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظره احدهما بحقه الذي عليه وأبى الآخر ان ينظره) يؤنوه (فاقتضى الذي أبى أن ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك ماله فيه وفاء من كتابته قال مالك بخصان) أى يقتسمان (ما تركه بقدر ما بقي لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته) بسان لاختصاص (فان ترك المكاتب فضلاً) زيادة (عن كتابته يأخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما ابداً) أى بقدر حصصهما (فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثر مما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين) اذا كان ماله بينهما كذلك (ولا يرده على صاحبه فضل

ما اقتضى لانه انما اقتضى الذى له باذن صاحبه (فكان تركه له) وان وضع عنه احدهما الذى له
ثم اقتضى صاحبه بعض الذى له عليه ثم يحجز فهو دينهما ولا يرذ الذى اقتضى على صاحبه) اى له (شيئا
لانه انما اقتضى الذى له عليه) وذلك اسقط ماله (وذلك بمنزلة الذى يكون للرجلين كتاب واحد على
رجل واحد فيظهر احدهما ويشع) اى يأبى (الاخر فيقضى بعض حقه ثم يفس الغريم فليس على
الذى اقتضى ان يرذ شيئا مما اخذ) لانه انما اخذ ماله

*** (الحالة في الكتابة) ***

(مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كوتب واجبا كتابة واحدة فان بعضهم جملاء) ضامنون
(عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت احدهم شيء وان قال احدهم قد عجزت والى يديه) لم يكن له ذلك
(فان لا صحابه ان يستعملوه ما يطيق من العمل) لا ما لا يطيقه (ويتعاضون بذلك فى كتابتهم حتى يعتق
بعتهم ان عتقوا ويرق برقمهم ان رقوا) وهذا من ثمرة كونهم جملاء (والامر المجتمع عليه عندنا ان العبد
اذا كاتبه سيده لم يبيع) لم يحجز (لسيده ان يتحمل له بكتابة عبده احد) فاعل يتحمل (ان مات
العبد ويحجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان حمل) ضمن (رجل لسيد المكاتب بما عليه
من كتابته ثم اتبع ذلك سيد المكاتب قبل) بـ (كسر ففتح جهة) (الذى تتحمل له اخذ ماله باطلا)
وبين وجه ذلك العلان بقوله (لا هو) اى المتحمل (ايتاع) اشترى (المكاتب فيكون ما اخذ منه
من ثمن شيء موله ولا المكاتب عتق فيكون فى ثمن حرمة ثلث له) وهي حرمة العتق لو كان (فان يحجز
المكاتب رجعا الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك ان الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل) بـ (بضم واو له
مبنى للجهول) (لسيد المكاتب بها انما هي شيء ان اذام المكاتب عتق) والارق والحالة انما هي
فى الدين السابقة (وان مات المكاتب وعليه دين لم يحاص) بالادغام (الغرماء) مفعول فاعله
(سيده بكتابه) اى بما بقى منها او بما حل من تجريره لانها ليست بدين ثابت (وكان الغرماء أولى بذلك
من سيده) اى احق اى انه حقه من دونه ولو كانت ديننا ثابتا لمحاصهم (وان يحجز المكاتب
وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت ديون الناس فى ذمة المكاتب) ويتبعونه اذا عتق
(لا يدخلون مع سيده فى شيء من ثمن رقبته) لان معاملتهم له انما هي فى ذمته لا فى رقبته قال ابو عمر
على قول مالك ان الحالة لا تصح عن المكاتب المجهور ورواؤنا حنفية والشافعي وأحمد وأحسن مالك
فى احتسابه لذلك (واذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم يتوارثون بها فان بعضهم جملاء
عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يؤذوا الكتابة كلها فان مات احدهم وترك مالا هو أكثر
من جميع ما عليهم ادى عنهم جميع ما عليهم وكان فضل المال) اى ما بقى منه (لسيده ولم يكن
لن كاتب معه من فضل المال) اى باقية (شيء ويتبعهم السيد بجمعهم التى بقيت عليهم من الكتابة التى
قضيت من مال المالك) الميت (لان المالك انما كان يحمل عنهم فليعلم ان يؤذوا ما عتقوا به من ماله)
لاجل الحالة فان فضل شيء لسيده ملكا (وان كان للمكاتب ولد حر لم يولد فى الكتابة ولم يكتب عليه
لم يرثه لان المكاتب لم يعتق حتى مات) وهو عبدها لسيده

*** (الطاعة فى الكتابة) ***

بفتح القاف وكسر هاء اسم صدر قاطع والمقدرا المقاطعة سميت بذلك لانه قطع طلب سيده عنه بما
اعطاه أو قطع له بتمام حرته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده قاله عياض (مالك انه بلفظه ان
اتم سلة) هند بنت ابي امية القرشية المخزومية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) ورث عنها (كانت

تساع مكاتبها) بكسر الواو حدة جمع مكاتب وكانت عدة منهم سليمان وعطاء وعبد الله وعبد الملك
 الاربعة اولاد بساروكلهم أخذ عنه العلم وعطاء أكثرهم حديثا وسليمان أفقههم والاخران قليلان
 الحديث وكلهم ثقة رضى كافى التهود وكانت ايضا ثمان ونفعا (بالذهب والورق) أى تأخذهم منهم
 عاجلا فى نظير ما كانتهم عليه قال أبو عمر ذكر مالك هذا عن أم سلمة لأن ابن عمر كان ينهى عن القطاعة
 الا بالعروض ويراهن باب ضلع وتيجل (قال مالك الامر عندنا فى المكاتب يكون بين الشريكين فانه
 لا يجوز لاحدهما ان يقاطعه على حصته الا باذن شريكه وذلك ان العبد وماله بينهما) مناصفة أو غيرها
 (فلا يجوز لاحدهما ان يأخذ شيئا من ماله الا باذن شريكه) أى يحرم (ولو) وقع ذلك و (قاطعه) أحدهما
 دون صاحبه ثم حاز) بمجالة وزاى (ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن له قاطعه شئ من ماله)
 لانه اسقط حقه من المقاطعة (ولم يكن له ان يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه فى رقبته) اذ لا حق له
 حتى يرجع لانه اسقطه (ولكن من قاطع مكاتبه باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان احب الذى قاطعه
 ان يرد الذى اخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه من رقبته المكاتب كان له ذلك) وان احب لم يرد
 ولا شئ له فى المكاتب (وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذى بقيت له الكتابة حقه الذى بقي له
 على المكاتب من) رأس (ماله ثم كان ما بقى من مال المكاتب بن الذى قاطعه وبين شريكه على قدر
 حصصهما فى المكاتب) نصفان أو ثلثا أو غيرهما (وان أحدهما قاطعه وتساك صاحبه بالكتابة) أى لم
 يقاطعه (ثم عجز المكاتب قبل الذى قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبه نصف الذى أخذت ويكون
 العبد بينهما شطرين) فلك ذلك (وان ايت فجمع مع العبد الذى تمسك بالرق خالصا) لا شئ لك فيه (قال
 مالك فى المكاتب يكون بين الرجلين قاطعه أحدهما باذن صاحبه ثم يقبض الذى تمسك بالرق
 من نجوم الكتابة (مثل ما قاطع عليه صاحبه أو أكثر من ذلك ثم عجز المكاتب قال مالك فهو بينهما
 لانه انما اقتضى الذى له عليه) فلا يرجع المقاطع على المتسك بما زاد (وان اقتضى اقل مما أخذ الذى
 قاطعه ثم عجز المكاتب فأحب الذى قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضل) أى زاد عليه (به
 ويكون العبد بينهما نصفين وذلك له وان أى فجمع مع العبد الذى لم يقاطعه) لبقاء حقه (وان مات
 المكاتب وترك مالا فأحب الذى قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضل به ويكون الميراث بينهما
 فذلك له وان كان الذى تمسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما
 بقدر ملكهما لانه انما أخذ حقه) فلا كلام عليه من قاطع (وفى المكاتب يكون بين الرجلين قاطع
 أحدهما على نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذى تمسك بالرق) ولم يقاطع (اقل مما قاطع عليه
 صاحبه ثم عجز المكاتب قال مالك ان احب الذى قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما تفضل به كان
 العبد بينهما شطرين) نصفين ان كانا ملكا كذلك (وان أى ان يرد فله الذى تمسك بالرق حصته
 صاحبه الذى كان قاطع عليه المكاتب) أى انه يملكها سقوط حق المقاطع بالقطاعة وأعاد هذا قوله
 (وتعبر ذلك) أى بيان وجهه (ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابته جيمما ثم يقاطع أحدهما
 المكاتب على نصف حقه) بأن يكون له مائة قبا أخذت من (باذن صاحبه وذلك الربع مع جميع العبد
 ثم عجز المكاتب فيقال للذى قاطعه ان شئت فارد على صاحبه شريكك) نصف ما تفضل به ويكون
 العبد بينهما شطرين وان أى كان الذى تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذى قاطع عليه المكاتب
 خالصا) لا شئ لك فيه (وكان له نصف العبد) أصالة (فذلك ثلاثة أرباع العبد) وكان للذى قاطع ربع
 العبد لانه أى ان يرد ثمن ربه الذى قاطع عليه) وهذا توجه وجهه (وفى المكاتب يقاطعه سيده فيعتق
 ويكتب عليه ما بقى من قطاعته دينارا عليه) ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس قال مالك فان سيده

لأصحاب غرماءه والذي له عليه من قطاعته ولغرمائه أن يبدوا عليه) أي أنه حق لهم (وليس للمكاتب أن يقطع سيده إذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لأشئ له لأن أهل الدين أحق بما له من سيده فليس ذلك بجائز له) لأنه أعلم بأموال الناس (والأمر عندنا في الرجل يكاتب عبده ثم يقطع سيده بالذهب فضع عنه ما عليه من الكتابة على أن يجعل له ما يقطع عليه أنه ليس بذلك بأس) أي يجوز (وإنما كره ذلك من كرهه لأنه إنزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل إلى أجل فيضع عنه) بعضه (ويتقنه) الباقي يجعله وهذا ممنوع واضح وتجهل فقاس عليه مسألة المكاتب (وليس هذا مثل الدين إنما كانت قطاعة المكاتب سيده على أنه في أن يتجهل العتق فيجب) يثبت (له الميراث والشهادة والمحدود وثبت له حرمة العتاق ولم يشتر دهرهم بدراهم ولا ذهباً بذهب) حتى يكون فيه ضلع وتجهل فلابت القياس إذا العتق ليس بمال والكتابة ليست بمال ثابت انقضاء عتق على مال (وإنما مثل) أي صفة (ذلك) مثل (رجل قال لغلामه اتقني بكذا وكذا ديناراً) كناية عن عدد مناه (وأنت حر فوضع) خط (عنه من) أي بعض (ذلك فقال ان جئتني بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابته ولو كان ديناً ثابته لم يخص به السيد غرماء المكاتب إذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبته) مع أنه لا يخصص ولا يدخل

•(جراح المكاتب)•

(مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجوز الرجل جرحاً يقع فيه العقل عليه) أي يلزمه عقل ما جرح (أن المكاتب أن قوى أن يؤدي عقل ذلك المجرع مع كتابته إذا كان على كتابته) بقي عليها (وأن لم يقع على ذلك فقد عجز عن كتابته) فعادقنا (وذلك أنه ينبغي) يجب (أن يؤدي عقل ذلك المجرع قبل الكتابة فإن هو عجز عن أداء عقل ذلك المجرع ففعل وأمسك غلامه وصار عبداً معلوماً كالعجزه عن الكتابة (وإن شاء أن يسلم العبد إلى المهرج أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده) وإن قصت قيمته عفا في المجرع (وفي القوم يتكاتبون جماعة فيجرح أحدهم جرحاً فيه عقل قال مالك من جرح منهم جرحاً فيه عقل قيل له وللذين منه في الكتابة إذا واجعا عقل ذلك المجرع) لأنكم جلاء (فإن أدوا بدين أو على كتابته لم يؤديه فقد عجزوا وتخبر سيدهم فإن شاء أدى عقل ذلك المجرع ورجعوا عبداً له جبراً وإن شاء أسلم المجرع وحده) لأنه الجاني (ورجع الآخرون عبداً له جميعاً بهجرهم) الماء سبيته (عن أداء عقل ذلك المجرع الذي جرح صاحبهم) الذي معهم في الكتابة لأنهم جلاء (مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن المكاتب إذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو أصيب أحد من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فإن عقلمهم عقل العبد في قيمتهم) لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (وإن ما أخذ لهم من عتلمهم يدفع إلى سيدهم الذي له الكتابة ويحب ذلك للمكاتب في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه) لأحراره ماله وهو ماله (وتفريق ذلك) أي بيان له وإيضاح حاله حكمه (أنه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم) مثلاً (وكان دية جرحه الذي أخذها سيده ألف درهم فإذا أدى المكاتب إلى سيده ألف درهم فهو حر وإن كان الذي بقي عليه من كتابته ألف درهم وكان الذي أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق) لأنه أدى ما عليه (وإن كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق) المكاتب (وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدفع إلى المكاتب شيء من دية جرحه أو يأكله) بالنسب (ويستهلكه فإن عجز رجع إلى سيده أعزراً ومقطوع اليد ومعضوب) بمهدة له فمهمة أي مقطوع (المجدد) والمعنى يرجع عما أباه من المجرع (وإنما كتابته سيده على ماله وكسبه ولم كتابته على أن يأخذ من ولده ولا ما أصيب من عقل جسده)

قباً كله ويستأكله) فإذا كان للكاتب عقل جراحه لأنها ليست من كسبه (ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع إلى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته) ليخرج حراً

*** (بيع المكاتب) ***

هو من محاز المحذف أي كتابة المكاتب بدليل المسائل التي ذكرها في الترجمة إذ كلها في كتابته لا رفته ولأن أشهر قوله منع بيع رفته وههنا الجواب عما يقتضيه حديث بريرة (مالك إن أحسن ما سمع) وفي نسخة سمعت (في الرجل يشتري مكاتب الرجل) أي كتابته بدليل قوله (إذا كان كاتبه يدنانير أو دراهم الأبرص من العروس) لا يتقدم إلا ليكون فيه صرف مؤخر (ويجعله ولا يؤخره) أي به لأن التحجيل يصح بما إذا كان معه تأخير قليل (لأنه إذا انزه كان ديناً) أي دينه (بدين وقد نسي) بالبناء للمفعول للعلم بالفاعل صلى الله عليه وسلم (عن الكالني بالكالني) بالهمزة وهو الدين بالدين (وإن كاتب المكاتب سيده بعرض من العروس من الأبل أو البقر أو الغنم أو الرقيق فإنه يصلح) يجوز (لشترى أن يشتره يذهب أفضة أو عرض مخالف للعروض التي كتبه سيده عليها يجعل ذلك) ولا يؤخره (لأنه يكون ديناً بدين) (مالك أحسن ما سمعت في المكاتب أنه إذا بيع) أي بيعت كتابته لعوله (كان أحق باشتراك كتابته ممن اشتراها إذا قوى أن يؤدي إلى سيده الثمن الذي باعه به فقد و ذلك ان اشتراء نفسه عقاقرة) بفتح العين وهو من كسرهما (والعاقرة تنبذ على ما كان معها من الوصايا) لتسوف الشرع للحرية أقوى من مطاق الوصية (وإن باع بعض من كاتب المكاتب نفسه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهما من أسهم المكاتب فليس للمكاتب فيما يبيع منه شفعة) وجه (ذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة وأيسر له أن يقطع ما يبيع من كتابته إلا إذا كان شركائه وإن ما يبيع منه ليست له به حرمة تامة) لعدم خروجه حراً (وإن ماله محجور عنه وإن اشتراه به نفسه يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملاً) لأنه يعتق بمجرده (إلا أن يأذن له من بقي له فيه كتابة) باشتراء البعض المبيع من كتابته (وإن أذن له كان أحق بما يبيع منه) من غيره (قال مالك لا يحل بيع نجس من نجوم المكاتب) وهو القدر الممنوع الذي يؤذيه المكاتب في وقت معين وأصله أن العرب كانوا يذنون أعورهم في المعاملة على طلوع النجوم والمنازل لك ونهم لا يعرفون الحساب يقولون إذا طلع النجم القلاني أدت حقل فسميت الأوقات نجوماً بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجوماً (وذلك أنه غرر) لأنه لا يعلم هل يكون له أو لا لأنه (إن عجز المكاتب بطل ما عليه وإن مات أو أفلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشترى نجمة بحصته مع غرمانه شيئاً) بل يتخسرون دونه (وإنما الذي يشتري نجمة من نجوم المكاتب بمنزلة سيده المكاتب فسيده المكاتب لا يخص بكتابة غلامه غرامه المكاتب فكذلك المشتري منه (وكذلك الخراج أيضاً) المجموع من السيد على العبد كل يوم مثلاً) فيجمع له على غلامه فلا يخص بما اجتمع له من الخراج غراماً غلامه) بل يكون لهم دونه (ولا بأس بأن يشتري المكاتب كتابته بعين أو عرض مخالف لما كوتبه من العبد أو العرض أو غير مخالف) بل موافق كذهب يذهب أو فرس بفرس (مجهل أو مؤخر) لأن الكتابة ليست كالديون الثابتة ولا كالعقوبات المحضة فيجوز فيها ما منع في ذلك وهو فسخ ما على المكاتب في شيء مؤخر عليه وفسخ ما عليه من ذهب في ورق موعده ومنه التحجيل على إسقاط بعض ما عليه وهو منع وتقبل وسلف يجير منفعة وتحو ذلك وظاهره سوا جعل العتق أم لا وهو قول مالك وابن القاسم ومنعه سجنون إلا بشرط تحصيل العتق (قال مالك في المكاتب ملك) بكسر اللام مجوز (ويترك أم ولد وولده صفراً أمناً ومن غيرهما فلا يعقرون) يقدرون (على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال تباع أم ولد أبيهم إذا كان في غنمها

ما يؤذى به عنهم جميع كتابهم مهم كانت أو غيرهم يؤذى عنهم) ثم السيد (وبعثون لان اباهم كان لا يمنع به الاذاخاف البحر عن كتابته فهو لاه) بنزلته (اذا نيف عليهم الهزيعت أم ولد انهم قيؤدى عنهم) ثمها (فان لم يكن في غنما ما يؤذى عنهم ولم تقوى ولا هم على السبي رجعه واجبه ارققا اسيدهم) وطلت السكابة (والامر عندنا في الذي يتشاع كتابة المكاتب ثم ملك المكاتب قبل ان يؤدى كتابته انه ربه) أى يأخذ ماله (الذى اشترى كتابته وان يحجزه لفرقة) ملكا (وان ادى المكاتب كتابته الى الذى اشتراه وعققت قولاه لاذى عقد كتابته) وهو باؤها (ليس الذى اشترى كتابته من ولائه شئ) لانه ثبت للعاقده ولا يتقل

(سبي المكاتب)

(مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليم بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى يديه ثم مات هل سبي بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد) فلا يبرأ (فقال لا بل سبهون في كتابة أبيهم ولا يوضع يدهم عنهم موت أبيهم شئ) ولو قل هذا ان قدر واعى السبي (قال مالك وان كانوا صغارا لا يطعنون السبي لم يتضررهم ان يكبروا) فيفتح الباء (وكانوا رقية السيد أبيهم الا ان يكون ترك المكاتب ما يؤذى به عنهم يتوجههم الى ان يتكفوا للسبي) أى بقدر واعيه (فان كان فيما ترك ما يؤذى عنهم ادى ذلك عنهم وتر كواعى حالهم حتى يبلغوا السبي فان اذوا) مابق (عقروا وان يحجزوا رقا) للسيد (قال مالك في المكاتب موت وترك مالا ليس فيه وفاء الكتابة وترك ولدا معه في كتابته وأم ولد فأرادت أم ولده ان تسمى عليهم انه) بكسر الهمزة (يدفع اليها المال) المتروك عنه (اذا كانت أمونة على ذلك) المال بأن لا تضيقه (قوية على السبي وان لم تكن قوية على السبي ولا أمونة على المال لم تعط شيئا من ذلك) اذا فائدة في الاعطاء (يؤخذ) ورجعت هي وولد المكاتب رقية السيد المكاتب للجزع (واذا كاتب القوم كتابة واحدة ولا رحم) أى قرابة (بينهم فحجز بعضهم وسبي بعضهم حتى عقوا جميعه فان الذين سوا يرجعون على الذين يحجزوا بحصة ما ادوا عنهم لان بعضهم جلاء عن بعض) أى ضامنون حكا

(عق المكاتب اذا اذى ما عليه قبل عمله)

(مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن المعروف بالراى (و) سمع غيره يذكرون ان مكاتب كان للفرافصة) بضم الفاء وفتح الراء فالف وكسر الفاء الثانية فصادهم حلة (ابن عمر) بضم الميم مصنف (الحنفى) نسبة الى بنى حنيفة اليماني بالميم المدنى الثقة (وانه عرض عليه ان يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفرافصة) امتنع من قبول ذلك (فأتى المكاتب مروان بن الحكم) بفتح الميم (بفتحين الاموى) (وهو أم المدينه) من جهة معاوية (فذكر ذلك له فدعا مروان الفرافصة فقال له ذلك) أى تعجل منه ما كانت عليه (فأتى فامر مروان بذلك المال ان يضمن من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال للكتاب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفرافصة قبضت المال) وقد سبقه الى الحكم بذلك عمر روى البيهقي في كتاب المعرفة عن انس بن سيرين عن ابيه قال كان بنى انس بن مالك على عشرين ألف درهم فأتته بكتابته فأبى ان يقبلها منى الا نحو ما فأتت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال ادا انس الميراث وكنت الى انس ان يقبلها من الرجل فقبلها وقال الشافعى روى عن عمر ان مكاتب لا انس جاءه فقال فى انيت بمكاتبتي الى انس فأبى ان يقبلها فقال انس يريد الميراث ثم امر انسان ان يقبلها احسبه قال فأبى فقال أخذها فاصفها في بيت المال فقبلها انس وسبقه امسا عثمان قال ابو عمر اظن مروان بلغه ذلك ففضى به روى عبد الرزاق عن معمر بن ابيوب عن ابي قلابه قال كاتب عبد على اربعة آلاف او خمسة فباصفها الى سيده فأبى سيده ان يأخذها الا فى كل سنة فحجزا جان يره فأتى

عثمان فدعا فمرض عليه ان يقبلها فاني فقال للعدا التي بما عليك فأنا فعمله في بيت المال وكتب له
عقدا وقال للولي التي كل سنة فخذنما فاما رأى ذلك اخذ ما له وكتب له عقده (قال مالك فالامر عندنا
ان المكاتب اذا دفع جميع ما عليه من نجومه قبل محلهما) أي حلوهما (جاز ذلك ولم يكن لسيده
ان يأبى ذلك عليه) وجه (ذلك انه يضع) يحيط (عن المكاتب بذلك كل شرط او خدمة او سفر لانه
لا تتم عقاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا تتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا اشياء هذا
من امره ولا ينبغي) لا يجوز (لسيده ان يشترط عليه خدمة بعد عتاقه) بفتح العين (وفي مكاتب مرض
مرضا شديدا) قويا يخاف منه الموت (فأراد ان يدفع نجومها كلها الى سيده لان برئه وورثته
اسرار وائس معه في كتابته ولد له قال مالك ذلك جائز لانه تتم بذلك حرمة وتجوز شهادته ويجوز
اعترافه بما عليه من ديون الناس وليس لسيده ان يأبى ذلك عليه بأن يقول قرمني بما له) لان ذلك
من ثمرات كتابته له

(ميراث المكاتب اذا عتق)*

(مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت
المكاتب وتولك مالا كثيرا فقال يؤدى) بضم أوله يعطى (الى الذي تمسك بكاتبته) فلم يعتق (الذي
بقي له) نائب فاعل يؤدى (ثم بقده عن ما بقي بالسوية) على قدر حصته ما فيه (قال مالك اذا كاتب
المكاتب فعتق فأنما يرثه أولى الناس من كاتبته من الرجال يوم توفي المكاتب من ولد أو عصبه) بيان
لأولى (قال وهذا أيضا في كل من) أي رقيق (اعتق) بضم أوله (فأنما يرثه لأقرب الناس من
أعتقه من ولد أو من عصبه من الرجال يوم يموت المعتق) بالفتح (بعد أن يعتق ويصير) بالنصب بالرفع
على ما قبله (موروثا بالولاء) للعتق (والاخوة في الكفاية بمنزلة الولد اذا كوتبا جميعا كفاية واحدة
اذا لم يكن لاحد منهم ولد مكاتب عليهم أو ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا لأذى) بضم
أوله وكسر الدال (عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا) لأنهم جملة بجمعهم في عقد واحد (وكان فضل
المال بعد ذلك لولده) إرثا (دون اخوته) لان الولد يحجب الاخوة

(الشرط في المكاتب)*

(قال مالك في رجل كاتب عبده بذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفر او خدمة او اخية) يأتيه بها
(ان كل شيء من ذلك يسمى باسعه ثم قوى المكاتب على اداء نجومه كلها قبل محلهما) أي حلوهما (قال
اذا أدى نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فتمت حرمة) بسبب عقده (ونظر الى ما شرط عليه من خدمة
أو سفر أو ما يشبه ذلك مما يعامل به هو بنفسه فذلك موضوع) محطوط ساقط (عنه ليس لسيده فيه شيء
وما كان من خفية أو كسوة أو شيء يؤديه فأنما هو بمنزلة الدنياير والدرهم يقوم ذلك عليه في دفعه
مع نجومه ولا يتق حتى يدفع ذلك مع نجومه) لان عقد الكتابة وقع عليه أيضا (والا لم يجتمع عليه
محدثنا الذي لا اختلاف فيه) تأكيد لما قبله حسنة اختلاف اللفظ (ان المكاتب بمنزلة عبده اذ عتقه
مسيده بعد خدمة عشرين سنين) مثلا (فاذا هلك سيده الذي اعتقه قبل عشرين سنين فإن ما بقي عليه
من خدمته لورثته) فيخدمهم الى تمامها ثم يعتق (وكان ولاؤه الذي عقد عتقه ولولده من الرجال
أو العصبه) لا الاناث لانه لا يرثه انثى (وفي الرجل يشترط على مكاتبته انك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج
من أرضي الا باذني فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذني فهو) إبطال (كتابته يدي قال مالك ليس نحو
كتابته بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك وليرفع) المكاتب (سيده ذلك) الامر (الى السلطان) فيحكم

بعدم بطلان الكتابة (و) ان كان (ليس للمكاتب ان يشك ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الا باذنه) سواء (اشترط ذلك أو لم يشترطه) وجه (ذلك ان الرجل يكتب عبده بمائة دينار) مثلا (وله) اى العبد (الف دينار) او أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدقها الصداق الذى يجحف بماله) اى ينقصه نقصا فاحشا (ويكون فيه عجزه ف يرجع الى سيده عبد الامال له) وذلك خلاف المقصود من الكتابة (او سافر) السفر العبد (فتعمل تجووه وهو غائب فليس ذلك له) اى العبد (ولا على ذلك كاتبه) سيده (وذلك بيد سيده ان شاء اذن له وان شاء منعه) لأن عقد الكتابة لا يتضمن ذلك

* (ولا للمكاتب اذا اعتق) *

(قال مالك ان المكاتب اذا اعتق عبده ان ذلك غير جائز له) لانه من التبرعات وهو ممنوع منها فلا سيده رده (الا باذن سيده) فيجوز (فان) اعتق بلا اذنه (و) اجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاؤه للمكاتب) لانه ثبت له في وقت احرز فيه ماله وتم به تنقه بأداء الكتابة (وان مات المكاتب قبل ان يعتق كان ولاؤه لعتق) بفتح التاء (اسيد المكاتب) لموته وهو عبد (وان مات المعتق) بالفتح (قبل ان يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب) لا هو لرقه (وكذلك أيضا لو كاتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر) بكسر الخاء (قبل سيده الذى كاتبه فان ولاؤه لسيده المكاتب) لانه لرقه (ما) أى مدة كونه (لم يعتق المكاتب الا أول الذى كاتبه فان عتق الذى كاتبه رجع اليه ولا مكاتبته الذى كان عتق قبله) لانه الذى عقده وانما منع منه لارقه فلما زال عا دله (وان مات المكاتب الا أول قبل أن يردى أو يجز عن كاتبته وله ولد احرار) صفة ولد لانه يكون واحدا وجما (لم يرثوا ولا مكاتب ابهيم لانه لم يثبت لابهيم الولاء) لرقه (ولا يكون له الولاء حتى يعتق) لانه لا يكون لرقيق (وفى المكاتب يكون بين الرجلين فترك أحدهما للمكاتب الذى له عليه وشيخ الآخر) بمعنى تمتنع من الترك لا حقيقة الشيخ (ثم يموت المكاتب ويترك مالا قال مالك يقضى الذى لم يترك له شيئا ما بقى له عليه) من رأس المال (ثم يقسمان المال كحصة) أى صفته (لو مات عبدا لان الذى فعل) التارك (ليس بصفة وانما ترك ما كان له عليه) وذلك لا يستلزم العتق (ومما بين ذلك) بوضحه (ان الرجل اذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالاً أو ترك) نساء ثم اعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقة لثبت الولاء لمن اعتق منهم من رجالهم ونسائهم) لأن الولاء لمن اعتق منهم فدل على انه ترك فقط (ومما بين ذلك أيضا انهم اذا اعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذى اعتق نصيبه ما بقى) نائب فاعل يقوم (من المكاتب) فدل على انه ترك (ولو كان عتاقة قوم عليه حتى يعتق فى ماله) ان كان له مال (كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا) نصيبا (له فى عبد) أى رقيق (قوم عليه قيمة العدل) بلا زياد ولا نقص (فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق) وبقي باقية رقيقا (ومما بين ذلك أيضا ان سنة المسلمين) طريقهم (التي لا اختلاف فيها من اعتق شركا له فى مكاتب لم يعتق عليه فى ماله ولو اعتق عليه كان الولاء له دون شركائه) عملا بالحدوث (ومما بين ذلك أيضا ان سنة المسلمين) طريقهم (ان الولاء لمن عقد الكتابة) وانه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء ومن ولا المكاتب وان اعتق نصيبهن شيئا (ولو كان عتقا حقيقة لكان لهن ولا نصيبهن اذا اعتقن لأن الولاء للعتقة) وانما ولاؤه لولد سيد المكاتب المذكور ان كانوا (أو عصبتهم من الرجال) ان لم يكونوا لأن الولاء لا يرثه انثى

* (ما لا يجوز من عتق المكاتب) *

(مالك اذا كان القوم جميعا فى كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة) أى مشاورة (أصحابه)

الذين معه في الكتابة ورضى منهم) فان رضوا فعل والافلا (وان صكوا فاصفارا فليس مؤامرتهم) مشاورتهم (شئ ولا يجوز ذلك) أي رضاهم (عليهم) لعدم التكليف (و) وجه (ذلك ان الرجل) من العبيد (ربما كان يسعى على جميع القوم و يؤذى عنهم كاتبهم ليمه عناقهم فيعد) بكسر الميم يقصد (السيد الى الذي يؤذى عنهم وبه نجاستهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي منهم ولم يأمره) بذلك الفضل (والزيادة) عطف تفسير (لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي منهم) بل يرد (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار) جمعها تأكيذا (والكل واحد معنى فهو تأسيس وقدم شرحه (وهذا الشد الضرر) اقواه فلا يمكن منه فان تحقق نفي الضرر جاز ولذا (قال مالك في العبيد يكتبون جميعا ان لسيدهم ان يعتق منهم الكبير والغني والصغير الذي لا يؤذى واحدا منهما شيئا وليس عند واحد منهما عون ولا قوة في كاتبهم فذلك جائز له) بغير رضاهم لان تمام العلة

(جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده)*

(مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كاتبة بقية ويترك وفاة بما عليه ان أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا فبعت وبأداء ما بقي فعتق أم ولداً يهيم بمقتهم) معطوف على المنفى ميب عليه فالهـى انتفى عتقها لعدم ولد نتق تباعه عتقه (وفي المكاتب يعتق عبده أو يصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب) بأداء ما عليه (قال مالك ينفذ) بذال معجبة مضى (ذلك عليه) أي المكاتب (وليس للمكاتب ان يرسم فيه فان علم سيد المكاتب قبل ان يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه) عطف تفسير وأما وحده اختلاق اللفظ (فانه ان عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه ان يعتق ذلك العبد وان يخرج تلك الصدقة) لأن رد السيد ابطال لفعله (الا ان يفعل ذلك طائعا من عند نفسه) فيلزمه لانه ابتداء عتق اوصدقة

(الوصية في المكاتب)*

(مالك ان أحسن ما سمع) وفي نسخة سمعت (في المكاتب بعتة سيده عند الموت ان المكاتب بعام) أي يقوم (على هيئته) صفته (تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدة الدراهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يرسم قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرحه لم يرسم جرحه الا دية جرحه ولا ينظر في شئ من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عبده ما بقي عليه من كاتبة شئ وان كان الذي بقي عليه من كاتبة أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الا ما بقي عليه من كاتبة وذلك انه انما تترك الميت له ما بقي عليه من كاتبة فصارت وصية) أي كوصية أو وصى بها فهو وتشيبه حذف أداته إذ فرض المسئلة انه لم يوص وانما تجز عتقه في مرض موته فمكتمه كالوصية (وتفسير ذلك) ايضاحه بالثال (انه لو سكنت قيمة المكاتب الف درهم ولم يبق من كاتبة الا مائة درهم فأوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حبس له في ثلث سيده فصارت حرا بها) ولا يطاعها ويبيع بغيره رقيقا (قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يقوم عبدا فان كان في ثلثة سعة لئن للعبد جاز له ذلك) وعتق (وتفسير ذلك ان يقول قيمة العبد الف دينار فكتابه سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده الف دينار فذلك جائز) تحمل الثلث له (انما هي وصية أو وصى بها في ثلثة) لا كتابة حقيقة (فان كان السيد قد أوصى لقوم بوصيا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدعي بالمكاتب لان الكتابة عتاقه والعاقبة تبدي

على الوصايا) تشوف الشرع للبرية (ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها وتغير ورثة الموصي فان احبوا ان يطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم) خاصة (فذلك) لهم (وان اباؤا وسلوا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا كذلك لهم) وانما خبروا (لان الثالث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبنا) أي مورثنا (أكثر من مثله وقد أخذ ما ليس له فان ورثته يحذرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمت فان احببت ان تنفذوا) غمضوا (ذلك لاهله على ما اوصى به الميت والا فاسلوا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله) وتعرف هذه المسئلة بمسئلة تلخ الثالث وتقدمت وأعادها هنا استطهارا (فان أسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان أدى) المكاتب (ما عليه من الكتابة اخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجزوا المكاتب كان عبد الاهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا) فصار لاحق لهم فيه (ولان اهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمفوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شئ) من التركة (وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فاهل الاهل الوصايا) للمكاتب (وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه إلى عصبته الذي عتق كتابته) لان الولاة لا ينتقل (قال مالك في المكاتب يكون اسبده عليه عشرة آلاف درهم فيضع) يحط (عنه عند موته الف درهم انه يوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقدا) يحط عنه وانما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب الف درهم) في الفرض المذكور (وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان أقل من ذلك) كالثالث (او أكثر) كالثاني (فهو على هذا الحساب) الذي قلنا (واذا وضع الرجل عن مكاتبه عند الموت) أي موت السيد (الف درهم من عشرة آلاف درهم) كاتبه عليها (ولم يسم انهما من اول الكتابة او من آخرها وضع عنه من كل نجم عشرة) لان هذا عدل بينه وبين ورثته سيده (واذا وضع الرجل عن مكاتبه ألف درهم من اول كتابته او من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكاتب قيمة النقد ثم قيمت تلك القيمة فيعمل لتلك الالف التي من اول الكتابة حصته من تلك القيمة بقدر قريها من الاجل وفضلها ثم الالف التي تلي الالف الاولى) أي الثانية تجعل (بقدر فضلها ايضا ثم الالف التي تليها) أي الثالثة (بقدر فضلها ايضا حتى يؤول على آخرها بفضل كل الف بقدره ووضعه في تجعيل الاجل وتأخيرها لان ما) أي الذي (استأنوم من ذلك أقل في القيمة) مما يجعل (ثم يوضع في ثلث الميت قدر ما أصاب تلك الالف من القيمة على تفاضل ذلك اقل أو أكثر فهو على هذا الحساب) المذكور (وفي رجل أوصى لرجل بربع مكاتب له او عتق) وفي نسج وعتق بالواد (وربعه فهاك الرجل) الموصى (ثم) بعده (هلك المكاتب وترك مالا كثيرا أكثر مما بقي عليه من الكتابة قال مالك يعطى ورثة السيد والذي اوصى له بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب) من رأس المال (ثم يقتسمون ما) أي المال الذي (فضل فيكون للموصى له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة ولو ورثة السيد الثلثان) لان حصة المحرمة الربع لا يؤخذ بها شئ فرجع ذلك الى النصف والربع فالنصف ثلثان والربع ثلث بما رجع اليه من حصة المحرمة (وذلك ان المكاتب عتق ما بقي عليه من كتابته شئ فانما يورث بالربع) أي يؤخذ ما تعلقه وتسعيته ارباعا (مالك في مكاتب أعتقه بده عند الموت) للسيد (ان لم يجعله ثلث الميت عتق منه قدر ما جل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر ذلك) مثلا

ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته الف درهم نقداً ويكون ثلث الميت الف درهم عتيق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة (أى نصفها) (وفي رجل قال في وصيته غلامى فلان حر وكاتباً فلاناً) بعد آخر (تبدى العتاقة) عند ضيق الثالث (على الكتابة) لأن العتاقة تحريراً بخلاف الكتابة

*(كتاب المدبر) *

أى الذى علق سيده عتقه على موته سعى به لأن الموت دبر الحماة ودبر كل شئ ما وراءه يسكون الساء وضماها والحجارة بالاضم فقط وانكره بعضهم فى غيرها وقيل لأن السيد دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه وأمر آخرته باعتاقه

*(بسم الله الرحمن الرحيم القضاء فى ولد المدبرة) *

(مالك الامر عندنا فن دبر جارية له فولدت أولاً دابة تدبيره إياها ثم ماتت الجارية قبل الذى دبرها) وخبر الامر قوله (ان ولدها بمنزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذى ثبت لها) من التدبير (ولا يضرهم هلاك أمهم) موتهما قبل سيدها (فاذا مات الذى كان دبرها فقد عتقوا وان جاملهم) وفى نسخة (ان وسعهم) الثالث (لأن المدبر فى الثالث) (وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها أحرار وان كانت مدبرة أو مكاتبة أو معتقة الى سنين) أى بعد مضيها (أو بخدمة) لانسان ثم عتق بعده (أو بعضها حرّاً) وبعضها رقيقاً (أو مروهنة أو أم ولد فولدت واحدة منهن على مثال حال أمه يعتقون بعتقها) اذا عتقت (ويرقون برقها) أى مدة دوامها رقيقة (وفى مدبرة دبرت وهى حاملة ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة رجل أعتق جارية له وهى حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيها ان ولدها يتبعها ويعتق بعتقها وكذلك لو أن رجلاً ابتاع جارية وهى حامل فالوليدة) أى الأمة (وما فى بطنها من ابتاعها اشترط ذلك المبتاع ولم يشترطه) لأن عقد البيع تناول ذلك شرعاً (ولا يجعل للبائع ان يستثنى ما فى بطنها لأن ذلك غير رضىع من ثمنها ولا يدرى اصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة من باع جديناً فى بطن أمه وذلك لا يجعل لانه غرر) وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الاجنة (وفى مكاتب أو مدبر ابتاع أحدهما جارية فوطئها فعملت منه وولدت قال مالك ولد لكل واحد منهما جاريته بمنزلة يعتقون بعتقه ويرقون برقه فاذا عتق هو) بأداء الكتابة أو موت السيد (فاغماً أم ولده مال من ماله يسلم اليه اذا عتق) فلا تكون أم ولدها بحمل الواقع زمن الكتابة والتدبير لانه قبل التحرير

*(جامع ما جاء فى التدبير) *

(مالك فى مدبر قال لسيده عجل لى العتق واعطيك خمسين ديناراً فنجمة على فقال سيده نعم أنت حر وعليك خمسون ديناراً تؤدى الى فى كل عام عشرة دنانير فرضى بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك ثبت له العتق) لانه نجح عتقه (وصارت الخمسون ديناراً ديناً عليه) على تجميعها (وجازت شهادته وثبتت حرته وميراثه وحدوده) لانه صار حراً (ولا يضر) لا يضر (عنه موت سيده شيئاً من ذلك الدين) لان تغير العتق عليه وقع فلم يضره (وفى رجل دبر عبداً له فمات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن فى ماله المحاضر ما يخرج فيه المدبر) حرام من ثلثه (قال مالك يوقف المدبر بماله ويجمع نواجه حتى يتبين من المال الغائب فان كان يشارك سيده بما يحضه الثلث) من المحاضر والغائب (عتق بماله وبما جمع من نواجه) أى يكونان له (وان لم يكن فيما ترك سيده ما يجمع له عتق منه قدر) حمل (الثلث وترك ماله فى يديه) يتصرف فيه

(الوصية في التدبير)*

(مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان كل عتاقة اعتقها رجل في وصية أوصى بها في صحة أو مرض انه يردها) أى له ذلك (متى شاء وبغيرها متى شاء ما لم يكن تدبيراً فإذا دبر فلا يسبل) له (الى رد ما دبر) الحديث المدبر لا يساع ولا يوجب (وكل ولد ولدته أمة أوصى بعتقها ولم تدبر فان ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك ان سيدها يغير وصيته ان شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة) حتى يكون ولدها بمنزلتها (وانما هي بمنزلة رجل قال لمجارتها ان بقيت عندى فلانة حتى أموت فهي حرة فان أدركت ذلك) أى بقيت عنده حتى مات (كان لها ذلك) التحرر (وان شاء قبل ذلك باعها أو ولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها والوصية في العتاقة) أى بها (مخالفة للتدبير فربى بين ذلك ما مضى من السنة) فيتبع (ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة) وذلك بخلاف المعروف من أن له ذلك (وكان قد حبس) منع (عليه من ماله ما لا يستطيع أن يتففع به) وذلك خرج شديد (مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدئ بالاول) فالاول التالي له سمي أولا بالتدبير لما بعده (حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر وفلان حر) لثلاثة أرقاء (في كلام واحد) مذوق بلافاصل (ان حدث بي في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة فتصاوفي الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم الثلث بالتمام بلع ولا يبدأ أحد منهم اذا كان كله في مرضه) لان ذلك ترجح بالمرح (وفي رجل دبر غلاما له فله ذلك السيد ولا مال له الا العبد المدبر ولله مال قال مالك يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله بيده) وذلك خير له من نزع ماله وتركه فقيرا (وفي مدبر كاتمه سيده فثالث السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها وفي رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبعت عتق نصفه أوت عتقه كله وقد كان دبر عبده آخر قبل ذلك) في صحته (قال مالك يبدأ بالمدبر) في صحته (قبل الذي أعتقه وهو مريض وذلك انه ليس للرجل أن يرده ما دبر ولا أن يتعقبه بأمر يرده به) وانما يجوز ان يراجع للعتق أو الكتابة (فاذا عتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستتم عتقه كله) بالجزء أكيد لا غير (في ثلث مال الميت فان لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث) زيادته (بعد عتق المدبر الاول

(مس الرجل وليدته اذا دبرها)*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر دبر جاريةين له فكان يطأهما وهما مديرتان مالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دبر الرجل جاريته فان له أن يطأها) لانها ان حلت صارت أم ولد تعتق من رأس المال وهو أقوى من عتق المدبرة من الثلث وليس له أن يبيعها ولا يعيها) لانه انعتق فيها عقد حرية فليس له فسخها (وولدها بمنزلتها) للقاعدة

(بيع المدبر)*

(مالك الامر المجتمع عليه عندنا في المدبر ان صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه) بخوجه أوصدة وهذا قال جمهور العلماء والسلف من المخازين والشافيين والكوافيين الحديث ابن عمر رفعه المدبر لا يساع ولا يوجب وهو حر من الثلث أخرجه الدارقطني وضعه مروان بن عبد البر وغيرهما وقالوا الصحيح انه موقوف على ابن عمر لكانه اعتضدا بجماع أهل المدينة عليه وحديث الصبيحين عن جابر قال اعتق رجل من عبده عن دبر ولم يكن له مال غيره فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فباعه فاشترى

نعم من الختام بقائنا فدفنهما اليه اُجيب عنه بأنه انما باعه لانه كان عليه دين ففي رواية النسائي للحدث
زيادة وهي وكان عليه دين وفيه فأعطاه فقال اقض دينك ولا يعارضه رواية مسلم فقال ابدأ بنفسك
فتصدق عليها لان من جملته صدقته عليها اقضائه دينه وحاصل الجواب انها واقعة عين لا عموم لها فتحمل
على بعض الصور وهو تخصيص الجواز اذا كان عليه دين وورد كذلك في بعض مارق الحديث عند
النسائي اي فتمين المصير لذلك (وانه ان رفق) بكسر الهاء أي غشي (سيده دين) بعد التدبير (فان غرماء
لا يقدرون على بيعه ما عاش سيده فان مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه لانه استثنى عليه عمله
ما عاش فليس له أن يخدمه حياته ثم يمتته على ورثته اذ مات من رأس ماله) لانه يظلمهم لو كان كذلك
(وان مات سيده المادبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثا لورثته) لان التدبير في الثلث (فان مات سيده
المادبر وعليه دين يحيط بالمادبر يبيع في دينه لانه انما يعتق في الثلث) والمحيط لا يملك له (فان كان الدين
لا يحيط الا بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين) وهو سدسه وبقى الثلث للورثة
(قال مالك لا يجوز) اي يحرم (بيع المدبر) لان فيه إرفاقه بعد جريان شأبه البحرية فيه والشرع متشوف
للبحرية (ولا يجوز لا حدان يشترطه) ذكره وان علم من لفظ بيع لقوله (الا ان يشتري المدبر نفسه من
سيده فيكون ذلك جائزا له) لانه اذا ملك نفسه عتق ناجزا وهو خير من التدبير (او يعطى احد سيده المدبر
مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له ايضا) لتخفيف العتق (ولأوله لسيده الذي دبره) لانه الذي
عتق ذلك لالم اعطى المال لانه ليس يبيع وانما هو عتق بالتخيير ولذا كان الولاء له (ولا يجوز بيع
خدمة المدبر لانه غرارا لا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح) من الصلاح ضد الفساد فهو باطل
لفساده بالغرر ولذا تعقب من اجاب عن حديث يبيع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر بأنه لم يبيع رقبته
وانما باع خدمته لان المتاعين من يبيع رقبته لا يجوزون بيع خدمته ايضا وما روى عن أبي جعفر
انما باع صلى الله عليه وسلم خدمة المدبر من رجل ضعیف لا حجة فيه وروى عنه موصولا ولا يصح به
(مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر احدهما حصته انه مائة مثا وما نه فان اشتراه الذي دبره كان
مدبرا كله وان لم يشتره) بل اشتراه شريكه (انتقض تدبيره) مراعاة لحق الشريك وهذا امر جزالي حكم
التقويم فلم يساقض قوله لا يجوز بيع المدبر كازعم (الا ان يشاء الذي بقي له فيه الرق ان يعطيه
شريكه الذي دبره بقبضه فان اعطاه اياه بقبضه لزمه ذلك وكان مدبرا كله) فان مات مدبر نصفه عتق
نصفه ولم يقوم النصف لانه صار للورثة (وفي رجل نصراني دبر عبدا له نصرانيا فاسلم العبد قال مالك
يحمل بينه وبين العبد) اثلا يستخدم الكافر المسلم (ويخرج على سيده النصراني) أي يجعل له عليه
تراج (ولا يباع عليه) لانه جرى فيه عقد حرة (حتى يدين امره فان هلك النصراني وعليه دين قضى
دينه من ثمن المدبر الا ان يكون في ماله ما يحمل الدين) يسهه (فيعتق المدبر) من ثلث الباقى

(جراح المدبر)

بكسر الجيم جمع جراحة بالكسر وجمع ايضا على جراحات (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز
الخليفة العادل (قضى في المدبر اذا جرح) انسانا (انه لسيده ان يسلم ما يملك منه) وهو خدمة
(الى الجروح فيقتضيه الجرح ويقاضيه بجراحه من دية جرحه فان ادى قيل ان يملك سيده رجوع
الى سيده) مدبرا على حاله (مالك الامر عندنا في المدبر اذا جرح) شخصا (ثم هلك سيده وليس له مال
غيره انه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجراح اثلا ثلثه) يكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه ويكون
ثلثاه على الثلثين لمدين بايدي الوريثان شأوا السلوا الذي لم منه) من العبد وهو الثلثان (الى صاحب
الجرح وان شأوا اعطوا ثلثي العتل وامسكه وانصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح انما كانت

جناية من العبد ولم تكن ديناً على السيد فلم يكن ذلك الذى أحدث العبد بالذى يبطل ما صنع السيد من عقته وتديريه) عطف تفسير (فان كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد يبيع من المديبر بقدر عقل المخرج وقدر الدين ثم يبدأ بالعقل الذى كان فى جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم يتطرق الى ما بقى بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة و) وجه (ذلك ان جناية العبد هى اولى من دين سيده) لتعلقها برقة العبد (وذلك) أى بضاحه بالمثل (ان الرجل اذا هلك وترك عبداً مديراً قيمته خمسون ومائة دينار وكان العبد قد شجع رجلاً حراماً وضحة) أو ضحت العظم (عقلها خمسون ديناراً وكان على سيد العبد من الدين خمسون ديناراً فانه يبدأ بالخمسين ديناراً التى فى عقل الشجة فتقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم يتطرق الى ما بقى من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة فالعقل اوجب) أثبت وأحق (فى رقبته من دين سيده ودين سيده اوجب) أحق (من التدبير الذى انما هو وصية فى ثلث مال الميت فلا ينبغي) لا يصح (ان يجوز شيئاً من التدبير وعلى سيد المديبر دين لم يقض) جلة حاله (وانما هو وصية وذلك ان الله تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصى بها أو دين) والدين مقدم على الوصية اجماعاً (فان كان فى ثلث الميت ما يعتق فيه المديبر كله عتق وكان عقل جناية ديناً عليه يتبع به بعد عققه وان كان ذلك العقل الديه كاملة) مبالغة (وذلك اذا لم يكن على سيده دين) ولا فعلى ما مر وقال مالك فى المديبر اذا جرح رجلاً فاسلمه) أى اسلم خدمته (سيده الى المخرج ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك ما لا غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب المخرج) بضم المخرج (وقال صاحب الدين أنا ازيد على ذلك انه اذا اراد الغريم شيئاً فله واولى) أحق (به) ولا يسلم للمخرج (ويحيط عن الذى عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية المخرج فان لم يزد شيئاً لم يأخذ العبد) بل يسلم الى المخرج ان شاء الوارث (وقال مالك فى المديبر اذا جرح) شخصاً وله مال فأبى سيده أن يغديه فان المخرج يأخذ مال المديبر فى دية جرحه فان كان فيه وفاء ماسة وفى المخرج دية جرحه ورد المديبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء اقتضاه) اخذه (من دية جرحه واستعمل المديبر بما بقى له من دية جرحه) حتى يستوفىها

* (جراح أم الولد) *

(قال مالك فى أم الولد تخرج) شخصاً (ان عقل ذلك المخرج ضامن) أى مضمون (على سيدها فى ماله) كفة ولهم سرر كأنهم أى مكتوم وعيشة راضية أى مرضية (الا ان يكون عقل ذلك المخرج أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج) أى يعطى من ماله (أكثر من قيمتها) وجه (ذلك ان رب) أى سيد (العبد) والوليدة اذا أسلم غلامه أو وليدته) أمته (يخرج) أى فى جرح (أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان أكثر) زاد (العقل) عن قيمة كل منهما (فأذا لم يستطع) لم يقدر (سيد أم الولد ان يسلمها لما مضى من السنة) انه يجب عليه فدائها (فانه اذا خرج قيمتها فكانت اسلمها فليس عليه أكثر من ذلك) لانه ظلم له اذ هو ليس ببجان (وهذا احسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنايتها أكثر من قيمتها) بل انما عليه الاقل من قيمتها وأورش ما جنت والله تعالى اعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب وله الحمد والشكر على الانعام وأسأله

من فضله العون على القيام وأن يجعله

خلقه له بجاه خير الانام

عليه افضل الصلاة

والسلام

